واجبُ النصب بعد الابدال نحو ماجاء نی الا زیدًا الا عمرا احدٌ الا بکرا او الا بکرا الا خالد او ان کان الاستثناء مفرّغا شُغِلَ
العامل ببعضها ایّها کان ونُصِبَ ماسواه على الاستثناء وجی بالامتناع شَغْل الفعل باکثر من واحد وامتناع الابدال
ایضًا فلم یبق الا النصب على الاستثناء نحو ماجاء نی الا زید الا عمرًا الا بکرًا الا خالدًا ونُقل عن الاخفش تجویز اضمار حرف العطف
فی مثله فیعطِفُ على ما اشتغل به الفعل ولیس اضمار حرف العطف بالفاشی المشهور واعلم ان فی جمیع هذه الاقسام من المفرغ وغیره
مستثنیاتها مُخرَجة من متعدد واحدٍ ظاهرٍ فی غیر المفرغ مقدرٍ فی المفرغ ففی قولک ماجاء نی احد الا زید الا عمرًا الا خالدًا زیدٌ مخرج
من احدٍ وعمرٌو مُخرج مما بقی من احد بعد اخراج زید ای ماجاء نی غیر زید الا عمرًا وخالد مخرج مما بقی من احد بعد اخراج زید وعمرو
ای ماجاء نی غیر زید وعمرو الا خالد فالکل مستثنی من المنفی الاول فیکون الکل مثبتًا وکذا فی المفرغ نحو ماجاء نی الا زید الا عمرًا الا
الا خالدا عمرو مستثنی من المتعدد المقدر بعد خروج زید وخالدٌ مُخرج منه بعد خروج زید وعمرو وکذا لو کان الاول موجبا نحو جاء نی
القوم الا زیدًا الا عمرًا الا خالدًا او لا یجوز التفریغ والابدال ههنا ای جاء نی غیر زید من جملة القوم الا عمرًا وجاء نی غیر زید وعمرو
من جملتهم الا خالدًا وکل المستثنیات ههنا منفیة وان کان المستثنی منه اکثر من واحد فان کان فی غیر الموجب لم یجز فی
قال المستثنیین الا النصب على الاستثناء نحو ما اکل احد الا الخبز الا زیدًا لان النفی قد انتقض بالا الاولی فهو استثناء من موجب
والمعنی کل احد اکل الخبز فقط الا زیدًا فانه لم یاکله فقط بل اَکَل شیئًا آخر ایضا فان لم تذکر ما استثنی منه المستثنی الاول کما ذکرنا
اشتغل العامل به کما رایت وان ذکرته جاز فی المستثنی الاول الابدال والنصب على الاستثناء نحو ما اکل احد شیئًا الا الخبز الا
زیدًا وان کان الکلام موجبا فلا بد من ذکر المستثنی منهما الا الموجب لا یفرّغ على ما تقدم تقول اکل القوم جمیع الطعام الا الخبز الا زیدًا والنصب
واجب فی اول المستثنیین لانه عن موجب واما ثانیهما فالقیاس جواز ابداله ونصبه على الاستثناء لانه فی المعنی عن غیر موجب بسبب نقض الا المعنی
الایجاب والمعنی ما اکل القوم الخبز الا زیدٌ والا زیدًا وان کان القوم فی اللفظ فی الخبز الایجاب وسادسها ان الجمل المعطوف بعضها على
بعض بالواو اذا تعقبها الاستثناء الصالح للجمیع کقوله تعالى فاجلدوهم ثمانین جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا الآیة فما یقتضیه مذهب نحوی البصرة
وهو ان الجملة بکمالها عاملة فی المستثنی عمل عشرون فی الدرهم او ان العامل معنی الفعل فیها ان الجملة الاخیرة اولی بالعمل فیه ویکون من باب تنازع العاملین
فصاعدا المعمول واحد ولو کان العامل جمیعها لزم حصول اثر واحد من موثرین مستقلین او اکثر وهذا انما یجیزونه حملا للعوامل
على المؤثرات الحقیقیة واما ان کانت الجملة الاخیرة مستانفة والواو للابتداء فالکلام فی انفرادها به کقولک اکرم بنی تمیم والنحاة
هم البصریون الا فلانا قوله ومخفوض بعد غیر وسوی وسواء وبعد حاشا فی الاکثر قوله ومخفوض عطف على قوله وهو
منصوب فی اول باب الاستثناء وانما وجب خفضه بعد هذه الاسماء لکونه مضافا الیه وفی سوی اربع لغات کما فی صحة القرائة
فتح السین مع المد وکسرها مع القصر وهما المشهورتان وکسر الاول مع المد وضمه مع القصر قوله وبعد حاشا فی الاکثر التزم سیبویه
حرفیة حاشا لقولهم حاشای من دون نون الوقایة ولو کان فعلا لم یجز ذلک وامتناع وقوعه صلة لما المصدریة مطردا الخلاف
واعد ایمنع فعلیته على انه روى الاخفش قول الشاعر ۔ رایت الناس ما حاشا قریشا ؛ فانا نحن افضلهم فعالا ؛ وما حکی
المازنی من قول بعضهم اللهم اغفر لی ولمن سمع حاشا الشیطان وابن الاصبغ بفتح الشیطان ای جانب الغفران الشیطان
شاذ عند سیبویه وزعم الفراء انه فعل لا فاعل له والجر بعده بتقدیر لام متعلقة به محذوفة لکثرة الاستعمال وهو بعید لارتکاب
محذورین اثبات فعل بلا فاعل وهو غیر موجود وجر بحرف جر مقدر وهو نادر وعند المبرد یکون تارة فعلا وتارة حرف
واذا اولیته اللام نحو حاشا لزید تعین عنده فعلیته هذا ما قیل والاولی انه مع اللام اسم لمجیئه معها منونا کقرائة الى السماء

رضی ۱۷۷/۲

حاشیٰ لله فنقول انه مصدر بمعنی تنزیهاً لله کما قالوا فی سبحان الله وهو بمعنی حاشا سبحانا قال ؎ سبحانه ثم سبحانا نعوذ به
وقبلنا سبّح الجودیّ والجمد ؛ فیجیٔ علی هذا ان یرتکب کون حاشا فی جمیع المواضع مصدراً بمعنی تبرئةً وتنزیهاً واما حذف
التنوین فی حاشا لک فلاستنکارهم للتنوین فیما غلب علیه تجریده منها لاجل الاضافة وهذا کما قال بعضهم فی قوله سبحان
من علقمة الفاجر ان ترک تنوینه لا یدل علی علمیته لانه لاجل ابقائه علی صورة المضاف لما غلب استعماله مضافا کما یجیٔ فی بیان
سوی ویجوز ان یقول ان حاشا الجارة حرف وهی فی نحو حاشا لله اسم بنی لمشابهته لفظا ومعنی الحاشا الحرفیة واستدل المبرد
علی فعلیته بتصریفه نحو حاشیت زیدا احاشیه قال النابغة ؎ وما احاشی من الاقوام من احد ؛ ولیس بقاطع
لانه یجوز ان یکون مشتقا من لفظ حاشا حرفا او اسما کقولهم لولیت ای قلت لولا ولالیت ای قلت لا لا وسبحت ای قلت سبحان
الله ولبّیت ای قلت لبیک وهذا هو الظاهر لان المشتق الذی هذا حاله بمعنی قول تلک اللفظة التی اشتق منها فالتسبیح قول
سبحان الله والتسلیم قول سلام علیک والبسملة قول بسم الله وکذا غیره ومعنی حاشیت زیدا قلت حاشا زید واستدل
علی فعلیته بالتصرف فیه والحذف نحو حاش لله لیس بقوی لان الحرف لکثیر الاستعمال قد یحذف منه نحو سو افعل فی سوف
افعل وکثر فیها حاش وقل حشا لان الحذف فی الاطراف اکثر واذا استعمل حاشا فی الاستثناء وفی غیره فمعناه تنزیه الاسم الذی
بعده من سوء ذکر فیه او فی غیره فلا یستثنی به الا فی هذا المعنی وربما اراد وا تنزیه شخص من سوء فیبتدئون بتنزیه الله
تعالی من السوء ثم یبرؤن من اراد وا تبریته علی معنی ان الله منزه عن ان لا یطهر ذلک الشخص مما یصمه فیکون اکد
وابلغ قال الله تعالی قلن حاش لله ما علمنا علیه من سوء وقد جاء فی کلامهم الاقبل ما خلا وما عدا الاقبل غیرهما فیکون تکریرا
معنویا لکلمة الاستثناء وجوز الکسائی دخول علی حاشا الجارة قوله وغیر صفة حملت علی الا فی الاستثناء کما حملت الا علیها
فی الصفة اذا کانت تابعة لجمع منکور غیر محصور لتعذر الاستثناء مثل لو کان فیهما الهة الا الله لفسدتا وضعف فی غیره قوله وغیر
مبتدء وصفة خبره اعلم ان اصل غیر الصفة المفیدة لمغایرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غیر زید واما بالصفات
نحو قولک دخلت بوجه غیر الوجه الذی خرجت به والاصل هو الاول والثانی مجاز فان الوجه الذی تبین فیه اثر الغضب کانه
غیر الوجه الذی لا یکون فیه ذلک بالذات وماهیة المستثنی کما ذکرنا فی حده هو المغایر لما قبل اداة الاستثناء نفیا واثباتا
فلما اجتمع ما بعد غیر وما بعد اداة الاستثناء فی معنی المغایرة لما قبلها حملت ام ادوات الاستثناء ای الا فی بعض المواضع
علی غیر فی الصفة وحملت غیر علی الا فی الاستثناء فی بعض المواضع ومعنی الحمل انه صار ما بعد الا مغایر الما قبلها ذاتا او صفة کما
بعد غیر ولا یعتبر مغایرته له نفیا واثباتا کما کان فی اصلها وصار ما بعد غیر مغایر الما قبلها نفیا واثباتا کما بعد الا ولا یعتبر مغایرته
له ذاتا او صفة کما کانت فی الاصل الا ان حمل غیر علی الا اکثر من العکس لان غیر اسم والتصرف فی الاسماء اکثر منه فی الحروف
فوقع غیر فی جمیع مواقع الا فی المفرغ وغیره والموجب وغیره والمنقطع وغیره مؤخرا عن المستثنی منه ومقدما علیه وبالجملة فی جمیع
محاله الا انه لا یدخل علی الجملة کالا لتعذر الاضافة الیها ولم یحمل الا علی غیر الا بالشرائط التی نذکرها فاذا دخل الا علی غیر والا فی
الاصل حرف لا یتحمل الاعراب روعی اصلها فجعل اعرابها الذی کانت تستحقه لولا المانع المذکور علی ما بعدها عاریة واذا دخل
غیر علی الا واصل غیر من حیث کونه اسما جواز تحمل الاعراب وما بعده الذی صار مستثنی بتطفل غیر علی الا مشغول بالجر
کونه مضافا الیه فی الاصل جعل اعرابه الذی کان یستحقه لولا المانع المذکور ای اشتغاله بالجر علی نفس غیر عاریة فعلی هذا التقریر
لا حاجة الی ان یعتذر لانتصاب غیر فی الاستثناء بما قال بعضهم لما رای انتصابه من دون واسطة کما کان فی المستثنی بالا

المجرور المجمد المکان الصلب المرتفع علی وزن عمر وعمرو الجودی جبل بارض الجزیرة قیل جبل بالموصل بفتح الجیم والمیم
اولا الا فاعلم فی الناس نبذة اس کالحوقلة بمعنی قول لا حول ولا قوة الا بالله
عن فاعل ... عن فاعل ... من فاعل ... من فاعل ...

١٧٦ رضی شرح کافیه

وهى انه انما انتصب بلا واسطة حرفٍ لمشابهته الظروف المبهمة بابهامه وانما لم يحتج الى العذر المذكور لما بيّنّا
انّ حركة لما بعدها على الحقيقة وهى عليها عاريّة فكان غيرٌ هى الواسطة لانتصاب ما بعدها فى الحقيقة والدليل على
ان الحركة لما بعدها حقيقة جوازُ العطف على محلّه نحو ما جاءنى غيرُ زيد وعمرٌو بالرفع عطفا على محل زيد لان المعنى ما جاءنى
الّا زيد قال الفرّاء يجوزان يبنى غيرٌ فى الاستثناء مطلقا سواء اضيف الى معرب او مبنى لكونه بمعنى الحرف يعنى الّا
ومنعه البصريون لان ذلك فيه عارضٌ غير لازم فلا اعتبار به واما اذا اضيف الى أنْ فلا خلاف فى جواز بنائه
على الفتح كما فى قوله ؎ لم يمنعِ الشّربَ منها غيرَ أنْ نطقَتْ ✽ كما يجئ فى باب الاضافة ويجوز ان يكون قوله ؎
غيرَ انّى قد أستعينُ على الهمّ ✽ اذا خفَّ بالثّويّ النجاءُ ✽ من هذا الباب اى مبنيّا على الفتح لاضافته الى انّ كما فى قوله
تعالى مثل ما انكم تنطقون ويجوز ان يكون منصوبا لكونه استثناءً منقطعا وقولهم بَيْدَ مثل غيرٍ ولا يجئ الّا فى المنقطع
مضافا الى أنّ وصلتها قال صلعم انا افصحُ العرب بَيْدَ أنّى من قريش ويجوز ان يقال ببنائه لاضافته الى أنّ وان يقال بنصبه
لكونه فى الاستثناء المنقطع وقوله كما حملت عليها فى الصفة اى حُمِلَتْ الّا على غيرٍ فى الصفة قوله لجمع اى ما يدل على الجمعيّة
جمعا كان أو لا كقومٍ ورهطٍ وانما شرط هذا الشرط ليوافق حالها صفةً حالها اداة استثناءٍ وذلك لانه لابدّ لها فى
الاستثناء من مستثنى منه متعددٍ لفظا كان او تقديرا فلا تقول فى الصفة جاءنى الّا زيدٌ ولا يجوز تقديرُ الموصوف
قبل الّا وصفا كما جاز فى غيرٍ وذلك ليكون اظهر فى كونها صفةً وشرط كونُ الجمع منكّرا لانّه اذا كان معرفا نحو جاءنى الرجالُ
القوم الا زيد احتمل ان يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناءُ واحتمل ان يشار به الى جماعة يعرف المخاطبُ انّ فيهم زيدًا
فلا يتعذر ايضا الاستثناء الذى هو الاصل فى الّا فالسامع يحمل الّا على اصلها من الاستثناء فاختير كونه منكرا غير
محصور لئلا يتحقق دخول ما بعد الّا فيه فيضطرّ السامعُ على حمل الّا على غير الاستثناء واشترط ان يكون المنكور غير محصور
والمحصور شيئان امّا الجنسُ المستغرق نحو ما جاءنى رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم او
عشرون لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الّا فيه فلا يتعذر الاستثناء فلا يعدل عنه وذلك نحو
كل رجل الّا زيدا جاءنى وله على عشرة الّا درهما وربما كان المنكور محصورا ويجوز الصفة لعدم دخوله قطعا فيه كقولك عندى
عشرة رجال الّا زيدٌ ففيه الصفة لا غير وكذا فى المحصور الآخر نحو ما جاءنى رجلان الا زيدٌ وما جاءنى رجال الا عمرٌو فان
معنى ما جاءنى رجلان ما جاءنى اثنان من هذا الجنس وزيد ليس اثنين منه فلا يدخل فيه وكذا معنى ما جاءنى رجال
ما جاءنى جماعة من هذا الجنس وعمرو ليس جماعة فلا يدخل فليس فى مثله اذن الا الصفة او الاستثناء المنقطع هذا كله
مبنى على ان المستثنى واجب الدخول فى المستثنى منه كما هو مذهب جمهور النحاة واما على مذهب المبرد فيجوز الاستثناء مع
هذه الشروط ايضا لانه يكتفى فى صحة الاستثناء بصحة الدخول وقال الاندلسى والمالكى لابد لالّا اذا كانت صفة من متبوع
ظاهر كما ذكر المصنف جمع او شبهه منكرا او معرّف باللام الجنسية قال ؎ أُنيخت فألقت بلدةً فوق بلدةٍ ✽ قليلٍ بها
الاصوات الّا بُغامُها ✽ ويجوز فى البيت ان يكون الاستثناء وما بعدها بدلا من الاصوات لان فى قليل معنى النفى كما ذكرنا
ومذهب سيبويه جواز وقوع الّا صفةً مع صحة الاستثناء قال يجوز فى قولك ما اتانى احد الا زيد ان يكون الا زيد بدلا
وصفةً وعليه اكثر المتأخرين تمسّكا بقوله ؎ وكلّ أخٍ مفارقُه أخوهُ ✽ لعمرُ ابيك الّا الفرقدانِ ✽ وقوله عليه السلام الناس
كلّهم هالكون الا العالمون والعالمون كلهم هالكون الا العاملون والعاملون كلهم هالكون الا المخلصون والمخلصون

على خطر عظيم قال الكسائى تقديره البيت الا ان يكون الفرقدان وهو مردود لان الحرف الموصول لا يحذف الا بعد
الحروف التى تذكر فى نواصب المضارع وقال المصنف فى البيت شذ وذان وصف كل دون المضاف اليه والمشهور
وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط قال وهذا الوصف ضرورة للشاعر لانه لو جاز له وصف
المضاف اليه وهو ان يقول الفرقدين لو يجعل الصفة بل كان يجعله استثناء والشذوذ الثانى الفصل بالخبر بين الصفة و
الموصوف وهو قليل وقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا قال سيبويه لا يجوز ههنا الا الوصف لانك لو قلت فيهما الا الله
لفسدتا لم يجز يعنى ان البدل لا يجوز الا فى غير الموجب وليس الشرط وان لم يكن موجبا صريحا من غير الموجب الذى يجوز
معه الابدال قال المصنف ولا يجرى النفى المعنوى كاللفظى الا فى قلما واقل رجل وابى ومتصرفاته كما مضى قال وايضا البدل لا يجوز
الا حيث يجوز الاستثناء ولا يجوز الاستثناء ههنا لان الله تعالى غير واجب الدخول فى آلهة المنكر لانه غير عام ولا محصور ولو
وقع ايضا الجمع المنكر فى سياق النفى قصد بها الاستغراق لم يجز استثناء المفرد منه كما تقدم واجاز المبرد رفع الله على البدل
لان فى لو معنى النفى اذ هو لامتناع الشئ لامتناع غيره فكانه قيل ما فيهما آلهة الا الله وهذا كما اجرى الزجاج التحضيض
فى قوله تعالى فلولا كانت قرية آمنت الآية مجرى النفى فاجاز البدل فى قوم يونس والاولى منع اجراء الشرط والتحضيض
فى جواز الابدال والتفريغ معهما مجرى النفى اذ لم يثبت واما عدم وجوب دخول الله فى آلهة فلا يضر المبرد لانه يكتفى
فى جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم قوله وهو فى غيره ضعيف يعنى جعل الا صفة فى غير مثل هذا الموضع الجامع
للشروط المذكورة كما فى قوله وكل اخ مفارقه اخوه البيت ضعيف هذا عند المصنف ولا يضعف عند سيبويه واتباعه كما تقدم

قوله واعراب سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح انما انتصب سوى لانه فى الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال الله
تعالى مكانا سوى اى مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اى معنى الاستواء الذى كان فى
سوى فصار سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه فى افادة معنى البدل تقول انت لى مكان
عمرو اى بدله لان البدل ساد مسد المبدل منه وكائن مكانه ثم استعمل بمعنى البدل فى الاستثناء لانك اذا قلت جاءنى
القوم بدل زيد افاد ان زيدا لم يأتك فجرد عن معنى البدلية ايضا المطلق معنى الاستثناء فسوى فى الاصل مكان مستو ثم
صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء ولا يجوز فى سوى القطع عن المضاف اليه كما يجوز فى غير على ما يجئ والتزم بعضهم
وجوب اضافته الى المعارف فلا يجيز جاءنى القوم سوى رجل منهم صويلح وهو الظاهر فى كلامهم وعند البصريين هو لازم
النصب على الظرفية لانه فى الاصل صفة ظرف والاولى فى صفات الظروف اذا حذفت موصوفاتها النصب فنصبه على كونه
ظرفا فى الاصل والا فليس الآن فيه معنى الظرفية والدليل على ظرفيته فى الاصل وقوعه صلة بخلاف غير نحو جاءنى الذى
سوى زيد وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعا ونصبا وجرا كغير وذلك لخروجها عن معنى الظرفية
الى معنى الاستثناء قال ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا ۞ وقال تجانف عن جو اليمامة ناقتى ۞ وما عدلت
عن اهلها لسوائكا ۞ ومثله عند البصريين شاذ لا يجئ الا فى ضرورة الشعر وزعم الاخفش ان من لا اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا
نصبوه استنكارا للرفع فيقولون جاءنى سوائك وفى الدار سوائك ومثل هذا فى استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية
قوله تعالى ومنهم دون ذلك ولقد تقطع بينكم وتقول لى فوق السداسى دون السباعى واعلم ان المستثنى قد يحذف
من الا وغير الكائنين بعد ليس فقط كما يحذف فيما اضيف اليه غير الكائن بعد لا تقول جاءنى زيد ليس الا وليس غير بالضم تشبيها

لغير بالغايات حين حذف المضاف اليه كما يجيء في الظروف المبنية وغير خبر ليس اي ليس الجائي غيره وقال الاخفش يجوز
ان يكون اسمه وقد حذف المضاف اليه وابقي المضاف على حاله كقوله ـ خالط من سلمى خياشيم وفا ، وهو ضعيف من وجهين
احدهما ان حذف خبر ليس قليل والثاني ان حذف المضاف اليه وابقاء المضاف على حاله قليل وقد يقال ليس غير بالنصب على ابقاء
المضاف على حاله بعد حذف المضاف اليه وقد ينون غير على ما حكاه الاخفش في الحالين نحو ليس غيرٌ وليس غيرًا كما ينون كل وبعض
عوضا من المضاف اليه وحكى الاخفش ليس غيره وليس غيره وهذا مما يقوي مذهبه من كون ليس غير بالضم على حذف الخبر و
يجوز ان يقال حسن حذف خبر ليس ههنا وان كان قليلا في غير هذا الموضع لكثرة استعماله في الاستثناء والنصب على اضمار اسم
ليس اي ليس الجائي غيره واذا اضيف غير ظاهرا جاز عند الاخفش ان ياتي بعد لم يكن نحو جاءني زيد لم يكن غيره وغيره بالرفع
والنصب على التفسيرين المذكورين قال وتقول جئتني ليس غيرك وغيرك ولم يكن غيرك وغيرك واما لاسيما فليس من كلمات
الاستثناء حقيقة بل المذكور بعده منبه على اولويته بالحكم المتقدم وانما عد من كلماته لان ما بعده مخرج عما قبله من حيث
اولويته بالحكم المتقدم فان جر ما بعده فباضافة سي اليه وما زائدة ويحتمل ان تكون نكرة غير موصوفة والاسم بعدها
بدل منها وان رفع وهو اقل من الجر فخبر مبتدء محذوف وما بمعنى الذي او نكرة موصوفة بجملة اسمية وانما كان اقل
لان حذف احد جزئي الجملة الاسمية التي هي صلة كقرائة من قرء تماما على الذي احسن او صفة قليل وليس نصب
الاسم بعد لاسيما بقياس لكنه روي بيت امرء القيس ـ ولا سيما يوما بدارة جلجل ـ بنصب يوما ايضا فتكلفوا للنصبه
وجوها قال بعضهم ما نكرة غير موصوفة ونصب يوما باضمار فعل اي اعني يوما وقيل على التمييز قال الاندلسي لا ينتصب بعد لاسيما
الا النكرة ولا وجه لنصب المعرفة وهذا القول منه موذن بجواز نصبه قياسا على انه تمييز لان ما تتقدير التنوين كما في كم
رجلا اذ لو كان باضمار فعل لاستوى المعرفة والنكرة قال الاخفش في قولهم ان فلانا كريم لاسيما ان اتيته قاعدا ان ما ههنا
زائدة عوض من المضاف اليه اي ولا مثله ان اتيته قاعدا واعلم ان الواو التي تدخل على لاسيما في بعض المواضع كقوله
ولاسيما يوم بدارة جلجل اعتراضية كما في قوله فانت طلاق والطلاق البتة اذ هي مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة والسي
بمعنى المثل فمعنى جاءني القوم ولاسيما زيد اي ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاؤني اي هو كان اخص بي
واشد اخلاصا في المجيء وخبر لا محذوف وتصرف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فقيل سيما بحذف لا
ولاسيما بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يحذف ما بعد لاسيما على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل
على انه مفعول مطلق وذلك كما في باب الاختصاص من نقل نحو ايها الرجل من باب النداء الى باب الاختصاص الجامع
بينهما معنوي فصار في نحو انا افعل كذا ايها الرجل منصوب المحل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها في
النداء من ضم اي ورفع الرجل كما ان لاسيما ههنا يكون باقيا على نصبه الذي كان له في الاصل حين كان اسم لا التبرية
مع كونه منصوب المحل على المصدر بقيامه مقام خصوصا فاذا قلت احب زيدا ولاسيما راكبا او على الفرس فهو بمعنى وخصوصا
راكبا فراكبا حال من مفعول بفعل المقدر اي واخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا في نحو احبه ولاسيما وهو راكب وكذا
قولك احبه ولاسيما ان ركب اي وخصوصا ان ركب جواب الشرط مدلول خصوصا اي ان ركب اخصه بزيادة المحبة ويجوز
ان يجعل بمعنى المصدر اللازم اي اختصاصا فيكون معنى وخصوصا راكبا اي يختص بفضل محبتي راكبا وعلى هذا
ينبغي ان يؤول ما ذكر الاخفش اعني قوله ان فلانا لكريم لاسيما ان اتيته قاعدا اي يختص بزيادة الكرم اختصاصا في حال قعوده

١٨١ رضي

ويجوز مجيء الواو وقبل لا سيما اذا جعلته بمعنى المصدر، وعدم مجيئها الا ان مجيئها اكثر وهي اعتراضية كما ذكرنا ويجوز ان يكون
عطفا والاول اولى وا عذب وقد يقال لا سواء ما مقام لا سيما واعلم ان اصل الا ان تدخل على الاسم وقد يليها في
المفرغ فعل مضارع اما خبر المبتدء كقولك ما الناس الا يعبرون وما زيد الا يقوم او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك
او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد ويجوز ان يكون هذا حالا لعموم ذي الحال وانما شرط التفريغ ليكون
الا ملغاة عن العمل على قول او عن المتوصل بها الى العمل على قول اخر فيسهل دفعها عما تقتضيه من الاسم لانكسار شوكتها
بالالغاء وشرط كون الفعل مضارعا لمشابهته للاسم واما الماضي فجوزوا ان يليها في المفرغ باحد قيدين وذلك اما اقترانه بقد
نحو ما الناس الا قد عبروا وذلك لتقريبها له من الحال المشبه للاسم واما تقدم ماض منفي نحو قولك ما انعمت عليه الا شكر
وما اتيته الا اتاني وعنه عليه السلام ما ايس الشيطان من بني آدم الا اتاهم من قبل النساء وذلك اذا قصد لزوم
تعقب مضمون ما بعد الا المضمون ما قبلها الا وانما جاز ان يليها الماضي مع هذا القصد لان هذا بمعنى هو معنى الشرط
والجزاء في الاغلب نحو ان جئتني اكرمتك وانما قلت في الاغلب لانه قد لا يكون مضمون الجزاء متعقبا لمضمون الشرط بل يكون
مقارناله في الزمان نحو ان كان هناك نار كان هناك احتراق وان كان هناك احتراق فهناك نار وان كان الانسان ناطقا فالحمار
ناهق لكن التعقب المذكور هو الاغلب فلما كان تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها هو المراد وكان معنى حرف النفي
مع الا يفيد معنى الشرط والجزاء اعني لزوم الثاني للاول جاز ان يعتبر معنى الشرط والجزاء مع حرف النفي والا فيصاغ ما قبل
الا وما بعدها صوغ الشرط والجزاء وذلك اما بكونهما ماضيين نحو ما زرتني الا اكرمتك او مضارعين نحو ما ازوره الا يزورني
ومثل هذا هو الغالب في الشرط والجزاء اعني كونهما ماضيين او مضارعين فجاز كون الماضي الذي بعد الا ههنا مجردا عن ١٨٢
قد والواو مع انه حال كما ذكرنا في باب الحال وذلك لكونه متضمنا معنى الجزاء فيكون ما بعد الا على هذا المعنى المذكور
اما ماضيا مجردا او مضارعا مجردا كما رايت او جاز ايضا ان ينظر الى كون هذا الفعل حالا في الحقيقة وان كان فيه
معنى الجزاء فيؤتى به ماضيا او مضارعا مع الواو نحو ما زرته الا واكرمني ولا ازوره الا ويكرمني وانما اطرد الواو مع هذا النظر
لكون هذا الحال غير مقترن مضمونه بمضمون عامله كما هو الغالب في الحال نحو جاءني زيد راكبا ولفظه ايضا
منفصل عن العامل بالا فجاز ان يستظهر مطردا في ربط مثل هذه الحال بعاملها لفظا بحرف الربط اي الواو ومن ثم
اطرد نحو ما ازوره الا ويكرمني وندر قمت واصك عينه كما مر في باب الحال ويجيء في الماضي مع الواو وقد ايضا نحو ما زرته الا وقد
زارني ولا يجوز الاقتصار على قد فلا يقال ما زرته الا قد زارني لانك ان نظرت الى معنى الجزاء الذي يستفاد من مثل هذا الحال
فالجزاء لا يتجرد عن الفاء اذا كان مع قد كما يجيء في بابه وان نظرت الى الحال الذي هو اصله فليس فيه حرف الربط المذكور وانما
قلنا ان الاغلب في الحال مقارنة مضمونه لمضمون عامله لانه قد يجيء بخلاف ذلك كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا به غدا
اي عازما على الصيد كذا معنى الخبر اي ما ايس الشيطان من بني ادم من جهة غير النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهن
جعلوا المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل وقد يدخل الا ولما بمعناها على الماضي اذا تقدمها قسم السؤال نحو نشدتك الله
الا فعلت وقول عمر في كتابه الى ابي موسى عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا كتبه اليه لما لحن كاتبه في كتابه الى عمر وكتب
من ابو موسى وقولهم نشدتك الله من قولهم نشدته كذا فنشد اي ذكرته فتذكر فنشد المتعدي الى واحد مطاوع للاول المتعدي
الى اثنين والمعنى ذكرتك الله بان اقسمت عليك به وقلت بالله لتفعلن او يكون نشدت بمعنى طلبت اي نشدت لك الله كقوله تعالى

ابغيكم الهاً اى ابغى بكم اى طلبت لك الله من بين جميع ما يقسم به الناس اقسم به تعالى عليك ومعنى الا فعلت الا النقض معنى النفى
الذى تضمنه القسم لانك اذا حلفت غيرك بالله قسم الطلب فقد ضيقت عليه الامر فى فعل مطلوبك فكانك قلت ما اطلب منك الا
فعلك ففعلت بمعنى المصدر مفعول به لما اطلب الذى دل عليه نشدتك الله وانما جعلته فعلا ماضيا القصد المبالغة فى الطلب حتى كان
المخاطب فعل ما تطلبه وصار ماضيا ثم انت تخبر عنه فهو مثل قوله تعالى وسيق الذين ونادى اصحاب النار وقولهم رحمك الله ومعنى
عزمت عليك اى اوجبت عليك وهو من قسم الملوك ولما الاستثناء لا يجى الا بعد النفى ظاهرا او مقدرا كما رايت ولا يجى الا فى المفرغ
نحو قوله تعالى ان كل لما جميع قوله خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخولها نحو كان زيد قائما وامره على نحو خبر المبتدء ويتقدم
معرفة لما قال هو المسند دخل فيه خبر المبتدء وجميع ما كان فى الاصل ذلك فقوله بعد دخولها يخرجها كلها وقد
ذكرنا انه يدخل فى حده نحو قائم فى قولك كان زيد ابوه قائم مع انه ليس بخبر كان قوله وامره على نحو خبر المبتدء
اى فيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة ومفردا او جملة ومتقدما على المسند اليه ومتاخرا عنه وما يجب من تقدمه
على الاسم اذا كان ظرفا والاسم نكرة نحو كان فى الدار رجل واشتماله على الضمير اذا كان جملة او مشتقا او ظرفا وغير ذلك
من الاحكام المذكورة فى باب المبتدء وقد يختص خبر كان ببعض من الاحكام نذكر بعضه هنا وبعضه فى الافعال
الناقصة فمما قيل انه من خصائصه ما ذهب اليه ابن درستويه وهو انه لا يجوز ان يقع الماضى خبر كان فلا يقال كان زيد
قام ولعل ذلك لدلالة كان على المضى فيقع المضى فى خبره لغوا فينبغى ان يقال كان زيد قائما او يقوم وكذا ينبغى ان يمنع نحو يكون
زيد يقوم بمثل تلك العلة سواء وجمهورهم على انه غير مستحسن ولا يحكمون بمطلق المنع قالوا فان وقع فلا بد فيه من قد ظاهرة
او مقدرة ليفيد التقريب من الحال اذ لو يستفد من مجرد كان وكذا قالوا فى اصبح وامسى واضحى وظل وبات ولذا ينبغى ان يمنعوا
نحو يصبح زيد يقول وكذا البواقى والاولى كما ذهب اليه ابن مالك تجويز وقوع خبرها ماضيا بلا قد فلا تقدر قد ها فى قوله تعالى
ولقد كانوا عاهدوا الله وان كان قميصه قد وفى قول الشاعر ؎ وكان طوى كشحا على مستكنة ؞ فلا هو ابداها ولم يتقدم
ولا فى قوله ؎ اضحت خلاء واضحى اهلها احتملوا ؞ اخنى عليها الذى اخنى على لبد ؞ اذ لا منع من قيام شيئين يفيدان معنى
المضى ومنع ابن مالك وهو الحق من مضى خبر صار وليس ومادام وكل ما كان ماضيا من مازال ولا زال ومرادفاتها
اما صار فلكونها ظاهرة فى الانتقال فى الزمن الماضى الى حالة مستمرة وهى مضمون خبرها نحو كنت فقيرا فصرت غنيا وان
جاز مع القرينة ان لا يستمر الحال المنتقل اليها كقول المريض كنت مريضا فصرت متماثلا ثم نكسبت وكذا مازال واخواتها
موضوعة لاستمرار مضمون اخبارها فى الماضى الا ان يمنع قرينة وما يصلح للاستمرار هو الاسم الجامد نحو هذا اسد او
الصفة نحو زيد قائم او غنى او مضروب والفعل المضارع نحو زيد يتقدم فى الحروب ويسخو بموجوده اى هذه عادته لانه
وان كان فى الاصل فعلا دالا على احد الازمنة الا انه لمضارعته اسم الفاعل لفظا ومعنى يستعمل غير مقيد بزمان
استعماله فلذلك اذا قلت كنت رأيت زيدا لا يدل على الاستمرار واذا قلت كنت اراه فظاهره الاستمرار فناسبت الثلثة
اى الجامد والصفة والمضارع لصلاحيتها للاستمرار ان تقع اخبار الصار ومازال واخواتها بخلاف الماضى فانه لا يستعمل
فى الاستمرار استعمال هذه الثلثة فلم يقع خبر لهذه الافعال واما مادام فلم يقع خبرها ماضيا لان ما المفيدة للمدة نحو ما ذر
شارق تقلب الماضى فى الاغلب الى معنى الاستقبال كما يجى فى قسم الافعال فلهذا تقول اجلس ما دام زيد جالسا وقد
يجى بمعنى الماضى كقوله تعالى مادمت فيهم واما ليس فهى للنفى مطلقا كما هو مذهب سيبويه على ما يتبين فى الافعال

بحث خبر كان

[illegible]

الناقصة والمستعمل للاطلاق من دون تعرض للزمان اما جامدٌ او صفةٌ او مضارعٌ لمشابهته اسم الفاعل بخلاف الماضي واجاز الاندلسي وقوع اخبارها جميعها ماضية والاولى ما تقدم لعدم السماع قوله ويتقدم معرفة هذا بخلاف خبر المبتدء لانه لم يجز تقدمه على المبتدء اذا كانا معرفتين ولا قرينة للالتباس اما ههنا فلا لبس وان كانا معرفتين او متساويين لان تخالف اعرابيهما رافع للبس ويكفي ظهور اعراب احدهما نحو كان زيد هذا وينبغي ههنا ايضا اذا انتفى الاعراب فيهما ولا قرينة ان لا يجوز التقديم نحو كان الفتى هذا قوله ويحذف عامله في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير ويجوز في مثلها اربعة اوجه ويجب الحذف في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت قوله عامله اي عامل خبر كان واخواتها وما كان ينبغي له هذا الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها بعد ان ولو ان كان اسمها ضميرا ما علم من غائب او حاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان العلم بالصين وادفع الشر ولو اصبعا اي ولو كان الدفع اصبعا اي قليلا وقوله ع قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا، فما اعتذارك من شيء اذا قيلا، اي ان كان حقا وتقول لا تحملن ان فارسا وان راجلا ولو فارسا او راجلا اي ان كنت ولو كنت وكذا الخطاب نحو ارحل ولو راجلا وان راجلا اي ان كنت ولو كنت الخ واما في مثل التركيب الذي في المتن اعني ان يكون بعد ان اسم وجزاؤها الفاء و بعد الفاء اسم مفرد نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر فنقول ينظر فيه فان جاز مع كان المحذوفة بعد ان تقدير فيه او معه او نحو ذلك كما في قول الناس مجزيون باعمالهم فانه يصح ان يقال ان كان معه او في عمله خير جاز في الاول مع النصب الرفع ايضا ولكن على ضعف معنوي اذ معنى ان كان معه او في يده سيفا وان كان في عمله خير معنى غير مقصود لان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا وان كان ما قتل به سيفا الا انه اعمال او في تلك الاعمال خير الا في يده او في صحبته وقت القتل سيفا هذا الذي قلنا ضعف من حيث المعنى واما من حيث اللفظ فضعيف ايضا لان حذف كان مع خبره الذي هو في صورة المفعول الفضلة حذف شيء كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا ومجرورا لانه حذف مع اسمه الذي هو الجزء ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا فان قلت فقدر للرفع كان التامة قلت يضعف لقلة استعمالها ولا يحذف الا الكثير الاستعمال للتخفيف ولكون الشهرة دالة على المحذوف وان لم يجز تقدير مثل ذلك تعين نصب الاول نحو اسير كما تسير ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل اي ان كنت راكبا فانا راكب وبما جزمنا بعد ان ولا مع ما بعد فانهما ان صح رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر ما عدى بحرف جر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اي ان كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف وحكى عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح اي ان لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح ومررت برجل صالح ان زيد وان عمرو وذلك القوة الدلالة على الجار بتقدم ذكره فتبين بما ذكرنا ان النصب في الاول اما مختار او واجب واما الاسم الذي بعد الفاء فرفعه اولى لان رفعه باضمار مبتدء بعد الفاء وهو شائع كثير واما نصبه فاما بتقدير كان بعد الفاء اي فيكون ما يقتل به سيفا او بتقدير فعل لائق نحو فيجزى خيرا وحذف المبتدء اولى لانه مفرد من حذف الجملة وايضا حذف المبتدء اكثر من حذف كان وغير ذلك من نحو الفعل الناصب المذكور وقيل لان مجيء الفاء مع الجملة الاسمية اكثر منه مع الفعلية ويجوز ان يقال ان مجيء الفاء في الفعلية انما يقل اذا كان الفعل ظاهرا فاما اذا كان مقدرا فلا بد من الفاء نحو ان ضربتني فزيدا اضربه فاذا ثبت ان نصب الاول ورفع الثاني اصل فعكسه يكون اقبح الوجوه لمخالفة الاصل في الموضعين ورفعهما ونصبهما متوسطان لمخالفة الاصل في موضع واحد قوله ويجب الحذف اي يجب حذف كان بعد ان معوضا منها ما نحو قوله ع ابا خراشة اما انت ذا نفر

بني

فان قومی لم یاکلهم الضبع: ای لان کنت فحذف حرف الجر جوازا علی القیاس المذکور فی المفعول له ثم حذف کان
وابدل منه ما فوجب الحذف لئلا یجمع بین العوض والمعوض منه واجاز المبرد ظهور کان علی ان ما زائدة لا عوض
ولا یستند ذلك الی سماع ثم ادغم النون الساکنة فی المیم وجوبا فبقی الضمیر المرفوع المتصل بلا عامل یتصل به فجعل
منفصلا فصار اما انت وتقول ایضا اما زید قائما قمت وقال الکوفیون ان المفتوحة بمعنی المکسورة الشرطیة ویجوزون
مجیء ان المفتوحة شرطیة قالوا وفی القرآن اثنتان فی قوله تعالی ان تضل ای فتح الهمزة وکسرها بمعنی واحد بمعنی الشرط وما عندهم
ایضا عوض من الفعل المحذوف ولا اری قولهم بعیدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنی ایاه اما المعنی فلان معنی
قوله اما انت ذا نفر البیت ان کنت ذا عدد فلست بفرد واما اللفظ فلمجیء الفاء فی هذا البیت وفی قوله: اما اقمت واما انت مرتحلا فالله یکلا
ما تاتی وما تذر: مع عطف اما انت بفتح الهمزة علی اما اقمت بکسر الهمزة وهو حرف شرط بلا خلاف والبصریون یقولون اما انت منطلقا انطلق
معك بالرفع والکوفیون جوزوا الجزم بان المفتوحة الشرطیة وجوزوا الرفع مع کونه جواب الشرط لکون الشرط محذوفا فلا جزما ولما کان معنی
الشرط ههنا ظاهرا قال سیبویه دخل فی ان معنی اذ فاما بمعنی اذ ما واذ ما شرطیة بلا خلاف ولا بد عند البصریین من تقدیر فعل یعمل فی
الجار والمجرور اعنی فی اما انت ذا نفر الذی هو بمعنی لان کنت ولا یصلح ان یکون ذلك لم یاکلهم لان معمول خبر ان لا یتقدم
علیها واما نحو اما یوم الجمعة فان زیدا قائم فسیجیء الکلام علیه فی حروف الشرط وایضا ما بعد الفاء لا یعمل فیما قبل الفاء الا مع
اما الشرطیة اما ظاهرة کما فی قوله تعالی واما بنعمة ربك فحدث واما مقدرة نحو وربك فکبر کما یجیء فی حروف الشرط
فیقدر البصریون اما انت ذا نفر تتکبر وتفتخر وینبغی علی هذا ان یکون قوله فالله یکلا جواب اما اقمت والعامل فی
اما انت مرتحلا محذوف ای یکلاك الله لاجل ارتحالك وکله تکلف والاولی ان نقول ان ان الشرطیة کثیرة الاستعمال
مع کان الناقصة فان حذف شرطها جوازا لم یغیر حرف الشرط عن صورتها نحو ان سیفا فسیف وان حقا وان کذبا ولذا
ان حذف شرطها وجوبا مع مفسر کما فی ان زید کان منطلقا وان حذف شرطها وجوبا بلا مفسر وجب تغییر صورتها
من کسر الهمزة الی فتحها لان بقاءها علی وضعها الاصلی مع قطعها وجوبا عن مقتضاها الاصلی بلا مفسر هو کالعوض
مستکرة فاذا غیرت عن حالها الوضعی سهل حذف شرطها علی سبیل الوجوب لانها تصیر کانها لیست فی
الظاهر حرف الشرط ولا بد اذن من ما لتکون کالکافة لها عن مقتضاها اعنی الشرط ثم لا یخلو حالها عند ذلك من ان
تحذف منها کان مع اسمها وخبرها او تحذف هی وحدها فان کان الاول وجب فی جزائها الفاء لتؤذن بها ان اما فی الاصل
حرف الشرط لان الفاء علم السببیة فیجیء بها لما تغیرت صورة حرف السببیة اعنی ان وسقط علی سبیل الوجوب جمیع اجزاء
السبب اعنی کان مع اسمها وخبرها وذلك نحو اما زید فمنطلق ای اما یکن فی الدنیا شیء فزید منطلق ای ان یکون
شیء موجودا یوجد انطلاقه ای هو منطلق لا محالة فلا بد اذن من اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط لانه لم یبق منه
شیء کما یجیء فی حروف الشرط وان کان الثانی فالفاء غیر لازمة بل یجوز حذفها والاتیان بها نحو اما زید منطلقا انطلقت
واما انت ذا نفر فان قومی واما فتح همزة ان الشرطیة من دون حذف الشرط کما اثبته الکوفیون فلیس بمشهور
وقد یحذف کان بعد اما المکسورة قلیلا وقال سیبویه لم یجز حذف الفعل مع اما المکسورة قال ابو علی لان
ما التی بعدها اشبهت اللام فی تاکید الفعل فمن ثم جاز فی اما تخافن ... ومن عضة ما ینبتن شکیرها: النون کما
جازت مع اللام فی نحو لیفعلن کما یجیء فی نون التاکید فلم یحسن حذف الفعل مع شوب ما یؤکده وقد جاء کان الناقصة

النسخة الحمیدیة بمدراس
والزامات منه
الاصل شرقی المخطوطة بمدراس
١٨٥
العضة واحدة العضاة وهی کل شجر یعظم وله شوك والشکیر ما ینبت حول الشجرة من اصلها

بحث لا التي لنفي الجنس

محل وقتٍ بعد لدن واخواته نحو رايتك لدنْ قائمًا اى لدن كنت قائمًا قال من لد شولًا فالى اتلائها اى مرلد كانت شولًا والاتلاء ان تلد الناقة فتصير ذات تلو قوله اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها ينتقض بمثل اخوه فى قولك ان زيدًا قائم اخوه قوله المنصوب بلا التى لنفى الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافا او مشبّها به مثل لا غلام رجل ولا عشرين درهما لك فان كان مفردا فهو مبنى على ما ينصب به وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير ونحو قضيةٌ ولا ابا حسن لها متاوّل لم يقل اسم لا التى لنفى الجنس كما قال اسم ان واخواتها لان كلامه فى المنصوبات وجميع ما هو اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل بعضه مبنى نحو لا رجل فلما قصد المنصوب احتاج الى التقييد ات المذكورة لان اسم لا يكون منصوبًا الا باجتماعها وهى ثلثة كونه نكرة وكونه مضافا او مشبها به وان يليها فلو اختلّ واحد منها لم ينتصب كما يجئ ولو قصد الى احد اسم لا من حيث كونه اسمها لكان يكفيه ان يقول كما هو عادته هو المسند اليه بعد دخولها قوله يليها ونكرة ومضافا احوالٌ مترادفة والعامل فيها المسند وذو الحال الضمير المجرور فى اليه قوله لا غلام رجل لك مضاف وقوله لا عشرين درهما لك مضارع له وقد بيّنا معنى المضارع للمضاف فى باب المنادى قوله فان كان مفردًا اى فان كان اسم لا مفردًا ولم يجر ذكر اسم لا تصريحا لكن سياق الكلام يدل عليه ولا يعود الضمير الى قوله المنصوب بلا لان المنصوب بلا لا يكون مفردًا قوله على ما ينصب به هذا اولى كما مرّ فى باب المنادى من قولهم مبنى على الفتح ليدخل فيه نحو لا غلامين لك ولا مسلمين لك ويعنى بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع والفتحة فى لا رجل عند الزجاج والسيرافى اعرابية خلافا للمبرد والاخفش وغيرهما وانما وقع الاختلاف بينهم لاجمال قول سيبويه وذلك انه قال ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين فى معمولها لانها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر فاوّل المبرد قوله تنصبه بغير تنوين انها نصبته اوّلًا لكن بنى بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف فى خمسة عشر للبناء اتفاقا وقال الزجاج بل مراده انه معرب لكنه مع كونه معربًا مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر من خمسة فحذف التنوين مع كونه معربًا لتثاقله بتركيبه مع عامله قال ابو سعيد انما ركب مع عامله لافادة لا التبرئة الاستغراق كما افادته من الاستغراقية فى هل من رجل فى الدار لان لا رجل فى الدار جواب هل من رجل فركبوا لا مع النكرة كما ان من مركّب معها تطبيقًا للجواب بالسوال ثم حذف التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة والاولى ما ذهب اليه المبرد واصحابه لان حذف التنوين فى حالة الوصل من الاسم المنوّن لغير الاضافة والبناء غير معهود وايضا التركيب بين لا والمنفى ليس باشدّ منه بين المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف التنوين من الثانى فى الموضعين وقال سيبويه انما حذف التنوين من المنفى لان لا لا تعمل الا فى النكرة ولا ومعمولها فى موضع ابتداء فلما خولف بها عن حال اخواتها خولف بلفظها يعنى ان اختصاصها بالتنكير وكونها مع ما بعدها مبتدأ سبب بناء معمولها على مذهب من قال بدنائه او سبب حذف تنوين معمولها عند من قال باعرابه لانها بمجموع الشيئين خالفت سائر العوامل كان واخواتها فخولف بمعمولها سائر المعمولات وهذا طريف اعنى بناء المعمول او حذف التنوين منه لمخالفة العوامل اخواته والحق ان نقول انه مبنى لتضمنه من الاستغراقية وذلك لان قولك لا رجل نصّ فى نفى الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجلٌ فى الدار ولا امرأة فانه وان كان النكرة فى سياق النفى تفيد العموم لكن لا نصا بل هو الظاهر كما ان ما جاءنى من رجل نصّ فى الاستغراق بخلاف ما جاءنى رجل اذ يجوز

ان يقال

ان يقال لا رجل فى الدار بل رجلان وماجاءنى رجل بل رجلان ولا يجوز لا رجل فى الدار بالفتح بل رجلان
وماجاءنى من رجل بل رجلان لما اراد والتنصيص على الاستغراق ضمنوا النكرة معنى من فبنوها وانما بنيت
على ماتنصب به ليكون البناء على حركة استحقها النكرة فى الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له
لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه فى الاصل اعنى الاعراب ولا يكون المضاف مبنيا
الا نادرا نحو خمسة عشرك ونحوه ومن قال المنفى معرب حذف تنوينه دلالة على كونه مركبا مع لا قال لم تركب المضاف
والمضارع له لانه لا يركب اكثر من كلمتين واما نحو لا رجل ظريف فسيجئ حكمه ونحو المسلمين والمسلمين مبنى خلافا
للمبرد فانه قال لان النون كالتنوين الذى هو دليل الاعراب فمنقوض بنحو يا زيدان ويا زيدون وهما مبنيان مع وجود
النون اذ لو كانا معربين لقيل يا زيدين ويا زيدين والنون ليس كالتنوين فى الدلالة على التمكن كما مر فى اول الكتاب
ونقل عنه انه قال لان المثنى والمجموع فى حكم المعطوف والمعطوف عليه مضارع للمضاف فيجب النصب ورد بان
المعطوف عليه فى باب لا مبنى نحو لا رجل وامرأة وله ان يقول اردت به عطف النسق الذى يكون التابع والمتبوع
فيه كاسم واحد كما ذكرنا فى النداء فى نحو ثلثة وثلثين ولا شك ان المثنى والمجموع مثل هذا المنسوق لكنه ينتقض بيا زيدان
ويا زيدون وقيل انما قال ذلك لانه ليس شئ من المركبات يثنى فيه الجزء الثانى ويجمع والجواب انه لم يقم دليل قاطع
على ان لا مركب مع المنفى كما يجئ بيانه ولو سلمنا فلبس بناؤه للتركيب كما مر بيانه وان سلمنا فنحو نقول حضرموتان و
حضرموتون فى المسمى بحضرموت كما يجئ فى باب المثنى واما جمع سلامة المونث فبعضهم تبنيه على الكسر مع التنوين قياسا
واسماعا نظرا الى ان التنوين للمقابلة لا للتمكن بدليل قوله تعالى من عرفات وهو منقوض بنحو يا مسلمات مجردا عن التنوين
اتفاقا والجمهور يكسرونه بلا تنوين لانها وان لم تكن للتمكن فهى مشبهة لتنوين التمكن فيكون على هذين القولين داخلا
فى عموم قوله يبنى على ما ينصب به والمازنى بفتحه بلا تنوين نحو قوله ؎ اودى الشباب الذى مجد عواقبه ۞ فيه تلذ ولا لذات
للشيب ۞ حذرا من مخالفته فى الحركة لسائر المبنى بعد لا التبرئة مما كان معربا بالحركة قبل دخولها وهذا اولى مما قبله
طردا للباب على نسق واحد واعلم ان الجار اذا دخل على لا التبرئة منع من بناء المنفى بعدها نحو قولك كنت بلا مال
وغضبت من لا شئ وذلك لتعذر تقدير من بعدها اذ لا يجوز بلا من مال وايضا فان عمل لا انما كان لمشابهتها
ان كما يجئ وبتوسطها يبطل التشبيه لان ان لا بد لها من التصدر وربما فتح نظرا الى لفظ لا فقيل كنت بلا مال وذلك
كما بنى مع لا الزائدة نظرا الى لفظها كما انشد الاخفش ؎ لو لم يكن غطفان لا ذنوب لها ۞ الى لامت ذوو احسابها عمرا ۞
فلا زائدة وقد اعتبرت فبنى الاسم لها فما ظنك بجواز البناء مع عدم زيادتها لكنه مع ذلك قليل ونحو قوله تعالى
لا تثريب عليكم اليوم عند سيبويه وجمهور النحاة الظرف بعد المنفى لا يتعلق بالمنفى والا كان مضارعا
للمضاف فانتصب كما فى لا خيرا من زيد بل الظرف متعلق بمحذوف هو خبر المبتدء كما فى قولك عليك تثريب
واليوم معمول لعليكم ويجوز العكس وكذا قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله اليوم خبر المبتدء وان كان جثة
اذ المعنى لا وجود عاصم على حذف المضاف وقوله من امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم اى لا يعصم من امر الله فلا
تظنن ان مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمنفى وان اوهمت ذلك فى الظاهر بل مثله متعلق بمحذوف وكل مصدر
يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا كما تقول الارتحال

عليك واليك المصير ومنك الخوف وبك الاستعانة وما عليك المعوّل وليس بك الّا التجاء ومنه لاتثريب
عليكم وذلك لان الخبر المقدّر ههنا اعنى ما يتعلق به الجار فيه معنى المبتدء لتضمنه ضميره ولا يجوز مثل ذلك فى اسم الفاعل
فلا تقول بك مار على ان بك خبر عن مارّ فلذا قدّر نا مدلول لا عاصم لقوله من امر الله وتقول لا مصليا فى الجامع
اذا نفيت فى الوجود من يوقع صلوته فى الجامع اى ليس فى الوجود من يصلّى فى الجامع ويجوز ان يكون مستقرا
فى الجامع من يصلى فى غيره واذا قلت لا مصلّى فى الجامع فالمعنى ليس فى الجامع مصلّ سواء صلّى فى الجامع او فى غيره هذا
وحكى ابو علىّ عن البغداديين انهم يجيزون كون الظرف والجارّ فى نحو لا امر بالمعروف ولا عاصم اليوم من امر الله مرصلة
المنفى المبنىّ وفيه نظر لان المضارع للمضاف لا يبنى وذهب ابن مالك الى انّ مثل هذا مضارع معرب لكنه انتزع تنوينه
تشبيها بالمضاف قوله وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير اعلم ان لا التبرئة انما يعمل بمشابهتها
لانّ ووجه المشابهة انّ انّ للمبالغة فى الاثبات اذ معناها التحقيق لا غير ولا التبرئة المبالغة فى النفى لانها لنفى
الجنس فلما توغلنا فى الطرفين اعنى فى النفى والاثبات تشابهتا فاعملت عملها وعملها مع هذه المشابهة ضعيف
لوجهين احدهما انّ اصلها التى هى انّ انما تعمل لمشابهة الفعل لا بالاصالة فهى مشبهة بالمشبهة والثانى ان الظاهر
انّ بين انّ ولا التبرئة تنافيا وتناقضا لا مشابهة ومقاربة فعلى هذا نقول انما لم يعمل فى المعرفة لان وجه المشابهة وهو
كونها لنفى الجنس لم يمكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة لفظ جنس حتى ينتفى الجنس بانتفائها وكذا لم تعمل
فى المفصول بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف عملها فلا تقدر على العمل فى البعيد عنها وكما لم يجز العمل فى المفصول لم يجز
بنائه ايضا لان الموجب للبناء تضمن من الاستغراقية ودليل تضمنها لا التبرئة فلما تعذ دليلها ضعف امر التضمن ومن قال
ان الفتحة اعرابية قال انما حذف التنوين بعد التركيب دلالة على التركيب وقد انتفى التركيب بالفصل وقيل انما لم يبن مع
الفصل لانها انما جاز تعدى البناء من لا الى المنفى بسبب التركيب فاذا انتفى التركيب انتفى تعدّى البناء اليه ثم نقول
ويجوز لما ذكرنا من ضعف عملها ان تلغيها مع كون المنفى نكرة غير مفصولة ويجب فى المواضع الثلثة اى التى الغيت فيها لا اما
وجوبا كما فى المعرفة والمفصول واما جوازا كما فى النكرة المتصلة تكرير لا ولا يجب ذلك اذا اعملتها او بنيت اسمها وذلك
لان المقصود قيام القرينة على كونها لنفى الجنس وعملها عمل انّ او بناء اسمها كاف فى هذا الغرض اذ لا يكون ان
الا مع لا التبرئة فاما اذا الغيت فانه جعل تكريرها منبّها على كونها لنفى الجنس فى النكرات لانّ النفى للجنس
هو تكرر النفى فى الحقيقة واما فى المعارف فالتكرير جبران لما فاتها من نفى الجنس الذى لا يمكن ان يحصل مع المعرفة
واجاز ابو العباس وابن كيسان عدم تكريرها فى المواضع الثلثة اما مع المعرفة فنحو لا زيد فى الدار وقولهم لا نولك ان تفعل
كذا واما مع المفصول فنحو لا فيها رجل قال ؎ بكت جزعا واسترجعت ثم اذنت ٭ ركائبها ان لا الينا رجوعها ٭ واما
مع المنكر المتصل فنحو لا رجل فى الدار قال ؎ وانت امرؤ منّا خلقت لغيرنا ٭ حيوتك لا نفع وموتك فاجع ٭ ومثله
قومهم لا سواء وقوله ؎ فانا ابن القيس لا براح ٭ وقوله ؎ تركتنى حين لا مال اعيش به ٭ وحين جنّ زمان الناس او
كلبا ٭ واجيب بان قولهم لا نولك ان تفعل كذا بمعنى لا ينبغى لك ان تفعله هى فى المعنى هى الداخلة على المضارع وتلك
لا يلزم تكريرها والنول مصدر بمعنى التناول وهو ههنا بمعنى المفعول اى ليس متناولك وما خوذك هذا الفعل اى
لا ينبغى لك ان تاخذه وتتناوله وبشذوذ قوله انّ لا الينا رجوعها ولا نفع ولا براح ولا مستصرخ ولا مال وقولهم

لا سواء وقيل ان لا فى لا انفع وما بعده بمعنى ليس وقد ذكرنا فى المرفوعات انه لم يثبت اعمال لا عمل ليس فالاولى حمل
ذلك على الضرورة والشذوذ وعلى هذا نقول يجب فى الاختيار تكرير لا المهملة الداخلة غير لفظ الفعل الا فى موضعين
احدهما ان تكون داخلة على الفعل تقديرا وذلك اذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا اى لا لقيت
مرحبا او لا رحب موضعك مرحبا ولا اهلا اى لا اتيت اهلا ولا سهلا اى لا وطئت سهلا ولا نعمة اى لا نعمت
عينك نعمة وكذا لا مسرة ولا كرامة او اذا دخلت على اسمية بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك ولا بك السوء
لان الدعاء بالفعل اولى لانه فى الاصل امر او نهى فكانه قيل لا سلمت سلاما كما ذكرناه فى باب المبتدأ ولا اصابك
السوء واذا دخلت على نولك نحو لا نولك ان تفعل كذا اى لا ينبغى كما مر وانما لم تكرر لا فى هذه المواضع لانها اذا
دخلت على الفعل لم يجب تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله تعالى فلا صدق ولا صلى على ما يجئ فى
قسم الحروف وثانيهما ان يكون لا بمعنى غير مع احد ثلثة شروط احدها ان تدخل على لفظ شئ سواء انجر
بالاضافة نحو هو ابن لا شئ او بحرف الجر اى حرف كان نحو كنت بلا شئ وغضبت من لا شئ وما انت الا كلا شئ
وخلقت من لا شئ او انتصب نحو انك ولا شيئا سواء او ارتفع نحو انت لا شئ وثانيها ان ينجر ما بعد لا بباء الجر
قبلها نحو كنت بلا مال ولا ينجر اذا لم يكن لفظ شئ الا بها من بين حروف الجر ولم يثبت انجراره بالاضافة واما قول
جرير ٭ ما بال جهلك بعد الحلم والدين ٭٭ وقد علاك مشيب حين لا حين ٭ فالاولى ان لا زائدة كما فى قوله
٭ فى بئر لا حور سرى وما شعر ٭ اى علاك الشيب فى وقت وقت المشيب اى ان لم تشب قبل او انه اى فى وقت
يكون فى اثنائه وقت الشيب والوقت الاول من الثلثين الى ما فوقها مثلا فاضاف الاول الى الثانى لاشتماله عليه
وقال ابو على لا غير زائدة على تاويل وقت لا وقت اللهو كما فوق الثلثين واما قول الشاعر ٭ حنت قلوصى حين
لا حين محن ٭٭ فحين الاول مضاف الى الجملة اى حين لا حين حنين حاصل وثالثها ان تعطف ما بعد لا على المجرور بغير
كقوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وقولك زيد غير فارس ولا شجاع وتقول ايضا زيد غير الفارس
ولا الشجاع ولا يجوز انت غير زيد ولا عمرو وقالوا لانهم ادعوا صورة لا غير مجعولة بمعنى غير فانها يلزم تكريرها مع العلم واما
المعرف باللام فان التعريف فيه غير مقصود قصده فهو فى حكم المنكر ويجوز عدم تكريرها مع المنكر قبل جعلها بمعنى
غير نحو لا رجل ولا غلام رجل بخلاف العلم واما المعرف باللام مع لا التبرئة فلا بد معه من تكريرها نحو لا الرجل
فى الدار ولا المرأة واستضعف هذا التعريف بعد خروج لا الى معنى غير لضعفها ايضا بهذا الخروج فجوز عدم تكريرها
نحو انت غير الفارس ولا الشجاع والزمت التكرير قبل خروجها لقوتها هذا وان كان لا بمعنى غير مجردا عن هذه
الشروط لزم تكرارها ايضا نحو قوله تعالى الى ظل ذى ثلث شعب لا ظليل ولا يغنى من اللهب وقولك زيد
لا راكب ولا ماش وجاءنى زيد لا راكبا ولا ماشيا واما قول العوام نحو انا لا راكب واللاانسان اعم من اللاحيوان
فغير مستند الى حجة وجواز ترك التكرير مع الشرط الاول معلل بكثرة استعمال لا مع شئ وهو مع الشرط الثانى
معلل ببعد لا عن اصلها اعنى كونها للتبرئة وذلك ببعد تقديرها من الاستغراقية بعد لا لتعذر دخول حرف الجر
فلذا جاز جئت بلا زيد من غير تكرير مع العلم وهو مع الشرط الثالث معلل بكونها كالمكررة لان غير بمعناها ولغنى
يكون لا بمعنى غير كونها لنفى الاسم الذى تجعل بها لغير فلا يكون لها صدر الكلام وبكونها للتبرئة انها لنفى مضمون الجملة فيلزمها

لا ان الشاعر اراد ليكن المعنى و تقابل المعنى قد شبت فى وقت الشيب واقع فى اثنا وقت الاول فاضاف الوقت الاول الى الثانى لاشتماله الثانى عليه ١٢ س ٣
١٨٩ رضى شرح كافية
فى الشرح ٢ الاول الكائن ١٢ ه سم القلوص من النوق الشابة وهى بمنزلة الجارية من النساء ١٢ ص

التصدق ﴿ واعلم انه قد يؤول العلم المشتهر ببعض الخلال بنكرة فينتصب وينتزع منه لام التعريف ان كان فيه نحو الحسن فى الحسن البصرى وكذا الصعق فى الصعق او بما اضيف اليه نحو لا امرء قيس ولا ابن زبير ولا يجوز هذه المعاملة فى لفظى عبد الله وعبد الرحمن اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما قال ﴿ لاهيثم الليلة للمطى ﴾ وقال ﴿ ارى الحاجات عند ابى حبيب نكدن ولا امية فى البلاد ﴾ ولتاويله بالمنكر وجهان اما يقدر مضاف هو مثل فلا يتعرف بالاضافة لتوغله فى الابهام وانما يجعل فى صورة النكرة بنزع اللام وان كان المنفى فى الحقيقة هو المضاف المذكور الذى لا يتعرف بالاضافة الى اى معرف كان لرعاية اللفظ واصلاحه ومن ثمّ قال الاخفش على هذا التاويل يمتنع وصفه لانه فى صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة وهو معرفة فى الحقيقة فلا يوصف بنكرة واما ان يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى لان معنى قضية ولا ابا حسن لها لا فيصل لها اذ هو عليه السلام كان فيصلا فى الحكومات على ما قال النبى صلعم اقضاكم علىّ فصار اسمه كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفيصل وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر وهذا كما قالوا لكل فرعون موسى اى لكل جبار قهار فيصرف فرعون وموسى لتنكرهما بالمعنى المذكور وجوّز الفراء اجراء المعرفة مجرى النكرة بلا حد التاويلين فى الضمير واسم الاشارة ايضا نحو لا اياه ههنا ولا هذا وهو بعيد غير مسموع قوله وفى مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة

اوجه فتحهما ونصب الثانى ورفعه ورفعهما ورفع الاول على ضعف ويكون لا بمعنى ليس وفتح الثانى يعنى اذا كررت لا مع ان عقب كل منهما بلا فصل نكرة جاز فى المجموع خمسة اوجه الاول فتحهما ووجهه ان تجعل لا فى الموضعين للتبرئة فتبنى اسميهما كما لو انفرد كل منهما عن صاحبتها ويجوز على مذهب سيبويه ان تقدر بعدهما خبرا لهما معا اى لا حول ولا قوة لنا اى موجودان لان مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا تعمل عمل ان فى الخبر فهما فى موضع الرفع فلا قوة مبتدء معطوف على مبتدء والمقدر مرفوع بانه خبر المبتدء لا الخبر لا فيكون الكلام حينئذ جملة واحدة نحو زيد وعمرو ضاربان ويجوز ايضا عنده ان تقدر لكل واحد منهما خبرا اى لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح اسمها عاملة فى الخبر عمل ان كما عملت فيه لا المنصوب اسمها فيجوز ايضا ان تقدر لهما معا خبرا واحدا وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية معا وهما وان كانا عاملين الا انهما متماثلان فيجوز ان يعملا فى اسم واحد عملا واحدا كما فى ان زيدا وان عمرا قائمان كانهما شئ واحد وانما امتنع ان يعمل عاملان مختلفان فى حالة واحدة عملا واحدا فى معمول واحد قياسا على امتناع حصول اثر من موثرين ويجوز ايضا عندهم ان تقدر لكل واحد منهما خبرا على حياله والثانى فتح الاول ونصب الثانى على ان يكون لا الثانية زائدة لتاكيد نفى الاول كما فى قولك ما جاءنى زيد ولا عمرو فكانك قلت لا حول وقوة كقوله ﴿ فلا اب وابنا مثل مروان وابنه ﴾ على ما يجئ فلا يجوز عند سيبويه ان تقدر لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر لا حول مرفوع عنده بالابتداء وخبر قوة مرفوع بلا لان الناصبة لاسمها عاملة عنده فى الخبر وفاقا للغير فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز فيجب ان تقدر لكل منهما خبرا على حياله وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل فيه عندهم اذن لا وحدها ويجوز ان تقدر عندهم لكل خبرا والثالث فتح الاول ورفع الثانى على ان لا زائدة كما فى الوجه الثانى الا ان العطف ههنا على المحل كما يجئ فى لا اب وابن فعند سيبويه يجوز ان تقدر لهما معا خبرا واحدا اى لا حول وقوة موجودان لكونه خبر المبتدء وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر منفرد لئلا يجتمع الابتداء ولفظ لا فى الخبر ويجوز ان تجعل لا غير زائدة بل لنفى الجنس لكن تلغيها عن العمل لما ذكرنا قبل من جواز الغائها مع كون اسمها نكرة غير

مفصولة لضعف لا في العمل وقد حصل ههنا شرط الالغاء كما تقدم وهو تكرير لا او التكرير حاصل سواء الغيت الاولى والثانية معاً كما في لا حول ولا قوة او الغيت الاولى دون الثانية كما في لا حول ولا قوة على ما يجئ بعيد او الغيت الثانية دون الاولى كما في مسئلتنا وهي لا حول ولا قوةُ وتقديرُ الخبر مع جعل الثانية لا التبرئة مثله مع جعلها زائدة سواء ولا نقول ان لا الثانية ههنا تعمل عمل ليس كما قال بعضهم لما قدمنا انه لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يروا الا كون الاسم بعدها مرفوعاً والخبر محذوف فالمحذوف مراد ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها لا التبرئة ملغاة لم تكرر للضرورة والرابع رفعهما على ما ذكرنا انه يجوز الغاء لا التبرئة لضعف عملها ويلزمها التكرار كما تقدم فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء ولا الثانية اما زائدة كما في الوجه الثاني واما ملغاة غير زائدة كالاولى ومذهب سيبويه وغيره في تقدير الخبر في هذا الوجه واحدٌ اذ لا عامل ههنا الا الابتداء فقط فاما ان تقدر لكل واحد منهما خبراً والكلام جملتان او تقدرهما معاً خبراً والكلام جملة والخامس رفعُ الاولى وفتحُ الثاني على ان الاولى للتبرئة لكنها ملغاةٌ لما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير ولا يلزم مع تكرير لا ان يتوافق الاسمان بعدها في الاعراب اذ التكرير هو الشرط فقط وقد حصل كما ذكرنا فاذا تقرر هذا فلا حاجة بنا الى ما ذكر المصنف من قوله ورفعُ الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فانا لا نضعّفُ هذا الوجه بل هو مثل الوجه الثالث والرابع سواءً في حصول التكرير وتطابق الاسمين اعراباً بليس بشرط ولا في الجميع للتبرئة الغيتْ فلم يبق فيها النصوصيّةُ على الاستغراق وتقدير الخبر في هذا الوجه كما في الثالث سواءً على المذهبين قوله واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل ومعناها الاستفهام والعرض والتمني قال الاندلسي لا اعرف احداً يقول يلحق الفُ الاستفهام اداة النفي فيكون الالف لمجرد الاستفهام بل لا بد اما ان يكون للانكار او للتوبيخ او للتمني او للعرض وهذا الذي قاله مخالف لظاهر قول سيبويه لانه قال اعلم ان لا في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه اذا كانت في الخبر فمن ذلك قولُ حسّان ؎ الا طِعانَ ولا فُرسانَ عاديةٌ :: الا تجشؤكم وسطَ التنانين :: وفي المثل الا افتراضٌ بالعَيْرِ يضرب لمن ذلّ بعد عزّه فمعنى الاستفهام فيما ذكرنا من الشعر والمثل ظاهر ولم يذكر سيبويه ان حال الا في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمصنف وردّ ذلك الاندلسيّ وقال هذا خطاء لانها اذا كانت عرضاً كانت من حروف الافعال كانْ ولو وحروف التخصيص فيجب انتصاب الاسم بعدها في نحو الا زيداً انكرمه واما اذا كان الا بمعنى التمني كقوله ؎ الا سبيلَ الى خمرٍ فاشربها :: الا سبيل الى نصر بن حجّاج :: فالمازني والمبرّد فلا حكمها حكمُ المجردة فيجوز عندهما العطفُ والوصف على الموضع نحو الا مالَ كثيرٌ انفقهُ والا ماءٌ وخمرٌ اشربهما وخبرها عندهما اما ظاهر او مقدر كما في المجردة واختار المصنف والجزولي مذهبهما وقال سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضع اذا التمني يغنيها عن الخبر ويصير معنى اسمها معنى المفعول فمعنى الا غلامَ اتمنى غلاماً فلا يحتاج الى خبرٍ لا ظاهرٍ ولا مقدرٍ فهو كقولك اللّهمّ غلاماً اي هب لي غلاماً واما ما يلي الا اي اسمه فلا خلاف بينهم ان لفظهُ على ما كان عليه قبل الهمزة من النصب في المضاف والمضارع له والبناء في المفرد المنكر واما قوله ؎ الا رجلاً جزاهُ اللهُ خيراً :: يدلّ على محصّلةٍ تبيتُ :: والبيتُ مضمّن فقال يونس نوّنه ضرورةً وقال الخليل الاحرف تخصيص كهلّا وسنذكر في قسم الحروف والفعلُ محذوف اي هلا ترونني رجلاً وروى الالغاء في الا التي للتمني نحو الا رجل جزاه الله خيراً وروى الا رجلٍ بالجرّ اي الا من رجلٍ قوله ونعتُ المبني الاولُ مفرداً يليه مبنيٌّ ومعرب رفعاً ونصباً نحو لا رجل ظريفَ وظريفٌ وظريفاً والا فالاعرابُ والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز مثل لا اب وابناً قوله نعتُ

لـه اى مذهب سيبويه ومذهب غير سيبويه ١٢ منه

ـه الفرسان الفوارس

ـه من العدو

س ـه الاستفهام للتقرير ... الطعان لكم ولا الفرسان ... تشتغلون بالافراط في الاكل ... الا ان يحصل لكم ... ناعمين على التنانين ... ١٢ س

ـه البياتين ... فتصاب ... قنصاف ... ٩ ...

191

... يرجع يديه ... من قامتين ... لمن ذل بعد عزّه ١٢ س

ـه المحصلة المرأة التى تحصّل تراب المعدن اى بنيت تفعل كذا والمضمّن من البيت ما لا يتم معناه الا بالذى يليه ١٢ س

مبتدء والاول صفته ومبني خبره وقوله مفرداً اليه حال من الضمير في مبني والعامل مبني اي يبني النعت اذا ولي مبنياً لا وكان مفرداً
وانما جاز بناء النعت المذكور مع انفصاله عن لا التي هي سبب البناء اذ بها يقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن من لاجتماع ثلثة اشياء
فيه احدها كونه في المعنى هو المبني الذي وليها اعني اسم لا وفي اللفظ متصلاً به والثاني كون النفي في المعنى داخلاً فيه لان المنفي في قولك
لا رجل ظريف هو الظرافة لا الرجل فكان لا داخلة عليه فكانك قلت لا ظريف فلذا لم يبن صفة المنادى في يا زيد الظريف
لان النداء متعلق بالموصوف والثالث قربه من لا التي هي سبب البناء اذ الفاصل بينهما ليس الا واحداً وهو فلبناء النعت اربع شرائط
ان يكون نعت المبني بلا لا نعت المعرب احترازاً عن نحو لا غلام رجل ظريفاً وان يكون النعت الاولى لا الثاني وما بعده فلا يبنى كريم
في نحو لا رجل ظريف كريم وان يلي النعت المبني ولا يفصل بينهما فلا يبنى الوصف في نحو لا غلام فيها ظريف وان يكون نعتاً مفرداً فلا يبنى في
نحو لا رجل حسن الوجه وانما لم يبن نعت المعرب لانتفاء الوجه الاول والثالث فيه من الثلثة المذكورة اذ ليس هو المبني
بلا وايضاً تعدد منها ولم يبن النعت الثاني وما بعده لانتفاء الاول والثالث ولانتفائهما لم يبن النعت المفصول من
المبني بغير النعت ايضاً وانما لم يبن النعت المضاف والمضارع له لانهما لا يبنيان اذا وليا لا اسمين لها فكيف
يبنيان يجريهما مجرى اسمها ولا نقول في هذا النعت المبني انه مركب مع المنعوت كخمسة عشر لانه يحتاج اذن
في دفع الاعتراض الوارد في جعل ثلث كلمات كلمة واحدة الى تكلفات مستهجنة وقال ابن برهان والسيرافي تفصياً
من هذا ليست لا في هذا الموضع خاصة مركبة مع المنفي بل هي داخلة على الموصوف المركب مع صفته تعمل في محلهما
كما تعمل في خمسة عشر اذا قلت لا خمسة عشر ولنا منه وجه على ما ذكرنا عن ارتكاب تركيب لا مع المنفي في هذا الموضع
وفي غيره وعن تركب المنفي ههنا مع نعته قوله ومعرب. فعاً ونصباً سواء كانت الصفة مفردة او مضافة او مضارعة
لها وقال يحيى ابن معط صفة المبني المضافة منصوبة لا غير نحو لا عبد كريم الحسب ولعله قاسها على صفة المنادى
المبني مضافة ولفارق ان يفرق بان بالمباشرة المضاف لم يكن فيه الا النصب فلزم النصب لما وقع صفة ما باشرته ويجوز
في المضاف الذي باشرته لا الرفع وذلك اذا كرر نحو لا غلام رجل في الدار ولا غلام امرأة فلم يلزم النصب لما وقع صفة
ما باشرته وايضاً الضم في المنادى بنائي فكان حمل وصف المضاف الذي يجب نصبه لو وقع منادى على النصب الذي
هو حركته الاعرابية ولجاً بخلاف المنفي بلا فان الفتح فيه بنائي على قول واعرابي ضعيف على اخر والرفع اعرابي فكان حمل
وصف المضاف الذي لا يمتنع رفعه لو وقع منفياً على الرفع الذي هو حركته الاعرابية جائزاً وذهب ابن برهان الى ان اسم
لا اذا انتصب بكونه مضافاً او مضارعاً لم يجز رفع وصفه بل الواجب نصبه كالموصوف والى هذا ذهب المصنف كما مر
في خبر لا التبرئة ومذهب ابن برهان ايضاً ان رفع وصف مبني لا في نحو لا غلام ظريف دليل على ان لا غير عاملة لا في محل
الاسم ولا في الخبر بل هي ملغاة والخبر المقدر مرفوع بكونه خبر المبتدء اذ لو عملت النصب في المبتدء وهي مغيرة معنى الكلام
لكانت كليت ولعل وكان ونحوها فلم يجز رفع وصف اسمها كما لم يجز رفع اوصاف اسماء تلك لانتفاء معنى الابتداء معها كلها والقائل ان يفرق
بين لا وبين ليت ولعل ونحوها بضعف عمل لا الا ترى انه يبطل بالفصل وبدخولها على المعرفة ويجوز الالغاء مع التكرير ومردود
ايضاً على راي المبرد فهي عامل ضعيف نعمل بمشابهة المشبهة اعني ان مشابهته ضعيفة فلا جرم يجوز اعتبار اعراب اسمها الاسمي
اعني الرفع فعلى هذا يجوز لا غلام او لا غلام رجل ظريف حسن الوجه فيرفع وصف المبني مضافاً كان المنفي او مفرداً او مضافاً كان
الوصف او مفرداً هذا والاعراب في النعت المذكور اكثر من البناء وانما جاز الرفع حملاً على المحل بل كان هو القياس لان التوابع

١٩٢

حيث قال وانما جاز النعت الى قوله الاجتماع ثلثة اشياء ١٢

تتبع متبوعاتها فی الاعراب لا فی الحرکة البنائیة نحو جاءنی هؤلاء الکرامُ بالرفع وانما جاز النصب حملاً علی الحرکة البنائیة
لمشابهتها للاعرابیة بعروضها مع عروض لا وزوالها بزوالها فکانها عاملة محل ثبت لها کما مر فی نحو یا زید الظریفُ ویجوز
ان یقول ان النصب فی الصفة حملاً علی محل اسمها المنصوب لانها تعمل عمل ان فمحل اسمها المبنی رفع ونصب قوله والعطف
علی اللفظ وعلی المحل جائز لما قلنا فی الصفة سواء هذا اذا لم یکن المعطوف معرفةً فان کان معرفةً فرفعه واجب نحو لا غلامَ
لک والعباسُ وکذا فی سائر توابع المنفی المبنی ومن قال رب شاة وسخلتها لم یمنع نحو لا غلامَ واخاه لان مثل هذا المضاف
نکرة کما یجئ فی باب المعرفة ولا یجوز البناء فی المعطوف کما جاز فی الوصف لانتفاء مصحح البناء وهو ما ذکرنا من اجتماع
الامور الثلثة فلا یجوز لا اب وابن کما قلت فی النداء یا زیدُ وعمرو وذلک لضعف لا عن التاثیر الا فیما یلیه او کان فی حکم ما یلیه
ای النعت المذکور علی انه قد یقل نحو لا رجل وامرأة لفتی فی المعطوف وقیاس قول من جعل العامل فی خبر المبنی نفس
الابتداء ان لا یجیز رفع العطف حملاً علی المحل الا بعد الخبر کما فی ان وقال الاندلسی الذی یجئ من التوابع بعد الوصف
والعطف من البدل وعطف البیان والتوکید اللفظی فلا نص لهم فیها لکن ینبغی ان یکون حکمها مع اسم لا حکمها مع
المنادی المضموم ففی البدل یجوز البناء ان کان مفردا نکرة نحو لا رجل صاحب لی وقال ابن مالک البدل ان کان نکرة
کان مرفوعا او منصوبا وان کان معرفة وجب رفعها وقول الاندلسی اقرب اذ لم یفصل البدل المفرد المنکر عن المنفی
المبنی لانه لا یقصر من النعت الذی یبنی جواز اذا جمع الشرائط بل یربی علیه من حیث کونه هو المقصود ولعل ابن مالک
فرق بین البدل والوصف بان الوصف یترکب مع الموصوف واما البدل فیجعل المبدل منه فی حکم الساقط فلا یبقی
البدل مرکبا مع المبدل منه لکونه فی حکم الساقط ولا مع لا لانها داخلة علی البدل فی التقدیر والترکیب امر لفظی لا تقدیری
اقول قد تقدم انه لم یقم دلیل علی الترکیب بین لا واسمها ولا بین الوصف والموصوف واما عطف البیان فهو البدل کما یجئ
فی بابه ونذکر فی باب البدل انه یجوز اعتبار البدل تارة مستقلا واخری غیر مستقل فی باب لا التبرئة وباب النداء
کما تقول لا مثله احدٌ ولا کزید رجل ولا کعمرو واحدٌ قال امرؤ القیس ؎ ویلمها فی هواء الجو طالبة ❊ ولا کهذا الذی فی الارض
مطلوب ❊ وهذا یدل علی انه یجوز رفع صفة المضاف حملاً علی المحل اذ لا فرق بین عطف البیان والوصف واذا حملت علی
اللفظ قلت لا مثله احداً ولا کزید رجلاً ویجوز ان یحمل انتصاب مثل هذا علی التمییز کما فی قولک لی مثله رجلا وملؤه
عسلاً واما قول جریر لا کالعشیة زائرا ومزورا فقیل انتصاب زائرا بتقدیر الفعل ای لا اری کعشیة الیوم ای کزائر عشیة الیوم
زائرا کما تقول ما رایت کالیوم رجلاً وذلک ان العشیة لیست بالزائر حتی یکون عطف بیان لها واقول مع تقدیر کزائر
عشیة الیوم زائرا صار الاخر هو الاول کما فی قولک لا کالعشیة عشیةً وعشیةٌ فیجوز ان یکون زائرا تابعا علی اللفظ واما التاکید
فلا یجوز تاکید المنفی المبنی تاکیداً معنویا لان النکرة لا تؤکد ذلک التاکید کما یجئ فی باب التاکید وان کان لفظیا فالاولی
کما ذکرنا فی المنادی کونه علی لفظ المؤکد مجردا عن التنوین وجاز الرفع والنصب کما ذکرنا هناک وان کررت مبنی لا بلا فصل
بین الاسم وذلک المکرر ثم وصفت الثانی نحو لا ماء ماء باردا فان شئت بنیت الثانی نظرا الی کونه تکریرا لفظیا وان شئت
اعربته رفعا او نصبا وذلک لانک لما وصفته صار مع وصفه کانه وصف للاول کالحال الموطئة فی نحو قوله انا انزلناه
قرانا عربیا فالاعراب فی المکرر الموصوف اولی نظرا الی کونه کالصفة من الاعراب فی المکرر غیر الموصوف واما وصف
المکرر اعنی باردا فلیس فیه الا الاعراب قوله ومثل لا اباله ولا غلامی له جائز لتشبیهه بالمضاف لمشارکته له فی اصل معناه

ومن ثم لم يجز لا ابا فيها وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا لسيبويه يعني ان الكثير ان يقال لا ابا له ولا غلامين له فيكونان مبنيين على ما ذكرنا وجاء ايضا على قلة لكن لا الى حد الشذوذ في المثنى وجمع المذكر السالم وفي الاب والاخ من بين الاسماء الستة اذا وليها لام الجار ان تعطى حكم الاضافة بحذف نون المثنى والمجموع واثبات الالف في الاب والاخ فيقال لا غلامي لك ولا مسلمي لك ولا اباله ولا اخاله فتكون معربة اتفاقا واجازه سيبويه ان يكون نحو لا غلام لك مثلا اعني يكون مضافا واللام زائدة فيكون معربا ثم اعلم ان مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقيل لهم اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر اجابوا بان اللام ههنا ايضا مقدرة وهذه الظاهرة تاكيد لتلك المقدرة كتيم الثاني في يا تيم تيم عدي على مذهب من قال ان تيم الاول مضاف الى عدي الظاهر فيكون الفصل بين المضاف والمضاف اليه كلا فصل فقيل ما الذي حملكم في هذه الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام المقحمة توكيدا دون سائر الاضافات المقدرة باللام اجابوا بانهم قصدوا النصب هذا المضاف المعرف بلا من غير تكريرها تخفيفا وحق المعارف المنفية بلا الرفع مع تكريرها فصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكريرها والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفي المضاف الى النكرة فلا يقولون لا ابا لرجل ها هنا لذا ولا غلامي لشخص لغة لكن او الدليل على انه مضاف قوله ؎ وقد مات شماخ ومات مزرد واي كريم لا اباك يخلد ؞ فصرح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا اخاك ولا يديك وقد جاء الفصل باللام المقحمة بين المضافين لا لهذا الغرض في المنادى وهو شاذ كقوله ؎ يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام ؞ قال المصنف لا يجوز ان يكون مضافا حقيقة اذ لو كان كذلك كان معرفة فوجب رفعه وتكريره والجواب لم يرفع ولم يكرر لكونه في صورة النكرة والغرض من الفصل باللام ان لا يرفع ولا يكرر مع الفصل باللام وقال ايضا لا ابالك ولا اب لك سواء في المعنى اتفاقا ولا اب لك نكرة بلا خلاف فكذا يلزم ان يكون لا ابالك كذلك اذ المعرفة لا توافق النكرة معنى والجواب انهم اتفقوا ان معنى الجملتين اعني لا ابالك ولا اب لك سواء ولم يتفقوا ان ابالك واب لك بمعنى واحد وقد يكون المقصود من الجملتين واحدا مع ان المسند اليه في احدهما معرفة وفي الاخرى نكرة فالمسند اي خبر لا في لا ابالك محذوف اي لا ابالك موجود واما في لا اب لك فهو لك اي لا اب موجود لك فالجملة الاولى بمعنى لا كان ابوك موجودا والثانية بمعنى لا كان لك اب وفحوى الجملتين واحدة مع كون المسند اليه في احدهما معرفة وفي الاخرى نكرة ثم قال المصنف ان الوجه في مثله ان يقال هو وان لم يكن مضافا للفساد المذكور لكنه مشابه للمضاف فاعطي حكم المضاف من اثبات الالف في ابا واخا وحذف النون في غلامي ومسلمي ولا يريد بمشابهته للمضاف انه مضارع المضاف بالتفسير الذي مر في المنادى اذ لو كان كذلك لوجب تنوينه كما في لا حسنا وجهه ولا حافظا كتاب الله والاضافات ابالك واب لك عنده شيء واحد من حيث المعنى ولك في اب لك اما خبر لا او صفة لاسمها واسم لا لا يصير بالصفة ولا بالخبر مضارعا للمضاف بدليل انك تقول لا رجل في الدار ولا غلام ظريفا ولو كان مضارعا للمضاف لقلت لا رجلا في الدار ولا غلاما ظريفا قوله لمشاركته له اي لمشاركته نحو ابالك لا ابالك المضاف في اصل معناه اي في اصل معنى المضاف وذلك ان اصل معنى المضاف الذي هو ابوك واصله اب لك كان تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف اللام واضيف صار المضاف معرفة ففي ابوك تخصيص اصلي وتعريف حادث بالاضافة كما يجيء في باب الاضافة واب

لك بشارك ابوك فى التخصيص الذى هو اصل معناه ومن ثم لم يجز اى من جهة ان اعطاءه حكم المضاف
لمشاركته له فى اصل معناه لم يجز لا ابا فيها ولا رقيبے عليها لان المضاف قبل الاضافة لم يكن بمعنى فى على
قوله لفساد المعنى يعنى ان المعرف لا يكون بمعنے المنكر كما ذكرنا من تقريره ولو كان كما ذكر المصنف لجاز ايضا فى
المنكر لا ابا الرجل طويل ونحوه تشبيها بالمضاف فاذا قلت لا غلامين ظريفين لك لم تحذف النون من غلامين اتفاقا
اما على مذهب النحاة فلامتناع الفصل بين المضاف والمضاف اليه بنعت المضاف واما على مذهب المصنف
فللفصل بين شبه المضافين بما لا يفصل به بينهما واما ان فصلت بالظرف او الجار والمجرور الناقص دون الظرف
المستقر نحو لا يدى بها لك ولا غلامے اليوم لك فاجازه يونس اختيارا لان الفصل به كلا فصل لكثرة ما يتسع فى الظروف
ولم يجزه سيبويه والخليل بل اوجبا اثبات النون الا فى ضرورة الشعر كما فى قوله ؎ كان اصوات من ايغالهن بنا ✤
اواخر الميس انقاض الفراريج ✤ قوله ويحذف فى مثل لا عليك ان لا باس عليك اى يحذف اسم لا فى
لا عليك ولا يحذف الاسم الا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم لئلا يكون اجحافا وقولهم
لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف اى لا مثله موجود وجاز ان يكون
خبرا اى لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اى لا احد كزيد قوله خبر ما ولا المشبهتين بليس
هو المسند بعد دخولها وهى حجازية واذا زيدت ان مع ما او انتقض النفى بالا وتقدم الخبر بطل العمل واذا عطف عليه
موجب فالرفع قوله هو المسند بعد دخولهما اى دخولهما اى دخول ما فى مسئلتها ولا فى مسئلتها لانهما لا يجتمعان معا والاعتراض
عليه كما فى خبر كان قوله وهى حجازية اى هذه اللغة وهى اعمال ما ولا عمل ليس وقد ذكرنا انهم لا ينقلون عن احد لا عن الحجازيين ولا
عن غيرهم رفع اسم لا ونصب خبرها فى موضع فاللغة الحجازية اذن اعمال ما وحدها ولا عمل ليس لشبه وطنتبع وغير
الحجازيين وهو بنو تميم لا يعملونها مطلقا قوله واذا زيدت ان مع ما هذه شروط عملها عمل ليس احدها ان لا يليها ان
كقوله ؎ وما ان طبنا جبن ولكن ✤ منايانا ودولة اخرينا ✤ اعلم ان الاصل فيما ان لا تعمل كما فى لغة بنى تميم اذ قياس
العوامل ان يختص بالقبيل الذى تعمل فيه من الاسم والفعل لتكون متمكنة بثبوتها فى مركزها وما مشتركة بين الاسم
والفعل واما الحجازيون فانهم اعملوها مع عدم الاختصاص لقوة مشابهتها لليس لان معنييهما سواء فى الحقيقة كما ذكرنا
فى باب الاستثناء وعند النحاة ان ما وليس كلاهما لنفى الحال والحق انهما لمطلق النفى كما يجئ فى الافعال الناقصة فلما
كان قياس اعمالها ضعيفا انعزلت لادنى عارض فمن ذلك مجئ ان بعدها وانما عزلتها لانها وان كانت زائدة لكنها تشابه
ان النافية لفظا فكان ما النافية دخلت على نفى والنفى اذا دخل النفى افاد الايجاب فصارت ان كالا الناقضة لنفى
ما فى نحو ما زيد الا منطلق ويجوز ان يقال انما انعزلت للفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف وقد جاءت ان بعدها
غير كافة شذوذا وهو عند المبرد قياس انشد ابو على ؎ بنى غدانة ما ان انتم ذهبا ✤ ولا صريفا ولكن انتم الخزف ✤ وان
العازلة عند الكوفيين نافية لا زائدة ولعلهم يقولون هى نافية زيدت لتاكيد نفى ما والا فان النفى اذا دخل على النفى
افاد الايجاب ورد عليهم بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقى المعنى المفصود لا بينهما كما فى ان زيدا لقائم واما الجمع
بين اللام وقد فى نحو لقد سمع وان فى كليهما معنى التحقيق وفى الا ان مع ان فى الا معنى التحقيق فلان قد يشوبها
معنيان اخران وهما التقريب والتوقع فلم تكن لمحض التحقيق وكذا فى الا معنى التنبيه ايضا وانشد الفراء ؎ الا اوارى

مَا اِنْ لَا أُبِيْنُهَا ؛ بالجمع بين ثلثة احرفٍ نافيةٍ والرواية اَرَى يَا مَا أُبِيْنُهَا وممّا يعزلها عن العمل انتقاضُ نفيها لان عملها انما كان لاجل النفي الذى به شابهت ليس فكيف تعمل مع زوال المشابهة ونقل عن يونس انه يجيز اعمالها مع انتقاض نفيها بالا وانشد في ذلك سه وما الدّهرُ الا مَنْجَنُونًا باهله ؛ وما طالِبُ الحاجات الا مُعَذَّبًا ؛ واجيب بان المضاف محذوف من الاول اى دوران منجونٍ وكذا معذَّبًا مصدر كقوله تعالى ومزّقناهم كل ممزّق فيكون مثل قولك ما زيد الا سيرا على ما مضى في المفعول المطلق ومن ذلك ان يتقدم نفس الخبر ظرفا كان او غيره نحو ما قائم زيد وما في الدار زيد وذلك لضعفها في العمل فلا تتصرف بان تعمل النصب قبل الرفع كالفعل وقال ابن عصفور ومنعه العبدى لا يبطل عملها اذا كان الخبر المتقدم ظرفا او جارا او مجرورا لكثرة التوسع فيه كما تعمل ان واخواتها قال ابو على زعموا ان قوما جوّزوا اعمالها متقدما منه الخبر ظرفا كان او غيره قال الربعى الاعمال عندى هو القياس لبقاء معنى النفي واما قول الفرزدق سه فَاَصْبَحُوا قد اَعَادَ اللهُ دولتهم ؛ اذ هم قريش واذ ما مثلَهم بشرُ ؛ فان سيبويه حكى ان بعض الناس ينصبون مثلهم قال هذا لا يكاد يعرف وقيل ان خبرها محذوف اى انما في الدنيا بشر ومثلهم حال من بشر تقدم عليه وجوّز الكوفيون انتصابه على الظرف اى في مثل حالهم وفي مثل مكانهم من الرفعة ويروى ما مسيئًا مَنْ اَعْتَبَ قالوا ونحو قوله سه لوانك يا حُسَيْنُ خُلِقْتَ حُرًّا ؛ وما بالحرِّ انت ولا الخليق ؛ دليل على جواز تقديم الخبر المنصوب اذ الباء لا تدخل الا على الخبر المنصوب دون المرفوع وعلى هذا بنى ابو على والزمخشرى امتناع دخولها على خبر ما التميمية واجازه الاخفش وهو الوجه لانها تدخل بعد ما المكفوفة بان اتفاقا نحو ما ان زيدٌ بقائمٍ قال سه لعمرك ما اِنْ ابو مالك بواهٍ ولا بضعيف قُواهُ ؛ ومنع ابو علي والاخفش دخولها على خبر ما المتقدم خلافا للربعى والبيت المذكور شاهد له ولا يمنع دخول الباء في خبر ليس غير انتقاض النفي بالا وذلك لان الباء لتاكيد النفي فلا يدخل بعد انتقاضه وقد يدخل هذه الباء على خبر مبتدء بعد هل نحو هل زيد بخارج وفي الخبر المنفي في باب ظن نحو ما ظننته بخارج وقد تزاد في خبر لا التبرئة نحو لا خير بخير بعده النار وقيل هي بمعنى في وربما زيدت في الحال المنفية نحو ما جاءنى زيد براكب وفي خبر اَنّ الاتية بعد باب رايت منفيا كقوله تعالى اولم يروا انّ الله الذى خلق السموات والارض ولم يَعْيَ بخلقهن بقادرٍ وقد تزاد بعد ليت قال سه ندمت على لسانٍ كان منّى ؛ فليت بانه في جوف عِكْمٍ ؛ ومما يبطل عمل ما اَنْ يتقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا عمرو ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا كقوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين وقال الكوفيون الاسمان بعد ما مبتدء وخبر وانتصاب الثانى بنزع الخافض اعنى الباء وليس بشىء لان الباء زائدة فاذا لم تثبت لم يحكم بكونها محذوفة وايضا ليس الجر وربما مفعولا حتى ينتصب بالمفعولية مع حذف الجار ووصول الفعل اليه كما في استغفرت الله ذنبا وذلك لان الناصب ليس نزع الخافض بل الناصب هو الفعل وشبهه ينصب الجر ومحلا لكونه مفعولا اذ لا يمكن نصبه لفظا بسبب الجار فاذا عدم الجار ظهر عمله المقدّر هذا مع انّ حذف الجار ونصب المفعول بعده ايضا ليس بقياس الا مع اَنْ واَنَّ واجاز الاخفش حذف اسم ما استغناء ببدلٍ موجبٍ نحو ما قائما الا زيد اى ما احد قائما الا زيد وليس بشىء لما ذكرنا ان المستثنى في المفرغ قائم مقام المتعدد المقدّر فيكون قد عمل ما على هذا في الاسم مع تاخره عن الخبر وانتقاض النفي واحدهما مبطل لعملها فكيف اذا اجتمعا ولا يجوز ان يقال ما الا زيد قائما لتقدم المستثنى المفرغ على الحكم ولا يجوز

يقال فعل كذا بعد لأى اى بعد شدة والبطاء ولأى لأيا الطاء ... ٣ ص ١٩٦

... فلان اذا عاد الى سبب ... العليم ... عليّان ...

وايضا لا تعمل اما مع الفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف ومع انتقاض النفي قوله واذا عطف عليه اي على خبر ما
سواء كان منصوبا او مجرورا بالباء الزائدة قوله بموجب وذلك اذا عطفت عليه ببل او لكن لانهما للاثبات بعد
النفي كما يجئ في باب حروف العطف قوله فالرفع اي الرفع واجب وذلك لزوال علة العمل وهي النفي وقد ذكرنا وجه
الرفع فيه باب الاستثناء فلا نعيده قال عبد القاهر هو خبر مبتداء محذوف اي ما زيد بقائم لكن هو
قاعد فعلى هذا ليس هذا عنده مما نحن فيه اي من باب عطف المفرد على المفرد ولا يمكن ان يكون منه لامتناع
عطفه عنده على الخبر وحده اذ يلزمه النصب عنده فهو على هذا من باب القطع كما يجئ في باب العطف وقال ابن جعفر
هو عطف على التوهم لانه كثيرا ما يقع خبر ما مرفوعا عند ما ينعزل عن العمل فتوهموا ان الاول مرفوع وهذا
كتوهم الجر في نحو قوله ؎ مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ❊ ولا ناعب الا ببين غرابها ❊ وليس ما ذهب اليه
بشيء لان مثل ذلك ليس بمطرد ولا في سعة الكلام واذا عطفت على خبر ما او خبر ليس المجرور بالباء منفيا نحو ما زيد
بقائم ولا قاعد جاز في المعطوف الجر حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل قال ؎ معاوي اننا بشر فاسجح ❊
فلسنا بالجبال ولا الحديدا ❊ ويجوز الرفع على ان يكون من باب عطف الجملة على الجملة والمبتداء محذوف
اي ولا هو قاعد وقد يجر المعطوف على خبرها المنصوب ايضا مع الرفع والنصب نحو ما زيد قائما ولا قاعد ولا قاعدٍ
ولا قاعدا وذلك بتوهم الباء فيه لكثرة دخولها على خبرها وذلك كما في قوله مشائيم ليسوا مصلحين البيت
واما في غير خبرها نحو هل زيد خارج او داخلٍ بالجر فضعيف نادر لانه لا يكثر الباء في مثله حتى يكون المعدوم
كالثابت وقد يعامل هذه المعاملة المعطوف على منصوب باسم الفاعل بشرط اتصال المنصوب باسم الفاعل
على توهم اضافته اليه نحو زيد ضارب عمرا وبكرٍ وان عطفت على خبر ليس او ما المنصوب وصفا منفيا مرتفعا به ما هو
من سبب اسمها نحو ما زيد قائما ولا قاعدا غلامه جاز ذلك في ذلك الوصف وجه اخر وهو ان ترفعه على عطف
جملة ابتدائية متقدمة الخبر على الجملة التي هي ما زيد قائما لا على زيد قائما فيكون عطف اسميه على اسميه ويجوز مثل
ذلك في نحو ما كان زيد قائما ولا قاعد غلامه فيكون عطف اسميه على فعليه ويكون مضمون المعطوف عليه ههنا
ماضيا لان ما كان لنفي الماضي ومضمون المعطوف حال لانه ليس مبنيا على ما كان بل هو كقولك لا غلامه قاعد
فظاهره الحال واما في ما وليس فمضمون المعطوف والمعطوف عليه حال رفعت الوصف الذي بعد حرف العطف
او نصبته لان ما وليس للنفي المطلق فظاهرهما الحال وتقول على هذا ما كان زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعد فاذا نصبت
فالقيام والقعود منفيان في الماضي واذا رفعت فالقيام منتف في الماضي والقعود في الحال واما في ما زيدا وليس زيد
قائما ولا عمرو قاعدا او قاعد فالجملتان حاليتان رفعت قاعدا او نصبته لما ذكرنا فنصب قاعدا في المواضع الثلثة اعني لما كان
وليس وما على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ورفعه على عطف الجملة على ما كان زيد قائما وليس زيد قائما وما زيد
قائما ويجوز فيما زيد قائما ولا قاعد ابوه برفع قاعد ان يكون على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر الا انه لما تقدم الخبر
في المعطوف بطل عمل ما ولا يجوز ذلك في ما كان زيد قائما ولا قاعد ابوه ولا في ليس اذ لا يبطل عملهما بتقدم خبرهما
على اسمهما بل يجب ان يكون ذلك فيهما على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز في نصب قاعدا في ليس زيد قائما ولا قاعدا
ابوه ان يكون لاجل عطف الخبر على الخبر وابوه فاعله ويجوز هذا الوجه في ما زيد قائما ولا قاعدا ابوه وان يكون

لكونه خبر امقدما على الاسم ولا يجوز هذا الوجه في ما ويجوز في هذه المسئلة جرّ المعطوف على تقدير الجر في
المعطوف عليه ويكون عطفا للمفرد على المفرد ولو جعلناه على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر جاز في ليس
على تقدير جواز العطف على عاملين مختلفين على ما سيجئ من مذهب الاخفش وجاز في ما على تقدير جواز
دخول الباء على خبر ما المتقدم وكذا ان اظهرت الباء في هذه المسئلة في قائما نحو ليس زيدا وما زيد بقائم ولا
قاعد ابوه جاز لك في قاعد الرفع والنصب والجر على الوجه المذكور سواء ولو جعلت مكان السبب المذكور اعني ابوه
اسم ما مكررا فقلت ما زيد بقائم ولا قاعد زيد فالرفع اجود من النصب والجر لان الكلام مع الرفع جملتان ومع
النصب والجر جملة واحدة وتكرير الاسم في الجملة الواحدة ضعيف غير كثير نحو زيد ضربت زيدا على اقامة الظاهر
مقام الضمير لان الضمير اخف الا ان يكون في موضع التفخيم نحو قوله تعالى القارعة ما القارعة واما في الجملتين
فكثير وان اتصلتا كقوله تعالى لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما اوتى رسل الله الله اعلم وان جعلت موضع السبب اسمه
بالضمير يرجع الى الاسم نحو ما زيد قائما عمرو وعمرو ابو زيد لم يجز لانك لم تجعله في اللفظ مربوطا به بخلاف تكرير
الاسم في نحو ما زيد ضاربا زيد فان فيه ربطا بتكرار الاسم لفظا فلذا جاز مع ضعفه كما ذكرنا ولو قلت ما ابو زينب
ذاهبا ولا مقيمة امّها لم يجز نصب مقيمة لخلوّ ها مع المرفوع بعدها عن العائد الى الاسم اى ابو زينب وان
جعلت موضع السبب اجنبيا نحو ما زيد بقائم او قائما ولا قاعد عمرو فليس مع ما نصب قاعد لان عمروا لا يصلح ان يكون
فاعلا لقاعد على عطف الخبر على الخبر لان المعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فيما يجب له وقد وجب في المعطوف عليه
ان يكون فيه وفي معموله ضمير يرجع الى اسم ما لكونه مشتقا فكذا يجب في المعطوف الذي هو قاعد ولا ضمير فيه لو ذ تقع
عمروا ولا في معموله فاذا لم يجز عطف الخبر على الخبر لم يبق الا عطف الجملة على الجملة فوجب ارفع قاعد لتقدمه على
الاسم او جره ان جوّزنا دخول الباء على خبر ما المتقدم على الاسم على ما هو مذهب الربعي هذا في ما واما في ليس فيجوز
نصب قاعد على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ويجوز الرفع على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز الجر على ما ذهب
اليه الاخفش من تجويز العطف على عاملين مختلفين لانه لا يشترط في المعطوف عليهما ما يشترط المصنف من
كون الاول مجرورا والثاني منصوبا او مرفوعا كما يجئ في باب العطف وبعض القدماء منع من نحو ما زيد قائما ولا عمرو
ذاهبا وكذا في ليس بناء على ان العطف لا يجوز لا بتقدير العامل بعد العاطف ولا يجوز ما الا عمرو ذاهبا ونقض
سيبويه عليهم ذلك بجواز ما زيد ولا ابوه ذاهبين اجماعا والعامل في المعطوف عنده هو العامل في المعطوف عليه
لا المقدر كما يجئ في التوابع واجاز المبرد اعمال ان النافية عمل ليس مستشهدا بقوله شعر ان هو مستوليا على احد : الا
على اضعف المجانين : وليس بمشهور وجميع النحاة جوّزوا اعمال لا عمل ليس على الشذوذ وفيه النظر الذي تكرر ذكره قال
الاندلسي ينبغي في لا العاملة عمل ليس مراعاة الشروط المعتبرة لاعمال ما بل هي فيها اولى فانها اضعف من ما قال لكن النحاة
لا يذكرون في كتبهم للاشتراط الا واحدا وهو كون معمولها نكرة اسما كان او خبرا قال ومن رأى اعمال ان عمل ليس
يعتبر ايضا هذه الشروط وقد يلحق لا التاء نحو لات فيختص بلفظ الحين مضافا الى نكرة نحو لات حين مناص وقد
يدخل على لفظة اوان ولفظة هنا ايضا وقال الفراء يكون مع الاوقات كلها وانشد شعر ولات ساعة مندم : والتاء في
لات للتانيث كما في ربّت وثمّت قالوا والتانيث للكلمة اى لا او للمبالغة النفي كما في علامة فاذا وليها حين فنصبه اكثر

١٩٨

من رفعه ويكون اسمها محذوفا وحين خبرها اى لات الحين حين مناص وتعمل عمل ليس لمشابهتها له بكسر التاء اذ

تصير على عدد حروفه ساكنة الوسط ولا يجوز ان يقال باضمار اسمها كما يجئ فى نحو عبد الله ليس منطلقا لان الحرف

لا يضمر فيه وان شابه الفعل واذا رفعت حين على قلته فهو اسمها والخبر محذوف اى لات حين مناص حاصلا ولا

تستعمل الا محذوف احد الجزئين هذا قول سيبويه وعند الاخفش ان لات غير عاملة والمنصوب بعدها بتقدير فعل فمعنى لات حين

مناص اى لا ارى حين مناص والمرفوع بعدها مبتدأ محذوف الخبر وفيه ضعف لان وجوب حذف الفعل الناصب وخبر المبتدأ له مواضع

متعينة ولا يمتنع دعوى كون لات هى لا التبرئة ويقويه لزوم تنكير ما اضيف حين اليه فاذا انتصب حين بعدها فالخبر محذوف كما

فى لا حول واذا ارتفع فالاسم محذوف اى لات حين حين مناص كما فى لا عليك ونقل عن ابى عبيد ان التاء من تمام

حين كما جاء ؎ العاطفون تحين ما من عاطف ❊ والمطعمون زمان ما من مطعم ❊ وفيه ضعف لعدم شهرة تحين

فى المضاف واشتهار لات حين وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات هنا ولا يقال تاوان ولا تهنا واما لات اوان بكسر النون

فعند الكوفيين لات حرف جر كما ذكر السيرافى عنهم وليس بشئ اذ لو كان لجر غير اوان واختصاص الجار ببعض

المجرورات نادر ولم يسمع لات حين مناص بجر حين الا شاذا وايضا لو كان جارا لكان لا بد له من فعل او معناه

يتعلق به واوان عند السيرافى والمبرد مبنى لكونه مضافا فى الاصل الى جملة فمعنى قوله ؎ طلبوا صلحنا ولات اوان ❊ فاجبنا

ان ليس حين بقاء ❊ اى لات اوان طلبوا ثم حذفت الجملة وبنى اوان على السكون ثم ابدل التنوين من المضاف اليه كما فى

يومئذ فكسر النون لثلثة سواكن كما كسر ذال اذ او نقول حذفت الجملة وبنى على الكسر لا على السكون لئلا يلزم اجتماع ساكنين

ثم اتى بتنوين العوض ولا يعوض التنوين فى المبنيات من المضاف اليه الا اذا كان جملة فلا تبدل فى نحو من قبل وقيل ان

اوان مجرور بمن مقدرة بعد لات اى لات من اوان فكذا تكون ولات حين مناص على القراءة الشاذة كما قالوا الا رجل

اى الا من رجل واما لات هنا فهنا فى الاصل للمكان استعير للزمان قال ؎ حنت نوار ولات هنا حنت ❊ وبدا الذى

كانت نوار اجنت ❊ وهو مضاف الى الجملة الفعلية وقد ينقطع عن الاضافة قال ؎ افى اثر الاظعان عينك تلمح ❊ نعم لات

هنا ان قلبك متيح ❊ اى ليس هنا تلمح ورفع ما بعد الا فى نحو ليس الطيب الا المسك لغة تميم وذلك لحملهم ليس على ما

وقال ابو على فى ليس ضمير الشان والجملة بعدها خبرها ولا يطرد ذلك العذر لو ورد فى كلامهم نحو الطيب ليس الا المسك بالرفع

وجوز ايضا ان يكون الا المسك اما بدلا من الطيب او صفة له والخبر محذوف اى ليس الا المسك فى الدنيا ويشكل

ذلك بلزوم حذف خبرها بلا اسناد مسده اذن ولم يثبت قوله المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف اليه يتبين

شرحه بما مضى فى حد المرفوعات وعلم المضاف اليه كما مضى ثلثة الكسر والفتح والياء قوله المضاف اليه كل اسم نسب اليه

شئ بواسطة حرف جر لفظا او تقديرا مرادا اى الامر او لا على ان المجرور بحرف جر ظاهر مضاف اليه وقد سماه

سيبويه ايضا مضافا اليه لكنه خلاف ما هو مشهور الان من اصطلاح القوم فانه اذا اطلق لفظ المضاف اليه اريد به

ما انجر باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول للاضافة واما من حيث اللغة فلا شك فى ان زيدا فى مررت بزيد

مضاف اليه اذا اضيف اليه المرور بواسطة حرف الجر قوله لفظا نحو زيد فى مررت بزيد قوله او تقديرا كما فى

غلام زيد وخاتم فضة والظاهر ان انتصاب لفظا وتقديرا على الحال وذو الحال حرف جر وان كان نكرة لاختصاصه

بالاضافة والعامل معنى واسطة اى يتوصل بالحرف ظاهرا او مقدرا وقوله مرادا حال بعد حال اى مقدرا مرادا

لم التسع ان تصرف
لم بالانسان بعيدا والصبر
فعيك ١٢ س
١٩٩
تحوالتعتيبة ١٢ س
جمع الطيغة وهو الهودج
كانت فيها امرأة او لا ١٢
رجل تيح متعرض
لما لا يعنيه ١٢ س

مبحث المجرورات

مراداً قال الحرّ زبت مراداعن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد ولقائل ان يقول ان اردت
انه غير مراد معنى لم يجز اذ معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر وايضا انت مُقِرٌّ بتقدير الحرف فيهما وكل مقدر مرادٌ معنى اذ لا معنى
له الا هذا وان اردت انه غير مراد لفظا اى ليس فى حكم الملفوظ به حيث لم يجرّ والمقدر فى الاضافة مرادٌ اى عملُه وهو
الجرّ باقٍ كان كانك قلت المضاف اليه كل اسم صفته كذا مجرور بحرف جر مقدر فيكون على ما نحو انكرت من
حدّ هو المعرب بانه ما يختلف آخره ويفضى الى الدور كما ان منهم اذ كون المضاف اليه مجرورا يحتاج الى معرفة حقيقة
المضاف اليه حتى اذا عُرِفَتْ حقيقةُ جُرَّ بعد ذلك كما قلت فى الفاعل انما يُحَدُّ ليُعرَف فيُرفَع ثم جعلت فى حده معرفة
حقيقته محتاجةً الى كونه مجرورا اذ معنى مرادا على ما ذكرنا باقيا عملُه اى الجرُّ واعلم ان المضاف اليه اضافةً لفظيةً خارج
عن هذا الحد اذ ليس الوجه فى قولنا زيد حسنُ الوجه مضافا اليه حَسَنٌ بتقدير حرف الجر بل هو هو وكذا فى ضارب
زيد لان ضارب وان كان مضافا الى زيد لكن بنفسه لا بحرف الجر كما كان مضافا اليه من حيث المعنى حين نصبه ايضا
ولم يحتج فى اضافته اليه لا فى حال الاضافة ولا قبلها الى حرف جر بلى قد يُدْعَم اسمُ الفاعل بحرف جر فى بعض المواضع و
ان كان من فعل متعدٍ بنفسه نحو انا ضارب لزيد لكونه اضعف عملاً من الفعل هذا وفى العامل فى المضاف اليه خلافٌ
بينهم كما مرّ فى اوّل الكتاب وفى العامل فى المضاف اليه اللفظى اشكالٌ ان قلنا العامل هو الحرف المقدر اذ لا حرف
فيه مقدرا وكذا ان قلنا العامل معنى الاضافة لانّا لا نريد بها مطلق الاضافة اذ لو اردنا ذلك لوجب انجرار الفاعل
والمفعول والحال وكل معمول للفعل بل نريد الاضافة التى تكون بسبب حرف الجر وكذا ان قلنا ان العامل هو
المضاف لان الاسم على ما قال ابو على فى هذا الباب لا يعمل الجر الا لنيابته عن الحرف العامل فاذا لم يكن حرف فكيف
ينوب الاسم عنه ويجوز ان يقال عمل الجر لمشابهته للمضاف الحقيقى بتجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة
قال جار الله الاضافة مقتضية للجر والفاعلية للرفع والمفعولية للنصب وهى غير العوامل يعنى ان العامل ما يتقوم به
هذه المعانى المقتضية كما تقدم فى اول الكتاب وانما نسب العمل الى ما يتقوم به المقتضى لا الى المقتضى فقيل الرافع هو الفعل
ولم يقل هو الفاعلية لكون المقتضى امرا خفيا معنويا وما تقوّم به المقتضى امرا ظاهرا جليا فى الاغلب قوله فالتقدير
شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه لاجلها قال فى الشرح الغرض ان يندرج فيه اللفظى والمعنوى ثم ينفصل
اللفظى عن المعنوى بقوله بعدُ فالمعنوية ان يكون المضافُ غيرَ صفةٍ مضافةٍ الى معمولها وفيه نظر لان اللفظى كما ذكرنا
كالحسن الوجه ومؤدّب الخدّام وضارب زيد ليس الحرفُ فيه مقدّرا فكيف يندرج فى التقديرى وانما قال اسما
ليخرج المضاف بالحرف الظاهر نحو مررت بزيد فان المضاف فيه يكون فعلا او بمعنى الفعل قوله مجردا تنوينه اى
التنوين او ما قام مقامه من نونى التثنية والجمع وكذا ما ليس فيه التنوين والنونُ يقدَّرُ انه لو كان فيه تنوين لحذف
لاجل الاضافة كما فى كم رجلٍ وهنّ حواجُّ بيت الله والضاربُ الرجل وانما حذف التنوين او النون لانهما دليل تمام ما هى
فيه كما ذكرنا فى اعراب المثنى والمجموع فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من الثانية التعريف
او التخصيص حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وقد يحذف من المضاف هاءُ التانيث اذا أُمِنَ اللبس كقوله تعالى
واقام الصلوة وايتاء الزكوة وقولهم ابو عذرها ولا يقاس على ذلك وقالوا ان الفراء يقيس عليه قوله وهى
معنوية ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وهى اما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف

٢٠٠

وظرفه وبمعنى من فى جنس المضاف وبمعنى فى فى ظرفه وهو قليل نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم يفيد

تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة وشرطها تجريد المضاف من التعريف وما اجازه الكوفيون من الثلثة الاثواب

وشبهه من العدد ضعيف اعلم انه لا يلتبس المعنوية الا باللفظية ففسر المعنوية بمضادتها اللفظية التى هى كون المضاف
صفة مضافة الى معمولها فقال المعنوية ان لا يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها اى هى على ضربين اما ان لا يكون
المضاف صفة نحو غلام زيد او ان يكون صفة لكن لا يكون الصفة مضافة الى معمولها نحو مضارع مصر والله خالق
السموات لان اسم الفاعل بمعنى الماضى لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف اليه ثم قسم المعنوية ثلثة اقسام اما بمعنى
اللام او بمعنى من او بمعنى فى قوله فيما عدا جنس المضاف ما كناية عن المضاف اليه اى فى مضاف اليه هو غير جنس المضاف
وغير ظرفه ويعنى بكون المضاف اليه جنس المضاف ان يصح اطلاقه على المضاف ويصح على غيره ايضا فيكون نحو بعض القوم
ونصف القوم وثلثهم بمعنى اللام لانك تريد بالقوم الكل والكل لا يطلق على بعضه وكذا يد زيد ووجهه بمعنى اللام وان كان
يقال بعض منه ونصف منه ويد منه لان من التى يتضمنها الاضافة هى التبيينية كما فى خاتم حديد واربعة دراهم وشرط من المبينة
ان يصح اطلاق المجرور بها على المبين كما فى قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واما قولك ثلثة دراهم وراقود خل فانما كنيت
فيه بالمقدار عن المقدر كما يجئ فى باب العدد فالثلثة هى الدراهم والراقود هو الخل ومن ثم نقول دراهم ثلثة وخل
راقود وثوب ذراعان وان كان المقدار فى اصل الوضع غير المقدر به وبقولنا يصح اطلاقه على غير المضاف ايضا خرج
نحو جميع القوم وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد فجميعها اذن بمعنى اللام وكذا سعيد كرز ومسجد الجامع على ما يجئ
من التاويل لان الثانى اعنى الجامع غلب وتخصص حتى اذا اطلق لم يتناول الا الاول فالجامع فى العرف هو المسجد لا غير
ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام فقولك طور سيناء ويوم الاحد
بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فى مثله فالاولى اذن ان نقول نحو ضرب اليوم وقتيل كربلا بمعنى اللام كما قاله بافى النحاة ولا
تقول ان اضافة المظروف الى الظرف بمعنى فى فان ادنى ملابسة واختصاص يكفى فى الاضافة بمعنى اللام كقول احد حاملى
الخشبة لصاحبه خذ طرفك وكوكب الخرقاء لسهيل وهى التى يقال لها اضافة لادنى ملابسة فنقول كل ما لم يكن فيه
المضاف اليه جنس المضاف من الاضافة المحضة فهو بمعنى اللام وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنس المضاف فهو بمعنى
من ولا ثالث لها قوله وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة يعنى الاضافة المعنوية بخلاف اللفظية وانما افادت
تعريفا مع المعرفة لان وضعها لتفيد ان لواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست للباقى معه
مثلا اذا قلت غلام زيد راكب ولزيد غلمان كثيرة فلابد ان تشير به الى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد
اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او يكون غلاما معهودا بينك وبين المخاطب وبالجملة بحيث يرجح اطلاق
اللفظ اليه دون سائر الغلمان وكذا كان نحو ابن الزبير وابن عباس قبل العلمية هذا اصل وضعها ثم قد يقال جاءنى غلام
زيد من غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام فى اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين
كما فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى :: وذلك على خلاف وضعه فلا تظنن من اطلاق قولهم فى مثل غلام زيد انه بمعنى
اللام ان معناه ومعنى غلام لزيد سواء بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معين ومعنى غلام زيد الغلام المعين من
غلمانه ان كان له غلمان جماعة او ذلك الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له الا واحد قوله وتخصيصا مع النكرة نحو قولك غلام رجل

اذ تخصّص من غلام امرأة قوله وشرطها اى شرط الاضافة الحقيقية تجريد المضاف من التعريف فان كان
ذا لام حذف لامه وان كان علما نكّر بان يجعل واحدا من جملة من سمى بذلك اللفظ نحو قوله ع علا زيدنا يوم النقا رأس
زيدكم ۞ بابيض ماضى الشفرتين يمان ۞ ولا يجوز اضافة سائر المعارف من المضمرات والمبهمات لتعذر تنكيرها و
عندى انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا يمتنع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا فى باب النداء و ذلك
اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيد صدق يجوز ذلك وان لم يكن فى الدنيا الا زيد واحد و مثله
قولهم مضر الحمراء وانمار الشاة و زيد الخيل فان الاضافة فيها ليست للاشتراك المتفق هذا وانما يجرد المضاف فى
الاغلب عن التعريف لان الاهم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل المعرفة فيكون تحصيلا للحاصل والغرض
من الاضافة الى المنكر تخصيص المضاف وفى المضاف المعرف التخصيص مع زيادة وهى التعيين واعلم ان بعض الاسماء
قد توغّل فى التنكير بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقية نحو غيرك ومثلك وكل ما هو بمعناهما من
نظيرك وشبهك وسواك وشبهها وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتا دون ذات اخرى اذ كل
ما فى الوجود الا ذاته موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلة زيد لا تخص ذاتا بل نحو مثلك اخص من غيرك لكن المثلية ايضا
يمكن ان تكون من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيب والسواد والعلم وغير ذلك مما لا يحصى قال ابن السرى
اذا اضفت غير الى معرف له ضد واحد فقط تعرف غير لانحصار الغيرية كقولك عليك بالحركة غير السكون فلذلك كان
قوله تعالى غير المغضوب عليهم صفة الذين انعمت عليهم اذ ليس لمن رضى الله عنهم ضد غير المغضوب عليهم فتعرف
غير المغضوب عليهم لتخصصه بالمرضى عنهم وكذا اذا اشتهر شخص بمماثلتك فى شئ من الاشياء كالعلم
والشجاعة او نحو ذلك فقيل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذى يماثلك فى الشئ الفلانى والمعرفة والنكرة بمعانيهما
وكل شئ خلص لك بعينه من سائر امته فهو معرفة وقدح ابن السراج فى قوله هذا بقوله تعالى نعمل صالحا غير الذى كنا
نعمل مع ان معنى غير الذى كنا نعمل اى الصالح لان عملهم كان فسادا وبقول الشاعر ع ان قلت خيرا قال شرا غيره ۞ و
الجواب انه على البدل لا على الصفة او حمل غير على الاكثر مع كونه صفة لان الاغلب فيه عدم التخصيص بالمضاف اليه
وقد جاء قبل غير معمول لما اضيف اليه غير نحو انا زيدا غير ضارب مع انه لا يجوز اعمال المضاف اليه فيما قبل المضاف
فلا تقول انا زيدا مثل ضارب وانما جاز هذا لحملهم غير على لا فكانك قلت انا زيدا لا ضارب وما بعد لا يعمل فيما
قبلها وذلك كما تقدم فى باب المنصوب بلا التبرئة من حمل لا على غير والدليل على تآخيهما العطف على غير بتكرير لا كما
فى قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وسمع سيبويه لى عشرون مثله وقاس عليه يونس وغيره من البصريين
من غير سماع عشرون غيره ومنعهما الفراء والسماع ولا سيما اذا عضده القياس وكلهم منعوا عشرون ايّما رجل
واىّ رجل لعدم السماع وان لم يمنعه القياس قالوا ولفظ شبيه يتعرف بالاضافة لانحصار الشبه فى جميع الوجوه
وذلك لاجل المبالغة التى فى هذا التركيب كما فى عليم وسميع بمعنى مررت بالرجل شبيهك اى من يشبهك فى جميع
الوجوه وقال ابو سعيد فى مثلك وغيرك وما فى معناهما انها لم يتعرف لكونها بمعنى اسم فاعل مضاف الى مفعوله اى
مماثلك ومشابهك ومغايرك فان قيل غير وشبه مطلق واضافة اسم الفاعل انما تكون لفظية اذا اردت الحال والاستقبال
والجواب انما تكون لفظية اذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال او الاستمرار كما يجئ بعيد والاطلاق يفيد

الاستمرار

الاستمرار وقالوا في حسبك وشرعك وكفيك ونهيك ونهاك انها انما لم تتعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك
ليكفيك زيد وكذا اخواته وانما بنى قدك وقطك وبجلك دون حسبك واخواته لانها صارت اسماء افعال كما
يجيء في باب اسم الفعل بخلاف حسبك واخواته ويدخل عليها من نواسخ الابتداء انّ فقط كقوله تعالى فان
حسبك الله لانها لا تغير معنى الكلام ولا تقع اذا جاوزت هذا الموضع الا مرفوعا بعدها وقوع الفعل فيه لاداءها معنى الفعل
وتكون صفة للنكرة نحو مررت برجل حسبك وكفيك وحالا من المعرفة نحو هذا عبد الله وحسبك وشرعك
منصوبين ولم يتصرف في هذه الاسماء الا في الاعراب فلم تثن ولم تجمع لمشابهة قدك وقطك غير المتصرفين
وعلى هذا قالوا مررت برجل كافيك من رجل وبرجلين كافيك من رجلين وبرجال كافيك من رجال وبامرأة
كافيك من امرأة اجراءً له في عدم التصرف مجرى قطك وقدك وقد استعمل ناهيك على اصله من
التصرف فقيل برجلين ناهيك من رجلين وبامرأة ناهيتك وكذا سائر تصرفاته وقالوا مررت برجل هدك
من رجل وبرجلين هدّك من رجلين وبرجال هدّك من رجال وبامرأة هدّك ومعنى هدك اى ثقلك وصف
محاسنه فاجره مجرى قدك في عدم التصرف لافادته فائدته وربما جاء فعلا متصرفا نحو برجلين هدّاك وبرجال
هدّوك وبامرأة هدّتك وبامرأتين هدّتاك وبنسوة هددنك ويجوز ان يقال في حسبك وهدك ونهيك و
نهاك وشرعك انها لم تتصرف لكونها في الاصل مصادر وبعض العرب يجعل واحد امه وعبد بطنه نكرتين قال
حاتم ~ اماوىّ انى ربّ واحد امه ۞ اخذت فلا قتل عليه ولا اسر ۞ وليس العلة في تنكيرهما ما قال بعضهم ان واحد
مضاف الى ام وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضميره لكان كتعرف الشيء بنفسه وذلك لان الضمير في مثله
لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد امه فالهاء
عائد الى رجل وكذا في قوله رب واحد امه اى رب رجل واحد امه وسيجيء في باب المعرفة ان الضمير الراجع الى
نكرة غير مختصة نكرة كقولك رب شاة وسخلتها فان كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة تعرّف المضاف لكون الضمير معرفة
نحو زيد واحد امه وكذا ان كان نكرة مختصة بشيء نحو رايت رجلا هو واحد امه وكذا ينبغي ان يكون قولك سيد
بلدته ورئيس قبيلته وابن امه ونادرة دهره ونحو ذلك واجاز ابن كيسان تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف
لنية الانفصال نحو جاءني غلام زيد ظريفا اى غلام لزيد كما يجوز مثل ذلك في المعرف باللام كقوله ولقد امرّ على
اللئيم يسبني وقد يكتسي المضاف التانيث من المضاف اليه ان حسن الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عنه بالمضاف اليه يقال
سقطت بعض اصابعه اذ يصح ان يقال سقطت اصابعه بمعناه قال ~ لما اتى خبر الزبير تواضعت ۞ سور المدينة و
الجبال الخشع ۞ اذ يصح ان يقال تواضعت المدينة قال ~ اذا بعض السنين تعرّقتنى ۞ كفى الايتام فقد ابى اليتيم ۞ وقال
~ مرّ الليالى اسرعت فى نقضى ۞ اخذن بعضى وتركن بعضى ۞ اذ يقال السنون تعرّقن والليالى اخذن ومنه قوله
~ فما حب الديار شغفن قلبى ۞ ولكن حب من سكن الديارا ۞ فاكتسى التانيث والجمع وقد يكتسي المضاف البناء من المضاف
اليه كما يجيء في الظروف المبنية قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف قد مرّ وجه قوله وما اجازه الكوفيون
نقل الكوفيون تعريف الاسمين في كل عدد مضاف الى معدوده نحو الثلثة الاثواب الى العشرة والمائة الدرهم والالف
الرجل وهو ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان تعريف المضاف يحصل بالمضاف اليه فيكون اللام في المضاف

ضائعا واما الاستعمال فلانهم نقلوه عن قوم غير فصحاء والفصحاء على غيره قيل وجهه على ضعفه ان المضاف من حيث المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المقصود بالنسبة وانما جيء بالمضاف اليه لغرض بيان ان المضاف من اي جنس هو فعرف المقصود بالنسبة تعريفا من حيث انه لا تعريفا مستعارا من غيره ثم اضيف بعد التعريف لغرض تبيين ان هذا المعرف من اي نوع هو كانك كنت ذكرت اولا ان عندي ثلثة مثلا ولم تذكر من اي نوع هو ثم رجعت الى ذكرها فقلت بعت الثلثة اي تلك الثلثة ثم بينت نوعها فقلت الثلثة الاثواب وهذا هو الوجه لمن قال الثلثة اثواب وان كان اقبح من الاول لاضافة المعرفة الى النكرة ولا نظير له لا في المعنوية ولا في اللفظية كانهم لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريف الثاني لانه هو ولان الاضافة لبيان نوعه لا للتعريف وفي هذه الاعتذار نظر اما اولا فلان المقصود بالنسبة في العدد المضاف هو المميز وانما جيء بالعدد لخصوصية كميته المميز الا ترى ان المفرد والمثنى نحو رجل ورجلان لما دلا على النص صيغته لم يات بالعددين وايضا الاغلب وصف المضاف اليه لا المضاف كقوله تعالى سبع بقرات سمان واما ثانيا فلان كل ما ذكر حاصل في نحو خاتم فضة ولم يسمع الخاتم الفضة ولا الخاتم فضة قوله واللفظية ان يكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه ولا يفيد الا تخفيفا في اللفظ ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع بزيد حسن الوجه وجاز الضاربا زيد وامتنع الضارب زيد خلافا للفراء وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وانما جاز الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه والضاربك وشبهه فيمن قال انه مضاف حملا على ضاربك قوله ان يكون صفة اي يكون المضاف صفة احترازا عن نحو غلام زيد وباب ساج قوله مضافة الى معمولها اي الى مرفوعها او منصوبها وهو احتراز عن الصفة المضافة لا الى معمولها نحو مصارع مصر وخالق السموات وزيد مضروب عمرو فان جميعها صفات مضافة لا الى معمولها فاضافتها محضة قال المصنف ومن ذلك مالك يوم الدين على الاصح وهذا منه عجيب وذلك ان يوم الدين اما ان يكون بمعنى في كما ادعى المصنف في ضرب اليوم فيكون المضاف اليه مفعولا فيه من حيث المعنى فيكون معمول اسم الفاعل فهو صفة مضافة الى معمولها وليس كضرب اليوم لانه وان كان مضافا الى معموله لكنه ليس بصفة فاضافته حقيقية واما ان يكون مما كان مفعولا فيه فاتسع فيه فالحق بالمفعول به كما ادعيه النحاة في نحو يا سارق الليلة اهل الدار فهو ايضا معمول الصفة فيكون الاضافة غير محضة قال ع رب ابن عم لسليمى مشمعل ؛ طباخ ساعات الكرى زاد الكسل ؛ ولعل المصنف جعل مالك يوم الدين بتقدير اللام كمصارع مصر فلذا قال ومن ذلك مالك يوم الدين لكن ذلك مخالف لاطلاق قوله قبل وبمعنى في في ظرفه والوجه في تعرف مالك يوم الدين حتى وقع صفة الله انه بمعنى اللام نحو قتيل كربلا او انه بمعنى الماضي كانه قال ملك يوم الدين اي امر يوم الدين فيكون كخالق السموات وايراده ماضيا على طرز قوله ونادى اصحاب الجنة اصحاب النار لكونه من الامر المختوم فكانه وقع ومضى وقيل مالك يوم الدين نكرة جرت على الله على وجه البدل والاول اولى والمتفق عليه من اللفظية ثلثة اشياء اسم الفاعل المضاف الى فاعله او مفعوله كما يجيء واسم المفعول المضاف الى مفعول ما لم يسم فاعله والى المفعول المنصوب والصفة المشبهة المضافة الى ما هو فاعلها معنى بعد جعله في صورة المفعول لفظا على ما يجيء في بابها ان شاء الله تعالى والمختلف فيه هل هو لفظي او معنوي او ثلثة اشياء اضافة ما ظاهره انه موصوف مضاف الى صفته او ما ظاهره انه صفة مضافة الى موصوفها واضافة افعل التفضيل بمعنى من وسيجيئك بيانها بعون الله تعالى اما اضافة اسم الفاعل واسم المفعول اضافة لفظية فنقول كون اضافة الصفة اضافة لفظية مبني على كونها عاملة في محل المضاف اليه اما رفعا او نصبا وذلك لانه اذا كان كذا فالذي هو مجرور في الظاهر ليس مجرورا في الحقيقة والتنوين

المحذوف فی اللفظ مقدر ومنوی فیکون الاضافة کلا اضافة وهو المراد بالاضافة اللفظیة فالصفة اما ان تکون
صفة مشبهة او اسم فاعل او اسم مفعول او افعل التفضیل اما افعل التفضیل فسیجیٔ حکمه بعد واما الصفة المشبهة فهی
ابدا جائزة العمل فاضافتها ابدا لفظیة واما اسما الفاعل والمفعول فعملهما فی مرفوع هو سبب جائز مطلقا سواء کانا بمعنی
الماضی او بمعنی الحال او الاستقبال ولم یکونا لاحد الازمنة الثلثة بل کانا للاطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو زید ضامرٌ
بطنه ومسودٌّ وجهه ومؤدبٌ خدّامه وذلک لان ادنی مشابهة للفعل یکفی فی عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل
وخاصة اذا کان سببیا الا تری الی رفع الظرف والمنسوب فی نحو زید فی الدار ابوه علی مذهب ابی علی ونحو مررت
برجل مصریٍّ حماره وکذا برجلٍ حَسَنٍ صُفّته سرجه واذا کان کذا فاضافتهما الی سبب هو فاعلهما معنی لفظیة تد اما هذا من حیث
اللفظ واما من حیث المعنی فان المضاف فی الحقیقة نعت المضاف الیه الا تری انک اذا قلت زید قائم الغلام فالمعنی او غلام
قائم وکذا مؤدب الخدام وحسن الوجه والنعت هو المعین الموصوف المخصص له لا المتعین منه المخصص فلم یمکن
تعین هذه الثلثة مما اضیفت الیه ولا تخصّصها منه بخلاف خاتم فضة وغلام زید فان المضاف الیه فی الحقیقة ههنا
صفة للمضاف لان المعنی خاتمٌ من فضة وغلامٌ لزید ویعمل اسما الفاعل والمفعول الرفع فی غیر السببی بمعنی الاطلاق کانا او
بمعنی احد الازمنة الثلثة نحو مررت برجل نائم فی داره عمرو ومضروب علی بابه بکر لکن لا یضافان الی مثل هذا المرفوع اذ لا ضمیر
فیه یصح انتقاله الی الصفة وارتفاعه بها فتبقی بلا مرفوع فی الظاهر ولا یجوز ذلک لقوة شبههما بالفعل کما سیجیٔ وکذا
یعملان فی الظرف والجارّ والمجرور مطلقا لان الظرف یکفیه رائحة الفعل نحو مررت برجل ضارب امس فی الدار
ومضروب امس بالسوط وکذا ینبغی ان یکون الحال لمشابهته للظرف وکذا المفعول المطلق لانه لیس باجنبی واما عمل
اسم الفاعل والمفعول فی المفعول به وغیره من المعمولات الفعلیة فیحتاج الی شرط لکونها اجنبیة وهو مشابهتهما للفعل معنی
ووزنا ویحصل هذا الشرط لهما اذا کانا بمعنی الحال او الاستقبال او الاطلاق المفید للاستمرار لانهما یشابهان اذن المضارع الصالح لهذه
المعانی الثلثة الموازن علی الاطراد لاسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضی اما صلاحیته حینئذ للحال والاستقبال فظاهر واما صلاحه
للاطلاق المفید للاستمرار فلان العادة جاریة منهم اذا قصدوا معنی الاستمرار بان یعبروا عنه بلفظ المضارع لمشابهته للاسم
الذی اصل وضعه الاطلاق کقولک زید یؤمن بالله وعمرو یسخو بموجوده ای هذه عادته فاذا ثبت ان اسمی الفاعل
والمفعول یعملان فی الاجنبی اذا کانا باحد هذه المعانی الثلثة فاضافتهما اذن الی ذلک الاجنبی لفظیة لان هذا مبنی
علی العمل کما تقدم وابنیة المبالغة لما کانت للاستمرار لا لاحد الازمنة عَمِلَت نحو انه لَمِنحارٌ بوائکها ؛ وَضَرّابٌ بنصل
السّیف سُوقَ سِمانها ؛ واسم الفاعل واسم المفعول لا یضافان من مطلوباتهما الا الی الفاعل والمفعول به و
المفعول فیه لشدة طلبهما لها دون سائر معمولاتهما وقد جاء بعض الاسماء مؤوّلا باسم الفاعل المسمی فکان اضافته
لفظیة کقوله ؛ بِمُنجَرِدٍ قَیدِ الاوابدِ هَیکَلِ ؛ ای مقیّد الاوابد ومنه قولهم هذه ناقةٌ عبرُ الهواجر ای عابرةٌ فیها کقوله
یا سارقَ اللیلةَ اهلَ الدّار ؛ واما اذا کانا بمعنی الماضی فاضافتهما محضةٌ لانهما لم یوازنا الماضی فلم یعملا عمله الا عند
الکسائی فانه عنده یعمل فیکون اضافته عنده لفظیةً والدلیل علی کونها بمعنی الماضی محضةً قوله تعالی الحمد لله
فاطر السموات والارض جاعلِ الملئکة رسلا جعل فاطر وجاعل صفتین للمعرّف هذا من حیث اللفظ واما
من حیث المعنی فلان ملابسة المضاف للمضاف الیه قد حصلت فی الماضی واشتهرت فی نحو ضارب زید امس

صفة الدار وصفة السرج واحدة الضعف ١٢
٢٩٥
وجمال عبر اسفار ناقة عبر اسفار ای لا تزال یسافر علیها ١٢ س

فيصح ان يتخصص المضاف به كتخصص الغلام بزيد فی غلام زيد حين اشتهر بمملوكيته واما الحال فلم يتم بعد حصوله والمستقبل مترقب فلم يشتهر فيهما ملابسة المضاف للمضاف اليه بحيث يتعين المضاف بها او يتخصص واسم الفاعل والمفعول المستمر يصح ان يكون اضافته محضة كما يصح ان لا تكون كذلك وذلك لانه وان كان بمعنی المضارع الا ان استمرار ملابسة المضاف للمضاف اليه يصحح تعيّنه به ای تخصّصه قال سيبويه تقول مررت بعبد الله ضاربك كما تقول مررت بعبد الله صاحبك ای المعروف بضربك كما تقول مررت بزيد شبيهك ای المعروف بتشبيهك فاذا قصدت هذا المعنی لم تعمل الفاعل فی محل المجرور به نصبًا كما فی صاحبك وان كان اصله اسم فاعل من صحب يصحب بل تقدره كانه جامد قال الله تعالی حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب ومثال اسم المفعول المضاف الی الاجنبی ای المنصوب قولك زيد معطی الدار ای يعطی الدار وعمرو مكسو الجبة ای يكسی الجبة وحاله كحال اسم الفاعل المضاف الی المنصوب كما مر واعلم ان حال المصدر بخلاف الصفة فان اضافته الی معموله محضة وذلك لنقصان مشابهته للفعل لفظًا ومعنی اما لفظا فلعدم موازنته واما معنی فلانه لا يقع موقع الفعل ولا يفيد فائدته الا مع ضميمة وهی أن بخلاف الصفة فانها تؤدی مؤدی الفعل بلا ضميمة تقول اعجبنی ضرب زيد عمرًا ای ان ضرب وتقول زيد ضارب عمرًا ای يضرب عمرًا فلقوة شبه الصفة لم يكن لها بد من مرفوع اما ظاهر او مضمر بخلاف المصدر كقوله تعالی او اطعام فی يوم ذی مسغبة يتيمًا فانه مجرد عن المرفوع وكذلك اعجبنی ضرب فانه مجرد عن المرفوع والمنصوب فلما كانت الصفة اقوی تشبهًا بالفعل كانت اولی بعملها عمل الفعل فكان تقدير الانفصال فيها اظهر فلم تكن اضافتها الی معمولها الا لفظية واضافة المصدر الی معموله محضة فيختص المصدر او يتعرف بنسبته الی فاعله او مفعوله لاشتهاره به كاختصاص الغلام برجل وتعرفه بزيد فان قلت فمقتضی ما ذكرت ان يكون عمل الصفة عمل الفعل اولی من عمل المصدر عمله والامر بالعكس وذلك ان المصدر لا يحتاج فی عمله الی شرط بخلاف الصفة فانها تحتاج الی الاعتماد واسم الفاعل والمفعول يحتاجان الی كونهما بمعنی المضارع مع الاعتماد كما سيأتی فی ابوابها قلت ان الامر كذلك الا ان المصدر المتعدی اطلب لما هو فاعل له ومفعول من الصفة لانه يطلبهما لكونهما من ضروريات عقلًا لا وضعًا فبعد حصولهما له يكفيه للعمل فيهما ادنی مشابهة للفعل واسم الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما معنی المصدر الطالب لهما فبعد حصولهما لهما يحتاجان الی مشابهة قوية مع الفعل وشروط حتی يعملا عمل الفعل فالمحصول ان طلب المصدر للفاعل والمفعول قوی لكونه لذاته وعمله فيهما ضعيف بكونه بمشابهة ضعيفة مع الفعل لفظًا ومعنی فلهذا كان المصدر المضاف الی احدهما اكثر استعمالا من المصدر المعمل فيهما وطلب الصفة للفاعل والمفعول ضعيف لكونه بتضمن المصدر وعملها فيهما قوی لكونه بمشابهة قوية مع الفعل لفظًا ومعنی فلهذا اذا جردت فی اللفظ فاعلها فلا بد من ضمير فيها قائم مقام الفاعل مرفوع وان لم يكن فی الحقيقة فاعلا كقائم الغلام وحسن الوجه فاذا كانت اقوی فی العمل من المصدر كان اضافتها بتقدير الانفصال اولی من اضافة المصدر لان انفصال الاضافة مبنی علی العمل كما ذكرنا لا علی طلب الفاعل والمفعول قوله ولا تفيد الا تخفيفا فی اللفظ وذلك لما قلنا ان مشابهتها للفعل قوية فكان اعمالها عمل الفعل اولی الا انه يطلب التخفيف اللفظی والتخفيف فی اسمی الفاعل والمفعول المضافين الی الاجنبی لا يكون الا فی المضاف وذلك بحذف التنوين او النونين نحو ضارب زيد ومعطی الاجرة وضاربا

عمرو

عمرو ومكسوّ الفراء واما فى اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى السببين والصفة المشبهة فقد يكون فى المضاف والمضاف اليه معًا نحو زيد قائمُ الغلام ومؤدَّب الخدام وحسن الوجه فالتخفيف فى المضاف بحذف التنوين وفى المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره فى الصفة وقد يكون فى المضاف وحده كقائم غلامه ومؤدَّب خدامه وحسن وجهه عند من جوّز ذلك كما سيجئ فى ابوابها وقد يكون فى المضاف اليه وحده كالقائم الغلام والمؤدَّب الخدام والحسن الوجه فان قلت كيف ادعيت انها لم تفد الا التخفيف وقد علمنا بالضرورة ان التخصيص الذى فى ضارب زيد لا ينقص عما فى غلام رجل ان لم يزد عليه قلنا التخصيص لم يحصل باضافة ضارب الى زيد بل كان حاصلا لضارب من زيد حين كان منصوبا به ايضا بلا تفاوت فى التخصيص بين نصبه وجرّه ومقصودنا ان الاضافة غير مخصِّصة ولا معرِّفة قوله ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه اى من جهة انها لم تفد تعريفا بل افادت تخفيفًا من جهة انها لم تفد تعريفًا جازت هذه المسئلة وامتنع بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاولى للزوم كون المعرفة صفةً للنكرة ولجازت الثانية لكون المعرفة اذن صفةً للمعرفة ومن جهة انها تفيد تخفيفًا جاز الضارب زيد لحصول التخفيف بحذف التنوين وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان التنوين فى الاول سقط للالف واللام لا للاضافة وقال المصنف اجاز الفراءُ نحو الضارب زيد اما لانه توهم ان لام التعريف دخلتها بعد الحكم باضافتها فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرّف باللام واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك فانه جاز الاضافة فيهما مع عدم التخفيف فليجز فيه ايضًا قال وكلا الامرين غير مستقيم اما قوله لان لام التعريف دخلتها بعد الحكم باضافتها فانه رجمٌ بالغيب ومن اين له ذلك ونحن لا نحكم الا بالظاهر فانه وان امكن ما قال الا انا نرى اللام سابقةً حسًّا على الاضافة والاضافة فى الظاهر انما اتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف يُنسب حذف التنوين الى الاضافة بلا دليل قاطع ولا ظاهرٍ مرجّح واما قياسه على الضارب الرجل فليس بوجهٍ وذلك ان الضارب الرجل وان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافة الا انه محمول على ما حصل فيه التخفيف مشبّه به وذلك هو الحسن الوجه والجرُّ فيه هو المختار وذلك لانك لو رفعت الوجه لخلت الصفة من الضمير وهو قبيح كما ياتى فى باب الصفة المشبهة واما النصب فى مثله فتوطئة للجر وذلك انهم لما ارادوا الاضافة فى الحسن وجهُهُ بالرفع لقصد التخفيف حذفوا الضمير واستتر فى الصفة وجئ باللام فى المضاف اليه ليتعرف الوجه باللام كما كان متعرفا بالضمير المضاف اليه واللام بدل من الضمير فى مثل هذا المقام مطردًا وفى غيره ايضا عند الكوفيين كما فى قوله ع لحافى لِحافُ الضَّيفِ والبُردُ بُردُه ٭ والاولى انه يقوم مقامه فيما لم يشترط فيه الضمير كما فى البيت المذكور اما فى الصلة او الصفة اذا كانت جملة وغير ذلك مما يشترط فيه ضمير فلا فلما جئ باللام مع قصد الاضافة نصبوا والا ما قصدوا اجعله مضافا اليه لتشبيهها للفاعل بالمفعول فقيل الحسن الوجه كما يقال الضارب الرجل ليصح الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى المرفوع لكان اضافة الوصف الى موصوفه اذ الرافع من الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب الا ترى ان فى قولك زيد ضاربٌ غلامه عمرا الضارب هو الغلام دون عمرو وهم يراعون فى الاضافة اللفظية حال الاضافة المحضة فكما لا يجوز فى المحضة اضافة الصفة الى موصوفها على الاصح كما يجئ لم يجيزوا فى اللفظية ايضًا مثل ذلك لكونها فرعها فجعلوا المرفوع فى صورة المنصوب حتى لا تكون كانك اضفت الوصف الى موصوفها فتبيّن من هذا التطويل ان المختار فى الحسن الوجه

جرُّ الوجه وان نَصْبَه تشبيه له بالمفعول فى نحو الضّارب الرجلَ وانّ التخفيف فيه حاصل بحذف الضمير واستتاره
ثم نقول كما شبه الحسنُ الوجه فى النصب بالضارب الرّجلَ مع انّ حقّه الرفع ليصح اضافةُ الصفة اليه على ما تقدم شُبِّهَ
الضارب الرجلِ على سبيل التقاص فى الجر بالحسن الوجهِ مع انّ حقّه النصبُ وليس للفراء ان يقول فليشبه الضاربُ
زيدٍ بالحسن وجهٍ وذلك لان الحسن وجهٍ لايجوز لما ذكرنا ان اللفظية مجراة مجرى المحضة فكما لا يجوز فى المحضة
اضافةُ المعرفة الى النكرة فكذلك لم يجز ذلك فى اللفظية ونسبَ ابنُ مالك الى الفراء انه يجيز اضافة نحو الضارب الى
المعرّف من العلم وغيره امّا الى المنكر فلا فعلى هذا له ان يقول الضارب زيدٍ يشابه الحسن الوجهِ ايضا من حيث كون المضاف
اليه معرّفا وان اختلف التعريفان والظاهر ان الفراء لا يفرّق بين المعرف والمنكّر كما نقل عنه السّيرافى فانه قال ان الفراء
يجيز هذا الضاربُ زيدٍ وهذا الضاربُ رجلٍ بن عمران تاويله هذا الهو ضاربُ زيدٍ وهذا الهو ضاربُ
رجلٍ اى هذا الذى هو ضارب زيد وضارب رجل فيجعل مابعد الالف واللام جملة اسمية فى التقدير ولا يوجب
كونَ صلة الالف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة قال السيرافى هذا قول فاسد قال ويلزمه هذا الحسن وجهٍ
على تقدير هذا الذى هو حسنُ وجهٍ وهذا الغلام زيدٍ اى هذا الذى هو غلامُ زيد قال المصنف واما قياسه
على الضاربك فلا يجوز وذلك لان فى الضاربك قولين كما يجئ عن قريب احدهما انه ليس بمضاف بل الكافُ
منصوب على انه مفعول فقياسُ الفراء حينئذ عليه مندفع من اصله والثانى انه مضاف الا انه حُمِل فى صحة الاضافة
وان لم يحصل بها تخفيفٌ على ضاربك فانه اضيف بلا نظر الى التخفيف وانما قلنا ان اضافة ضاربك ليست للتخفيف
لانها لو كانت لاجله لم تلزم لان الاضافة المقصود بها التخفيفُ لا تلزم الكلمة كما فى ضاربُ زيدٍ وضاربٌ زيدا وانما لزم نحو ضاربك الاضافة لان
فى آخره اما تنوينا او نونا وهما مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل فى حكم تتمة الاول فلو لم يحذف ولم تضف الكلمة لزم كون الضمير متصلا منفصلا
فى حالة واحدة فلما التزموا الاضافة فى ضاربك من غير نظر الى التخفيف حُمِل الضاربك عليه فاضيف ايضا بلا تخفيف لانهما باب واحد لا فرق
بينهما الا اللام هذا زبدة كلام المصنف وفيه نظر وذلك لان للفراء ان يقول اذا جاز لك حَمْلُ ذى اللام فى الضاربك فى وجوب الاضافة
على المجرد منها لعلةٍ فى المجرد دون ذى اللام وهى اجتماع النقيضين لو لم يضف لِمَا ذكرتَ انهما من باب واحد فهلّا جاز لى
حملُ ذى اللام فى الضارب زيد على المجرد منها وهو ضارب زيد فى صحّة الاضافة لعلةٍ حاصلةٍ فى المجرد دون ذى اللام وهى
حصول التخفيف بناءً على انهما من باب واحد هذا وينبغى ان يُعْرَفَ حالُ اضافة اسم الفاعل والمفعول مجردا عن
اللام ومعها وكذا حال الصّفة المشبهة فاعلم اوّلًا ان اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى ما هو من سببهما فى حكم الصفة
المشبهة كما يجئ واما اسما الفاعل والمفعول المضافان الى الاجنبى المنصوب بهما فنقول اما ان يكون كل واحد منهما مجردا
عن اللام او معها وكل واحد منهما اما ان يليه مفعولٌ ظاهرٌ او مضمر فالظّاهر إنْ وَلِىَ المجرد جاز اضافته اليه ولم تجب
نحو ضاربُ زيدٍ وان ولى المقرونَ باللّام جازت الاضافة اذا كان المقرون بها مثنًى او مجموعًا بالواو والنون
لحصول التخفيف بحذف النونين نحو الضاربا زيد والضاربو زيد وكذا تجوز اذا كان المفعول به معرفا باللام وان كان
الوصف المقرون خاليا من نون المثنى والمجموع نحو الضارب الرجل والضاربات الرجل والضوارب الرجل المشابهة للحسن
الوجه كما تقدم او مضافا الى المعرف بها او هلمّ جرّا نحو الضارب وجه فرس غلام اخى الرجل قال ابن مالك او مضافا الى
ضمير المعرف بها نحو الرجل الضارب غلامه وذلك لجرى ضمير المعرف باللام عنده مجرى المعرف باللام وكان على قياس بها

رضى شرح كافيه ٢٠٨

قوله ان يجوز الضاربه على الاضافة اذا عاد الضمير على ذى اللام و مذهبه ان الضاربة ليس بمضاف
بلى قد يجعل ضمير المعرف باللام فى التابع مثل المعرف باللام كما فى قوله ؎ الواهب المأة الهجان وعبدها
لانه يحتمل فى التابع مالا يحتمل فى المتبوع كما يجئ عن قريب وان ولى المقترن باللام المجرد عن النونين غير ما ذكرنا
من المظهرات لم يجز اضافته اليه خلافا للفراء كما م وان ولى المجرد عن اللام او المقرون بها مضمر فحذف النون و
التنوين فيهما واجب على الصحيح المشهور وحكى بعضهم جواز ضاربنك وضاربنى وانشد ؎ وليس حاملنى الا ابن حمال
وقيل بل النون للوقاية تشبيها بيحملنى وان كان شاذا ايضا وقيل الرواية يحملنى لاحاملنى وانشد ايضا ؎ هم الفاعلون
الخير والامرونه اذا ما خشوا من محدث الامر معظما؛ قال سيبويه البيت مصنوع وانشد ايضا ؎ ولم يرتفق والناس
محتضرونه؛ جميعا وايدى المعتفين رواهقه؛ قال سيبويه هذا الضرورة الشعر وجعل الهاء كناية وقال المبرد الهاء فى الامرونه
ومحتضرونه للسكت اجرى الوصل مجرى الوقف وحركها تشبيها لها بهاء الضمير لما ثبتت وصلا ثم ان الضمير بعد المجرد فى
موضع الجر بالاضافة الا عند الاخفش وهشام فانه عندهما فى موضع النصب لكونه مفعولا وحذف التنوين و
النون ليس عندهما للاضافة بل للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل على ما مر واما الضمير بعد ذى اللام فقال سيبويه
ان لم يكن ذو اللام مثنى او مجموعا بالواو والنون فهو منصوب لا غير نحو الضاربه اعتبارا للمضمر بالمظهر فالضاربه
عنده كالضارب زيدا لا يجوز فيه الا النصب ويحتمل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا على
الاضافة ومنصوبا كما فى قوله ؎ الحافظو عورة العشيرة؛ بالنصب وقال الرمانى والمبرد فى احد قوليه وجار الله
ان الضمير بعد ذى اللام مفردا كان او مثنى او مجموعا مجرور بالاضافة هذا كله فيما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول
واما فى تابع المضاف اليه فسيبويه يجوز فيه مالا يجوز فى المتبوع فاجاز الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب
الرجل زيد على ان يكون زيد عطف بيان وهو فى الحقيقة البدل على ما ياتى فى بابه فان قدرت البدل
قائما مقام المبدل منه لم يجز ذلك وان لم تقدره كذلك جاز كما ذكرنا فى باب المنادى فى نحو يا عالم زيد ويا عالم زيد
وزيدا وقال المبرد لا يتبع مجرور ذى اللام الا ما يمكن وقوعه موقع متبوعه فينشد ؎ انا ابن التارك البكرى
بشر؛ بنصب بشرا لا غير حملا على محل البكرى وقال قد يعطف على مجرور ذى اللام ما يكون فى قوة ما يمكن وقوعه
موقعه يعنى المضاف الى ضمير ما فيه الالف واللام لانه فى قوة المضاف الى ما فيه الالف واللام كقولك ؎ الواهب
المأة الهجان وعبدها؛ تقديره عبد المأة قال واما اذا عطفت عليه نحو زيد او غلام زيد فليس فيه الا النصب
حملا على محل المجرور ومذهب سيبويه قوى اذ قد يحتمل فى التابع مالا يحتمل فى المتبوع لان القبح فيه ليس بظاهر
بل يظهر بالتقدير الا ترى الى جواز قولهم يا زيد والحارث مع غير ذلك واما الصفة المشبهة واسما الفاعل والمفعول اللازمان
فاما ان تكون مجردة عن اللام او مقرونة بها فان ولى المجردة منها ظاهر سببى مرفوع لها جاز اضافتها اليه بعد نصبه كما ذكرنا
وجاز تركها سواء كان ذلك الظاهر محلى باللام بدرجة او بدرجات او منكرا كذلك نحو قولك حسن الوجه وحسن وجه الى الغلام
وحسن وجه ابى غلام او مضافا الى ضمير ذى اللام كذا ان لم يكن ذو اللام صاحب الصفة نحو حسن وجه الاخ جميل فعله وقد يضاف
الى ظاهر مضاف الى ضمير صاحبها نحو زيد حسن وجهه وهو قبيح عند سيبويه الا للضرورة قال ؎ اقامت على ربعيهما جارتا صفا؛
كميتا الاعالى جونتا مصطلاهما؛ وكذا ما هو فى حكم المضاف الى ذلك الضمير كقوله ؎ رحيب قطاب الجيب منها رفيقة؛ بجس الندامى

ارتفق به اى اتكئ ١٢ ... ١٢
محتضره وامتضرونه ... ١٢
رواهقه اى غاشيته ١٢ ...
الرحيب الواسع والقطاب بالكسر مجرى القلادة من الجيب
الرأس من الجيب والقطب مزج القلم
٢٠٥
جبته بيده واجتبنه اى شققته
والرفيقة الحاذقة التى استترت على الجس يقال جس بعضد
رفيق الجلد مجسته وجارية بضة ١٢

بقية المتجرد بها اذا حذفت التنوين من رحيب ومثل هذا جائز مطلقا عند الكوفيين وقال المبرد الضمير في مصطلاتها لا عائد له
لان المعنى كميتا الاعليين فيكون مثل حسن وجه الاخ جميل فعله وقد يجي في باب الصفة المشبهة علة امتناعهم لمثل
زيد حسن وجهه بالاضافة والرواية الصحيحة في بيت طرفة رحيب بالتنوين فان ولي المجردة ضمير مارفوعا فاعلها وجب
اضافتها اليه نحو زيد حسن الغلام كريمه خلافا للكسائي على ما نقل عنه ابن مالك ولعله يجوز فيه النصب تشبيها
بالمفعول كما في حسن الوجه ويحذف التنوين والنونين للمعاقبة لا للاضافة كما ذكرنا من مذهب الاخفش وهشام
في اسم الفاعل المجرد وان ولي ذات اللام ظاهر سببي مرفوع بها فان اضفتها اليه وجب ان يكون ذا لام بدرجة او درجات
نحو الحسن وجه ابي الغلام اذ لا يجوز الحسن وجه ولا الحسن وجهه كما يجي في باب الصفة المشبهة وجوز ابن مالك ان
يكون مضافا الى ضمير المعرف باللام نحو الحسن الاخ والجميل وجه غلامه وليس بوجه اذ ليس في الاضافة اذن تخفيف وايضا
يلزم تجويز الحسن الغلام والجميلة ولا يجوز اتفاقا بل القياس جواز اضافة ذات اللام التي فيها نون المثنى او المجموع الى اي ضمير كان
والى المضاف الى الضمير لحصول التخفيف بحذف النون كقولك مررت بالرجلين الحسني غلامهما او الجميليه وكذا بالرجال الحسني
الغلام والجميلي وجهه ويجي في باب الصفة المشبهة لهذه الوجوه مزيد شرح ان شاء الله تعالى ولا يضاف الصفة الى مرفوعها غير سببي
نحو قولك مررت برجل طيب في داره نومك لئلا تبقى الصفة بغير مرفوع بها في الظاهر كما ذكرنا في اسمي الفاعل والمفعول قوله
المائة الهجان المائة الناقة والهجان البيض يستوي فيه الواحد والجمع كالفلك على ما يجي في باب الجمع قوله وعبدها اي العبد الذي
يرعاها وتمام البيت سعوذا تزجي خلفها اطفالها العوذ جمع عائذ وهي الحديثة النتاج وتزجي اي تساق قوله ولا يضاف موصوف
الى صفته ولا صفة الى موصوفها ونحو مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول ومثل جرد قطيفة
واخلاق ثياب متاول ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص كليث واسد وحبس ومنع لعدم الفائدة
وعين الشيء فانه يختص وقولهم سعيد كرز ونحوه متاول اعلم ان الاسمين الجائز اطلاقهما على شيء واحد على ضربين اما ان تكون
في احدهما زيادة فائدة كالصفة والموصوف والاسم والمسمى والعام والخاص او لا تكون والاول على ضربين اما ان يجوز
اضافة احدهما الى الاخر اتفاقا كالمسمى الى الاسم والعام الى الخاص او يجوز على الخلاف كالصفة الى الموصوف وعلى العكس
والمتفق على جواز اضافة احدهما الى الاخر اما ان يحتاج ذلك الى التاويل او لا يحتاج فالذي لا يحتاج الى التاويل العام غير لفظ
الحي والاسم اذا اضيف الى الخاص نحو كل الدراهم وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد وكتاب المفصل وبلد بغداد ونحو
ذلك وانما جاز ذلك لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص ولا ينعكس الامر اي لا يضاف الخاص الى العام
المبهم لتحصيل الابهام فلا يقال مثلا زيد نفس لان المعلوم المعين بعد ذكر لفظه وتعيينه لا يكتسي من غيره الابهام
والذي يحتاج الى التاويل المسمى المضاف الى الاسم كالاسم المضاف الى لقبه نحو سعيد كرز ونحو ذو وذات مضافين
الى المقصود بالنسبة نحو ذا صباح وذات يوم وكذا لفظ الاسم المضاف الى المقصود بالنسبة كاسم السلام واسم
الشيب ولفظ الحي مضافا الى ما هو المقصود بالنسبة نحو قالهن حي رباح اما الاسم المضاف الى اللقب فنقول
اذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب تاخير اللقب لانه ابين واشهر من الاسم كما يجي في باب العلم ويجي هناك انه يجوز
نصب اللقب الموخر ورفعه على القطع سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما مفردا دون الاخر وانه ان كانا
مفردين او اولهما جاز اضافة الاسم الى اللقب ايضا وهي الاكثر وظاهر كلام البصريين انك اذا لم تقطع الثاني

رفعًا او نصبًا وجب اضافة الاوّل اليه وقد اجاز الزجاج والفراء الاتباع ايضا على انه عطف بيان وهو الظاهر نحو
جائني قيسُ قُفّةٍ وان كانا مضافين او اولهما لم يجز الاضافة بل يجب اما القطع لتضمن اللقب مدحًا او ذمًّا او الاتباع
على ان الثاني عطف بيان لانه اشهر فاذا تقرر هذا قلنا ان تاويل نحو سعيد كرز ان يقال المراد بالمضاف الذّات وبالمضاف
اليه اللفظ وذلك انه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله يطلق ايضا مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدال تقول مثلا
جاءني زيد والمراد المدلول ذاته وتكلمت بزيد والمراد اللفظ فمعنى جاءني سعيد كرز اى مقلبُ هذا اللقب ولا ينعكس التاويل
اى لا يقالُ ان الاول دال والثاني مدلول حتّى يكون معنى سعيد كرز اسمُ هذا المسمى لانهم ينسبون الى الاول ما لا يصح نسبتُهُ
الى الالفاظ نحو ضربتُ سعيد كرز وقال سعيد كرز فان قلت لم لم يقدّموا اللقب مضافا الى الاسم او غير مضاف قلت
قد تقدم ان المقصود ذكرهما معا ولو قدم اللقب لاغنى عن الاسم اذ اللقب يفيد تعيين الذات الذى يفيده الاسم مع زيادة
وصف يمدح به الذات او يُذمّ فالذات باللقب اشهر منها بالاسم واما ذا وذات وما تصرف منهما اذا اضيفتا الى المقصود
بالنسبة فتاويلها قريبٌ من التاويل المذكور اذ معنى جئتُ ذا صباح اى ذا وقتًا صاحب هذا الاسم فذا من الاسماء الستة
وهو صفة موصوف محذوف وكذا جئته ذات يوم اى مدّةً صاحبةَ هذا الاسم واختصاص ذا بالبعض وذات بالبعض
الآخر يحتاج الى سماع واما ذا صبوح وذا غبوق فليسا من هذا الباب لان الصبوح والغبوق ليسا زمانين بل ما يشرب فيهما
فالمعنى جئت زمانا صاحب هذا الشراب فلم يضف المسمى الى اسمه وقوله ؎ اليكم ذوِى آلِ النّبيِّ تطلّعت : نوازعُ من قلبي ظماءُ
واَلْبُبُ : اى اصحاب هذا الاسم وجاء ني ذوا سيبويه اى صاحبا هذا الاسم كما يجئ في باب العلم واما قولهم آل حم وآل طٰسٓمٓ في السور
فليس من هذا الباب اذ معناه السّور المنسوبة الى هذا اللفظ كما ان آل موسى بمعنى الجماعة المنسوبة الى موسى واما حيّ في نحو قولهم
هذا حيّ زيد فتاويله شخصه الحيّ فكانك قلت شخصُ زيد فهذا من باب اضافة العام الى الخاصّ فمعنى هذا حي زيد اى المشار اليه
عينه وذاته لا غيرُه وانما ذكروا الذات بلفظ الحي توغّلا في باب المبالغة فاذا قلت فعله حيُّ زيد فكانّك قلت فعلهُ هو بنفسه وهو حيٌّ
موجود لا انه نسب اليه الفعل وهو معدوم وهذا حيّ زيد اى هو هو بعينه حيًّا قائمًا لا ريب فيه ثم صار يستعمل في التاكيد
بمعنى ذاته وعينه وان كان ميتًا قال ؎ الا قبح الاله بنى زياد : وحيَّ ابيهمُ قُبْحَ الحمارِ : وقال ؎ يا قُرَّ انَّ اباكَ حيَّ خُوَيْلِدٍ : قد كنتُ
خائفَهُ على الاحماقِ : وقد حكم بعض النحاة بالغاء لفظ حيّ وزيادته في مثل هذا الموضع المذكور كما حكموا بزيادة لفظ الاسم
في قوله ؎ الى الحول ثم اسمُ السلامِ عليكما : ومَنْ يَبْكِ حولًا كاملًا فقد اعتذر : وفي قوله ؎ تداعَيْنَ باسم الشّيبِ في
متثلّمٍ : جوانبُه مِنْ بَصْرةٍ وسِلَامٍ : وفي قوله ؎ لا ينعشُ الطّرفُ الّا ما تخوّنَه : داعٍ يُنَاديه باسم الماءِ مَبْغُومٍ : وبالغاء لفظ
المقام في قول الشمّاخ ؎ ذَعَرْتُ به القطا ونفيتُ عنه : مقامَ الذّئب كالرّجل اللعينِ : والحقّ ان الاسم في المواضع المذكورة
له معنى فقوله اسم السلام اى لفظة الدال عليه وكلمته يعني سلام عليكم واسمُ الماءِ واسمُ الشّيبِ اى صوتُ الماء وصوتُ
الشيب اذ الاسم هو اللفظ والصّوتُ والمسمى هو مدلول اللفظ والصوتِ والدّليل على انّ زيادة الاسم في مثله
للتنصيص على ان المراد هو اللفظ لا المدلول انهم لا يقولون اسم زيدٍ بزيادة اسم بل لا يكون لفظ اسم المحكوم بزيادة الاسم
ما يتعلق باللفظ نحو تداعين وبناديه فاسم السلام من باب عين زيد لان السّلام لفظ وكذا اسم الماءِ واسم الشّيبِ اى
صوت الماء وصوت الشيب فان الماء والشيب صوتان واما قوله مقامَ الذيب فهو من باب الكنايات تقول مكانك
منّي بعيد اى انت منّي بعيد لان مَنْ بَعُدَ مكانه فقد بعد هو واذا ابعدتَ الذئب فقد بعّدت مكانه الذى هو فيه

والمختلف في جواز اضافة احدهما الى الآخر الموصوف وصفته فالكوفيون جوّزوا اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس
استشهاداً للاول بنحو مسجد الجامع وجانب الغربيّ وللثاني بنحو جرد قطيفة واخلاق ثياب وقالوا ان الاضافة فيه
لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما في جرد قطيفة او بحذف اللام كمسجد الجامع اذ اصلهما قطيفة جردٌ والمسجد
الجامع وهذه الاضافة ليست كاضافة الصفة الى معمولها عندهم اذ ذاك لا يخصّص ولا يعرّف بخلاف هذا فان
الاول ههنا هو الثاني من حيث المعنى لانهما موصوف وصفة فتخصّصُ الثاني وتعرّفه تخصّص الاول وتعرّفه واما
نحو حسن الوجه فالحسن وان كان هو الوجه معنى الا انك جعلته لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستتر فيه الراجع الى غيره
فبعدته في اللفظ عن المجرور به غاية التبعيد فعلى هذا نقول هذا مسجد الجامع الطيّبُ برفع الصفة والبصريون قالوا
لا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف ولا العكس ولهذا ينصبون المرفوع بالصفة اذا اريد الاضافة اليه في نحو حسن الوجه
كما مرّ وذلك لان الصفة والموصوف واقعان على شيء واحد فهو اضافة الشيء الى نفسه ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين لانهم
يجوزون اضافة الشيء الى نفسه مع اختلاف اللفظين كما يجيء من مذهب الفراء ولو لم يجوّزوه ايضا لجاز هذا لان في احدهما
زيادة فائدة كما في نفس زيد وقال المصنف لا يجوز ذلك لان توافق الصفة والموصوف في الاعراب واجب وليس
بشيء لان ذلك انما يكون اذا ابقيا على حالهما فاما مع طلب التخفيف بالاضافة فلا نسلّم له وهو موضع النزاع فعند البصريين
نحو بقلة الحمقاء كسيفِ شجاعٍ اي المضاف اليه في الحقيقة هو موصوف هذا المجرور والا انه حُذف واقيم صفتُه مقامه
اي بقلة الحبة الحمقاء وانما نسبوها الى الحمق لانها تنبت في مجاري السيول ومواطئ الاقدام ومسجد الوقت الجامع وذلك
الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجده للصلوة وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى اي اولى ساعة
بعد زوال الشمس ويجعلون نحو جرد قطيفة بالتأويل كخاتم فضة لان المعنى شيء جرد اي بال ثم حذف الموصوف واضيفت
صفته الى جنسها للتبيين اذ الجرد يحتمل ان يكون من القطيفة ومن غيرها كما كان خاتم محتملا ان يكون من الفضة ومن غيرها
فالاضافة بمعنى مِنْ ويجوز عندي ان يكون امثلةُ اضافة الموصوف الى صفته من باب طور سيناء وذلك بان يجعل الجامع
مسجداً مخصوصا والغربي جانبا مخصوصا والاولى صلوةً مخصوصةً والحمقاء بقلة مخصوصة فهي من الصفات الغالبة
ثم يضاف المسجد والجانب والصلوة والبقلة المحتملة الى هذه المختصة لفائدة التخصيص فيكون صلوة الاولى كصلوة الوتيرة
وبقلة الحمقاء كبقلة الكزبرةِ وجانب الغربي كجانب اليمين واما الاسمان اللذان ليس في احدهما زيادة فائدة كشحط النوى
وليث اسد فالفراء يجوّز اضافة احدهما الى الاخر للتخفيف قال ان العرب يجيز اضافة الشيء الى نفسه واذا اختلف اللفظان
كقوله ؎ فقلتُ انجوا عنها نجا الجلد انه :: سيرُضيكما منها سنامٌ وغاربه :: والنجا هو الجلد والانصاف ان مثله كثير لا يمكن
دفعه في نهج البلاغة لنسيء الرجاء منهم شفقاتِ وجلهم وقوله وسكائك الهواء ورخاء الدعة ولو قلنا ان بين
الاسمين في كل موضع فرقا لاحتجنا الى تعسفات كثيرة ومما اختلف فيه هل اضافة محضة او لا على ما تقدم افعل التفضيل
فنقول هو في حال الاضافة على ضربين احدهما يراد به تفضيلُ صاحبه على كل واحد من امثاله التي دل عليها لفظ المضاف
اليه وثانيهما لا يراد به ذلك وقد يجيء ذكر احكامه في بابه والمقصود ههنا ان اضافته بالمعنى الاول فيها الخلاف فعند
ابن السرّاج وعبد القاهر وابي علي والجزولي هي غيرُ محضةٍ لكونها بمعنى مِنْ والجار والمجرور في محل النصب بانه
مفعولُ افعل كما لو ظهر مِنْ فان الجارّ في قولك افضل من القوم لابتداء الغاية والجار والمجرور مفعول افضل

نافضل فی افضل القوم صفةٌ مضافةٌ الی معمولها الذی هو المجرور بعدہ فهو کاسمِ فاعلٍ مضافٍ الی مفعوله نحو ضارب
زیدٍ ومعنی الابتدائیة فی نحو افضل من القوم انه ابتدء زیدٌ فی الارتقاء والزیادة فی الفضل من مبدء هو القوم
بعد مشارکتهم له فی اصل الفضل الا انه لنقصانٍ درجته فی مشابهة اسم الفاعل عن الصفات المشبهة کما یجئ فی بابه
لا یرفع فاعلا مظهرا الا بشرائط تاتی فی بابه ولا ینصب مفعولا صریحا ولا شبه مفعول فلا یقال احسن الوجه بل یرفع
مضمرا ویعمل نصبا فی محل الجار والمجرور لضعفه وینصب التمییز الذی ینصبه الجوامد ایضا کما فی عشرون درهما نحو
احسن وجها ودلیل تنکیره قول الشاعر ـه مَلِكٌ اَضْلَعُ البَرِیَّة لا یُوجَدُ :: فیها لِمَا لدیه کَفَاءٌ :: وقوله ـه ولم اَرَ قوما
مثلنا خیرَ قومٍ مِصرٍ :: اقلَّ به منّا علی قومهم فخرا :: ومذهب سیبویه ان اضافة افعل التفضیل حقیقیة مطلقا ذلك
انه فی حال الاضافة علی ضربین احدهما ان یکون بعض المضاف الیه کای فیدخل فیه دخول ایٍّ فیما اضیف
الیه والمعنی فیه انّ صاحبه مُفَضَّل فی المعنی الذی وضع له المصدر المشتق هو منه علی کل واحدٍ واحدٍ مما
بقی بعده من اجزاء المضاف الیه فان زیدا فی قولك زیدٌ اظرف الناس مفضّل فی الظرافة علی کل واحد ممن
بقی بعد زید من افراد الناس فالمعنی زید بعضهم الزائد فی الظرافة علی کل واحد ممن بقی منهم بعده ولا یلزم منه
تفضیل الشیٔ علی نفسه لانك لم تُفَضِّلْه علی جمیع اجزاء المضاف الیه بل علی ما بقی من المضاف الیه بعد خروج
هذا المفضَّل منه فالاضافة فی هذا المعنی بتقدیر اللام کما فی قولك بعضُ القوم وثلثهم وجزؤهم واَحَدُهم ولو کان
بتقدیر من الابتدائیة لجاز زیدٌ افضلُ عمرٍو کما یجوز زید افضل من عمرو ولو کان بتقدیر من المبنیة کما فی خاتم
فضةٍ لوقع اسمُ المضاف الیه مطّردًا علی المضاف کما ذکرنا فی صدر هذا الباب ولا یقع کما فی نحو هذا افضل القومِ واذا
کان اضافته بهذا المعنی کاضافة بعض القوم فهو بتقدیر اللام مثله فتکون محضةً بلا بلبل قوله تعالی فتبارك الله احسنُ
الخالقین وقوله اضلعُ البریة خبر مبتدءٍ محذوف ای هو اضلع وخیر قومهم نصب علی المدح وثانیهما ان یکون
افعل مُفَضَّلًا علی جمیع افراد نوعه مطلقا ثم تضیفه الی شیٔ للتخصیص سواء کان ذلك الشیٔ مشتملا علی امثال المفضّل
نحو زیدٌ افضلُ اخوتِه اولم یکن نحو زید افضل بغداد ای افضل افراد نوع الانسان وله اختصاص ببغداد فالاضافة
فیه لاجل التخصیص کما فی غلام زید ومصارع مصر لا لتفضیله علی اجزاء المضاف الیه فهذه الاضافة محضة
اتفاقا بمعنی اللام ثم نقول افعَلُ بالمعنی الاول امّا ان تضیفه الی المعرفة او النکرة فان اضفته الی المعرفة لم یجز ان تکون
مفردةً نحو افضل الرجال وافضل زید اذ لا یمکن کونه بعض المضاف الیه بل اذا کان ذلك الواحد من اسماء الاجناس
التی یقع لفظ مفردها علی القلیل والکثیر نحو البَرْنیُّ اطیبُ التمرِ جاز والرجل لیس جنسا بهذا المعنی فتقول زید افضل
الرجلین ای احدُهما المفضَّلُ علی الآخر وافضلُ الرجال ای اَحَدُهم المفضَّلُ علی کل واحد من الباقین واما اذا اضفته
الی النکرة فیجوز اضافته الی الواحد والمثنی والمجموع نحو زید افضل رجل والزیدان افضل رجلین والزیدون
افضل رجال فیتطابقُ صاحبُ افعل والمضاف الیه افرادًا وتثنیةً وجمعًا ویجوز افراد المضاف الیه وان کان صاحبُ افعل
مثنًی او مجموعا قال الله تعالی ولا تکونوا اوّل کافرٍ به وحکم ایٍّ فی الاضافة حکم افعل یعنی انك اذا اضفت ایًّا الی المعرفة
فلا بد ان یکون المضاف الیه مثنًی او مجموعًا واذا اضفته الی النکرة جاز کون المضاف الیه مفردًا ومثنًی ومجموعًا
والعلة فی ذلك ان ایًّا استفهامًا کان او شرطا او موصولا موضوعٌ لیکون جزءًا من جملة معینة بعدها مجتمعةٍ منه

۲۱۳ اضلع ای اقوی

ومن امثاله وكذا افعل المضاف اليه بالمعنى الاول فقولنا جزءٌ من جملةٍ يخرج نحو الفرس افره البغال ويوسف احسن
اخوته فانه لا يجوز مثله بالمعنى الاول اذ ليس جزءً من جملةٍ بعده وقولنا معينّةٍ ليخرج نحو زيد افضل رجلين او رجال فانه
لا يجوز اذ لا فائدة فى كونه افضل من بين جملةٍ غير معيّنةٍ من عُرُض الرجال وكذا يخرج نحو اىّ رجلين زيدٌ واى رجال
هو فانه لا يجوز اذ وُضعَ اى للتعيين وكيف يتعيّنُ واحد من جملة غير متعيّنة وقولنا مجتمعة منه ومن امثاله يخرج نحو
وجهُ زيدٍ احسنُهُ ونحو قولك اىُّ زيدٍ احسنُ اَوجهُهُ ام يدُهُ ام رِجلُهُ فانه لا يجوز لان زيدا لم يجتمع من الوجه وامثاله وكذا
لا يجوز اىّ بغداد اطيبُ اَىْ اىّ دُوْرِها الا ان يقدّر المضافُ اى احسن اعضائه واىّ اعضاء زيد واىّ دُورِ
بغداد فاىّ موضوع لتعيين بعضٍ من كلٍّ معيّنٍ وافعل بالمعنى الاوّل لتفضيل بعضٍ من كلّ معيّنٍ بعده على سائر
ابعاضه فاذا تقرر هذا قلنا لم يجز زيد افضل الرجل واىّ الرجل هذا لان الرّجل ليس كلاًّ يشمل زيدًا وغيره بخلاف
قولك البرنىّ اطيب التمر وقولك اىُّ التمرِ هذا لكون التمر جنسًا يقع على الكثير وجاز افضل الرجلين واىّ
الرّجلين لكون المضاف فيهما بعضًا من الجملة المعيّنة بعده وهى المثنى وكذا افضل الرجال واىّ الرجال سواء
اردت بهذا الجمع معهودين معيّنين او جنس الرجال اذ هو على كلا التقديرين جملة معينة وانما جاز اىّ رجل
هو واىّ رجلين هما واىّ رجال هم مع ان المجرور فى جميعها ليس فى الظاهر جملةً معيّنةً كما شرطنا لان المراد بكل واحد من
هذه المجرورات الجنسُ مستغرقًا مجتمعًا من المسئول ومن امثاله فيكون فى الحقيقة جملة معينة منقسمة الى المسئول
وامثالِه كما شرطنا فمعنى اىّ رجل اى قسمٍ من اقسامِ جنسِ الرجال اذا قُسِمُوا رجلاً رجلاً واىّ رجلين اَىْ اىّ قسم من
اقسامِ هذا الجنس اذا قسم رجلين رجلين واىّ رجال اى اىّ قسم من اقسام هذا الجنس اذا صُنِّفُوا رجالاً رجالاً وكذا فى
افعل نحو زيدٌ افضلُ رجلٍ اى افضل اقسامِ هذا الجنس اذا كان كلّ قسم منه رجلاً والزيدان افضل رجلين اى افضل
اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجُلَيْنِ والزيدون افضلُ رجالٍ اى افضل اقسامِ هذا الجنس اذا كان كلّ قسم رجالاً
فافعل سواء اضفته الى المعرفة او النكرة لتفضيل صاحبه على كل ما هو مثلُهُ من اجزاء ما بعده افرادًا او تثنيةً او جمعًا
فلهذا لم يجز الزيدان افضلُ الرجلين لان الرّجلين ليس لهما اجزاء مثل الزيدَيْنِ تثنيةً بل هو جزء واحد مثل الزيدين
وجاز زيد افضلُ الرجال او الزيدان او الزيدون افضلُ الرجال لان الرجال يصح تجزيتُها رجلاً رجلاً كزيد ورجُلَيْنِ
رجلين كالزيدَيْنِ ورجالاً رجالاً كالزيدِيْنَ ولا تظنن ان صاحب افعل التفضيل مُفَضّل على مجموع اقسام المضاف
اليه فتقولَ فى زيد افضل الرّجال انه افضل من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعًا فانه غلط بل معناه انه افضل من
كل رجل رجل هو من اقسام الرجال كما كان فى النكرة سواءً وكذا اىّ لتعيين قسمٍ من اقسام المضاف اليه معرفة كان او
نكرة فلا يجوز اى الرجلين هذان اذ ليس للرجلين اقسامٌ كل واحد منهما مثنى حتى يُعَيّن احد تلك الاقسام ويجوز اىّ
الرجال هذا واى الرجال هذان او هؤلاء لان الرجال كما قلنا يصح تجزيتُها افرادًا ومثنيات وجموعًا فان قيل فكيف جاز
التعبير عن استغراق الجنس باحد اجزائه فى النكرة حتى قلت افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ولم يجز مثل ذلك
فى المعرفة قلت لان المنكّر لا يختص فى اصل الوضع بواحد بعينه فصح ان يعبر به عن كل واحد واحد على البدل الا ان نفى
الجنس تخفيفا بخلاف المعرفة فانها للتخصيص ببعض الاجزاء وتعيينه فلا تطلق مع ذلك التعيين على غيره واىّ وافعل لا
يضافان الا الى جملة ذات اجزاء كما قلنا ولا يضافان الى ما يكون تجزّؤه بالعطف نحو اىّ زيد وعمرو ولا زيد افضل زيد

٢١٤ رضی شرح کافیه

وعمرو فان تكرّر المجرور بالعطف فيهما فلاجل تكرّر المسئول عنه فى ايّ والمفضّل فى افعل نحو زيد وهند افضل رجل وامرأة واىّ رجل وامرأة هذا وهذه واما قولهم ايّى وايّك فالمراد بد اينا لكنهم قصدوا التنصيص على ان المراد المتكلم والمخاطب اذ كان لابد له عليه الضمير فى اينا فصرّحوا بالضميرين فوجب اعادة اى رعاية لحق المعطوف والمعطوف عليه اذ لا يعطف على الضمير المجرور ولا يعطف الضمير المجرور على شئ الا باعادة الجار فتكرير اىّ للمحافظة على اللفظ لا المعنى كما فى قولك بينى وبينك مع ان مثل هذا لا يكون الا فى ضرورة الشعر قال ؎ فَأَيّى ما وايّك كان شرًّا ﴿ فقيد الى المقامة لا يراها ﴿ وجاء مثله فى الضرورة اَظْلَى وَاَظْلَمَهُ واىّ معربٌ مع ان فيه امّا معنى الشرط والاستفهام او هو موصول للزومه للاضافة المرجحة لجانب الاسمية المقتضية للاعراب والحذف المضاف اليه الامع قيام قرينة تدل عليه نحو قوله تعالى ايًّا مّا تدعوا فله الاسماء الحسنى اى اىّ اسمٍ وتجريدها من التاء مضافة الى مؤنث افصحُ من الحاق التاء كما يجئ فى الموصول قال الله تعالى باى ارضٍ تموتُ قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه فى العموم اى لا يقال نحو كل الجميع ولا جميع الكل فانهما متماثلان فى العموم قوله ليث اسد وحبس منع مثالان للخصوص الاول عين والثانى معنى قوله عين الشئ يريد بالشئ شيئا معيّنا كزيدٍ وعمرو كما تقول عين زيد والا فالشئ اعمّ من العين وقد اخلّ المصنف ببعض احكام الاضافة فلا باس ان نذكرها احدها حذفُ المضاف اذا امن اللبس وجاء ايضا فى الشعر مع اللبس قال ؎ هل لكم فيما الىّ فاننى ﴿ طبيبٌ بما اعيى النطاسىّ حِذْيَما ﴿ اى ابن حِذْيَم فاذا حذف فالاولى والاشهر قيام المضاف اليه مقام المضاف فى الاعراب كقوله تعا واسئل القرية وقد يترك عند سيبويه على اعرابه ان كان المضاف معطوفا على مثله مضافا الى شئ كما يقال فى المثل ما كلّ سوداء تمرةً ولا بيضاء شحمة اى ولا كل بيضاء قال ولو لم يقدّر ههنا مضاف معطوف على المضاف الاول لكان عطفا على عاملين مختلفين ولا يجوز عنده وعند غيره يجوز ذلك فلا يقدرُ مضافا وتقول ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا اخيه وما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك اى ولا مثل اخيه ولا مثل ابيك قالوا يجب اضمار المضاف ههنا فيكون مما حذف المضاف فيه وابقى المضاف اليه على اعرابه وذلك لان اخيه لو كان معطوفا على عبد الله لكان المعنى ما رجل هو مثلهما يقول ذلك وليس هو المراد بل المعنى ما مثل هذا ولا مثل هذا يقولان ذلك ولو كان ابيك فى المسئلة الثانية عطفا على اخيك لم يقل يقولان بل يقول ايضا ولو لم يقدّر المضاف فى المسئلتين لكان الداخل عليه لا الزيدةُ معطوفا على غير ما نسب اليه الحكم المنفى ولا يجوز لانك تقول ما جاءنى زيد ولا عمرو ولا يجوز نحو ما جاء غلام زيد ولا عمرو بجرّ عمرو اذ المجئ ليس منفيا عن زيد بل عن غلامه واجاب المصنف عن الاستدلالات كلها بان مثل ههنا كناية وليس بمقصود فكانه معدوم يقال مثلك لا يفعل هذا اى انت ينبغى ان لا تفعل وذكر المثل كناية ولو كان مقصود الم يكن المخاطب مرادا وعند ذلك يفسد المعنى لانه لا يمتنع حينئذ ان يكون المعنى مثلك لا يفعله وانت تفعلهُ كما تقول اخو زيد لا يفعل هذا ولكن زيد يفعله لما كان الاخ مقصودا فكانهم قالوا ما عبدُ الله ولا اخوه وما اخوك ولا ابوك فلا يجئ الفسادات المذكورة قال بعضهم ان فى هذا الجواب نظرا وذلك لانه وان كان المثل مقحما من حيث المعنى والمقصود هو المضاف اليه لكن المعاملة لفظا مع هذا المضاف الا ترى انك لا تقول مثلى لا اقول ومثلك لا تقول بالتاء ومثلكما لا تقولان ومثلكم لا تقولون اقول اداء لفظ المفرد معنى المثنى والمجموع غير عزيز فى كلامهم كاسماء الاجناس فانه يصح اطلاقهما على المثنى والمجموع وكذلك ستعمل

المجرد من علامة التانيث مجرى المؤنث كثيرا فعلى هذا الامنع من اكتساء المضاف معنى التانيث والتثنية والجمع من المضاف اليه ان حسن الاستغناء فى الكلام الذى هو فيه عن المضاف بالمضاف اليه اما التانيث فكما مر من قوله مرّ الليالى اسرعت واما التثنية فكقولك ما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك واما الجمع فكقوله ع فما حبُّ الديار شغفن قلبى ؛ واما اداء الفاظ الغيبة معنى الخطاب فلم يجئ الا مع حرف الخطاب نحو يا زيد فمن ثمه لو يجز ما مثلك تقول بالخطاب كما جاز فى المثنى مثل اخيك وابيك تقولان وفى التانيث كقوله عليه السلام ما رأيت مثل الجنة نام طالبها وقد يقوم المضاف اليه مقام المضاف فى التذكير قال ع يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ البَرِيصَ عليهمُ ؛ بَرَدَى يُصَفَّقُ بالرحيق السَّلْسَل ؛ اى ماءَ بَرَدَى وهى نهرٌ فقال يُصَفَّقُ بالتذكير ويقوم مقامه فى التانيث ايضا نحو قُطِعَتِ السارقُ فانه مثل اى قُطِعَتْ يده وفى العقل كقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون فقال هم وقال الخليل يقومُ مقامَه فى التنكير ان كان معرفةً اضيفَ اليها مِثْلٌ نحو هذا رجل اخو زيدٍ اى مثلُ اخى زيدٍ واستضعفه سيبويه قال ولو جاز هذا لجاز تصغيرٌ الطويل اى مثل الطويل وهو قبيح جدا واما قولهم قضية ولا ابا حسن لها فلجعل العلم المشتهر بمعنى كالجنس الموضوع لذلك المعنى نحو لكل فرعونٍ موسى كما ذكرنا فى لا التبرئة وقد يحذف مضاف بعد مضاف وهلم جرا لقيام المضاف اليه الاخير مقامه كقوله ع وقد جعلتنى من حَزِيمَةَ اِصبعًا ؛ اى ذا مقدارِ مسافةِ اصبعٍ وثانيها حذف المضاف اليه فان كان المضاف ظرفا فيه معنى النسبة كقبلُ وبعدُ فى الزمان وامامٍ وخلفٍ فى المكان او متشبهًا به فى الابهام كغيرٍ وحسبٍ ولم يُعْطَفْ على ذلك المضاف مضافٌ اخر الى مثل ذلك المحذوف فالبناء على الضم ويسمى الظروف غاياتٍ ومنها قطُّ وعوضُ ومنذُ وحيثُ كما يجئ فى الظروف المبنية جميعُ احكامها وان كان عُطِفَ على ذلك المضاف مضافٌ الى مثل ذلك المنوى سواء كان المضاف الاول من الظروف المذكورة كقبلَ وبعدَ زيدٍ او من غيرها كقولِهِ ع يا مَنْ رأى عارضًا اُسَرُّ به ؛ بين ذِراعَى وجبهةِ الاسدِ ؛ وقولِهِ ع الا علالةَ او بداهةَ سابحٍ ؛ نَهْدِ الجُزارةِ لم يُبدل من المضاف اليه تنوين ولم يبن المضافُ لان المضاف اليه كالباقى بما يفسره الثانى هذا على قول المبرد ومذهبُ سيبويه ان الاول مضاف الى المجرور الظاهر والثانى مضاف فى الحقيقة الى ضميره والتقدير الا عُلالةَ سابحٍ او بداهته ثم حذف الضمير وجعل المضاف الثانى بين المضاف الاول والمضاف اليه ليكون الظاهر كالعوض من الضمير المحذوف على ما ذكرنا فى باب النداء فى يا تيم تيم عدِيٍّ ومذهب سيبويه فى زيد وعمرو قائم انّ خبر المبتدء الاول محذوف وهو مغائر لمذهبه ههنا ومذهبُ المبرد اقربُ لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف اليه فى السعة واما نحو يا تيم تيم عدىّ فربما يغتفر ذلك فيه لان الفاصل بلفظ المضاف ومعناه فكانه لا فصلَ وان لم يكن المضاف من الظروف المذكورة ولم يعطف عليه ما ذكرنا وجب ابدالُ التنوين من المضاف اليه وذلك فى كلٍّ وبعضٍ واذْ وآنٍ كقوله تعالى وكُلًّا ضَرَبْنا لَهُ الامثالَ ورفعنا بعضَهم فوق بعضٍ واذا اقطع كلٌّ وبعضٌ عن الاضافة فالاكثر ابدالُ التنوين وامتناعُ دخولِ اللام فيهما وبعضهم جوّزه وقد ينصب كلًّا على الحال نحو اُخِذَ المالُ كُلًّا وذلك لكونه فى صورة المنكّر وان كان معرفةً حقيقةً لكونه بتقدير كلّه وقد حكى الخليل فى المؤنث كلّتهن وليس بمشهور وثالثها الفصل بين المتضايفين اعلم ان الفصل بينهما فى الشعر بالظرف والجار والمجرور غير عزيز كقوله ع لمّا رأت ساتيدَمَا استعبرت ؛ لله درُّ اليوم

من امهاتها ❊ وقوله ـ كان اصوات من ايغالهن بنا ❊ اواخر الميس انقاض الفراريج ❊ وبغيرهما غير جيد نحو قوله ـ تمر على ما تستمر وقد شفت ❊ غلائل

عبد القيس منها صدورها ❊ وحكى ابن الاعرابي هو غلام ان شاء الله ابن اخيك وقد يفصل فى السعة بينهما قليلا بالقسم نحو هذا غلام والله

زيد وذلك لكثرة ودوره فى الكلام وقد جاء فى السعة الفصل بالمفعول ان كان المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعلا له كقراءة ابن عامر قتل

اولادهم شركائهم وهو مثل قوله ـ فزججتها بمزجة ❊ زج القلوص ابى مزادة ❊ وقوله ـ تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة ❊ نفى الدراهيم

تنقاد الصياريف ❊ عند من روى بنصب الدراهيم وجر تنقاد وانكر اكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره فى السعة ولا شك ان الفصل بينهما

فى الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وقبحه والفصل بغير الظرف فى الشعر اقبح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف فى غير

الشعر اقبح منه فى الشعر وهو عند يونس قياس كما مر فى باب لا التبرئة والفصل بغير الظرف فى غير الشعر اقبح من الكل

مفعولا كان الفاصل او يمينا او غيرهما فقراءة ابن عامر ليست بذاك ولا نسلم تواتر القراءات السبع وان ذهب اليه

بعض الاصوليين قوله واذا اضيف الاسم الصحيح والملحق به الى ياء المتكلم كسر اخره والياء مفتوحة او ساكنة فان كان اخره

الفا تثبت وهذيل تقلبها لغير التثنية ياء وان كان ياء ادغمت وان كان واوا قلبت ياء وادغمت وفتحت الياء للساكنين

الاسم الصحيح فى اصطلاح النحاة ما حرف اعرابه صحيح كعمرو وعمرو وزيد ويعنى بالملحق به ما آخره ياء او واو قبلها ساكن كظبى ودلو

ومدعو وكرسى واى ومعنى الحاقه بالصحيح اعرابه بالحركات الثلث كالصحيح وانما احتملها لان حرف العلة يخف النطق به وان كان

متحركا اذا سكن ما قبله كما يخف النطق به اذا سكن هو نفسه قوله كسر اخره انما الزم ما قبل ياء المتكلم الكسر دون الضم والفتح

لتناسبه ولهذا اجوز هذيل قلب الف المقصور ياء وان كان الالف اخف من الياء فقالوا افتى ولهذا قالوا فى الافصح فى

بقلب الواو ياء كما يجئ قوله والياء مفتوحة او ساكنة يعنى الياء اللاحقة الصحيح والملحق به واما الياء اللاحقة لغيرهما فمفتوحة

للساكنين كما يجئ وقد تقدم فى باب المنادى الخلاف فى ان اصلها السكون والفتح ويجوز حذف الياء قليلا فى غير المنادى

ايضا كما تقدم هناك قوله فان كان اخره الفا يعنى ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو اخره من ان يكون الفا او واوا او ياء

والالف تثبت فى اللغة المشهورة الفصيحة للتثنية كانت كمسلماى او لا كفتاى وحبلاى ومعزاى وهذيل يجيز قلب الالف

التى ليست للتثنية ياء كانهم لما رأوا ان الكسر يلزم ما قبل الياء للتناسب فى الصحيح والملحق به ورأوا ان حرف المد من جنس الحركة

ومن ثم نابت عن الحركة فى الاعراب جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبلها فغيروها الى الياء ليكون كالكسر قبلها واما الف التثنية

فلم يغيروها لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الالف واما فى المقصور فالرفع والنصب والجر ملتبس بعضها ببعض لكن لا

بسبب قلب الالف ياء بل لو ابقيت الالف ايضا لكان الالتباس حاصلا فان قيل فكان الواجب على هذا ان لا يقلب واو

الجمع فى جاءنى مسلموى ياء لئلا يلتبس الرفع بغيره قلت بينهما فرق وذلك ان اصل الالف عدم القلب قبل الياء لخفتها

كما هو اللغة المشهورة الفصيحة وانما جوز هذيل قلبها لامر استحسانى لا موجب عندهم ايضا فالاولى تركه اذا ادى الى

اللبس بخلاف قلب الواو فى مسلموى فانه لامر موجب للقلب عند الجميع وهو اجتماع الواو والياء وسكون اولهما ولا يترك

هذا الامر المطرد اللازم لالتباس يعرض فى بعض المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر فى الفاعل والمفعول معا وقد

جاء فى الشعر قلب الالف ياء مع الاضافة الى كاف الضمير قال ـ يا ابن الزبير طالما عصيكا ❊ وطالما عنيتنا اليكا ❊ لنضربن بسيفنا

قفيكا ❊ قوله فان كان ياء اى ان كان اخر الاسم ياء وذلك فى المنقوص نحو قاضى وفى المثنى والمجموع نصبا وجرا نحو مسلمى و

مسلمى قوله وان كان واوا وذلك فى المجموع بالواو والنون رفعا وانما قلبت الواو ياء لان قياس لغتهم كما يجئ فى التصريف اذا اجتمع

له نعت ترکیب ... ای تذکرت ١٢
ارضا بها ابها افوالها
خيادا واعطيها ما درس
مع الافعال البيرنج
والاسعان وغيره والبيب
... الرجال ...
بها عن الرجال والنفث
الدجاجة اى صوت
والفراريج جمع فروج ١٢
هو العطش والغلة والغليل
حرارة العطش والغم
والغليل الضغن والحقد
سم الزج
٢١٧ حديدة ...
بالضم الحديدة التى
فى اسفل الرمح والزج
الطعن بها والزجة بكسر
الميم رمح قصير كالمزراق
والقلوص الشابة
من النوق بمنزلة الجارية
من الناس ١٢ صحاح
العص العص مقصور معناه
عص بالسيف اذا ضربه ١٢

الواوُ والياء وسَكَنت اُوْلاهما قُلِبَ الواو ياءً وادغامُ اُولیهما فی الثانية وانما لم يبقيا كراهة اجتماع المتقاربين فی الصفة ای اللين فخُفِّف بالادغام فقُلِبَ اثقلهما ای الواو الی الاخف ای الياء وسهّل امر الادغام تعرّضهما له بسكون الاول ويقلب الواو ياء سواء كان اوّلاً كطيٍّ او ثانيا كسيّدٍ واصلهما طَوْی وسَيْوِد فاذا حصل الادغام فان كان قبل الياء الاولی فتحة بقيت علی حالها لخفتها نحو مصطفيّ واعليّ فی مُصْطَفَوْنَ واَعْلَوْنَ وان كان قبلها ضمة فان لم يؤدّ الی لبس وزنٍ بوزنٍ وجب قلبها كسرة كما فی مسلمِيّ وسهّل ذلك قربها من الآخر الذی هو محل التغيير فلهذا لم تقلب فی سُيّل ومُيّل وايضا فانهم لما شرعوا فی التخفيف فی نحو مسلمِيّ بالادغام تمّموه بقلب الضمة كسرة بخلاف مُيّلٍ وان ادّی الی اللبس فانت مخيّر فی قلبها كسرة وابقائها نحو لُيّ فی جمع اَلْوَی اذ يشتبه فعل بفعل قوله وفتحت الياء للساكنين يعنی اذا كان قبل ياء الضمير الف او ياء او واو ساكنة فلا يجوز فيها السكون كما جاز فی الصحيح والملحق به وذلك لاجتماع الساكنين وقد جاء ساكنا مع الالف فی قراءة نافع محياى ومماتی وذلك امّا لان الالف لكثرة مدّه امن اخوية فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه واِمّا لاجراء الوصل مجری الوقف ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف وجاء فی لغة بنی يربوع فيها الكسر مع الياء قبلها وذلك لتشبيه الياء بالهاء بعد الياء كما فی نحو فيه ولديه ومنه قراءة حمزة ما انتم بمصرخيّ وهو عند النحاة ضعيف قال ؎ قال لها هل لكِ يا تا فِيّ قوله واما الاسماء الستة فابی واخی واجاز المبرد ابیّ واخیّ وتقول حمی وهنی ويقال فیّ فی الاكثر وفی هذا حكم الاسماء الستة عند اضافتها الی ياء المتكلم وهی باعتبار الاضافة علی ضربين ضرب لا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الی مضمر وهو ذو وحدة فلا كلام فيه فی هذا الباب اذ نحن نتكلم فی المضاف الی ياء المتكلم وهو ضمير وضرب يقطع ويضاف الی مضمر وهو الخمسة الباقية وهی علی ضربين ضرب اعرابه عين الكلمة ولامها محذوف وهو فوك وضربٌ اعرابه لام الكلمة وهو الاربعة الباقية اعنی ابوك واخوك وحموك وهنوك اما فوك فحالاته ثلث قطع الاضافة واضافته الی ياء المتكلم واضافته الی غيره اما فی حال القطع فيجب ابدال الواو ميما لامتناع حذفه وابقائه اما الحذف فلبقاء الاسم المتمكن علی حرف واحد ولا يجوز لان الاعراب انما يدور علی آخر الكلمة فلا بد ان علی كلمة آخرها اوّلها واما الابقاء فلادائه منوّنا الی اجتماع الساكنين فيؤول امره الی البقاء علی حرف وذلك لان اصله فَوْه بفتح الفاء وسكون العين امّا فتح الفاء فلان فَوْ بفتح الفاء اكثر وافصح من الضم والكسر واما سكون العين فلانه لا دليل علی الحركة والاصل السكون فحذف لامه نسيا منسيا فلو لم يقلب الواو ميما لان الاعراب علی العين كما فی يدٍ ودمٍ فوجب قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيلتقی ساكنان الالف والتنوين فيحذف الالف فلما امتنع حذفها وابقاؤها قلبت الی حرف صحيح قريب منها فی المخرج وهی الميم لكونهما شفويتين واما قوله ؎ خالط من سلمی خياشيم وفا، فقيل حذف المضاف اليه ضرورة واصله فاها قال ابو علی يجوز ان يكون علی لغة من لم يبدل من التنوين الفا فی النصب كما فی الرفع والجر كما قال ؎ كفی بالنأی من اسماء كافِ ؛ وقال ؎ واخذ من كل حیّ عُصَم ؛ وهذه لغة حكاها الاخفش فالالف عين الكلمة فلا يبقی المعرب علی حرف واما اضافته ياء المتكلم فهو فيها علی لغتين اشهرهما فیّ فی الاحوال الثلث وقياس اصله فَوِیَ كغَدِیَ ثم فای لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها الا انه لما جری العادة فيما اعرب بالحركات اذا اضيف الی الياء ان يقتصر من جملة الحركات علی الكسر للتناسب وكان العين ههنا كالحركة الاعرابية الواو كالضمة والياء كالكسرة والالف كالفتحة الزمت الياء فی الاحوال الثلث قبل ياء المتكلم مكان الكسرة وان لم يكن الكسرة اعرابية لتشبيهها للكسرة التی ليست باعراب ولا بناء عند المصنف وللكسرة البنائية عند النحاة بالكسرة الاعرابية لعروضها وذلك كما تشبه الضمة البنائية

مبحث الاسماء الستة

٢١٦

العصمة بضم العين القلادة

ويكسر ثانيا يخفض ١٢

فی یازید بالاعرابیة فجمع بدلها بالواو والالف فی یازیدان ویازیدون وشبهت الفتحة البنائیة فی یارجل بالاعرابیة فجئ بدلها بالیاء فقیل یارجلان ولامسلمان کل ذلک للعروض فلما صار فی الیاء التی هی عین فی مشبهة بالاعرابیة وما قبل الیاء الاعرابیة فی الاسماء الستة مکسور فکسرت الفاء فی فی وقد یقال فمی وفمه وفم زید فی جمیع حالات الاضافة قال سه کالحوت لایرویه شئ یلقمه یصبح ظمآن وفی البحر فمه والاول اصح وافصح لان علة الحاجة الی ابدال الواو میما عند القطع من الاضافة هی خوف سقوط العین للساکنین ولاساکنین فی حال الاضافة اذ لاتنوین فی المضاف فالاولی ترک ابدالها میما وقد جمع الشاعر بین المیم والواو قال سه هما نفثا فی فی من فمویهما علی النابح العاوی اشد رجام وهو جمع بین البدل والمبدل منه وتکلف بعضهم معتذرا بان قال المیم بدل من الهاء التی هی اللام قدمت علی العین واما اضافته الی غیر یاء المتکلم فالاعرف فیها اعرابه بالحروف کما ذکرنا وجاء فم زید کما مر واما الاربعة الباقیة فلها ایضا ثلثة احوال احدها القطع عن الاضافة والاعرف فیها حذف لاماتها وقد ثبتت فی بعضها کما یجئ فی ذکر لغاتها وثانیتها الاضافة الی غیر یاء المتکلم فالاعرف اذن فی ابوک واخوک جعل لامیهما اعرابا وفی حم وهن حذف اللام کما یجئ فی لغاتها وثالثها الاضافة الی یاء المتکلم قال الجمهور یجب حذف اللامات اذ ردها فی حال الاضافة الی غیر یاء المتکلم انما کان لغرض جعلها اعرابا والاعراب لایظهر فی المضاف الی یاء المتکلم فلا معنی لردها معها واجاز المبرد قیاسا علی الاضافة الی غیر یاء المتکلم رد اللام فی اربعتها کما نقل عنه ابن یعیش وابن مالک فی اخ واب فقط کما نقل عنه جار الله والمصنف ولما ردها الزم الیاء لما قلنا فی فی علی الاصح وشبهته قول الشاعر سه وابی مالک ذو المجاز بدار واجیب بانه یحتمل ان یکون ابی جمعا لاب مضافا الی الیاء اذ یقال فی اب ابون قال سه فلما تبین اصواتنا بکین وفدیننا بالابینا کما قیل فی اخ اخون قال سه وکنت لهم کشر بنی الاخینا والمذهب لایحتمل بالمحتملات قوله

فاذا قطعت قیل اخ واب وحم وهن وفم وفتح الفاء افصح منهما وجاء حم مثل ید وخب ودلو وعصا مطلقا وجاء هن مثل ید

مطلقا وذو لایضاف الی مضمر ولایقطع اعلم ان فی اب واخ اربع لغات وفی اخ خامسة فاللغات المشترکة ان یکونا محذوفی اللام مطلقا ای مضافین ومقطوعین فیکونان کید فتثنیتهما ابان واخان والجمع ابون واخون کما مر والثانیة ان یکونا مقصورین مطلقا کالعصا والثالثة ان یکونا مشددی العین مطلقا مع حذف اللام والرابعة وهی اشهرها حذف للام والاعراب علی العین مقطوعین واعرابهما بالحروف مضافین واللغة المختصة باخ اخو کدلو مطلقا وفی حم ست لغات ابتدئ منها بالافصح فالافصح علی الترتیب اولها اعرابه بالحروف فی الاضافة الی غیر الیاء ونقصه حال القطع عنها واعرابه علی العین وثانیتها ان یکون کدلو مطلقا ای فی الاضافة والقطع والثالثة ان یکون کعصا مطلقا والرابعة ان یکون کید مطلقا والخامسة ان یکون کخب مطلقا والسادسة ان یکون کرشاء مطلقا واما هن ففیه ثلث لغات اشهرها النقص مطلقا کید وبعدها الاعراب بالحروف فی الاضافة الی غیر الیاء والنقص فی غیرها ولما لم یکن هی المشهورة زعم صدر الافاضل انه لیس من الاسماء الستة ولم یذکرها ایضا الزجاجی فیها وثالثها تشدید نونه مطلقا واما اسکان النون فی الاضافة نحو قوله سه رحت وفی رجلیک ما فیهما وقد بدا هنک من المئزر فللضرورة ولیس بلغة رابعة وفی فم لغات اشهرها وافصحها اعرابه بالحروف فی الاضافة الی غیر الیاء وفتح الفاء مع خفة المیم حال القطع وابدال الواو یاء عند الاضافة الی الیاء والثانیة والثالثة والرابعة فم مثلث الفاء محذوف اللام نسیا مطلقا مع ابدال الواو میما وتثلیث الفاء بناء علی ان الواو التی ابدل منها المیم تقلب فی حال الاضافة الفا او یاء فیکون الفاء فی الحالات الثلث اذ مثلثا للاعراب فجوز تثلیثها فی الافراد لغیر الاعراب ایضا والخامسة والسادسة والسابعة فم مثلث الفاء مقصورا مطلقا وکانه جمع بین البدل والمبدل منه او المیم بدل من اللام قدمت علی العین کما مر فیکون قوله فمویهما مثنی فم والثامنة والتاسعة

۲۱۹ … من کان من قبل …

فم مشدد الميم مطلقا ومضموم الفاء ومفتوحها قال سحتي اذا ما خرجت من فمه قال ابن جني هو الضرورة وليست بلغة و
وكان الميمين بدلان من العين واللام والجمع افمام العاشرة اتباع الفاء للميم في حركات الاعراب نحو هذا فم ورايت فما ونظرت
الى فم وكانه نظر فيها الى حالة الاضافة بلا ميم اعني فوك وفاك وفيك وقد يتبع فاء مرء ايضا حرف اعرابه فيقال مرء ومرء ومرء وعين
امرء وابنم تابع لحرف الاعراب اتفاقا وفي دم ثلث لغات القصر كعصا والتضعيف كمد وحذف اللام مع تخفيف العين وهو المشهور
كيد قوله وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع انما لم يقطع لانه ليس مقصودا بذاته وانما هو وصلة الى جعل اسماء الاجناس صفة وذلك انهم
ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يتأت لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجاؤا بذو وفاضوا فوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان
جنس المضمرات والاعلام مما لا يقع صفة كما يجيء لم يتوصل بذو الى الوصف بهما وان كان بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف دون
المضاف اليه واما اسماء الاجناس التي هي نحو الضرب والقتل فانها وان لم تكن مما يوصف به الا انها من جنس ما يقع صفة اي اسم الجنس كضارب
وقاتل وايضا لو حذف المضاف الموصوف به والمضاف اليه ضمير او علم لم يجز قيامهما مقامه لامتناع الوصف بهما واما قولهم صل على محمد وذويه
فشاذ كما ان قطعه عن الاضافة وادخال اللام عليه في قوله فلا اعني بذلك اسفليكم ولكني اريد به الذوينا شاذ لان ذلك الاجراء مجرى
صاحب واما قولهم ذو زيد وذوي ال النبي فانما جاز لتاويل العلم بالجنس اي صاحب هذا الاسم واصحاب هذا الاسم قالوا واصل هذه
الاسماء الستة كلها افعل بفتح الفاء والعين الا فوك كما ذكرنا فكان قياسها ان تكون في الافراد مقصورة لكن لما كثرت الاضافة فيها وصار
اعرابها معها بالحروف كما مر في اول الكتاب ولم يكن فيها مقصورة حملوها في ترك القصر مفردات على حال الاضافة اما كون اخ واب وحم
مفتوحة العين فلجمعها على افعال كاباء واخاء واحماء لان قياس فعل صحيح العين افعال كجمل واجبال واما ذو فلا دليل في اذواء على فتح
عينه لان قياس فعل ساكن العين معتلها افعال ايضا كحوض واحواض وبيت وابيات ودليل تحرك عينه مؤنثه اعني ذات واصلها ذوات
كنواة لقولهم في مثناها ذواتا فحذفت العين في ذات لكثرة الاستعمال ولو كانت ساكنة العين لقلت في المؤنث ذية كطية ودل الخليل
ذو وفعل بالسكون واللام محذوفة في جميع منصرفات ذو الا في ذوات وذواتا وقال الفراء الاخ ساكن العين في الاصل ولعله قال ذلك لقلة
اخاء واما هن فانه لم يسمع فيه اهناء حتى يستدل به على تحريك عينه ومؤنثه وهو هنة بالتحريك لا يدل على تحريك عينه الا انه يمكن
ان يكون ساكنها لكن لما حذف اللام فتح العين لان ما قبل تاء التانيث لابد من فتحها وكذا لا دليل في هنوات لانه يمكن ان يكون كثمرات واما فوك
فاصله فوه بسكون الواو كما ذكرنا اذ لا دليل على حركتها وافواه لا يدل عليها كما لا يدل اذواء ولام فوك هاء لقولهم افواه وفويه ولام ذو ياء لان عينه
واو بدليل ذواتا وذوات واذواء وباب طويت اكثر من باب القوة والحمل على الاغلب اولى ولام اب واخ وحم واو لقولهم ابوان واخوان وهنوان والاخوة
والاخوات واما هنيهة في هنية فلان الهاء بدل من الواو كما في ذات وجهين وكذا لام حم قد يكون همزا كما تبين قوله التوابع كان ان باعراب سابقة من جهة واحدة قوله كل ثان
يشمل التوابع وخبر المبتدأ وكل ما اصله خبر المبتدأ كخبري كان وان واخواتهما ويشمل الحال وثاني مفعولي اعطيت قوله باعراب سابقة اي مع
اعراب سابقة فيخرج الكل الا الخبر المبتدأ وثاني مفعولي ظننت واعطيت والحال عن المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا والتمييز عن المنصوب كفجرنا
الارض عيونا قوله من جهة واحدة قال خرج هذه الاشياء لان ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتدأ وارتفاع الخبر من جهة اخرى وهي كونه خبر المبتدأ
وكذا انتصاب اول المفعولين من جهة كونه اولهما وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما وانتصاب الاول في ضربت زيدا قائما من جهة كونه مفعولا به
وانتصاب الثاني من جهة كونه حالا وكذا في فجرنا الارض عيونا انتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثاني من جهة كونه تمييزا وفيه نظر لان ارتفاع
المبتدأ والخبر من جهة واحدة وهي كونهما عمدة في الكلام كما تقرر في اول الكتاب وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلات وان قلنا
تتغير الجهات لسبب تغير اسم كل واحد من الاول الثاني قلنا ان نقول ان ارتفاع زيد في جاءني زيد الظريف من جهة كونه فاعلا وارتفاع الظريف من جهة

كونه صفة وكذا باقي التوابع ثم نقول الاخبار المتعددة لمبتدء نحو هو الغفور الودود الاية وكذا المسندات في نحو علمت زيدا عالما عاقلا
ظريفا وكذا الاحوال المتعددة نحو فتقعد مذموما مخذولا وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو جاءني القوم الا زيدا الا عمرا الا بتغيير اسمائها
واجهات اعرابها فينبغي ان تدخل في حد التوابع ولو قال كل ثان باعراب سابقه الجملة اي اعرابه لثاني لاجل اعراب الاول لم يرد عليه
ما ذكرنا وقوله كل ثان فيه نظر ايضا لان المطلوب في الحد بيان ماهية الشيء لا قصد حصر جميع مفرداته ويدخل في قوله ثان النعت الثاني فما فوقه
وكذا التاكيد المتكرر وعطف النسق المتكرر لان كلا منهما ثان للمتبوع كالتابع الاول واما الكلام في عامل التوابع ففيه تفصيل اما
الصفة والتاكيد وعطف البيان ففيها ثلثة اقوال قال سيبويه العامل فيها هو العامل في المتبوع وقال الاخفش العامل فيها
معنوي كما في المبتدء والخبر وهو كونها تابعة وقال بعضهم ان عامل الثاني مقدر من جنس الاول ومذهب سيبويه اولى لان المنسوب
الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه فان المجيء في جاءني زيد الظريف ليس في قصده منسوبا الى زيد مطلقا بل الى زيد المقيد بقيد الظرافة وكذا
في جاءني العاقل زيد وجاءني زيد نفسه فلما انسحب على التابع حكم العامل المنسوب معنى حتى صار التابع والمتبوع معا كمفرد منسوب اليه وكان الثاني هو
الاول في المعنى كان الاولى انسحاب عمل المنسوب عليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى اما اذا قلت جاءني غلام زيد فالمنسوب اليه وان كان الغلام مع زيد الا
ان الثاني ليس هو الاول معنى فلم يعمل العامل فيهما معا وجعله معنويا كما ذهب اليه الاخفش خلاف الظاهر اذ العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة الى
اللفظي كالشاذ النادر فلا يحمل عليه المتنازع فيه وتقدير العامل خلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخفي اذا امكن العمل بالظاهر الجلي واما البدل
فالاخفش والرماني والفارسي واكثر المتاخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول مستدلا الا بالقياس والسماع اما السماع فنحو قوله تعالى لجعلنا
لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم وغير ذلك من الاي والاشعار واما القياس فلكونه مستقلا ومقصودا بالذكر ولذا لم نشترط مطابقة المبدل منه تعريفا وتنكيرا
والجواب عن الاول ان لبيوتهم الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور والعامل وهو جعلنا غير مكرر وكذا في غيره فان قيل لو لم يكن المجرور وحده بدلا
من المجرور لم يسم هذا بدل الاشتمال لان الجار والمجرور ليس مشتملا على الجار والمجرور بل البيت مشتمل على الكافر وكذا في قوله تعالى الذين استضعفوا لمن امن
منهم من امن بعض الذين استضعفوا قلنا لما لم يحصل من اللام فائدة الا التاكيد جاز لهم ان يجعلوه كالعدم ويسموه بدل الاشتمال نظرا الى المجرور ولا يكرر
في اللفظ في البدل من العوامل الا حرف الجر لكونه كبعض حروف المجرور والجواب عن القياس ان استقلال الثاني وكونه مقصودا يؤذنان
بان العامل هو الاول لا مقدر اخر لان المتبوع اذا كان كالساقط فكان العامل لم يعمل في الاول ولم يباشره بل عمل في الثاني ومذهب سيبويه والمبرد
والسيرافي والزمخشري والمصنف ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه اذ المتبوع في حكم الطرح فكان عامل الاول باشر الثاني
هذا وستعرف في عطف البيان انه في الحقيقة هو البدل فحكمه فيما ذكرنا حكم البدل واما عطف النسق ففيه ثلثة اقوال قال سيبويه العامل
في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وقال الفارسي في الايضاح الشعري وابن جني في سر الصناعة ان العامل في الثاني مقدر
من جنس الاول لقولك يا زيد وعمرو واقول لا دليل فيه اذ علة البناء في الثاني وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه مع عدم
المانع من البناء كما كان في يا زيد والحارث اعني اللام وانما كان اللام مانعا لامتناع مجامعته لحرف النداء المقتضي للبناء
فلما ارتفع المانع صار كان حرف النداء باشر التابع لا ان تقدر له حرفا اخر واستدل ايضا بقولهم قيام زيد وعمرو وقيل الغرض
الواحد لا يقوم بمحلين والجواب ان القيام ههنا ليس بعرض واحد بل هو مصدر والمصدر يصلح للقليل والكثير بلفظ الواحد
والمراد ههنا القيامان بقرينة قولك وعمرو وكذا لا حجة له في قام زيد وعمرو اذ هو متضمن للقيام الصالح للقليل والكثير
ولو كان العامل مقدرا لوجب تعدد الغلام في جاءني غلام زيد وعمرو وهو متحد ولكان معنى كل شاة وسخلتها بدرهم
كل شاة بدرهم وكل سخلتها بدرهم والمراد هما معا بدرهم وايضا لم يجز يا زيد والحارث ولم يجز ما زيد قائما ولا عمرو قاعد

نسخه قام الزيدان كقيام الزيدين في كون القيام بمعنى القيامين

وليس زيد ولا عمرو ذاهبين اذ لا يجوز نقل كما وليس تعبد لا والضا لو يجز زيد ضربت عمرا واخاه اذ يبقى خبر المبتدء بلا
ضمير مع كونه جملة وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم لزومه لاحد القبيلين كما هو حق العامل وفائدة الخلاف
فى هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل فى الثانى غير الاول وامتناعه عند من قال العامل فيهما
هو الاول هذا وانما قدم المصنف النعت على سائر التوابع لكون استعماله اكثر قوله النعت تابع يدل على معنى فى متبوعه مطلقا قال فى شرح
المفصل الصفة تطلق باعتبارين عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا او لا فيدخل فيه خبر المبتدأ والحال فى نحو
زيد قائم وجاءنى زيد راكبا اذ يقال انهما وصفان ويعنى بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذ جرى تابعا نحو جاءنى رجل ضارب قال حد العام ما دل
على ذات باعتبار معنى هو المقصود وينتقض حده باسماء الالة والمكان والزمان اذ المقتل مثلا دال على ذات وهو الموضع باعتبار معنى وهو القتل
هو المقصود من وضع هذا اللفظ على ما فسر ثم سأل نفسه وقال ان اسماء الاجناس كلها انما تدل على ذات باعتبار معنى وليست بصفات فان رجلا
موضوع لذات باعتبار الذكورة والانسانية قال والجواب انا احترزنا عن مثله بقولنا هو المقصود فان اسماء الاجناس المقصود بها المعنى
الذات والصفات المقصود بها المعنى لا الذات وللقائل ان يمنع فى الموضعين اى فى الاسماء والصفات ويقول ان اردت بقولك فى اسماء الاجناس ان المقصود
بها الذات وحدها من دون المعنى فلا نسلم اذ قصد الواضع بوضع رجل ذات فيها معنى الرجولية بلا خلاف وان اردت ان المقصود الذات سواء كان
المعنى ايضا مقصودا معها او لا فلا ينفعك لان الصفات ايضا اذا ذكرتها مجردة من متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذا
ذكرتها مع متبوعاتها لان معنى ضارب وضروب وحسن ذو ضرب وحسن فمعنى ذو ذات ومعنى ضرب معنى فى تلك الذات وكذا مضروب وحسن ولو لم تدل الا على المعنى
لكان الصفة هو الحدث كالضرب والحسن ثم تقول قولك فى الصفات المقصود بها المعنى لا الذات مناقض لقولك فى حد الصفة العامة ما دل على
ذات باعتبار معنى وكيف تدل بالوضع على الذات مع ان المقصود بها المعنى ليس ذاتا وهل دلالة اللفظ على شئ الا مع القصد بذلك اللفظ الى ذلك الشئ
وان قال المراد بالقصد القصد الاهم فان نحو ضارب وان دل على الذات لكن المقصود الاهم به الحدث القائم بالذات المطلقة التى دل عليها
هذا اللفظ قلنا لنا ان نمنع ان المقصود الاهم من هذا اللفظ بيان المعنى بل المعنى كان يدل عليه تركيب ض ر ب فلم يوضع منه هذه الصيغة المختصة
الا للدلالة على ذات يقوم بها ذلك المعنى وكذا نحو المضروب والحسن فانه موضوع لذات مطلق يقع عليها الضرب والحسن قال والوصف الخاص
تابع يدل على معنى فى متبوعه مطلقا قال تابع يدخل فيه جميع التوابع ويخرج منه خبر المبتدأ والمفعول الثانى لما ذكرنا فى حد التابع وقولنا يدل
على معنى فى متبوعه تخرج عنه ما سواه قلت يدخل فيه البدل فى نحو قولك اعجبنى زيد علمه ولو قال يدل على معنى فى متبوعه او متعلقه لكان اعم
لدخول نحو برجل قائم ابوه فيه ثم تقول اما خروج البدل وعطف البيان وعطف النسق والتاكيد الذى هو تكرير لفظى او معنوى فظاهر واما
التاكيد المفيد للاحاطة قد اخل فى هذا الحد اذ كلهم فى جاءنى القوم كلهم يدل على الشمول الذى فى القوم فان قال شرط هذا المعنى الذى
يدل عليه الوصف ان لا يفهم من المتبوع والشمول يفهم من القوم وكذا فى جاءنى الزيدان كلاهما فالجواب ذكر هذا الشرط ليس فى حدك مع انه
يلزم منه ان لا يكون واحدة واثنين فى قوله تعالى نفخة واحدة والهين اثنين نعتا قوله مطلقا قصد به اخراج الحال فى نحو قولك ضربت زيدا
مجردا فان مجردا دال على معنى فى زيد لكن لا مطلقا بل مقيد بحال الضرب اقول قد خرج الحال عن الحد بقوله تابع بزعمه لانه ليس باعرابه بعينه
من جهة واحدة هذا ولا يبعد لو حددنا الوصف العام اى بما وضع من الاسماء وصفا سواء استعمل تابعا او لا بان نقول هو اسم وضع
دالا على معنى غير الشمول صاحبه صحيح التبعية لكل ما تخصص صاحبه فقولنا اسم يخرج الجمل الاسمية والفعلية وان صح وقوعها نعتا نعتا
فى نحو جاءنى رجل ضرب ابوه او ابوه ضارب وقولنا وضع يخرج الفاظ العدد فى نحو رجال ثلثة لان وضعها لمجرد العدد وكذا اسائر المقادير
نحو عندى زيت رطل وتخرج اسماء الاجناس سواء وقعت صفات نحو برجل اسد او لا نحو زيد اسد فانها وان دلت على معان

معان

لكنها ليست كذلك بحسب الوضع وكذا يخرج نحو صوم وعدل في رجل صوم وعدل لانه ليس بالوضع فلا يدخل في
الصفات العامة بل تدخل في حد الصفة الخاصة كما يجئ فيقال ان اسد وصوم في برجل اسد ورجل صوم صفة وكذا نحو اي رجل
لانه في الاصل للاستفهام وقولنا على معنى يخرج الفاظ التوكيد الا التي للشمول فان نحو بنفسه لا يدل على معنى في شيء بل مدلوله نفس متبوعه
وقولنا غير الشمول يخرج الفاظ الشمول في التوكيد نحو كلاهما وكله واجمع ومرادفاته وجاء في القوم ثلثتهم عند التميميين كما مر في الحال اذ كل ذلك
يدل على الشمول وضعا اي جميعها او جميعهم وقولنا وضعا يخرج المصادر ويدخل اسماء المكان والزمان والالة وقولنا صحيح التبعية يخرج هذه الاسماء
لانها لم توضع صحيحة التبعية لغيرها بل لو جرت صفات في بعض المواضع نحو رجل منقب فليس ذلك من حيث الوضع كما مر في مررت برجال حمار
وقولنا الكل ما تخصص ضعا يخرج اسماء الاجناس فانها لا تصح ان تتبع بالوضع الا المبهم فقط دالة على معنى فيه نحو هذا الرجل وايها الرجل
ومع هذا فهي اسماء الصفات عامة وكذا يخرج اسم الاشارة لخصوصه كما يجئ ببعض الموصوفات ويدخل في قولنا صحيح التبعية الحال وخبر المبتدء
وغير ذلك في نحو جاءني زيد راكبا وزيد عالم والعالم زيد فانها صفات وان لم تتبع شيئا لكنه يصح تبعها وضعا وتقول في حد الوصف الخاص انه
التابع هو تابع دال على ذات ومعنى غير الشمول في متبوعها ومتعلقه مطلقا فيدخل فيه التابع في نحو هذا الرجل وبرجل اي رجل وبرجل تميمي
وبرجل حسن وجهه وبرجل حمار وغير ذلك ويخرج البدل في نحو اعجبني زيد علمه قوله وفائدته تخصيص او توضيح وقد يكون لمجرد الثناء او الذم او التاكيد
نحو نفخة واحدة معنى التخصيص في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات وذلك ان رجل في قولك جاءني رجل صالح كان بوضع
الواضع محتملا لكل فرد من افراد هذا النوع فلما قلت صالح قللت الاشتراك والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المعارف
علما كانت او لا نحو زيد العالم والرجل الفاضل قوله وقد يكون لمجرد الثناء لفظة قد التي هي للتقليل في المضارع موزنة بان مجيئ لمجرد الثناء او الذم
او التاكيد قليل انما يكون لمجرد الثناء او الذم اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب سواء كان مما لا شريك له في ذلك الاسم نحو بسم الله الرحمن الرحيم
اذ لا شريك له تعالى في اسم الله ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او كان مما له شريك فيه نحو اتاني زيد الفاضل العالم او الفاسق الخبيث
اذا عرف المخاطب زيدا الاتي قبل وصفه وان كان له شركاء في هذا الاسم وانما يكون الوصف للتاكيد اذا افاد الموصوف معنى ذلك الوصف
مصرحا بالتضمن نحو نفخة واحدة والهين اثنين فان كان ذلك المعنى المصرح به في المتبوع شمولا واحاطة فالتابع تاكيد لا صفة نحو الرجلان
كلاهما والرجال كلهم وان لم يكن فهو صفة كما في قوله تعالى الهين اثنين انما هو اله واحد وان كان معنى التابع معنى المتبوع سواء بالمطابقة
فالتابع تاكيد تكرير نحو الرجل نفسه وزيد زيد وقد يجئ لمجرد الترحم نحو انا زيد البائس الفقير قوله ولا فرق بين ان يكون مشتقا وغيره
اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل تميمي وذي مال او خصوصا نحو مررت برجل اي رجل ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا قال في
الشرح يعني ان معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا
او غيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق
هذا كلامه اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف
بزيد اسدا حالا فكانه يشترط في الوصف لا في الحال الاشتقاق وفي الفرق نظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا والمصنف لا يشترط فيهما
ويكتفي بكون الوصف دالا على معنى في متبوعه مشتقا كان او لا ويكون الحال هيئة للفاعل والمفعول قوله اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما
وضع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعمالاته كالمنسوب وذو المضاف الى اسم الجنس فانهما موصوفان في جميع المواضع اما ظاهرا
ومقدرا فالمراد بالموضوع لغرض المعنى عموما الوصف العام وقد حددناه ومن الجامد الموضوع كذلك كل موصول فيه الالف واللام
كالذي والتي وفروعهما وذو الطائية لان الذي قام بمعنى القائم قوله او خصوصا يعني به ان يوضع للدلالة على معنى في متبوعه في بعض استعمالاته

قوله على ذات ومعنى غير الشمول ليخرج الحال فيما فيه دخل

قوله او التاكيد اقل من مجيء التخصيص والتوضيح

وهو كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذ موضوع للدلالة على معنى فيه اى فى اسم الاشارة نحو هذا الرجل كما ذكرنا فى
باب النداء اما الوجعلته صفة لغير اسم الاشارة نحو مررت بزيد الرجل اى الكامل فى الرجولية فليس الجنس موضوعا للمعنى فى
متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى الكامل فى الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال اسد بمعنى شجاع فى قولك مررت برجل اسد ليس وضعيا
فان قيل لم لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس باقيا معناها على ما وضعت له سائر المبهمات التى هى غير اسماء الاشارة كما جاز وصفها بها اتفاقا
مررت بشخص رجل وبسبع اسد كما يقال بهذا الرجل وبذاك الاسد فان شخصا وسبعا مبهمان كاسم الاشارة قلت لتجرد الموصوف مثله
عن فائدة زائدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس لو لم تقع صفات اذ قولك مررت برجل يفيد الشخصية واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل
ورجل عالم فان العلم والطول يكونان فى غير الرجل ايضا ولهذا يحذف الموصوف فى الاغلب مع قرينة دالة عليه نحو قوله شعر بآء شماء لا يأوى لقلتها الا السحاب
والا الاوب والسبل وكالاورق فى الحمام والاطلس فى الذئب والغبراء والخضراء فى الارض والسماء اما قولك هذا الرجل فللموصوف فائدة جعل الوصف
حاضرا معينا وفى يا ايها الرجل للموصوف فائدة منع حرف النداء من مباشرة ذى اللام ومن الموضوع للدلالة على معنى فى متبوعه خصوصا على ما قال
المصنف اى واسم الاشارة فى نحو مررت برجل اى رجل وبزيد هذا فاى انما يقع صفة للنكرة فقط بشرط قصد المدح واسم الاشارة يقع صفة
للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف اخص او مساو واما فى غير هذه المواضع فلا يقع صفة والذى
يقوى عندى ان اى رجل لا يدل بالوضع على معنى فى متبوعه بل هو منقول عن اى الاستفهامية وذلك لان الاستفهامية موضوعة
للسوال عن التعيين وذلك لا يكون الا عند جهالة المسئول عنه فاستعيرت لوصف الشئ بالكمال فى معنى من المعانى والتعجب من حاله والجامع بينهما
ان الكامل البالغ غاية الكمال بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج الى السوال عنه ومن ثم قال الفراء فى ما احسن زيدا ان ما استفهامية
ولهذا المعنى شرط فى اى الواقعة صفة ان تكون صفة للنكرة حتى تضاف الى النكرة لان المضافة الى المعرفة ليس فيها ابهام كامل اذ معنى اى الرجلين
هو من هو من بين هذين الرجلين وكذا اى الرجال هو بخلاف اى رجل هو فمعناه اى فرد هو من افراد هذا الجنس كما مر فى باب الاضافة واذا
جاءت بعد المعرفة فانصبها على الحال نحو هذا زيد اى رجل ويجوز المخالفة بين الموصوف والمضاف اليه لفظا اذا توافقا معنى نحو مررت
بجارية اىّ امة وايّما امة وجميع ما ذكر من الجوامد قياسى عموما كان كالمنسوب وذو والموصول ذى اللام وذو الطائية او خصوصا
كاى التابع للنكرة واسم الجنس التابع لاسم الاشارة واسم الاشارة التابع لما ذكرنا وقد بقى من الجوامد قياسى عموما كان كالمنسوب
الواقعة صفة اشياء لم يذكرها المصنف وهى على ضربين قياسى وسماعى فمن القياسى كل وجدّ وحق تابعة للجنس مضافة الى مثل متبوعها
لفظا ومعنى نحو انت الرجل كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل هذا هو الاغلب الاحسن ويجوز على ضعف انت المرء كل الرجل وجدّ الرجل وحقّ الرجل ولا تتبع غير
الجنس فلا يقال انت زيد كل الرجل وذلك لان الوصف بهذه الالفاظ الثلثة كالتاكيد اللفظى فلهذا لم يحسن انت المرء كل الرجل وليس فى زيد
معنى الرجولية حتى تؤكد لكل الرجل ويوصف بها النكرات ايضا نحو انت رجل كل رجل وحق رجل وجدّ رجل ومعنى كل الرجل انه اجتمع فيه من خلال
الخير ما تفرق فى جميع الرجال ومعنى فيه الرجل اى كان ما سواك هزل وحق الرجل اى من سواك باطل وهما من باب جرد قطيفة ويقال ايضا فى الذم انت اللئيم
جد اللئيم وحق اللئيم وانت لئيم جد لئيم وحق لئيم ومنه قولك ما شئت من كذا مقصورا على نكرة نحو قولك جاءنى رجل ما شئت من رجل وما اما نكرة
موصوفة بالجملة بعدها او موصولة وهى خبر مبتدء محذوف على الحالين والجملة صفة للنكرة اى هو الذى شئته او شئ شئته ويجوز ان تكون
موصوفة بالجملة بعدها وهى صفة للنكرة قبلها وانما استعمل ما دون من لان ما للمبهم امره وان كان من اولى العلم كقوله تعالى وما رب العالمين وقوله تعالى
انى نذرت لك ما فى بطنى محررا وما نحن فيه موضع الابهام وفى معنى قولك رجل ما شئت من رجل عندك رجل شرعك من رجل ورجلان
حسبك من رجلين ورجال نهيك وناهيك وكفيك من رجال ورجل همك من رجل والجار والمجرور فى جميع ذلك يفيد ان المذكور هو المخصوص بالمدح

مر بين اقسام هذا الجنس اذا صنّفوا رجلاً رجلاً ورجلين رجلين ورجالاً رجالاً كما قلنا في افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال
ويجيء مثل ذلك بعد كثير مما يقصد به المدح والتعجب نحو يا لك من ليل ولله در زيد من رجل فانه لله من شاعر وقاتله الله من قائل والمعنى في
الجميع واحد اى هو الممدوح والمتعجب منه خاصة من جملة هذا الجنس اذا فصّلوا وقسّموا هذا التقسيم وقولهم هٰذا من رجل مصدر بمعنى المفعول
اى مهموك اى مقصود لك ومن هذا اى اذا به اى يذيبك وصف محاسنه كقولهم هدك اى يثقل عليك على مناقبه من هدّ المصيبة اى
اوهنته وكسرته ومن المقيس ايضا ان تذكر الموصوف وتضيفه الى نحو صدق وسوء نحو عندي رجل صدق وحمار سوء المراد بالصدق
في مثل هذا المقام مطلق الجودة لا الصدق في الحديث وذلك لان الصدق في الحديث مستحسن جيد عندهم حتى صاروا يستعملونه في مطلق
الجودة فيقال ثوب صدق وخل صادق الحموضة كما ان الكذب مستهجن عندهم بحيث اذا قصدوا الاغراء بشيء قالوا كذب عليك قال عمرو بن
معديكرب لمن شكا اليه المغص كذب عليك العسل اى العسل الان بمعنى عليك به والزمه ويجوز ان يريد بالعسل المعروف قال عوذ بيانية او صنت بينها
بالركاب القراطيف والفروف اى عليكم بها والاضافة في نحو رجل صدق ودائرة السوء للملابسة وهم كثيرا ما يضيفون الموصوف الى مصدر
الصفة نحو خبر السوء اى الخبر السيء فمعنى رجل صدق رجل صادق اى جيد فكانك قلت عندي رجل رجل صادق فلما كان المراد من ذكر رجل
الثاني صفته صار رجل مع صفته صفة للاول كما مر في باب لا التبرئة في نحو لا ماء ماء باردا ويجوز ان يكون الثاني بدلا من الاول كما قيل في قوله تعالى
بالناصية ناصية كاذبة خاطئة الا ان وجوب تطابقهما تعريفا وتنكيرا يرجح كونه صفة ومن القياسي الوصف بالمقادير نحو عندي رجال ثلثة قال
عليه السلام الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة واحدة وتقول عندي بر قفيزان ولكن الوصف بالذراع والشبر والباع وغير ذلك من المقادير
الدالة على الطول والقصر والقلة والكثرة ونحو ذلك والسماعي على ضربين اما شائع كثير وهو الوصف بالمصدر والاغلب ان يكون بمعنى الفاعل
نحو رجل صوم وعدل وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل رضا اى مرضي قال بعضهم هو على حذف المضاف اى ذو صوم وذو رضى والاولى ان يقال
اطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كانهما من كثرة الفعل تجسما منه واما غير شائع وهو ضروب احدها جنس مشهور
بمعنى من المعاني يوصف به جنس آخر كقولك مررت برجل اسد قال المبرد هو بتقدير مثل اى مثل اسد ويقوى تاويله قولهم مررت
برجل اسد شدة اى يشابه الاسد شدة فانتصاب شدة على التمييز من نسبة مثل الى ضمير المذكور كما في قولك الكوز ممتلئ
ماء على ما ذكرنا في الحال في قولهم هو زهير شعرا وقد يقال برجل الاسد شدة وهو بدل عند سيبويه ويجوز عند الخليل ان يكون
صفة بتاويل مثل الاسد كما ذكرنا في قولهم له صوت صوت حمار ويقولون مررت برجل نار حمرة اى مثل النار حمرة ويجوز ان يكون اسد شدة ونار
حمرة بمعنى كامل شدة وكامل حمرة فلا يكون بتقدير حذف المضاف بل يكون كقولهم انت الرجل علما كما ذكرنا في باب الحال المنتصب هذا الوجه
ايضا تمييز من نسبة الكامل الى ضمير المذكور وقال غير المبرد بل يتاول الجوهر في مثل هذا بما يليق به من الاوصاف فمعنى رجل اسد اى
جرى وبرجل حمار اى بليد ولا معنى للتمييز في نحو برجل اسد شدة على هذا التاويل قال الشاعر شعر ولما يقول الناس من ظلماته : سوف
صحيحات العيون وعورها : كان لنا منه بيوتا حصينة مسوحا اعاليها وساجا ستورها اى سودا اعاليها وكثيفا ستورها وثانيها
جنس يوصف به ذلك الجنس فيكرر اللفظ بمعنى الكامل نحو مررت برجل رجل اى كامل في الرجولية ورايت اسدا اسدا اى كاملا وثالثها
جنس مصنوع منه الشيء يوصف به ذلك الشيء نحو هذا خاتم حديد قال سيبويه يستكره نحو خاتم طين وصُفّة خزّ وخاتم
حديد وباب ساج في الشعر ايضا قال السيرافي اذا قلت مررت بسرج خزّ صفته وبصحيفة طين خاتمها وبرجل فضة حلية
سيفه وبدار ساج بابها واردت حقيقة هذه الاشياء لم يجز فيها غير الرفع فيكون كقولك بدار اسد ابوها وانت تريد
بالاسد السبع بعينه لان هذه جواهر فلا يجوز ان تنعت بها قال وان اردت للمماثلة والحمل على المعنى جاز هذا كان

قلت وما ذكره خلاف الظاهر لأن معنى فضة حلية سيفه أنها فضة حقيقة وكذا في طين خاتمها لكنه جوّز على قبح الوصف بالجوامد على
المعنى بتأويل معمول من طين ومعمول من فضة وقريب منه قولهم مررت بقاع عرفج كله أي كائن من عرفج ومررت بقوم عرب أجمعون أي كائنين
عربا أجمعون وإن أريد التشبيه كان معنى بسرج خز صفته أي سرج لين صفته كالخز وليس بخز وكذا فضة حلية سيفه أي مشرقة وإن لم تكن فضة
وأما طين خاتمها فالتشبيه فيه بعيد ومن غير الشائع قولهم مررت برجل أبي عشرة وأخ لك وابن لك قوله وتوصف النكرة بالجملة الخبرية
ويلزم الضمير اعلم أن الجملة ليست نكرة ولا معرفة لأن التعريف والتنكير من عوارض الذات إذ التعريف جعل الذات مشارا بها إلى خارج
إشارة وضعية والتنكير أن لا يشار بها إلى خارج في الوضع كما يجيء في باب المعرفة والنكرة وإذا لم يكن الجملة ذاتا فكيف يعرضان لها فخص قولهم النعت
يوافق المنعوت في التعريف والتنكير بالنعت المفرد فإن قيل فإذا لم يكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز نعت النكرة بها دون المعرفة قلت لمناسبتها
للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة كما تقول في قام رجل ذهب أبوه أو أبوه ذاهب قام رجل ذاهب أبوه وكذا تقول في مررت برجل أبوه
زيد أنه بمعنى كائن أبوه زيدا وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فتلك الجملة موضع من الإعراب كخبر المبتدأ والحال والصفة والمضاف
إليه ولا تقول أن الأصل في هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وأن الجملة إنما كان لها محل فيها لكونها فيها فرعا للمفرد لأن ذلك دعوى
بلا برهان بل يكفي في كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد هناك كما في المواضع المذكورة وقال بعضهم الجملة نكرة
لأنها حكم والأحكام نكرات أشار إلى أن الحكم بشيء على شيء يجب أن يكون مجهولا عند المخاطب إذ لو كان معلوما لوقع الكلام لغوا نحو السماء
فوقنا والأرض تحتنا وليس بشيء لأن معنى التنكير ليس كون الشيء مجهولا بل معناه في اصطلاحهم ما ذكرناه أي أن لا يكون الذات غير
مشار بها إلى خارج إشارة وضعية ولو سلمنا أيضا أن كون الشيء مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد قلنا إن ذلك المجهول المنكر ليس نفس
الخبر والصفة حتى يجب كونهما نكرتين بل المجهول انتساب ما تضمنه الخبر والصفة إلى المحكوم عليه فإن المجهول في جاءني زيد العالم وزيد هو العالم
انتساب العلم إلى زيد ولو وجب تنكيرهما لم يجز جاءني زيد العالم وأنا زيد وجوازه مقطوع به وإنما وجب في الجملة التي هي صفة أو صلة كونها خبرية لأنه
إنما يجيء بالصفة والصلة ليعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول من انتسابهما
بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز إذن أن تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر
تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية لأن غير الخبرية إما إنشائية نحو بعت وطلقت وأنت حر ونحوها أو طلبية كالأمر والنهي والاستفهام
والتمني والعرض ولا يعرف المخاطب حصول مضمونها إلا بعد ذكرها ولما لم يكن خبر المبتدأ معرفا للمبتدأ ولا مخصصا له جاز كونه إنشائية كما مر في
بابه وتبين بهذا وجوب كون الجملة إذا كانت صفة أو صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول وقد يوصف بالجملة معرف
باللام لا تشير بها إلى واحد بعينه كقوله ولقد أمر على اللئيم يسبني لأن تعريفه لفظي على ما يجيء في باب المعارف ولا يقدر على إدخال الألف واللام
في الوصف ليطابق الموصوف لفظا في التعريف وهذا كما قال الخليل في النعت المفرد نحو ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذلك وما يحسن بالرجل خير منك أن
يفعل ذلك أن مثلك وخير لغتان على نية الألف واللام وإنما أجراهم على ذلك اجتماع شيئين كون التعريف في الموصوف لفظيا لا معنى تحته فلا يجوز في العلم
ما يحسن بعبد الله مثلك وكون الوصف مما يمتنع جعله مطابقا للموصوف بإدخال اللام عليه فلا يجوز ما يحسن بالرجل شبيه بك لأنك تقدر فيه على إدخال الألف
واللام نحو بالرجل الشبيه بك ولا يكون ذلك في كل جملة بل في الجملة المصدرة بالمضارع فلا تقول بالرجل قال ولا بالرجل أبوه قائم وذلك لأن اللام
في الوصف مقدرة ليطابق الموصوف تقديرا وإنما تقدر اللام في الاسم نحو خير منك ومثلك أو في المضارع للاسم نحو تقول في نحوه وقال أي بالتغيير
منك ومثلك بدل الصفة قوله ويلزم الضمير إنما اشترط الضمير في الصفة والصلة فيحصل به ربط بين الموصول وصلته والموصوف وصفته فيحصل بذلك الربط
اتصال الموصول والموصوف بمضمون الصلة والصفة فيحصل لهما بهذا الاتصال تخصص وتعرف فلو قلت مررت برجل قام عمرو لم يكن الرجل متصفا بقيام عمرو بوجه فلا يتخصص به وإذا قلت

قام عمرو في داره صار الرجل متصفا بقيام عمرو في داره وقد يحذف الضمير كما مر في خبر المبتدأ وقد يقع الطلبية صفة لكونها محكية بقول محذوف وهو النعت في الحقيقة كقوله ٭ جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط ٭ اي بمذق مقول عنده هذا القول كما يقع حالا نحو لقيته يد الضرب واقتله اي مفعولا في حقه هذا القول مفعولا ثانيا في باب ظن نحو وجدت الناس اخبر تقله قوله ويوصف

بحال الموصوف وحال متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه فالاول يتبعه في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والثاني يتبعه في الخمسة الاول وفي البواقي كالفعل

قوله بحال الموصوف الجار والمجرور في محل الرفع فاعل يوصف اي بحال حال الموصوف اي هيئته وصفا له وهو الكثير كما في رجل قائم ومضروب وحسن وقد يجعل حال متعلق الشيء وصفا لذلك الشيء لتنزله منزلة حاله نحو برجل مصري حماره في حصول الفائدة بذلك وهذا السببي ان كان منونا فهو يجري على الاول رفعا ونصبا وجرا بلا خلاف فيه بينهم نحو مررت برجل ضارب ابوه زيدا وضارب اباه زيد ولا يكون اذن اسما الفاعل والمفعول الناصبان للمفعول به ماضيين لما تقدم من انهما لا ينصبان مفعولا به بمعنى الماضي وان كان مضافا فلا يخلو من ان يكون صفة مشبهة او غيرها والصفة يجب اضافتها الى فاعلها نحو برجل حسن الوجه اذ لا مفعول لها وغير الصفة اما ان يكون ماضيا او غيره فالماضي اللازم مضاف الى الفاعل نحو برجل قائم الغلام ولا يتعرف لاضافته الى معموله ولا يجوز اضافة الماضي المتعدي الى الفاعل لانك ان اضفته الى الفاعل بلا ذكر المفعول به نحو برجل ضارب الغلام التبس الفاعل بالمفعول فلا يعلم ان اسم الفاعل سببي وان ذكرت المفعول به لم يجز ايضا لان اسم الفاعل الماضي لا ينصب مفعولا به وان اضفته الى المفعول به فلا بد من ذكر الفاعل بعده مرفوعا نحو بزيد ضارب عمرو غلامه امس بزيد ضارب غلامه عمرو اذ لو لم يذكر لكان اسم الفاعل غير سببي ويتعرف بالاضافة لانه مضاف الى غير معموله وان لم يكن السببي ماضيا جاز عند سيبويه ان ينعت به مطلقا كما في المنون سواء كان حالا او مستقبلا نحو مررت برجل ضارب غلامه زيد الان او غدا وسواء كان علاجا وهو ما كان محسوسا يرى كالضارب والقاتل او غير علاج كالعالم والعارف والمخالط والملازم وقال يونس فلا يخلو من ان يكون حالا او مستقبلا فالحال يجب نصبه على الحال ان كان عن نكرة سواء كان علاجا او لا نحو مررت برجل ضاربه عمرو وبزيد مخالطه داء والزم سيبويه بتجويز نصبه على الحال مع كونه معرفة لان المانع عنده من اجرائه على الاول الاضافة فينبغي ان يجوز بزيد الضارب الرجل غلامه بنصب الضارب على الحال اما النصب في نحو بزيد مخالطه داء فربما لا يلزمه لان نكارته انه ليس بمضاف في الى الضمير وكان الضمير في المقابل يقول آ في محل النصب على انه مفعول كما مر في الاضافة من مذهب بعضهم والمستقبل عند يونس يجب رفعه علاجا كان او لا على ان يكون هو والمرفوع بعده جملة اسمية صفة للنكرة نحو مررت برجل ضاربه عمرو وسيبويه يوافقه في جواز النصب في الاول والرفع في الثاني ويخالفه في وجوبهما مستشهدا بقول ابن ميادة ٭ ونظرت من خلل الستور باعين ٭ مرضى مخالطها السقام صحاح ٭ واسم الفاعل ههنا للاطلاق وحكمه حكم الحال والمستقبل كما مر في باب الاضافة قال والرواية مخالطها بالجر والنشد غيره ٭ حمير العراقيب العصا وتركته ٭ به نفس عال مخالطه بهر ٭ برفع مخالطه وليونس ان يحمل رفعه على الابتداء وقال عيسى بن عمر ان كان علاجا وجب رفعه على الابتداء حالا كان او مستقبلا واما غير العلاج فان كان حالا وجب نصبه على الحال وان كان مستقبلا وجب اتباعه للاول وسيبويه ينازعه ايضا في الوجوب لا في الجواز والزمهما سيبويه ما لا محيص لهما عنه وذلك انه قال المضاف اضافة لفظية كالمنون عند العرب وعند النحاة والمنون سببيا كان او غيره يجوز جريه على الاول علاجا كان او لا حالا كان او مستقبلا فكذا ينبغي ان يكون المضاف المنون تقديرا والسبب في الاضافة عارض لا يجاب الرفع او النصب فايجاب احدهما بلا موجب تحكم هذا كله اذا اردت اعمال اسم الفاعل عمل الفعل اما اذا لم ترد ذلك وجعلته اسما فليس فيه الا الرفع على كل حال نحو مررت برجل ملازمه رجل اي صاحب ملازمه رجل جعلت ملازمه منزلة ما لم يؤخذ من الفعل كما تجعل صاحبه

اذا فعلى هذا تقول فى المثنى والمجموع برجل ملازماه الزيدان وملازموه بنو فلان ومما يقع سببيا قياسا من غير اسم الفاعل و
اسم المفعول والصفة المشبهة الاسم المنسوب نحو برجل مصرىٍّ حماره لكونه بمعنى منسوب فيعمل عمله وما جاء من ذلك سماعا على قبح سواء نحو
برجل سواء هو والعدم وسواء ابوه وامه والفصيح المشهور رفعه سواء على الابتداء فعلى هذا القبح كون ءانذرتهم ام لم تنذرهم فى
محل الرفع فاعل سواء فى قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم على ان يكون سواء وحده مرفوعا على انه خبر
ان وقد جاء مررت برجل سواء درهمه اى تام فيطلب فاعلا واحدا بخلاف الاول لانه بمعنى مستو فهو بين اثنين فصاعدا ومن
السماعى القبيح قولك برجل حسبك فضله وبرجل اى رجل ابوه اى كامل ولذا المقادير نحو برجل عشرة غلمانه وبجبة ذراع طولها وكذا الجنس
المصنوع منه الشىء نحو بسرج خز صفته وبكتاب طين خاتمه وكذا الجنس المشهور بمعنى من المعانى نحو برجل اسد غلامه اى جرى وكذا قولك
برجل مثلك ابوه وبرجل الى عشرة ابوامه وهذه كلها من الجوامد التى تقع صفات على القياس كما تقدم ذكرها قوله فالاول للتبع اى
الوصف بحال الموصوف يتبع الموصوف فى اربعة اشياء من جملة العشرة الاشياء المذكورة احد تلك الاربعة واحد من الثلثة التى هى الافراد والتثنية و
الجمع واما برمة اعشار واكسار وثوب اسمال ونطفة امشاج فان البرمة مجتمعة من الاكسار والاعشار وهى قطعها والثوب مؤلف من قطع
كل واحد منها سمل اى خلق والنطفة مركبة من اشياء كل واحد منها مشيج فلما كان مجموع الاجزاء ذلك الشىء المركب منها جاز وصفها و
جراهم على ذلك كون افعال جمع قلة فحكمه حكم الواحد قال تعالى نسقيكم مما فى بطونه والضمير للانعام وقال سيبويه افعال واحد لا جمع وجاء قميص اخلاق وجرد
والجمع اخلاق وثانيها واحد من التعريف والتنكير واجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهادا بقوله تعالى ويل لكل همزة
لمزة ن الذى جمع مالا والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع رفعا او نصبا كما يجئ فى موضعه واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة
قال الاوليان صفة الاخران بقومان مقامهما والاولى انه بدل او خبر مبتدء محذوف وثالثها واحد من التذكير والتانيث ورابعها واحد من ثلثة
انواع الاعراب التى هى الرفع والنصب والجر وانما تبعه فى هذه العشرة لكونه اياه فى المعنى قوله والثانى يتبعه فى الخمسة الاول اى الوصف بحال المتعلق
يتبع الموصوف فى اثنين من جملة الخمسة الاول اعنى واحدا من ثلثة انواع الاعراب وواحدا من التعريف والتنكير قوله وفى البواقى كالفعل اى هذا السببى
فى خمسة البواقى اى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل اى ينظر الى فاعله فان كان الفاعل مفردا او مثنى او مجموعا افرد السببى
كما يفرد الفعل وان كان الفاعل مذكرا او مونثا طابقه السببى كما يطابق الفعل فاعله فى التذكير والتانيث او يذكر اذا كان الفاعل غير حقيقى
التانيث او حقيقيا مفصولا كالفعل ولو نظرت حق النظر لوجدت الاول هو الوصف بحال الموصوف ايضا فى الخمسة البواقى منظورا الى فاعله وكائنا
كالفعل لان فاعله حينئذ الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف فى التثنية والواو فى جمع المذكر العاقل و
النون فى جمع المؤنث ويونث فى الواحد المؤنث فلذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامراة ضاربة وبامراتين
ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول فى الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان وتضربن قوله ومن ثمه حسن قام رجل

قاعد غلمانه وضعف قاعدون ويجوز قعود غلمانه اى ومن جهة ان السببى فى هذه الخمسة كالفعل حسن قاعد غلمانه كما حسن يقعد
غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مونث غير حقيقى كما حسن تقعد غلمانه وضعف جاءنى رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة
يقعدون غلمانه ولحاق علامتى التثنية والجمع فى الفعل المسند الى ظاهر المثنى والمجموع ضعيف كما يجئ فى آخر الكتاب لكن ضعف قاعدون غلمانه
اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو فى الفعل فاعل فى الاغلب الاكثر وتجريدهما علامتين للتثنية والجمع ضعيف كما يجئ بخلاف
الالف والواو فى مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعا علامتين للمثنى والمجموع كما مضى فى اول الكتاب ولو كانا فاعلين لم ينقلبا فى حالتى النصب والجر
نحو رايت قاعدين وقاعدين بل هما فى المشتق مثلهما فى غير المشتق الذى لا فاعل له نحو الزيدان والزيدون وانما جاز قام رجل قعود غلمانه

له مرفوع على انه خبر والعامل فيه الابتداء ۱۲ه
له ينبغى ان يجعل بدلا او عطف بيان للعشرة لا مضافا اليها العشرة لان... ذلك قيام ۱۲س
له... ۲۲۸
... واستتباع... ۱۲س
له برمة اعشار اذا انكسرت قطعا وقلب اعشار جاء على صيغة الجمع ۱۲ه
له ثوب...
له اى قطع ۱۲س
له ... والذال ... صغار ...

وان كان تقعود جمعًا ايضا كالقاعدون لانك اذا كسّرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظاً عن موازنة الفعل ومناسبته الى الفعل لا يكفي
فلم يكن في تقعود عمل انه شبه اجتماع فاعلين كما كان في قاعدون علمًا انه لمشابهته ليقعد وعلمًا انه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الواو
عن الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرًا مقدمًا على المبتدأ فعلى هذا يضعف مررت برجل قاعدين
ابواه لانه كيقعدان ابواه بل الوجه برجل قاعد ابواه او برجل قاعدان ابواه قوله والمضمر لا يوصف علم ان المضمر لا يوصف ولا يوصف به اما
انه لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب منه اعرف المعارف والاصل في وصف المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما التوصيف
المفيد للمدح والذم فلم يستعمل فيه لانه اقتنع فيه بما هو الاصل في وصف المعارف ولم يوصف الغائب ايضا لان مفسره في الاغلب لفظي فصار بسببه واضحا
غير محتاج الى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الاغلب واما حمله على المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما واما انه لا يوصف به فلما يجيء من ان الموصوف
في المعارف ينبغي ان يكون اخص او مساويا ولا اخص من المضمر ولا مساوي له حتى يقع صفة له وقول بعضهم لم يقع صفة لانه لا يدل
على معنى في ذاته وهو يدل على ما يدل عليه مفسره فلو رجل الى دال على معنى كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لدل ايضا عليه
كقولك زيد كريم وانت هو واجاز الكسائي وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم وقولك مررت به المسكين والجمهور
يحملون مثله على البدل لم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه يتبين ذلك بقوله بعدُ والموصوف اخص او مساو فانه لا شيء اخص من
المضمر ولا مساو له قوله والموصوف اخص او مساو ومن ثمه لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله ينبغي اولا ان تعرف انه ليس مرادهم بهذا انه ينبغي
ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا له فان هذا لا يطرد لا في المعارف ولا في النكرات اما في المعارف
فانت تقول جاءني الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت الشيء العجيب واما في النكرات فانت تقول رايت شيئا ابيض وهذا ذات قديمة او واجبة الوجود بل مرادهم
ان المعارف الخمس اعني المضمرات والاعلام والمبهمات وذا اللام والمضاف الى احدها لا يوصف بايّها يصح وصفه منها بما يصح الوصف به منها الا ان يكون الموصوف اخص
اي اعرف من صفته او مثلها في التعريف فقولك الرجل العاقل التالي فيه وان كان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف الطارئ على مدلوليهما
الوضعيين متساويان وفي قولك هذا الرجل لفظ هذا اعم من الرجل من حيث انه يصح ان يشار به بوضع واحد الى اي مشار اليه كان
لكن التعريف الاشاري اقوى من تعريف ذي اللام كما يجيء فعلى هذا يختص قولهم الموصوف اخص او مساو بالمعرفة فينبغي ان تعرف مراتب
المعارف في كون بعضها اقوى من بعض حتى تبتني عليه الامر في قولهم الموصوف اخص او مساو فالمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها
المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات وكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ظاهر واما الغائب فلان احتياجه
الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اخص واعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند
الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اي ذاتٍ معينةٍ كانت وتعيينها الى المستعمل بان يقرن به
الاشارة الحسية فكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا في كلامهم ولذا لم يفصل
بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اخص واعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول
اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذي اللام يُعرف بالقلب دون العين فما اجتمع فيه معرفة بالعين والقلب اخص مما يعرف
باحدهما ولضعف تعرف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى لئن اكله الذئب كما يجيء في باب المعرفة والنكرة والموصول كذي
اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد
فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسب منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر فعنده نحو الظريف
في قولك رايت غلام الرجل الظريف بدل لا صفة وعند سيبويه هو صفة لغلام ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم

رضي شرح كافيه ۲۲۹

المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا الى ان العلم حين وضع لم يقصد به الا مدلول واحد معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله وان اتفق
مشاركة فبوضع ثان بخلاف سائر المعارف كما يجئ في باب المعارف وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول
وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص
اى الذى لم يتفق له مشارك وضمير المخاطب جعلهما في درجة ثم ضمير الغائب السالم من ابهام اى الذى لا يسبقه مفسرة ثم المشار به والمنادى ثم الموصول
وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه اقول المشهور الذى عليه الجمهور فاذا تقرر ذلك فان وجد تابع اخص في مذهب تابعا لغير الاخص فهو بدل
عند صاحب ذلك المذهب لا صفة فاسم الاشارة في قولك بزيد هذا بدل عند ابن السراج صفة عند غيره وعليه فقس وانما لم يجز ان يكون النعت
اخص من المنعوت لان الحكمة يقتضى ان يبدء المتكلم بما هو اخص فان اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج الى نعت والا زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب
معرفة فاذا ثبت ذلك يجنا الى التفصيل وبيننا على مذهب سيبويه في ترتيب المعارف اذ هو اولى واشهر فنقول المضمر لا يوصف ولا يوصف به
كما تقدم والعلم لا يوصف به لانه لم يوضع الا للذات المعينة لا لمعنى في ذات ولذلك اذا نقل الى العلمية اسم دال على معنى نحو ذلك المعنى بالتسمية
نحو لحم واشقر اذا سميت بهما ولا يقع من الموصولات وصفا الا ما في اوله اللام نحو الذى والتى واللاتى وبابها المشابهة لفظا للصفة المشبهة في كونه
على ثلثة احرف فصاعدا بخلاف من وما واما اى الموصول فلم يقع وصفا لان الاغلب فيه الشرط والاستفهام ووقوعه موصولا قليل فروع
ذلك الاكثر وانما يوصف بذو الطائية وان كانت على حرفين كما في قوله ع فولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا : فان المشبه في الفرائض : لمشابهته
لذو الموضوع للوصف باسماء الاجناس نحو رجل ذو مال واما وقوع الموصول موصوفا فلم اعرف له مثالا قطعيا بلى قال الزجاج ان الموفون
صفة لمن أمن كما يجئ والظاهر انه مستغن بالصلة عن الصفة فالعلم ينعت بالمبهمين وذى اللام وبالمضاف الى العلم والى احد المبهمين والى ذى
اللام ولا ينعت بالمضاف الى المضمر لانه اعرف من العلم اذ اعتبار المضاف في التعريف بالمضاف اليه واما اسم الاشارة فلا يوصف الا نمبر ٢٢
بذى اللام والموصول كما يجئ وكان القياس ان يوصف بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلثة وذو اللام لا يوصف الا
بمثله او بالمضاف الى مثله او بالموصول لانه مثله على ما بينا وزعم بعضهم انه يوصف بجميع المضافات فاجاز بالرجل صاحبك وصاحب
زيد قال والمنع منه تعسف وعلى مذهب سيبويه ولو جاء مثل ذلك فهو بدل لا صفة فان جعلنا المضاف موصوفا قلنا المضاف الى
المضمر ينعت بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى المضمر والى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذى اللام واما المضاف الى العلم
فينعت بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذى اللام واما المضاف الى اسم الاشارة
فينعت بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلثة واما المضاف الى ذى اللام فينعت بذى اللام وبالمضاف في الى المضاف اليه كذا
الى الموصول ينعت بهما بهذا كله على مذهب سيبويه الذى عليه الجمهور وذلك بعد ان عرفت مذهب غيره ان تصف المعارف بعضها ببعض على وفق
مذاهبهم وان جاء على غير ما يقتضيه مذهب بعضهم فهو عنده بدل لا وصف على ما مر وقد تبين مما ذكرنا معنى قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله وبالمضاف في
الى مثله ويوصف بالموصول ايضا كقوله لهذا المرء ذو جاء ساعيا قوله وانما التزم وصف باب هذا بذى اللام للابهام من ثمة ضعف بهذا الابيض و
حسن بهذا العالم كانه سئل فقيل كان الواجب بناء على قولك الموصوف اخص او مساو ان يوصف اسم الاشارة بكل واحد من المبهمين وبذى
اللام وبالمضاف في الى احد الثلثة وهذا لا يوصف الا بذى اللام والموصول نحو بهذا الرجل وبهذا الذى قال كذا وبهذا ذو قال كذا على اللغة الطائية
فاجاب بقوله للابهام اى اسم الاشارة مبهم الذات وانما يتعين الذات المشار اليها به اما بالاشارة الحسية او بالصفة فلما قصد تعيينه
بالصفة لم يمكن تعيينه بمبهم اخر مثله لان المبهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول او ذو اللام او المضاف في الى احدهما وتعريف المضاف
اليه والاليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كذى اللام لا بالشئ الذى يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المبهم
ثم

منه تعريفه المستعار فاقتصر على ذى اللام لتعيّنه فى نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى ذى اللام فالذى ضرب بمعنى الضارب
وايضا الموصول الذى يقع صفة ذو لام وان كانت زائدة الا فى والطائية وقد ذكرنا طرفا من حال المبهم الموصوف بذى اللام فى باب المنادى فليرجع
اليه وقد ذكرنا هناك ان بعضهم يقول ان ذا اللام عطف بيان لاسم الاشارة قوله ومن ثمه ضعف اى من جهة ان المراد من وصف المبهم تبيين حقيقة
الذات المشار اليها ضعف بهذا الابيض لان الابيض عام لا يختص نوعا دون اخر كالانسان والفرس والبقر وغيرها بخلاف هذا العالم فان
العالم مختص بنوع من الحيوان فكانك قلت بهذا الرجل العالم ولا باس ان نذكر بعض ما اغفله المصنف من احكام النعت وهى اقسام احدها
جمع الاوصاف مع تفرق الموصوفات اعلم انه اذا كان العامل واحدا وله معمولان متفقان فى الاعراب بسبب عطف احدهما على الاخر فان اتفقا تعريفا
وتنكيرا جاز افراد كل واحد منهما بوصف وجاز جمعهما فى وصف واحد فالاول نحو جاءنى زيد الظريف وعمرو الظريف والثانى نحو جاءنى زيد وعمرو
الظريفان ورايت رجلا وامراة ظريفين واذا جمعتهما فى النعت غلبت التذكير على التانيث كما رايت والعقل على غيره نحو مررت بالزيدين وفرسيهما
المقبلين وكذا فى خبر المبتدا والحال ونحوهما نحو الزيدان والجمرة مقبلون وجاءنى زيد وهند والحمار مسرعين وان اختلفا تعريفا وتنكيرا لم تجمعهما
جمعهما فى وصف واحد فلا تقول هذه ناقة وفصيلها الراتعان ولا الراتعان لامتناع تخالف النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا فاما ان تفرد كل واحد منهما
بنعت او تجمعهما فى نعت مقطوع نحو جاءنى رجل وزيد الظريفين وان اتفقا اعرابا لا بسبب العطف نحو اعطيت زيدا اياه فلا يجوز جمعهما فى وصف واحد
بل تفرد كلا منهما بوصف او تجمعهما فى نعت مقطوع لان التابع فى حكم المتبوع اعرابا فلا يكون اسم واحد مفعولا اولا وثانيا فان كان العامل واحدا ومعمولاه
مختلفى الاعراب فان اختلفا معنى ايضا لم يجز جمعهما فى وصف فاما ان تفرد كلا منهما بوصف او تجمعهما فى نعت مقطوع لان التابع فى حكم المتبوع اعرابا فلا يكون
اسم واحد مفعول الاول فان افردت فالاولى ان يكون نعت كل واحد منهما الى جنبه نحو لقى زيد الظريف عمرا الظريف ويجوز جمعهما نحو لقى زيد عمرا
الظريف الظريف نعت الثانى بجنبه ونعت الاول بعد نعت الثانى لانه اذا كان لا بد من الفصل بين النعت ومنعوته ففصل احدهما من صاحبه اولى
من فصلهما معا كما مضى مثله فى الحال وكذا حالهما عند البصريين اذا اتفقا معنى نحو ضارب زيد عمرا او اجاز هشام وثعلب جمعهما فى نعت نظرا الى المعنى
اذ كل واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى الا ان هشاما يغلّب مراعاة جانب الفاعل لانه معتمد الكلام فيرفع الوصف نحو ضارب زيد عمرا
الظريفان وثعلب يسوّى بين الرفع والنصب لتساويهما فى المعنى وان لم يكن العامل واحدا فاما ان يكون العامل واحدا اولا وفى الاول ان كان العامل
مكررا للتاكيد جاز جمعهما فى وصف نحو قام زيد وقام عمرو الظريفان وان لم يكن مكررا للتاكيد فان كان العاملان من نوع واحد اى كانا رافعين
او ناصبين او كانا اسمين جارّين ومبتدأين او خبرين وكان احدهما معطوفا على الاخر والمعمولان مشتركين فى اسم واحد كان يكونا فاعلين
او مفعولين او خبرين او مبتدأين جاز عند سيبويه والخليل جمعهما فى وصف اذا اتفقا تعريفا وتنكيرا نحو قام زيد وقعد عمرو الظريفان و
ضربت زيدا واكرمت بكرا الطويلين وجاءنى غلام زيد وابو عمرو الظريفين واخوك زيد وابوك عمرو الظريفان سواء كانا الظريفان صفة للمبتدأين
او للخبرين والمبرد والزجاج وكثير من المتاخرين يابون جواز ذلك الا اذا اتفق العاملان معنى مع الشروط المذكورة نحو جلس اخوك وقعد
ابوك الكريمان والمبرد يمنع نحو هذا رجل وذلك امراة منطلقان لاختلاف اسم الاشارة قربا وبعدا خلافا لسيبويه فانه جعل خبريهما كالفاعل
الفعلين المختلفين فان لم يعطف احدهما على الاخر ولم يشترك المعمولان فى اسم خاص ولم يتفقا تعريفا وتنكيرا لم يجز جمعهما فى وصف فلا تقول
هذه جارية اخوى ابنين لفلان كرام على ان كرام وصف لاخوى والابنين معا بل تقول كراما على القطع وكذا يقطع نحو هذا فرس اخوى ابنيك
العقلاء وذلك لان احدهما ليس معطوفا على الاخر وكذا لا تقول هذا رجل فى الدار اخر كريمان لان المعمولين لم يشتركا فى اسم خاص لان احدهما
مبتدأ والاخر خبر وكذا لا تقول جاءنى زيد وذهب رجل كريمان بل تقطع لاختلاف المعمولين تعريفا وتنكيرا وذهب بعض المتاخرين الى وجوب
القطع عند اختلاف العاملين مطلقا لان العامل فى النعت والمنعوت شئ واحد على الصحيح فيلزم كون الصفة معمولة لعاملين فان لم يكن العاملان

من نوع واحد نحو ضربت زيدا وان عمرا قائم ونحو هذا غلام زيد فالجمهور منعوا جمعهما في وصف واجاز بعضهم نحو غلام زيد الظريفين
وان اختلف العاملان والعمل فالجمهور على ايجاب قطع النعت المشترك فيه الا الكسائي فانه اجاز جمعهما في وصف عند تقارب المعنى نحو ضربت زيدا
والمهار عمرا الظريفان لان زيدا وعمرا مهانان معا واعلم انه لا يجوز نحو من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين على القطع الا ان لا تثني
الا على ما اثبته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم بمن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وثانيها تفريق الصفات مع جمع الموصوف اعلم ان الموصوف
اذا كان مجموعا متغاير الصفات فاما ان يجئ بالصفات على وفق عدده او اقل ففي الاول يجوز الاتباع والقطع الرفع على انه خبر مبتدء او
مبتدء محذوف الخبر تقول مررت بثلثة رجال شاعر وكاتب وبزاز واذا رفعت فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم كاتب وبعضهم بزاز
ومنهم شاعر وكاتب وبزاز ومنهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم بزاز ولو تخالفا تعريفا وتنكيرا فقطع الوصف الى الرفع اولى ان لم يكن هناك
للحال معنى نحو بالرجلين قصير وطويل ويجوز قطعه الى النصب ايضا على الحال ان كان لها معنى بالرجلين ضاحكا وباكيا ولا يمتنع في الوجهين الاتباع
على البدل ويجوز القطع ايضا الى الرفع في خبر نواسخ الابتداء نحو قوله سه فلا تجعلي ضيفي ضيف مقرب : واخر معزول عن البيت جانب :
اي منهما ضيف مقرب ومنهما اخر معزول قوله سه فاصبح في حيث التقينا شريدهم : طليق ومكتوف اليدين ومزعف : اي منهم طليق وقوله مزعف
اي ازعفه المواتي قاربه وفي الثاني اي فيما كان الصفات فيه اقل الرفع لا غير على القطع نحو رايت ثلثة رجال كاتب وشاعر وقد اجاز بعضهم وصف
لبعض دون البعض محتجا بقوله سه كان حمولهم لما استقلت : ثلثة اكلب يتطاردان : واما ان كان الموصوف متحدا والصفات متعددة نحو مررت
برجل شاعر كاتب بزاز فالاولى الاتباع ويجوز القطع على تقدير هو شاعر ولا يجوز تقدير منهم كاتب ولا بعضهم كاتب وثالثها قطع
الصفة رفعا ونصبا اعلم ان جواز القطع مشروط بان لا يكون النعت للتاكيد نحو امس الدابر ونفخة واحدة لانه يكون قطعا للشئ عما هو
متصل به معنى لان الموصوف في مثل ذلك نص في معنى الصفة دال عليه فلهذا لم ينقطع التاكيد في نحو جاءني القوم اجمعون اكتعون
والشرط الاخر ان يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم لانه ان لم يعلم فالمنعوت محتاج الى ذلك النعت ليبينه ويميزه و
لا قطع مع الحاجة وكذا اذا وصفت الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب لكن ذلك الوصف يستلزم وصفا اخر فلك القطع في ذلك الثاني اللازم
نحو مررت بالرجل العالم المبجل فان العلم في الاغلب يستلزم التبجيل ومع اجتماع الشرطين جاز القطع وان كان نعتا اول كقوله تعالى وامرأته حمالة
الحطب وقولك الحمد لله الحميد وشرط الزجاج في القطع تكرر النعت والاية ترد عليهم فنقول ان كان النعت المراد قطعه معرفة وجب ان لا يكون
المنعوت اسم الاشارة لما ذكرنا ان اسم الاشارة محتاج الى النعت ليبين ذاته وان كان نكرة فالشرط سبقه بنعت اخر مبين وان لا يكون النعت
الثاني ايضا لمجرد التخصيص لانه اذا احتاجت النكرة الى الف نعت للتخصيص لم يجز القطع اذ لا قطع مع الحاجة والاعرف مجئ نعت النكرة المقطوع
بالواو الدالة على القطع والفصل اذ ظاهر النكرة محتاج الى الوصف فاكد القطع بحرف هو نص في القطع اعني الواو وقال سه ويأوي الى نسوة عطل :
وشعثا مراضيع مثل السعالي : ويجوز في المعرفة القطع مع الواو كقول الخرنق سه لا يبعدن قومي الذين هم : سم العداة وافة الجزر : النازلون
بكل معترك : والطيبين معاقد الازر : والواو في النعت المقطوع اعتراضية نصبته او رفعته ويجوز مخالفة النعت المقطوع تعريفا وتنكيرا كقوله
تعالى ويل لكل همزة لمزة ن الذي جمع مالا واذا كثرت نعوت شئ معلوم اتبعت او قطعت او اتبع بعض دون بعض بشرط تقديم الاتباع
اذ الاتباع بعد القطع قبيح والاكثر في كل نعت مقطوع ان يكون مدحا وذما او ترحما نحو الحمد لله الحميد ومررت بزيد الفاسق وبعمرو المسكين
وقد يكون تشنيعا نحو بزيد الغاصب حقي وقد ذكرنا في النداء حال هذه المنصوبات والمرفوعات ويونس اوجب الاتباع في الترحم اما على النعت فيما
امكن واما على البدل فيما لم يكن نحو دانيته البائس ومررت به المسكين والخليل اجاز قطعه رفعا ونصبا كما في المدح والذم ولو لم يتضمن
النعت شيئا من المعاني المذكورة لم يجز قطعه كقولك بزيد البزاز وصاحب الثياب الا بعد بل ولكن فانه يجوز قطع ما بعدهما على الرفع فقصد

قوله التريد الطريد ١٢ ح والطليق الاسير الذي اطلق عنه اساره وخلي سبيله ١٢ ص ح كشف الرجل اي شددت يديه الى خلفه بالكتاف فهو مكتوف ١٢ صحاح قوله ح زعفه اي قتله مكانه وكذلك ازعفه اذا رمى فقتل ١٢ قاموس ٢٣٢

قوله سه ويأوي ١٢ س ح الحمول بالضم الابل التي عليها الهودج كانت فيها النساء اولا ويقع الاحمال ١٢ ص والحمولة بالفتح والحمار الابل التي تحمل ١٢ س

ابيات

المعاني المذكورة اولا سواء كان المعطوف عليه نعتا اولا فهما حرفان للاضراب والاستدراك فهما مؤذنان بالقطع تقول مررت برجل قائم بل
قاعد وفي غير النعت ما زيد قائما بل قاعد ولكن قاعد وربما قطع النعت الاول بالواو اذا طال ذيل المنعوت كما قال الزجاج في ولكن البر من آمن الى قوله
والموفون بعهدهم ان الموفون صفة من آمن وهذا الذي ذكرنا من شروط النعت المقطوع انما يعتبر اذا جاز الاتباع على النعت ايضا فاما اذا لم يجز كما
في الامثلة المذكورة في القسم الاول اي جميع الاوصاف مع تفرق الموصوفات فلا قوله رابعها حذف الموصوف اعلم ان الموصوف يحذف كثير الا علم ولم يوصف
بظرف او جملة كقوله تعالى وعندهم قاصرات الطرف عين فان وصف باحدهما جاز كثيرا ايضا بالشرط المذكور بعد لكن اقل من الاول في الكثرة لان
القائم مقام الشيء ينبغي ان يكون مثله والجملة مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف وكذا الظرف والجار لكونهما مقدرين بالجملة على الاصح وانما يكثر حذف
موصوفهما بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بفي قال تعالى ومنهم دون ذلك وقال وما منا الا له مقام معلوم اي ما من ملائكتنا
الا ملك له مقام معلوم قال الشاعر ؎ وما الدهر الا تارتان فمنهما :: اموت واخرى ابتغي العيش اكدح :: اي منهما تارة اموت فيها وحكى سيبويه ما منهم
مات الا رايته في حال كذا وقال فظلتها اثنتين كالماء منهما واخرى على لوح احر من الجمر وقال لو قلت ما في قومها لم يثم يفضلها في حسب وميسم فان
لم يكن الموصوف بعض الظرف والجملة مقامه الا في الشعر قال ؎ انا ابن جلا وطلاع الثنايا :: متى اضع العمامة تعرفوني :: وقال ؎ ما لك عندي غير
سهم وحجر :: وغير كبداء شديد الوتر :: كانت بكفي كان من ارمى البشر :: وقال ؎ كانك من جمال بني اقيش :: يقعقع خلف رجليه بشن :: وانما كثر الشيء
المذكور لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه قبله فيكون كانه مذكور ثم اعلم انه ان صلح النعت لمباشرة العامل اياه جاز تقديمه و
ابدال المنعوت منه نحو مررت بظريف رجل قال ؎ والمؤمن العائذات الطير يمسحها :: ركبان مكة بين الغيل والسند ومن قريب
منه قوله تعالى وغرابيب سود لان حق غربيب ان تتبع اسود لكونه تاكيدا له نحو احمر قانئ وان لم يصلح لمباشرة العامل اياه لم يقدم
الا ضرورة والبتة التاخير كما تقول في ان رجلا ضاربك في الدار ان ضاربك رجلا واذا وصفت النكرة بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد
واخر احد الباقيين في الاغلب كقوله تعالى وهذا ذكر مبارك انزلناه وليس ذلك بواجب خلافا لبعضهم والدليل عليه قوله وهذا كتاب
انزلناه مبارك وقوله فسوف ياتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة وقال الشاعر ؎ وليل اقاسيه بطيء الكواكب :: وربما نوبت الصفة ولم تذكر
للعلم بها قال ؎ الا ايها الطير المربة بالضحى :: على خالد لقد وقعت على لحم :: اي لحم اي لحم واذا ولي النعت اما او لا وجب تكريره كما ذكرنا في الحال
قال الله تعالى لا فارض ولا بكر وتقول لقيت رجلا اما عالما واما جاهلا وقد يوصف المضاف اليه لفظا والنعت للمضاف اذا لم يلبس ويقال له الجر
بالجوار وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف اليه فيجعل ما هو نعت الاول معنى نعت الثاني لفظا وذلك كما يضاف لفظ المضاف اليه الى ما ينبغي
ان يضاف اليه المضاف نحو هذا جحر ضب وهذا حب رماني والذي هو للحجر والحب لا نصب والرمان والخليل يشترط في الجر بالجوار توافق المضاف والمضاف
اليه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا فلا يجيز الا هذان جحرا ضب خربان ولا يجيز خربين خلافا لسيبويه واستشهد سيبويه بقوله ؎
فاياكم وحية بطن واد :: هموز الناب ليس لكم بسي :: يجوهموز وقال بعض البصريين ان التقدير هذا جحر ضب خرب جحره فحذف المضاف اي
الضمير فاستتر الضمير المرفوع في خرب لكونه مرفوعا القيام مقام المضاف المرفوع فيكون اصل قوله هموز الناب هموز ناب حيته ثم حذف
المضاف اي حية فبقي هموز نابه ثم لما اضيف هموز الى الناب استتر الضمير فيه كما في حسن الوجه قوله العطف تابع مقصود
بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسياتي نحو قام زيد وعمرو قوله مقصود بالنسبة خرج
الوصف وعطف البيان والتاكيد على ما قال لان المقصود في هذه الثلثة هو المتبوع وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه
وتوضح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه ولا شك انك اذا بينت شيئا بشيء فالمقصود هو المبين والبيان فرعه وكذا انما تجيء بالتاكيد
اما ليبان ان المنسوب اليه مقدما هو المنسوب اليه في الحقيقة لا غيره لم يقع غلط ولا مجاز في نسبة الفعل اليه واما لبيان ان المذكور

له النعيل الناحية وقال الاصمعي الشعب اللتف والسند ما انكب من الجبل [illegible]
٢٣٣
صحاح [illegible] بالمكان لزمه واقام به [illegible] صحاح [illegible]

بلفظ العموم باق على عمومه غير خاص و يعني بالنسبة نسبة الفعل اليه فاعلا كان او مفعولا او غيرهما ونسبة الاسم اليه اذا كان مضافا قوله مع متبوعه يخرج البدل لانه هو المقصود عندهم دون متبوعه وسنذكر الكلام عليه في بابه ونذكران عطف البيان هو البدل ويخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا ولكن وبل وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه قوله يتوسط بينه الى اخره ليس من تمام الحد بل هو شرط عطف النسق ذكره بعد تمام حده قال ولم يستغن في الحد بقولي العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الصفات يعطف بعضها على بعض كقوله الى الملك القرم وابن الهمام ❊ وليث الكتيبة في المزدحم وقوله يا لهف زيابة للحارث ❊ الصابح فالغانم فالآئب ❊ ويجوز ان يعترض على حده بمثل هذه الاوصاف فانه يطلق عليها انها معطوفة الا ان يدعى انها في صورة العطف وليست بمعطوفة واطلاقهم العطف عليها مجاز قوله واذا عطف على المرفوع المتصل اكد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه مثل ضربت اليوم وزيد واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض مثل مررت بك وبزيد انما اكد بالمنفصل في الاول لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله كما جاز في الظاهر والضمير المنفصل ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف كلمة فاكدوا اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا للمتصل وهو محال فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا اذا كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى ويجوز تاكيد المتصل المرفوع لا لغرض العطف نحو اضرب انت وضربت انا قوله الا ان يقع فصل فيجوز تركه سواء كان الفصل قبل حرف العطف كقوله ❊ ولست بنازل الا المت ❊ برحلي او خيالتها الكذوب ❊ او بعدها كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا فان المعطوف هو آباؤنا ولا زائدة لتاكيد النفي ومع الفصل قد يؤكد بالمنفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا آباؤنا وقد لا يؤكد والامران متساويان فلذا قال فيجوز تركه وانما جاز الترك لان طول الكلام قد يغني عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو قولك حضر القاضي امرأة والحافظوا عورة بالنصب فكيف لا يغني عما ليس بواجب بل هو الاولى ذلك ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوز دون العطف بلا تاكيد لا فصل الكن على قبح لانهم خطؤوا اصلا بحيث لم يجوزوا ان يرتكب واما الكوفيون فيجوزون العطف المذكور بلا تاكيد بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح قوله واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض وانما ذلك لان اتصال المضمر المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره سواء كان ضميرا او ظاهرا فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فمن ثم لم يجز اذا عطفت المضمر على المجرور الا اعادة الجار ايضا نحو مررت بزيد وبك والمال بين زيد وبينك وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل فلم يبق الا اعادة العامل الاول سواء كان اسما نحو المال بيني وبين زيد او حرفا نحو مررت بك وبزيد ولا يعاد العامل الاسم الا اذا لو يبق انه لم يجلب الا لهذا الغرض وانه لا معنى له كما في قولنا بينك وبين زيد اذ لو علم ان يكون هناك بينان بين بالنسبة الى زيد وحده وبين آخر بالنسبة الى المخاطب وحده لان البينية امر يقتضي طرفين فعرفنا ان تكرير الثاني لهذا الغرض فقط فان التبس نحو جاءني غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز بل يجوز لو قام قرينة دالة على المقصود فان قلت هل تقول بعمل اعادة الخافض انقول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور ام تقول المجرور عطف على المجرور قلت النظر المستقيم يقتضي ان القول بالتنازع لو ذلك لان القول به في نحو المال بيني وبينك متعسر اذ لا معنى للمضاف الثاني كما مر فلا يمكن عطف المضاف على المضاف

لفساد المعنى وفى نحو مررت بك وبزيد وان امكن ان يكون للباء الثانى فيه معنى اذ يمكن ان يكون استونف معنى الجار والمجرور فيكون
بسبب الاستيناف للباء الثانية معنى ولم يمكن ذلك فى بين الثانية الا انا لما عرفنا ان الباء الثانية مجتلبة لمثل الغرض الذى اجتلبت له
بين الثانية بعينه وجب الحكم بكون المجرور عطف على المجرور ههنا كما فى مسئلة بين فاذا تقرر هذا قلنا ان نقول المعطوف مجرور
مع تكرر العامل كما كان مجرورا به قبل تكرره اعنى بالعامل الاول لان وجود الثانى لازم لفظى وهو من حيث المعنى كالعدم كما قال
سيبويه فى نحو لا ابا لزيد ان جره بالاضافة لا باللام الظاهرة والاولى ان نحيل جره على العامل المتكرر اذ ليس باقل من الحروف الزائدة
نحو كفى بزيد فانها الغى مع زيادتها وهذا الذى ذكرنا اعنى لزوم اعادة الجار فى حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم
لكن تركها اضطرارا كقوله ؎ فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا ۞ فاذهب فما بك والايام من عجب ۞ واجاز الكوفيون ترك الاعادة فى حال السعة مستدلا
بالاشعار ولا دليل فيها اذ الضرورة حاملة عليه ولا خلاف معها وبقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر فى قراءة حمزة واجيب ان الباء
مقدرة والجر بها وهو ضعيف لان حرف الجر لا يعمل مقدرا فى الاختيار الا فى نحو الله لافعلن وايضا لو ظهر الجار فالعمل للاول كما ذكرنا ولا يجوز
ان يكون الواو للقسم لانه يكون اذن قسم السؤال لان قبله واتقوا الله الذى تساءلون به وقسم السؤال لا يكون الا مع الباء كما يجئ والظاهر ان
حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفى ولا نسلم تواتر القراءات السبع وذهب الجرمى وحده الى جواز العطف على المجرور المتصل
بلا اعادة الجار بعد تاكيده بالضمير المنفصل المرفوع نحو مررت بك انت وزيد قياسا على العطف على الضمير المتصل المرفوع وليس بشئ لانه لم يسمع
ذلك مع ان تاكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس واعادة الجار اقرب واخف فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل فى نحو جاؤنى كلهم والابدال منه
نحو اعجبتنى جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور فى نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت
بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف فى الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفى الثانى الا مع اعادة الجار فالجواب ان التاكيد والبدل ليسا
باجنبيين منفصلين عن متبوعهما لا لفظا ولا معنى اما معنى فلان البدل فى الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر والتاكيد
عين المؤكد واما اللفظ فلانه لا ينفصل بينهما وبين متبوعهما بحرف كما فى عطف النسق فلم ينكر جرى ما هو كالجزء من متبوعه على ما هو كالجزء من عامله لتوافق
التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما كالجزء مما قبله واما عطف النسق فمنفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف ومعنى من حيث المعطوف فى
الاغلب غير المعطوف عليه فانكر جرى ما هو مستقل كالاجنبى من متبوعه على ما هو كالجزء مما قبله لتخالف التابع والمتبوع فان قلت فهلا اطرد الحكم على
هذا الوجه فى جميع التواكيد اذ كلها متصل بمتبوعاتها كما قلت ولم افرد النفس والعين بتاكيد متبوعهما الذى هو مرفوع متصل اولا بالمنفصل قبل
التاكيد قلت ذلك لعلة اخرى وذلك لان النفس والعين كثيرا ما تليان العامل وتقعان غير توكيد نحو طابت نفس فلان ولقيت عينه
فلو لم يؤكد معهما اولا بالمنفصل لالتبس الفاعل اذا كان غائبا او غائبة بالتاكيد نحو زيد جاءنى نفسه وهند جاءتنى نفسها ثم طرد الحكم فى البواقى
مع ان ضميرهما بارزة نحو ضربتنى انت نفسك ولم يلتبس واما كل واجمع فلا يلتبسان بالفاعل فى نحو الكتاب قرئ كله لان كلا لا يلى العوامل الظاهرة
اصلا فلا تقول جاءنى كلكم ولا قتلت كلكم ولا مررت بكلكم بل قد استعمل مبتدأ لا غير اما لان العامل معنوى كما هو مذهب الجمهور او لان مرتبته
التاخر عن خبر المبتدأ كما اخترنا فى اول الكتاب هذا وقد علل المصنف اختصاص النفس والعين بتقدم تاكيد مؤكدهما بالمنفصل بانهم كرهوا
ان يؤكد الجزء بما هو كالمستقل قال لان النفس تستعمل غير تاكيد ولفظ كل لا يستعمل الا تاكيدا وهذه العلة تبطل عليه فى قولهم مررت بك
نفسك فالاولى ما قدمناه قوله والمعطوف فى حكم المعطوف عليه ومن ثم لم يجز فى ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع وانما جاز الذى
يطير فيغضب زيد الذباب لانها فاء السببية اقول يريدون بقولهم ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه ان كل حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقا
يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس وعطف المعرب على المبنى وبالعكس وعطف المفرد على المثنى او المجموع وبالعكس

رضی شرح کافیه ٢٣٥

بل المراد به ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف كما اذا لزم في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كونه جملة ذات ضمير عائد اليه لكونه صلة له لزم مثله في المعطوف وكما اذا اقتضى ما قبله كونه نكرة كمجرور رب والمجرور بكم وجب كون المعطوف كذلك فلذا اضعف نحو الواهب المائة الهجان وعبدها، ونقول في رب شاة وسخلتها ان المعطوف نكرة كما يجئ في باب المضمرات وكان يجب على الاصل المتقدم ان لا يجوز يا زيد والحارث لوجوب تجرد المعطوف عليه عن اللام بالنظر الى يا لكن لما كان المكروه هو اجتماع اللام وحرف النداء ولم يجتمعا حال كون اللام في المعطوف جاز كما في يا ايها الرجل وان وجب للمعطوف عليه حكم بالنظر الى نفسه والى غيره معًا وجب مثله للمعطوف ان كان في نفسه مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم المنادى بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردًا معرفة وكان يجب بناء المعطوف على هذا الاصل في لا رجل ولا امراة كما في النداء لكن العلة قد نقلت في المنصوب بلا التبرئة وان لم يكن حال المعطوف في نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ما وجب في المعطوف عليه فلذا لم يضم المعطوف في يا زيد وعبد الله لان ضم المنادى ليس لحرف النداء فقط بل لذلك ولكونه مفردا معرفة كما قلنا وكذا لم ينصب المعطوف في لا غلام رجل ولا زيد عندي لان نصب اسم لا بالنظر الى لا والى قابل النصب وهو المنكر المضاف والمضارع له لا بالنظر الى لا وحدها فنقول يجوز عطف الخبر الجامد على المشتق نحو زيد احمر ورجل شجاع وذلك لان الضمير في المشتق الواقع خبرا لم يجب لكونه خبرا فقط اذ خبر المبتدء يتجرد عن الضمير اذا كان جامدا بل بالنظر الى نفسه ايضا وهو كونه مشتقا اذ الخبر المشتق لا بد له من ضمير فيه او في معموله فالمقصود ان المعطوف يجب الا يكون بحيث لو حل في المعطوف عليه جاز قيامه مقامه قوله ومن ثم لم يجز في ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع وذلك لانه لما وجب لقولك بقائم او قائما الضمير لكونه خبرا مع كونه مشتقا فوجب ان يثبت مثله في المعطوف مع اشتقاقه وهو قولك ذاهب عمرو لان الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر الى كونه خبرا وكونه مشتقا والمعطوف مشتق مثله ولا ضمير في ذاهب عمرو بالجر والنصب في ذاهبا عمرو فان قلت فجوز ولا ذاهبا عمرو على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر قلت ليس حاله في نفسه كحال المعطوف عليه حتى يكون مثله في حكم الاعراب لان الاسم في الاول مقدم على الخبر فجاز عمل ما فيهما بخلاف الثاني فصار في عطف الجملة على الجملة مثل لا غلام رجل ولا زيد عندي في عطف المفرد على المفرد فيجب الرفع في ذاهب على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر اذ لا يجوز عطف الخبر وحده على الخبر لما تقدم من عدم الضمير وقد ذكرنا وجوه هذه المسئلة مستوفاة فليرجع اليه وانما جاز مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين وان لم يكن في قاعدين ضمير راجع الى الموصوف حملا على المعنى لان المعنى لا قاعد ابواه فهو في حكم ما ثبت فيه الضمير وذلك لان الضمير المستكن المثنى في قاعدين راجع الى المضاف مع المضاف اليه اعني ابواه والمضاف اليه ضمير راجع الى الموصوف وكذا قولك برجل حسنة جاريته لا قبيحة لانه بتقدير لا قبيحة جاريته قوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال انك اذا اخبرت عن الذباب في قولك يطير الذباب فيغضب زيد تقول الذي يطير فيغضب زيد الذباب فقولك يغضب زيد عطف على يطير الذي هو صلة فوجب ان يكون فيه ضمير كما في المعطوف عليه وهو خال منه فوجب ان لا يجوز وقد جاز بالاتفاق واجاب بان هذه الفاء للسببية لا للعطف وكلامنا في المعطوف هذا الذي قاله المصنف والذي يقوى عندي ان الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدء والصفة والصلة اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى بكون مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا او لا او بغير ذلك جاز تجرد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اختها التي هي كجزئها سواء كان مضمون الاولى سببا لمضمون الثانية كما في مسئلة الذباب او لا كما تقول مخبرا عن زيد في جاء زيد فغربت الشمس زيد الذي جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي تعقب مجيئه غروب الشمس زيد وتقول مخبرا عن الشمس التي جاء زيد فغربت الشمس وليس مجئ زيد سببا للغروب وكذا يجوز مع ثم واذ

اي الجموع على الجموع ليكون عطف الجملة على الجملة ١٢ منه

٢٣٦

مضمون

مضمون معطوفها بعد مضمون الاولى وان كان متراخيا فتقول الذي جاء ثم غربت الشمس زيد اذ المعنى الذي تراخى عن مجيئه غروب الشمس زيد وكذا التي جاء زيد ثم غربت الشمس ولذا تقول في خبر المبتدء زيد قام فغربت الشمس وزيد غربت الشمس فقام لامنه من جميع هذا وهل كما تعطف على الضمير الرابط في الجملة التي يلزمها الضمير اسما ظاهرا نحو زيد ضربته وعمرا او تعطف ضميرا على بعض اجزاء الجملة اللازمة للضمير الخالية منه نحو زيد ضربت عمرا واياه وانما جاز ذلك لان في اجزاء الجملة المذكورة ضميرا اذ المعطوف المفرد كجزء المعطوف عليه لاجل عدم الاستقلال فلما لم يستقل الجملة المعطوفة بالفاء وثم وتعلقت من حيث المعنى بالجملة المقدمة لتعقب مضمونها مضمونها صارت كاحد اجزائها فاكتفى بالضمير في احدهما واما ان لم يكن للجملة المعطوفة تعلق معنوي بالمعطوف عليها نحو الذي قام وقعدت هند زيد لم يجز الا ان تعلق المضمون بالمضمون معنى فتقول الذي قام وقعدت هند في تلك الحال زيد والذي يزول الجبال ولا يزول انا والذي يقوم القيامة ولا ينتبه انت لان الاقتران معلوم من قرينة الحال واذا لم تكن مع الواو قرينة الاقتران لم يجز لان الواو لمطلق الجمع لا دلالة فيه على الاقتران وغيره كما كان في الفاء وثم تعلق معنوي بين المضمونين هذا وقولك هند لقيت زيدا واباها جائز اتفاقا بالواو وفي المسئلة اذا ذكرت مقام الواو الفاء او ثم او او خلاف فلا يجيزها قوم لان الاجتماع ليس بحاصل مع الفاء وثم واو فيحتاج الى تقدير فعل آخر للمعطوف فيبقى الجملة الاولى بلا ضمير عائد على المبتدء بخلاف الواو فانها للجمع فلا احتياج الى تقدير فعل وليس بشيء لان العامل ليس بمقدر في المعطوف كما تبين في حد التوابع ولو سلم ايضا جازت على ما ذكرنا ان للجملة الثانية مع الفاء وثم واو تعلقا معنويا بالاولى واما ان صرحت بالفعل في الثاني مع الواو نحو زيد اكرمت عمرا واكرمت اباه فان قصدت بالتكرير التاكيد جازت المسئلة وان قصدت الاستيناف امتنعت الاولى لخلو الجملة الخبرية عن الضمير قوله واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز خلافا للفراء الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو خلافا لسيبويه معنى قولهم العطف على عاملين ان تعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا في الاعراب كالمنصوب والمرفوع او متفقين كالمنصوبين على معمولي عاملين مختلفين نحو ان زيدا ضرب عمرا وبكرا خالدا فهذا عطف متفقي الاعراب على معمولي عاملين مختلفين وقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكرا اخوه عطف مختلفي الاعراب ولا يعطف المعمولان على عاملين بل على معموليهما فهذا القول منهم على حذف المضاف واما عطف المعمولين متفقين كانا او مختلفين على معمولي عامل واحد فلا باس به نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا وظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا واعلم زيد عمرا بكرا فاضلا وبشر خالدا محمدا كريما وذلك لان حرف العطف كالعامل ولا يقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين ويجوز ان يكون كعامل يعمل عملين او ثلثة او اكثر اعلم ان الاخفش يجيز العطف على عاملين مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو دخل زيد الى عمرو وبكر خالد فهذا لا يجوز اجماعا منهم ممن جوز العطف على عاملين ومن لم يجوز اما عند من جوز فللفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور واما عند من لم يجوز فلهذا وللعطف على عاملين وليس الامر كما زعم المصنف من قوله يجيز بعض الكوفيين مطلقا فان كلهم اطبقوا على المنع مما ذكرنا لما ذكرنا فان ولي المجرور في المسئلة المذكورة حرف العطف نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فاجازه الاخفش على ما نقل عنه الجزولي وغيره لان المانع عنده انما كان هو الفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور ولا يجوز كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور وقد زال المانع بايلاء المجرور للعاطف فلهذا اجوز الاخفش ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو ومنع سيبويه العطف على عاملين مطلقا وذلك لما ذكرنا من ضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين فنحو قولهم مررت النمر وبجيش والحجر ركب لا يجوز اجماعا اي الاسمين اذا وليت حرف العطف اذ الاخر بقي مفصولا بينه وبين العاطف الذي هو كالجار و لا يجوز ذلك سواء كان الفاصل ظرفا نحو مررت اليوم بزيد وامس عمرو او غيره بل يجب ان تقول وامس بعمرو واما الفصل بالظرف

رضی ... ۳۷

او غيره بين العاطف والمرفوع او المنصوب فمختلف فيه منعه منه الكسائي والفراء وابو علي في السعة وذلك اذا لم يكن الفاصل معطوفا
بل يكون معمولا من غير عطف لعامل المعطوف المرفوع او المنصوب الذي بعده نحو ضرب زيد وعمرا بكر وجاء في زيد واليوم عمرو
وقد فصل الشاعر بالظرف ؎ اتعرف ام لا رسم دار معطلا ٭ من العام يغشاه ومن عام اولا ٭ قطارا وتارات حريق كانها مضلة
بو في رعيل فجعلا ٭ فان كان الفاصل ايضا معطوفا على مثله لم يختلف في جوازه في المرفوع والمنصوب وفي عدم جوازه في المجرور
نحو جاء في امس عمرو واليوم زيد وضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا يجوز مررت اليوم بزيد وامس عمرو كما لا يجوز مررت بزيد وامس خالد قال ابو علي انما قبح الفصل
بين العاطف والمرفوع او المنصوب وليس بمعطوف لان العاطف كالنائب عن العامل فلا يتسع فيه الفصل بينه وبين معطوفه كما يفصل بين العامل و
معموله واجاز ذلك غيرهم في السعة لجواز الفصل بين الرافع والناصب ومعمولهما وامتناع ذلك بين الجار ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف و
المعطوف غير المجرور بالقسم نحو قائم زيد ثم والله عمرو واذا يكن المعطوف جملة فلا تقول ثم والله قعد عمرو لانه يكون الجملة اذن جوابا
للقسم فيلزمها حرف الجواب فلا يكون ما بعد القسم عطفا على ما قبله بل الجملة القسمية اذن معطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل
بالشرط ايضا نحو اكرم زيد ثم ان اكرمتني عمرا وبالظن نحو خرج محمد او اظن عمرو وبشرطان لا يكون العاطف الفاء والواو ولكونهما
على حرف واحد فلا تنفصلان عن معطوفهما ولا ام لان ام العاطفة اي المتصلة يليها مثل ما يلي همزة الاستفهام التي قبلها في الاغلب
كما يجيء في حروف العطف ويترجح الى العطف على عاملين فنقول الاخفش لا يمنع من صور العطف على عاملين الا ما فيه الفصل بين
العاطف والمجرور كما ذكرنا وسيبويه يمنعه مطلقا والفراء كما نسب اليه ابن مالك يوافق سيبويه ويخالف الاخفش وهما اي سيبويه والفراء
يضمران الجار في كل صورة توهم العطف على عاملين نحو قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء وقوله تعالى والذين
كسبوا السيئات جزاء سيئة اي وللذين واعتذر ابن السراج لهما في قوله تعالى واختلاف الليل والنهار الى قوله آيات وآيات على القراءتين
بان آيات اعيدت تاكيدا لا ولى لما طال الكلام وليس بمعطوف فذهب المتقدمين الجواز مطلقا كما هو مذهب الاخفش او المنع مطلقا
الا باضمار الجار كما هو مذهب سيبويه والفراء واما المتاخرون فان الاعلم الشنتمري منع نحو زيد في الدار والحجرة عمرو ومنع تقديم المجرور
الى جانب العاطف قال لانه ليس يستوي اخر الكلام واوله قال اذا قدمت في المعطوف عليه الخبر على المخبر عنه نحو في الدار زيد والحجرة
عمرو جاز لاستواء اخر الكلام واوله في تقدم الخبرين على المخبر عنهما قلت يلزمه تجويز مثل قولنا زيد خرج غلامه وعمرو اخوه وان
زيد اخرج غلامه وبكرا اخوه لاستواء اول الكلام واخره وهو لا يجيزه والمصنف جوز بالقيد الذي ذكره الاعلم ايضا وهو ان
يتقدم المجرور في المعطوف عليه ويتاخر المنصوب او المرفوع ثم ياتي المعطوف على ذلك الترتيب نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان
في الدار زيدا والحجرة عمرا لكن لا العلة التي ذكرها الاعلم بل لان الذي ثبت في كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف
على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره اذ العطف على عاملين مختلفين مطلقا خلاف
الاصل فان اطرد في صورة معينة دون غيرها لم يقس عليها فلم يلزم المصنف ما لزم الاعلم من تجويز الصورتين المذكورتين لكن
يبقى الاشكال عليهم في علة تخصيصهم للصورة المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف على عاملين مخالفا للاصل فهلا
اعتذر باضمار الخافض كما فعل سيبويه والفراء حتى لا يكون تحكما قوله خلافا للفراء يعني ان الفراء يجيزه مطلقا وفي هذه الاحالة نظر
على ما قلنا قوله الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو اي يجوز مطلقا ويقاس عليه اذا كان مع الضابط المذكور قوله خلافا لسيبويه لانه
لا يجوز عنده مطلقا وان كان بالضابط المذكور ولنذكر بقية احكام العطف فمنها انه قد يحذف واو العطف مع معطوفه
مع القرينة كما اذا قيل من الذي اشترك هو وزيد قلت اشترك عمرو اي اشترك عمرو وزيد قال الله تعالى لا يستوي

منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل الاية وكذا ام مع معطوفها كقولك لمن قال انا اصلي ليلا ونهارا الا في الليل تصلي اكثر تغني ام في

النهار وقد يحذف الواو مع دون المعطوف قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت وحكى

ابو زيد اكلت سمكا لبنا تمرا وقد يحذف فا وكما تقول لمن قال اكل اللبن والسمك كل سمكا لبنا اي او لبنا وذلك لقيام قرينة دالة

على ان المراد احدهما وقد يحذف المعطوف عليه بعد بلى واخواتها تقول لمن قال قام زيد بلى وعمرو اي بلى قام زيد وعمرو ولانها

حرف تصديق فتدل على المعطوف عليه الذي هو المصدق والمثبت كما يجيء في بابها وكذا تقول بلى فزيد وبلى ثم زيد وبلى او زيد

وبلى لا زيد لان بلى للايجاب بعد النفي فيكون التقدير بلى قام زيد لا عمرو وتقول لمن قال قام بكر نعم لكن زيد اي نعم ما قام بكر لكن زيد اي لكن قام

زيد لان نعم مقررة لما سبقها نفيا كان او اثباتا ولكن للاثبات بعد النفي في عطف المفرد كما يجيء في حروف العطف وتقول لمن قال مات الناس بلى حتى

الانبياء وتقول لمن قال ما قام زيد بلى بل عمرو او نعم بل عمرو اي بلى قام زيد بل عمرو ونعم ما قام زيد بل عمرو ولا يحذف المعطوف عليه

بعد حروف التصديق اذا كان العاطف ام واما وذلك لان ام المتصلة وهي العاطفة تقتضي سبق الهمزة واما تقتضي سبق اما

اخرى كما يجيء في حروف العطف وقد يحذف المعطوف عليه بام قال تعالى ام من هو قانت اناء الليل اي الكافر خير ام من هو قانت ويجوز

تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربت وعمرا زيدا او فعمرا او ثم عمرا او او عمرا او لا عمرا زيدا

بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل فلا يجوز وزيد قام عمرو ولا مررت وزيد بعمرو وذلك لان العامل يعمل في المعطوف بواسطة

العاطف فهو كالالة للعمل ومرتبة الالة بعد المستعمل لها ولاستبشاع كون التابع مقدما على متبوعه وعلى متبوع متبوعه اي العامل

في المتبوع فمن ثم لم يتقدم على معمول لتزم اضمار عامله فلا يقال ولا الاسد اياك لانه يكون اذن متقدما على العامل وكذا لم يتقدم على

معطوف عليه لزم اتصال عامله به ولا يقال وزيد ضربت انت ولم يتقدم على المعطوف عليه اذا كان مبتدءا مؤخرا لخبر دخله حرف ناسخ او لا

فلا يجوز ان وعمرا زيدا قائمان وما وزيد عمرو قائمين لضعف الحرفين فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف وكذا لا تقول الا وعمرو زيد منطلقان

والذي وابوه زيد ضاربان انا وهل وزيد عمرو قائمان وكيف وعمرو زيد نائمان لانه يتقدم على العامل ايضا وهو اما الابتداء او الخبر على

المذهبين فاذا تقدم الخبر نحو قائمان وزيد عمرو وكيف وزيد عمرو جاز اضطرار التاخر عن العامل على المذهبين ويشترط ايضا في تقديم

المعطوف اضطرارا ان لا يكون المعطوف عليه مقرونا بالا واو بمعناها فلا تقول ما جاءني وزيد الا عمرو وانما جاءني وزيد عمرو وذلك لكون ما بعد الا

في حيز غير حيز ما قبلها لتخالفهما نفيا واثباتا كما مر في باب الفاعل فلا يقع قبلها المعطوف الذي هو في حيز ما بعدها ومنها ان كل ضمير راجع الى

المعطوف بالواو وحتى مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو زيد وعمرو جاءاني ومات الناس حتى الانبياء وفي المعطوف والضمير للمعطوف والمعطوف عليه اما قوله

تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فالمعنى ولا ينفقون الكنوز لدلالة يكنزون على الكنوز وقوله والله ورسوله احق ان يرضوه

اي يرضوا احدهما لان ارضاء احدهما ارضاء الاخر ويجوز زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الاول اكتفاء بخبر الثاني وكذا يجوز زيد قام و

عمرو على حذف الخبر من الثاني اكتفاء بخبر الاول اي وعمرو كذلك وفي الموضعين ليس المبتدء وحده عطفا على المبتدء اذ لو كان كذلك

لقلت قاما واما الفاء وثم فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه ففي مطابقته لهما خلاف قال بعضهم يجب حذف

الخبر من احدهما اما من الاول نحو زيد فعمرو قام وزيد ثم عمرو قام اي زيد قام فعمرو قام واما من الثاني نحو زيد قام فعمرو اي فعمرو قام

او فعمرو كذلك فالواو لا يجوز المطابقة لان تفاوتهما في الترتيب يمنع اشتراكهما في الضمائر واجاز الباقون مطابقة الضمير وهو

الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى تناقض الفاء وثم اذ قد يقال قام الرجلان مع

ترتيب قيامهما والاضمار والاظهار في هذا سواء فقاما وقام الرجلان مثلان في احتمال اجتماع القيامين وترتيبهما وان لم يكن الضمير

له لمن قال ما قام عمرو بل زيد
ع الظاهر ان لفظة بلى وقعت موقع نعم سهوا من القلم لما يجيء من استعمال بلى للايجاب
۲۳۹
رضي شاه ۱۳۱۲

مبحث التاكيد

في الخبر المذكور وجب المطابقة اتفاقا نحو جاءني زيد فعمرو فقلت لهما وجاء زيد ثم بكر وهما صديقاي واما او ولكن وبل وام واو واما المطابقة الضمير معها ونحوها موكول الى قصدك فان قصدت احدهما وذلك واجب في الاخبار عن المعطوف بها مع المعطوف عليه وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو جاءني وزيد بل عمرو قام وزيد او عمرو اتاك وكذا تقول زيد وهند جاءني ولا تقول جاءتني اذ المعنى احدهما جاءني والغلبة للتذكير وتقول في غير الخبر جاءني اما زيد واما عمرو فاكرمته وازيدا ضربت ام عمرا فاوجعته وما جاءني زيد لكن عمرو فاكرمته وان قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو جاءني مع اني دعوتهما او زيدا او عمرو جاءني وقد جئتهما واكرمتهما وتقول في او التي للاباحة جالس الحسن او ابن سيرين وباحثه ويجوز وباحثهما وكذا تقول هذا اما جوهر او عرض واما عرض ثم تقول وهما محدثان قال الله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما وليس او بمعنى الواو كما قال بعضهم والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا فلا باس فان الله اولى بالغني والفقير معا وانما قال تعالى واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها بافراد الضمير مع ان الانفضاض اليهما كان لان الضمير راجع الى الرؤية المدلول عليها بقوله راوا ولا يستنكر عود ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما لانه لما استعمل كثيرا في الاباحة فجاز الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار كالواو ولهذا جاز قوله وكان سيّان ان لا يسرحوا نعما او يسرحوه بها واغبرت السوح * فقال مع سيان او ليسرحوا والحق ويسرحوا ونقول ازيدا ضربت ام عمرا و مستحقان للضرب وما جاءني زيد لكن عمرو او بل عمرو وقد دعوتهما ومنها انه يعطف الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان في الاسم معنى الفعل قال تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على قراءة عاصم اي فلق الاصباح وكذا قوله تعالى صافات ويقبضن اي يصففن ويقبضن قال حيات يغشيها بعضب باتر * يقصد في اسوقها وجائر اي ويجور ولا يجوز مررت برجل طويل ويضرب على العطف اذ ليس الاسم بتقدير الفعل ويعطف الماضي على المضارع وبالعكس خلافا لبعضهم قال تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة وان الذين كفروا ويصدون وارسل الرياح فتثير سحابا وكذا يجوز لم يقعد زيد ولا يقعد زيد غدا وبالعكس كذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس اذا تجانسا بالتاويل نحو زيد ابوه كريم وعاقل واخوته لكن عطف الجملة على المفرد اولى من العكس لكونها فرعا عليه في كونها ذات محل من الاعراب فلا اولى كونها تابعة له في الاعراب فنحو مررت برجل ظريف وابوه كريم اولى من نحو برجل ابوه كريم وظريف ولا سيما اذا كانت الجملة والمفرد صفتين لان تطابق الصفة والموصوف اكثر من تطابق المبتدأ والخبر والحال وصاحبها الا ترى ان الاوليين يتطابقان تعريفا وتنكيرا دون البواقي فقولك جئتك خائفا وراجيا وهند ابوها كريم وشريفة ليس في القبح نحو برجل ابوه كريم وشريف ويجوز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس قال ابن جني وذلك بالواو دون الفاء واخواتها لاصالة الواو في العطف واعلم انه يجوز المخالفة في الاعراب اذا عرف المراد نحو مررت بزيد وعمرو اي وعمرو وكذلك لقيت زيدا وعمرو اي وعمرو كذلك قال وعض زمان يا ابن مروان لم يدع * من المال الا مسحتا او مجلف * المسحت المذهب والمجلف الماخوذ الجوانب الذي بقيت منه بقية فقوله مجلف حمل على المعنى اذ معنى لم يدع الا مسحت لم يبق من جوره الا مسحت ويجوز ان يكون المعنى او هو مجلف او منقطعة اي بل هو مجلف كما يجيء في حروف العطف او يكون مجلف مصدرا عطف على عض كما في قوله تعالى ومزقناهم كل ممزق قوله التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول قوله يقرر معنى التقرير ههنا ان يكون مفهوم التاكيد ومؤداه ثابتا في المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا في زيد في قولك جاءني زيد نفسه اذ يفهم من زيد نفس زيد وكذا كان معنى الاحاطة الذي في كلهم مفهوما من القوم في جاءني القوم كلهم اذ لا بد ان يكون القوم اشارة الى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم ثم التاكيد يقرر ذلك الامر اي يجعله مستقرا متحققا بحيث لا يظن به غيره فرب لفظ دال وضعا على معنى حقيقة فيه ظن المتكلم بالسامع انه لم يحمله على مدلوله اما الغفلة او لظنه بالمتكلم الغلط او لظنه به التجوز فالغرض الذي وضع له التاكيد احد ثلثة اشياء احدها ان يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع وثانيها

ان يدفع ظنه بالمتكلم الغلط فاذا قصد المتكلم احد هذين الامرين فلا بد ان تكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه او ظن
ان السامع ظن به الغلط فيه تكريرا لفظيا نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد ولا ينجع ههنا التكرير المعنوي لانك لو قلت ضرب
زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ
زيد فقولك نفسه لا ينفعك وربما تكرر غير المنسوب والمنسوب اليه لظنك غفلة السامع او لدفع ظنه بك الغلط وذلك اما
في الحرف نحو ان ان زيدا قائم او في الجملة نحو قوله تعالى ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ولا يدخل هذا النوع من التاكيد في
حد المصنف لانه يقرر امر المتبوع ولكن لا في النسبة ولا في الشمول ولا يضره ذلك لانه في حد التاكيد الاسمي والغرض الثالث ان
يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا وهو ثلثة انواع احدها ان يظن به تجوزا في ذكر المنسوب فربما تنسب الفعل الى الشيء مجازا او انت تريد
المبالغة لان غير ذلك الفعل منسوب اليه كما تقول قتل زيد وانت تريد ضرب ضربا شديدا او تقول هذا باطل وانت تريد غير
كامل فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك[1] في كونه حقيقة[2] نحو قوله عليه السلم ايما امراة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل
والثاني ان يظن السامع به تجوزا في ذكر المنسوب اليه المعين فربما ينسب الفعل الى الشيء والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب اليه كما تقول
قطع الامير اللص اي قطع غلامه بامره فيجب اذن اما تكرير لفظ المنسوب اليه نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره
معنى وذلك بالنفس والعين ومتصرفاتهما لا غير والثالث ان يظن السامع به تجوزا لا في اصل النسبة بل في نسبة الفعل الى جميع
افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها لان العمومات المخصصة كثيرة فيدفع هذا الوهم بذكر كله واجمع واخواته وكلاهما و
ثلثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد قوله امر المتبوع اي ما يتعلق به من نسبة الفعل اليه او كونها شاملة عامة
فالتكرير لفظا او معنى يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكونه منسوبا اليه الفعل والفاظ الشمول تقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه
بكون ما نسب اليه عاما لاجزائه شاملا لها وقوله في النسبة[3] او الشمول بيان الامر المراد به صفة المتبوع وشانه كما يقال شانك في
العلو اعظم من ان توصف وامري في الفقر ظاهر اي في باب العلو وباب الفقر فالمعنى تقرر امر المتبوع في باب كونه منسوبا او منسوبا اليه و في
باب كون النسبة شاملة عامة لافراده فعلى هذا يخرج عن حد التاكيد نحو قوله تعالى انما هو اله واحد فان واحد وان قرر حقو امر متبوعه
وهو الوحدة لكن لم يكن ذلك الامر من باب كون المتبوع منسوبا اليه وكذا في قوله تعالى نفخة واحدة لفظة واحدة لم تقرر كون
نفخة منسوبا اليها قوله نفخ ولا كون النفخ شاملا لاحاد النفخة اذ لا احاد لها وقد اورد المصنف[4] الاعتراض على نفسه بنفخة واحدة
فقال ان لفظة واحدة تقرر الواحدة التي في نفخة فيجب ان يكون تاكيدا فاجاب بان نفخة وان دلت على الوحدة لكن دلالة
تضمن لا مطابقة لان مدلولها بالمطابقة نفخ موصوف بالوحدة فمجرد الوحدة مدلول هذه اللفظة تضمنا لا مطابقة وللقائل ان
يقول المدلول اعم من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة فكل مدلول المتبوع امر ذلك المتبوع وشانه سواء كان ذلك مطابقة
او تضمنا او التزاما وايضا اجمعون في قولك جاءني الرجال اجمعون يقرر مدلول القوم تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في
المجيء بحيث لم يخرج منه احد منهم مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار بها الى رجال معينين لا مدلول اصل
الكلمة اعني كونهم رجالا مجتمعين وهو مركب من الرجال ومن اجتماعهم وكذا جاءني الرجلان كلاهما لفظة كلا موضوع للاثنينية التي
هي مدلول الرجلان ضمنا وهو مع ذلك تاكيد فان قلت بل معنى كلاهما في جاءني الزيدان كلاهما كلا الزيدان وكلا الزيدين
هما الزيدان لان مفهوم التاكيد مفهوم المؤكد مطابقة وكذا معنى اجمعون اجمعهم على ما هو مذهب الخليل ومعنى اجمع القوم
معنى القوم مطابقة قلت هذا وهم لان التاكيد هو كلا المضاف ومعناه الاثنان لا هما المضاف اليه الذي مدلوله مدلول

[1] له وتكرير المنسوب اليه لئلا يتبع شك في كونه حقيقة كقولك رايت الاسد الاسد في موضع يستغرب وجوده فيه ١٢
[2] ٢ه اي لغوية ١٢ س
[3] ٣ه اي الملائمة النسبة التناول كونه منسوبا او كونه منسوبا اليه
[4] ٤ه قال المصنف ثابل ... فاجاب بتقرير امر المتبوع التحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع لكن واحدة ١٢ ... لا تدل على معنى النفخة اذ لا دلالة فيها على النفخ اصلا وايضا ان واحدة لا تقرر معنى نسبة ولا شمول ثم اعترض بان واحدة تدل على معنى الوحدة التي هي مدلول النفخة واجاب بان الوحدة مستفادة من النفخة ضمنا لا قصدا ١٢ س

النيدين فمعنى كلا الزيدين اثناهما الا انه لم يستعمل لفظ اثناهما والاثنان مدلول لفظ الزيدين ضمنا لا مطابقة واعلم

انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جاءني

رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول رجال ثلثة او اربعة او خمسة وعلى هذا القياس

اما اذا ارادوا الواحدة والاثنينية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني الا لفظ جميع فان الاغلب فيه قطعه

عن الاضافة مع قصد الاجتماع المذكور باعتبار نسبة الفعل وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضروب فبعضها لم يجئ الا منصوبا على الحال

على وحده فقط تقول جاءني زيد وحده اى لم يشاركه احد في المجئ وبعضها لم يجئ الا تابعا على انه تاكيد وهو كلا ومعناه اثنان كما ذكرنا

الا ان اثنان لم يستعمل مضافا في المشهور الفصيح استغناء بكلا ويستعمل العوام نحو بالزيدين اثنيهما واجمعون ومتصرفاته واخواته مثل كلا

لم يجئ الا تابعة مضافة في التفذكر على راى الخليل وربما نصبت جمعا وجمع حالين كجاءتني القبيلة جمعاء والقبائل جمع وهو قليل وقد

يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بباء زائدة نحو جاءني القوم باجمعهم لا يقال جاءني القوم اجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بها مع الباء

وبدونه نحو رايته عينه ورايته بعينه واما جميع فهو بمعنى اجمعين ويستعمل على احد ثلثة اوجه اما مقطوعا عن الاضافة كقوله تعالى عسى الله

ان ياتيني بهم جميعا اى بهم اجمعين وليس بمعنى مجتمعين في حال المجئ وان اردت ذلك المعنى فقل يأتيني بهم معا بل معناه انه لا يتخلف

منهم احد اجتمعوا في الاتيان او افترقوا كاجمعين من حيث المعنى سواء واما مضافا غير تاكيد يليه العوامل نحو مررت بجميع القوم ورايت

جميعهم واما مضافا تاكيدا وهو اقل الثلثة نحو جاءني القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تابعا على التاكيد ومرة حالا وذلك من الثلثة وما

فوقها كما مر في باب الحال نحو جاءني القوم ثلثتهم وجاءني ثلثتهم ولا يؤكد بثلثة واخواتها الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ

التاكيد والا لم يكن تاكيدا بخلاف الوصف في نحو جاءني رجال ثلثة فتبين بهذا انك تقول في الوصف واحد واثنان وجماعة لغير معين العدد وثلثة

واربعة فصاعدا للمعين العدد وتقول في التاكيد او الحال وهما بمعنى واحد ههنا وحده وكلاهما واجمعون واخواته لغير معين العدد وثلثتهم

واربعتهم فما فوق ذلك لمعين العدد فاذا قصدت الوصف لم يكن في هذه الالفاظ نظر الى نسبة الفعل الى متبوعاتها واذا قصدت بها التاكيد

او الحال فلا بد من النظر الى متبوعها وصاحبها بمعنى انه شمل ذلك الفعل جميع افراد المتبوع والصاحب فعلمنا انه لا فرق بين هذه الالفاظ توكيدا وصفات

الا بالنظر الى شمول النسبة فلا يخرج هذه الالفاظ صفات عن حد التاكيد الا بقوله والشمول قال المصنف يدخل عطف البيان في قولنا يقرر امر المتبوع

ويخرج بقولنا في النسبة او الشمول اقول ان كان معنى التقرير ما ذكرت وهو تحقيق ما ثبت في اللفظ الاول ودل عليه فليس جميع ما هو عطف

بيان مدلولا عليه بلفظ المتبوع نحو جاءني العالم زيد والفاضل عمرو اذ لا دلالة للعالم على زيد بل بما دل بعض متبوعاته عليه وذلك مع قلة الاشتراك

نحو اقسم بالله ابو حفص عمر اذ فرضنا انه ليس هناك ممن سمي بابي حفص الا اثنان او ثلثة وان كان المراد بالتقرير التوضيح فالوصف داخل فيه

ايضا وان كان شيئا اخر فليس بواضح وينبغي صيانة الحدود من مثل هذه الاحتمالات قوله وهو لفظي ومعنوي فاللفظي تكرير اللفظ الاول

مثل جاءني زيد زيد ويجري في الالفاظ كلها والمعنوي بالفاظ محفوظة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع فالاولان

يعمان باختلاف صيغهما وضميرهما تقول نفسه نفسها نفسهما انفسهم انفسهن والثاني للمثنى كلاهما كلتاهما والباقي لغير المثنى باختلاف الضمير

في كله وكلها وكلهم وكلهن والصيغ في البواقي اجمع جمعاء اجمعون جمع اعلم ان التاكيد اما لتقرير شمول النسبة وهو بان يكرر من حيث المعنى ما فهم

من المتبوع تضمنا وذلك بكلا وكل واجمع وثلثتهم واربعتهم ونحو ذلك واما لتقرير اصل النسبة وهو اما بتكرير لفظ الاول او بتكرير

ما دل عليه المتبوع مطابقة وذلك بلفظين النفس والعين وما يتصرف منهما والتكرير اللفظي يجري في الالفاظ كلها اسماء كانت او

افعالا او حروفا مفردة كانت وجملا او غير ذلك والمكرر اما مستقل او غير مستقل فالمستقل ما يجوز الابتداء به مع الوقف عليه

اخرج المصنف الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما واما الصفة فلان وضعها لتدل على معنى في متبوعها في بعض المواضع ٢٣٢ ليست كذلك وضع ... عطف البيان ... متبوعه فهو تقرير امر متبوعه لكن لا في النسبة والشمول فخصص بما حاصل ما ذكره

وغير المستقل ما لا يجوز فيه ذلك كالضمير المتصل وكل حرف الا ما يؤدي معنى الجملة وتحذف معه في الغالب وهي لا ونعم وبلى فان
غير المستقل ان كان على حرف واحد كواو العطف وفائه ولام الابتداء او كان مما يجب
اتصاله باول نوع من الكلم كحروف الجر لانها لا تنفك عن مجرور بعدها او باخر نوع منها كالضمائر المتصلة فانه لا تكرر وحده الا في ضرورة
الشعر نحو قوله ؎ فلا والله لا يُلفى لما بي ؛؛ ولا لِلِما بهم ابدا شفاء ؛؛ وقوله ؎ وصاليات ككما يُؤثفين ؛؛ والكاف واللام على حرف واحد مع وجوب
اتصالهما بمجرور يليه بل يكرر مع عماده نحو مررت بك بك وانك انك وضربت ضربت وان كان العماد في الاول معمولا ظاهرا فالمختار
عمد الثاني بضميره لا بظاهره كقولك زيد قائم في الدار فيها وان لم يكن غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده
نحو ان ان زيدا قائم والاحسن الفصل بينهما نحو ان في الدار ان زيدا قائم وان عمد الاول بمعمول ظاهر اختير عمد الثاني بضميره نحو
ان زيدا انه قائم وليت بكرا ليته قائم ويجوز عمده بظاهره ايضا وقد جوزوا في تكرير الضمير المتصل وجها اخر غير تكرير العماد وهو ان تكرره
منفصلا فتقول في المرفوع ضربت انت وهو من باب تكرير اللفظ وان كان الثاني مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى
المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا بلا عماد لئلا يصير المتصل غير متصل وتقول في المجرور مررت بك انت وبه هو لانه لا ضمير مجرور
منفصل حتى يؤكد به فاستعير له المرفوع واما المنصوب المتصل فاصله ان لا يؤكد الا بالمنصوب المنفصل اذ للمنصوب ضمير منفصل
فيقال رأيتك اياك ورأيته اياه لكنهم كما اجازوا تاكيده بالمنصوب المنفصل اجازوا تاكيده بالمرفوع المنفصل نحو رأيتك انت
ورأيته هو فالمرفوع المنفصل يقع تاكيدا لفظيا لاي متصل كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا وانما كان كذا دون المنصوب المنفصل
لقوته واصالته اذ المرفوع قبل المنصوب والمجرور فتصرف فيه اكثر ومن ثم لم يقع الفصل الا بصيغة المرفوع المنفصل كما يجيء في باب
الضمائر ولولا هذا النظر لكان القياس ان يؤكد الضمير المجرور بالمنصوب المنفصل لما بين النصب والجر من الاخوة كما في باب
المثنى وجمع التصحيح وباب ما لا ينصرف وقال النحاة ان المنفصل في نحو ضربتك انت تاكيد وفي ضربتك اياك بدل وهذا عجيب
فان المعنيين واحد وهو تكرير الاول بمعناه فيجب ان يكون كلاهما تاكيدا لاتحاد المعنيين والفرق بين البدل والتاكيد معنوي
كما يظهر في حد كل منهما وقال الزمخشري في مررت بك بك ان الثاني بدل وهذا اعجب من الاول اذ هو صريح التكرير لفظا ومعنى
فهو تاكيد لا بدل وهذا مثل قوله في باب المنادى ان الثاني في يا زيد زيد بدل وجميع ذلك تاكيد لفظي بلى يمكن في
بدل البعض والاشتمال ابدال الضمير المنصوب من المنصوب نحو ثلث الرغيفين اكلتهما اياه وعلم الزيدين استحسنتهما
اياه كما يجيء في باب البدل ولا يجوز اذن تخالف البدل والمبدل منه فلا تقول اكلتهما هو كما جاز ذلك في التاكيد لان
المقصود في البدل هو الثاني فكانه باشره الناصب فلا يجيء مرفوعا هذا كله في غير المستقل فتكرره بلا فصل نحو جاءني
زيد زيد قال ؎ فاين الى اين النجاة ببغلتي ؛؛ اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس ؛؛ وقال في الحرف المستقل ؎ لا لا ابوح بحب بثنة
انها ؛؛ اخذت مواثقا وعهودا ؛؛ ومع فصل كقوله ؎ تراكها من ابل تراكها ؛؛ وقال تعالى وهم بالآخرة هم كافرون ويحسن
التكرير اذا ذكرت ما يطلب شيئين او لما له ذيل فيكرر المقتضي بعد تمام ذيل الاول نحو قوله تعالى لا تحسبن الذين
يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فانه طال المفعول الاول بصلته
ثم التاكيد اللفظي على ضربين لانك اما ان تعيد لفظ الاول بعينه نحو جاءني زيد زيد وجاءني جاءني زيد او تقويه بموازنه
مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا وهو بر
او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن

الا ترى انك تقول في باب النداء يا زيد يا زيد اه فجعلهما كالنداء المستقل

بسن فسن او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبثت الشر اى استخرجته وقولهم اكتعون ابصعون ابتعون قيل
من القسم الثانى اى لا معنى لها مفردة وقيل مشتق من حول كتيع اى تام ومن بصع العرق اى سال او من بضع اى روى
ومن البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه قال ابن برهان هذه الالفاظ تاكيد لاجمعون لا للموكد الاول فكانه جعلها اما من
القسم الثانى او من الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون كحسن بسن او كخبيث نبيث وباب الاتباع بعضه مبنى كحيص بيص حيث
بيث كما يجئ فى المركب ويجب ان يراعى تجانس اللفظين فى باب الاتباع بما يمكن فلهذا قلبوا واو بوص ياء واصله حيص بوص وقد
يكون مع التاكيد اللفظى عاطف نحو والله ثم والله وقوله تعالى فلا تحسبنهم بعد قوله لا تحسبن بخلاف التاكيد المعنوى فانه لا يعطف
بعض الفاظه على بعض ولا يقطع كما جاز العطف والقطع فى الوصف فلا يقال جاءنى القوم كلهم واجمعون ولا جاءنى القوم كلهم
اجمعين لانه انما جاز العطف فى الوصف لكون الوصف المعطوف مستقلا بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه وجاز القطع فيه تنبيها
على المدح او الذم او الترحم الذى فيه والفاظ التاكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على
بعض ولا فيها معنى المدح والذم او الترحم فيقطع فلو عطفا وقطعت لكان كعطف الشئ على نفسه وقطع الشئ عن نفسه واما
جواز العطف فى بعض التاكيد اللفظى بالفاء او ثم فلما يجئ فى حروف العطف وقد يفيد بعض الابدال معنى الفاظ الشمول فيجرى
مجرى التاكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه او يده ورجله وهو بدل البعض من الكل فى الاصل ثم يستفاد من المعطوف
والمعطوف عليه معا معنى كله فيجوز ان يكون ارتفاعهما على البدل وعلى التاكيد وكذا قولهم مطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا زرعنا
وضرعنا والمراد بالضرع المواشى ومطر قومك ليلهم ونهارهم هذه الثلثة فى الاصل بدل الاشتمال فجرت مجرى التاكيد فان المعنى
مطرت اماكننا كلها ومطرت اموالنا كلها مطرت اوقاتهم كلها على حذف المضاف من متبوعاتها فيجوز ان يكون ارتفاعها على التاكيد وجريها
مجرى اجمع جاز حذف الضمير منها ولا يطرد ذلك فى بدل البعض والاشتمال فيقال ضرب زيد الظهر والبطن وضرب عمرو اليد
والرجل ومطرنا السهل والجبل ومطرنا الزرع والضرع ومطر قومك الليل والنهار وقولنا مطرت اوقاتهم كقولك صيد يومان على اسناد
الفعل المبنى للمفعول الى الزمان وقد جاء بعض هذه الخمسة منصوبا نحو ضرب زيد ظهره وبطنه اما على انه مفعول ثان اى على
الظهر والبطن كقوله تعالى واختار موسى قومه اى من قومه او على الظرف اى ظهره وبطنه نحو دخلت البيت ومشيت الشام وعلى
الوجهين لا يقاس عليه فلا يقال ضرب زيد اليد والرجل ويقول مطرنا السماء ظهرا وبطنا بالنصب على الظرف والمفعول الثانى او البدل كذا يقول
مطرنا السهل والجبل بالنصب على الظرف شاذا قال الخليل يقال ايضا مطرنا الزرع والضرع وانتصابه على انه ظرف او مفعول ثان ويقول
مطر قومك الليل والنهار على الظرف وهذا جميع الفاظ التاكيد قوله فالاولان يعنى نفسه وعينه قوله يعمان اى يقعان على الواحد المثنى والمجموع
فى المذكر والمؤنث فالواحد المونث بتغيير الضمير فقط تقول فى نفسه وعينه نفسها وعينها وبتغيير الصيغة مع الضمير فى المثنى المذكر والمونث
ومجموعهما نحو الرجلان والمرأتان انفسهما واعينهما وقد يقال نفساهما وعيناهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب والاول اولى لان قلوبكما اولى
من قلباكما كما يجئ فى باب المثنى وتقول الرجال انفسهم واعينهم والنسوة انفسهن واعينهن قوله والثانى يعنى كلا للمثنى المذكر وكلتا للمثنى المونث
تقول كلاهما وكلتاهما قوله والباقى اى كل واجمع الى البصع لغير المثنى اى للمفردين والجمعين باختلاف الضمير فقط فى كله نحو كله وكلها وكلهم وكلهن
وكذا اجمعهم وان لم يذكره المصنف وباختلاف الصيغ فى البواقى يعنى فى اجمع وما بعده يقول للواحد المذكر اجمع اكتع ابتع ابصع وللواحدة جمعاء
كتعاء بتعاء بصعاء ولجمع المذكر العاقل اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون ولجمع المونث جمع كتع بتع بصع عاقلا كان او غيره ويجوز لك اجراء
ما للواحدة اعنى جمعاء واخواتها على كل جمع الا جمع سلامة المذكر لانه لا يؤنث كما يجئ فتقول بالرجال او بالنسوة او بالقصور او بالزينبات او بالدور كلها جمعاء

قوله قال ... حيص بيص اى فى فتنة تموج باهلها ... وتقديم ... حيث بيث اى متفرقين ...

كتعاء بصعاء تبعاء لتاويلك لها كلها بالجماعة ويجوز لك اجراء جميع الجموع الا جمع المذكر السالم مجرى جمع المؤنث نحو بالقصور والدور كلهن
جمع كتعة بتعة بصعة كما تقول بالنسوة وبالزينبات كلهن جمع كتع وجوز الاندلسي في جمع المذكر العاقل اذا كان مكسرا ان تقول بالرجال
كلهن جمع كتع على تاويل الجماعات مستشهدا بقول جرير ؎ اَقبلن مِن ثهلانَ اَو وَادِي خِيَم ؛ على قِلاصٍ مثل خيطانِ السلم ؛ ومنه
قولهم الخوارج جمع خارجة اي فرقة خارجة وقوله تعالى والصافات صفا اي الطوائف الصافات وليس بشئ لان ذلك انما جاز في نحو
الخوارج والصافات لكون واحدها مؤنث اللفظ كما ذكرنا وقد اجاز الكوفيون والاخفش المثنى المذكر اجمعان اكتعان ابصعان ابتعان
والمثنى المونث جمعاوان كتعاوان بصعاوان تبعاوان وهو غير مسموع قوله ولا يوكد بكل واجمع الا ذو اجزاء يصح افتراقها حسا
او حكما نحو اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله بخلاف جاء زيد كله يعني بالذي يصح افتراق اجزائه حسا نحو القوم والرجال
فان له افرادا تتميز في الحس بعضها عن بعض وبالذي يصح افتراق اجزائه حكما مفردا متصل الاجزاء كالعبد والدار وزيد
فانه يفترق اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشرى والبيع فيجوز اذن توكيده بالكل نحو اشتريت العبد كله فانه يصح
شرى بعضه دون الباقي ولا يفترق اجزائه حكما بالنسبة الى بعضها كالمجئ والذهاب فلا يجوز اذن تاكيده بالكل فلا تقول جاء
العبد كله وذهب زيد كله فان اجزاء العبد لا تفترق بالنسبة الى المجئ بان يجئ بعض ولا يجئ الباقي فعلى هذا القياس لا يقال
اختصم الزيدان كلاهما لان الزيدان لا يصح افتراقهما بالنظر الى الاختصام اذ هو لا يكون الا بين اثنين او اكثر فلا يصح ان يقال اختصم
زيد وحده واجاز الاخفش اختصم الزيدان كلاهما وهو مردود بما ذكرنا وبعدم السماع وقد كاد يحتمل نحو اشتريت العبدين واشتريت
العبيد من افتراق الاجزاء حكما ما احتمل المفرد اعني نحو اشتريت العبد لكنه لم يمكن رفع ذلك الاحتمال بتاكيده اذ لو قلت اشتريت العبيد
كلهم لرفع احتمال افتراق الاجزاء حكما لاشتبه برفع احتمال افتراق الاجزاء حسا والاحتمال الثاني اظهر لكون الافتراق الثاني اشهر فيسبق
الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت رفع اول الاحتمالين قلت اشتريت جميع اجزاء العبدين وجميع اجزاء العبيد واذا كان الاسم
نكرة لم يوكد ذا التاكيد كما ذكرنا لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم نسبته لافراد المتبوع ورفع الاحتمال عن
ذات المنكر وانه اي شئ هو اولى به من رفع الاحتمال الذي يحصل بعد معرفة ذاته اي الاحتمال في النسبة فوصف النكرة لتميز عن
غيرها اولى من تاكيدها ويستثنى من الحكم المذكور اعني منع تاكيد المنكرات شئ واحد وهو جواز تاكيدها اذا كانت النكرة
حكما لا محكوما عليه كقوله عليه السلام فنكاحها باطل باطل باطل ومثله قوله تعالى دكت الارض دكا دكا فهو
مثل ضرب ضرب زيد واما تكرير المنكرات في قولك قرات الكتاب سورة سورة وقوله وجاء ربك والملك صفا صفا
فليس في الحقيقة تاكيدا اذ ليس الثاني لتقرير ما سبق بل هو لتكرير المعنى لان الثاني غير الاول معنى والمعنى جميع السور
وصفوفا مختلفة وقد اجاز الكوفيون تاكيد المنكر اذا كان معلوم المقدار موقتا كدرهم ودينار ويوم وليلة وشهر بكل
واخواته لا بالنفس والعين وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الموقت فعلى هذا لا يشترط تطابق
التاكيد والموكد تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين واما نحو رجال ودراهم مما ليس بمعلوم المقدار فلا خلاف في امتناع تاكيده
واستشهد الكوفية لجواز ذلك بقوله ؎ يا ليتني كنتُ صبيا مُرضَعا ؛ تحملني الذلفاء حولاً اجمعا ؛ وقول الاخر ؎ قد صَرَّت البَكرةُ يوماً اجمعا ؛
واما قوله ؎ اُولاك بنو خيرٍ وشرٍ كليهما ؛ جميعا ومعروفٌ اَلَمّ ومُنكر ؛ فحمل كليهما على البدل عند اهل المصير اولى لان خير وشر ليسا بموقتين
ويجوز مجئ كليهما غير تاكيد اذا كان تابعا كقوله تعالى اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما فانه عطف على احدهما وليس لفظ احدهما تاكيدا المعطوف
في حكم المعطوف عليه وفي قراءة اما يبلغان هو بدل لكونه معطوفا على البدل وقد يحذف المؤكد واكثر ذلك في الصلة كقولك

جاءنى الذى ضربت نفسه اى ضربته نفسه وبعدها الصفة نحو جاءنى قوم ضربت كلهم اجمعين وبعدها خبر المبتدأ نحو بعضهم
القبيلة اعطيت كلهم اجمعين وذلك لما عرفت فى باب المبتدأ من كون حذف الضمير من الصلة اولى منه من الصفة وخبر المبتدء
ومن الصفة اولى منه فى خبر المبتدء وبعضهم منع من حذف الموكد لان الحذف للاختصار والتاكيد للتطويل فتنافيا وقال هشام
اذا عطفت على شئ لم يحتج الى تاكيده ولعله نظر الى ان العطف عليه دال انك لم تغلط فيه والاولى الجواز نحو ضرب زيد وعمرو
لانك ربما تجوزت فى نسبة الضرب الى زيد او ربما غلطت فى ذكر زيد واردت ضرب بكر وعطفت بناء على ان المذكور بكر قوله واذا
اكد المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد بمنفصل نحو ضربت انت نفسك قد مضى شرحه فى باب العطف قوله و اكتع و
اخواته اتباع لاجمع والتقدم وذكرها دونه ضعيف اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التاكيد المعنوى قدمت النفس ثم
العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين الى ابتعين اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس ومعنى فيها فتقدم
النفس على صفتها اولى واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجاز
من الجارحة المخصوصة كالوجه فى قوله تعالى كل شئ هالك الا وجهه اى ذاته واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق
للجامد اولى ولاسيما اذا كان المشتق على وزن الصفة وهو افعل وايضا فان كلا قد يقع مبتدء دون اجمع فانه لا يقع الا تاكيدا
واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه ادل على معنى الجمعية المرادة من جميعها واما تقديم اكتع فى الصحيح على اخويه فلكونه اظهر فى افادة معنى التجمع
منهما لانه من قولهم حول كتيع اى تام وهذا المعنى خاف فيهما وان لم تقصد الجمع بين هذه الالفاظ فلك الاقتصار على ايها
شئت ومن النفس الى اجمع لا يلزم ان يكون الاخير تابعا للمقدم بل لك ان تذكر العين من دون النفس والكل من دون
العين واجمع ومتصرفاته واخواته من دون كل واما اكتع واخواته فالبصريون على ما حكى الاندلسى عنهم جعلوا النهاية
ابصع ومتصرفاته ولم يذكروا ابتع ومتصرفاته قال وهذا يدل على قلته والبغداديون جعلوا النهاية ابتع واخواته فقالوا
اجمع اكتع ابصع ابتع وكذا ذكر الجزولى والزمخشرى قدم ابتع على ابصع وتبعه المصنف ولا ادرى ما صحته والمشهور ابصع
بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة والمشهور انك اذا اردت ذكر اخوات اجمع وجب الابتداء باجمع ثم تجئ باخواته على هذا
الترتيب اجمع اكتع ابصع ابتع والخلاف فانه لا يجوز تاخير اجمع عن احدى اخواته وقال ابن كيسان تبدا بايهن شئت
بعد اجمع والقول الثالث انه يجوز حذف اجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور فى الثلثة الباقية والقول الرابع جواز
حذف اجمع مع جواز تقديم بعض الثلثة الباقية على بعض وسمع جاءنى القوم اكتعون وسمع ايضا اجمع ابصع و
جمع بصع وايضا جمع تبع وايضا جمع بصع تبع ولاخلاف انك اذا اردت ذكر النفس والعين والكل واجمع معا وجب الترتيب
المذكور قال ابن برهان اذا قلت جاءنى القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون فكلهم تاكيد للقوم واجمعون تاكيد
لكلهم وكذا البواقى كل واحد منها تاكيد لما قبله وقال غيره بل كلها تاكيد للموكد الاول كالصفات المتتالية وقال المبرد والزجاج
فى قوله تعالى فسجد الملئكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود منهم فى حالة واحدة وليس بشئ
لانك اذا قلت جاءنى القوم اجمعون فمعناه الشمول والاحاطة اتفاقا منهم لا اجتماعهم فى وقت واحد وكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم
وكانهما كرهها ترادف لفظين لمعنى واحد واى محذور فى ذلك مع قصد المبالغة قوله البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه
قوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج التاكيد والوصف وعطف البيان كما قال قوله دونه يخرج عطف النسق لان المقصود بالنسبة
من البدل والمبدل منه الثانى دون الاول هذا قوله بطرده ما قاله فى نحو جاءنى زيد بل عمرو فان المقصود هو الثانى دون الاول

معرانه عطف نسق اقول وانا الى الآن لم يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى
عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من
النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت او ظن انه يقال له ذلك فابدل مكانه
ما هو اعرف منه ومثله قوله تعالى وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله قال ومن
البدل ايضا قولك مررت بقوم عبد الله وزيد وخالد والرفع جيد اى هم عبد الله وزيد
وخالد قال ؎ يا مى ان تفقدى قوما ولدتهم ۞ او تخلسيهم فان الدهر خلاس ۞ عمرو وعبد مناف
والذى عهدت ۞ ببطن عرعر ابى القتم عباس ۞ قالوا الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة
دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين ولولا المبين لم يوت به فيكون
المقصود هو الاول والجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة فى بدل الكل هو الثانى فقط ولا فى
سائر الابدال الا الغلط فان كون الثانى فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول
فى الابدال الثلثة منسوب اليه فى الظاهر ولا بد ان يكون فى ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر كما يذكر
فى كل واحد من الثلثة صونا لكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه
وسلم فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه فى الظاهر واشتماله على فائدة يصح انه
ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر ثم نقول فى بدل الكل ان الفائدة فى ذكرهما احد ثلثة اشياء
بالاستقراء اما كون الاول اشهر والثانى متصفا بصفة والثانى اشهر نحو بالعالم زيد وبرجل صالح زيد
وقد تكون الثانى لمجرد التفسير بعد الابهام مع انه ليس فى الاول فائدة ليست فى الثانى وذلك لان الابهام
اولا والتفسير ثانيا وقعا وتاثيرا ليس للاتيان بالمفسر اولا وذلك نحو برجل زيد فان الفائدة الحاصلة من
رجل تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرنا ولا يجوز العكس نحو بزيد رجل اذ لا فائدة فى
الابهام بعد التفسير ثم يسمى بعطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثانى موضحا للاول وذلك اما ان يكون
لشىء اسمان هو باحدهما اشهر من الآخر وان لم يكن اخص منه نحو قوله اقسم بالله ابو حفص عمر فان ابن
الخطاب كان بعمر اشهر منه بابى حفص ولو فرضنا انه ليس فى الدنيا من اسمه عمر ولا كنيته ابو حفص الا اياه
واما بان يكون اسمان يطلقان على ذات ثانيهما جامد وهو بعض افراد الاول سواء كان اشهر من الاول لو افراد
اولا كما اذا كان لك خمسة اخوة اسم احدهم زيد وهناك خمسة رجال مسمين بزيد احدهم اخوك فاذا قيل جاءنى
اخوك زيد فزيد احد افراد اخيك اى هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس فقيل جاءنى
زيد اخوك واحد من واحد من جملة من يطلق عليه اسم زيد والثانى فى الصورتين اخص من الاول عند
الاقتران واما عند الافراد فاحدهما مساو للآخر فى الشهرة لان كل واحد منهما يطلق على خمسة والاغلب ان يكون
البدل جامدا بحيث لو حذفت الاول لاستقل الثانى ولم يحتج الى متبوع قبله فى المعنى فان لم يكن جامدا كقوله
؎ فلا وابيك خير منك انى ۞ ليوذينى التحمحم[1] والصهيل[2] ۞ قدر الموصوف اى فلا وابيك رجل خير منك بخلاف
الصفة فانك لو حذفت الاول فى جاءنى زيد العالم لاحتياج الثانى الى مقدر قبله لان الوصف لا بد له من موصوف

[1] التحمحم صوت الفرس وتحمحم اذا صوت لطلب العلف ١٢ اس
[2] الصهيل صوت الفرس ١٢ س

٢٤٧ ... صحيح ٦٧ ...

فلذا قيل ان الثانى فى نحو العائذات الطير بدل وفى الطير العائذات صفة وبخلاف التاكيد فانه وان كان جامدا لكن كون معناه مفهوما من المتبوع لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلا لفظا اى صالحا لان يقوم مقام المتبوع ولما كان اعرابه بتبعية الاول جاز ان يعتبر غير مستقل اخرى فالاول نحو يا زيدُ اخُ ويا اخانا زيدُ مبنيين والثانى نحو يا غلام بشرٌ ولبشرًا معربا بالوجهين ويا اخانا زيدا بالنصب وكذا قوله انا ابن التارك البكرىّ بشرٍ بالجر وكذا المنسوق يجوز جعله مستقلا نحو يا زيد وعمرو وغير مستقل نحو يا زيد والحارث للعلة المذكورة بعينها وانما لم يجز يا زيدا وعمرا ولا يا زيد وعمرٌو بالتنوين كما جاز يا غلام بشرٌ وبشرا فى البدل لان العاطف كحرف النداء والمعطوف صالح لمباشرته له والفائدة فى بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام لما فيه من التاثير فى النفس وذلك ان المتكلم يحقق بالثانى بعد التجوز والمسامحة بالاول تقول اكلت الرغيف ثلثه فتقصد بالرغيف ثلث الرغيف ثم تبين ذلك بقولك ثلثه وكذا بدل الاشتمال فان الاول فيه يجب ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد به الثانى نحو اعجبنى زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد تقول اعجبنى زيد اذا اعجبك علمه وسلب زيد اذا سلب ثوبه على حذف المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه وقال سيبويه فى قولهم رايت قومك اكثرهم وصرفت وجوهها اولها انك اردت رايت اكثر قومك وصرفت وجوه اولها ولكنك ثنيت الاسم توكيدا كقوله تعالى فسجد الملئكة كلهم اجمعون وهذا الذى قاله قريب الا انه بالتفسير بعد الابهام اشبه قالوا والفرق الاخر ان البدل فى حكم تكرير العامل ولو سلمنا ذلك فيما تكرر العامل فيه ظاهرا فباى شئ يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه ولنا ان ندعى ذلك فيما سموه عطف البيان مع التسليم فى البدل وفرقوا ايضا بينهما بعدم وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف البيان والجواب تجويز التخالف فى الاسم عطف بيان ايضا قوله وهو بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط فالاول

مدلوله مدلول الاول والثانى جزؤه والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره قوله فالاول مدلوله مدلول الاول فيه تسامح اذ مدلول قولك اخيك فى بزيد اخيك لو كان عين مدلول زيد لكان تاكيدا واخوك يدل على اخوة المخاطب ولم تكن يدل عليها زيد لكن مراده انهما يطلقان على ذات واحدة وان كان احدهما يدل على معنى فيها لا يدل عليه الاخر قوله والثانى جزؤه اى بدل البعض جزء الاول نحو كسرت زيدا يده قوله والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما اى بين الاول والثانى ملابسة بغير الكلية والجزئية وهذا الاطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو جاءنى زيد غلامه او حماره ولقيت زيدا اخاه ولا شك فى كونها من بدل الغلط وانما قيل لهذا بدل الاشتمال قال ابن جعفر لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث يبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر ثان منتظرة له فيجئ الثانى ملخصا لما اُجمل فى الاول مبينا له وقال المبرد القول ان متقارب ان سمى بدل اشتمال لاشتمال الفعل المستند الى المبدل منه على البدل ليفيد ويتم لان الاعجاب فى قولك اعجبنى زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا تكتفى به من جهة المعنى لانه لم يعجبك لحمه ودمه بل لمعنى فيه وكذا سلب زيد ظاهر فى انه لم يُسلب نفسه بل سلب شئ منه وكذا السوال عن نفس الشهر

له يعرف ذلك بمقامات الكلام وقرائن الاحوال فان كان المناسب للمقام المبالغة حمل على الاسناد وتكرير العامل وان كان المناسب له مجرد التوضيح حمل على عدم القصد اليه ٢٣٦ رضى نسخه كانفيه

فی قوله تعالے یسئلونك عن الشهر الحرام غیر مفید الا ان یکون لحکم من احکامه غیر معین وکذا لعن اصحاب
الاخدود مطلقا غیر مفید الا لفعلهم بذلك الاخدود وما استحقوا به اللعن بخلاف ضربت زید اعبده فانه
بدل الغلط لان ضرب زید مفید غیر محتاج الی شئ اٰخر ولا نقول فی بدل الاشتمال نحو قتل الامیر سیافه
وبنی الوزیر وکلاؤه لان شرط بدل الاشتمال ان لا یستفاد هو من المبدل منه معینا بل یبقی النفس مع ذکر
الاول متوقفة علی البیان للاجمال الذی فیه وهنا الاول غیر مجمل اذ یستفاد عرفا من قولك قتل الامیر ان القاتل
سیافه وکذا فی امثاله فلا یجوز مثل هذا الابدال مطلقا ودلیل حصر الابدال فی الاربعة انه لا یخلو مدلول
الثانی من ان یکون مدلول الاول اولا والاول بدل الکل والثانی اما ان یکون الثانی فیه بعض الاول اولا
والاول بدل البعض والثانی اما ان یکون فیه الفعل المسند او المبدل منه مشتملا علی الثانی ای متقاضیا له بوجه
ما اولا والاول بدل الاشتمال والثانی بدل الغلط وهذا الذی یسمی بدل الغلط علی ثلثة اقسام اما بداء وهو ان
تذکر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم انك غالط لکون الثانی اجنبیا وهذا معتمد الشعراء کثیرا للمبالغة والتفنن
فی الفصاحة وشرطه ان یرتقی من الادنی الی الاعلی کقولك هند نجم بدر کانك وان کنت متعمد الذکر النجم تغلط
نفسك وتری انك لم تقصد فی الاول الا تشبیهها بالبدر وکذا قولك بدر شمس واما غلط صریح محقق کما اذا
اردت مثلا ان تقول جاءنی حمار فسبقك لسانك الی رجل ثم تدارکت الغلط فقلت حمار واما النسیان
وهو ان تعمد ذکر ما هو غلط ولا یسبقك لسانك الی ذکره لکن تنسی المقصود ثم بعد ذلك تتدارکه بذکر المقصود
ولا یجئ الغلط الصرف ولا بدل النسیان فی کلام الفصحاء وما یصدر عن رویة وفطانة فلا یکون فی شعر
اصلا وان وقع فی کلام فحقه الاضراب عن الاول المغلوط فیه ببل ومعنی بدل الغلط البدل الذی کان سبب
الاتیان به الغلط فی ذکر المبدل منه لا ان یکون البدل هو الغلط وبدل الکل من الکل یجب موافقته للمتبوع فی
الافراد والتثنیة والجمع والتانیث فقط لا فی التعریف والتنکیر واما الابدال الاُخَر فلا یلزم موافقتها للمبدل منه فی
الافراد والتذکیر وفرعهما ایضا قوله ویکونان معرفتین ونکرتین ومختلفین واذا کان نکرة من معرفة فالنعت مثل
بالناصیة ناصیة کاذبة اعلم ان البدل والمبدل منه فی الابدال الاربعة یقعان معرفتین ونکرتین والاول معرفة
والثانی نکرة وعلی العکس والاربعة فی الاربعة ستة عشر فامثلة الکل من الکل بزید اخیك برجل اخ لك بزید اخ
لك برجل اخیك امثلة البعض بزید راسه برجل راس له بزید راس له برجل راسه امثلة الاشتمال بزید
علمه برجل علم له بزید علم له برجل علمه امثلة الغلط بزید الحمار برجل حمار بزید حمار برجل الحمار قوله واذا کان
نکرة ای اذا کان نکرة مبدلة من معرفة فنعت تلك النکرة واجب ولیس ذلك علی الاطلاق بل هی فی بدل الکل
من الکل وان رویت نکرة بالنصب فالمعنی واذا کان الثانی نکرة مبدلة من معرفة قال ابو علی فی الحجة وهو الحق
یجوز ترك وصف النکرة المبدلة من المعرفة اذا استفید من البدل ما لیس فی المبدل منه کقوله تعالی بالوادی
المقدس طوی اذا لم یجعل طویً اسم الوادی بل کان مثل حُطَم وخُتَع من الطی لانه قدس مرتین فکانه طوی
بالتقدیس وکقول الشاعر ؎ انا وجدنا بنی جلان کلهم کساعد الضب لا طول ولا قصر ای لا ذی طول
ولا ذی قصر وقوله فلا وابیك خیر منك البیت فان لم یفد النکرة الا ما افاد الاول لم یجز لانه یکون ابهاما بعد التفسیر

نحو بزيد رجل وقد مرانه لا فائدة فيه قوله ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين ولا يبدل ظاهر من مضمر
بدل الكل الامن الغائب نحو ضربته زيدا هليه قسمة اخرى مستانفة للابدال وهى بهذا الاعتبار ايضا ستة عشر
هذه قسمة البدل باعتبار الاظهار والاضمار والاولى كانت باعتبار التعريف والتنكير فامثلة الكل من الكل وهما مظهران
بزيد اخيك واذا كانا مضمرين فنحو لقيتهم اياها اذا تقدم لفظ الزيدين واخوتك وكان الزيدون اخوة المخاطب نحو جاءنى
الزيدون اخوتك والنحاة يوردون فى هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تاكيد لفظى لرجوعهما الى شئ واحد وقد اتفقوا
كلهم فى مثال اسكن انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد وكذا فى مررت بك انت وبه هو فكذا هذا والمضمر من المظهر
نحو اخوك لقيت زيدا اياه بتقدير ان زيدا اخوك ولو جر اياه الى زيد على ما يورده النحاة لكان تاكيدا لفظيا ايضا
لانه يكون كقولك رايت زيدا زيدا كما ان مررت بك انت تكرير لفظى عندهم اتفاقا والمظهر من المضمر نحو اخوك لقيته زيدا
والاخ زيد وامثلة البعض قطعت زيدا يده والمضمر من المضمر نحو كسرت زيد ايده ثم قطعته اياها والمضمر من المظهر نحو
كسرت يد زيد وقطعت زيدا اياها والنحاة يوردون فى مثله نحو يد زيد قطعت زيدا اياها ويقولون هو تكلف لاعادة الظاهر
بلفظه فى جملة واحدة ونحن ذكرنا جملتين ليرتفع التكلف ان كان من اجله والمظهر من المضمر نحو زيد قطعته يده وامثلة
الاشتمال كرهتنى يد اجهالته والمضمر من المضمر كرهت زيدا جهالته وابغضته اياها والمضمر من المظهر كرهت جهالة زيد وابغضت زيدا
اياها والمظهر من المضمر زيد كرهته جهالة وامثلة الغلط كرهت زيدا دابته والمضمر من المضمر نحو كرهته اياها اذا تقدم ذكر زيد و
الدابة والمضمر من المظهر كرهت زيدا اياها مع تقدم ذكر الدابة والمظهر من المضمر زيد كرهته الدابة وربما سمى بعضهم
بدل البعض من الكل بدل الاشتمال ايضا لاشتمال الاول على الثانى لكونه كلا له ولكن المشهور افراده بالتسمية
ببدل البعض ولا بد فى بدل البعض والاشتمال اذا كانا ظاهرين من ضمير راجع الى المبدل منه حتى يعرف تعلقهما
بالاول وانما ليس ابدل الغلط بل يجوز ترك الضمير اذا اشتهر تعلق الثانى بالاول كقوله تعالى قتل اصحاب الاخدود النار
لاشتهار قصتهم وانهم ملؤا الاخدود نارا قال الكوفيون يجوز سد اللام مسد الضمير نحو قوله مطرنا السهل
والجبل اى مطرنا سهلها وجبلها فهو نحو قوله ـــ لحافى لحاف الضيف والبرد برده ؛ قال
ابن الخشاب لا يجوز جاءنى زيد الاخ اى اخوه اتفاقا واما الاعتذار عن نحو مطرنا السهل والجبل فقد مضى فى
باب التاكيد قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر الى آخره اعلم ان بدل البعض والاشتمال والغلط اذا كان ظاهرا يجوز
ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب قال الشاعر بدل البعض ـــ اوعدنى بالسجن والاداهم ؛ رجلى ورجلى شثنة
المناسم ؛ وقال فى الاشتمال ـــ ذرينى ان حكمك لن يطاعا ؛ وما الفيتنى حلمى مضاعا ؛ بخلاف بدل الكل من الكل
فان غير الاخفش لا يجيز نحو بى المسكين مررت ولا عليك الكريم المعول قالوا لان البدل ينبغى ان يفيد
ما لم يفده المبدل منه ومن ثم لم يجز بزيد رجل وافادة بدل البعض والاشتمال والغلط ذلك ظاهرة لان
مدلول هذه الثلثة غير مدلول الاول واما بدل الكل مدلوله مدلول الاول فلو ابدل لنا فيه الظاهر من
احد الضميرين اى المتكلم والمخاطب وهما اعرف المعارف فكان البدل انقص فى التعريف من المبدل منه فيكون
النقص فى الافادة منه اذ المدلولان واحد وفى الاول زيادة تعريف وجواب الاخفش بمنع اتحاد المدلولين
فى بدل الكل كما ذكرنا فى هذا الباب ولو اتحدا لكان الثانى تاكيدا لا بدلا وافادة الثانى فى المثالين زيادة

الشثنة بالتحريك مصدر شثنت كفه اى غلظت وخشنت
ورجل شثن العصابع وكذلك العضو منهم
٢٥٠ المناسم جمع منسم خف البعير
اى ضائعا يضيع
رضى شرح كافيه اضافة الصدر الى الفاعل

فائدة من صفة المسكنة والكرم ظاهرة ولا يضر نقص الثاني فى التعريف عن الاول الا ترى الى جواز مررت بزيد رجل
عاقل فرب نكرة افادت ما لا يفيده المعرفة وان كان فى المعرفة فائدة التعريف التى ليست فى تلك النكرة واستدل
الاخفش بقوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيمة لا ريب فيه الذين خسروا والباقون يقولون هو نعت مقطوع للذم
ام مرفوع الموضع او منصوبه ولا يلزم ان يكون كل نعت مقطوع يصح اتباعه نعتا بل يكفى فيه معنى الوصف الا ترى
الى قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا وقال ابن مالك لا يبدل من الضمير اللازم الاستتار وهو فى افعل امر
او تفعل فى الخطاب افعل ونفعل واذا وقع ما يوهم ذلك فهناك فعل مقدر من جنس الاول نحو تعجبنى جمالك اى
تعجبنى يعجبنى جمالك ولعل ذلك استقباحا لابدال الظاهر مما لا يقع لا ظاهرا ولا ضميرا بارزا واذا ابدل مما تضمن معنى الاستفهام فلا بد
من اقتران الهمزة بالبدل نحو من لقيت ازيدا ام عمرا ليتبين انه بدل من متضمن الاستفهام واما قوله
عم يتساءلون عن النبأ العظيم فهو كانه جواب الاستفهام وليس ببدل واختلف النحاة فى المبدل
منه فقال المبرد انه فى حكم الطرح معنى بناء على ان المقصود بالنسبة هو البدل دون المبدل منه وعلى
ما ذكرنا من فوائد البدل والمبدل يتبين منه ان الاول ليس فى حكم الطرح معنى الا فى بدل الغلط و
الكلام ان المبدل ليس فى حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه فى بدل البعض والاشتمال
وايضا فى بدل الكل اذا كان ضميرا لا يستغنى عنه نحو ضربت الذى مررت به اخيك او ملتبسا بضمير
كذلك نحو الذى ضربت اخاه زيد كريم وقد يعتبر الاول فى اللفظ دون الثانى قال ﴿ وكانه لهق
السراة كانه ❊ ما حاجبيه معين بسواد ❊ ولم يقل معينان وقال ﴿ ان السيوف غدوها ورواحها
تركت هوازن مثل قرن الاعضب ❊ ولو كان فى حكم الطرح لفظا لم يعتبر هو دون الثانى
وقد يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثانى راجح البيان على الاول كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق
اثاما يضاعف له العذاب وكقول الشاعر ﴿ ان على الله ان تبايعا ❊ توخذ كرها او تجئ طائعا ❊ ولو كان
الثانى بمعنى الاول سواء كان تاكيدا لا بدلا نحو ان تنصرنى ان تنصرك ولا اعرف له شاهدا والذى يفصل به مذكور
ان كان وافيا بما فى المذكور من الاعداد جاز فى التفصيل الاتباع والقطع رفعا كقوله قد كان لكم اية فى فئتين
التقتا فئة تقاتل الاية اى منهم فئة قال الشاعر ﴿ وكنت كذى رجلين رجل صحيحة ❊ واخرى رمى فيها الزمان
فشلت ❊ يروى رجل رفعا وجرا وان لم يف تعين الرفع نحو مررت برجال رجل فاضل واخر كريم وقد جاء
نصب الوافى وغيره فى البدل باضمار اعنى كما مر فى باب الوصف واعلم ان التوابع اذا اجتمعت بدئ بالنعت ثم بالتاكيد
ثم بالبدل ثم بالمنسوق واما الابتداء بالنعت قبل التاكيد فلما مر فى تعليل قولهم ان النكرة لا تؤكد وابن كيسان يقدم التاكيد
على النعت لان النعت يفيد ما لا يفيده الاول بخلاف التاكيد وانما يقدم التاكيد على البدل لان مدلول البدل غير مدلول متبوعه
فى الحقيقة ومدلول التاكيد مدلول متبوعه واما تقديم البدل على المنسوق فلان البدل له نسبة معنوية الى المبدل منه اما بالكلية
او البعضية او الاشتمال واما بدل الغلط فنادر والمنسوق اجنبى من متبوعه قوله عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه مثل اقسم بالله
ابو حفص عمر وفصله من البدل لفظا فى مثل انا ابن التارك البكرى بشر قوله يوضح متبوعه يخرج التاكيد لانه لا يوضح المؤكد بل يحقق اصل
النسبة او شمول النسبة لاجزائه وعدم الايضاح المنسوق لمتبوعه ظاهر وكذا البدل عند النحاة لان الاول عندهم فى حكم الطرح فى حكم المعدوم فاين الايضاح ... الصفة و

ـه المبدل منه ١٢ اس
ـه البدل مطلقا ١٢ اس
ـه بدل من الضمير البارز ١٢ اس
ـه الاعضب مكسور القرن ... ١٢ اس
ـه اى بهذا النوع من الكلام ١٢
ـه من كلام النعمى ١٢

فلما قال غير صفة خرجت الصفة والاولى ان تحد بهذ الحد الابدال الثلثة فيدخل فيها عطف البيان كما ذكرنا
ويحد بدل الغلط بما حد به المصنف مطلق البدل قوله اقسم بالله ابوحفص عمر قصته انه اتى اعرابي عمر بن
الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل
بعيره ثم استقبل البطحا وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره ۔ اقسم بالله ابوحفص عمر ؛ ما مسها من نقب و لا
دبر ؛ اغفر له اللهم ان كان فجر ؛ وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال له اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم
صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه قوله
في مثل ۔ انا ابن التارك البكري بشر ؛ قال انما قلت في مثل اشارة الى ان الفرق يقع في غير هذا الباب ايضا كقولك
يا اخانا الحارث ولا يجوز لو جعل بدلا لعدم جواز يا الحارث وكذا يا غلام زيد وزيد او لو جعل بدلا لوجب الضم
وقد ذكرت ما عليه في باب البدل والفراء يجوز الضارب زيد فلا يتم معه الاستدلال بهذا البيت على ان الثاني
عطف بيان لا بدل والمبرد انكر رواية الجر وقال لا يجوز في بشر الا النصب بناء على انه بدل والبدل يجب جواز قيامه
مقام المتبوع والبيت للمرار الاسدي وتمامه عليه الطير ترقبه وقوعا فعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى
التصيير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدء فهو حال من الضمير المستكن في
عليه ونحو قولهم اعجبني من زيد علمه ومن عمر وجوده الثاني فيهما كانه عطف بيان والمعطوف عليه محذوف والاصل
اعجبني شئ من اوصاف زيد علمه وخصلة من خصال عمر وجوده وكذا كسرت من زيد يده اي كسرت عضوا
منه يده حذف المعطوف عليه واقيم المعطوف مقامه كما يحذف المستثنى منه ويقام المستثنى مقامه في نحو ما جاء
الا زيد وهذا اخر قسم المعربات من الاسماء والحمد لله رب العالمين والصلوة على نبيه محمد واله اجمعين

تمت



قوله المبنى ما ناسب مبنى الاصل او وقع غير مركب وحكمه ان لا يختلف آخره باختلاف العوامل المبنى كما مر فى حد المعرب ضربان اما مبنى لفقدان موجب الاعراب الذى هو التركيب كالاسماء المعدودة كواحد اثنان ثلثة والف با تا ثا وزيد وعمرو وبكر واما مبنى لوجود المانع من الاعراب مع حصول موجبه وذلك المانع مشابهة الحرف او الماضى او الامر وهى التى سماها مبنى الاصل او كونه اسم فعل كما يجئ قال ولا يفسد الحد بلفظة او لانها لمجرد حد الشيئين ههنا لا للشك الذى ينافى تبيين المهية فالاولى ان يقال فى حده ما لا يختلف آخره كسائر النحاة لان معرفة انتفاء الاختلاف فرع على تعقل مهية المبنى فلا يستقيم ان يجعل تعقل مهية المبنى فرعا على معرفة انتفاء الاختلاف فيؤدى الى الدور كما ذكر فى الاعراب هذا كلامه وقد مر الكلام عليه فى حد المعرب فلا نعيده وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف مهية المبنى على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبنى ولو لم يعرفها لكان تعريفا للمبنى بالمبنى لانه ذكر فى حد المبنى لفظ المبنى قوله والقابه ضم وفتح وكسر ووقف اى القاب حركات اواخره وسكونها الضم والفتح والكسر القاب مطلق الحركات وحدها سواء كانت حركات المبنى كقولك حيث مبنى على الضم او حركات المعرب كقولك فى زيد انه متحرك بالضم فى حال الرفع او لا هذا او لا ذاك كقولك فى جيم رجل انه متحرك بالضم ولا تقع على حروف البناء فلا يقال ان يا زيدان مبنى على الضم واما القاب الاعراب فانها كما تطلق على الحركات تطلق على الحروف ايضا فيقال فى نحو جاءنى زيد والزيدان والزيدون انها مرفوعة هذا على مذهب المصنف والذى يغلب فى ظنى ان المتقدمين لم يضعوا القاب الاعراب ايضا الا للرفع والنصب والجر الا للحركات المعينة فالرفع كالضم والنصب كالفتح والجر كالكسر ثم انهم يطلقون على الحروف لقيامها مقام حركات الاعراب اسماء الحركات مجازا فقولهم فى نحو ابن الزيد بن ان الزيدين منصوب مجاز وكذا اقام بعض الحركات مقام بعض اطلقوا اسم المنوب على النائب مجازا فقالوا فى السموات واحمد فى خلق الله السموات وباحمد ان الاول منصوب والثانى مجرور فاينتر المانع على هذا ان يطلق على الحروف لقائمة مقام حركات البناء اسماء تلك الحركات مجازا فيقال فى لا رجلين انه مفتوح وكذا فى لا مسلمات عند من يكسر ويقال فى يا زيدان ويا زيدون انهما مبنيان على الضم مجازا فلا يكون اذن لرد المصنف على النحاة اطلاقهم ان يا زيدان مبنى على الضم ولا رجلين على الفتح وجه هذا والتمييز بين القاب حركات الاعراب وحركات البناء وسكونيهما فى اصطلاح البصريين منقول منهم ومتاخريهم تقريبا على السامع واما الكوفيون فيذكرون القاب الاعراب فى المبنى وعلى العكس ولا يفرقون بينهما قوله وهى المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف حصر جميع المبنيات جملة فليطلب لكل واحد منها علة البناء لان اصل الاسماء الاعراب كما مر فى اول الكتاب ثم ما كان مبنيا على الحركة فليطلب مع ذلك علتان اخريان احدهما للبناء على الحركة فان اصل البناء السكون لانه ضد الاعراب واصله الحركة

٢٥٣

واخرى للحركة المعينة لم اختيرت دون الباقيين قوله المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما
اعلم ان المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس فان انا وانت لا يصلحان الا لمعنيين وكذا ضمير الغائب نص فى ان المراد هو
المذكور بعينه فى نحو جاءنى زيد واياه ضربت وفى المتصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصار وليس كذا الاسماء الظاهرة فانه لو سمى المتكلم والمخاطب
بعلميهما فربما التبس ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير الغائب فربما توهم انه غير الاول وانما بنيت المضمرات اما لشبهها بالحروف وضعا على ما قيل
كالتاء فى ضربت والكاف فى ضربك ثم اجريت بقية المضمرات نحو انا وانت ونحن وانتما مجراها طرد للباب واما لشبهها بالحروف فى احتياجها
الى المفسر اعنى الحضور فى المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر فى الغائب كاحتياج الحرف الى لفظ يفهم به معناه الافرادى واما لعدم موجب الاعراب
فيها وذلك ان المقتضى لاعراب الاسماء توارد المعانى المختلفة على صيغة واحدة والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف المعانى
عن الاعراب الا ترى ان كل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضمير خاص قوله ما وضع لمتكلم يخرج قول من اسمه
زيد زيد ضرب وقولك لزيد يا زيد فعل كذا وقولك لزيد الغائب زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان اطلق على المتكلم والمخاطب
والغائب الا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذكر فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا
لا باعتبار تقدم الذكر فمن ثم قلت يا تميم كلهم نظرا الى اصل المنادى قبل النداء ولهذا يقول المسمى بزيد زيد ضرب ولا يقول
زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلكم لارادة دليل الخطاب وليس فى زيد ضرب دليل التكلم قوله لفظا او معنى او حكما قسم المتقدم اللفظى
قسمين احدهما متقدم لفظا تحقيقا نحو ضرب زيد غلامه والآخر متقدم لفظا تقديرا نحو ضرب غلامه زيد اذ زيد متقدم فى اللفظ
لكونه فاعلا وقسم ايضا المتقدم المعنوى قسمين احدهما ان يكون قبل الضمير لفظ متضمن للمفسر بان يكون المفسر جزء مدلول ذلك اللفظ كقوله تعالى
اعدلوا هو اقرب للتقوى اى العدل اقرب لان الفعل يدل على المصدر والزمان والثانى ان يدل سياق الكلام على المفسر التزاما
لا تضمنا كقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما لانه لما ساق الكلام قبل فى ذكر الميراث لزم من ذلك السياق ان يكون ثم مورث فجرى ٢٥٤
الضمير عليه من حيث المعنى هذا تقرير كلامه رحمه الله وفيه مخالفة لطريقته المألوفة لانه عاد نجعل التقدير قسيم اللفظ لا قسمه
كما قال فى اول الكتاب فى المعرب لاختلاف العوامل لفظا او تقديرا وقال بعد التقدير فيما تعذر ثم قال واللفظى فيما عداه
فجعل نحو ضرب غلامه زيد مما تقدم معنى اولى اذ هو متقدم معنى وتقديرا لا لفظا فاذا جاز سلب اللفظية عن هذا التقدم بان
يقال ليس لفظ المفسر مذكورا قبل الضمير فكيف يكون التقدم لفظيا فان قال اردت كانه متقدم لفظا من حيث التقدير
قيل فعد نحو اعدلوا هو اقرب ايضا من هذا القسم لان المفسر فيه كانه متقدم اللفظ ايضا فى التقدير ولا فرق بينهما الا ان المفسر
فى نحو ضرب غلامه زيد ملفوظ به بخلاف المفسر فى نحو اعدلوا هو اقرب والتقدم فى كليهما ليس لفظيا بل هو تقديرى وكلامنا فى
التقدم اللفظى لا فى المفسر الملفوظ به او المقدر وقد قرر على الصواب فى باب الفاعل وهو قوله فى ضرب غلامه زيد لا بد من
متقدم يرجع اليه هذا الضمير تقدما لفظيا او معنويا وهو راجع الى زيد وهو متأخر لفظا فلولا انه متقدم من حيث المعنى لم يجز فجعله
من باب المتقدم معنى لا لفظا وهو الحق وعلى هذا فالحق ان يقوم التقدم اللفظى ان يذكر المفسر قبل الضمير ذكرا صريحا سواء كان من حيث
المعنى ايضا متقدما نحو ضرب زيد غلامه لان الفاعل من حيث المعنى متقدم على المفعول او كان من حيث المعنى متأخرا كقوله تعالى
واذ ابتلى ابراهيم ربه لان المفعول من حيث المعنى متأخر عن الفاعل واعلم انه اذا تقدم مما يصلح للتفسير شيئان فصاعدا فالمفسر هو
الاقرب لا غير نحو جاءنى زيد وبكر فضربته اى ضربت بكرا ويجوز مع القرينة ان يكون الابعد نحو جاءنى عالم وجاهل فاكرمته
والتقدم المعنوى ان لا يكون المفسر مصرحا بتقدمه بل هناك شئ غير ذلك الضمير يقتضى كون المفسر قبل موضع الضمير وذلك

ضروب مثل معنى الفاعلية المقتضى كون الفاعل قبل المفعول رتبة كضرب غلامه زيد وفى معنى الابتداء المقتضى لكون المبتدء قبل
الخبر نحو فى داره زيد ومعنى المفعول الاول المقتضى تقدمه على الثانى نحو اعطيت درهمه زيدا وكذا نحو ضربت فى داره زيدا وكلفظ الفعل
المتضمن للمصدر المفسر لضمير متصل بذلك الفعل نحو ع هذا سراقة للقرآن يدرسه ؛ او منفصل عنه نحو قوله تعالى اعدلوا هو اقرب
للتقوى وقوله بل هو شر لهم وكذا الصفة كقوله ع اذا زجر السفيه جرى اليه ؛ اى الى السفه وكسياق الكلام المستلزم للمفسر استلزاما
قريبا كقوله تعالى ولابويه لان سياق ذكر الميراث دال على المورث دلالة التزامية او بعيدا كقوله تعالى حتى توارت بالحجاب اذ العشى
يدل على توارى الشمس وكقوله انا انزلناه فى ليلة القدر اذ النزول فى ليلة القدر التى هى فى شهر رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن
مع قوله تعالى شهر رمضان الذى انزل فيه القرآن وكذا قوله ما ترك على ظهرها من دابة فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهر دال على ان
المراد ظهر الارض وكذا الفناء مع لفظة على فى قوله تعالى كل من عليها فان وكذا قوله تعالى فان كانت واحدة اى ان كانت
الورثة واحدة لانه فى بيان الورث والتقدم الحكمى ان يكون المفسر موخرا لفظا وليس هناك ما يقتضى تقدمه
على محل الضمير الا ذلك الضمير فنقول انه وان لم يكن متقدما على الضمير لا لفظا ولا معنى الا انه فى حكم المتقدم نظرا الى
وضع ضمير الغائب وانما يقتضى ضمير الغائب تقدم المفسر عليه لانه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب
ما يعود عليه فان ذكرته ولم يتقدمه مفسره بقى مبهما منكرا لا يعرف المراد به حتى ياتى تفسيره بعده وتنكيره
خلاف وضعه فان قلت فاى شئ الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتاخير مفسره عنه قلت قصد التفخيم
والتعظيم فى ذكر ذلك المفسر بان يذكروا اولا شيئا مبهما حتى يتشوق نفس السامع الى العثور على المراد به ثم
يفسروه فيكون اوقع فى النفس وايضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالاجمال اولا والتفصيل ثانيا فيكون
اكد فان قلت فهذا الضمير الذى هذا حاله يبقى على وضعه معرفا ام يصير نكرة لعدم شرط التعريف اعنى
تقدم المفسر قلت عندى انه نكرة كما يجئ فى باب المعرفة وعند النحاة يبقى معرفا لكن تعريفه انقص
مما كان فى الاول لان التفسير يحصل بعد ذكره مبهما فقبل الوصول الى التفسير فيه الابهام الذى فى النكرات ولهذا
جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات وانما حكموا ببقائه على وضعه من التعريف لانه حصل جبرانا فانه بذكر المفسر بعده
بلا فصل فهو كالمضاف الذى يكتسى التعريف من المضاف اليه اما الجبران فى ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا
فظاهر لان الاسم المميز المنصوب لم يؤت به الا لغرض التمييز والتفسير فنصبه على التمييز مع عدم انفصاله عن الضمير قائم مقام المفسر
المتقدم فالجبران فى غاية الظهور وقريب منه ضمير يبدل منه مفسره نحو مررت به زيد اذ لم يؤت بالبدل الا للتفسير واما فى ضمير الشأن
والقصة فالجملة بعده وان لم تأت كالتمييز المذكور لمجرد التفسير الا ان قصدهم لتفخيم الشأن بذكره مجملا ثم مفصلا مع اتصال الخبر المفسر بالمبتدء
سهل الاتيان بعيبهما فهذا التفسير دون الاول واما تاخر المفسر فى باب التنازع نحو ضربنى وضربت زيدا على مذهب البصريين فالحق انه بعيد لان
مجوز تاخير المفسر لفظا ومعنى قصد تفخيم المفسر مع الاتيان به لمجرد التفسير بلا فصل كما فى نعم رجلا زيد او قصد التفخيم مع اتصال المفسر كما فى ضمير
الشأن والثلثة فى ضمير التنازع معدومة اعنى قصد التفخيم والمجئ بالمفسر لمجرد التفسير واتصاله بالمضمر فضعيف فمن ثمه حذف الكسائى الفاعل
مع ان فيه محذورا ايضا وما اجازه المبرد والاخفش من نحو ضرب غلامه زيدا اعنى اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم ليس
باضعف مما ارتكبه البصريون لان الاتصال الذى بين الفاعل والمفعول اذا كان العامل واحدا اكثر من الاتصال الذى بين الضمير و
مفسره على ما ذكره البصرية فى باب التنازع قال المصنف اردت بالتقديم الحكمى انك قصدت الابهام للتفخيم فتعقلت المفسر فى ذهنك

الذى

٢٥٥

ولم تصرح به للایهام على المخاطب عادت الضمير الى ذلك المتعقل فكانه راجع الى المذكور قبله وذلك المتعقل فى حكم المفسر المتقدم ولا
يسقر ما ذكر فى باب التنازع اذ لا قصد هناك الى التفخيم قوله وهو متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه والمتصل غير المستقل يعنى
بالمستقل بنفسه انه لا يحتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالتتمة لها بل هو كالظاهر سواء انفصل عن عامله نحو ما ضربت الا اياك او
اتصل به نحو ما انت منطلقا عند الحجازية وذلك لانه يجوز استقلاله بنفسه وفصله عن عامله نحو ما اليوم انت منطلقا
فليس كالجزء مما قبله والا لم يجز انفصاله عما قبله والمتصل ما يتصل بعامله الذى قبله ويكون كالتتمة لذلك العامل وكبعض حروفه
فالضمائر المستترة فى نحو زيد ضرب ويضرب وهند تضرب وضربت واضرب امرا واضرب وضربت ونضرب وتضرب فى خطاب المذكر وفى
الصفات نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان الى اخر تصاريفها كلها متصلة كما يجئ تحقيقها وليس المستتر فيهما ما يبرز فى
نحو زيد ضرب هو وعمرو واسكن انت وزوجك الجنة وهند زيد ضاربته هى بل البارز فى الجميع تاكيد للفاعل لا فاعل كما يجئ
شرحه وهو منفصل بدليل قولك زيد ضرب اليوم هو وعمرو واسكن اليوم انت وزوجك الجنة وهند زيد ضاربته اليوم هى
قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور فالمرفوع والمنصوب متصل ومنفصل والمجرور متصل فذلك خمسة انواع الاول
ضربت وضربت الى ضربن وضربن والثانى انا الى هن والثالث ضربنى الى ضربهن والرابع اياى الى اياهن والخامس
غلامى ولى الى غلامهن ولهن اعلم ان الضمير انما كان مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لان الضمير كما قلنا قائم مقام الظاهر لرفع
الالتباس وحده او له وللاختصار فيكون كالظاهر مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وانما لم يكن المجرور الا متصلا لان المتصل
كما ذكرنا هو الذى كالجزء الاخير لعامله بحيث لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك فان قيل اليس الفصل جائزا بين المضاف
والمضاف اليه فى الشعر قلت ذلك مع الظاهر قبيح فلم يلتفت اليه الواضع فى الضمير وكل واحد من هذه الانواع الخمسة يكون لثمانية
عشر معنى لان كل واحد منها اما ان يكون لمتكلم او مخاطب او غائب وكل واحد من هذه الثلثة اما ان يكون لمفرد او مثنى او مجموع
صارت تسعة وكل واحد من التسعة اما ان يكون لمذكر او مؤنث فصار للمتكلم ستة وللمخاطب ستة وللغائب ستة
وضعوا للمتكلم منها لفظين يدلان على ستة المعانى المذكورة كضربت وضربنا فضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث
وضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى والمؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث وانما شركوا فى المتكلم بين المذكر والمؤنث
مفردا كان او غيره لقلة الالتباس فى المتكلم وانما ارتجل لمثنى المتكلم وجمعه صيغة هى نا وكذا قولك نحن ولم تزد للمثنى الفا
وللجمع واوا كما فعلوا فى مثنى المخاطب والغائب وجمعهما لان مثناهما اسم انضم اليه لفظ اخر مثله بدليل انك اذا قيل لك فصل انتما
قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وهذه حقيقة المثنى كما يجئ وكذا فى الجمع اذا قيل فصل انتم قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وانت يا خالد
واما اذا قلت نحن واردت المثنى فقيل لك فصل قلت انا وزيد او انا وانت او انا وهو واذا اردت المجموع فقيل فصل قلت انا وزيد
وعمرو وليس كل افراده انا فلم يكن شرط المثنى والمجموع وهو اتفاق الاسمين والاسماء فى اللفظ حاصلا لم يكن اجراء تثنيته وجمعه
على وفق سائر التثانى والجموع فارتجلوا للمثنى صيغة وشركوا معه الجمع فيها للامن من اللبس بسبب المشاهدة وكثيرا ما يجئ فى
غير هذا الباب ايضا المثنى بصيغة الجمع نحو قوله تعالى فقد صغت قلوبكما وقد يقول المعظم فعلنا ونحن وايانا عادا نفسه كالجماعة
ووضعوا منها للمخاطب خمسة الفاظ اربعة نصوص وهى ضربت وضربت وضربتم وضربتن وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى
المؤنث وهو ضربتما وحكم الغائب حكم المخاطب فى النصوصية والاشتراك نحو ضرب وضربت وضربوا وضربتا وضربا وضربن
والضمير هو الالف المشترك بين المثنيين والتاء حرف تانيث ويجب ان يكون المقدر ان فى ضرب وضربت متغايرين

٢٥٦

كما في البارز المنفصل نحو هو وهي هذا ببقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة و
للغائب خمسة فصار المجموع ثلثة عشرة كلمة لثمانية عشر معنى واعلم ان اول ما ابتدى بوضعه من الانواع الخمسة ضمير المرفوع
المتصل لان المرفوع مقدم على غيره والمتصل مقدم على المنفصل لكونه اخص فنقول انما ضموا التاء في المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل
وخصوا المتكلم بها لان القياس وضع المتكلم اولا ثم المخاطب ثم الغائب وفتحوا للمخاطب فرقا بين المتكلم وبينها وتخفيفا وكسروا للمخاطبة
فرقا ولم يعكسوا الامر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة لان خطاب المذكر اكثر فالتخفيف به اولى وايضا هو متقدم على المؤنث
فخص للفرق بالتخفيف فلم يبق للمؤنث الا الكسر وزادوا الميم قبل الف المثنى في تما وقبل واو الجمع في تمو لئلا يلتبس المثنى بالمخاطب
اذا اشبعت فتحته للاطلاق والجمع بالمتكلم المشبع ضمته وكان اولى الحروف بالزيادة الميم لان حروف العلة مستثقلة قبل الالف
والواو والميم اقرب الحروف الصحيحة الى حروف العلة لغنتها ولكونها من مخرج الواو اي شفوية ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وحذف
واو الجمع مع اسكان الميم ان لم يلها ضمير اشهر من اثبات الواو مضموما ما قبلها وذلك لانهم لما ثنوا الضمائر وجمعوها والقصد
بوضع متصلها التخفيف كما قلنا لم ياتوا بنون المثنى والجموع بعد الالف والواو وكما الحقوهما في هذان والذان واللذون فوقع الواو في الجمع
في الاخر مضموما ما قبلها وهو مستثقل حسا كما مر في الترخيم فحذفوا الواو وسكنوا الميم التي ضموها لاجل الواو امنا من الالتباس
بالمثنى بثبوت الالف فيه دون الجمع ومن اثبت الواو مضموما ما قبلها فلان ذلك مستثقل في الاسم المعرب اما في المبني فقد جاء وان كان
نادرا كما يجيئ في التصريف واما ان ولي ميم الجمع ضمير نحو ضربتموه وجب في الاعرف رجوع الضم والواو لان الضمير لاتصاله صار كبعض حروف
الكلمة فكان الواو لم يقع طرفا وجوز يونس حذف الواو وتسكين الميم مع الضمير ايضا ولم يثبت ما ذهب اليه واذا لقي ميم الجمع ساكن بعدها
ضمت الميم ردا لها الى اصلها ويجوز كسرها كما يجيئ وزيدت للمؤنث نون مشددة لتكون بازاء الميم والواو في المذكر وانما اختاروا
النون لمشابهتها بسبب الغنة للميم والواو ومعا مع كون النون من حروف الزيادة واستتر ضمير الغائب والغائبة لانه لما كان مفسر الغائب
لفظا متقدما في الاصل بخلاف المتكلم والمخاطب ارادوا ان يكون ضمائر الغيب اخصر من ضميريهما فابتدءوا في المفردين بغاية التخفيف
وهي التقدير من دون ان يتلفظ بشيء منه واقتصروا في المثنى مذكره ومؤنثه على الالف الذي هو علامة التثنية في كل مثنى
وعلى الواو في جمع المذكر وقد يستغنى بالضمة عن الواو في الضرورة قال شعر ولو ان الاطباء كان حولي + وكان مع الاطباء
الاساة + استثقالا للواو والمضموم ما قبلها في الاخر واقتصروا على نون واحدة في مقابلة الواو اذ كانت واحدة و
قول النحاة ان الفاعل في نحو زيد ضرب وهند ضربت هو وهي تدليس لضيق العبارة عليهم لانه لم يصغ لهذين الضميرين
لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل ذلك المقدر لان المقدر هو هذا المصرح به وكيف ويجوز الفصل
بين الفعل وهذا المصرح به نحو ما ضرب الا هو فان قلت بل المفصول غير المصرح به المتصل فهو تحكم والى هذا نظر من قال
من النحاة ان المقدر في ضرب وضربت ينبغي ان يكون اقل من الالف بنصفه او ثلثه وذلك لان ضمير المفرد ينبغي ان يكون اقل من
ضمير المثنى واما التاء في ضربت وضربتا فهي حرف التانيث لا ضمير بدليل ضربت هند وقد جعل الالف والواو والنون حروفا كالتاء
التانيث كما يجيئ في اخر الكتاب نحو قاما اخواك واكلوني البراغيث يعصرن السليط اقاربه هذا كله في الماضي واما في المضارع
والامر فلم يبرز الضمير في افعل ونفعل لاشعار حرف المضارعة بالفاعل لان افعل مشعر بان فاعله انا وتفعل مشعر بان فاعله
نحن الهمزة بالهمزة والنون بالنون وكذا يفعل نص في المفرد الغائب فلم يحتاجوا الى الضمير بارزا واما تفعل فانه وان كان محتملا للمخاطب
والغائبة لكنه لم يبرز واضمره اجراء لمفردات المضارع مجرى واحدا في عدم ابراز ضميرها ولعل هذا هو الذي حمل الاخفش

على ان قال الياء فى تضربين ليس بضمير بل حرف تانيث كما قيل فى هذى والضمير لازم الاستتار وانه استنكر الحكم بكون ضمير المفرد اثقل من ضمير المثنى مع ان القياس يقتضى ان يكون اخف واما افعل امرا ولا تفعل نهيا فحكمهما حكم تفعل للمخاطب لان الامر والنهى ماخوذان من المضارع كما يجئ فى قسم الافعال ومذهب المازنى ان الحروف الاربعة فى المضارع والامر اعنى الالف فى المثنيات والواو فى جمع المذكر والياء فى المخاطبة والنون فى جمع المؤنث علامات كالف الصفات وواوها فى نحو ضاربان وحسنون وهى كلها حروف والفاعل مستكن عنده ولعل ذلك حملا للمضارع على اسم الفاعل واستنكارا لوقوع الفاعل بين الكلمة واعرابها اى النون واما الضمائر المرفوعة فى الصفات اعنى اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فلم يبرزوها لانها غير عريقة فى اقتضاء الفاعل بل اقتضائها لمشابهة الفعل فلم يظهر فيها ضمير الفاعل وكذا اسماء الافعال والظروف على ما يجئ بعد وايضا الالف والواو فى مثنيات الاسماء وجموعها الجامدة كالزيدان والزيدون حروف زيدت علامة للمثنى والمجموع بلا ريب فجعلت مثنيات الصفات وجموعها على نهج مثنيات الجامدة وجموعها لان الصفات فرع الجامدة لتقدم الذوات على صفاتها فصارت الالف علامة المثنى والواو علامة الجمع فلم يمكن ان يوصل الف الضمير وواوه بالمثنى والمجموع لئلا يجتمع الالفان والواوان فاستكن الضميران الالف فى المثنى والواو فى الجمع والدليل على ان الالف والواو الظاهرين ليسا بضميرين انقلابهما بالعوامل نحو لقيت ضاربين وضاربين والفاعل لا يتغير بالعوامل الداخلة على عامله نحو قولك جاءنى زيد راكبا غلامه فلم يعمل جاءنى فى غلامه وكذا استكن النون فى ضاربات ومضروبات تبعا لاستتار الضمير فى جمع المذكر اذ هو الاصل واذا استتر فى المثنى والمجموع فالاستتار فى مفردهما اجدر فلزم الاستتار فى الكل فلا يرى الفاعل ضميرا بارزا فى الصفات الا فى نحو اقائم هما وما قائم انتما واما فى نحو زيد عمرو ضاربه هو فالمنفصل ليس بفاعل بل هو تاكيد له لما سيجئ ثم لما فرغوا من وضع المرفوع المتصل فى الافعال والصفات اخذوا فى وضع المرفوع المنفصل فقالوا انا للمتكلم المذكر والمؤنث وقد تبدل همزتها هاء نحو هنا وقد تمد همزته نحو آنا فعلته وقد تسكن نونه فى الوصل وهو عند البصريين همزة ونون مفتوحة والالف يؤتى بها بعد النون فى الوقف لبيان الفتح لانه لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف فكان يلتبس بان الحرفية لسكون النون فلهذا يكتب بالالف لان الخط مبنى على الوقف والابتداء وقد يوقف على نونها ساكنة وقد تبين فتحتها وقفا بهاء السكت قال حاتم هكذا فزدى انه قال ع ان كنت ادرى فعلى بدنه :: من كثرة التخليط فى من انه :: وبنو تميم يثبتون الالف فى الوصل ايضا فى السعة وغيرهم لا يثبتونها فى الوصل الا ضرورة نحو قوله ع انا سيف العشيرة فاعرفونى :: حميدا قد تذريت السناما :: وجاء فى قراءة نافع اثبات الالف اذا كان قبل همزة مفتوحة او مضمومة دون المكسورة قال ابو على لا اعرف فرقا بين الهمزة وغيرها فالاولى ان لا يثبت الالف وصلا فى موضع ومذهب الكوفيين ان الالف بعد النون من نفس الكلمة وسقوطه فى الوصل فى الاغلب مع فتح النون او سكونه ومعاقبة هاء السكت له وتفاديلا لان على زيادته وكونه لبيان الحركة وقفا ونحن للمتكلم مع غيره مثل نا فى المرفوع المتصل فى صلاحيته للمثنى والمجموع والعلة كما يجئ كالعلة وتحريكه للساكنين وضمه اما لكونه ضميرا مرفوعا واما للدلالة على المجموع الذى حقه الواو واما انت الى انتن فالضمير عند البصريين ان واصله انا وكان انا عندهم ضميرا صالحا لجميع المخاطبين والمتكلم فابتدأوا بالمتكلم وكان القياس ان يبتوه بالتاء المضمومة نحو انت لان المتكلم لما كان اصلا فجعلوا ترك العلامة له علامة وبينوا المخاطبين بتاء حرفية بعد ان كان الاسمية فى اللفظ وفى التصرف ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة كانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها عمدوها بان لتستقل لفظا كما هو مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان فى اياك ولخواته وهو ان الكاف المتصرفة كانت متصلة فارادوا استقلالها لفظا بالتصيير منفصلة فجعلوا اياه عمادا لها فالضمائر هى التى تلى ايا وايا عماد لها وما ارى هذا القول بعيدا من الصواب فى

الموضعين وقالوا في الغائب هو وهما وهم وهي وهما وهن والواو والياء في هو وهي عند البصريين من اصل الكلمة وعند الكوفيين للاشباع
والضمير هو الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما والاول هو الوجه لان حرف الاشباع لا يتحرك وايضا حرف الاشباع لا يثبت
الا ضرورة وانما حركت الواو والياء ليصير الكلمة بالفتح مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا كانهما للاشباع على ما ظن
الكوفيون الا ترى انك اذا اردت عدم استقلالهما سكنت الواو والياء نحو انهو وانهي وكان قياس المثنى والجمع على مذهب البصريين هواو وهيا وهوم
وهيم فخففه بحذف الواو والياء والكلام في زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة النون في جمع المؤنث على ما ذكرنا في المتصل سواء وهذه الضمائر
المرفوعة المنفصلة يشترك فيها الماضي والمضارع والامر والصفات وليست كالمرفوعة المتصلة فانه لا اشتراك بين الماضي والمضارع منها الا في الالف والواو والنون
كما ذكرنا تقول ما ضرب الا هو وما يضرب الا انا وا ضارب هما ولتسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء ولام الابتداء جائز كما يجي في التصريف
وقد يسكن بعد كاف الجر ايضا شاذا وقد يحذف الواو والياء اضطرارا كقوله ع فبيناه يشري رحله قال قائل :: لمن جمل رخو الملاط نجيب ::
قوله ع دار لسعدى اذه من هواكا :: وليسكنهما قيس واسد ويشددهما همدان قال ع وان لساني شهدة يشتفى بها :: وهو على من صبه
الله علقم :: ثم لما فرغوا من وضع المرفوع شرعوا في وضع المنصوب لان النصب علامة الفضلات بلا واسطة والجر علامتها
بواسطة فابتدأوا بمتصل المنصوب لتقدمه على منفصله وشركوا بينه وبين المجرور كما يجي بعد فوضعوا للمتكلم ياء اما
ساكنة او مفتوحة كما ذكرنا في باب الاضافة ونا للمتكلم مع غيره كما كان في المتصل المرفوع والكاف للمخاطب مثل التاء في التصرف
نحو ك كما كم ك كما كن وبعض العرب يلحق بكاف المذكر اذا اتصلت بها الضمير الفا وبكاف المؤنث ياء حكى سيبويه اعطيتكاه واعطيتكيه
تشبيها الكاف بالهاء نحو اعطيتها واعطيتهو قال ابو علي وقد يلحق الياء تاء المؤنث مع الهاء قال ع رميتيه فاصمت وما اخطأت الرمية :: وبالكسر
الكاف في التثنية والجمع بعد ياء ساكنة او كسرة تشبيها لها بالهاء نحو بكما وبكم وبكن وعليكما وعليكم وعليكن والكلام في حذف الواو من عليكموا واسكان
الميم كما مضى في نحو ضربتموا ولما ارادوا وضع المتصل الغائب من هذا القسم اختصروا مفرديه من المرفوع المنفصل الغائب فحذفوا حركة الواو
والياء من هو وهي وقلبوا ياء هي الفا صارها الا ان ضمير المذكر اذا ولي الكسر قلبت واوه ياء نحو بهي لما نذكره فخافوا التباس المؤنث بالمذكر وحركة
هاء المذكر ضمة الا ان يكون قبلها ياء او كسرة فان كان قبلها احدهما فاهل الحجاز يبقون ضمتها فيقولون بهو ولديهو وغيرهم يكسرونها
فيها وعلته ان الهاء حرف خفيف فهو اذن حاجز غير حصين فكان الواو الساكنة وليت الكسرة او الياء فقلبت ياء وكسر الهاء لاجل الياء
بعدها وان كان الساكن غير الياء فضم الهاء متفق عليه الا ما حكى ابو علي ان ناسا من بكر بن وائل يكسرونها في الواحد والمثنى
والجمع نحو منه ومنهما ومنهم ومنهن اتباعا هذا هو الكلام في حركة الهاء واما الكلام في اشباع حركتها وتركه فنقول
ينظر في هاء المذكر فان وليت المتحرك اشبعت حركتها نحو بهي ولهو وضربهو وغلامهو فيتولد من الضم واو ومن الكسر ياء وبنو عقيل
وكلاب يجوزون حذف الوصل اي الواو والياء بعد المتحرك اختيارا مع ابقاء ضمة الهاء وكسرتها نحو به وغلامه ويجوزون التسكين
الهاء ايضا كقوله ع فبت لدى البيت العتيق اريغه :: ومطواي مشتاقان له ارقان :: وغيرهم يجوزونهما اي اختلاس الحركة وحذفها
لضرورة الشعر لا اختيارا وان وليت هاء المذكر ساكنا حرف لين كان الساكن كعليه وغيره كمنه فالمختار اختلاس الحركة اي ترك
الوصل لان الهاء حرف خفي كما قلنا فكانه التقى ساكنان وابن كثير يصل مطلقا نحو عليهي ومنهو ونحوهما فعلى هذا الحكم في هاء المذكر انه
بعد الكسرة او الياء باعتبار ضمها وكسرها واختلاسها ووصلها اربع لغات والكسر اشهر والاكثر الاول كسر الهاء من غير وصل بياء
وهو بعد الياء اكثر منه بعد الكسر لان في الاول شبه التقاء الساكنين والثانية كسرها مع وصلها بياء نحو بهي وعليهي وهو بعد الكسر اشهر
منه بعد الياء لما ذكرنا الثالثة ضم الهاء مع الواو نحو عليهو وبهو ويجي فيهما اذا كانت بعد الكسرة ضم الهاء بلا واو نحو عليه وبه وهي لغة خامسة

اشمام كسر الهاء شيئاً من الضمة بلا وصل وان حذف قبل هاء المذكر حرف لين جزماً نحو يرضه ونصله او وقفاً نحو فالقه واغزه جاز اشباع حركة الهاء اعتباراً بالمتحرك قبلها في اللفظ وجاز اختلاسها اعتباراً بالساكن المحذوف قبلها حذفاً عارضاً وجاز اسكان الهاء اجراءً للوصل مجرى الوقف وقد قرئ بها كلها في الكتاب العزيز واما الهاء في المثنى والجمعين فان كان قبلها فتحة او ضمة فهي مضمومة لا غير نحو لهما وغلامهم وان كان الف او واو ساكن صحيح فكذلك الا ما حكى ابو علي من نحو منهما منهم واضربهما واضربهم على ما مضى للاتباع وعد الحاجز غير حصين لسكونه وان كان قبلها الكسرة او ياء فمن قال في الواحد هو وعليهو وهم اهل الحجاز قال في المثنى والجمعين ايضاً بضم الهاء نحو ان غلامهما وغلامهم وغلامهن بغلامهما وبغلامهم وبغلامهن وحمزة يخص بالضم في جمع المذكر ثلث كلمات عليهم واليهم ولديهم قبل ذلك لكون الياء فيها بدلا من الالف فاعطى الياء حكم اصلها وقد جاء علاه والاه ولداه على الاصل وكان يجب على هذا التعليل ان يقرء في الواحد والمثنى وجمع المؤنث عليه عليهما عليهن ولم يقرأ ولعل ذلك لاتباع الاثر وغير اهل الحجاز يكسرون الهاء في المثنى والجمعين مطلقاً كما في الواحد وهو الاشهر هذا كله في حركة الهاء واما ميم الجمع التي بعد الهاء المكسورة فلا يخلو من ان تقف عليها اولا فان وقفت عليها فلا بد من تسكين الميم بعد حذف صلتها وكذلك جميع الضمائر تحذف صلاتها في الوقف نحو ضربه وبه وبكم الا الالف في نحو ضربتها وبها وان لم تقف عليها فلا يخلو من ان يكون بعدها متحرك او ساكن فان كان بعدها ساكن فكسر الميم لاتباع كسر الهاء ولالتقاء الساكنين اقيس نحو من دونهم امرأتين وعليهم الذلة على قراءة ابي عمرو وباقي القراء على ضم الميم نظراً الى الاصل وان كان بعدها متحرك فالاسكان اشهر نحو عليهم غير المغضوب عليهم وبعضهم يشبع ضم الميم نحو عليهمو غير المغضوب عليهمو كقراءة ابن كثير واشباع الكسر فيه في مثله اقيس للاتباع فصار للميم بعد الهاء المكسورة خمسة احوال حالتان قبل الساكن الكسر والضم كلاهما مع اختلاس اي ترك الوصل وثلث قبل المتحرك السكون واشباع الضم واشباع الكسر وان كان الميم بعد الهاء المضمومة على ما هو مذهب اهل الحجاز في بهم وعليهم وعلى ما هو المتفق عليه في نحو لهم وغلامهم وقفاهم وكذا منهم على الاشهر وكذا في انتم وضربتم وغلامكم فلها ايضاً خمسة احوال حالتان قبل الساكن الضم وهو الاقيس والاشهر للاتباع والنظر الى الاصل والكسر نظراً الى الساكنين وهو في غاية القلة ومنعه ابو علي وثلث قبل المتحرك الاولى الاسكان وهو الاشهر الثانية ضمها ووصلها بواو الثالثة وهي مختصة بميم قبل هائها كسرة او ياء كسر الميم ووصلها بياء نحو عليهمي وبهمي فكسر الميم لمجانسة الياء او الكسرة قبل الهاء وقلب الواو ياء لاجل كسر الميم ومنع هذا الوجه ابو علي ايضاً ثم لما فرغوا من وضع المنصوب المتصل اخذوا في وضع المنصوب المنفصل فجاؤا باياً متلواً بصيغة ضمير المنصوب المتصل واختلف النحاة فقال سيبويه والخليل والاخفش والمازني وابو علي ان الاسم المضمر هو ايا الا ان سيبويه قال ما يتصل به بعده حرف يدل على احوال المرجوع اليه من التكلم والغيبة والخطاب لما كان ايا مشتركاً كما هو مذهب البصريين في التاء التي بعد ان في انت وانت وانتما وانتم وانتن وقد مضى وقال الخليل والاخفش والمازني ما يتصل به اسماء اضيف ايا اليها لقولهم فاياه وايا الشواب وهو ضعيف لان الضمائر لا تضاف وقال الزجاج والسيرافي ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان اياك بمعنى نفسك وقال قوم من الكوفيين اياك واياه واياي اسماء بكمالها وهو ضعيف اذ ليس في الاسماء الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف اخره كافا وهاء وياء وقال بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين ان الضمائر هي اللاحقة باياً واياً دعامة لها تصير بسببها منفصلة وليس هذا القول ببعيد من الصواب كما قدمنا في انت وقد تفتح همزة ايا وقد تبدل الهمزة مفتوحة او مكسورة هاء ثم حملوا ضمير المجرور على المنصوب لان المجرور مفعول لكن بواسطة وحملوه على لفظ المنصوب المتصل لوجوب كون المجرور متصلاً على ما مضى فضمير المجرور مثل ضمير المنصوب المتصل سواء قوله فالمرفوع المتصل خاصة يستتر في الماضي للغائب والغائبة وفي المضارع للمتكلم مطلقاً والمخاطب والغائب والغائبة وفي الصفة مطلقاً اعلم انه لا يستتر

٢٦٠

رضی شرح کافیه ج ٢

من المضمرات الا المرفوع لان المنصوب والمجرور فضلة لانهما مفعولان والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضمائر المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل لان الفاعل وخاصة الضمير ولا سيما المتصل منه كجزء الفعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة المشهورة شيء ويكون فيما بقي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم وعلة استتاره فيما يستتر فيه قد مضت ولا تظهر اصلا الضمير المتصل في غائب الماضي وغائبته وفي المضارع في أفعل ونفعل ويفعل وتفعل مخاطبا وغائبة وافعل وفي جميع الصفات واسماء الافعال والظروف وفي خمسة منها لا يظهر الفاعل الظاهر او المضمر وهي أفعل ونفعل وتفعل مخاطبا وافعل امرا واسم فعل الامر مطلقا اي في الواحد والمثنى والمجموع وما يظهر في نحو اسكن انت وزوجك تاكيد للمستتر لا فاعل بدليل انك لا تقول لا افعل الا انا ولا تفعل الا انت وفي فعل وفعلت ويفعل وتفعل للغائبة يظهر الفاعل المظهر والضمير المنفصل نحو ضرب زيد وما ضربت الا هي وتضرب هند وما تضرب الا هي وكذا في الصفة المفردة نحو اقائم الزيدان وما قائم هما وكذا في الظرف عند ابي علي اذا اعتمد نحو في الدار زيد وما في الدار هو وكذا في اسم الفعل اذا كان خبرا يظهر الفاعل الظاهر والمنفصل نحو هيهات زيد وهيهات هو في قوله ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل وذلك بالتقديم على عامله او بالفصل لغرض او بالحذف او بكون العامل معنويا او حرفا والضمير مرفوع او بكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له نحو اياك ضربت وما ضربك الا انا واياك والشر وانا زيد وما انت قائما وهند زيد ضاربته هي علم ان اصل الضمائر المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار لكونه اخصر من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال فلا يقال ضرب انا الا ضربت مثله معنى واخصر منه لفظا اقول الضمير المرفوع والضمير المنصوب يصلحان كما مر لان يكونا متصلين ومنفصلين دون الضمير المجرور فلنذكر مواقعهما فنقول ان الاصل في المتصلين المرفوع والمنصوب ان يتصلا بالفعل لان المتصل كما مر كالجزء الاخير من الكلمة التي يليها وكون الشيء كالجزء لكلمة انما يتم اذا كانت مقتضية له بالاصالة ومن حيث الذات والفعل مقتض للمرفوع كذلك ومن ثم لا يخلو فعل منه فصح ان يجعل الضمير المرفوع كالجزء الاخير منه واما سائر ما يرفع فهو اما ابتداء عند البصريين ولا يصح اتصال المرفوع به لان المتصل كالجزء من الكلمة المتقدمة والابتداء معنى ليس بكلمة واما مبتدأ وخبر على ما اخترنا في اول الكتاب والمبتدأ اسم وليس الاسم في اقتضاء المرفوع كالفعل لان كل فعل رافع بخلاف الاسم والخبر اما اسم او جملة وليس المرفوع ايضا من لوازم احدهما واما ما الحجازية وليس ايضا كالفعل في طلب المرفوع لانه حرف نفي ودخوله على الفعل اولى ومن ثم كان النصب في ما زيد ضربته اولى من الرفع ولضعفها في العمل لم يعملها غير اهل الحجاز واما ان واخواتها والاسم المرفوع بها لا يجوز اتصاله بها لما عرفت نحو ان زيدا انت لما عرفت فلم يكن المضمر المرفوع بهذه الاشياء الا منفصلا واما اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والظرف والجار والمجرور وهي ايضا لا ترفع بالذات بل بالحمل على الفعل فيتصل المرفوع من هذه الاشياء بغير المصدر لكن بشرط الاستتار كما يجيء ولذا يقول الفعل هو المقتضي للمنصوب بالاضافة وسائر ما ينصب الضمائر وهو ان واخواتها وما الحجازية نحو ما زيد اياك واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر واسم الفعل انما ينصب بمشابهة الفعل والحمل عليه فكان حق المنصوب ايضا ان لا يتصل الا بالفعل والاسماء المتشبهة له كالمرفوع لطلب الفعل له بالذات والبواقي بالحمل عليه لكنه لما جاز في الاصل اي الفعل ان يتصل به مع استغنائه عنه لكونه فضلة جاز اتصاله بغير الفعل ايضا اذا شابهه كما يجيء فاذا تقرر هذا قلنا الضمير المرفوع والمنصوب اما ان يعمل فيهما الفعل او غيره وفي الاول يجب اتصاله بعامله الا في ثلثة مواضع الاول اذا تقدم على عامله ولا يكون الا منصوبا نحو اياك نعبد الثاني اذا كان العامل محذوفا نحو قولك ان اياه ضربته وان انت ضربت ونحو اياه لمن قال من اضرب وقد مر في باب التحذير ان اياك والاسد من باب تقدم المفعول على ناصبه وانما لزم الانفصال في الموضعين لان الضمير المتصل ما يكون كالجزء الاخير من عامله فاذا لم يكن قبله عامل بل كان اما مؤخرا او محذوفا فكيف يكون كالجزء الاخير منه الثالث اذا فصل

عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل وذلك في مواضع منها ان يكون تابعا اما تاكيدا نحو اسكن انت وزوجك الجنة ولقيتك اياك او بدلا كقولك بعد ذكر لفظة اخيك لقيت زيدا اياه او عطف نسق نحو جاءني زيد وانت ولا يقع الضمير وصفا كما تقدم ومنها ان يقع بعد الا نحو ما ضربت الا اياك وما ضرب الا انا واما قوله وما نبالي اذا ما كنت جارتنا: الا يجاورنا الاك ديار: فشاذ لا يقاس عليه وكذا اذا وقع بعد معنى الا كقوله كانا يوم قرى انما نقتل ايانا: ومنها ان يلي اما نحو جاءني اما انت وزيد ورايت اما اياك وعمرا والغرض منها افادة الشك من اول الامر ومنها ان يكون ثاني مفعولي علمت او اعطيت ويورث اتصال الضمير التباسه بالمفعول الاول كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في علمت زيدا اياك واعطيت زيدا عمرا قلت الذي علمت زيدا اياه ابوك والذي اعطيت زيدا اياه عمرو ولا يجوز ان تقول الذي علمته زيدا ولا الذي اعطيته زيدا لانه يلتبس المفعول الثاني بالاول فاما ان لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت اولى والانفصال في باب علمت كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في اعطيت زيدا درهما فقولك الذي اعطيته زيدا درهم اولى من قولك الذي اعطيت زيدا اياه درهم لانك تقدر على الاتصال بلا مانع من فساد اللفظ والمعنى ومن جوز المنفصل فتوطئة لازالة اللبس في المفعولين اللذين يحصل فيهما اللبس بالاتصال نحو اعطيت زيدا عمرا واذا اخبرت عن الثاني في علمت زيدا قائما فقولك الذي علمت زيدا اياه قائم اولى من قولك الذي علمته زيدا قائم وذلك للتوطئة المذكورة ولرعاية اصل المفعول الثاني اذ العامل فيه في الاصل ما يجب انفصاله عنه كما في كنت اياه على ما يجيء وان كان الضمير مع غير الفعل فاما ان يكون مرفوعا او منصوبا فالمرفوع لا يكون اذا كان مبتدأ او خبرا او خبر ان واخواتها او اسم ما الى ما ليس واما اذا ارتفع باسم الفاعل او المفعول او الصفة المشبهة او اسم الفعل او الظرف او الجار والمجرور فان فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل كما ذكرنا في الفعل وجب كونه منفصلا نحو زيد قائم اخوه وانت وضارب ابواه اخوك وهي وها زيد وانت ومررت برجل في الدار اخوه وانت ومثله الضمير البارز بعد الصفة اذا اجرت على غير ما هي له فانه تاكيد للضمير المستتر فيها لا فاعلها كما في اسكن انت وزوجك وذلك لانك تقول مطرد النحو الزيدون ضاربوهم نحن والزيدان الهندان ضاربا هما هما وقد عرفت ضعف نحو جاءني رجل قاعد هو علمانه وقال الزمخشري في حاجيه بل تقول ضاربهم نحن وضاربهما فان ثبت ذلك فهو فاعل كما قيل وكذا يجب انفصال الضمير المرفوع بالصفة والظرف اذا كانا مع المرفوع جملتين وذلك اذا اعتمدا على همزة الاستفهام او حرف النفي نحو اقائم انتما وما قائم هما وافي الدار انتما عند ابي علي وذلك لانه بعرضهما اذ كونهما مع مرفوعهما جملتين فاعتنى بالمرفوع لكونه احد جزئي الجملة فاظهر اذ الى اللفظ فوفا بينه كائنا احد جزئي الجملة وبينه اذا لم يكن كذلك بخلاف اسم الفعل فان الضمير فيه احد جزئي الجملة ابدا فلم يحتج الى الفرق فاطرد استكنان الضمير فيه على ما هو حق ما شابه الفعل كما يجيء فان لم يفصل الضمير عن عامله ولم يرتفع بالصفة والظرف المعتمدين على ما مر وجب اتصال المرفوع بها لكون اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم الفعل والظرف لخبر سادة مسد الافعال من غير حاجة الى ضميمة كما احتاج المصدر في تقديره بالفعل الى ان لكن لا يكون هذا المتصل بهذه الاشياء الا مستكنا لكونها اضعف من الفعل في اقتضاء المرفوع اذ هي فروع عليه في ذلك فلم يجعل المرفوع بها كجزء من اجزائها في الظاهر كما جعل في الاصل الذي هو الفعل كذلك واما المضمر المرفوع بالمصدر فلا يكون الا منفصلا وان وليه بلا فصل لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان تقول اعجبني ضرب انت زيدا اذا لم يضف والاضافة اكثر لان الكلام بها اخف واعجبني الضرب انت زيدا هذا كله في الضمير المرفوع مع غير الفعل واذا كان الضمير المنصوب مع غيره فان كان العامل مما وجب انفصاله عن المنصوب وضعا كما الحجازية نحو ما زيد اياك او فصل بينهما لغرض لا يتم الا بالفصل كما ذكرنا في الفعل نحو ما انا ضارب الا اياك وانا ضارب اما اياك واما زيدا وانا ضاربك اياك وجب انفصال الضمير كما رايت وان لم يكن كذلك فلا يخلو ان يكون الناصب حرفا او اسم فعل او مصدرا او صفة فالحرف يجب اتصال الضمير به نحو انك قائم وليتك قاعد وانك في الدار ولا تقول ان في الدار اياك وذلك لان الحرف غير مستقل فالاتصال به واجب مع الامكان وكذا يجب الاتصال باسم الفعل لانه وان كان في الاصل مستقلا من حيث الاسمية غير محتاج الى منصوب الا انه لما صار معناه معنى الفعل سواء كان كالفعل

المتصل

فالمرفوع لا يكون الا منفصلا اذا كان مبتدأ الى قوله او اسم ما لما ليس

انفصاله

٢٦٢

شرح كافيه ٣٦

وجب انفصاله لما ذكرنا وضمير الفعل الى قوله انا ضاربك اياك

وان لم يكن كذلك

كقوله تراكها الخ

في وجوب الاتصال به قال ع تراكها من ابل تراكها، وتقول ويده وويحهله وحكى يونس عليكني وانما جاز فيما اتصل به الكاف من ذلك نحو رويدك
وعليك الانفصال نحو رويدك اياه وعليك اياه تشبيها له بنحو اعطاك اياه كما يجيء وان لم يكن الكاف ذاك الكاف واما المصدر فان كان
منونا لم يتصل المنصوب به مع التنوين للتضاد بين التنوين الدال على تمام الكلمة والضمير المتصل الدال على عدم تمامها مع ضعف
مشابهة المصدر للفعل فيجب ان تقول اعجبني ضرب اياك ان لم تضف والاضافة الكثر ولا يمتنع على ما هو مذهب الاخفش في نحو ضاربك
وضارباك وضاربوك ان يكون حذف التنوين في نحو ضربك ايضا للمعاقبة لا للاضافة فيكون الضمير منصوبا كما مر في باب الاضافة و
ان كان المصدر ذا لام فالاشهر انفصال الضمير بعده نحو اعجبني الضرب اياك لمعاقبة الالف واللام للتنوين في تمام الكلمة به وجوز الاخفش
الضربك والضمير منصوب واما اسما الفاعل والمفعول ففي اتصال الضمير المنصوب بهما منونين كانا او لا خلاف كما مضى في باب الاضافة واتصاله
بهما اولى من اتصاله بالمصدر لكون مشابهتهما للفعل اكثر من مشابهة المصدر ومع هذا فالاولى انفصال الضمير المنصوب بعدهما
نحو ضارب اياك والضارب اياك والمعطي اياك والمعطي اياك واما الظرف والجار والمجرور فلكونهما قائمين مقام الفعل اللازم لا يجيء بعدهما
ضمير منصوب بهما ولنعد الى شرح ما يحتاج الى شرح من كلام المصنف قوله او بالفصل لغرض احتراز عن نحو ضرب زيد اياك فانه
لا يجوز ذلك مع وجود الفصل وذلك لان الفصل لا غرض فيه اذ قولك ضربك زيد بمعناه فان قلت اليس ذكر الفاعل قبل المفعول
مفيدا ان ذكر المفعول ليس باهم ولو ذكرت المفعول قبل الفاعل فاد ان ذكر المفعول اهم قلت تقديم المفعول على الفاعل لا يفيد ذلك
بل قد يكون ذلك للاتساع في الكلام بلى قيل ان تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه اهم والاولى ان يقال انه يفيد القصر كقوله بل الله
فاعبد اي لا تعبد الا الله وكذا تقول في المفعول المطلق ضربته زيدا اي ضربت زيدا ضربا ولا تقول ضربت زيدا اياه وكذا تقول يوم الجمعة
لقيته زيدا ولا تقول لقيت زيدا اياه واما نحو قوله ضمنت اياهم الارض فضرورة قوله او بكونه مسند اليه صفة جرت على غير من هي
له قد ذكرنا انه ليس بمسند اليه الصفة بل هو تاكيد للمسند اليه ثم نقول انما ابرز هذا الضمير تاكيدا اذا جرت الصفة على غير ما هي له
ونعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ونعني بالجري ان يكون نعتا نحو مررت بهند برجل ضاربته هي او حالا
نحو قولك جئتني وجاءني زيد ضاربه انتما او صلة نحو الضاربه انت زيد او خبرا نحو زيد هند ضاربها هو فنقول اذا اختلف ما جرى
عليه متحمل الضمير المؤكد وما هو له في الافراد او فرعيه اعني التثنية والجمع وفي التذكير او فرعه اي التانيث فلا لبس سواء كان
المتحمل للضمير صفة او فعلا نحو زيد هند ضاربها هو او يضربها هو فلو لم تات بالضمير في ضاربها ايضا علم ان الضارب لزيد لا لهند
وان اتفقا في الافراد او فرعيه وفي التذكير او فرعه فان اتفقا في الغيبة ايضا فاللبس حاصل فعلا كان المتحمل او صفة ولا يرتفع ذلك اللبس
بالاتيان بالمنفصل نحو زيد عمرو ضاربه هو او يضربه هو والزيدان العمران ضارباهما هما او يضربانهما هما وكذا في المؤنث والجمعين وان
اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع الافعال نحو انا زيد ضربته او اضربه والزيدان نحن ضربانا او يضربانا وهند انا
ضربتني او تضربني الا في غائبة المضارع مع المخاطب او في غائبتيه مع المخاطبين نحو انت هند تضربها وهند انت تضربك وانتما الهندان
تضربانهما والهندان انتما تضربانكما فان اللبس حاصل ههنا ويرتفع بابراز الضمير واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف
المذكور ويرتفع بالتاكيد بالضمير نحو انا زيد ضاربه انا ونحن الزيدان ضارباهما نحن والزيدون نحن ضاربوهم هم وكقول المؤنث
انا هند ضاربتها انا فلما دفع الاتيان بالمنفصل اللبس في هذه الصورة طرد الاتيان به عند البصريين في صور الصفة الثلث
اعني اذا كان لبس ويرتفع بالضمير واذا كان ولم يرتفع وان لم يكن واما الكوفيون فاجازوا ترك التاكيد بالمنفصل في الصفة ان
امن اللبس نحو هند زيد ضاربته قال ع وان امرأ اسرى اليك ودونه ... من الارض موماة وبيداء سملق ... لمحقوقة ان تستجيبي لصوته ... وان

له لا اعتبار بالمفعول المذكور ... التلق ... غخ ... قال ... السملق بزيادة الميم ... وكذلك ... محقوق به اي حقيق له

له اوجب الانفصال في المفعولين لما ذكرنا ان المنفصل لا يجيء الا عند تعذر المتصل وجاز ايضا الانفصال فيما اتصل به الكاف من اسماء الافعال نحو رويدكه ورويدك اياه وعليكه وعليك اياه تشبيها بنحو

٢٦٣

رضي شرح كافيه ٢

له تقول ضاربك وضارب اياك والضاربك والضارب اياك والمعطاك والمعطي اياك ومعطاك ومعطي اياك واما

٣ باابراز الضمير

تعلى ان المعانى موقوف .: ولذا الم يرتفع بالضمير ولا نبعد فى مذهبهم واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تاكيد ضميره البسارز لم
يلبس لان التاكيد فيه لا يرفع اللبس الا فى اربعة مواضع فقط كما ذكرنا وهى انت هند تضربها وانتما الهندان تضربانهما وهند انت تضربك
والهندان انتما تضربانكما بخلاف الصفة فان رفع اللبس بالتاكيد حاصل فيهما فى كل موضع اختلف فيه من جرت عليه ومن هى له غيبة
وخطابا وتكلما فان قلت ضمير المفعول مع هذا الاختلاف رافع للبس ففى نحو قولك انا زيد ضاربه بالهاء تعرف ان ضاربا مسند الى
انا اذ لو كان مسندا الى زيد لقيل انا زيد ضاربى فلم لم يكتفوا فى اللبس بهذا الضمير قلت لما كان هذا الضمير لم يؤت به لمجرد دفع اللبس
وكان مما يجوز حذفه فيخيف الالتباس على تقدير حذفه فانى بمجرد دفع الالتباس بضمير لا يجوز حذفه قوله واذا اجتمع ضميران وليس
احدهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف وقدمته فلك الخيار فى الثانى نحو اعطيتكه وضربيك الا فهو منفصل مثل اعطيته اياك واياه
اذا ولى ضميران عاملا فان كان الثانى تابعا فلا بد من اتصال الاول وانفصاله نحو اسكن انت ورايتك اياك لان التابع ليس من
مطلوبات الفعل حتى يتصل به ويكون كاحد اجزائه وان لم يكن فان كان احدهما مرفوعا متصلا فالواجب تقدمه على المنصوب لما ذكرنا
ان المتصل المرفوع توغل فى الاتصال وصار كجزء الفعل حتى سكن له لام الكلمة وكل ضمير ولى ذلك المرفوع فلا بد من كونه متصلا
سواء كان اعرف من ذلك المرفوع نحو ضربتنى او لا نحو ضربتك وقد عرفت ان الاعرف هو المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب وانما وجب اتصال
الثانى لكونه كالمتصل بنفس العامل لان المرفوع المتصل كالجزء من رافعه على ما مر وان ولى الفعل منصوب متصل بلا مرفوع قبله نحو
اعطانى زيدا وجاء المنصوب المتصل بعد ضمير مرفوع نحو اعطيتك فالضمير الذى يلى ذلك المنصوب اما ان يكون انقص مرتبة منه
فى التعريف او اعرف او مساويا فالاول يجب اتصاله عند سيبويه وغير سيبويه جوز الاتصال والانفصال نحو اعطاكه زيد واعطاك
اياه زيد واعطيتكه واعطيتك اياه وكذا اخلتكه وخلتك اياه وجه اتصاله ان المتصل الاول اشرف منه بسبب كونه اعرف
فلا غضاضة على الثانى بتعلقه بما هو اشرف منه وصيرورته من جملته بالاتصال ووجه انفصاله ان المتصل الاول فضلة ليس اتصاله
كاتصال المرفوع والانفصال فى باب خلت اولى منه فى باب اعطيت لان المفعول الاول فى باب اعطيت فاعل من حيث المعنى كما مضى
فى ما لم يسم فاعله فكان الثانى اتصل بضمير الفاعل وفى مفعولى خلت بعد رائحة المبتدأ والخبر وباللذين حقهما الانفصال ووجب اتصالهما
لقربه من الفعل فالاول فى الثانى الانفصال رعاية للاصل والثانى اعنى الاعرف يجب انفصاله عند سيبويه وحكى سيبويه عن النحويين تجويز
الاتصال ايضا نحو اعطاهوك واعطاهانى قال انما هو شئ قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها واستجاد المبرد مذهب
النحاة وانما لم يجئ فى الثانى الاتصال ههنا سماعا لان الثانى اشرف من الاول لكونه اعرف فيانف من كونه متعلقا بما هو ادنى منه والذى جوز
ذلك قياسا لا سماعا نظر الى مجرد كون الاول متصلا واما الثالث اعنى المساوى للمتصل المنصوب فنقول ان كانا غائبين نحو اعطاهوها و
اعطاهاه قال سيبويه جاز الاتصال وهو عربى لكنه ليس بالكثير فى كلامهم بل الاكثر انفصال الثانى وان لم يكونا غائبين فالمبرد يجيز اتصال الثانى
ويستحسنه قياسا على الغائبين ومنعه سيبويه والزم النحويين القائلين بجواز اعطاهوك واعطاهانى ان يجوزوا اعطيتنينى اذا
منحته نفسه وهذا دليل على انهم لا يقولون به وانما كان الانفصال ههنا ايضا اولى لانه يانف الثانى من ان يتعلق بما هو مثله ويصير
من تتمته وذيوله وانما جاز ذلك فى الغائبين لرجوع كل واحد منهما الى غير ما رجع اليه الآخر بخلاف المخاطبين والمتكلمين اذ يستقبح اجتماع
المثلين لفظا ومعنى هذا كله فى الضميرين بعد الفعل واما اذا كانا بعد الاسم والاول منهما مرفوع متصل ولا يكون الا مستترا كما مر
نحو زيد ضاربك فقد ذكرنا قبل انه يجوز اتصال الثانى وانفصاله ايضا نحو زيد ضارب اياك وان كان الاول مجرورا فان كان
الثانى منصوبا فكما اذا كانا بعد الفعل وكلاهما منصوب يعنى اذا كان ما بعد الضمير المجرور انقص تعريفا كان لك فيه الاتصال والانفصال

بما

اذا ولى ضميران عاملا فخاليا
من موانع اتصال الضمير به
المذكورة فان كان احدهما
مرفوعا متصلا فالواجب
تقدمه على المنصوب لما تقرر
من كون المتصل المرفوع متوغلا

٢٦٤

فى الاتصال وكانه كجزء الفعل
من حيث سكن له
٢ العامل المذكور
٣ فى باب ما لم يسم
٤ وانما لم يجز فى التابع نحو ضربتهو
لما جاء اعطاهوك لان طلب الفعل
المتعدى للمفعول ضرورى
من حيث المعنى بخلاف طلبه
للتاكيد فلما كان جذبه
للمفعول اشد كان اتصاله
اليق من اتصال التاكيد
٥ اى ينظر الى الثانى هل هو انقص
تعريفا او ازيد او مساويا فنقول
الانقص ضربكما وضربك
اياها قال

فلا تطمع ابيت اللعن فيها: ومنعكها بشيء يستطاع: وكذا اسم الفاعل نحو معطيكها ويجوز معطيك اياها ومعطيكه اياها فهو مثل
اعطيتكه واعطيتك اياه الا ان الانفصال فيما ولي الضمير المجرور اولى من الانفصال فيما ولي الضمير المنصوب لان الفعل اقعد في اتصال
الضمير به من المصدر واسم الفاعل لان الفعل يطلبه بنفسه وهما يطلبانه بالمشابهة ومن ثم لم يجز ههنا ضربهوك وضربهوه من جوز
هذا اي اعطاهوك واعطاهاه وان كان بعد الضمير المجرور مرفوع فلا بد من كونه منفصلا سواء كان اعرف من المجرور او مساويا او انقص
البارز المتصل المرفوع لا يتصل الا بالفعل كما ذكرنا نحو ضربك هو وضربك انا وضربه هو ولا يكون الاول منهما منصوبا الا عند
هشام والاخفش كما مر في باب الاضافة في نحو ضاربك فحكم الضمير الذي يليه عندهما حكم الضمير الذي يلي المجرور قوله وليس احدهما
مرفوعا لانه ان كان مرفوعا وجب تقديمه واتصال الثاني كما تقدم سواء كان الاول اعرف او لا قوله فان كان احدهما اعرف انما ذلك
لانه ان لم يكن احدهما اعرف ولم يكن احدهما مرفوعا لانه ان كان مرفوعا وجب انفصال الثاني نحو اعطاك اياك وضربني اياي قوله و
قدمته اي قدمت الاعرف لانه اذا كان احدهما اعرف ولم تقدمه وليس احدهما مرفوعا وجب ايضا انفصال الثاني نحو اعطاه اياك
فاذا اجتمعت الشروط الثلثة وهي ان لا يكون احدهما مرفوعا وان يكون احدهما اعرف وان يكون الاعرف مقدما كان لك الخيار في الثاني وعلى جميع ذلك مفهوم
مما قدمنا قوله والا فهو منفصل اي ان لم يكن احدهما اعرف كاعطاك اياك او ان كان اعرف لكن ليس بمقدم

كاعطاك اياي او اعطاه اياك فالثاني منفصل كما رأيت قوله والمختار في خبر كان الانفصال والاكثر لولا انت الى اخرها وعسيت

الى اخرها وجاء لولاك وعساك الى اخرهما انما كان المختار في خبر كان واخواتها الانفصال لان اسمها في الحقيقة ليس فاعلها حتى يكون
كالجزء من عاملة اذ الفاعل في الحقيقة مضمون الجملة لان الكائن في قولك كان زيد قائما قيام زيد كما يجيء في الافعال الناقصة قال عمر بن
ابي ربيعة لئن كان اياه لقد حال بعدنا: عن العهد والانسان قد يتغير: وقال ليت هذا الليل شهر لا نرى فيه عريبا: ليس اياي واياك ولا
نخشى رقيبا: وقد جاء على ما حكى سيبويه ليسني وكانني قال عددت قومي كعديد الطيس: اذ ذهب القوم الكرام ليسي: وقيل لبعض العرب
ان فلانا يريدك فقال عليه رجلا ليسني وقال ابو الاسود فان لا يكنها او تكنه فانه: اخوها غذته امها بلبانها: ووجه الاتصال كون
الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول فكنته كضربته قوله والاكثر لولا انت الى اخرها يعني ان الاولى ان يجيء بعد لولا غير التحضيضية ضمير
مرفوع منفصل لانه اما مبتدأ او فاعل فعل محذوف او مرتفع بلولا على ما مر في باب المبتدأ فيجب على الاوجه الثلثة الانفصال وقد
يجيء بعدها الضمير المشترك بين النصب والجر الا عند المبرد فانه منعه وقال هو خطأ والصحيح وروده وان كان قليلا كقوله لولاك
هذا العام لم احجج وقوله وكم موطن لولاي طحت كما هوى: باجرامه من قلة النيق منهوى: والضمير عند سيبويه مجرور ولولا حرف
جر ههنا خاصة قال ويعني ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال لا ينكر ان يصير لولا الداخلة على الضمير حرف جر مع انها مع غيره غير
عاملة بل حرف يبتدأ بعدها ومثل ذلك لدن فانها تجر ما بعدها بالاضافة الا اذا وليها غدوة فانها تنصبها كما يجيء في قوله
وذلك ان الجار اذا لم يكن زائدا كما في بحسبك فلا بد له من متعلق ولا متعلق في نحو لولاك ظاهر ولا يصح تقديره وقال ابو سعيد
السيرافي الجار والمجرور اي لولاك في موضع الرفع بالابتداء كما في بحسبك درهم وفيه نظر لان ذلك انما يكون اذا كان الجار زائدا و
اما اذا لم يكن زائدا فلا بد له من متعلق فيكون مفعولا لذلك المتعلق لا مبتدأ وعند الاخفش والفراء ان الضمير بعدها ضمير مجرور
ناب عن المرفوع كما ناب المرفوع عن المجرور في قولهم ما انا كانت وان رجح مذهب سيبويه بان التغيير عنده تغيير واحد وهو تغيير
لولا وجعلها حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزمه تغيير اثني عشر ضميرا رجح مذهب الاخفش بان تغيير الضمائر بقيام بعضها
مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف تغيير لولا وجعلها حرف جر وان كان باب خلاف الاصل وان كثر اذا كان مستعملا اهون

لانه يطلب الفاعل والمفعول لذاته وهما المشابهة ولهذا اشتد الاتصال في الثاني فيما اذا كان ازيد او مساويا نحو ضربهوك وضربهوه قال وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة: لضغمهماها يقرع العظم نابها: وان كان

٢٦٥

ولا يبعد ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال فيكون لولا الداخلة على الضمير المذكور حرف جر مع انها مع غيره غير عاملة نحو لولا زيد ولولا انت ومثل له

من ارتكاب خلاف الاصل غير المستعمل وان قل وكذلك الاولى ان يجئ بعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت وعسينا الى عسيتن لانه فعل وما بعده فاعله وقد جاء بعد عسى الضمير الموضوع للنصب نحو عساك ففيه ثلثة مذاهب قال سيبويه عسى محمول على لعل لتقاربهما معنى لان معناهما الطمع والاشفاق تقول عساك ان تفعل كذا تحمله على لعل في اسمه فتنصبه به وتبقي خبره مقترنا بان كما كان مقتضاه في الاصل لان اصل خبر عسى اقترانه بان نحو عسى زيد ان يخرج فيكون الخبر محمول الامر وجه على خبر لعل وهو كونه في محل الرفع ومن وجه مبقي على اصله وهو اقترانه بان لان حق خبر لعل ان يكون اسما صريحا او فعلا بغير ان لان خبر لعل في الاصل خبر المبتدأ ولا يقال انت ان تفعل فاقتران المضارع بان في عساك ان تفعل لا يناسب خبر لعل وقد يقال عساك تفعل من غير ان كثير من قولهم عسى زيد يخرج وذلك لحملهم عسى على لعل في اسمه فاجروا خبره ايضا في طرح ان مجرى خبره لكن التخريج بالكلية عن اصله فلا يقال عساك خارج كما يقال لعلك خارج وربما يجئ خبر لعل مضارعا مع ان حملا لها على عسى في الخبر وحده كما حمل عسى في عساك ان تفعل في اسمه وحده على لعل قال ؎ لعلك يوما ان تلم ملمة ؞ وقال بعضهم الخبر محذوف اي لعلك تهلك ان تلم ملمة اي لان تلم وهذا الاستعمال في لعل كثير في الشعر قليل في النثر فعلى مذهب سيبويه عسى متغير عن اصله والضمائر جارية على القياس تبعا للتغير عسى كما قال في لولاك وحمل عسى على لعل في النصب الاسم ورفع الخبر مخصوص بكون اسمه ضميرا كما كان خبر لولا عنده مختصا بالضمير فلا يقال عسى زيدا ان يخرج اتفاقا منهم واستدل على كون الضمير منصوبا بلحوق نون الوقاية في عساني قال ؎ ولي نفس اقول لها اذا ما ؞ تنازعني لعلي او عساني ؞ لان هذه النون لم تلحق الياء بعد الفعل الا اذا كانت منصوبة وقال الاخفش عسى باقية على اصلها والضمائر المنصوبة بعدها قائمة مقام المرفوع اسم العسى وقولك ان تفعل وتفعل منصوب المحل خبر لها كما كان في عسيت ان تفعل وعسيت تفعل ونقل عن المبرد وجهان في نحو ؎ يا ابتا علك او عساكا ؞ احدهما ان الضمير البارز منصوب بعسى خبرها والاسم مضمر فيها مرفوع فيكون كقولهم عسى الغوير ابؤسا وهو ضعيف من وجوه احدها ان مجئ خبر عسى اسما صريحا شاذ والثاني ان ذلك لا يستمر اذا جاء بعد الضمير المنصوب الفعل المضارع مع ان او مجردا نحو عساك ان تفعل وتفعل الا ان تجعل ان تفعل بدل الاشتمال من الكاف بدل الاشتمال اي عسى الامر اياك فعلك ويكون تفعل في عساك تفعل حالا من الكاف ويضمر اسم على حسب مدلول الكلام كما تقول في قولك عساك تظفر بالمراد عسى الواصل اياك ظافرا او يكون المضارع بتقدير ان كما في قولهم تسمع بالمعيدي فيكون تفعل بدلا من الكاف كما في عساك ان تفعل وكل هذا تكلف وايضا ليس لذلك المضمر مفسر ظاهر وايضا لو كان كذلك لكان عسى اياك اولى كما قلنا في لنت اياك لانه خبر المبتدأ وثاني الوجهين المنقولين عنه ان الضمير المنصوب خبر قدم الى جانب الفعل فاتصل به كما في ضربك زيد والاسم اما محذوف كما في قوله يا ابتا علك او عساكا على حسب دلالة الكلام عليه كما حذف في قولهم جاءني زيد ليس الا اي ليس الجائي الا زيدا واما مذكور كما في قولك عساك ان تفعل وكذا في عساك تفعل بتقدير ان اقول ان اراد بحذف الفاعل اضماره كما هو الظاهر في ليس فهو الوجه الاول والظاهر انه قصد الحذف الصريح فيكون ذهب مذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل كما ذكرنا في باب التنازع ويكون موضع الفاعل المحذوف بعد الضمير المنصوب ويكون عساك ان تفعل عنده بمنزلة قاربك الفعل كما كان عسيت ان تخرج عند النحاة بمنزلة قاربت الخروج ولا يكون الاسم والخبر مبتدأ وخبرا لان احدهما جثة والآخر حدث الا بتقدير في احدهما مضاف اي عسى حالك ان تفعل وعساك صاحب ان تفعل كما يجئ في افعال المقاربة

قوله ونون الوقاية مع الياء لازمة في الماضي ومع المضارع عريا عن نون الاعراب وانت مع النون ولدن وان واخواتها مخير ومختار في ليت ومن وعن وقد وقط وعكسها لعل اعلم ان نون الوقاية انما تدخل الفعل لتقيه من الكسر لان ما قبل ياء المتكلم يجب كسره كما مر في باب الاضافة ولما منعوا الفعل الجر وكانت الكسرة هي اصل علامات الجر والفتح والياء فرعا كما تبين في اول الكتاب كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في

النصوب المتصل

٥١ اولئك تقتل بني قراني ... الى من تكتب ... لعلك ان سافرت ... التحاقا ليسر ١٢ س

٥٢ قال الاصمعي اصلانه كان غار فيه ناس فانهار عليهم او اتاهم العدو فقتلوهم فصار مثلا لكل شئ تخاف ان ياتي منه شر وقال ابن الكلبي الغوير ماء لكلب معروف ١٢ ...

٢٦٦ ... الشك ... لتركيب نصير ... بالاحال ... واخذ على التعبير ١٢ س

بعض الاحوال علامة الجزم مبالغة فى الفرار من الجر ودخولها فى نحو اعطانى ويعطينى اما طرد اللباب او لكون الكسر مقدرا على الالف والياء
لولا النون كما فى عصاى وقاضى ودخولها مع نون الاعراب نحو يضربوننى ونون التاكيد نحو اضربننى ومع ضمير المرفوع المتصل نحو ضربتنى
ويضربننى انما جاز لكون نون الاعراب والتاكيد والضمائر المذكورة كجزء الفعل فلم يحفظوا الفعل من الكسر الذى للساكنين فى نحو قل
ادعوا واضرب اضرب لان الكسرة العارضة للياء الزم من العارضة للساكنين اذ الياء لكونها ضميرا متصلا كجزء الكلمة وثانية الكلمتين فى
نحو قل ادعوا مستقلة فتقول يلزم هذه النون جميع امثلة الماضى ويلزم من المضارع ما ليس فيه نون الاعراب والذى فيه نون الاعراب
من المضارع الامثلة الخمسة يفعلان ويفعلون وتفعلين فيلزم النون غير هذه الامثلة سواء كان فيه نون الضمير نحو يضربننى او نون
التاكيد الخفيفة والثقيلة او لا وقوله ؎ هل تبلغنى دارها شدنية :: لعنت بمحجوم الشراب مصرم :: نونه الاولى خفيفة والثانية نون
الوقاية وانما جاز قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون نون الضمير ونونى التاكيد وان كان اجتماع المثلين فى الكل حاصلا
لان نون الاعراب لا معنى له كنون الوقاية اذ اعراب الفعل ليس لمعنى عند البصريين كما يجئ فى قسم الافعال فكلاهما لام لفظى بخلاف
نون الضمير ونونى التاكيد هذا على مذهب من يقول المحذوف نون الوقاية كالجزولى لان الثقل جاء منها لا من نون الاعراب اما على
قول سيبويه وهو ان المحذوف نون الاعراب لانها المعرضة للحذف بالجزم والنصب ولا معنى لها فالعلة فى عدم حذف نون الضمير ونونى التاكيد
ظاهرة لانها ليست معرضة للحذف ولها معنى وقد جاء حذف نون الوقاية مع نون الضمير للضرورة قال ؎ تراه كالثغام يعل مسكا ::
يسوء الفاليات اذا فلينى :: ولا يجوز ان يكون المحذوف نون الضمير اذ الفاعل لا يحذف وقد يدغم نون الاعراب فى نون الوقاية
فعلى هذا يجوز مع نون الاعراب ثلثة اوجه حذف احدهما وادغام نون الاعراب فى نون الوقاية واثباتهما بلا ادغام وقرئ قوله تعالى
اتحاجونى على الثلثة قوله ولدن حذف نون الوقاية من لدن لا يجوز عند سيبويه والزجاج الا للضرورة وعند غيرهما الثبوت
راجح وليس الحذف للضرورة لثبوته فى السبع وعلى كل حال كان حق لدن ان يذكره المصنف اما مع الماضى او مع ليت ومن وعن
لكنه تبع الجزولى فانه قال فى لدن انت مخير والقراءة حملتها على ما ذا اردت والحاق نون الوقاية فى لدن وان لم يكن فعلا للمحافظة على
سكون النون اللازم وامثاله بانواعها فى على والى ولدى وان كان اخرها ايضا ساكنا سكونا لازما لامنهم من انكسار ذلك الساكن
لكونه حرف علة وذلك ان ماقبل ياء المتكلم اذا كان الفا او واوا او ياء تحركت الياء بالفتح ويبقى ما قبلها على سكونه كما تبين فى باب الاضافة
فلذلك لم يجلبوا نون الوقاية فى نحو فتاى ورحاى وعصاى وقاضى فى قاض ومسلمى فى مسلمين وعشرى ومسلمى فى عشرون ومسلمون
او عشرين ومسلمين فان قلت فكان يجب ان لا تجلب ايضا فى نحو يدعونى ويضربوننى ويرمينى ويضربانى واضربانى واضربننى وان يقولوا يدعى
ويضربى ويرمى واضربى واضربى قلت ذلك اجراء لباب الفعل مجرى واحدا وحملا للفرع على الاصل لان اصل الفعل هو الصحيح اللام
الخالى من الضمائر المرفوعة المتصلة ولو لم يجلب له نون الوقاية لدخله الكسر فحمل عليه ما لم يكن ليدخله الكسر مع عدم النون ايضا وهو
المعتل اللام والمتصل به الضمائر المذكورة قوله وان واخواتها يعنى باخواتها ان وكان ولكن واما ليت ولعل فسيجئ حكمهما بعد وانما جاز الحاق
نون الوقاية بان واخواتها لمشابهتها الفعل على ما يجئ فى الحروف واما جواز حذفها فلان الالحاق للمشابهة لا بالاصالة ولاجتماع الامثال
فى ان وان وكان ولكن ان الحقت مع كثرة استعمالها قوله ويختار فى ليت المشهور فى ليت ان حذف نون الوقاية فيه لا يجوز الا للضرورة
الشعر لا فى السعة كذا قال سيبويه وغيره قال ؎ كمنية جابر اذ قال ليتى :: اصادفه واتلف بعض مالى :: قوله ومن وعن وقد وقط كذا قال
الجزولى والاثبات فيها هو الاشهر وعند سيبويه الحذف فى هذه الكلم ضرورة لا يجوز الا فى الشعر قال ؎ ايها السائل عنه وعنى :: لست من
قيس ولا قيس منى :: وقال ؎ قدنى من نصر الخبيبين قدى :: ليس الامام بالشحيح الملحد :: وانما الحق النون فى هذه الكلم لما قلنا فى لدن لا انها لفظة

كما هو مذهب البصريين علما يأتى فى قسم الافعال فكلاهما لام لفظى

له الشدنيات من النوق منسوبة الى موضع باليمن وقيل منسوبة الى فحل يقال له شدن تا المحرم الممنوع والمصرم المقطوع والسراب باليمن

اى ابل يلقى وادرها ناقة كالخيل

فروعى عليها ان ينقطع لبنها للاذيب

وقد ... الفتح بنت يكون بالجبل

٣ الثغام ... الشيب ويقال له بالفارسية

... ليت

من القتل ... حبيب ... اسم رجل

والجزولى ... عبد الله بن الزبير وكان

٢٦٧

ابو خبيب ... عبد الله بن الزبير وابنه ... وحده مصعب ومن روى ...

على السكون اللازم وانما حوفظ على السكون اللازم ولم يحافظ على الفتح والضم اللازمين قال سيبويه يقال في لدن لدى ولو اضفت
الكاف الجارة الى الياء لقلت مانت كى لان الاسم والحرف المبنيين على السكون يشابهان الفعل نحو خذ ولن ويتباعدان
من الاسماء المتمكنة بلزومهما السكون الذى لا يدخلها فاجريا مجرى الفعل فى الحاق النون قوله وعكسها لعل اى حذف النون معها اولى
لاجتماع اللامات فيه وهى مشابهة للنون قريبة منها فى المخرج وليس بين الاولى والاخيرة الا حرف واحد اعنى العين ولان من
لغاتها لعن وكذا الحذف فى بجل اولى من الاثبات وان كان ساكن الاخر مثل قد وقط لكراهة اللام ساكنة قبل النون ولعسر النطق بها ولفظ
ليس كليت اعنى ان الاثبات معها اولى كما قال عليه جلا ليسنى وجاز ليسى كقوله سه اذ ذهب القوم الكرام ليسى ؛ حملا على غيرى وجاء
عساى حملا على لعلى والاكثر عسانى ويجوز الحاقها فى اسماء الافعال لاداءها معنى الفعل ويجوز تركها ايضا لانها ليست افعالا فى الاصل
حكى يونس عليكنى وحكى الفراء مكانكنى وقوله سه وليس حاملنى الا ابن حمال ؛ شاذ سواء جعلت النون للوقاية او تنوينا كما ذكرنا
فى باب الاضافة وقد ذكر الكوفيون فى فعل التعجب اسقاط النون نحو ما اقربى منك وما احسنى وما اجملى قال السيرافى لست ادرى
عن العرب حكوا هذا ام قاسوه على مذهبهم فى ما افعل زيدا لانه اسم عندهم فى الاصل قوله ويتوسط بين المبتدء والخبر قبل
العوامل وبعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدء يسمى فصلا ليفصل بين كونه نعتا وخبرا وشرطه ان يكون الخبر معرفة او افعل
من كذا نحو كان زيد هو افضل من عمرو ولا موضع له عند الخليل وبعض العرب يجعله مبتدأ ما بعده خبره قوله قبل العوامل
نحو زيد هو المنطلق قوله وبعدها اى بعد دخول عوامل المبتدأ والخبر وهى باب ظن نحو ظننته هو الكريم وباب ان نحو انه هو الغفور
الرحيم وما الحجازية نحو ما زيد هو المنطلق وباب كان نحو كنت انت الرقيب عليهم قوله صيغة مرفوع لم يقل ضمير مرفوع لانه اختلف فيه
كما يجئ هل هو ضمير او لا ولا يمكن الاختلاف فى انه صيغة ضمير مرفوع قوله مطابق للمبتدء اى فى الافراد وفرعيه والتذكير وفرعه
والغيبة والتكلم والخطاب نحو انى انا الله وانه هو الغفور وانك انت الغفور وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام
مضاف غائب كقوله سه وكائن بالاباطح من صديق ؛ يرانى لو اصبت هو المصابا ؛ اى يرى مصابى هو المصاب قوله يسمى فصلا
هذا فى اصطلاح البصريين قال المتاخرون انما سمى فصلا لانه فصل بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد المنطلق
جاز ان يتوهم السامع كون المنطلق صفة فينتظر الخبر فجئت بالفصل لتبعين كونه خبرا لا صفة وقال الخليل وسيبويه سمى فصلا
لفصله الاسم الذى قبله عما بعده بدلالته على ان ما بعده ليس من تمامه بل هو خبره والمعنيان ماَلهما الى شئ واحد الا ان تقريرهما
احسن من تقريرهم والكوفيون يسمونه عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد فى البيت الحافظ للسقف من
السقوط فالغرض من الفصل فى الاصل فصل الخبر عن النعت فكان القياس ان لا يجئ الا بعد المبتدأ الخالى من النواسخ او الداخل
عليه فعل القلب لانه اذا دخل على المبتدأ كان وان او ما تميز الخبر عن النعت بمخالفة اعرابه لاعراب الاسم وانما قلنا كان حق المبتدء
ان يكون معرفة لان الفصل يفيد التاكيد لان معنى زيد هو القائم زيد نفسه القائم لكنه ليس تاكيدا لانه يجئ بعد الظاهر والضمير
ولا يؤكد الظاهر بالضمير فلا يقال مررت بزيد هو نفسه وايضا يدخل عليه اللام نحو قوله انك لانت الحليم ولا يقال ان زيدا
لنفسه قائم وقد يجمع بين النفس والتاكيد بالضمير لاختلاف لفظيهما فيقال ضربته هو نفسه وضربته اياه نفسه فيكون مثل
قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ولا يقال عند سيبويه ضربته هو هو ولا ضربته هو اياه لاجتماع ضميرين بمعنى واحد واجاز
الخليل مع اختلاف الضميرين لفظا نحو ضربته هو اياه ووافق سيبويه فى منع المتفقين ولم يجوز سيبويه بناء على ذلك ظننته هو اياه
القائم وان جعلتهما فصلا والثانى تاكيدا لان الفصل كالتاكيد من حيث المعنى كما مر قال فان فصلت بين الفصل والتاكيد نحو اظنه هو القا

مبتداء بلا ناسخ او منصوب بفعل قلب بشرط كونه معرفة غير ضميره كون خبره ذا لام تعريف صالحا لوصف المبتدئية وذلك لانه اذا دخل على المبتدء ناسخ تميز به الخبر عن النعت بسبب تخالف اعرابيهما نحو كان او ان اوما الحجازية

صحيفة ٢٦٧ كافية ٢٦٨

لم يحتج الى الفصل واذا كان المبتدأ نكرة لم يوت بالفصل لانه يفيد التاكيد ولا يوكد النكرة الا بما سبق استثناؤه فى باب التاكيد وانما قلنا ان الفصل يفيد التاكيد لان معنى زيد هو القائم زيد نفسه القائم لكنه

اياه جاز لعدم الاجتماع وانما قلنا كان حق المبتدء الذي يليه الفصل ان يكون غير ضمير لانه لو كان ضميرا امن التباس الخبر بالصفة لان الضمير لا يوصف
وانما شرطنا كون الخبر ذا لام لانه اذا كان كذا افاد الحصر المفيد للتاكيد فناسب ذلك تاكيد المبتدأ بالفصل فالمبتدأ المخبر عنه بذى اللام
ان كان معرفا بلام الجنس فهو مقصور على الخبر كقوله عليه السلام الكرم التقوى والحسب المال والدين النصيحة اى لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال ولا
دين الا النصيحة لان المعنى كل الكرم التقوى وان لم يكن فى المبتدء لام الجنس فالخبر المعرف باللام مقصور على المبتدء سواء كان اللام فى الخبر
للجنس نحو انت العزيز اى لا عزيز الا انت فهو للمبالغة كقولك انت الرجل كل الرجل او للعهد نحو رايت نبيا وانت الكريم اى انت ذلك الكريم لا غيرك وسواء كان اللام موصولة نحو انت
القائم او زائدا داخلا فى الموصول نحو انت الذى قال كذا وهذا الذى ذكرناه هو الغرض من الفصل فى الاصل ثم التسع فيه فدخل حيث لا التباس
بدونه ايضا كما تقول الدين هو النصيحة وان لم يكن فى الثانى معنى الصفة وكذا تقول كان زيد هو القائم وما زيد هو القائم ولا لبس فى هذين الموضعين
لمخالفة الاعرابين وادخل ايضا مع كون الاول ضميرا نحو انى انا الغفور وان لم يلتبس الثانى بالوصف لان المضمر لا يوصف وادخل ايضا مع كون
الخبر مشابها لذى اللام وهو افعل التفضيل ووجه مشابهته له ان مخصصه حرف يقتضيها افعل التفضيل معنى اعنى من فهى ملتبسة ومتحدة
معه كما ان مخصص ذى اللام حرف متحدة معه اعنى اللام ومن ثم جاز ما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل كذا ولكن من التفضيلية كلام التعريف
لا يجتمعان كما يجىء فى بابه فلا تقول الافضل من زيد واجاز اهل المدينة مجىء الفصل بعد النكرة فى نحو ما اظن احدا هو خيرا منك
قال الخليل والله انه لعظيم فى المعرفة تصييرهم اياه لغوا يعنى اذا كان ذلك مستبعدا فى المعرفة فما ظنك بالنكرة
واجاز الجزولى وقوعه بين افعلى تفضيل نحو خير من زيد هو افضل من عمرو ولست اعرف به شاهدا قاطعا نحو رايت
خيرا من زيد هو افضل من عمرو وجوز بعضهم وقوع الفصل قبل مثلك وغيرك نحو رايت زيدا هو مثلك وهو غيرك وكذا
جوز نحو رايت مثلك هو مثل زيد لكون نحو مثلك وغيرك بلفظ المعرفة وامتناع دخول اللام عليه ولا شاهد عليه ولا يثبت ذلك بمجرد
القياس والغاء الضمير ليس بامر هين فينبغى ان يقتصر على موضع السماع ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام او معرفة ونكرة هى افعل
التفضيل وكذا جوز بعضهم وقوعه قبل المضارع فى المعرفة كقوله تعالى انى انا اخوك وبعضهم وقوعه قبل العلم نحو انى انا زيد ولو ثبت نحو اظنك انت
اخاك واظنك انت زيدا لصح قولهم واجاز المازنى وقوعه قبل المضارع لكونه مشابها للاسم وامتناع دخول اللام عليه فشابه الاسم المعرفة قال تعالى
ومكر اولئك هو يبور قال ولا يجوز زيد هو قال لان الماضى لا يشابه الاسماء حتى يقال فيه كانه اسم يمتنع دخول اللام عليه وما استدل به من نحو
قوله تعالى ومكر اولئك هو يبور ليس بقاطع ويجوز ان يكون مبتدء ما بعده خبره وقوله لا يجوز زيد هو قال باطل بقوله تعالى وانه هو اضحك
وابكى وانه هو امات واحيى وروى عن محمد بن مروان وهو احد قراء المدينة هؤلاء بناتى هن اطهر لكم بالنصب وكذا روى عن سعيد
بن جبير قال ابو عمرو بن العلاء احتبى ابن مروان فى لحنه يعنى بايقاع الفصل بين الحال وصاحبها واقل اجازوا الفصل بين الخبرين اذا كان للمبتدأ
خبران معرفان باللام نحو هذا الحلو هو الحامض حتى لا يلتبس الخبر الثانى بنعت الخبر الاول وانا لا اعرف به شاهدا قطعيا ولا يتقدم
الفصل مع الخبر المتقدم نحو هو المنطلق زيد لامنهم من التباس الخبر بالصفة اذ الصفة لا يتقدم على الموصوف وجوزه الكسائى
كما جاز نحو قوله تعالى كنت انت الرقيب مع الامن من اللبس الى وانما جىء بصيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق
للمبتدء ليكون فى صورة مبتدء ثان ما بعده خبره والجملة خبر المبتدء الاول فيتميز بهذا السبب ذو اللام عن النعت لان المضمر
لا يوصف وليس بمبتدء حقيقة اذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده فى نحو ظننت زيدا هو القائم وكنت انت العالم ثم لما كان الغرض من الاتيان بالفصل
ما ذكرنا اعنى دفع التباس الخبر الذى بعده بالوصف وهذا هو معنى الحرف اعنى افادة المعنى فى غيره صار حرفا وانخلع عنه لباس الاسمية فلزم صيغة
معينة اعنى صيغة الضمير المرفوع وان تغير ما بعده عن الرفع الى النصب كما ذكرنا لان الحرف عديمة التصرف ولكنه بقى فيه تصرف واحد كان فيه حالة

وقلنا كان حق الخبر الذى بعد الفصل ان يكون معرفا باللام ولانه

٢٦٩

رضى شرح كافيه ٢٦٩

الاسمية اعني كونه مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا ومؤنثا ومتكلما ومخاطبا وغائبا العدم عراقته في الحرفية ومثله كاف الخطاب في هذا التصرف لما تجرد عن معنى الاسمية ودخله معنى الحرفية اى افادته في غيره وتلك الفائدة كون اسم الاشارة الذى قبله مخاطبا به واحدا ومثنى ومجموعا مذكرا ومؤنثا صار حرفا لكن بقي فيه التصرف المذكور فان قلت قلنا اسماء كثيرة فيها معنى الحرفية كاسماء الاستفهام والشرط مع بقائها على الاسمية فهلا كان الفصل وكاف الخطاب كذلك قلت بينهما فرق وذلك ان اسماء الاستفهام والشرط معنى الحرفية مدلولها ضمنا لا مطابقة ولم توضع لمجرد الاستفهام والشرط بل المعنى الاسمية ثم حذفت حروف الشرط والاستفهام قبلها لكثرة الاستعمال وضمنت معانيها كما تقدم في حد الاسم بخلاف الفصل وكاف الخطاب في ذلك فان معنى الحرفية اى كون ما بعده خبرا لا صفة وكون المخاطب باسم الاشارة واحدا او غيره مدلول الكلمتين مطابقة ولم يؤت بهما الا لهذا الغرض فقط فلهذا احكم بحرفيتهما اى قوله ولا موضع له عند الخليل والاظهر عند البصريين انه اسم ملغى المحل بمنزلة ما اذا كانت ملغاة نحو انما ولهذا قال الخليل رحمه الله انه لعظيم لان الغاء الاسم ليس بهين كالغاء الحرف وقال بعض البصريين انه حرف استنكارا ان اخلوا الاسم من الاعراب لفظا ومحلا ولما ذكرنا قبل من طريان معنى الحرفية عليه والكوفيون يجعلون له محلا من الاعراب ويقولون هو تاكيد لما قبله ويعتذرون عن وقوع ضمير المرفوع تاكيدا للمنصوب في نحو انه هو الغفور بان ضمير المرفوع قد يؤكد به المنصوب والمجرور كما مر في باب التاكيد نحو ضربتك انت ومررت بك انت لكنه يرد عليهم ان المضمر لا يؤكد به المظهر فلا يقال جاءني زيد هو على ان الضمير لزيد ونحن نقول ان زيدا هو المنطلق ويرد عليهم ايضا ان اللام الداخلة في خبر ان لا تدخل في تاكيد الاسم كما مر قبل فلا يقال ان زيدا لنفسه كريم وبعض النحاة يقول حكمه في الاعراب حكم ما بعده لانه يقع مع ما بعده كالشيء الواحد ولذا يدخل عليه لام الابتداء في نحو انك لانت الحليم وهو اضعف من قول الكوفية لانا لم نعهد اسما يتبع ما بعده في الاعراب وانما يتعين فصليته اذا كان بعد اسم ظاهر وكان ما بعده منصوبا اما الاول فلانه لا يحتمل التاكيد اذن واما الثاني فلانه لا يحتمل اذن كونه مبتدا ما بعده خبره ويتعين ايضا اذا دخله لام الابتداء وانتصب ما بعدها نحو ان كان زيد لهو المنطلق واما في غير هذين الموضعين فيحتمل ايضا كونه تاكيدا ان كان قبله ضمير نحو انه هو الغفور ومبتدا ان كان ما بعده مرفوعا نحو زيد هو المنطلق او دخل عليه لام الابتداء نحو انك لانت الحليم وقوله وبعض العرب يجعله مبتدأ ما بعده خبره فلا ينصب ما بعده في باب كان وباب علمت ولا الحجازية وعليه ما نقل في غير السبعة ولكن كانوا هم الظالمون وان ترن انا اقل بالرفع وقوله عليه السلام كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه فيه ثلثة اوجه احدها ان يكون الضمير الشان والثاني ان يكون ضمير المولود والجملة الاسمية اعني ابواه هما اللذان خبر كان في الوجهين والثالث ان يكون ابواه اسم كان وقوله هما اللذان جملة خبر كان وروى هما اللذين فابواه اسم كان واللذين خبره وهما فصل

قوله ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب يسمى ضمير الشان يفسر بالجملة بعده ويكون منفصلا ومتصلا مستترا وبارزا على حسب العوامل نحو هو زيد قائم وكان زيد قائم وانه زيد قائم وحذفه منصوبا ضعيف الا مع ان اذا خففت فانه لازم قوله ضمير غائب الزم كونه غائبا دون الفصل فانه يكون غائبا وحاضرا كما تقدم لان المراد بالفصل هو المبتدأ فيتبعه في الغيبة والحضور والمراد بهذا الضمير الشان والقصة فيلزمه الافراد والغيبة كالمعود اليه اما مذكرا وهو الاغلب ومؤنثا كما يجيء وهذا الضمير كانه راجع في الحقيقة الى المسئول عنه بسوال مقدر تقول مثلا هو الامير مقبل كانه سمع ضوضاة وجلبة فاستبهم الامر فسئل ما الشان والقصة فقلت هو الامير مقبل اى الشان هذا فلما كان المعود اليه الذى تضمنه السوال غير ظاهر قبل اكتفى في التفسير بخبر هذا الضمير الذى يتعقبه بلا فصل لانه معين للمسئول عنه ومبين له فبان لك بهذا ان الجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد التفسير بل هي كسائر اخبار المبتدءات لكن سميت تفسيرا لما قررته والقصد بهذا الابهام ثم التفسير تعظيم الامر وتفخيم الشان فعلى هذا لا بد ان يكون مضمون الجملة المفسرة شيئا عظيما يعتنى

به فلا يقال مثلا هو الذباب نظيره وقد يخبر عن ضمير الامر المستفهم منه تقديرًا بالمفرد بقول هو الدهر حتى لا يبقى على صرفه باقية قال

ابو الطيب ؎ هُوَ البَيْنُ حَتَّى مَا تَأَنَّى الحَزَائِقُ ؛ كانه قيل اى شئ وقع من المصائب فقال هو البين وقوله حتى ما تأنى مبنى على ما يفهم من استعظام

امر البين المستفاد من الابهام الضمير اى ارتقى امر البين فى الصعوبة حتى لا تتانى جماعات الابل ايضا واجاز الفراء ان يفسر ضمير الشان

مفرد مؤول بالجملة نحو كان قائما زيد وكان قائما الزيدان او الزيدون على ان قائما فى جميعها خبر عن ذلك الضمير وما بعده

مرتفع به وكذا اجاز نحو ظننته قائما زيدا او الزيدان او الزيدون وكذا ليس بقائم اخواك وما هو بذاهب الزيدان والبصريون يمنعون

جميع ذلك ولا يجوزون الا نحو ليس بقائمين اخواك وما هو بذاهبين الزيدان على ان يكون خبرا مقدما واسم ليس اخواك او ضمير الشان

واجاز السيرافى ما هو بذاهب اخواك لان الصفة مع فاعلها فى نحو ما ضارب الزيدان جملة لانها مبتدء مستغن عن الخبر فيكون

الباء دخلت فى خبر ما وفيه نظر لان الصفة مع فاعلها انما تكون جملة اذا اعتمدت على حرف الاستفهام او حرف النفى لا على المبتدأ عند

البصريين وبعض البصريين لا يجوز نحو ليس بذاهبين اخواك وما هو بذاهب زيد على ان فى ليس ضمير الشان قال لان الشان تفسيره جملة ولا يكون

فى ابتداء الجمل الباء واما قوله تعالى وما هو بمزحزحه من العذاب ان يعمر فيجوز ان يكون هو ضمير التعمير الذى تضمنه قوله قبل لو يعمر وان يعمر بدل من

هو او يكون هو راجعا الى احدهم وان يعمر فاعل بمزحزحه نحو ما زيد بنافعه فضله والبصريون يوجبون التصريح بجزئى الجملة المفسرة لضمير الشان

لانها مفسرة فلا يحسن استغناء جزئها عن مفسر خلافا للكوفيين فانهم اجازوا عدم التصريح باحد جزئيها نحو انه ضربت وانه قامت وليس لهم

شاهد وهذا الضمير يسميه الكوفيون ضمير المجهول لان ذلك الشان مجهول لكونه مقدرا الى ان يفسر الضمير ولا يعود اليه ضمير من خبره مع كونه جملة

لما مر فى باب المبتداء ولا يؤكد ولا يبدل منه ولا يتقدم الخبر عليه كل هذا لئلا يزول الابهام المقصود منه ويختار كون الضمير مؤنثا لرجوعه

الى المؤنث اى القصة اذا كان فى الجملة المفسرة مؤنث لقصد المطابقة لا لانه راجع الى ذلك المؤنث كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وقوله على انها تعفو

الكلوم وانما ؛ نُوَكَّلُ بِالْأَدْنَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْضِي ؛ والشرط ان لا يكون المؤنث فى الجملة فضلة فلا تختار انها بَنَيْتُ غُرْفَةً وان لا يكون كالفضلة ايضا

فلا يختار انها كان القران معجزة لان المؤنث منصوب نصب الفضلات وذلك لان الضمير مقصود مهم فلا يراعى مطابقته للفضلات

وتانيث هذا الضمير وان لم يتضمن الجملة المفسرة مؤنثا قياس لان ذلك باعتبار القصة لكنه لم يسمع واذا لم تدخله نواسخ المبتدء فلا بد ان يكون

مفسره جملة اسمية واذا دخلته جاز كونها فعلية ايضا كما فى قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار ونقول ما هو قام زيد قوله يكون منفصلا وذلك اذا كان مبتدء

او اسم ما ويكون متصلا منصوبا بارزا فى بابى ان وظن ومتصلا مرفوعا مستترا فى بابى كان وكاد قوله وحذفه منصوبا ضعيف لا يجوز حذف

هذا الضمير لعدم الدليل عليه اذ الخبر مستقل ليس فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتدء ولا غيره الا مع القرينة الدالة عليه ويجوز حذفه منصوبا ضعفه

صيرورته بالنصب فى صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو قوله ؎ ان من يدخل الكنيسة يوما ؛ يَلْقَ فِيهَا جَآذِرًا وَظِبَاءً ؛ وقوله ؎ ان من لام فى بنى بنت

حسان ؛ أَلُمْهُ وَأَعْصِهِ فِي الخُطُوبِ ؛ وذلك الدليل ان نواسخ المبتدء لا تدخل على كلم المجازاة كما مر فى باب المبتداء قوله الا مع ان اذا خففت فانه لازم اذا خففت

المفتوحة جاز اعمالها فى الاسم الظاهر واهمالها كالمكسورة على ما قال الجزولى قال ابن جعفر لكن تركُ اعمالها فى الظاهر اكثر وقال المصنف كما يجئ فى باب

الحروف اعمالها فى البارز شاذ كقوله ؎ فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي ؛ ومع الالغاء ظاهرا فالاكثر على انها تعمل فى ضمير شان مقدر بخلاف

الملغاة المكسورة فانها اذا قلت اِنْ زيدٌ قائمٌ ظاهر واُلْغِيَتْ مطلقا ولم تعمل تقديرا وانما اعملت المفتوحة الملغاة ظاهرا فى ضمير شان مقدر ليحصل بينها وبين الجملة

التى بعدها ربط مقدر من حيث اللفظ بسبب هذا الاسم لانه يكون لها باسمها ارتباط ولاسمها بالخبر ارتباط فيحصل بينها وبين الجملة التى هى خبر

اسمها ارتباط وانما طلبوا الارتباط اللفظى بينهما لان الارتباط بينهما معنوى تام وذلك لانها حرف موصول وهى مع جملتها فى تقدير مفرد هو المصدر

اذ هى حرف مصدرى فكان اَنَّ وحدها بعض حروف ذلك المفرد بخلاف ان المكسورة فانها مع جملتها ليست بتقدير المفرد هذا

ان يكون اخواك اسم ليس وبقائمين خبرا مقدما او يكون اسم ليس ضمير الشان وبالجملة الاسمية المقدمة الخبر خبرها وذكر السيرافى لتجويز ما اجازه الفراء من نحو ما هو بذاهب الزيدان وجها وذلك ان الصفة مع فاعلها فى نحو ما ضارب الزيدان جملة لانها مبتدء مستغن عن الخبر فيكون ضمير الشان مفسرا بجملة وفيما ذكر نظر على مذهب البصريين لان الصفة عندهم انما تكون مع فاعلها جملة اذا اعتمدت

١٧١

على نفس ما لا على المبتدأ بعدها الخبر ما فى نحو ما زيد بضارب اخوه مفرد وبعض البصريين يمنع من نحو ليس بذاهب اخواك وما هو بذاهب زيد على ان فى ليس ضمير الشان قال لان الشان تفسيره جملة ولا يكون الباء فى خبر ما وليس الا اذا كان مفردا واما قوله تعالى وما هو الخ بخلاف المكسورة الملغاة

هو المشهور من مذهب القوم اعنی اعمال المفتوحة تقديرا فی حال الغائها لفظا وقد اجاز سيبويه ان يكون الالغاء فيها كالغاء فی المكسورة

اعنی ان لا يكون لها عمل لا لفظا ولا تقديرا فيكون كما المصدرية تنتهی مع جملتها فی تقدير المفرد مع انه لا ارتباط بينهما لفظا ولا ايضا ذلك

وهذا المذهب ليس ببعيد واعلم ان اعلی المضمرات اختصاصا ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب وتغلب الاخص فی الاجتماع نحو انا وانت او هو قلنا

وانت وهو قلتما قوله اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه وهی خمسة ذا للمذكر وللمثناة ذان وذين وللمؤنث تا وتی وته وذه وذی

وللمثناة تان وتين وجمعهما اولاء مدا وقصرا ويلحق بها حرف التثنية ويتصل بها حرف الخطاب وهی خمسة فی خمسة فيكون خمسة وعشرين

وهی ذاك الی ذاكن وذانك الی ذانكن وذلك البواقی ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط وتلك وذانك وتانك مشددة

واولالك مثل ذلك واما ثم وهنا وهنا فللمكان خاصة اعلم ان اسماء الاشارة بنيت عند الاكثرين لتضمنها معنی الحرف وهو

الاشارة لانها معنی من المعانی كالاستفهام فكان حقها ان يوضع لها حرف يدل عليها وذلك ان عادتهم جارية فی الاغلب فی كل معنی يدخل

الكلام والكلم بعد ثبوتها ان يوضع له حرف يدل عليها كالاستفهام فی اضارب زيد وهل زيد ضارب والنفی فی ما ضرب عمرو فی التمنی والترجی والابتداء

والانتهاء والتنبيه والتشبيه وغيرها الموضوع لها نحو ليت ولعل ومن والی وها والكاف او يوضع لها ما يجری مجری الحرف فی الاحتياج الی غيره

كالاعراب الدال علی المعانی المختلفة وكياء النسبة وكتغيير البنية وحده فی نحو غرفة وغرف وكسرة وكسر وكتغييرها مع زيادة حرف كما فی التصغير

وبعض جموع التكسير وقولنا فی الاغلب احتراز عن اسماء الاشارة ونقولنا تدخل الكلم بعد ثبوتها تخرج معانی المصادر المشتق منها الافعال والاسماء

لان تلك المعانی لا تدخل الكلم بعد صوغها ثم نقول لما كانت الاشارة معنی تدخل الكلم كالرجل والفرس فی قولك هذا الرجل وذاك الفرس

ولم يوضع لها حرف يدل عليها صارت اسماء الاشارة كالمتضمنة معنی الحرف وقيل انما بنيت لان وضع بعضها نحو ذا وتا وذی وضع

الحروف وحملت البواقی نحو اولاء واولاء عليها وقيل انما بنيت لاحتياجها الی القرينة الرافعة لابهامها وهی اما الاشارة الحسية او الوصف

نحو هذا الرجل كاحتياج الحرف الی غيره فان قلت المضمرات وجميع المظهرات وخاصة ما فيه لام العهد داخلة فی هذا الحد لان المضمر يشار به الی

المعود اليه والمظهرات كرجل وفرس وزيد وعمرو والرسول فی قوله تعالی فعصی فرعون الرسول مشار بها الی مهية معينة او شخص معين فالجواب

ان المراد بقولنا مشار اليه ما اشير اليه اشارة حسية اعنی اشارة بالجوارح والاعضاء والاسماء المذكورة ليست كذلك فانها للمشار اليه اشارة ذهنية

ولم يحتج فی الحد الی ان يقول لمشار اليه اشارة حسية لان مطلق الاشارة حقيقة فی الاشارة الحسية دون الذهنية فعلی هذا الاصل ان لا

لا يشار باسماء الاشارة الا الی مشاهد محسوس قريبا وبعيدا فان اشير بها الی محسوس غير مشاهد نحو تلك الجنة فلتصييره كالمشاهد

وكذلك ان اشير بها الی ما يستحيل احساسه نحو ذلكم الله وذلكما مما علمنی ربی قال المصنف ما معناه انه ليس حده لاسماء الاشارة بقوله

ما وضع لمشار اليه مما يلزم منه الدور كما لزم فی مثل قولهم العلم ما اوجب لمحله كونه عالما لان المحدود هو ما يقال له فی اصطلاح

النحاة اسماء الاشارة وقوله لمشار اليه اراد به الاشارة اللغوية لا الاصطلاحية ومفهوم الاشارة اللغوية غير محتاج الی الاكتساب

ولا يتوقف معرفته علی معرفة المحدود ای اسماء الاشارة الاصطلاحية كتوقف معرفة العالم علی معرفة المحدود والذی هو العلم حتی يلزم الدور ههنا

كما لزم هناك قلت هذا السوال غير وارد والاشارة فی قوله اسماء الاشارة لغوية اذ معناه الاسماء التی بها يكون الاشارة اللغوية كما ان

قوله مشار اليه لغوی وانما المريد السوال لان الاشارة جزء للحد والمحدود ولا يلزم من توقف المحدود علی الحد وعلی كل جزء منه توقف جزء المحدود

ايضا عليهما اذ ربما يكون معرفة ذلك الجزء ضرورية او مكتسبة بغير ذلك الحد قوله ذا للمذكر قال الاخفش هو من مضاعف الياء لان سيبويه

حكی فيه الامالة وليس فی كلام العرب تركيب نحو حيوت فلامه ايضا ياء واصله ذیّ بلا تنوين لبنائه محرك العين بدليل قلبها الفا وانما حذفته

اللام اعتباطا ولا كما فی يد ودم ثم قلبت العين الفا للعلة لان الحذف وقع اعتباطا كالعدم ولو لم يكن كذلك لم ينقلب العين

او الكلمة غير المشتقة ان يوضع له حرف يدل عليه كالاستفهام فی ازيد ضارب والنفی والتمنی والترجی والابتداء والانتهاء والتنبيه والتشبيه الموضوع لها حروف النفی وليت ولعل ومن والی وها وكاف الجر او يوضع لها ما يجری مجری الحروف فی عدم الاستقلال كالاعراب الدال علی المعانی المختلفة وكتغيير الصيغة فی الجمع والمصغر والمنسوب فی الكلمات المشتقة من اصل كضرب ويضرب وضارب ومضروب من الضرب كذا المعنی العارض فی المضاف انما هو بسبب حرف الجر المقدرة بعده وقولنا غير المشتقة احترازا عن نحو ضرب وضارب ونحوها

۲۷۲

وفی اسماء الاشارة معنی الاشارة ولم يوضع لهذا المعنی حرف فكان حقها ان تكون كاسماء الشرط والاستفهام علی ما ذكرنا فی حد الاسم حذف حرف الشرط والاستفهام قبلها وضمنت معناهما وقيل انما بنيت لاحتياجها الی القرينة الرافعة لابهامها الخ والمظهرات ان كانت نكرة ليشار بها الی واحد من الجنس غير معين وان كانت معرفة فالی واحد معين والجواب ان الاصل علی هذا ان لا اه

عن استغنائه عنه مع تبدله ... الاشارة بما ذكر فيه

الا ترى الى نحو مر توفان قيل فلعله ساكن العين وهى المحذوفة لسكونها والمنقلبة هى اللام المتحركة قلت قيل ذلك ولكن الاولى حذف اللام لان التغييرات الى الاخر اسرع وحذفها اكثر ففى موضع الاحتمال تحمل الكلمة على الاغلب وقيل اصله ذوى لان باب طويت اكثر من باب حييت ثم اما ان نقول حذفت اللام وقلبت العين الفا والامالة تمنعه واما ان نقول حذفت العين وقلبت اللام وحذف العين مع وجود اللام قليل كما مر فلا جرم كان القول الاول اولى وان كان يترجح هذا القول بكون باب طويت اكثر من باب حييت وقال الكوفيون الاسم الدال وحدها والالف زائدة لان تثنية ذا ذان بحذفها والذى حمل البصريين على جعله من الثلاثية لا من الثنائية غلبة احكام الاسماء المتمكنة عليه كوصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره فحكم عليه بانه ثلاثى كالاسماء المتمكنة وبه يدفع قول الكوفيين والجواب عن حذف الالف فى التثنية لانه لاجتماع الالفين ولم يرد الى اصله فرقا بين المتمكن نحو فتيان وغيره كما حذف الياء فى اللذان قال ابن يعيش لا باس بان يقال هو ثنائى كما وذلك انك اذا سميت به قلت ذاء فتزيد الفا اخرى ثم تقلبها همزة كما تقول لاء اذا سميت بلا وهذا حكم الاسماء التى لم يكن لها ثالث فى الوضع اذا سمى بها ولو كان اصله ثلاثة لقلت ذاى برده الى اصله ومثناه ذان بحذف الالف للساكنين كما ذكرنا قال الاكثرون ان المثنى مبنى لقيام علة البناء فيه كما فى المفرد والجمع وذان صيغة من نحلة غير مبنية على واحدة والاقبل من ذيان فذان صيغة للرفع وذين صيغة للنصب والجر وقال بعضهم انه معرب لاختلاف اخره باختلاف العوامل ودعوى ان كل واحدة منهما صيغة مستانفة خلاف الظاهر قال الزجاج لم يبن شئ من المثنى لانه قصد وان يجرى اصناف المثنى على نهج واحد اذ كانت التثنية لا يختلف فيها مذكر ولا مؤنث ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا يختلف المثنيات اعرابا وبناء بخلاف الجمع فانه يخالف بعضه بعضا و البحث فى اللذان والذين كما فى ذان وذين وقد جاء ذان وتان واللذان واللتان فى الاحوال الثلث وعليه حمل قوله تعالى ان هذان وللمؤنث تا وذى بقلب ذال ذا تاء حتى صار تا وقلب الفه ياء حتى صار ذى وذلك لان التاء والياء قد يكونان للتانيث نحو ضاربة وتضربين فتا من ذا كالتى من الذى وذى من ذا كهى من هو وتى بالجمع بين التاء والياء ولا نقول ان التاء والياء ههنا علامتا التانيث بل نقول تخصص ابدالهما بالمؤنث دون المذكر لانهما يكونان فى بعض المواضع علامتى التانيث كما فى اخت وبنت وكلتا فان تاءها ليست علامة التانيث وذه بقلب ياء ذى هاء كما قالوا فى هُنَيَّة هُنَيْهَة لان الهاء يكون عوضا فى الوقف من علامة التانيث التى هى التاء فتشبهت الياء بالتاء فى ابدال الهاء عنها وان كان فى الوصل وته بقلب ياء تى هاء وقد تكسر الهاءان باختلاس واشباع نحو ذه وته وذهى وتهى تشبيها بهاء الضمير والاشباع اشهر وفى الوقف ذه وته بسكون الهاءين ومنهم من يقول ذهى وتهى بياء ساكنة كما فى الوصل وقد يقال فى المؤنث ذاة ولمثناه تان وتين على الخلاف المذكور فى ذان وذين ولجمعهما اولاء على كان او غيره قال ؎ ذُمَّ المنازِلَ بعدَ منزِلةِ اللِّوى ∴ والعَيْشَ بعدَ اُولئِكَ الايّام ∴ وقد ينون مكسورا والتنوين للتنكير كما فى صهٍ مع ان اولاء معرفة فيكون فائدتها البعد حتى يصير المشار اليهم كالمنكرين فيكون اولاء كاولالك وقد يقصر فيكتب بالياء لان الفه مجهول الاصل فحمل على الياء لاستثقال اكتناف ثقيلين للكلمة وهما الضمة فى اولها والواو فى اخرها ولهذا يكتب اهل الكوفة نحو القرى والضحى بالياء مع ان اصلها واو ولهذا يثنى بعض العرب مضموم الاول من هذا الجنس كله بالياء وان كان الفه عن واو ايضا وقد تبدل الهمزة الاولى من اولاء هاء فيقال هلاء وقد يضم الهمزة الاخيرة نحو اولاءُ وربما يتبع الضمة قبل اللام نحو اولاء على وزن طومار واما قولهم هولاء على وزن توراب قال ؎ تجلّدْ لا يَقُلْ هولاءِ هذا ∴ بكى لمّا بكى اَسَفًا وغَيْظًا ∴ فليس بلغة بل هو تخفيف هولاء بحذف الفها وقلب همزة اولاء واوا قوله ويلحق بها حرف التنبيه يعنى ها وهى كما يجئ فى الحروف تلحق الجمل فى نحو هاانَّ تا عذرة على خلاف فيها هل هى مفصولة من اسم الاشارة اولا كما يجئ ويلحق من المفردات اسماء الاشارة كثيرا لان تعريف اسماء الاشارة فى اصل الوضع ما يقترن اليها من اشارة المتكلم باليد او بجارحة اخرى

لكونها فى موضع التغيير ومن ثم قل المحذوف العين لعتبارها كسبته وكثر المحذوف اللام كدم ويد وغد ونحوها وقيل اصله ١٢

كان جعله من باب حييت اولى ١٢

ويضعف بذلك قول الكوفيون ١٢

وهذا حكم الاسماء التى لا ثالث لها وضعا اذ كان ثانيها حرف لين وسماها ولو كان

اى من غير صلة

نحو ذهِ وتهِ

٢٧٣

فى الوصل خاصة وهو قليل والاكثر ذهى وتهى بياء ساكنة وفى الوقف يسكن الهاء ويحذف الياء كما يجئ فى بابه وقد يقال ١٢

يعنى ها انما يلحق من جملة مفردات اسماء الاشارة كثيرا لان ١٢

الى المشار اليه فجئ في اوائلها بحروف ينبه بها المتكلم المخاطب حتى يلتفت اليه وينظر الى اي شئ يشير من الاشياء الحاضرة فلا جرم لم يؤت بها الا فيما يمكن مشاهدته وابصاره من الحاضر والمتوسط لا في البعيد الغائب وكان مجيئها في الحاضر اكثر منه في المتوسط فهذا اكثر استعمالا من هذاك لان تنبيه المخاطب لابصار الحاضر الذي يسهل ابصاره اولى من تنبيهه لابصار المتوسط الذي ربما يحول بينه وبينه حائل ولم يدخل في البعيد الذي لا يمكن ابصاره اذ لا ينبه العاقل احدا ليرى ما ليس في مرأى فلذلك قالوا لا يجتمع ها مع اللام قوله ويتصل بها حرف الخطاب قد استدللنا[1] عند ذكر الفصل على كون هذا الكاف حرفا لا اسما ويؤيد ذلك من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كان اسما لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربتك وبك قد ذكرنا هناك فائدتها[2] فلنذكر ههنا علة تخصيص المتوسط والغائب البعيد بها دون القريب فنقول ان وضع اسماء الاشارة للحضور والقرب على ما قلنا انه للمشار اليه حسا ويشار بالاشارة الحسية في الاغلب الى الحاضر القريب الذي يصلح ان يقع مخاطبا فلما[3] اتصلت الكاف به وكان متضمنا بالوضع للحضور بحيث صلح لكونه مخاطبا اخرجته من هذه الصلاحية اذ لا يتخاطب اثنان في كلام واحد الا ان يجمعا في كلمة الخطاب نحو يا زيد ان فعلتما وانما فعلتما او يعطف احدهما على الآخر نحو انت وانت فعلتما مع ان خطاب المعطوف لا يكون الا بعد الاضراب عن خطاب المعطوف عليه فصار ذاك مثل غلامك اعني اخرجته الكاف عن ان يكون مخاطبا كما اخرجت نحو غلامك فلا تقول يا هذاك كما لا تقول يا غلامك ولا غلامك فلت كذا فالكاف توجب كون ما وليته غائبا في التعبير عنه نحو غلامك قال كذا وان لم تمنع حضوره اذ ربما تقول هذا مع حضور غلام المخاطب فلما اورثت الكاف في اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان كالموضوع للحضور من حيث كونه موضوعا للمشار اليه القريب صار مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا هو حال المتوسط فاذا اردت التنصيص على البعد جئت بعلامته وهي اللام فقلت ذلك ثم نقول لفظ ذلك يصح ان يشار به الى كل غائب عينا كان او معنى يحكى عنه اولا ثم يؤتى باسم الاشارة تقول في العين جاءني رجل فقلت لذلك الرجل وفي المعنى تضاربوا ضربا بليغا فهالني ذلك الضرب وانما تجئ[4] باسم الاشارة بلفظ الغيبة لان المحكي عنه غائب ويجوز في هذه الصورة على قلة ان يذكر اسم الاشارة بلفظ الحاضر القريب نحو قلت لهذا الرجل وهالني هذا الضرب اي هذا المذكور عن قريب لان المحكي عنه وان كان غائبا الا ان ذكره جرى عن قريب فكأنه حاضر وكذا[5] يجوز ذلك في المعنى الحاضر اذا تقدم ذكره ذكر اسم الاشارة بلفظ الغيبة والبعد كما تقول بالله الطالب الغالب ذلك قسم عظيم لافعلن قال تعالى كذلك يضرب الله للناس امثالهم مشيرا بذلك الى ضرب المثل الحاضر المتقدم وهو قوله ذلك بان الذين كفروا اتبعوا الباطل وان الذين آمنوا اتبعوا الحق من ربهم وانما جاز ذلك لان المعنى[6] لا يدركه الحس حتى يشار اليه اشارة حسية فهو في حكم الغائب البعيد والاغلب في مثله الاشارة الى المعنى بلفظ الحضور فتقول وهذا قسم عظيم وكذلك يجوز الاتيان بلفظ البعيد مع ان المشار اليه شخص قريب نظرا الى عظمة المشير او المشار اليه وذلك لانه يجعل بعد المنزلة بينهما كبعد المسافة كقول السلطان لبعض الحاضرين ذلك قال كذا وكقول بعضهم ذلك السلطان يتقدم بكذا ومنه قوله تعالى فذلكن الذي لمتنني فيه ويجوز ان يكون قوله تعالى ذلك الكتاب من باب عظمة المشار اليه والمشير وقوله سه فقلت له والرمح ياطر متنه : تأمل خفافا انني انا ذلكا : من باب عظمة المشار اليه ويجوز ذكر البعيد بلفظ القريب تقريبا لحصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت ونحو ذلك فنقول اسم الاشارة لما كان موضوعا للمشار اليه اشارة حسية فاستعماله فيما لا يدركه الاشارة الحسية كالشخص البعيد والمعاني مجاز وذلك يجعل الاشارة العقلية كالحسية مجازا لما بينهما من المناسبة فلفظ اسم الاشارة الموضوع للبعيد اعني ذلك ونحوه اذن كضمير الغائب تحتاج الى مذكور قبل او محسوس قبل حتى يشار اليه به فهو كضمير راجع الى متقدم وقد يلحق كاف الخطاب الحرفية بلى وابصر وانظر وكلا وليس ونعم وبئس وحسبت وكذا ورويد والنجاء وحيهل وارايت بمعنى اخبرني كما يجئ قوله ويقال ذا للقريب الى آخره لما رأى المصنف كثرة استعمال ذي القرب من اسماء الاشارة موضع ذي البعد فلم يأخذه مذهبا

[1] ذ للنا
[2] فان فائدتها قد ذكرناها عند ذكر الفصل
[3] فلما اتصلت كاف الخطاب به اخرجته
[4] وانما تورد اسم الاشارة بلفظ البعد لان المحكي
[5] وكذا يجوز ذلك في القول المسموع
سهم ٢٧
عن قريب ذكر اسم اشارته بلفظ البعد كما تقول بالله
[6] لان ذلك اللفظ زال سمعا فصار في حكم الغائب البعيد والاغلب في مثله الاشارة الى المعنى

تمم

ولم يقطع به بل احاله على غيره فقال وينفالخ اللقريب يعني لم تحقق ذلك عندي واقول انا لا ادري بينهم خلافا في اختصاص بعضها بالقريب
وبعضها بالبعيد منها وبالعكس لضرب من التاويل كما ذكرنا خالجه الشك في اختصاص بعضها بالقريب لبعضها بالبعيد اذا اردت معرفة ذلك فاعلم
ان لهم مذهبين فمذهب بعضهم انه لا واسطة بين القريب والبعيد كما في حروف النداء على ما يجئ فيقولون اسماء الاشارة المجردة عن اللام و
الكاف للقريب والمقترنة بهما او بالكاف وحدها للبعيد وجمهورهم على ان بين القريب والبعيد واسطة فقالوا ذا ثم ذاك ثم ذلك وبعضهم
يقول الك وللمؤنث تي وتا وذي وته وذه بسكون الهاء ين وبكسرها ايضا اما مع اختلاس او مع اشباع كما ذكرنا وذان ثم تيلك وهي كثيرة
الاستعمال وتاك وهي دونها واما ذيك فقل اوردها الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ ثم تلك وهي كثيرة وتلك بفتح التاء و
تيلك وتالك ثلثتها قليلة وانما حركت اللام بالكسر في ذلك وسكنت في تلك لان الالف خفيفة فلم يفصل واحدها فحركت اللام بالكسر لالتقاء الساكنين
وكذا في تيلك لان الياء التي بعد الفتحة قريبة من الالف في الخفة واما تلك فادخلت اللام التي فيها على تي ولم تحرك اللام بالكسر لاجتماع الكسرتين
والياء بل بقيت على سكونها فحذفت الياء للساكنين واما تالك بحذف الف تا فلغة قليلة وللمثنى ذان وذين وتان وتين واما
تشديد النون فقال المبرد هو في المثنيين بدل من اللام في ذلك وتالك كانه ادخل اللام مكسورة بعد نون التثنية لان اللام تدخل
بعد تمام الكلمة كما في ذلك واولالك فاجتمع المثلان فقلبت اللام نونا والقياس في الادغام قلب اول المثلين الى الثاني لان المراد تغييره عن
حاله بالادغام في الثاني فتغييره بالقلب اولى وانما قلبت ههنا الثانية الى الاولى لتبقى النون الدالة على التثنية ويجوز ان تدخل اللام
قبل النون فيصير ذالنك فتقلب اللام نونا وتدغم فيه كما هو القياس والاول اولى ليكون اللام بعد تمام الكلمة وايضا ادغام اللام في النون
ليس بقوي كادغام النون في اللام كما يجئ في التصريف ان شاء الله تعالى وقال غير المبرد ان التشديد بدل عوض من الالف المحذوفة في الواحد و
هذا اولى لانهم قالوا ايضا في تثنية الذي والتي اللذان واللتان مشددي النون عوضا عن الياء المحذوفة وايضا لو كان التشديد عوضا
عن اللام لم يقل هذان بالتشديد مع ها كما لا يقال هاذلك وقال الاندلسي لا فرق عند اللغويين بين المشدد والمخفف في القرب
والبعد والنحاة فرقوا بينهما وذلك بناء على مذهب المبرد فالبعيد والمتوسط عند غير المبرد واتباعه في المثنيين بلفظ واحد وفي جمعهما اولاء واولى
ثم اولئك واولاك ثم اولالك واولاء بالتنوين كما ذكرنا ان التنوين كاللام في افادة البعد وعلى راي اخر اولاء ثم اولاك واولئك واولالك
وزعم الفراء ان ترك اللام في الكل لغة تميم فيكونون قد قنعوا للبعيد والمتوسط بالكاف وحدها وقد يستعمل ذلك موضع ذلكم
كقوله تعالى ذلك لمن خشي العنت منكم وقوله ذلك ادنى ان لا تعولوا كما قد يشار بما للواحد الى الاثنين كقوله تعالى عوان بين ذلك
والى الجمع كقوله تعالى كل ذلك كان سيئه بتاويل المثنى والمجموع بالمذكور ولما استغنى عن الميم في ذلكم باشباع ضمة الكاف و
يفصل ها التنبيه عن اسم الاشارة المجرد عن اللام والكاف تعويلا على العلم باتصالها به لكثرة استعمالها معه وذلك بانا واخواتها
كثير نحو ها انا ذا وها انتم اولاء وها هو ذا كما يجئ في حروف التنبيه وبغيرها قليل وذلك اما قسم نحو قوله نَعْلَمَنَّ هَا لَعَمْرُ اللّٰهِ ذَا قَسَمًا
وقولهم لا ها الله ذا ما فعلت كما يجئ في باب القسم او غير قسم كقوله ـه انّ تا عِذرَةٌ ان لم تكن نَفَعَتْ ؛ وقوله ونَحْنُ اقْتَسَمْنَا المالَ
نِصفين بيننا ؛ فقلتُ لهم هذا لها ها وذا ليا ؛ اي هذا لها وهذا ليا ففصل بين ها وذا بحرف العطف قوله تلك وذانك وتانك مشددتين
واولالك مثل ذلك لغرض لبيان ما هو مثل ذلك الذي للبعيد لان الذي للقريب واضح لانه المجرد عن الكاف واللام وكذا الذي
للمتوسط اذ هو المقرون بالكاف وحدها واما هذه الكلمات ففيها بعض الاشكال لسقوط الياء في تلك وانقلابها نونا في ذانك
وتانك وعدم اتصالها باولاء الممدود مع انه اشهر من اولى المقصور وقوله وثم وهنا وهنا للمكان خاصة يعني ان ههنا الفاظا
مختصة بالاشارة الى المكان فقط والمذكورة قبل صالحة لكل مشار اليه مكانا كان او غيره وهنا لازم الظرفية اما منصوبا

او مجرور ا ومن والى فقط هٰهنا للقريب وهناك للمتوسط وهنالك للبعيد واما ثَمّ وهَنّا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الافصح وهِنّا
بكسر الهاء فكهنالك للبعيد وقد تصحب هَنّا المشددة الكاف ولا تصحب ثَمّ وقولهم ثمّك خطاء وقد يراد بهناك وهنالك وهنا الزمان
قال تعالى هنالك الولاية لله اى حينئذ قال ۔ حَنّتْ نَوَارِ وَلَاتَ هَنّا حَنَّتِ ۔ اى لات حين حنت فهى ظرف زمان لاضافتها الى الجملة كما يجئ
فى باب الظروف المبنية ان شاء الله تعالى قوله الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد انتصاب جزءا على انه خبر يتم وذلك ان
الافعال الناقصة لا حصر لها على ما يتبين فى بابها فمعنى يتم جزءا يصير جزءا تاما وكذا نقول كان نسعة فكملتها عشرة اى
صيرتها عشرة كاملة قال المصنف ليس قولنا الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة من قبيل العالم من قام به العلم يعنى من باب تعريف الشئ
بنفسه وذلك لان المجهول فى قولك العالم مهية العلم لا كونه ذا علم اذ كل احد يعرف ان الفاعل والفعل فلو بين العلم فى الحد وقال
العالم من قام به المهية الفلانية لتم الحد وكذا ههنا كل احد يعرف ان الموصول الذى يلحق به صلة وانما الاشكال فى مهية الصلة اى
شئ هى فتعريف الموصول بالصلة تعريف الشئ بما لا يشكل من ذلك الشئ الا هو فقال المصنف انما قلت ليس هذا الحد من ذلك
القبيل لان المراد بالموصول الموصول فى الاصطلاح لا فى اللغة ثم قال انما قلت بصلة ولو اقل بجملة جريا على اصطلاحهم فعلى هذا وقع
فيما فر منه لان بمعنى كان اذن ان الموصول فى الاصطلاح هو المحتاج الى ما يسمى صلة فى الاصطلاح ومعنى الموصول والمحتاج الى
الصلة شئ واحد ثم قال وفسرت الصلة بعد بقولى وصلته جملة خبرية ليرتفع الاشكال فقد اقر بان فى نفس الحد اشكالا مردود التفسير
قال لو جعل موضع بصلة بجملة لارتفع الاشكال هذا احق قوله يتم جزءا اى يصير جزء الجملة ويعنى بجزء الجملة المبتدء والخبر والفاعل جميع
الموصولات لا يلزم ان تكون اجزاء الجمل بل قد تكون فضلة لكن اراد ان الموصول هو الذى لو اردت ان تجعله جزء الجملة لم يمكن الا بصلة وعائد قوله
وعائد يعنى ضميرا يعود اليه قال وهو احتراز عما يجب اضافتها الى الجمل كحيث واذ فانه لا يتم الا بجملة ايضا وليس موصولا فى الاصطلاح وحد
الموصول الحرفى ما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر كما يجئ فى حروف المصدر ولا يحتاج الى عائد ولا ان يكون صلتها جملة خبرية على
قول الاكثر نحو امرتك ان قم وبعضهم يفقد القول فيه حتى يصير خبرية اى امرتك بان قلت لك قم ويجئ البحث فى هذا فى نواصب المضارع
وانما بنيت الموصولات لان منها ما وضع وضع الحرف نحو ما ومن واللام على ما قيل ثم حملت البواقى عليها طرد اللباب او لاحتياجها
فى تمامها جزءا الى صلة وعائد كاحتياج الحرف الى غيره فى الجزئية قوله وصلته جملة خبرية والعائد ضمير له انما وجب كون الصلة جملة
لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له اما مستمرا نحو باسم الله
الذى يبقى ويفنى كل شئ او الذى هو باق او فى احد الازمنة نحو الذى ضربته او اضربه او الذى هو ضارب او يكون متعلقه محكوما عليه
بحكم معلوم الحصول له مستمرا او فى احد الازمنة نحو الله الذى يبقى ملكه او ملكه باق وزيد الذى ضرب غلامه او غلامه ضارب او
يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه او كون سببه حكما على شئ دائما او فى بعض الازمنة نحو الذى اخوك هو او الذى اخوك غلامه او الذى
مضروبك هو او غلامه فهذا يصلح دليلا على اشياء احدها ان الموصولات معارف وضعا وذلك لما قلنا ان وضعها على ان يطلقها
المتكلم على المعلوم عند المخاطب وهذه خاصية المعارف ويسقط به اعتراض من اعترض بان تعريف الموصول اذا كان بصلته وهى جملة فهلا تعرفت
النكرة الموصوفة بها فى نحو جاءنى رجل ضربته لان المعرف حاصل فكان ينبغى ان لا يكون فى قولك لقيت من ضربته فرق بين كون من
موصوفة وموصولة وذلك لانا نقول كما سبق ان تعريف الموصول بوضعه معرفة مشارا به الى المعهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون
صلته فمعنى قولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك فمن موضوعة على ان تكون معرفة
بصلتها واما اذا جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فانه وان حصل لقولك انسانا تخصيص بمضروبية المخاطب لكنه

له اى بيان كونه من ذلك القبيل ١٢
٢٧
له اى محكوما به على شئ ١٢

ليس تخصيصا وضعيا لان انسانا موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف الذى ومن الموصولة فان وضعهما على ان تخصصا بمضمون
صلتهما والفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة ان تخصيص المعرفة وضعى وهو المراد بالتعريف عندهم وليس المراد بالتعريف مطلق التخصيص
الا ترى انك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شئ آخر مع انها لا تسمى بذلك معرفة لان ذلك ليس وضعيا كما تقول ايت اليوم رجلا
سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد وكذا قولك لا اعبد الها خلق السموات والارض ونحو ذلك فان قيل ان الجمل نكرات فكيف تعرف الموصولات
وتخصصها قلت لا نسلم تنكير الجمل كما تقدم فى باب الوصف ولو سلمنا فالمخصص فى الحقيقة هو اجتماع الموصول والصلة كما ان رجل
وطويل كان فى كل منهما العموم فاذا قلت رجل طويل تخصص رجل بالاجتماع مع طويل فتبين ان العام تخصص باجتماع مع عام آخر فالمخصص
فى الحقيقة هو اجتماعهما وقال بعضهم انما كانت الصلة معرفة لاجل ضميرها الذى هو معرفة قال فقصدوا بذلك انها صارت معرفة بسبب الضمير
فعرفت الموصول فلا يجوز لان الجملة التى فيها ضمير عندهم نكرة ايضا وان قصدوا انه لولا الضمير لم تكن الصلة مخصصة للموصول لانها لم يكن
لها اذن تعلق بوجه نحو الذى ضرب عمرو فصحيح وثانيها ان الصلة ينبغى ان تكون معلومة للسامع فى اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول على
ما تقدم ان الحكم الذى تضمنه الصلة ينبغى يعتقد المتكلم فى المخاطب انه يعلم حصوله للموصول فلا تقول انا الذى دوخ البلاد الا لمن تعتقد انه يعلم ان
شخصا دوخها وقال بعضهم لا يجب ان يكون الموصول معلوم الصلة الا اذا كان مخبرا عنه فقط قال لان المخبر عنه يجب تعريفه وليس
بشئ اما اولا فلان وضع الموصول كما ذكرنا على ان يكون مضمون صلته معلوما للمخاطب فى اعتقاد المتكلم وهذا مطرد فى المخبر عنه وغيره واما
ثانيا فلان المخبر عنه قد لا يكون معرفة ولا مختصا بوجه كما مر فى باب المبتدء وثالثها ان الصلة ينبغى ان تكون جملة لان الحكم على شئ بشئ من
مضمونات الجمل او ما اشبهها من الصفات مع فاعلها والمصدر مع فاعله ولما كان اقتضاء الموصول للحكم وضعيا اصليا لم يستعمل من جميع
ما يتضمن الحكم الا ما يكون تضمنه له اصليا الا بالتشبيه وهو الجملة ويقع عن الجملة ظرفا وجارا منويا معه فعل فاعل هو العائد او متعلق العائد
ورابعها انه يجب ان يكون الصلة جملة خبرية لما ذكرنا انه يجب ان يكون مضمون الصلة حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب والجمل الانشائية
والطلبية كما ذكرنا فى باب الوصف لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغتها واما قول الشاعر ــــ وَاِنّى لَرَاجٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتى ؛ لَعَلِّى وَاِنْ شَطَّتْ
نَواهَا اَزُورُهَا ؛ فمثل قوله جَاؤُا بِمَذْقٍ هَلْ رَاَيْتَ الذِّئْبَ قَطّْ ؛ اى التى اقول لعلى ازورها وقد يقع القسمية صلة قال تعالى وان
منكم لمن ليبطئن اى لمن والله ليبطئن ومنعه بعضهم ولا ارى منه مانعا وقد اجاز ابن خروف وقوع التعجبية صلة من دون اضمار
القول نحو جاءنى الذى ما احسنه ومنعه ابن بابشاد وسائر المتأخرين وهو الوجه لكونها انشائية كما يجئ وخامسها انه لا بد فى الصلة
من ضمير عائد وذلك لما قلنا ان ما تضمنه الصلة من الحكم متعلق بالموصول لانه اما محكوم عليه هو او سببه او محكوم به هو او سببه
فلا بد من ذكر نائب الموصول فى الصلة لتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلقه بنائبه وذلك النائب هو الضمير العائد اليه ولو لم يذكر
الموصول فى الصلة لبقى الحكم اجنبيا عنه لان الجمل مستقلة بانفسها لولا الرابط الذى فيها وقد يغنى الظاهر عن العائد على قلة نحو ما جاء
زيد الذى ضرب زيد قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لما ذكر ان الصلة تجب ان تكون جملة استدرك لذلك فكانه
استثنى وقال الا صلة الالف واللام فانها اسم فاعل او مفعول اعلم انهم اختلفوا فى اللام الداخلة على اسم الفاعل والمفعول
فقال المازنى هى حرف كما فى سائر الاسماء الجامدة نحو الرجل والفرس وقال غيره انها اسم موصول وذهب الزمخشرى الى انها
منقوصة من الذى واخواته وذلك لان الموصول مع صلته التى هى جملة يتقدر باسم مفرد فتثاقل ما هو كالكلمة الواحدة يكون احد جزئيها
جملة فخفف الموصول تارة بحذف بعض حروفه قالوا فى الذى اللذ واللذ بسكون الذال ثم اقتصروا منه على الالف واللام وتارة بحذف
بعض الصلة اما الضمير او نون المثنى والمجموع نحو الحافظوا عورة العشيرة كما يجئ والاولى ان تقول اللام الموصولة غير لام الذى لان

ولو سلمنا ايضا فالمخصص فى الحقيقة تقييد الموصول بالصلة كما ان رجل وطويل التخصيص فى كل واحد منهما على الانفراد وقد حصل التخصيص بتقييد الموصوف بهذا الوصف فالمقصود ان تقييد الشئ بشئ تخصيص وان كان لتقييد به غير خاص وحده ۱۲ وقال بعضهم قال لكن صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول

٢٧٧

له التحقيق ان التعريف هو الاشارة الى ... المخاطب ... اللفظ ...

ع فى بعض حواشينا ... ۱۲ رس

ع فى هذا المقام ...

ع ...

ع ... ۱۲ ھ

ع ... صحاح ... جملة خبرية ...

الا ما الذي زائدة بخلاف اللام الموصولة قالوا الدليل على ان هذه اللام موصولة رجوع الضمير اليها في السعة نحو المرء دبه زيدا جاب
المازني بان الضمير راجع الى الموصوف المقدر بمعنى الضارب غلامه زيد الرجل الضارب غلامه زيد وفيما ارتكبه يلزمه محذور ان احدهما
اعمال اسمي الفاعل والمفعول غير معتمدين ظاهرا على احد الامور الخمسة اى الموصوف وذى الحال والمبتدأ وحرف النفي وحرف الاستفهام
وعملهما من غير اعتماد على شئ مذهب الاخفش والكوفيين ومذهبه فهذا غير مذهبهم والثاني رجوع الضمير على موصوف مقدر
فان قال الاعتماد على الموصوف المقدر والضمير راجع اليه كما في قوله تعالى فمنهم ظالم لنفسه فان ظالم عمل في الجار والمجرور لاعتماده على الموصوف
المقدر والضمير في نفسه راجع اليه قلت الموصوف المقدر بعد نحو منهم وفيهم كالظاهر لقوة الدلالة عليه كما ذكرنا في باب الوصف في نحو
قوله تعالى ومنهم دون ذلك وقوله ؎ كانك من جمال بني أُقَيْشٍ ۞ البيت وايضا الجار والمجرور يكفيه رائحة معنى الفعل واما قول النحاة يا ضاربا
غلامه ويا حسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر فمثال لهم غير مستند الى شاهد من كلام من يستدل بقوله والايقال في السعة
جاءني الحسن وجهه على رجوع الضمير الى الموصوف المقدر ولا فرق بين اللامين عنده كما لا يقال جاءني حسن وجهه في الاختيار بل جاء
في الشعر نحو قوله ؎ بِسُودٍ نواصيها وحُمْرٍ اكفها ۞ وصفرٍ تراقيها وبيض خدودها ۞ ولو كان ذو اللام اسم فاعل او مفعول عملا لاعتماده
على الموصوف المقدر كما ذهب اليه لم يعمل بمعنى الماضي كما لا يعمل المجرد منها بل كان هو الاولى بترك العمل الفعلي لانه دخله على مذهبه ما هو
من خواص الاسماء اعني لام التعريف فتباعد به عن شبه الفعل وايضا لو كانت لام التعريف الحرفية لم يجز حذف النون قياسا في نحو الحافظو
عورة كما لا يجوز مع المجرد عنها فنقول بناء على مذهب الجمهور ان اصل الضارب والمضروب الذي ضَرَبَ والذي ضُرِبَ فكرهوا دخول اللام
الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل اما لفظا فظاهر واما معنى فلمصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية
مع ما تدخل عليه فصيروا الفعل في صورة الاسم الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول
لان المعنيين متقاربان اذ معنى زيد ضارب زيد ضرب او يضرب وزيد مضروب اى ضُرِب او يضرب ولكون هذه الصلة فعلا في صورة الاسم
عملت بمعنى الماضي ولو كانت اسم فاعل او مفعول حقيقة لم يعمل بمعنى الماضي كالمجرد عن اللام وكان حق الاعراب ان يكون على الموصول كما ذكره
فلما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارية كما في الا اذا صارت بمعنى غير على ما ذكرنا في باب الاستثناء فقلت
جاءني الضارب ورأيت الضارب ومررت بالضارب فان قيل ما حملكم على هذا التطويل وهلا قلتم ان صلة اللام ليست بجملة بل جعل صلتها
ما تضمن من المفردات الحكم المطلوب في الصلات بمشابهة الفعل لا على وجه الاصالة وهو اسم الفاعل والمفعول قضاء لحق الالف و
اللام وقلتم انما عمل اسماء الفاعل والمفعول مع اللام لاعتمادها على الموصول كما يعملان اذا اعتمدا على الموصوف حتى لا تحتاجوا الى ان
تقولوا انما عملا بلا اعتماد لكونهما فعلين في الحقيقة فالجواب ان عملهما بمعنى الماضي مع اللام دلهم على انهما في الحقيقة فعلان الا ترى ان اسمي الفاعل
والمفعول اذا وقعا عقيب حرف الاستفهام وحرف النفي مع ان طلبهما للفعل اقوى من طلب الموصول له لا يعملان بمعنى الماضي وانما لم توصل
اللام بالصفة المشبهة مع تضمنها الحكم لنقصان مشابهتها للفعل وكذا لم توصل بالمصدر لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان كما مر
في باب الاضافة وهو معها ينقلب كالمفرد والصلة لا تكون الا جملة قيل وتوصل في ضرورة الشعر بالجملة الاسمية وقد وصلت ايضا
في الشعر بالمضارع في قوله بالشيخة اليتقصع وصوت الحمار اليجدع وقد دخلت على الاسمية في غير الشعر على ما حكى الفراء قال ان رجلا
اقبل فقال له آخرها هو ذا فقال السامع نعم الها هو ذا وقد ذهب اهل الكوفة الى انه يجوز ان يكون الاسم الجامد المعرف باللام موصولا
قالوا في قوله ؎ لعمري لانت البيت اكرم اهله ۞ واقعد في افنائه بالاصائل ان التقدير لانت الذي اكرم اهله لكنه موصول غير مبهم
كسائر الاسماء الموصولة وعند البصريين اللام غير مقصود قصده والمضارع صفة له كما في قوله ؎ ولقد امر على اللئيم يسبني ۞ وانما جاز مرت

اما لام يقع على خلف رجل يرى بشرى ١٢ ح ٣ اى اللام الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول والداخلة على الصفة المشبهة ١٢

١ نحو قوله تعالى ومنهم دون ذلك والجار يكفيه

٢ موقوف به

٣ قد يجئ مثله في الشعر

٤ ولو جاز عمل اسم الفاعل او المفعول ذو اللام لاعتماده

٥ وتوصل في ضرورة الشعر

بالجملة الاسمية ايضا وقد دخلت على الاسمية في غير الشعر على ما حكى الفراء الى آخر القصة وقد وصلت في الشعر المضارع في قوله ؎ وقد يخرج اليربوع من نافقائه ۞ ومن جحره بالشيخة اليتقصع ۞ بقول الخنا البيت وقد ذهب

بالرجل القائم ابواه لا القاعدين واو يجز بالرجل القائم ابواه لا الذي قعد لاستتار ضمير المثنى في القاعدين وظهوره في الذي قعدا وخفاء الموصول في القاعدين وظهوره في الذي فعلا فكانت ذلك مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين واعلم ان خفي الاعراب اريد ورعلى الموصول لانه هو المقصود بالكلام وانما جيء بالصلة لتوضيحه والدليل ظهور الاعراب في اي الموصول نحو جاءني ايهم ضربته ورايت ايهم ضربته وكذا في اللذان واللتان عند من قال باعرابهما واما الصلة فقال بعضهم انها معربة باعراب الموصول اعتقادا منه انها صفة الموصول لتبيينها له كما في الجمل الواقعة صفة للنكرات وليس بشيء لان الموصولات معارف اتفاقا منهم والجمل لا تقع صفات للمعارف كما مر في الوصف والجمهور على انه لا محل للصلة من الاعراب اذ لم يصح وقوع المفرد مقامها كالوصف وخبر المبتدأ والحال والمضاف اليه ولا يقدر للجمل اعراب الا اذا صح وقوع الاسم المفرد مقامها وذلك في الاربعة المواضع فقط وذلك لان الاعراب للاسم في اصله وللاسم والفعل على قول وكل واحد منها مفرد والصلة جملة لا غير قوله وهي الذي والتي واللذان واللتان بالالف والياء والاولى والذين واللائي واللاتي واللواتي وما ومن واي واية و

ذو الطائية وذا بعد ما الاستفهام والالف واللام هذا حصر لجميع الاسماء الموصولة والذي عند البصرية على وزن عم وشجى اراد والوصف بها من بين الاسماء الموصولة لكونها على وزن الصفات بخلاف ما ومن وانما وصف بذو الطائية نظرا الى لفظها اذ هو على لفظ ذو الذي توصل به الى الوصف باسماء الاجناس في نحو جاءني رجل ذو مال وانما دخلوا على الذي اللام الزائدة تحسينا للفظ حتى لا يكون موصوفه كالمعرفة الموصوفة بالنكرة وانما قلنا ان اللام زائدة لما مر ان الموصولات معارف وضعا بدليل كون من وما معرفتين بغير اللام وانما الزموها اللام الزائدة لانها لو نزعت تارة وادخلت اخرى لاوهم كونها للتعريف كما في نحو الرجل ورجل وقال الكوفيون اصل الذي الذال الساكنة ثم لما ارادوا ادخال اللام عليها زادوا قبلها لاما متحركة لئلا يجمعوا بين الذال الساكنة ولام التعريف الساكنة ثم حركوا الذال بالكسر واشبعوا الكسرة فتولدت ياء كما حركت ذال ذا بالفتح واشبع فتولدت الف وكل ذا قريب من دعوى علم الغيب ونقول في الواحد المؤنث التي بقلب الذال تاء كما قلنا في ذا ذات وقد يشدد ياءهما نحو الذي والتي فاذا اشددتا اعربت الكلمتان عند الجزولي بانواع الاعراب كما في اي والاوجه الاعراب التشديد اذ ليس التشديد بموجب الاعراب وعند بعضهم يبنى المشدد على الكسر اذ هو الاصل في التقاء الساكنين قال ع وليس المال فاعلمه بمال ✽ وان اغناك الا للذي ✽ ينال به العلاء ويصطفيه ✽ لاقرب اقربيه وللصفي ✽ وحكى الزمخشري انه يبنى على الضم كقبل وبعد قال الاندلسي لعل الجزولي سمعه بضم كما هو المنقول عن الزمخشري ثم راه في الشعر مكسورا فحكم باعرابه وقد يحذف الياء من الذي والتي مكسورا ما قبلها او ساكنا قال الشاعر في الكسر ع واللذ لو شاء لكنت صخرا ✽ او جبلا اصم مشمخرا ✽ وقال اخر في التسكين ع كاللذ تزبى زبية فاصطيدا ✽ وقال ع فقل للت تلومك ان نفسي ✽ اراها لا تعوذ بالتميم ✽ قال الاندلسي الوجوه الثلثة فيهما اي تشديد الياء وحذفها بسكون الذال والتاء وكسرهما يجوز ان تكون لضرورة الشعر لا انها لغات لان المخفف يشدد للضرورة وكذا يكتفي لها بالكسر عن الياء ويحذف الحركة بعد الاكتفاء قال لانهم ينقلونها في حال السعة لا في الشعر فسمعا اذن وطاعة وتثنية الذي والتي اللذان واللتان بحذف اليائين وجاز تشديد النونين بدلا من الياء المحذوفة وهما معربان او مبنيان على الخلاف الذي مر في ذان وتان وقد جاء اللذان واللتان في الاحوال الثلث في غير الافصح والاولى القول باعرابهما عند اختلافهما كما مر واما مثنى الضمير نحوهما وكما وقلتما فلما غير عن وضع واحده ولم يزد فيه النون بعد الالف لم يعرب لانه صار صيغة مستانفة وخرج عن نسق المثنيات وقد يحذف النونان في اللذان واللتان لاستطالة الموصول بصلته قال ع ابني كليب ان عمي اللذا ✽ قتلا الملوك وفككا الاغلالا ✽ وقال ع هما اللتا لو ولدت تميم ✽ لقيل فخر لهم صميم ✽ وجمع الذي في ذوي العلم الذين في الاحوال الثلث على الاشهر الاكثر واللذون في الرفع هذيلية قال جار الله اعراب الجمع لغة من شدد الياء في الواحد وهذا يقوي قول

لا استفهامية

بخلاف ما ومن فقد دخلوا عليه اللام الزائدة تحسينا للفظ حتى لا يكون موصوفه كمعرفة توصف بالنكرة وانما قلنا بزيادة اللام لما مر

وانما وصف بذو الطائية وان لم يكن على وزن الصفات نظرا الى لفظها الى قوله اسماء الاجناس

الجزولي ان الذي مشدد الياء معرب فكان اصله اللذيون فحذفت احدى اليائين ثم عمل ما عمل بقاضون وحكى بعضهم اللذيون رفعا واللذيين نصبا وجرا وهي لغة من شدد الياء فجمعه بلا حذف شئ منه وقد يحذف النون من اللذين تخفيفا قال ؎ قومي الذو بعكاظ طيروا شررا من رؤس قومك ضربا بالمناقيل ❊ ومن الذين ايضا قال ؏ وان الذى حانت بفلج دماؤهم ❊ هم القوم كل القوم يا ام خالد ويجوز في هذا ان يكون مفردا وصف به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى اى وان الجمع الذى وان الجيش الذى كقوله تعالى كمثل الذى استوقد نارا لحمل على اللفظ اى الجمع الذى استوقد ثم قال بنورهم لحمل على المعنى ولو كان في الاية مخففا من الذين لم يجز افراد الضمير الراجع اليه وكذا قوله تعالى والذى جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون وهذا كثيرا اعنى ذكر الذى مفردا موصوفا به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى واما حذف النون من الذين نحو جاء نى الرجال الذى قالوا كذا فهو قليل كقلة اللذا في المثنى وقد يقال لذى ولذان ولتى ولتان ولاتى بلا لام وجمع الذى من غير لفظه الاولى بوزن العلى واللائين رفعا ونصبا وجرا ويحذف النون فيقال اللائي بهمزة بعدها ياء ساكنة كالقاضى وهو قليل في المذكر نقله الاخفش واللائي يولون من نسائهم ويقال اللاء بحذف الياء وقد جاء اللاؤن رفعا واللائين نصبا وجرا وجمع التي اللاتي على وزن فاعل من التي وهو اسم جمع كالجامل والباقر واللائي بالهمزة مكان التاء وهو كثير في جمع التي دون جمع الذى واللواتي واللوائي كانهما جمعا الجمع وقد يحذف الياءات من الاربعة فيقال اللات واللاء واللوات واللواء وقد يسهل الهمزة من اللاء بين الهمزة والياء لكونها مكسورة على ما هو قراءة ورش للائى يئسن وقد يقال اللاي بياء ساكنة بعد الالف من غير همز كقراءة ابي عمرو والبزى قال ابو عمرو هي لغة قريش كانهم حذفوا الياء بعد الهمزة ثم ابدلوا الهمزة ياء من غير قياس ثم اسكنوا الياء اجراء للوصل مجرى الوقف وقد يقال اللواتي بحذف التاء والياء معا وقد يقال اللاءات كاللاعات مكسورة التاء او معربة اعراب المسلمات والالى جمع التي ايضا من لفظ والذى والتي يشتركان في الالى واللائي الا ان الالى في جمع المذكر اشهر واللائي لعكسه و بمعنى الذى وفروعه من المثنى والمجموع والمؤنث من وما واى مضافة الى معرفة ليكون معرفة والاضافة اما ظاهرة نحو اضرب ايهم في الدار او مقدرة نحو لقيت ايا ضربت قال الكسائي يجب ان يكون عامل اى مستقبلا وقد نوزع فيه فلم يكن له مستند الا انه قال كذا خلقت يعني كذا وضعها الواضع فقال له السائل استحييت لك يا شيخ يعني ان هذا ايضا متنازع فيه وقد علل له ابن بابشاد بان قال اى موضوعة على الابهام والابهام لا يتحقق الا في المستقبل الذى لا يدرى مقطعه ولا مبدءه بخلاف الماضى والحال فانهما محصوران فلما كان الابهام في المستقبل اكثر منه في غيره استعملت معه اى الموضوعة على الابهام وليس بشئ لان الابهامين مختلفان ولا تعلق لاحدهما بالآخر وعند الكوفيين يلزم ايضا تقديم عامله عليه وخالفهم البصريون في الموضعين لعدم الدليل على الدعويين واذا اريد به المؤنث جاز الحاق التاء به موصولا كان او استفهاما او غيرهما نحو لقيت ايهن لقيت وايتهن لقيت قال الاندلسى التانيث فيه شاذ كما شذ في كلتهن وخيرة الناس وشرة الناس وبعض العرب يثنيها ويجمعها ايضا في الاستفهام وغيره نحو اياهم اخواك وايوهم اخوتك وهما اشذ من التانيث ومجوزهما تصرفها في باب الاعراب قوله وذو الطائية الاكثر ان ذو الطائية لا تتصرف نحو جاء ني ذو فعل وذو فعلا وذو فعلوا وذو فعلت وذو فعلتا وذو فعلن قال ؏ وبيرى ذو حفرت وذو طويت ❊ اى التي حفرتها وقد تعرب ايضا قال ؎ فاما كرام موسرون لقيتهم ❊ فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا ❊ هل ثان المنسى في الفرائض ولم يقل نحو جاء وفي ذو الطائية اربع لغات اشهرها ما مر اعنى عدم تصريفها مع بنائها والثانية حكاها الجزولي وهي ذو للمفرد المذكر ومثناه ومجموعه وذات مضمومة لمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه والثالثة حكاها ايضا وهي كالثانية الا انه يقال لجمع المؤنث ذوات مضمومة في الاحوال والرابعة حكاها ابن الدهان وهي تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب مع اعراب جميع متصرفاتها حملا للموصولة على التي بمعنى صاحب وكل هذه اللغات طائية قوله وذا بعد ما الاستفهام اما الكوفيون فيجوزون

في جمع المؤنث واللواتي

٢٨٠

كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما الاستفهامية كانت او لا استدلالا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون اى انتم الذين وقوله
عدس ما لعباد عليك امارة ❊ نجوت وهذا تحملين طليق ❊ اى الذى تحملينه وقوله وما تلك بيمينك اى ما التى بيمينك ولم يجوز البصريون
ذلك الا فى ذا بشرط كونه بعد ما او من الاستفهاميتين اذا لم تكن زائدا كما فى قوله تعالى من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا اى من الذى
وماذا الذى صنع اى ما الذى وذا فى الموضعين زائد اذ بعده موصول ويجوز ايضا فى نحو من ذا لقيت وماذا لقيت ان يكون زائدا او
موصولا كما يجئ واعتذروا عن المواضع التى استدل بها الكوفيون بان اسماء الاشارة فيها باقية على اصلها دفعا للاشتراك الذى هو
خلاف الاصل وخالف الاخفش وابن السراج النحاة فى كون ما المصدرية حرفا وجعلاها اسما فهما يقدران فى صلتها ضميرا راجعا اليها وما كناية
عن المصدر فقوله تعالى بما رحبت اى بالرحب الذى رحبته وليس بوجه اذ لم يعهد هذا الضمير بارزا فى موضع والاصل عدم الاضمار و
سيجئ الكلام عليها فى الحروف المصدرية قوله والعائد المفعول يجوز حذفه عائد الالف واللام لا يجوز حذفه وان كان مفعولا لخفاء
موصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها كما مر فى الخلاف مع المازنى ولا يجوز حذف احد العائدين اذا اجتمعا فى الصلة نحو الذى
ضربته فى داره زيد اذ يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقى فلا يقوم عليه دليل ثم الضمير اما ان يكون منصوبا او مجرورا او مرفوعا فالمنصوب
تحذف بشرطين ان لا يكون منفصلا بعد الا نحو جاءنى الذى ما ضربت الا اياه واما فى غيره فلا منع كقولك ضبع الزيدان الذى اعطيتهما
اى اعطيتهما اياه وكقولك الذى انا ضارب زيد اى ضاربه اياه ويجوز ان يكون المحذوف ههنا مجرورا فى محل النصب كما يجئ اى الذى
انا ضاربه والشرط الثانى ان يتصل بالفعل نحو الذى ضربت زيد لان الضمير اذن فضلة بخلاف الضمير الذى اتصل بالحرف الناصب
فلا يحذف فى نحو الذى انه منطلق واما المجرور فيحذف بشرطان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذى انا ضارب زيد اى ضاربه كما تقدم
او يجر بحرف جر متعين وانما شرط التعين لانه لابد بعد حذف المجرور من حذف الجار ايضا اذ لا يبقى حرف جار بلا مجرور فينبغى ان يتعين
حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره كقوله انسجد لما تامرنا اى تامرنا به اى باكرامه وقوله تعالى فاصدع بما تؤمر اى تؤمر به اى بالجهارة وقال ع فقلت لها
لا والذى حج حاتم ❊ اخونك عهدا اننى غير خوان ❊ اى حج حاتم اليه ويتعين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر مثله فى المعنى
وتماثل المتعلقان نحو مررت بالذى مررت اى مررت به لان الجارين متماثلان والفعلان اللذان تعلقا بهما وهما مررت ومررت متماثلان و
مثال الموصوف مررت بزيد الذى مررت وربما يحذف المجرور بحرف وان لم يتعين نحو الذى مررت زيد اى مررت به وان احتمل مررت
معه او له ونحو ذلك ثم مذهب الكسائى فى مثله التدريج فى الحذف وهو ان يحذف الجار اولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا
فيصح حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا اذ ليس حذف حرف الجر قياسا فى كل موضع والمجوز له ههنا استطالة الصلة ومع هذا
المجوز فلا باس بحذفهما مع المجرور بها واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدأ اذ غيره اما خبره وكون الضمير خبر المبتدأ قليل
قليل فلا يكون فى الكلام اذن دليل على ان خبر المبتدأ هو المحذوف بل يحمل على ان المحذوف هو المبتدأ لكثرة وقوعه ضميرا واما فاعل
ولا يجوز حذفه واما خبر ان واخواتها ولم يثبت حذفه الا قليلا ولا يكون ذلك ايضا فى الاغلب الا اذا كان ظرفا كما يجئ وايضا هو فى
الاصل خبر المبتدأ واما اسم ما الحجازية فلا يحذف فى صلة لضعف عملها ويشترط فى المبتدأ المحذوف ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا
ولا جارا ومجرورا اذ لو كان احدها لم يعلم بعد الحذف فانه حذف شئ اذ الجملة والظرف يصلحان مع العائد فيهما لكونهما صلة واذا حصل
المبتدأ المشروط فالبصريون قالوا ان كان فى صلة اى جاز الحذف بلا شرط آخر نحو قوله تعالى ايهم اشد على الرحمن عتيا وقوله فسلم على ايهم
افضل لحصول الاستطالة فى نفس الموصول بسبب الاضافة وان لم تطل الصلة وقال لا لانه ليس لها من المنكر والتبيين لاخواتها فلذا تضمنت
وتعرب فقصرت فى صلتها ايضا بحذف بعضها وان لم يكن فى صلة اى لم تحذف الا بشرط استطالة الصلة كقوله تعالى وهو الذى فى

الاستفهامية اذا لم يكن زائدة ففى نحو ماذا صنعت يحتمل كونها زائدة وبمعنى الذى وقولك ماذا الذى صنعت نص فى الزيادة ومثله ذا بعده

٢٨١

من الاستفهامية نحو من ذا لقيت ومن ذا الذى يقرض الله واعتذر البصريون عن

وكذا الذى

ان يكون مفعولا

وكذا اذا نقلته ومثال

واما خبر ان وحكمه حكم خبر المبتدأ كما ذكرنا واما اسم ما

السماء اله وفى الارض اله طالت الصلة بالعطف عليها واما الكوفيون فيجوزون الحذف بلا شذوذ مطلقا فى صلة اى كان او فى غيرها مع الاستطالة او بدونها كما قرئ فى الشواذ على الذى احسن ويروى ما انا بالذى قائل لك شيئا واعلم انه اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن متكلم جاز ان تكون العائد اليه غائبا وهو الاكثر لان المظهرات كلها غيب نحو انا الذى قال كذا وجاز ان يكون متكلما حملا على المعنى قال على عليه السلام ۞ انا الذى سمتنى امى حيدره ۞ قال المازنى لو لم استعمل اجوزه وكذا اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن مخاطب نحو انت الرجل الذى قال كذا وهو الاكثر او قلت كذا حملا على المعنى هذا كله اذا لم يكن للتشبيه اما معه فليس الا الغيبة كقولك انا حاتم الذى وهب المائة اى مثل حاتم وان كان ضميران جاز لك فى غير التشبيه حمل احدهما على اللفظ وحمل الاخر على المعنى نحو انا الذى قلت كذا وضرب زيدا وانت الرجل الذى قال كذا وضربت عمرا وان كان الموصول او موصوفه مخبرا عنه بالمتكلم والمخاطب لم يجز الحمل على المعنى فلا يجوز الذى ضربت انا والذى ضربت انت اذ لا فائدة اذن فى الاخبار لانك اذا قلت الذى ضربت فقد علم المخاطب ان الضارب هو المتكلم فيبقى الاخبار بانا لغوا وكذا قولك الذى قلت انت فظهر بهذا ان قوله القائل انت انا ليس بوجه والوجه ان يقال القائل انت انا قوله واذا اخبرت

بالذى صدرتها وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا لها واخرته خبرا فاذا اخبرت عن زيد من ضربت زيدا قلت الذى ضربته زيد وكذلك

الالف واللام فى الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول فان تعذر امر منها تعذر الاخبار ومن ثم امتنع فى ضمير الشان والموصوف والصفة والمصدر العامل والحال والضمير المستحق لغيرها والاسم المشتمل عليه هذا باب يسميه النحاة باب الاخبار بالذى او بالالف واللام ومقصودهم من وضع هذا الباب تمرين المتعلم فيما تعلمه فى بعض ابواب النحو من المسائل وتذكيره اياها كما يتذكر مثلا بمعرفة ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما انه يجب تنكيرهما وبمعرفة ان المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما انهما لا يقعان مضمرين وبمعرفة ان ضمير الشان لا يخبر عنه انه يجب تصدره لغرض الابهام قبل التفسير فنقول معنى قولهم اخبر عن الذى فى ضمن الجملة الفلانية بالموصول اى ضع من هذه الجملة جملة اخرى اسمية واخبر فى الثانية عن ذات متصفة بما اتصف به آ فى الاولى معبرا عن تلك الذات بالموصول مع لا تغير الاولى عن وضعها الا اقل ما يفيد هذا الاخبار المذكور فلا بد اذن ان تجعل فى الثانية ب مبتدأ مصدرا لان المسئول منك ان تخبر عن تلك الذات اعنى ب والمخبر عنه فى الاسمية مبتدأ والمبتدأ مرتبته الصدر ولا بد ان تجعل مكان آ ضميرا لجعلا ب لان المسئول ان تصف ب بالوصف الذى كان لآ بلا تغير شئ من الجملة الاولى ولم يمكن ان يكون ب مكان التصدر ب مبتدأ فلا بد ان يكون نائبه هو الضمير العائد اليه مكان آ ولا بد ان تؤخر آ فى الجملة الثانية خبرا لان المسئول ان تخبر عن ب بآ ورتبة الخبر عن الموصول بعد تمام الموصول بصلته فعلى هذا لم تخبر آ عن ب الموصول بل اخبرت عن ب الموصول بآ لانك لما اخبرت عن ب بآ والمبتدأ فى المعنى هو الخبر اى يطلق على ما يطلق عليه فاذا اخبرت عن ب فقد اخبرت عما يطلق عليه آ فكانك اخبرت عن آ وانما ذكرت المخبر عنه باسم آ دون ب لان آ هو المذكور فى الجملة الاولى التى هى المصوغة المفروغ منها المعلوم اجزاؤها دون ب فآ هو المشهور قبل صوغ الثانية واما قولك فى السوال ب الموصول فليس معناه اجعل ب مخبرا به بل الباء فيه للاستعانة كما فى قولك كتبت بالقلم اذ المعنى اخبر الاخبار المذكور بان تجعل ب الموصول مبتدأ و مثال ذلك ان يقول العالم للمتعلم اليد بدا او المجرب به اخبر عن زيدا فى قولك ضربت زيدا بالذى فالمعنى اجعل الذى مبتدأ خبره زيد اجعل تلك الجملة الاولى وهى ضربت زيدا صلة للذى بلا تغير شئ منها الا ان تجعل مكان زيدا ضميرا عائدا الى الذى وتؤخر زيدا خبرا عن الذى فتقول الذى ضربته زيد والفرق بين الجملة الاولى والثانية انك اذا قلت ضربت زيدا فربما تخاطب به من لا يعرف ان لك مضروبا فى الدنيا وربما تخاطب من يعرف شخصا بمضروبيتك لكنه لا يعرف انه زيد واما قولك الذى ضربته زيد فلا تخاطب به الا على الوجه الثانى اى تخاطب من يعرف ان لك مضروبا لان مضمون الصلة يجب ان يكون معلوما للمخاطب كما ذكرنا ولكن لا يعرف انه زيد اذ لو عرف لوقع الاخبار

عنه بانه زيد ضائعا فالجملة الثانية نصب في المحل الثاني المحل الجملة الاولى قوله صدرتها اي جعلة الذي في الصدر مبتدأ قوله واخرته
خبر الخبر انصب على الحال او خبرا خرته معنى جعلته اي جعلته خبرا متاخرا قوله وكذلك الالف واللام في الجملة الفعلية لا يخبر بالالف واللام
الا عن اسم في الجملة الفعلية خاصة قوله ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها قد ذكرنا ان صلة الالف واللام اسم فاعل او
مفعول وذلك لانه يمكن ان يسبك من الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله اذا كان الفعل مبنيا للفاعل اذ معنى اسم الفاعل مناسب
لمعنى فعل ويفعل نحو زيد ضارب اي ضرب او يضرب او اسم مفعول مع مرفوعه اذا كان الفعل مبنيا للمفعول اذ معنى اسم
المفعول مناسب لمعنى فُعل ويُفعل نحو زيد مضروب اي ضُرب ويُضرب وليس[10] اسم فاعل ومفعول مع مرفوعهما بمعنى الجملة الاسمية
حتى يُسبك منها احدهما مع المرفوع بل هما مع مرفوعيهما اسميتان في نحو اضارب الزيدان وما مضروب البكران لكن في اولهما
حرفان يمنعان من وقوعهما صلة اللام كما سيجئ بعيد ويجب ان يكون الفعل الذي يسبك منه صلة الالف واللام متصرفا
اذ غير متصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجئ منه اسم فاعل ومفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا
ويجب ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي وحرف
الاستفهام قوله فان تعذر امر منها تعذر الاخبار اي امر من الامور الثلثة وهي تصدير الموصول ووضع عائد الى الموصول
مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا فبالشرط الاول وهو تصدير الموصول يتعذر الاخبار عن كل اسم في الجملة الانشائية
والطلبية لان الصلة كما تقدم لا تكون الا خبرية ويتعذر ايضا عند الكوفيين الاخبار بالذي عن اسم في جملة مصدرة بالذي
لانهم يابون دخول الموصول على الموصول اذا اتفقا لفظا واما قوله من النفر اللائي الذين اذاهم يهاب اللئام حلقة الباب
قعقعوا فيروونه من النفر الشم الذين والاولى تجويز الرواية الاولى لانها من باب التكرير اللفظي كانه قال من النفر اللائي اللائي فان
تغاير نحو الذي من فعل كان اسهل عندهم قال ابن السراج دخول الموصول على الموصول لم يجئ في كلامهم وانما وضعه النحاة رياضة
للمتعلمين وتدريبا لهم نحو الذي الذي في داره عمرو زيد فقولك في داره صلة الذي الاخير وعائده مستتر في الظرف وعمرو خبر الذي الاخير و
الذي الاخير مع صلته وخبره صلة الذي الاول وعائد الاول الهاء المجرور في داره وزيد خبر الذي الاول كانك قلت الذي سا[كن] داره عمرو زيد
وتقول الذي التي اللذان ابواهما قاعد الديهما كريما عزيزة عنده حسن تبتدئ بالموصول الاخير فتوفيه حقه من الصلة والعائد والخبر استغنائه
بما بعده عما قبله واحتياج كل ما قبله اليه لكونه من صلته فتقول ابواهما قاعد صلة اللذان وعائده ضمير المجرور في ابواهما وخبره كريما وهذه
الجملة اعني اللذان مع صلته وخبره صلة التي والعائد الى التي من صلته الضمير المجرور في لديها فالتي مبتدأ مع صلته المذكورة وعزيزة
عنده خبره والجملة اعني التي مع صلته وخبره صلة الذي والعائد من الصلة اليه الهاء المجرور في عنده والذي مع صلته المذكورة مبتدأ
خبره حسن وهكذا العمل ان زادت الموصولات ولا تقف على حد واحذر الغلط[20] واعط كل موصول حقه وبالشرط الثاني وهو وضع
الضمير العائد الى الموصول مقام المخبر عنه يخرج الفعل والجملة والجار والمجرور والحرف اذ لا تضمر هذه الاشياء ويخرج كل اسم لازم
التنكير كالمجرور برب واسم لا التبرئة وخبرها والحال والتمييز المنصوب وكنكرة تفيد ما لا يستفاد من المعارف كالتفخيم في ايما رجل والاستغراق
في نحو كل رجل وافضل رجل وما من رجل وكذا كل اسم يلزمه النفي نحو لا احد ولا عريب ولا كتيع ويخرج ايضا كل اسم جاز تنكيره لكن يلزم
الظهارة كفاعل حبذا والمعارف السادة مسد الحال كالعراك ووحده وجهده وسائر ما ذكرناه في باب الحال لانها بلفظها تدل على
لفظ الحال والاضمار يزيله وكالمصدر العامل اذ لا يجوز نحو مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح لان لفظ المصدر يراعى في العمل اذ هو
من جهة التركيب اللفظي يشابه الفعل فيعمل والاضمار يزيل اللفظ وكذا كل صفة عاملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة

وليس شئ من اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعهما بمعنى الجملة الاسمية[10]

فاحذر[20]

٢٨٣

واما الاخبار عن قائم في زيد قائم فانما يجوز اذا لم تعمله في الضمير المستكن نظرا الى كونه في الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل وعند المازني

يجوز الاخبار عن المصدر المحذوف عامله نحو انما انت سيرا وعند ابن السراج لا يجوز لان الفعل انما حذف لدلالة لفظ المصدر

عليه اجاز المازني على قبح الاخبار عن ضربا بمعنى اضرب ضربا ومنعه غيره اذ صورته صورة المفرد فلا يصلح لكونه صلة وكالمفعول

له اذ يشترط فيه لفظ المصدر وكالمجرور بالكاف وواو القسم وتاءه وحتى ومذ ومنذ وكذا المرفوع بعدهما اذ شرط لفظ الزمان

وكتمييز الاعداد المجرور فان المحققين استقبحوا الاخبار عنه لوجوب كون المفسر صريحا في تعيين الجنس والاضمار يخل بذلك

وبعضهم جوزه نحو الذي هذا مائة الدرهم وكالمقادير المبهمة المفسرة بما بعدها نحو راقود خلا وعشرون درهما فان الفاظها معتبرة و

كالمضاف والمضاف اليه اذ المضمر لا يضاف وكالموصوف بدون الصفة وكالصفة بدونه وكالموصول بدون صلته كصلة اللام دون الموصول

اذ لفظهما شرط واما البدل والمبدل منه فبعضهم لا يجيز الاخبار عن احدهما وحده بل عنهما معا كالصفة والموصوف قال لان البدل

مبين كالصفة فلا يفرد من المبدل منه وايضا يخلو الصلة من العائد ان اخبرت عن البدل في نحو جاءني زيد ابوك عند من يجعل البدل في

حكم تكرير العامل وبعضهم اجاز الاخبار عن كل واحد منهما فالاول يقول في مررت برجل زيد مخبرا عنهما الذي مررت به رجل زيد والثاني

يقول مخبرا عن المبدل منه الذي مررت به زيد رجل ومخبرا عن البدل الذي مررت برجل به زيد باعادة الجار لان المجرور لا ينفصل

له ويجوز ان تقول برجل هو واضعا المرفوع مقام المجرور والمجرور واختلفوا في بدل البعض والاشتمال فاجازه الاخفش اذ الضمير نفس ما بعده

ومنعه الزيادي اذ الضمير لا يدل على البعض والاشتمال قبل ان تذكر خبر الموصول وكخبر كاد واخواتها وكالفاظ التاكيد في الاشهر فتلك الالفاظ لا

معتبرة في افادة التاكيد وايضا يبقى خبر الموصول تاكيدا بلا مؤكد وكعطف البيان دون المعطوف وكالمضاف اليه من الاعلام والكنى

للوحوش واحناش الارض وغيرها كابي القسم وامرئ القيس وابن اوى وابن عرس وابن قترة وابن مقرض وام حبة باما ابن صار اذ المضاف اليه

في مثالها صار بالعلمية كبعض حروف الكلمة وكذا قزح في قوس قزح وكل جزء من جزئي المركب نحو بيت بيت وخمسة عشر وبعلبك وكمن

ومنذ فانهما لا يضمران وكذا كل ظاهر قام مقام المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وقوله ۝ لا ارى الموت يسبق الموت شيء اذ اظهاره يفيد التفخيم و

منع بعضهم الاخبار عن خبر كان والاصح جوازه لانه كخبر المبتدا ويخرج ايضا ما جاز اضماره لكن الضمير لا يعود الى ما تقدم من الموصول

كالمجرور برب وفاعل نعم وبئس واخواتها فان هذه الضمائر الاتي الابهمة مفسرة بما بعدها وكذا كل ضمير مستحق لغيره اى استحقه غير الموصول

كالضمير في زيد ضربته وفي زيد ضربت وفي زيد منطلق اذ المبتدا استحق الضمير من هذه الاخبار فلو قلت الذي زيد ضربته هو فان بقي

الضمير كما كان راجعا الى زيد لم يجز لانا قلنا يجب ان تقوم مقام الخبر عنه ضمير عائد الى الموصول وايضا يبقى الصلة خالية من عائد الى

الموصول وقولك هو في الاخير ليس في الصلة بل هو خبر الموصول وان جعلناه عائدا الى الذي بقي خبر المبتدا وهو جملة خاليا من عائد الى المبتدا

وقولك هو في الاخير ليس في خبر خبر زيد قوله والاسم المشتمل عليه اى الاسم الذي احد جزئيه ضمير مستحق لغير الموصول كغلامه في زيد ضربت

غلامه فان المضاف مع المضاف اليه يعني لفظ غلامه مشتمل على الهاء الذي استحق المبتدا قوله عليه اى على الضمير المستحق لغيره قيل وان

استغنى بضمير جاز الاخبار عن ضمير اخر وان رجع الى ذلك المبتدا وذلك كما في نحو زيد ضاربه اخوه جاز لك الاخبار عن اى ضمير شئت منهما

وقال الاندلسي لا يجوز ذلك لا لعدم رجوع عائد من الصلة الى الموصول بل لعدم فائدة في الخبر لم يفدها المبتدا الا ان في قولك الذي

زيد ضاربه اخوه هو لفظ هو يرجع الى زيد لانه ضميره فلا ترى زيد مذكور في الصدر فلا يكون في ذكر ضميره فائدة وليس بتاويل بشيء لان ذكر زيد

في الصدر لا يجعل المبتدا الذي هو الموصول نصا في زيد حتى يخلو الاخبار بزيد عنه من الفائدة بيان ذلك انك ان اخبرت عن هاء ضاربه يكون

المعنى الذي ضاربه اخوه زيد فقد عرفنا بالمبتدا ان هاهنا شخصا مضروب اخي زيد فيجوز ان يكون ذلك الشخص زيدا او غيره فقولك اذن

ضربت
عسى
من الكنى والاعلام للاناسي
وغيرها كابي القسم

ای البعض الاول ۱۲ھ
القترة ضرب من الطير والقترات لغة
فيها والعامة تقول القترة ۱۲ ھ
اى المبتدا ۱۲ ھ
۲۸۳

في الخبر زيد فيه فائدة مجددة وهو ان زيدا مضروب اخيه دون عمرو وغيره وكذا ان اخبرت عن هاء اخوه يكون المعنى الذي ضاربه زيد اخوه
مضمون الصلة الذي يجب ان يكون معلوما للمخاطب ان ههنا شخصا اخوه ضارب زيد فيستفيد من الخبر ان ذلك الشخص نفس زيد وقال صاحب
المغني لا يجوز الاخبار عن احد الضميرين لان عودهما على المبتدأ سابق على استحقاق الموصول لهما ويتوقف المبتدأ على ارتباطهما به
كارتباط الضمير الواحد وليس ايضا بشيء اذ لا يلزم بقاء ما عاد عليه الضمير المخبر عنه بعد الاخبار على حاله قبل بدليل صحة الاخبار عن تاء
ضربت ونحوه ولا يتوقف المبتدأ على ارتباط الضميرين به بل يكتفي باحدهما فنقول الاولى جواز الاخبار عن كل واحد من الضميرين
اذ لا مانع وكذا يجوز الاخبار عن ضمير عائد الى ما تقدم ان استغنى ذلك المتقدم عن ذلك الضمير بان يكون الضمير في جملة ثانية بعد
ذكر المفسر في جملة اولى لا تعلق لها بالثانية كما تقول زيد اخوك ثم تقول قد ضربته فيصح الاخبار عن هاء ضربته وبالشرط الثالث
وهو تاخير المخبر عنه خبرا يخرج كل ما لا يصح تاخيره كضمير الشان اذ لو اخرته لم يحصل الابهام قبل التفسير وهو الغرض في الاتيان به
كما مر وكذا كل مبهم مفسر بما بعده للتفخيم كضمير نعم وبئس ورب ويخرج كل اسم فيه معنى الشرط والاستفهام كمن وما واي وكذا كم الخبرية
وكأين لتصدرهما لما فيهما من معنى الانشاء ويخرج ايضا كل ما لا يجوز رفعه كالظروف الغير المتمكنة نحو عند وسوى وذات مرة وبعيدات بين
وكذا سحر وعشاء ومساء معينات وكذا المصادر اللازم نصبها كسبحان ولبيك ونحوهما قالوا وان اخبرت عن ظرف متمكن جئت في ضميره
بفي كما اذا اخبرت عن يوم الجمعة في قولك سرت يوم الجمعة فتقول الذي سرت فيه يوم الجمعة الا ان يكون الظرف متوسعا فيه وهذا القول منهم مبني
على ان الضمير لا يكون ظرفا وقد قلنا ما عليه في باب المفعول فيه ولا يمتنع على ما قالوا الاخبار عن المفعول له نحو الذي ضربت له تاديب
هذا والضمير القائم مقام المخبر عنه ان كان المخبر عنه مجرورا انجر بارز متصل وان كان مرفوعا فضميره اما مستتر كما اذا اخبرت عن زيد
من جاء زيد واما بارز متصل كما اذا اخبرت عن الزيدان في ضرب الزيدان واما منفصل كما اذا اخبرت عن زيد في ما جاء الا زيد وينفصل
ايضا المرفوع المتصل الذي كان في الجملة قبل الاخبار اذا اخبرت باللام وجرى صلتها على غير من هي له كما اذا اخبرت عن زيد في ضربت زيدا
باللام فانك تقول الضاربه انا زيد هذا عند النحاة وقد تقدم في باب المضمرات ان المنفصل في مثله تاكيد المستتر لا فاعل وقد عرفت
مواضع كل واحد من هذه الثلثة في باب المضمر اعني المستتر والبارز المتصل والبارز المنفصل فارجع اليه وان كان منصوبا فضميره اما بارز
متصل كما اذا اخبرت عن زيد في ضربت زيدا او منفصل كما اذا اخبرت عن زيد في ما ضربت الا زيدا كما عرفت من مواقع المتصل والمنفصل
واذا اخبرت عن اي ضمير كان فلا بد من تاخيره مرفوعا منفصلا لانه خبر المبتدأ ثم اعلم انك اذا اخبرت عن ضمير المتكلم والمخاطب
فلا بد ان يكون الضمير القائم مقامه غائبا لرجوعه الى الموصول وهو غائب كما اذا اخبرت عن احد ضميري ضربتك لا يجوز الحمل على المعنى كما في ع
انا الذي سمتني امي حيدره :: لعدم الفائدة فلا تقول في الاخبار عن تاء ضربتك الذي ضربتك انا ولا في الاخبار عن الكاف الذي ضربتك انت
فليس اذن قول القائل انت انا بصحيح على ما تقدم الاشارة اليه وانما اختاروا الاخبار بالذي دون من وما واي في سائر الموصولات
لانه ام الباب وهو اكثر استعمالا ولا يكون الا موصولا واما الاخبار بالالف واللام فاختاروه ايضا لكثرة التغير معه بسبك الفعل
اسم فاعل ومفعول وابراز الضمير كما في نحو الضاربه انا زيد في ضربت زيدا حتى يحصل الدربة فيها اكثر ولنذكر حكم الاخبار في باب التنازع
فان فيه بعض الاشكال فنقول الاولى في باب التنازع ان لا يغير الترتيب ويراعي ترتيب المتنازعين على حالهما ما امكن لما مر في بيان حقيقة
الاخبار من انك لا تغير الجملة المتضمنة للمخبر عنه الا اذا اضطررت اليه فاذا وجه العاملان من جهة الفاعلية واعمل الثاني نحو ضرب واكرم
زيد قلت مخبرا بالذي عن المتنازع فيه الذي ضرب واكرم زيد فاقمت مقامه ضميرا مستترا في اكرم والضمير في ضرب ايضا يرجع الى الذي وقد
كان قبل راجعا الى زيد ولم يمكن ههنا تنازع الفعلين في الضمير القائم مقام المخبر عنه كما كان في المخبر عنه لما ذكرنا في باب التنازع انه لا تنازع

٢٨٥

فى الضمير المتصل وتقول بالالف واللام عند الرمانى وابن السراج وجماعة من المتاخرين الضارب واكرم زيد عطفت الفعل الصريح
وهو اكرم على ضارب لانه ايضا فعل لكن فى صورة الاسم على ما قدمنا والاخفش يدخل اللام فى مثله على الفعلين ويأتى المخبر عنه فى
الاخير خبرا عن الموصولين فتقول الضارب والمكرم زيد كما تقول العاقل والكريم زيد وكانه فى الاصل من باب عطف الصفة على الصفة
لان العاقل موصوف مقدر فهو مثل قوله الى الملك القرم وابن الهمام ؛ وليث الكتيبة فى المزدحم ؛ وعزا الرمانى الى المازنى وليس فى
كتابه انه يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كان فى الاصل فعليتين لان المبتدء والخبر نظير الفعل والفاعل فتقول فى
مسئلتنا عند اعمال الثانى الضارب هو والمكرم زيد واول المذاهب اولى لانه اقل تغييرا ثم الثانى اولى من الثالث لمثل ذلك وما ذكر من قصد
التشاكل بالاتيان بالاسميتين فى الفرع مكان الفعليتين فى الاصل فما لا يرجح به على المذهب الاول لان عطف الفعلية على الفعلية فيه
باق فى الحقيقة مع قلة التغيير واما ابو الحسن فله ان يقول الجملتان فى الاصل صارتا كالواحدة من حيث لم تستغن احديهما عن الاخرى لحال التنازع
بينهما فى اسم وان اعملت الاول فى مسئلتنا قلت ايضا فى الاخبار بالذى الذى ضرب واكرم زيد جعلت مقام زيد ضميرا فاستتر فى
ضرب لان الغرض انه فاعله وكذا فى الاخبار بالالف واللام نحو الضارب واكرم زيد وعند الاخفش الضارب والمكرم زيد و
قياس قول المازنى الضارب والمكرم هو زيد ليكون الاسمية معطوفة على الاسمية بين جزئى المعطوف عليها كما كان فى الاصل
الفعلية معطوفة على الفعلية بين جزئيها واذا وجه العامل الى من جهة المفعولية اعمل الثانى نحو ضربت واكرمت زيدا قلت مخبرا عن التاء
الاولى بالذى الذى ضرب واكرم زيدا انا وانما جعلت تاء اكرمت ايضا ضمير غائب وان كان المخبر عنه هو التاء فى الجملة الاولى فقط لان
الثانية عطف على الاولى فلا بد فيها ايضا من ضمير راجع الى الموصول وقد تقدم ان الموصول اذا كان مبتدء وهو متكلم او مخاطب
من حيث المعنى لم يجز حمل الضمير على المعنى فلا يقال الذى ذهبت انا لعدم الفائدة والتنازع ههنا باق على حاله لجواز انتصاب زيدا
بضرب وقولك اكرم وان فصل بين بعض الصلة وبعض الا انه ليس باجنبى كما يجئ فى هذا الباب وتقول مخبرا باللام الضارب واكرم زيدا
انا وعند الاخفش الضارب والمكرم زيدا انا والتنازع غير باق لان زيدا لا يجوز انتصابه بضارب اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض
الصلة وقياس قول المازنى الضارب انا والمكرم زيدا انا وكذا تخبر عن تاء اكرمت بالذى وبالالف واللام سواء على المذاهب الثلثة
وتقول فى الاخبار عن زيدا بالذى الذى ضربت واكرمته زيد وبالالف واللام الضاربه انا واكرمته زيد ابرزت ضمير المفعول فى الضاربه
وان كان محذوفا فى الاصل لان الضمير الالف واللام لا يحذف كما ذكرنا وابرزت انا لجرى الصفة على غير من هى له وبعض المتقدمين يحذف
ضمير اللام فى مثله نظرا الى الاصل ونقول على مذهب الاخفش الضاربه انا والمكرمه انا زيد وعند المازنى الضارب انا على انه مبتدأ وخبر
والمكرمه انا زيد جملة معطوفة على اخرى وتقول فى هذه المسئلة اذا اعمل الاول نحو ضربت واكرمته زيدا بابراز الهاء فى اكرمته على المختار
كما مر فى باب التنازع مخبرا عن التاء الاول بالذى الذى ضرب واكرمه زيدا انا وبالالف واللام الضارب واكرمه زيدا انا والتنازع باق فى الموضعين
وعند الاخفش الضارب زيدا والمكرمه انا قدمت زيدا الى جنب عامله اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض صلته وعند المازنى الضارب
زيدا انا والمكرمه انا والاخبار عن تاء اكرمت كالاخبار عن تاء ضربت سواء عند كلهم واما الاخبار عن زيدا بالذى فتقول فيه الذى ضربته واكرمته
زيد تصل الضمير القائم مقام زيد بعامله لعدم ما يوجب الفصل وكذا بالالف واللام الضاربه انا واكرمته زيد الهاء فى الضاربه
هو الضمير القائم مقام زيد وابرزت انا لجرى الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الضاربه انا والمكرمه انا زيد وعند
المازنى الضاربه انا والمكرمه انا هو زيد وزيد خبر الضاربه لانه كان فى الاصل مفعول ضربت والجملة المعطوفة اعنى
المكرمه انا هو متوسطة بين جزئى المعطوف عليها وتقول فى نحو ضربنى وضربت زيدا عند اعمال الثانى مخبرا عن الياء او التاء بالذى

من حيث كون المتنازع فيه لجزء كل واحدة منهما فهو الرابط بينهما وان اعملت

الذى

الذی ضربہ وضرب زیداانا ولا نقول ضربنی ولا ضربت لما مر والتنازع باق علی حالہ وتقول فی التثنیة علی مذهب البصریین
الذی ضرباہ وضرب الزیدین انا وعند الکسائی الذی ضربہ وضرب الزیدین انا بحذف الفاعل وتقول بالالف واللام الضاربہ هو
وضرب زیدا انا ابرزت هو لجری الصفة علی غیر صاحبها والتنازع باق وعلی مذهب الاخفش الضاربہ هو والضارب زیدا انا والاولی
ان یقال الضاربہ زید لان الاضمار قبل الذکر انما جاز فی الاصل لکونہ من باب التنازع مع مخالفة الکسائی فیہ ایضا ولیس بقیاس
فی جمیع المواضع وعند المازنی فی الاخبار عن الیاء الضاربہ هو انا والضارب زیدا انا والاولی ان یقال الضاربہ زیدا انا لما ذکرنا وفی الاخبار
عن التاء الضاربی هو مبتدأ وخبر والضارب زیدا انا والاولی الضاربی زید لما مر وان اخبرت عن زید بالذی قلت الذی
ضربنی وضربتہ زید لا یمکن بقاء التنازع اذ لا تنازع فی ضمیر متصل کما مر وبالالف واللام الضاربی وضربتہ زید وعند الاخفش
الضاربی والضاربہ انا زید بابراز انا لجری ضاربہ علی غیر من هو لہ وعند المازنی الضاربی هو والاولی الضاربی زید والضاربہ انا زید وان
اعملت الاول والمختار ضربتنی وضربتها هند باظهار ضمیر المفعول کما مر فی باب التنازع قلت فی الاخبار عن الیاء او التاء بالذی الذی ضربتہ
وضربها هند انا والتنازع باق وبالالف واللام الضاربتہ وضربها هند انا وهند فاعل ضاربتہ وعند الاخفش الضاربتہ هند و
الضاربها انا قدمت هند الی جنب عاملہ لئلا یفصل بین بعض الصلة وبعض بالاجنبی وعند المازنی الضاربتہ هند انا والضاربها
انا وفی الاخبار عن هند بالتی التی ضربتنی وضربتها هند وبالالف واللام الضاربتی وضربتها هند وعند الاخفش الضاربتی والضاربها
انا هند وعند المازنی الضاربتی والضاربها انا هند وتقول مخبرا عن التاء او الیاء فی ضربت وضربتنی هند بالذی عند اعمال الثانی
الذی ضرب وضربتہ هند انا ولا یجوز وضربتنی لما تقدم وبالالف واللام الضارب وضربتہ هند انا وعند الاخفش الضارب والضاربتہ
هند انا ویقول المازنی مخبرا عن التاء الضارب والضاربتہ هند انا والضارب مبتدأ وانا خبرہ وحذف مفعول الضارب مراعاة للاصل
وعن الیاء الضارب انا والضاربتہ هند انا وان اخبرت عن هند قلت التی ضربت وضربتنی هند والضاربها انا وضربتنی هند اظهرت
المفعول فی ضاربها لان عائد اللام الموصولة لا یحذف وبعض المتقدمین یحذفہ مراعاة للاصل وابرزت انا لجری الصفة علی غیر
من هی لہ وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتہ هند وعند المازنی الضارب انا علی انہ مبتدأ وخبر والضاربتہ هند وان اعملت
الاول قلت مخبرا بالذی عن التاء او الیاء الذی ضرب وضربتہ هند انا وبالالف واللام الضارب وضربتہ هند انا والتنازع باق فیهما وعند
الاخفش الضارب هند والضاربتہ هی انا بتقدیم هند الی جنب عاملہ لما مر ویقول المازنی مخبرا عن التاء الضارب هند والضاربتہ هی انا
وانا خبر الضارب وعن الیاء الضارب هند انا والضاربتہ هی انا وتقول مخبرا عن هند بالتی التی ضربتها وضربتنی هند وباللام الضاربها انا
وضربتنی هند وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتہ هی هند وعند المازنی الضاربها انا والضاربتہ هی هند وهند خبر الضاربها وتقول فی
اعطیت واعطانی زید درهما مخبرا عن التاء او الیاء بالذی الذی اعطی واعطاہ زید درهما انا وباللام المعطی واعطاہ زید درهما انا والتنازع باق
فی الصورتین وعند الاخفش المعطی والمعطیہ زید درهما انا واما المازنی فانہ یرد فی مثلہ کل ما حذف منہ فیرد مفعولی الاول نحو المعطی زیدا درهما و
المعطیہ هو ایاہ انا ولیس بوجہ لمخالفتہ الاصل فی الفعل الاول برد مفعولیہ وفی الثانی باقامة الضمیرین مقام معمولیہ الظاهرین بلا ضرورة
ولو سلک فی هذا الباب سبیلہ فی المتعدی الی واحد اعنی جعل الکلام جملتین لقال المعطی زیدا درهما انا والمعطیہ هو ایاہ انا وان اخبرت عن
زید قلت الذی اعطیت واعطانی درهما زید والمعطیہ انا واعطانی درهما زید بابراز عائد اللام وبعض المتقدمین یجوز حذفہ لمطابقة الاصل
کما مر وبابراز انا لجری الصفة علی غیر صاحبها وعند الاخفش المعطیہ انا والمعطی بالاضافة او المعطی ایای کما تبین فی المضمرات درهما زید ویجوز
المعطی انا مراعاة للاصل والمازنی یقول من اظهر الضمیر فی المعطیہ اظهر المفعول الثانی ولیس بوجہ لان ابراز الضمیر لاجل اللام فانہ لا یحذف

عائده كما مر وليس اعطى من افعال القلوب حتى يلزم ذكر الثانى بذكر الاول فان رددنا مفعولى الاول كما هو مذهب المازنى قلنا المعطيه انا
درهما والمعطيه والمعطى اياه زيد كما ذكرنا فى باب المضمرات فى نحو ضربنى اياك وضربيك ولو قلت المعطيه انا اياه والمعطى درهما زيد على ان يكون اياه
عائدا الى درهما لاضمرت المفعول قبل الذكر فى غير باب التنازع وهو لا يجوز فى باب التنازع كما مر وان اخبرت عن الدرهم قلت الذى اعطيت واعطيته
زيد درهم وصلت الضمير اذ لا موجب للفصل وباللام المعطيه انا واعطانيه زيد درهم وعند الاخفش المعطيه انا والمعطى انا بحذف الضمير والمعطيه
او المعطى اياه زيد درهم كضربيك وضربى اياك والمازنى يرد المحذوف نحو المعطيه انا زيدا والمعطيه او المعطى اياه درهم وتقول فى ظننت
وظننى زيدا خاك مخبرا عن التاء او الياء بالذى الذى ظن وظنه زيدا خاك انا وباللام الظان وظنه زيدا خاك انا بحذف مفعولى الاول
كما كان فى الاصل وعند الاخفش الظان والظانه زيدا خاك انا والمازنى لو جعله جملتين ورد المحذوف قال الظان زيدا اخاك انا والظانه هو
اياه انا فالمتصل ضمير اللام والمنفصل ضمير اخاك وهو ضمير زيد ابرزته لجرى الصفة على غير صاحبها وان اخبرت عن زيد قلت الذى
ظننت وظننى اخاك زيد والظانه انا اخاك او ظننى اياه او ظننيه زيد نحو خلتكه وخلتك اياه على ما مضى فى المضمرات اظهرت ضمير
المفعول فى الظانه لانه ضمير اللام فلا يحذف وبعضهم يحذفه مراعاة للاصل واظهرت ثانى مفعولى الظانه لان افعال القلوب يجب فى
الاغلب بذكر احد مفعوليها ذكر الاخر وابرزت انا لجرى الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الظانه انا اخاك والظانيه او الظانى اياه زيد
اخبرت عن اخاك قلت الذى ظننت وظننيه زيد او ظننى اياه اخوك والظان انا زيدا اياه وظننيه او ظننى اياه اخوك واجاز بعضهم الظان
انا زيدا والاولى انه لا يجوز ذلك لما ذكرنا فى باب الضمائر ان ثانى المفعولين يجب انفصاله عند الالتباس باولهما وعند الاخفش الظان
انا زيدا اياه والظانى هو اياه اخوك او الظانيه هو اخوك كما مر فى خلتكه وضربيك وابراز الضمير فى الظانيه هو والظانى هو اياه لان
الصفة للالف واللام التى هى الاخ والضمير لزيد وزيد وان كان الاخ من حيث المعنى لكن المعاملة مع ظاهر اللفظ فى هذا الباب وتقول
فى علمت واعلمنى زيد عمرا منطلقا مخبرا عن التاء او الياء بالذى الذى اعلم واعلمه زيدا عمرا منطلقا انا وباللام المعلم واعلمه زيد
عمرا منطلقا انا وعند الاخفش المعلم والمعلمه زيد عمرا منطلقا انا وان اخبرت عن زيد بالذى قلت الذى اعلمت واعلمنى عمرا منطلقا
زيد وباللام المعلمه انا واعلمنى عمرا منطلقا زيد هذا عند من يجيز الاقتصار على المفعول الاول وعند سيبويه المعلمه انا عمرا منطلقا
واعلمنيه اياه زيد وعند الاخفش المعلمه انا والمعلمى عمرا منطلقا زيد اذا اقتصر على اول المفاعيل وان لم يقتصر فالمعلمه انا عمرا منطلقا او المعلمى اياه اياه
زيد فاياه الاول لعمرو والثانى لمنطلقا ويجوز المعلمه اياه زيد نحو ضربيك وضربى اياك وان اخبرت عن عمرو بالذى قلت الذى اعلمت واعلمنيه زيد
منطلقا عمرو وباللام المعلمه انا زيدا اياه منطلقا واعلمنيه اياه عمرو ابرزت انا لجرى الصفة على غير صاحبها واياه ضمير اللام لم يجز حذفه لان عائد اللام
لا يحذف على الاصح وجعلته منفصلا اذ لو قدمته وفصلته بالمعلم فقلت المعلمه انا لالتبس بالمفعول الاول كما مر فى مفعول ما لم يسم فاعله وانما ذكرت منطلقا
لان ذكر الثانى فى هذا الباب يوجب ذكر الثالث قيل ووجب هنا ذكر المفعول الاول اعنى زيدا لئلا يلتبس الثانى بالاول ولقائل ان يقول اذا ذكرت فى هذا الباب
مفعولين فقط لم يجز ان يكون احدهما الاول والثانى احد الباقيين لان ذكر احد الباقيين يوجب ذكر الثانى فيتعين ان المفعولين هما الثانى
والثالث بلى يمكن ان يقال وجب ههنا ذكر الاول ليتبين من اول الامر ان الضمير ليس المفعول الاول وتقول على مذهب
الاخفش المعلم انا زيدا اياه منطلقا والمعلمى هو اياه اياه عمرو فاياه الذى بعد هو ضمير اللام وهو القائم مقام عمرو والمخبر عنه
والثانى ضمير منطلق وان اخبرت عن منطلقا بالذى قلت الذى اعلمت واعلمنى زيد عمرا اياه منطلق والمعلم انا زيدا عمرا اياه
واعلمنى اياه اياه منطلق ابرزت انا لجرى الصفة على غير صاحبها وفصلت الضمير العائد الى اللام اعنى اياه الذى بعد عمرو
لئلا يلتبس لو اتصل بالمفعول الاول وذكرت الثانى اعنى عمرا لذكر الثالث اعنى ضمير اللام واما ذكر الاول اعنى زيدا فقيه

٢٩٨

النظر المذكور ويجوز اعلمته اياه وعند الاخفش المعلوم انا زيد اعلمته اياه والمعلي هو اياه اياه منطلق او المعلمته اياه هو وانما ابرزت هو
لجري الصفة على غير صاحبها وهذا القدر من التبيين كاف لمن له بصيرة قوله وما الاسمية موصولة واستفهامية وشرطية
وموصوفة وتامة بمعنى شيء وصفة لما كان في المبنيات ما يوافق لفظ الموصول لم يجعل له بابا براسه بل بين في ضمن الموصولات
كما بين ما وافق اسم الفعل في اللفظ من المبنيات في اسماء الافعال كباب فجار وباب فساق وباب قطام الموافقة لباب نزال ولولا
قصد الاختصار ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس تقتضي ان تجعل ابوابا براسها منها ما قوله وما الاسمية اعلم ان ما تكون
حرفية ايضا وهي حينئذ على اقسام ايضا ولما كان هو في قسم الاسماء تعرض الاقسام ما الاسمية وترك اقسام الحرفية الى قسم
الحرف قوله موصولة كما ذكرنا والاستفهامية نحو ما صناعتك وما صنعت ويدخلها معنى التحقير نحو ما انت وبيب[1] ابيك
والفخر ومعنى التعظيم نحو قوله ع يا سيدا ما انت من سيد والحاقة ما الحاقة ومعنى الانكار نحو فيم انت من ذكراها اي لا تذكرها
على احد التاويلات وقد يحذف الف ما الاستفهامية في الاغلب عند كونها مجرورة بحرف جر او مضاف وذلك لان لها صدر الكلام
لكونها استفهاما ولم يمكن تاخير الجار عنها فقدم عليها وركب معها حتى يصير المجموع كلمة موضوعة للاستفهام فلا يسقط الاستفهام
عن مرتبة التصدر وجعل حذف الالف دليل التركيب ولم يحذف اخر[1] من الاستفهامية مجرورة ولا كم لكونه حرفا صحيحا ولا اخر
اي لم يجر مجرى الصحيح في تحمل الحركات وقد جاء الالف ثابتا نحو ع على ما قام[2] يشتمني لئيم :: كخنزير تمرغ في دمان :: واذا جاء بعد
ما الاستفهامية لم يحذف الفها نحو ماذا تشتغل وذلك لان ذا لما لم يثبت زيادته ولا كونه موصولا الا مع ما صار ما مع ذا كلمة واحدة
وصار الالف كانه في وسط الكلمة والحذف قليل في الوسط لتحصنه من الحوادث وكذا لم يحذف الالف من ما الشرطية المجرورة وان شاركت
الاستفهامية في التصدر والشرطية نحو ما تصنع اصنع والنكرة الموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك واما بجملة كقوله ع ربما تكره النفوس
من الامر له فرجة كحل العقال :: وجاز ان يكون ما هنا كافة كما في قوله تعالى ربما يود الذين قال المصنف الا ان النحاة اختاروا كونها موصوفة
لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يعني قوله من الامر[3] وذلك قليل الا بالشرط المذكور في باب الصفة ولقائل ان يقول
من متعلقة بتكره وهي للتبعيض كما في اخذت من الدراهم اي من الدراهم شيئا فكذا ههنا معناه تكره من الامر شيئا وقوله له فرجة صفة الامر لان
اللام غير مقصود قصده ويجوز ايضا تضمين تكره معنى تشمئز[4] وتنقبض ويعني بالتامة نكرة غير موصوفة وذلك نحو ما التعجبية عند سيبويه
ونعما هي اي نعم شيئا هي عند الزمخشري وابي علي ويكون ما ايضا معرفة تامة اي غير موصوفة ولا موصولة عند سيبويه بمعنى الشيء
قال فنعما هي اي نعم الشيء هي وكذلك في دققته دقا نعما اي نعم الشيء ونعم الدق وما المصدرية حرف عند سيبويه اسم موصول عند الاخفش
والرماني والمبرد كما مر قبل واما الذي المصدرية فلا خلاف في اسميتها الا ان فيها وذلك نحو قول علي عليه السلام في النهج نزلت انفسهم
منهم في البلاء كالذي نزلت في الرخاء اي نزولا كالنزول الذي نزلته في الرخاء قوله وصفة اختلف في ما التي تلي النكرة لافادة الابهام و
تاكيد التنكير فقال بعضهم اسم فمعنى قولهم مثلا ما اي مثلا اي مثلا وقال بعضهم زيادة فيكون حرفا لان زيادة الحروف اولى من زيادة
الاسماء لاستبدادها بالجزئية ولهذا استعظم الخليل وتعجب من الفصل لكونه اسما زيد لفائدة الفصل وايضا ثبتت زيادتها
نحو فبما رحمة ووصفيتها لم تثبت فالحمل على ما ثبت في موضع الالتباس اولى وفائدة ما هذه اما التحقير نحو هل اعطيت الا عطية ما او التعظيم
نحو لامر ما جدع قصير انفه ولامر ما يسود من يسود او التنويع نحو اضربه ضربا ما اي نوعا من انواعه ايا كان ويجتمع هذه المعاني كلها في
في الابهام وتاكيد التنكير اي عطية لا تعرف من حقارتها وامر لا يعرف من عظمه وضربا مجهولا غير معين قوله ومن كذلك الا في التمام والصفة
اما من الموصولة فنحو لقيت من جاءك والشرط نحو من تضرب اضرب والاستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت والنكرة الموصوفة بالمفرد

[1] ام وبيب كلمة تستعمل وبل
تقول ويبك وويب لزيد كما
تقول ويلك وويك ومعناه الزمك الويل
وبالنصب نصب المصادر ١٢
[2] وهو صحاح اذا انشقت
اى انشقت السماء بعد تطلعه
الحلة عن من وسود قيل فى
اصابه الدبان ١٢ اس
٢٨٩
رضى بنتى ٧ ١٧ فة ٢٦٧

[1] اخر من وكم الاستفهاميتين
مجرور لكونه صحيحا
[2] قال
[3] وهو من الامر مقامه
[4] هذا قوله ولا تمتنع ان يكون
[5] وامر مجهول لعظمته

كقوله ؎ فكفى بنا فضلاً على من غيرنا ؛ حب النبي محمد ايانا ؛ وبالجملة كقوله ؎ ربّ من انضجت غيظاً صدره ؛ قد تمنى لي موتاً لم يطع ، وان تجيء تامة اي غير محتاجة الى الصفة والصلة الا عند ابي علي فانه جوّز كونها نكرة غير موصوفة وتجيء عند الكوفيين حرفا زائدة والشدوا ؎ آل الزبير سنام المجد قد علمت ؛ ذاك العشيرة والاثرون من عددا او هي عند البصريين موصوفة اي الاثرون انسانا معدودا والشدوا ايضا ؎ يا شاة من قنص لمن حلت له ؛ حرمت علي وليتها لم تحرم ؛ والمشهور يا شاة ما قنص وعلة بناء ما ومن الشرطيتين والاستفهاميتين والموصولتين ظاهرة واما الموصوفتان فاما لاحتياجهما الى الصفة وجوبا واما لان وضعهما وضع الحروف كما قيل و هذه الاخيرة تعمهما في وجوههما وما التامة ايضا ومن في وجوهها لذي العلم ولا تنفرد لما لا يعلم خلافا لقطرب و يقع على ما لا يعلم تغليبا نحو قوله تعالى ومن لستم له برازقين وتقول اشتر من في الدار غلاما كان او جارية او فرسا ومنه قوله تعالى ومنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع وذلك لانه تعالى قال ومنهم والضمير راجع الى كل دابة فغلب العلماء في الضمير ثم بني على هذا التغليب فقال من يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع وما في الغالب لما لا يعلم وقد جاء في العالم قليلا حكى ابو زيد سبحان ما سخركن لنا وسبحان ما سبح الرعد بحمده وقال تعالى وما ملكت ايمانكم ويستعمل ايضا في الغالب في صفات العالم نحو زيد ما هو وما هذا الرجل فهو سوال عن صفته والجواب عالم او غير ذلك ويستعمل ايضا استفهاما كانت او غيره في المجهول ماهيته وحقيقته ولهذا يقال لحقيقة الشيء ماهية وهي منسوبة الى ما والماهية مقلوبة الهمزة هاء والاصل مائية او نقول انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين كلمة كقولهم كنتي تقول ما هذا فرس ام انسان فاذا عرفت انه انسان مثلا وشككت انه زيد او عمرو قلت من هو وقول فرعون وما رب العالمين يجوز ان يكون سوالا عن الوصف ولهذا قال موسى رب السموات ويجوز ان يكون سوالا عن الماهية لكنه اجاب موسى ببيان الاوصاف دون بيان الماهية تنبيها لفرعون على انه لا يعرف الا بالصفات وماهيته غير معلومة للبشر وقولهم سبحان ما سخركن لنا وما سبح الرعد بحمده يجوز ان يكون لكونه تعالى مجهول الماهية ومن وما في اللفظ مفرد ان مذكران يصلحان للمثنى والمجموع والمؤنث فان عني بهما التثنية والجمع او التانيث فمراعاة اللفظ فيما يعبر به عنهما من الضمير والاشارة ونحوهما اكثر واغلب وانما كانت اولى من مراعاة المعنى لان اللفظ اقرب الى تلك العبارة المحمولة عليهما من المعنى اذ هو وصلة الى المعنى وكذا في غير من وما نقول ذلك الشخص لقينته وان كان مونثا قال تعالى خلقكم من نفس واحدة والمراد آدم عليه السلام ونقول ثلث انفس من الرجال وثلثة اشخص من النساء فهذا اولى من العكس كما يجيء في باب العدد وان تقدم على المحمول على من وما وشبههما من المحتمل ما يعضد المعنى يختار مراعاة المعنى في ذلك المحمول كقولك منهن من احبها فهو اولى من قولك احبه لتقدم لفظة هن فلذا لم يختلف القراء في تذكير من يقنت ومن يات بخلاف قوله ونعمل لانه جاء بعد قوله منكن وهو عاضد للمعنى فلهذا قال نؤتها اجرها وان حصل لمراعاة اللفظ لبس وجب مراعاة المعنى فلا تقول لقيت من احبه وانت تريد من النسوان الا ان تكون هناك قرينة ويجب ايضا مراعاة المعنى فيما وجب مطابقته للمحمول على المعنى نحو من هي محسنة امك ولا يجوز محسن لانه خبر لهي المحمول على معنى من الذي بمعنى التي والخبر المشتق يجب مطابقته للمبتدأ تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا واجاز ابن السراج من هي محسن نظرا الى ان هي مراد به من الذي يجوز اعتبار لفظه ومعناه فان حذف هي التي هي صدر الصلة كما في قولهم ما انا بالذي قائل لك شيئا وقيل من محسن امك سهل التذكير لان المقدر لم يتعين كونه بلفظ المذكر او المؤنث والاصل الحمل على اللفظ كما تقدم فنقدره مذكرا وتكون مراعاة اللفظ اكثر واولى من مراعاة المعنى كان اذا اجتمع المراعاتان تقديم مراعاة اللفظ اكثر من العكس قال تعالى ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله جنات تجري من تحتها الانهار حملا على اللفظ ثم قال خالدين فيها حملا على المعنى ولهذا ايضا اي ولكون الحمل على اللفظ اولى رجع سبحانه بعد قوله خالدين الى الحمل على اللفظ فقال خالدين فيها ابدا

ك الثروة كثرة العدد يقال ثرى القوم ثروا اذا كثروا ١٢ م
ك القنص بالتحريك الصيد كالقنيص ١٢ س
ك الضمير راجع الى من

واما المشابهتهما لهما موصولتين لفظا وكذا ما التامة ومن

كنتي

٢٩٠

رضي شرح كافيه ٢

وتكون مراعاة اللفظ اكثر قال تعالى ومن يؤمن الى الانهار ثم قال خالدين حملا على المعنى وكونها اولى ايضا رجع سبحانه

قد احسن الله له رزقا واما تقدم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من اول الامر فنقل ابو سعيد عن بعض الكوفيين منعه والاولى
لجوازه على ضعف الا فى اللام الموصولة فانه يمتنع ذلك فيها فلا يقال الضاربته جاء لخفاء موصوليتها ثم انك ان ابتيت لها بصاحب
من الموصوف والمبتدء نحو جاء الزيدان الضارب غلامهما وهم المؤدب خدامهم لم يجز فيما يعبر به عنها من الضمير واسم الاشارة مراعاة
لفظها وان كانت صالحة لكن نوعها للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد وذلك لخفاء موصوليتها وكونها كلام التعريف
نحو هما الحسن غلامهما فكان الضمير راجع الى صاحبها لا اليها وان لم يجئ بصاحبها جاز مراعاة لفظها كقوله وتصحى فى الظاعن المولى اى فى الظاعنين
المولين ويجوز ان يكون افرده لكونه صفة مقدر مفرد اللفظ اى فى الجمع الظاعن قوله واى واية كمن وهى معربة وحدها الا اذا حذف صدر
صلتها قد ذكرنا حكم اى فى التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع فاى الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك
وايهم لقيت والشرطية نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل ولا اعرف كونها معرفة موصوفة الا فى النداء
واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة كما نحو مررت باى معجب لك قيل جاء الذى نكرة موصوفة نحو بالذى محسن اليك واى تقع صفة ايضا
بالاتفاق كما كان فيها خلاف كما مر فلا ادرى لم لم يذكره المصنف ههنا بل جعلها كمن التى لا تقع صفة ولعله راى ان الصفة اصلها[1]
الاستفهامية لان معنى برجل اى رجل برجل عظيم يسأل عن حاله لا يعرفه كل احد حتى يسأل عنه ثم نقلت عن الاستفهامية الى الصفة فاعتور
عليها اعراب الموصوف واى معربة من بين اخواتها الموصولات على اختلاف فى اللذان واللتان وفى ذو الطائية ومن بين اخواتها
المتضمنة للاستفهام[2] والشرط وانما ذلك لالزامهم لها الاضافة المرجحة لجانب الاسمية وليس كل مضاف بمعرب بل[3] ماهو لازم
الاضافة فخمسة عشرك غير معرب واما لدى وجل فانه قد ينتصب ما بعده كالخبرية واما لدن فانه يضاف الى الفعل ايضا والاضافة
اليه كلا اضافة وانما الزموها الاضافة لان وضعها التقييد بعضا من كل كما مر فى باب الوصف فاذا حذف المضاف اليه فان لم يكن
مقدرا لم يعرب كما فى النداء وان كان مقدرا بقى على اعرابه كما فى قوله تعالى اياما تدعوا الا فى كاين فانه مقطوع عن الاضافة مع
اعرابه وذلك لانه كالمبنى على ما يجئ فى الكنايات قوله الا اذا حذف صدر صلتها صلتها اما ان تكون اسمية او فعلية والفعلية
لا يحذف منها شئ فلا ... بنى اى معها والاسمية قد يحذف صدرها اعنى المبتدأ بشرط ان يكون ضميرا راجعا الى اى
فلا يحذف المبتدأ فى نحو اضرب ايهم غلامه قائم وايهم زيد غلامه وانما يحذف لكونه[4] ضميرا والضمائر كثيرة الحذف فى الصلة ولبقاء
ماهو معتمد الفائدة اى الخبر ولقيام المضاف اليه مقامه ولتمكن اى فى نفسها فاذا حذف المبتدأ صار مبنيا كاخواته من
سائر الموصولات وذلك ان شيئا اذا فارق اخواته لعارض فهو شديد النزوع اليها فادنى سبب يرجعه اليها وبنى على الضم تشبيها بقبل
وبعد لانه حذف منه بعض ما يوضحه ويبينه اعنى الصلة لانها المبينة للموصول كما مر كما حذف من قبل وبعد المضاف اليه المبين للمضاف هذا هو
مذهب سيبويه وهو الاكثر اعنى كونه مبنيا على الضم عند حذف المبتدأ قال سيبويه والاعراب مع حذف المصدر لغة جيدة وجاء فى
الشواذ ايهم اشد بنصب ايهم وذلك لانه لم يحذف الصلة بكمالها بل حذف جزء منها وقد بقى ما هو معتمد الفائدة اى الخبر قال الجرمى خرجت من
خندق الكوفة حتى اتيت مكة فلم يسمع احدا يقول فى نحو اضرب ايهم افضل الا منصوبا وان لم يضف مع حذف المبتدأ نحو اكرم ايا افضل
فى كلام العرب الجواب واجاز بعضهم البناء قياسا لا سماعا فيقول اكرم اى افضل مضموما بلا تنوين والخليل ويونس يقولان اضرب
اى افضل مرفوعا اما على الحكاية او التعليق كما يجئ من مذهبيهما قال سيبويه لا يرفع نحو اضرب ايا افضل ولا يبنى ايضا على الضم قياسا
على اضرب ايهم افضل لان ذلك مخالف للقياس ولم يسمع من العرب الا اياه افضل منصوبا ولو قالوا لقلنا اى لو رفعوا او ضموا قال الجزولى
اعرابه مع حذف المضاف اليه دليل على انه كان مع المضاف اليه ايضا معربا لان حذف المضاف اليه يرجح جانب الحرفية كما فى قبل وبعد وذهب الكوفيون

[1] فى الاصل استفهامية لان لمعنى الاستفهام

[3] الا ترى الى عدم اعراب خمسة عشرك وكم رجل لعدم لزومهما الاضافة وكذا ايضا لدن الى الفعل ايضا كما يضاف الى الاسم والاضافة اليه كلا اضافة كما يجئ فى الظروف المبنية وانما الزموها

[4] كثيرا مع اى دون سائر الموصولات لكونه مستثقلا مع صلته

٢٩١

[5] بلزوم اضافته وانما لم يحذف احد جزئى الفعلية لان التصاق الجزئين فيها اشد وانما حذف المبتدء اذا كان ضمير الموصول لانه كانه بالنظر الى الموصول كالاسم المكرر على الواو بمعنى فاذا حذف المبتدأ

والخليل الى ان نحو ايهم في مثل هذا الموضع معربة مرفوعة على الابتداء وما بعدها خبرها وهي استفهامية لا موصولة وقالوا وهي في الآية
مبتدأ خبره اشد ومن كل شيعة معمول لننزعن كما تقول اكلت من كل طعام قال تعالى واوتيت من كل شئ فيكون من للتبعيض والكلام محكي
اعني ان ايهم اشد صفة شيعة على اضمار القول اي كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد كقوله ؎ جاء وا بمذق هل رايت الذئب قط ❊ قال
الخليل نحو فو لهم اضرب ايهم افضل اي اضرب الذي يقال لطلبه ايهم افضل كما قال الاخطل ؎ ولقد ابيت من الفتاة بمنزل ❊ فابيت
لا حرج ولا محروم ❊ اي ابيت مقولا فيّ لا حرج ولا محروم اي هو لا حرج قال سيبويه اي جاز اضرب ايهم افضل على الحكاية
لجاز اضرب الفاسق الخبيث اي اضرب الذي يقال له الفاسق الخبيث بل مثل ذلك يجيء في ضرورة الشعر لا في سعة الكلام ومذهب يونس في
مثله ان الفعل الذي قبل اي معلق عن العمل ويجيز التعليق في غير افعال القلوب ايضا نحو اضرب او اقتل ايهم افضل كما يجيء في باب افعال القلوب
وليس بشيء لان المعلق يجب ان يكون في صدر جملة والمنصوب نحو اضرب و اقتل لا يكون جملة والمعلق اما استفهام او نفي او لام الابتداء و اي
بعد نحو اقتل و اضرب لا يكون استفهامية اذ لا معنى لها الا على وجه الحكاية كما قال الخليل بل هي موصولة بعده وقال الاخفش في الآية
من فيها زائدة كما هو مذهبه من زيادة من في الموجب وكل شيعة مفعول لننزعن وايهم اشد جملة مستانفة لا تعلق لها بالفعل وقال
المبرد ايهم فاعل شيعة اي لننزعن من كل فريق يتشيع ايهم هو اشد واي بمعنى الذي وعند ابي عمرو انه اذا حذف منها ما يضاف اليه
منعت الصرف نحو اضرب ايه لقيتها اقال لتعرفها بالصلة والتانيث فزاد على مذهبه تعريف الموصولات في التعريف لما نع من الصرف
وغيره يصرفها وهو القياس قوله وفي ماذا صنعت وجهان احدهما ما الذي وجوابه رفع والاخر اي شئ وجوابه نصب اعلم ان ذا لا يجيء
موصولة ولا زائدة الا مع ما ومن الاستفهاميتين والاولى في ماذا هو وقولك من ذا خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون
بمعنى الذي اي ما الذي هو وهو على حذف المبتدأ نحو ما انا بالذي قائل واما قولك من ذا قائما فذا فيه اسم اشارة لا غير ويحتمل في من ذا الذي يقرض الله
وماذا الذي ان يكون زائدة وان يكون اسم اشارة كما في قوله تعالى امن هذا الذي هو جند لكم وهاء التنبيه يدخل على اسم الاشارة وقد جاء
ذا زائدة بعد ما الموصولة قال ؎ دعي ماذا علمت ساتقيه ❊ ولكن بالمغيب نبئيني ❊ ولقائل ان يمنع مجيء ذا موصولة مطلقا ويحكم في نحو ماذا صنعت
بزيادتها واما رفع الجواب في نحو قوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل العفو ورفع البدل في قوله ؎ الا تسالان المرء ماذا يحاول ❊ انحب فيقضى ام ضلال
وباطل ❊ فلان ما مبتدأ والفعل بعد ذا المزيدة خبره على تقدير حذف الضمير من الجملة التي هي خبر ما والذي حملهم على ادعاء كون ذا ههنا
موصولة رفع الجواب والبدل في الفصيح المشهور ولو جاز ان تدعي في الجواب انه غير مطابق للسوال وان ذلك يجوز وان لم يكن كثيرا
لم يجز دعوى عدم التطابق بين البدل والمبدل منه فوجب ان يكون ماذا يحاول جملة اسمية خبر المبتدأ فيها فعلية ثم ان حذف الضمير من الجملة
الخبرية قليل نادر كما مر في باب المبتدا وتجرد الجملة الخبرية في نحو ماذا يحاول كثير غالب فعرفنا ان الجملة صلة لذا لا خبر لما لان حذف
الضمير من الصلة كثير وهو اكثر من حذفه من الصفة وحذفه اكثر من حذفه من الخبر كما مر في المبتدأ وانما قل مجيء الضمير المنصوب في الجملة التي
بعد ذا من بين الموصولات للزومها لما الاستفهامية او من لان ذا لا يكون موصولة الا وقبلها ما او من فكان التثاقل الحاصل باتصال
الصلة بالموصول اكثر فكان التخفيف بحذف الضمير الذي هو فضلة اولى ومن ثم جاز حذف المبتدأ في صلة ايهم في السعة دون
صلة غيرها وذلك لتثاقلها بالمضاف اليه كما ذكرنا وانما كان الجواب و البدل مرفوعا اذا كان ذا موصولا لان ماذا اذن جملة ابتدائية
ذا مبتدء وما خبر مقدم لكونه نكرة وعند سيبويه ما مبتدأ مع تنكيره وذا خبره على ما مر في باب المبتدء والاول في الجواب مطابقة السوال
فرفع الاسم على انه خبر مبتدء محذوف وذلك المبتدأ ضمير راجع الى ذا الموصولة فقوله تعالى اساطير الاولين ليس بجواب لقوله للكفار ماذا انزل ربكم اذ لو كان
جوابا له لكان المعنى هو اساطير الاولين الذي انزله ربنا اساطير الاولين والقائلون بهذا كانوا كفارا غير مقرين بالانزال فهو اذن كلام مستانف

ای لننزعن بعض کل شیعة ۱ منه
یقال فیهم ایهم اشد ۱۲
وفی الکشاف ان تقدیر الآیة عند الخلیل لننزعن الذین یقال فیهم ایهم اشد
ویجوز ان یکون النزع واقعا علی من کل شیعة ای لننزعن بعض کل شیعة فکان قائلا قال من هم فقیل ایهم اشد الی الذین هم اشد ۱۲ س
۲ ای لنشنعهم اعنی اغتام و هذا ۱۲ قیل اراد
یسعی فی ذلک وقا ر بالندرام من الفضل
منه ضلالا صادر عنه بهواه لا بعقله ۱۲ س

292

فزاد على مذهبه في التعريف لما نع من الصرف تعريف موصولات
واعتد بناء التانيث بلا علمية
غيره
۱ في ماذا هو ومن ذا هو الزيادة
۲ واما ما ذكر من حذف الضمير في خبر المبتدأ فقليل نادر
۴ وانما قل اظهار الضمير المنصوب في الجملة
۵ احدهما

اى لبس ما تدعون انزاله منزلا بل هو اساطير الاولين واذا كان ذا مزيدة فما منصوبة المحل مفعولا للفعل المتاخر فالسوال اذن
جملة فعلية فكون الجواب فعلية اولى للتطابق فينصب الاسم على اضمار مثل الفعل الذى انتصب به ما فى السوال حذف لدلالة السوال
عليه فقوله تعالى ماذا انزل ربكم قالوا خيرا اى انزل خيرا وانما الزم ههنا النصب ليكون مخالفا لجواب الكفار لان النصب تصريح بتقدير
الانزال والرفع كان محتملا لان تقدر الموصول المذكور فى السوال مبتدأ كما فى قوله تعالى العفو وان تكون المبتدأ غيره والكلام مستانف
كما ذكرنا فى قوله اساطير الاولين وان اشتغل الفعل بعد ماذا بضمير منصوب نحو ماذا تفعله او بمتعلقه نحو ماذا انقضيت حقه فكون
ما مبتدأ اولى وان كان ذا مزيدة ايضا لان الرفع فى زيد لقيته اولى من النصب كما مر فى المنصوب على شريطة التفسير فرفع الجواب اذن اولى
على تقدير كون ذا موصولة وكونها زيادة واما نحو ماذا قيل وماذا عرض وماذا احدث مما كان الفعل فيه لازما فهى جملة اسمية سواء كانت
ذا مزيدة او موصولة فرفع البدل واجب ورفع الجواب مختار على كل حال ومثله قوله تعالى وماذا عليهم لو امنوا وقول الشاعر و
ماذا عسى الواشون ان يتحدثوا :: سوى ان يقولوا انّنى لك عاشق :: قيل فيه ذا زائدة لا موصولة اذ الصلة لا تكون الا خبرية وعسى ليس
بخبر وهذا يلزمهم فى خبر المبتدأ ايضا فان قيل خبر المبتدأ قد جاء طلبية كقوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وزيد اضربه قيل الصلة ايضا جاءت
لعل مع جزئيها كقوله وانى لراج نظرة قِبل التى :: لعلى وان شطت نواها ازورها :: وعسى ولعل متقاربان فان ندر القول ههنا جاز
للمنازع ان يقدره ايضا فى خبر المبتدأ ولا يجوز ان يكون ماذا مفعول ان يتحدثوا لكون ان موصولة فالتقدير ان يتحدثوا به هذا
ولا باس ان نذكر بعض ما اهمله المصنف من احكام الموصول واحكام من وما واى فى الاستفهام وما يناسبها فنقول الموصول والصلة
كجزئى اسم وقد ثبت للموصول التقدم لكون الصلة مبينة له فيجب للصلة التاخر فلا يتقدم الصلة ولا جزء منها على الموصول ولا معمول
الصلة وما يتعلق بها فيما قبل الموصول لان ذلك المعمول اذن جزؤها وقد تقرر ان جزؤها لا يتقدم على الموصول ولا يتعلق الصلة بما قبل
الموصول بان تكون مصدرة ببل ولكن او على انه جواب القسم وغير ذلك مما له تعلق بما قبل الموصول لانها جزء الموصول كيست و
جزء الغيره ولا يفصل بين الموصول والصلة ولا بين بعض الصلة وبعض بتابع للموصول كالوصف والبدل والعطفين والتاكيد ولا بخبر
عن الموصول ولا باستثناء منه اذ هذه الاشياء لا تجئ الا بعد تمام الكلمة وقد جاء فى الشعر موصول معطوف على اخر قبل الصلة
وما بعدهما اما صلة لهما معا او صلة للاخير وصلة الاول محذوفة مدلول بالظاهر عليها كما يجئ بعد من جواز حذف الصلة عند قيام الدلالة
وذلك نحو قوله من اللواتى والتى واللاتى :: زعمن انى كبرت لدانى :: وقد يفصل بين الموصول والصلة بمعمول الصلة نحو الذى اياه ضربت
لان الفصل ليس باجنبى منهما ولا يجوز مثل ذلك اذا كان الموصول حرفا فلا يقال اعجبنى ان زيدا ضربت لان الحروف الموصولة حروف
مصدرية هى والجملة التى بعدها بتاويل المصدر فتطلب قربها من متضمن المصدر وكذا فى الالف واللام الموصولة اذ لا تدخل
الا على فعل فى صورة اسم الفاعل والمفعول كما مر فيكون هو وما دخل عليه كالاسم الحرفية مع ما دخلت عليه لا يفصل بينهما وكذا
يجوز الفصل بين بعض الصلة وبعض بالعطف على الجملة التى هى صلة كما تقول فى باب التنازع معملا للاول الذى ضربت وضربنى غلمانه زيد اذ ليس
الفصل باجنبى من الصلة وكذا يتقدم بعض الصلة على بعض كما تقول جاءنى الذى منطلق ابوه والذى ضرب زيدا اخوه اذ لا مانع منه
فان قيل اليس كما ان الموصول والصلة كجزئى اسم بعض الصلة والبعض الاخر ايضا كالجزئين فكان ينبغى ان لا يتقدم بعضها على
بعض كما لا يتقدم الصلة على الموصول قلت بلى هما ايضا كالجزئين الا انهما جزئين لا يجب ترتيب احدهما على الاخر بل كجزئين يجوز
تعقب كل منهما للاخر بخلاف الصلة والموصول فان تعقب الجزء الذى هو الصلة واجب لكونها مبيّنة للموصول على ما تقدم
فتبين بهذا فساد قول من قال ان خبر ما دام لا يتقدم على اسمه ويجوز قليلا حذف صلة الموصول الاسمى غير الالف واللام اذا علمت

يكون انزل مقدرا والرفع يحتمل استيناف الكلام كما ذكرنا فى اساطير الاولين ويحتمل تقدير الموصول المذكور فى السوال مبتدأ كما فى قوله تعالى العفو وان

اشتغل

٢ واما فى نحو ماذا قيل وماذا عرض وقوله تعالى وماذا عليهم لو امنوا وماذا الحل لهم مما ليس بعد ذا فعل ناصب لما قبله و لا مشتغل عنه بضميره او متعلقه

٢٩٣

فالجملة ابتدائية جعلت ذا زائدة او موصولة فرفع البدل اذن واجب ورفع الجواب مختار على كل حال وقول الشاعر

٣ ونحو

٤ لان ذلك المتعلق به المقدم اذن جزء الصلة ولا يفصل

٥ الدليل

٦ اى يتقدم بعض الصلة على بعض ١٢

قال سه فان ادع اللواتی من اناس ؛ اضاعوهن لا ادع اللذین بناء وقد التزم حذفها مع اللتیا ؛ معطوفا علیها التی اذا قصد بهما الدواهی
لیفید حذفها ان الداهیتین الصغیرة والکبیرة وصلتا الی حد من العظم لا یمکن شرحه ولا یدخل فی حیز البیان فلذلک ترکنا علی
ابهامهما بغیر صلة مبنیة ویجوز کون تصغیر اللیتا للتنظیم کما فی قوله سه دویهیة تصفر منها الانامل ؛ واجاز الکوفیون حذف
غیر الالف واللام من الموصولات الاسمیة خلافا للبصریین قالوا قوله تعالی وما منا الا له مقام معلوم ای الا من له مقام ونحوه
قول المتنبی سه بئس اللیالی سهرت من طربی ویجوز ان یکون من هذا سه لعمری لانت البیت اکرم اهله ؛ واقعد فی افنائه بالاصائل
ولا وجه لمنع البصریین من ذلک من حیث القیاس اذ قد یحذف بعض حروف الکلمة وان کانت فاء او عینا نحو شئة وسه والبس
الموصول بالزق منها ولا یحذف من الموصولات الحرفیة الا ان فی المواضع المخصوصة کما یجئ فی الافعال المنصوبة وذلک
لقوة الدلالة علیها وکون الحروف التی قبلها کالنائبة عنها واما احکام من وما وای فی الاستفهام فنقول اذا استفهمت بمن عن
مذکور منکور عاقل وقفت علی من جاز لک حکایة اعراب ذلک المذکور وحکایة علامات تثنیته وجمعه وتانیثه فی لفظ من تقول
منو اذا قیل جاءنی رجل ومنا اذا قیل رایت رجلا ومنی اذا قیل مررت برجل ومنان ومنین اذا قیل جاءنی رجلان ورایت رجلین ومررت
برجلین ومنون اذا قیل جاءنی مسلمون او رجال او قوم وفی النصب والجر منین ومنة اذا قیل جاءتنی ضاربة او طالق وکذا فی النصب والجر
لا یختلف ومنتان اذا قیل جاءتنی ضاربتان او طالقان وفی النصب والجر منتین ومنات اذا قیل جاءتنی مسلمات او ضوارب وکذا فی النصب
والجر لا یختلف اما اشتراط الاستفهام عن المذکور فی الحکایة فلان حکایة هذه العلامات لا بد فیها من محکی مذکور قبل الحکایة تثبت فیه تلک العلامات
حتی تحکی وغرضهم فی الحکایة ان یتیقن المخاطب ان المسئول عنه هو ما ذکره بعینه لا غیره حتی یکون نصا وانما اشترط فی لحاق العلامات المذکورة
من کونها سؤالا عن نکرة لان المعارف اذا استفهم بها عنها ذکرت بعدها فی الاغلب اما محکیة او غیر محکیة کما یجئ لان الاستفهام عن المعارف لیس
فی الکثرة مثل الاستفهام عن النکرات فلم یطلب التخفیف بحذف المعارف کما طلب بحذف النکرات ولو ذکرت ایضا النکرات لم یجز حکایتها
بعد من لان النکرة اذا کررت فلا بد فی الثانیة من لام العهد لیعرف ان المذکورة ثانیة هی المذکورة اولی تقول من الرجل لمن قال جاءنی رجل و مع
زیادة اللام علیها لم یمکن الحکایة لان الحکایة ذکر اللفظ المذکور بعینه بلا زیادة ونقصان فلما لم یمکن حکایتها فان لم تقصد الحکایة قلت من
الرجل او من هو او من ذلک ونحوها وان قصدتها وهو الکثیر حذفت النکرة واثبت العلامات فی لفظ من وسهل حذفها قصد التخفیف لان
الاستفهام عن النکرة اکثر من الاستفهام عن المعرفة وانما اکثرت الحکایة فی السؤال عن المنکر لان السؤال عنه کما ذکرنا کثیر غالبا والحکایة نص فی کون المستفهم عنه
ذلک المذکور فی لفظ المخاطب وان قلت من الرجل او من هو فربما اوهم هذا اللفظ ان المسئول عنه معهود آخر غیر هذا المذکور فی الکلام وازالة الابهام
بایراد ما هو نص فی المراد فی کثیر الاستعمال مناسبة واما اشتراط العقل فی هذه الحکایة فظاهر لان من للعقلاء واما اشتراط الوقف من موقوفا
علیها ولم یشترط ذلک فی ای بل تقول فیها ای یا فتی وایا یا فتی کما یجئ فلان من لکونها مبنیة قصد وا تبعیدها من الاعراب فاثبتوا العلامات فی حالة
لا یکون فیها علی الکلمة فی الاغلب اعراب ولا تنوین التمکن وهی حالة الوقف لان الکلمة تتجرد فیها عن الرفع والجر والتنوین وایا لک فانها کانت معربة
فلم یستنکر علیها حکایة الاعراب لا وصلا ولا وقفا وانما زادوا فی المفرد المذکر الواو والیاء والالف بدل الحرکات لو حکوا حرکات المنکر
کما هی لکانت الکلمة فی حالة الوقف محرکة ولا یجوز فاثبتوا بدل الحرکات حروفا تشبهها ساکنة وجاؤا قبلها بحرکات تناسبها هذا
مذهب المبرد وقال السیرافی بل اثبتوا فیها الحرکات لحکایة الاعراب کما فی ای لکن لما کان الحال حال الوقف وآخر الموقوف علیه ساکنا
اشبعوا الحرکات فتولدت الحروف وکلا القولین ممکن ولم یمکن اثبات حروف المد الدالة علی الاعراب فی منة ذهاب التانیث فی الوقف
لا تکون الا ساکنة فاکتفوا بحکایة التانیث وترکوا حکایة الاعراب وکان هذا اولی من العکس لان الاعراب فرع الذات واذا امتنع

ك وکل اناس سوف یدخل بینهم ١٢ه
ك لما مرشوقا الی من بیت برقد ١٢
ای التی سهرت فیها ١٢ س ٣ الطرب
خفة تلحق الانسان من شدة حزن او
سرور ١٢ صحاح ٤ فان اصلها شیئة
حذف فاؤه ١٢ه ٥ فان اصله
سنة حذف عینه ١٢ه

ك المسئول عنه کما فعل فی النکرات
ولو ذکر

رضی نسخه کامله ٢ ج
٢٩٣

٢ فلذا کان حذفها ابعد من الکثر
من اثباتها ومع الحذف فالحکایة
فی من او الرجل للتنصیص من
اول الامر علی ان المستفهم عنه هو
النکرة المذکورة لا یحتمل انه لو حکاه
فی لفظ من فربما اوهم السامع ان
المستفهم عنه تودده بعدها
واما اشتراط العقل
٣ واما اشتراط الوقف علی من
ولم یشترط
٤ مبنیة یستنکر علیها الاعراب
فاثبتوا حکایة الاعراب علیها فی
حالة لا تکون فیها علی المفرد المذکر
فی الاغلب وهو اصل المثنی والجمع
[illegible]

اجتماع مراعاة الفرع والاصل كان حفظ الاصل اولى واجود وامنانُ في ترك حكاية اعرابها وان كانت ممكنة بالاتيان بحروف المد مجرى
واحدها واسكان النون في منتان ومنتين تنبيه على ان التاء ليست لتانيث الكلمة اللاحقة هي بها بل هي لحكاية تانيث كلمة اخرى
فلم يلتزموا فيما قبلها الحركة التي تلزم ما قبل تاء التانيث وقريب من ذلك اسكان ما قبل التاء في بنت واخت وهنت لما لم تمحض
التاء للتانيث بل كانت بدلا من اللام وربما سكنت النون في المفرد نحو منت والاكثر تحريكها فيه لانهم زادوا التاء دلالة ونصا على ان
السوال عن مؤنث وكون تاء التانيث مفتوحا ما قبلها ومنقلبة هاء في الوقف دل على كونها للتانيث واما نحو قوله ؎ بل جوزتيهاء
كظهر الجحفت ❊ ونحو بنت واخت فقليلان وربما جاء نحو منتان محرك النون التي قبل التاء هذا والك في من الموقوف عليها المستفهم
بها عن النكرة وجهان اخران احدهما ان تزيد على من حروف المد واللين كما ذكرنا في الوجه الاول في المفرد المذكر حاكيا للاعراب
فقط ولا تحكي علامات المثنى والمجموع والمؤنث وان كنت تسال عنها اجراء لمن على اصلها من صلاحيتها للكل بلفظ واحد فتقول
اذا قيل جاءني رجل او رجال او رجلان او رجال وامرأة او امرأتان او نسوة منو وعلى هذا قياس النصب والجر وثانيهما افراده على كل حال بلا حكاية
للاعراب والعلامات اخر كما في حال الوصل هذا حكم من المستفهم بها عن المنكر واما اي فاذا استفهمت بها عن المذكور المنكر جاز لك ايضا حكاية
الاعراب وعلامات المثنى والمجموع والمؤنث في لفظها الا انك لا تلحق حروف المد بالمفرد المذكر بل تعربه بالحركات في الوصل نحو اي يا فتى
وايا يا فتى واي يا فتى وفي الوقف تسكن ياءه في الرفع والجر وتقلب التنوين الفا في حال النصب كما في الوقف على سائر المعربات لان
ايا معرب فسقط في جواز الحكاية في لفظ اي شرطان كانا في الحكاية بمن وهما العقل والوقف اما العقل فلان ايا في اصل وضعها تصلح
للعقلاء وغيرهم بخلاف من واما الوقف فلما مر في من وانما اشترط في حكايتها كون المحكي مذكورا منكرا لما ذكرنا في من ولك في اي وجه
اخر وصلا وهو الاقتصار على اعرابه مفردة فتقول اي وايا واي في المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث وفي الحركات اللاحقة لاي حال
الحكاية وجهان احدهما انها اعرابها فتكون مبتدأة محذوفة الخبر ومفعولة محذوفة الفعل ومجرورة اضمر جارها وهذا ضعيف لان
اضمار الجار قليل نادر وايضا تثنية اي وجمعه لغير الحكاية ضعيفان كما مر والاولى ان يقال كما مر ان هذه العلامات اتباعات للفظ
المتكلم على وجه الحكاية ومحلها رفع على الابتداء والتقدير من هو واي هو واي رجل هو واجاز يونس الحكاية من وصلا قياسا
على اي فقال من يا فتى ومنا يا فتى ومن يا فتى وعليه حمل قول الشاعر ؎ اتوا ناري فقلت منون انتم ❊ فقالوا الجن قلت عموا ظلاما ❊ و
ليس بشيء لانه لم يتقدم جمع منكر حتى يحكى وحكى يونس انه سمع ضرب من منا استفهاما عن الضارب والمضروب قال سيبويه هذا بعيد
وقال يونس ايضا هذا لا يقبله كل احد وذلك لتقدم الفعل على كلمة الاستفهام واما اعرابها فقيل بحكاية كانه سمع رجلا يقول ضرب
رجل رجلا والا فكيف يعربها مع قيام علة البناء والظاهر انه ليس بحكاية وانه يجوز في بعض اللغات اعرابها على وجه الحكاية الا ترى
الى قوله منون انتم وليس بحكي كما زعم يونس اذ لا منكر مذكور قبله والعلامات المذكورة لا تلحق من الا في اخر الكلام لانها في حالة
الوقف فاذا قيل رايت رجلا وامراة قلت من ومنه واذا قيل رايت امراة ورجلا قلت من ومنا وفي جاءني رجل وامرأتان من و
منتان وعليه فقس واذا اجتمع من يعقل وما لا يعقل جعلت السوال عن العاقل بمن وعن غير العاقل باي نحو من واي فيمن قال لقيت رجلا
وحمارين وعليه فقس واما المعارف بعد من فنقول هي اما اعلام واما غيرها فغير الاعلام فيها ثلثة اوجه اشهرها انه لا حكاية فيها ولا في من
بعد حذفها وحكى المبرد عن يونس ولم يحكه عنه سيبويه انها تحكى بعد من محكية كالاعلام اذا قال القائل رايت اخا زيد قلت من اخا زيد
واجاز ذلك سيبويه لا على وجه الاختيار كما قيل دعني من تمرتان وليس بقرشيا كما يجئ وثالثها انها تحذف وتثبت علامات
الحكاية في من كما في النكرات وذلك لكون المعرفة المذكورة عند السامع مجهولة كالنكرة وذلك كما حكى سيبويه انه يقال ذهبت معهم

مسلمات وهذا منه في الوقف فانه لا يثبت فيه شيء من حركاته بخلاف منو ومنى ومنا فانه بمنزلة نحو زيد وزيد ويثبت فيه حال الوقف بعض الحركات مع حرف المد بعدها اعني الفتحة نحو زيدا فلم يستنكر في ما جاء مجراه عند قصد الحكاية واثبات الحركات والمدات بعدها واسكان النون لانك لم تقدر في المفرد على حكاية الاعراب كما ذكرنا فلا اقل من حكاية تاء التانيث كما هو حقه واما في المثنى فقد حكيت الاعراب لجيئه في الرفع بالالف وفي النصب والجر بالياء نحو منتان ومنتين وقد جاء منتان محركة النون التي قبل التاء هذا والك

295

ع اي فتح ما قبل تاء التانيث

مذكرا كان او مؤنثا وفي الحركات فيه

مقدرة ... الجزء الوسط

وقس عليه حال التثنية والجمع والمؤنث ... ويعرف من ذلك حال الموقوف عليها لانها كسائر المعربات كما مر ... الثاني ... برامو الوجه ... وتقديره انه كان في لفظ المخبر نكرة فاستفهم الواصل عنها بناء على ان الحاق العلامة لا يكون الا في الاستفهام عن النكرة كما علم بالاستقراء ... عم صباحا كلمة تحية كانه مخفف من نعم ينعم كما يقال كل من قال يونس ... الدار اعمها وما فاقت لها النعمى ١٢

فيقال مع منين ويقال قد ايته فيقال منا واما الاعلام المذكورة بعد من ففيها مذهبان مذهب اهل الحجاز ومذهب بني تميم فاهل الحجاز يحكون العلم بعد من بشروط وانما خصصوا الحكاية بالعلم دون غيره من المعارف لكونه[1] اكثر استعمالا من غيره لكونه ادل على المسمى والمراد من الحكاية تنصيص المذكور وقد مر ان رفع الابهام بكثير الاستعمال انسب وايضا الاعلام غير متصرفة في ذاتها مصونة من الزيادة والنقصان كما مضى في باب غير المنصرف فناسب ان لا يتصرف في اعرابها ايضا وهو معنى الحكاية والشروط المذكورة ان لا يكون المسئول عنه منعوتا ولا موكدا ولا مبدلا منه ولا معطوفا عليه عطف بيان فان اعادة هذه المتبوعات مع توابعها يغني عن حكاية اعرابها اذ يعرف المخاطب ان المسئول عنه هو المذكور بارشاد اعادة التوابع المذكورة بعينها اليه فتقول لمن قال رايت زيدا الظريفا وزيدا نفسه او زيدا ابا محمد من زيد الظريف ومن زيد نفسه ومن زيد ابو محمد بالرفع لا غير نعم لو وصف بابن واسقط تنوينه لوقوعه بين علمين لم يمتنع حكايته عند اهل الحجاز لانه وان اغنى الوصف المذكور ايضا كسائر الاوصاف الا ان تنزل هذا الموصوف مع هذا الوصف منزلة اسم واحد بدليل حذف التنوين من الموصوف ونصب الموصوف في المنادى جوز الحكاية فيه فتقول لمن قال رايت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو بالنصب وان قال رايت زيدا ابن اخي عمرو قلت من زيد ابن اخي عمرو بالرفع لا غير واما عطف النسق بلا نكير من فهو كسائر التوابع عند يونس في امتناع الحكاية معه سواء كانا علمين او احدهما وحكى سيبويه عن قوم واستحسنه انه يجوز الحكاية اذا كان المعطوف عليه علما سواء كان المعطوف علما او غير علم نحو من زيدا وعمرا ومن زيدا واخاه ولمن قال لقيت زيدا وعمرا ولقيت زيدا واخاه والفرق بينه وبين سائر التوابع ان الثاني فيه غير الاول فالسوال واقع بالاسم المفرد ثم عطف عليه بعد الحكاية واما سائر التوابع فهي الحقيقة متبوعاتها وان لم يكن المعطوف عليه علما كما اذا قيل مررت باخيك وزيد لم يجز الحكاية في السوال اتفاقا بل يجب الرفع لان المتبوع لا يجوز حكايته فكذا التابع واما ان اعدت من في المعطوف نحو من زيدا ومن عمرا ومن زيدا ومن اخوه ومن زيدا فانه يجوز الحكاية في العلم دون ما ليس بعلم وذلك لانقطاع الثاني عن الاول صريحا فيكون لكل[2] احد من المعطوف والمعطوف عليه حكم نفسه كما لو انفرد ومن الشروط ان لا يدخل حرف العطف على من نحو ومن زيدا وفمن زيد فلا يجوز الحكاية اتفاقا لزوال اللبس اذ العطف على كلام المخاطب موذن بان السوال انما هو عمن ذكره دون غيره ويجوز حكاية اللقب اتفاقا وفي الكنية خلاف والوجه جوازها لانها علم ايضا على ما يجئ في بابه[3] وكذا اختلف في حكاية مثنى العلم ومجموعه فالمجوز نظر الى واحدهما والمانع نظر الى زوال العلمية بالتثنية والجمع كما يجئ في باب العلم ثم نقول اذا حكى ما بعد من فمن مرفوع الموضع بالابتداء فان كان ما بعده مرفوعا فهو على الحكاية لا على انه خبر بل الرفع الذي يكون لاجل الخبرية مقدر فيه وان كان مجرورا او منصوبا فهو مرفوع الموضع على الخبرية فالكل معرب مرفوع الموضع تقديرا عرابه لاشتغال محله بحركة مجلوبة للحكاية كما ذكرنا في المضاف الى ياء المتكلم وقيل ان ما بعد من في الاحوال معمول لعامل محذوف كما مر في اي وهو ضعيف للزوم الجر بجار مقدر كما مضى هناك وقد جاء حذف العلم بعد من واثبات علامة الحكاية فيها قيل خلف دار عبد الله فقال السامع دار منى واما بنو تميم فانهم سلكوا بالعلم في الاستفهام عنه بمن مسلك غيره من الاسماء فاتوا به مرفوعا على كل حال بالابتداء جريا على القياس واما اذا سالت باي عن المعارف فلا خلاف بينهم في ان ما بعدها لا يحكى فاذا قيل رايت زيدا ومررت بزيد قلت اي زيد بالرفع لا غير لان الاعراب يظهر في اي فكرهوا ان يخالفه الثاني بخلاف من زيدا ومن زيد هذا وربما حكى بعض العرب الاسم علما كان او غيره دون سوال ايضا كما قال بعض العرب دعنا من تمرتان على حكاية قول من قال عندنا تمرتان وقال سيبويه سمعت اعرابيا يقول لرجل ساله فقال اليس قرشيا فقال ليس بقرشيا فعلى هذه اللغة يجوز الحكاية اذا سالت بمن واي من غير العلم ايضا كما حكى عن يونس كما مر واذا سالت بمن عن عاقل ينتسب اليه علم[5] سواء كان العلم المنسوب عاقلا او لا بل الشرط كون المنسوب اليه عاقلا كما اذا قيل

انما

[1] لان الوضع الاعلام على عدم الاشتراك بخلاف سائر المعارف فان كل واحد منها لاي معين كان كما ياتي في باب المعارف والحكاية لدفع الاشتراك فكانت بالاعلام انسب والشروط

296

[2] لكون كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه استفهاما مستقلا فيكون لكل واحد منها حكم نفسه كما لو انفرد ومن الشروط

[3] بيانه

[4] في اول الكتاب

[5] علم عاقلا او لا كما يقال لقيت

لقيت زيدا او ركبت اعوج جاز لك ان تقول المنى ان البكرى او القرشى مثلا تاتى بمن مكان المنسوب اليه العاقل وتدخل عليه الالف واللام
لانه كذلك فى المسئول عنه اعنى البكرى مثلا لان صفة العلم المنسوبة الى شئ لابد فيها من الالف واللام وتلحق ياء النسب آخر من كما كان فى آخر المسئول
عنه والاكثر الاشهر ادخال الهمزة الاستفهام على الالف واللام فتقول آلمنى بالمد لانه كذلك فى المسئول عنه لانك تقول القرشى او الهاشمى
وايضا فان من ضعيف تضمنها معنى الحرف بدخول لام التعريف عليها والحاق ياء النسب بها فتاتى بحرف الاستفهام وبعضهم لا ياتى بها
فيقول المنى مقصورا اكتفاء بما فى من من معنى الاستفهام ويحكى فى لفظ المنى اعراب العلم المسئول عن نسبه سواء كان السائل واصلا
او واقفا كالحكاية فى لفظ اى سواء فتقول لمن قال جاء زيد المنى يا فتى وكذا المنى والمنى وكذا المنيان والمنيين والمنيون والمنيين
والمنية والمنيتان والمسيتين والمنيات ويأتى المسئول بالجواب على وفق اعراب المنى تقول رايت زيدا فيقول المنى فتقول القرشى
على انه صفة لزيد المذكور اولا فى كلامك ويجوز الرفع فى الكل على اضمار المبتدأ اى هو القرشى لانفصاله عن الموصوف بتوسط الاستفهام
قال مبرمان سالت المبرد اذا قال لك رجل رايت زيدا واردت ان تسال عن صفته قال اقول المنى كانى قلت الظريفى او العالمى او البزازى قال السيرافى
هذا تفريع منه وقياس وليس بمسموع قلت كانه جعل الياء فى الظريفى ونحوه للتاكيد كما قيل فى احمرى ودوارى وان كانت صفة العلم منسوبة
الى ما لا يعقل كالمكى والبصرى فلا يجوز المنى اتفاقا قال المبرد القياس المائى او الماوى قال السيرافى هو تفريع منه وليس بمسموع واجاز الاخفش
الاستفهام بأى على وفق المنى قياسا فقال يقال الاى فيصلح للمنسوب الى العاقل والى غيره والوجه المنع لعدم السماع واستثقال الياآت والله اعلم
بالصواب قوله اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضى مثل رويد زيدا اى امهله وهيهات ذاك اى بعد علم انه انما بنى اسماء الافعال المشابهتها
مبنى الاصل وهو فعل الماضى والامر ولا تقول ان صه بمعنى لا تتكلم ومه بمعنى لا تفعل اذ لو كانا كذلك لكانا معربين بل هما بمعنى اسكت واكفف
وكذا لا تقول ان اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع اذ لو كانا كذلك لاعربا كمسماهما بل هما بمعنى تضجرت وتوجعت الانشائيين ويجوز ان يقال
ان اسماء الافعال بنيت لكونها اسماء لما اصلها البناء وهو مطلق الفعل سواء بقى على ذلك الاصل كالماضى والامر او خرج عنه كالمضارع
وعلى هذا لا يحتاج الى العذر المذكور والذى حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تاديتها معانى الافعال امر لفظى فهو
ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها ويدخل اللام على بعضها والتنوين فى بعض فظاهر كون بعضها ظرفا وبعضها جارا و
مجرورا او اما تغيير اصولها وانها على اى شئ نقلت فنقول النقل عن المصادر والظروف فى بعضها ظاهر كرويد زيدا وبله زيدا بنصب المفعول به
وفداء لك الاقوام بالكسر وامامك زيدا وعليك عمرا اذ استعمال هذه الكلمات على اصلها كثير كرويد زيد وبله زيد بالاضافة وفداء لك
بالرفع والنصب وامامك يرفع زيد وبعضها يشبه ان يكون مصدرا فى الاصل وان لم يثبت استعماله مصدرا كونشكان وسرعان وبطان وشتان
فانها كليا ان فى المصادر وكهيهات فانه كقوقاة ونزال فانه كفجار وتيد كضرب فنقول انها كانت فى الاصل مصادر لانه قام دليل قطعى على
كونها منقولة الى معنى الافعال عن اصل واشبه ما يكون اصلها المصادر للمناسبة بينهما وزنا والحاقها باخواتها من نحو رويد وبله وفداء والظاهر
فى بعضها انها كانت اصواتا نقلت الى المصادر ثم منها الى اسماء الافعال ثم نقول الاصوات المنقولة الى باب المصادر على ضربين ضرب
لزم المصدرية ولم يصر اسم فعل نحو ايها فى الكف وويها فى الاغراء وواها فى التعجب والاستطالة ولعا ودعدعا فى الانتعاش وويلك
وويحك وويسك وويبك وى لمعمر وعلى ما مر فى المفعول المطلق وبعضها انتقل من المصادر الى اسماء الافعال نحو صه ومه وها ودع اى انتعش
بسرعة الماضى ارفق وهيا وهلا وحى وايه وهيك وهيك وهيت وشيخ معانيها ويجوز ان يدعى فى الضرب الاول انه انتقل الى اسم الفعل والتنوين
فيه كما فى صه ومه وايه وهى مفتوحة الا منصوبة وفى الضرب الثانى بقاؤه على المصدرية وبناؤه مراعاة لاصله اعنى اسم الصوت كما مر فى
المفعول المطلق واما نحو وى ونخ واف واوه وبخ اذا لم تستعمل استعمال المصادر وهو ان تنصب نحو افا او تبين بالحروف نحو اف لك فالاولى ان يقال

٢٩٧

اذ التسهيل كما يجئ فى التصريف فى باب تخفيف الهمزة وانما ادخلها لانه كذلك فى المسئول عنه لو صرحت به نحو البكرى او القرشى وانما جاز الجمع بين من الاستفهامية وهمزة الاستفهام لضعف تضمنها للاستفهام بمعاملتها معاملة المفردات التى لا تتضمن معنى الحرف وذلك بادخال اللام عليها والحاق ياء النسب باخرها ولبعضهم لا ياتى همزة الاستفهام فيقول المنى

اكتفاء

فعل الماضى

اسم لا تتكلم ومه اسم لا تفعل

والظاهر

فی جمیع اسماء الافعال عندهم دلیل التعریف بل ترکه فیما یلحقه تنوین التنکیر دلیل التعریف وقال ابن السکیت والجوهری دخولها فیما تدخل علیه
منها دلیل کونه موصولا بما بعده وحذفه دلیل الوقف علیه تقول صهٍ صهْ ومهٍ مهْ بتنوین الاول وسکون هاء الثانی قال وقول ذی الرمة
وقفنا فقلنا ایه عن ام سالم :: وما بال تکلیم الدیار البلاقع :: انما جاء غیر منون وقد وصل لانه نوی الوقف فیکون التنوین عندهما فی الاصل
تنوین التمکن الدال علی کون الکلمة موصولا بما بعده غیر موقوف علیه جرد عن معنی التمکن فی هذه الاسماء وجعل للدلالة علی المعنی المذکور
فقط هذا هو الکلام علی هذه الاسماء اجمالا واما الکلام علیها تفصیلا فنقول هی اما متعدیة او لازمة فمن المتعدیة ها وهو اسم لخذ وفیه
ثمانی لغات الاولی ها بالف مفردة ساکنة للواحد والاثنین والجمع مذکرا کان او مؤنثا الثانیة ان تلحق هذه الالف المفردة کاف الخطاب
الحرفیة کما فی ذلک وتصرفها نحو هاکَ هاکِ هاکما هاکم هاکن الثالثة ان تلحق الالف همزة مکان الکاف وتصرفها تصریف الکاف نحو هاءَ
هاءِ هاؤما هاؤم هاءِ هاؤن الرابعة ان تلحق الالف همزة مفتوحة قبل کاف الخطاب وتصرف الکاف الخامسة هاء بهمزة ساکنة بعد الهاء
للکل السادسة ان تصرف هذه الخامسة تصریف دع السابعة ان تصرفها تصریف خف ومن ذلک ما حکی الکسائی من قول من قیل له هاء فقال
الی م اهاء واهاء بفتح همزة المتکلم وکسرها الثامنة ان تلحق الالف همزة وتصرفها تصریف ناد والثلث الاخیرة افعال غیر متصرفة الا الماضی
لها والمضارع ولیست باسماء افعال قال الجوهری هاء بکسر الهمزة بمعنی هات وبفتحها بمعنی خذ واذا قیل لک هاء بالفتح قلت ما اهاء ای
ما آخذ وما اهاء علی ما لم یسم فاعله ای ما اعطی وهذا الذی قال مبنی علی السابعة نحو ما اخاف وما اخاف ومنها هات بمعنی اعط ویتصرف
بحسب المأمور افرادا وتثنیة وجمعا وتذکیرا وتانیثا تقول هات هاتیا هاتوا هاتی هاتین وتصرفه دلیل فعلیته تقول هات لا هاتیت
وهاتان کانت بک مهاتاة وما اهاتیک کما اعاطیک قال الجوهری لا یقال منه هاتیت ولا ینهی منه فهو علی ما قال لیس بتام التصرف
قالوا وکل ذا یدخله فی باب الفعل الصریح ومن قال هو اسم فعل قال لحوق الضمائر به لقوة مشابهته لفظا للافعال ویقول فی نحو مهاتاة
وهاتیت انه مشتق من هات کما اشتق من حاشی مرحبا وبسمل من بسم الله وقال الخلیل اصل هات آت من آتی یؤتی ایتاء فقلبت الالف هاء
ومنها بله ای دع ویستعمل مصدرا واسم فعل کما ذکرنا فیقال بله زید بالاضافة الی المفعول کترک زید وبله زیدا کدع زیدا وحکی ابو علی عن
الاخفش انه یجئ بمعنی کیف فیرفع ما بعده وینشد قوله تذر الجماجم ضاحیا هاماتها :: بله الاکف کانها لم تخلق :: بنصب الاکف ورفعه وجره و
اذا کان بمعنی کیف جاز ان تدخله من حکی ابو زید ان فلانا لا یطیق ان یحمل الفهر فمن بله ان یاتی بالصخرة ای کیف ومن این ویروی من
بهل علی القلب وذکر الاخفش فی باب الاستثناء فی قوله سعطیهم الجهد منی بله ما اسع ان بله حرف جر کعدا وخلا بمعنی سوی قیل ومنه قوله
علیه السلام بله ما اطلعتهم علیه ومنها تید رویدا ای امهله وحکی البغدادیون تیدک زیدا قال ابو علی لم یجعلا حد لحاق الکاف بیله
قال والقیاس قوله من جعله اسم فعل جواز لحاقها به فعلی ما قال کانه جعل لحاق الکاف الحرفیة بجمیع اسماء الافعال قیاسا وفیه نظر کما مر
قال ابو علی تید من التؤدة قلب الواو تاء وابدل الهمزة یاء کما حکی سیبویه بئس الرجل فی بئس ومنها روید زیدا وهو فی الاصل
تصغیر ارواد مصدرا و وَدَ ای رفق تصغیر الترخیم ای ارفق رفقا وان کان صغیرا قلیلا ویجوز ان یکون تصغیر رود بمعنی الرفق علی
الی المفعول به مصدرا واسم فعل لتضمینه الامهال وجعله بمعناه ویجئ علی ثلثة اقسام اولها المصدر وهو اصل الباقیین نحو روید زید
بالاضافة الی المفعول کضرب الرقاب ورویدا زید کضربا زید الثانی ان یجعل المصدر بمعنی اسم الفاعل اما صفة للمصدر نحو سیروا
رویدا ای مرودا او حالا نحو سیروا رویدا ای مرودین ویجوز ان یکون صفة مصدر محذوف وقوله تعالی امهلهم رویدا یحتمل المصدر وصفة
المصدر والحال والثالث ان ینقل المصدر الی اسم الفعل لکثرة الاستعمال بان لا یقدر الفعل قبله بل یقام المصدر مقامه نحو روید زیدا
بنصب رویدا وانما فتح لبنائه علی الحرکة المستحقة فی حال الاعراب وقولهم رویدک زیدا یحتمل ان یکون اسم فعل والکاف حرف وان یکون

فی الحدیث القدسی اعددت لعبادی الصالحین ما لا عین رأت ولا اذن سمعت ولا خطر علی قلب بشر بله ما اطلعتهم علیه ای سوی ۱۲ س
قوله بئس الرجل بأس بؤسا اشتدت حاجته وبئس فی الذم مفعول منه ۱۲ س
یقال فلان یمشی علی رود ای علی مهل ۱۲ س
ومنها تید ۱۲ س

۳۰۰

وقال الخلیل اصل هات آت من
آتی یؤتی ایتاء فقلبت الهمزة هاء
ومن قال هو اسم فعل
یقام المصدر مقام الفعل ولا یقدر
الفعل قبله نحو روید زیدا
رعایة لاصل الحرکة الاعرابیة
وقوله

مصدرا مضافا الى الفاعل كما مر وقد يزاد ما على رويد اسم فعل كما قال بعض العرب لصاحبه لو اردت الدراهم لاعطيتك رويد ما الشعر اى

دع الشعر ومن اللازمة صه اى اسكت ومه اى اكفف وايه اى زد فى الحديث او فى العمل وصه ومه يستعملان منونين وغير منونين

والكسر مع التنوين للساكنين وزعم الاصمعى ان العرب لا تستعمل ايه الا منونا وخطّأ ذا الرمة فى قوله ــ وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم

وقال ابن السرى انه اراد التنوين اذ معناه هات حديثا اى حديث كان عن ام سالم فتركه للضرورة ومنها ايها اى كف عن الحديث او قطعه

ويستعمل المطلق الزجر ويجوز ان يكون صوتا قائما مقام المصدر معربا منصوبا كسقيا ورعيا اى كفا يقال ايها عنا ويجوز ان يكون

اسم فعل مبنيا فالتنوين اذن كما فى صه وكذا كل تنوين بعد المفتوح من هذه الاسماء يحتمل الوجهين نحو رويدا وحيهلا وويها وجوز ابن السرى

فى ايها الفتح من غير تنوين على قلة واوجب غيره التنوين وقد تبدل همزة ايه وايها هاء فيقال هيه وهيها ومنها فداء بالكسر مع التنوين

قال ــ مهلا فداء لك الاقوام كلهم :: وما اثمر من مال ومن ولدى ليفدك ومنها هيت مفتوح الهاء مثلث التاء كحيث وفيه لغة

رابعة وهى كسر الهاء وفتح التاء ومعناه اقبل ويقال وقال الزمخشرى اسرع واذا بين باللام نحو هيت لك فهو صوت قائم مقام

المصدر كاف لكما الا ان اف يجوز اعرابه اعراب المصادر نحو افا لك وحيث واجب البناء نظرا الى الاصل مع كونه مصدرا واذا لم يبين باللام

فهو صوت قائم مقام الفعل فيكون اسم فعل مع انا قد بينا فى المفعول المطلق ان جميع الاصوات القائمة مقام المصادر التى تدع

صيرورتها اسماء افعال يجوز فيها ان يقال انها باقية على مصدريتها وبناؤها نظرا الى اصلها فى الصوت وهو الاقوى فى نفسى اذ الضرورة

ملجئة الى دعوى خروجها عن ذلك الباب على ما بينا هناك فالاولى اذن ان تقول ان ماهو فى صورة المنصوب نحو افا وتفا مبنى على الفتح

والتنوين كما فى صه لان الاصل بقاء الشئ على ما كان عليه ومنها دع ودعا ودعدعا ولعا اى انتعش ودع دعا تكرير دع للتوكيد وقد اشتق

منه المصدر وهو الدعدعة بمعنى قول دع دع العاثر ومنها هلا وله معنيان اسكن واسرع قال ــ الا حييا ليلى وقولا لها هلا فقد ركبت

امرا اغر محجلا اى اسكن ومنها هيا وقد يلحق الكاف نحو هياك وقد يحذف الالف فيلزم الكاف نحو هيك وقد يخفف هيك فيقال هيك

والمعنى اسرع ومنها قدك وقطك وبجلك وكان الاصل قدك وقطك اى اقطع هذا الامر قطعا فهو فى الاصل مصدر مضاف الى

الفاعل فاقيم مقام الفعل فبنى فحذف المدغم فيه تخفيفا كما قلنا ان وضع الاسماء الافعال على التخفيف وكذا بجلك اى اكتفاك يقال اجلنى

اى كفانى الا ان المضاف اليه قد يحذف من بجل بخلاف قد وقط فمعنى قدك اكتف ومعنى قدنى لاكتف قال ــ قدنى من نصر الخبيبين

قدى :: ليس الامام بالشحيح الملحد :: وقال ــ ومتى اهلك فلا احفله :: بجلى الان من العيش بجل ولم يصر حسب وان كان قريبا منها فى المعنى

اسم فعل بل هو معرب متصرف يقع مبتداء وحالا كما مر فى باب الاضافة ويجب نون الوقاية فى قد وقط دون بجل فى الاعرف لكونهما

على حرفين دونه كما مر فى باب المضمرات ومنها حى اى اقبل يعدى بعلى نحو حى على الصلوة وعن ابى الخطاب ان بعض العرب

يقول حيهل الصلوة وقد جاء حى متعد يا بمعنى ايت قال الشاعر ــ انساله ما بال رفقته حى :: الحمول فان الركب قد ذهبا :: وقد يركب

حى مع هلا الذى بمعنى اسرع واستعجل فيكون المركب بمعنى اسرع ايضا فيعدى اما بالى نحو حيهل الى الثريد واما بالباء نحو حيهلا بعمر اى

اسرع بذكره والباء للتعدية كذهب به او بمعنى اقبل فيعدى بعلى نحو حيهل على زيد او بمعنى ايت فيتعدى بنفسه نحو حيهل الثريد

وفى المركب لغات حيهل كما قيل خمسة عشر وقد يلحقها التنوين مركبين فيقال حيهلا وحيهلا بفتح الهاء وسكونها واذا وقفت على

هذين المنونين قلت نونهما الفا واثبات الالف فيهما فى الوصل لغة ردية وقول لبيد ــ يتمارى فى الذى قلت له :: ولقد يسمع قو

لى حيهل سكن اللام للقافية ولا يجوز فى غير الوقف وفى الكتاب الشعرى لابى على حيهل بكسر اللام وتنوينه وعند ابى على حالها مع التركيب

فى احتمال الضمير كحالها نحو حلو حامض يعنى ان فى كل منهما ضميرا كما كان قبل التركيب وفى المجموع بعد التركيب ضمير ثالث هو فاعل المجموع

يقال انها اسماء افعال

بيقائها على مصدريتها وبنائها نظرا

حين كان صوتا فالاولى اذن

بكل شئ على

اسرع

فاعل

[illegible]

٣٠١

[illegible]

لكون المجموع بمعنى اسرع او اقبل او ايت وعند غيره ان فيهما ضميرا واحدا وليس في كل واحد منهما ضمير لانه انمحى عن كل منهما بالتركيب حكم الاستقلال
واما قوله ؎ فهيّا الحيّ من كلب فظلّ لهم ؛ يوم كثير تناديه وحيهله فضمة اللام حركة اعراب وهو مفرد بلا ضمير وذلك ان كل لفظ مبني غير حملة تنسب
الى اللفظ حكم جاز ان يحكى كقولك ضرب فعل ماض قال ؎ بحيهلا يزجون كل مطية ؛ امام المطايا سيرها المتقاذف ؛ فحكى وجاز ان يجري
بوجوه الاعراب كقوله ؎ ان لوا وان ليتا عناء وقوله تناديه وحيهله كما يجيء في باب العلم وقد يقال حيهلك ومما جاء متعديا ولازما هلم بمعنى اقبل
فتعدى بالى قال تعالى هلم الينا وبمعنى احضر نحو قوله تعالى هلم شهداءكم وهو عند الخليل هاء التنبيه ركب معها لم من قولك لم الله
شعثه اي جمع اي اجمع نفسك الينا في اللازم واجمع غيرك في المتعدي فلما غير عند التركيب معناه لانه صار بمعنى اقبل او احضر بعد
ما كان بمعنى اجمع صار كسائر اسماء الافعال المنقولة عن اصولها يتصرف فيه اهل الحجاز مع ان اصله التصرف ولم يقولوا فيه المم كما هو القياس
عندهم في اردد وامدد ولم يقولوا اهلم وهلم كما يجوز ذلك في مد كل ذلك لثقل التركيب قال تعالى هلم شهداءكم ولم يقل هلموا
وقال الكوفيون اصله هلا ام وهلا كلمة استعجال كما مر فغير الى هل للتخفيف التركيب ونقل ضمة الهمزة الى اللام وحذفت كما هو القياس في نحو
قد افلح الا انه الزم هذا التخفيف ههنا لثقل التركيب وقال ابو علي في كتاب الشعر ردا عليهم ان هل بمعنى اسرع مفتوحة اللام فلا يجوز ان تركب
منه هلم وقال الزمخشري يجيء هل ساكن اللام بمعنى اسرع وكان اصل هلم الي عند الكوفيين اقصد الي وهلم زيدا اي اقصده بالاحضار و
بنو تميم يصرفونه نظرا الى اصله وليست بالفصيحة فيقولون هلم هلما هلموا هلمي هلممن . وزعم الفراء ان الصواب ان يقال هلمن بابقاء هلم على حالها
وزيادة نون قبل ضمير الفاعل مدغم في ضمير الفاعل ليقع السكون الواجب قبل نون الضمير على ذلك النون المزيد وتبقى ميم هلم على تشديدها
وفتحها كما زيد النون في مني وعني محافظة على سكون نون من وعن قال وهذا كما يروى في بعض اللغات من زيادة الالف في ردان وذلك ان من العرب
من يدغم في رددن كما ادغم قبل دخول التاء فزيد الفا قبل التاء ليسكن ما قبل التاء كما هو الواجب ويروى عن بعض العرب هلمين بقلب النون
المزيدة قبل نون الضمير الفاعل ياء وقد يقال هلم لك مبنيا باللام اجراء له وان لم يكن في الاصل مصدرا مجرى اخوانه من اسماء الافعال التي
تبين بحرف الجر نظرا الى اصلها حين كانت مصادر نحو هيهات لما توعدون اي بعدا وحكى الاصمعي انه يقال هلم الى كذا فتقول المخاطب
لا اهلم اليه مفتوحة الالف والهاء وكذا يقال هلم كذا فيقول المخاطب لا اهلمه معدى بنفسه كانك قلت لا الم والهاء المفتوحة زائدة اولا ام
على المذهب الاخر فلم يغير في الجواب الهاء واللام مراعاة للفظ الخطاب هذا الذي ذكرنا كله بمعنى الامر ومن اسماء الافعال التي بمعنى الخبر هيهات
وفي تائها الحركات الثلاث وقد يبدل هاؤها الاولى همزة مع تثليث التاء ايضا وقد ينون في هذه اللغات الست ويسكن التاء
في الوصل ايضا اجراء له في الوصل مجراه في الوقف وقد يحذف التاء نحو هيها وايها وقد يلحق هذه الرابعة عشرة كاف الخطاب نحو ايهاك
وقد ينون ايضا نحو ايها وقد يقال ايهان بهمزة ونون مفتوحتين وقال صاحب المغني بنون مكسورة وقال بعض النحاة ان مفتوحة
التاء مفردة واصلها هيهية كزلزلة نحو قوقاة قلبت الياء الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والتاء للتانيث فالوقف عليها
اذن بالهاء واما مكسورة التاء فجمع مفتوحة التاء كمسلمات فالوقف عليها بالتاء وكان القياس هيهيات كما تقول قوقيات في جمع قوقاة الا انهم
حذفوا الالف لكونها غير متمكنة كما حذفوا الف هذا وياء الذي في المثنى والمضمومة التاء تحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء
وهذا كله توهم وتخمين بل لا منع ان يقال الياء والالف فيها زائدتان في مثل كوكب ولا منع ايضا من كونها في جميع الاحوال مفردة معززة
التاء فقط واصلها هيهيه ونقول فتح التاء على الاكثر نظرا الى اصله حين كان مفعولا مطلقا وكسرت للساكنين لان اصل البناء السكون واما
الضم فللتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد فيه اذ معناه ما ابعده كما ذكرنا وكان القياس على هذا الوجه الاخير اعني ان اصله هيهية في
الاحوال ان لا يوقف عليها الا بالهاء لكنه يوقف عليها في الاكثر بالتاء تنبيها على التحاقها بقسم الافعال من حيث المعنى فكان تاءها مثل تاء

١ فيتعدى
٢ ضمن ام عند الكوفيين معنى اسرع او اقبل فيعدى بالى في اللازم فقيل هلم الي واما في المتعدي نحو هلم زيدا فهو باق على معناه اي اسرع اقصد زيدا فاحضره
٢ وبنو تميم
٣ المزيدة ياء
٤ الى اصلها الذي هو المصدر
يوقون بلفظ حيهلا كل مطية ... ٣٠٢ ... امام المطايا ...

قامت وهذا الوجه اولى من الوجه الاول وايضا من جعل الالف والتاء زائدتين لان باب قلقال اكثر من باب سلس وسلسل ومنها شتان

بمعنى افترق مع تعجب اى ما اشد الافتراق فلذا يطلب فاعلين كافترق نحو شتان زيد وعمرو وقد يزاد بعده ما نحو شتان ما زيد وعمرو وقد يقال

فى غير الاكثر الافصح شتان ما بين زيد وعمرو قال ربيعة الرقى ؎ لشتان ما بين اليزيدين فى الندى ؛ يزيد سليم والاغر ابن حاتم وانكره الاصمعى

وقال الشعر لمولّد وذلك بناء على مذهبه وهو ان شتان بمعنى شت وهو المتفرق وهو خبر لما بعده وبوهم شيئان احدهما لغة فى شتان

وهى كسر النون والثانى ان المرفوع بعده لا يكون الا مثنى او ما هو بمعنى المثنى ولا يكون جمعا ولو كان بمعنى افترق لجاز وقوع الجمع فاعلا له

واللغة الفصحى اعنى فتح النون تبطل مذهبه وايضا لو كان خبر الجاز تأخره عن المبتدأ اذ لا موجب لتقدمه ولم يسمع متأخرا ولو كان يتبع

ان لا يجوز شتان ما بينهما بناء على المذهب المشهور ان شتان بمعنى افترق لان لفظ ما لا يصلح ههنا ان يكون عبارة عن شيئين والمعنى

افترق الحالان اللذان بينهما اذ لا يقال بين زيد وعمرو حالتان بخل وجود مثلا على معنى ان احدى الخصلتين مختصة باحدهما والاخرى

بالاخر كما يقال فى الاعيان بينى وبينك نهران مع ان يكون احد النهرين بجنب احدهما والاخر بجنب الاخر بل لا يقال فى المعانى بينهما شىء او شيئا

او اشياء الا اذا كانا مشتركين فى ذلك الشىء او الاشياء نحو قولك بيننا قرابتان اى يشتركان فيهما فلو فسرنا قوله شتان ما بين اليزيدين بمعنى افترق

الحالان اللتان بين اليزيدين وهما البخل والجود لكان كل واحدة من الخصلتين مشتركا فيهما وهو ضد المقصود بل يجوز شتان ما بينهما على ان

شتان بمعنى بعد لانه لا يستلزم فاعلين فصاعدا و ما كناية عن البون او المسافة اى بعد ما بينهما من المسافة او البون ويجوز ان يكون ما زائدة كما كان من دون

بين وشتان بمعنى بعد ويكون بين فاعل شتان كما هو مذهب الاخفش فى قوله يفصل بينكم قال بينكم مسند اليه لكنه لم يرفع استنكارا لاخراجه عن

النصب المستمر له فى اغلب استعماله ومثله قوله تعالى ومنهم دون ذلك وقولهم لى فوق الخمسة ودون السداسى وقال الزجاج بنى شتان

على الفتح لانه مصدر لا نظير له وورود ليان يكذبه ومنها سرعان ووشكان مثلثى الفاء بمعنى سرع وقرب مع تعجب اى ما اقرب و ما اسرع

ومنها بطان بضم الباء وفتحها اى بطؤ ووجه فتح شتان وما بعدها ما مر فى فتح هيهات ومنها اف وفيها احدى عشرة لغة اف مضمومة

الهمزة مشددة الفاء مثلثتها بتنوين ودونه واف بكسر الهمزة والفاء بلا تنوين وافى كبشرى ممالا واف كخذ وافة منونة وغير

منونة وقد يتبع المنونة تفة فيقال افة وتفة وقد رفع افة كويل ومنها اوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء واوه بقلب الواو والفاء

واوه بكسر الواو مشددة وسكون الهاء واوه بكسر الواو المشددة وكسر الهاء بلا اشباع واو بكسر الواو المشددة وحذف الهاء

واوه بفتح الواو مشددة ومخففة وسكون الهاء مع المد وجاء اوّة بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر التاء وقد تمد الهمزة فى خره يقال

اوة كامين فى امين وليست بفاعلة اذ لو كانت بابها لانقلبت اللام ياء كما فى قاوية من قويت يقال فى اوّة اوّناه وفى اوّة اوتاه بزيادة

الالف والهاء كما فى الندبة فيكون الهاء ساكنة فى الوقف ومضمومة او مكسورة فى الوصل كما مر وجاء اوّية تحقيرا وة تحقير الاسماء المبهمة

بفتح الاول قال ابو على وهذه اجدر لانها اقل تصرفا قال ويجوز ان يكون تصغيره اوة تصغير الترخيم كحريث فى حارث ومنها الظروف

وشبهها بحر ضمير مخاطب كثيرا او ضمير غايب شاذا قليلا نحو قوله عليه شخصا ليسنى وقوله عليه السلم من اشتهى منكم الباءة فعليه بالصوم

فان له وجاء فعندك ولديك ودونك بمعنى خذ والاصل عندك زيد فخذه وكذا لديك زيد ودونك زيد برفع ما بعدها على الابتداء

فاقتصر من الجملة الاسمية والفعلية بعدها على الظرف فكثر استعماله حتى صار بمعنى خذ فعمل عمله والظروف مبنية على الفتح لانه الحركة التى

استحقها فى اصلها حين كانت ظروفا كما قلنا فى المصادر الصايرة اسماء افعال ولا محل لها كتلك المصادر لقيامها مقام ما لا محل له

ووراءك اى تأخر وامامك اى تقدم او احذر من جهة امامك ويجوز ان يقال هما باقيان على الظرفية اذ هما لا ينصبان مفعولا

كعندك ولديك فيكون التقدير استقر وراءك وامامك وكذا مكانك اى الزم مكانك ويقال عليك زيدا اى خذه كان الاصل

فنقول امّا جاز شتان على وزن فاعلة

عليك اخذه ونقال اليك عني والاصل ضم عُلِّقْتُ اليك وتنحّ عني فاقتصر كما ذكرنا وسمع ابو الخطاب من قيل له اليك فقال الى اى اتنحّى فهو خبر شاذ مخالف لقياس الباب اذ قياس الظروف وشبهها ان تكون اوامر فلا يقال على دون قياسا عليه واما على بمعنى اولنى فهو مخالف للقياس من وجه آخر اذ هو امر لكن الضمير المجرور به في معنى المفعول يقال على زيدا اى قربنيه والقياس ان يكون المجرور فاعلا وسمع الاخفش على عبد الله زيدا اى قربه اياه وهو اشذ من على لجره المظهر والكسائي يجوز الاغراء بجميع ظروف المكان وحروف الجر قياسا وغيره يقصره على السماع وهو الوجه ويجوز تاكيد الضمير المجرور والبارز في هذه الظروف وشبهها بالجر نحو عليك نفسك باعتبار الاصل قبل صيرورتها اسماء افعال ويجوز تاكيد الضمير المرفوع المستتر الذي عرض لها باعتبار صيرورتها اسماء افعال نحو عليكم كلكم بالرفع قوله

وفعال بمعنى الامر من الثلاثي قياس كنزال بمعنى انزل وفعال مصدرا معرفة كفجار وصفة نحو يا فساق مبني لمشابهته له عدلا وزنة وعلما للاعيان

مونثا كقطام وغلاب مبني في الحجاز معرب في تميم الا ما آخره راء نحو حضار ش فعال المبني على اربعة اضرب اسم فعل كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي نظرا الى كثرته فيه قال المصنف لو قيل على مذهبه ان هذه الصيغة من الثلاثي فعل امر لا اسم فعل لم يكن بعيدا لانها جاءت من الفعل على صيغة واحدة كجريان صيغة افعل قال ولكنه لم يقله احد منهم لما رأوا ان فعال من صيغ الاسماء وهذه علة ضعيفة لانه لا منع من اشتراك الاسماء والافعال في صيغة كما في فَعَلَ وفَعِلَ وفُعُل قال ولما رأوا من دخول الكسر فيه مع تجنب العرب من ادخال الكسر على الافعال حتى زادوا نون الوقاية حذرا منه وهذه قريبة وفتح فعال في الامر لغة اسدية واقول لو كان فعال فعلا لاتصل به الضمائر كما في سائر الافعال وقال المبرد فعال امرا من الثلاثي سماعي فلا يقال قوام وقعاد في قم واقعد اذ ليس لاحد ان يبتدع صيغة لم يقلها العرب وليس لنا في ابنية المبالغة ان نقيس فلا نقول في شاكر وغافر شكير وغفير قلت وهذا القول منه مبني على ان فعال معدول عن افعل للمبالغة وكذا يقول اكثرهم وفيه نظر كما يجيء قال الاندلسي منع المبرد قوي فالاولى ان يتاول ما قال سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس للكثرة واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يأت منه الا حرفان قرقار اى صوت قال قالت له ريح الصبا قرقار والثاني عرعار اى تلاعبوا بالعرعرة وهي لعبة لهم قال يدعو وليدهم بها عرعار قال المبرد لم يأت في الرباعي عدل اصلا وانما قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية اصوات الصبيان كما يقال غاق غاق قال السيرافي الاولى ما قال سيبويه لان حكاية الصوت لا يخالف الاول فيها الثاني مثل غاق غاق ولو ارادوا الحكاية لقالوا قار قار وعار عار وعند الاخفش فعلال امرا من الرباعي قياس واعلم ان مذهب النحاة ان فعال هذا معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الامر كفعّال وفعول للمبالغة في فاعل وكذا قالوا في نحو نشتار وشكار وسرعان انها معدولة والفتحة فيها هي الفتحة التي كانت في الفعل المعدول عنه قال عبد القاهر اصل نزال انزل انزل انزل ثلثا او اكثر والتثليث وما فوقها جمع والجمع مؤنث فقيل انزلى الحقوا الفعل الياء التي هي ضمير المونث دليلا على التكرار المثلث كما ادخلوا الالف في القيا في جهنم دليلا على التكرار المثنى واصله الق الق والمراد بالتكرار المبالغة ثم عدلوا نزال عن انزلى فنزال اذن مؤنث كانزلى يعني انهم جعلوا الالف التي هي دلالة تثنية الفاعل دليل تثنية الفعل المتكرر والياء التي هي دليل تانيث الفاعل علامة تانيث الفعل اى كونه مكررا ثلثا او اكثر قال ودليل تانيث فعال الامري قوله ولانت اشجع من اسامة اذ دعيت نزال ولج في الذعر هذا كلامه والذي ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه اخذا من استقراء كلامهم فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال على ما بينا قبل لا من الوجه الذي ادعى عبد القاهر وتانيث الفعل في دعيت نزال لا يدل على ان اصل نزال فعل عدل بل هو لتاويل نزال بالكلمة او اللفظة او الدعوة كما يجيء في باب العلم وكذا لا يخلو قسما المصدر والصفة من معنى المبالغة فجار ولكاع ابلغ من [illegible]

انه فعل امر
اجتناب
وهذا على قريب
في الامر
فالاكثرون على
ان حكاية الاصوات لا تخالف
مبالغة فاعل
الحقو
نوع المعدول عنه فكيف خرج

٣٠٣

ولكنتاء الثانى من اقسام فعال المصدر فقالوا مصدر معرفة مؤنث ولم يقولى الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه و
مذهبهم انه من اعلام المعانى كفجار وسبحان على ما يجئ فى باب العلم وربما استدل على تانيث اسم الفعل والمصدر بتانيث الصفة
وعلم الشخص طردا فانهما مونثان كما يجئ وهذا استدلال عجيب وقيل فجار معرفة فى قوله انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت
فجار لتعريف قرينته وهى برة وهذا الدليل كالاول فى الغرابة اذ حمل كلمة على اخرى فى التانيث والتعريف مع عدم استعمال المحمولة معرفة
ومؤنثا شئ بديع بلى لو ثبت وصف نحو فجار بالمونث المعرف نحو فجار القبيحة مثلا كان صالحا للاستدلال على الامرين التانيث
والتعريف على ان السيرافى جوز كون برة بمعنى البارة فكذا يكون فجار بمعنى الفاجرة كانه قال اخملت الخصلة البرة واحتملت الخصلة الفاجرة
فهما صفتان غالبتان صائرتان بالغلبة علمين كما يجئ فى القسم الثالث ولو سلمنا فاين الدليل على تعريف اخواته على ان قولهم فى الظباء اذا
وردت الماء فلا عباب اى فلا عب واذا لم ترد فلا اباب اى لا اب اى لا نزاع اليه وقول المتلمس جماد لها جماد ولا تقولى طوال الدهر
ما ذكرت حماد اى قولى لها جمودا ولا تقولى لها حمدا وشكرا وقول العرب لا مساس اى لا مس ظاهرة فى التنكير ومن كان مذهبه
ان جميع اوزان فعال امرا وصفة ومصدرا وعلما مؤنثة فاذا سمى بها مذكر وجب عدم انصرافها كعناق ويجوز عند النحاة جعلها
منصرفة كصباح وهذا منهم دليل على ترددهم فى كونها مؤنثة الثالث الصفة المؤنثة ولم تجئ فى المذكر وجميعها يستعمل من دون
موصوف وهى بعد ذلك على ضربين اما لازمة للنداء سماعا نحو يا لكاع اى يا لكعاء ويا فساق ويا خباث اى يا فاسقه ويا خبيثة ويا ظار
ويا دفار وكذا يا خصاف ويا حباق كلاهما بمعنى الضراطة ويا خزاق من الخزق وهو الذرق ولا تجئ هذه اللازمة للنداء علما للجنس
اى لا يكون بسبب الغلبة فى موصوف بحيث يصير علما له كالصعق ونحوه على ما يجئ فى الاعلام واما غير لازمة للنداء وهى
على ضربين احدهما صار بالغلبة علما جنسيا كاسامة وهو الاكثر وذلك نحو حلاق وجباذ للمنية كانت فى الاصل صفة عامة
لكل ما تحلق وتجبذ اى تجذب ثم اختصت بالغلبة بجنس المنايا وكذلك حناذ وبراح للشمس من الحنذ وهو الشئ والبراح وهو
الزوال وكلاهما وارام وجداع للسنة وسباط للحمى لانبساطها فى البدن من الشعر السبط وهى كثيرة ككرار للخرزة التى تؤخذ بها المرأة
زوجها سمين كرار لانها تكر الزوج اى ترده بزعمهم يقال يا كرار كريه ان ادبر فرديه وان اقبل فسريه وفشاش وحياد وصمام للداهية
لانها تفش اى تخرج ريح الكبر وتحيد اى تميل سميت بها تفؤلا وتصم اى تشتد يقال فشاش فشيه من استه الى فيه اى اخرج ريح الكبر
من استه مع فيه ويقال حيدى حياد اى رحبى يا راجعة ويقال صمى صمام اى اشتدى يا شديدة اى زيدى فى الشدة او ابقى على شدتك
كالتاويلين فى قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم ويقولون عند طلوع من يكرهون طلعته حلاق حديه اى يا داهية الحادة اى
المائلة وفياح للغارة يقولون فيحى فياح اى اتسع يا متسعة على تاويل صمى صمام ويقال كونيه وقاع وهى علم كية على الجاعرتين وانتصابها
على المصدر من كونيه اى كية واقعة اى لازمة ويقال طمار للمكان المرتفع كانها طامرة اى واثبة ويقال للضبع قثام وجعار وفشاح من الفشح
وهو الجم ومن الجعر ومن الفشح وهو تفريج ما بين الرجلين فهذه وامثالها اعلام للجنس بدليل وضعها بالمعرفة نحو حلاق الطالقة ولو
لم تكن معارف لم يجز حذف حرف النداء معها فى نحو فشاش فشيه وحلاق حديه وحيدى حياد كما مر فى باب النداء والضرب الثانى من غير اللازمة
للنداء ما بقى على وصفيتها نحو قطاط اى قاطعة كافية قال اطلت فراطهم حتى اذا ما قتلت سراتهم كانت قطاط وسبته سبة تكون لزام اى
لازمة ولا ابل فلانا عندى بلال اى بالة اى لا يصيبه عندى ندى ولا يصله منى صلة وقال الخليل نعدو فى الصعيد بداد اى
متبددة متفرقة فهو حال والرابع الاعلام الشخصية وجميع الفاظها مؤنثة وان كان المسمى بها مذكرا ايضا واما قوله قد كنت احسبكم اسود خفية
فاذا لصاف تبيض فيه الحمر بتذكير ضمير لصاف فلتاويله بالموضع ويروى فيها ولصاف منزل من منازل بنى تميم وخصاف جمل وفى المثل اجرأ

من خاصى خصاف وذلك انه طلبه بعض الملوك من صاحبه للفحالة فمنعه وخصاه وكذا خصار كوكب وظفار مدينة وقد يسمى بنحو هذه المؤنثة رجل كما يسمى بنحو سعاد وزينب قطام وحذام ورقاش وغلاب وسجاح لنسوة معينة وسكاب لرمكة وكساب وخطاف لكلبتين ومناع وملاع لهضبتين ووبار وشراف لارضين وعرار لبقرة وقسم المصادر والصفات جميعها مبنية اتفاقا وقد اختلف في علة بنائها قال المبرد فيها ثلثة اسباب التانيث والعدل والعلمية قال بسببين يسلب الاسم بعض التمكن فيستحق بالثلثة زيادة السلب وليس بعد منع الصرف الا البناء وفى قوله نظر وذلك لانه لم يقم دليل على عدلها كما مر ولا على علمية المصادر كما مضى ولا على علمية جميع الاوصاف بل على بعضها كما ذكرنا والتانيث لو ثبت فى المصادر لم يوثر بدون العلمية ولو سلمنا اجتماع الثلثة فهو منقوض بنحو اذربيجان فى نحو عمر اذا سمى به مؤنث فانه اذن معرب اتفاقا مع اجتماع التانيث والعدل والعلمية وقيل بنيت لتضمن تاء التانيث وبعد تسليم تقدير تاء التانيث فى المصادر هو منقوض بنحو هند ونار ودار مما لا يحصى وقال المصنف لمشابهة نزال زنة فورد عليه نحو سحاب وكهام وجهام من المعربات فضم الى الوزن العدل فان ادعى العدل المحقق فما الدليل عليه وثبوت الفجور والفاسقة لا يدل على كون فجار وفساق معدولين عنهما اذ من الجائز ان يكونا مترادفين لمعنى لا ان يكون احدهما معدولا عن الآخر وان ادعى العدل المقدر لاضطرار وجودهما مبنيين الى ذلك كما ذكر لمنع صرف عمر وهو الظاهر من كلامه فما الدليل على كون نزال الذى هو الاصل معدولا وقد قلنا قبل ما عليه وان قدر العدل فى الاصل ايضا فهو تكلف على تكلف والاولى ان يقال بنى قسم المصادر والصفات لمشابهتهما لفاعل الامرى وزنا ومبالغة بخلاف نحو نبات وكلام ومضاء فانه لا مبالغة فيها واما الاعلام الجنسية كسمام وحلاق فكان حقها الاعراب لان الكلمة المبنية اذا سمى بها غير لفظها وجب اعرابها كما يسمى بابن شخص على ما يجئ فى الاعلام لكنها بنيت لان الاعلام الجنسية اعلام لفظية كما يجئ فى باب العلم فمعنى الوصف باق فى جميعها اذ هى اوصاف غالبة واما الاعلام الشخصية كقطام وحذام فبنو تميم جروا فيها على القياس باعرابهم لها غير منصرفة اما الاعراب فلعريها عن معنى الوصف واما عدم الصرف فلما فيها من العلمية والتانيث وبناء اهل الحجاز لها مخالف للقياس اذ لا معنى للوصف فيها حتى يراعى البناء الذى كان لها فى حالة الوصف لكنهم رأوا انه لا تضاد بين الوصف والعلمية من حيث المعنى كما مر فى باب ما لا ينصرف فبنوها بناء الاوصاف وان كانت مرتجلة غير منقولة عن الاوصاف فاجراها مجرى العلم المنقول عن الوصف لانه اكثر من غيره او نقول اجروا الاعلام الشخصية مجرى الاعلام الجنسية فى البناء الجامع العلمية وقال المصنف هى معربة غير منصرفة عند بنى تميم لاجتماع العدل والعلمية فيها وينتقض ذلك عليه باجتماع العدل والوصف فى نحو فساق عند النحاة والعدل والعلمية فى فساق وفياح ونحوهما من الاعلام الجنسية مع اتفاقهم على بناءها هذا مع ان فى ادعاء العدل فى الاقسام الاربعة نظرا كما مر هذا مذهب الاقل من بنى تميم واما مذهب الاكثر منهم وفصحائهم فانهم يمنعون صرف الاعلام الشخصية الا ما كان آخره راء نحو حضار فانهم يبنونه وذلك لان تقدير الاعراب والبناء فى جميع الشخصية مستقيم لكن قد يترجح احد التقديرين لغرض والغرض فى ذى الراء قصد الامالة اذ هى مستحسن والمصحح للامالة ههنا كسرة الراء وهى لا تحصل الا بتقدير البناء لانه اذا اعرب ومنع الصرف لم يكسر واذا لم يكسر لم يمل فاذا كان كذلك كان تقدير علة البناء للغرض المذكور اولى من تقدير علة منع الصرف وان كان ايضا مستقيما لو منع واما القليل من بنى تميم فقد جروا على قياس منع الصرف فى الجميع دون قياس البناء قال المصنف فى القسم الاخير اعنى العلم الشخصى ان فيه عند اهل الحجاز عدلا تقديريا ليحصل بذلك مشابهة هذا القسم لباب نزال من وجهين الوزن والعدل فيحصل موجب البناء اذ لو اكتفى بالوزن لوجب بناء باب سلام وكلام قال وانما كان العدل تقديريا اذ ليس لنا فاطمة وحاذمة عدل عنهما قطام وحذام كما لم يثبت لنا عامر المعدول عنه عمر قال وعند فصحاء بنى تميم فى نحو حضار العدل التقديرى والوزن وفى نحو قطام التانيث

وظفار المدينة

وجميع المصادر والصفات مبنية اتفاقا

ومما لا يحصى

رضى شرح كافيه ج ٢

٣٠٦

ترادف لفظين فى معنى لا يكون احدهما معدولا عن الآخر

وفى ادعاء العدل فى الاقسام الاربعة نظر كما مضى

وغرض تخصيص البناء بذى الراء ليس لنا عامر

والعلمية لانا غير مضطرين لمنع الصرف الى العدل اذ الكفاية حاصلة بالتانيث والعلمية قال بعضهم يقدر فيها ايضا العدل لانه من باب
حضار المضطر فيه الى تقدير العدل اي من باب العلم التشخصي فيطرد تقدير العدل في جميع افراد العلم التشخصي لما اضطر في بعضه وهو ذو الراء هذا وقد
الكلام على تقدير العدل قوله الاصوات كل لفظ حكي به صوت او صوت به للبهائم فالاول كغاق والثاني نخ اعلم ان الالفاظ التي يسميها
النحويون اصواتا على ثلثة اقسام احدها حكاية صوت صادر اما عن الحيوانات العجم كغاق او عن الجمادات كطق وشرط الحكاية ان تكون
مثل المحكي وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة محركة بحركات صحيحة وليس المحكي كذلك اذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الافصاح
بالحروف لحسان الانسان لكنهم لما احتاجوا الى ايراد اصواتها التي هي تشبه المركب من الحروف في اثناء كلامهم اعطوها حكم
كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة لانه يتعسر عليهم او يتعذر مثل تلك الاجراس الصادرة منها كما انها لا تحسن مثل الكلام الصادر
من جنس الانس الا في النادر كما في الببغاء فاخرجوها على ادنى ما يمكن من التشبه بين الصوتين اعني الحكاية والمحكي قضاء
لحق الحكاية اي كونها كالمحكي سواء وثانيها اصوات خارجة عن فم الانسان غير موضوعة وضعا بل تنطبع على معان في انفسهم كاف وتف
فان المتكره لشيء تخرج من صدره صوت يشبه لفظ اف ومن يزرق على شيء مستكره يصدر منه صوت يشبه تف وكذلك اه للمتوجع او المتعجب
وشبهها اصوات صادرة منهم طبعا كاح لذي السعال الا انهم لما ضمنوها كلامهم لاحتياجهم اليها نسقوها نسق كلامهم وحركوها تحريكه وجعلوها
لغات مختلفة كما مر من لغات اف واوه وثالثها اصوات يصوتونها للحيوانات عند طلب شيء منها اما المجيء كالفاظ الدعاء نحو جوت وقوس ونحوهما واما
الذهاب كهلا وهج وهجا ونحوها واما امر اخر كسأ للشرب وهدع للتسكين وهذه الالفاظ ليست مما يخاطب به الحيوانات العجم حتى يقال انها اوامر
او نواه كما ذهب اليه بعضهم لانها لا تكون مخاطبة لعدم فهمها الكلام كما قال تعالى كمثل الذي ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء بل كان اصلها ان الشخص كان
يقصد انقياد بعض الحيوانات لشيء من هذه الافعال فيصوت لها اما بصوت غير مركب من الحروف كالصفير للدابة عند ايرادها الماء وغير ذلك
واما بصوت معين مركب من حروف معينة لا معنى تحته ثم يحرضه مقارنا لذلك التصويت على ذلك الامر اما بضربه وتاديبه واما بايناسه و
اطعامه فكان الحيوان يمتثل المراد منه اما رهبة من الضرب او رغبة في ذلك البر وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك الضرب او البر
الى ان يكتفي الطالب بذلك الصوت عن الضرب او البر لانه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب او ضده فيمتثل عقيب الصوت عادة
ودربة فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالامر والنهي لذلك الحيوان وانما وضعوا المثل لهذا الغرض صوتا مركبا من الحروف ولم يقنعوا بالساذج
من الصوت لان الصوت من حيث هو هو مشتبه الافراد وتمايزها بالتقطيع والاعتماد بها على المخارج سهل فلما كان الافعال المطلوبة من الحيوانات
مختلفة ارادوا اختلاف العلامات الدالة عليها فركبوها من الحروف وما ذكرنا من الترتيب يتبين من كيفية تعليم الحيوانات كالدب والقرد والكلب وغير
ذلك هذا وانا لا ارى منعا من ارتكاب كون هذه الاصوات التي يصوت بها للبهائم اسماء افعال بمعنى الامر كما ذهب اليه بعضهم لو ذلك لان الله تعالى جعلها فهم
المطلوب منها كالعقلاء ثم نقول انما سميت الاقسام الثلثة اصواتا وان كان غيرها من الكلام ايضا من جنس الصوت لان هذه في الاصل اصوات
ساذجة او مقطعة لا كلمات دالة على معان كما بينا في كل واحد من الاقسام الثلثة اذ الحكايات اصلها اعني المحكي لم يكن مركبا من الحروف الصحيحة فلا يكون كلاما
وما يصوت به للبهائم كانت مركبة من الحروف لكن كانت في الاصل غير دالة على معنى كما مر ومثل اف وتف واح كانت في الاصل الفاظا طبيعية لا وضعية
ثم جعلت الاقسام الثلثة بعد هذا الاصل لاجل احتياجهم الى استعمالها في اثناء كلامهم كالكلمات فعاملوها معاملتها والحقوها باشرف الكلمات
اي بالاسماء ليكون ادل على دخولها في ظاهر اقسام الكلمات فصرفوها تصريف الاسماء فادخلوا التنوين الذي هو من اخص علامات الاسماء
في بعضها نحو غاق واف والالف واللام في بعضها وذلك اذا قصد والفظ الصوت لا معناه نحو قوله باسم الماء وقوله كما رعت بالجوت فهو
كقولك امرته باضرب اي بهذا اللفظ وجعلوا معاني بعضها معاني المصادر نحو اف للشيء اي كراهة لك ونصبوا بعضها نصب المصدر نحو ها لك

فصار الواقع في كلامهم كالحكاية
عن تلك الاصوات وثانيها
لانها لا تصلح لكونها مخاطبة
والا لا ارى منعا من ارتكاب
صيرورة هذه الاصوات المقارنة
في الاصل للضرب او البر لا استغني
بها الطالب عنها اسماء افعال كما
ذهب اليه بعضهم فتكون اوامر

۳۰۷

ونواهي لان الله تعالى جعل
العجماوات في فهم المطلوب من هذه
الاصوات بمنزلة العقلاء فلا باس
بان تخاطب وتكلم بما تفهم كالعقلاء
ثم تقول انما سميت الاقسام الثلثة
اصواتا وان كان غيرها من الكلام
ايضا صوتا لان هذه في الاصل
اما اصوات ساذجة حكاية اصوات
العجماوات والجمادات او اصوات
مقطعة معتمدة على المخارج لكنها
غير موضوعة لمعان كالالفاظ
الطبيعية وكما يصوت به للحيوانات
وهذه الاقسام الثلثة ليست
في الاصل كلمات اذ ليست موضوعة
فسميت باسم ساذج الصوت
فقيل اصوات ثم جعلت الثلثة بعد
هذا الاصل
فحينئذ اما ان تكون بها عواقب

الاصوات
او الاخوان كما فهذه
المصادر نحو واها لك

اى طيبا فهذه الاصوات من الكلمات كالنسناس من الناس صورتها وماهيتها غير ماهيتها اذ ليست موضوعة
فى الاصل لمعنى كالكلمات فالتنوين فيما دخلته تنوين الالحاق وتنوين المقابلة كما قيل فى تنوين مسلمات وليس ما قاله بعضهم من ان
تنوين غاق للتنكير بشئ اذ لا معنى للتعريف والتنكير فيه والامنع ان تقول فى نحو صه وايه مثل هذا لما تقدم فى اسماء الافعال ان نحو صه
كان فى الاصل صوتا ونستريح اذن من التكلف الذى تكلفناه فيها التوجيه التنوين على ما سبق من الوجهين وانما بنى اسماء الاصوات
لما ذكرنا من انها فى الاصل اصوات ساذجة غير مستحقة للتركيب الذى هو مقتضى الاعراب او لكون وضع بعضها وضع الحروف اعنى على
حرفين كما قيل واذا وقعت مركبة جاز ان تعرب قال جهم بن العباس تردد جيهل وعاج واثما من العاج والجيهل جن جفونها قال ؎
تداعين باسم الشيب فى متثلم جوانبه من بصرة وسلام وقال ؎ كما رعت بالجوت الظماء الصواد با على الحكاية مع الالف واللام وتقول
زجرته بهيد وهيد وهذا كما تقول فى الحروف ان لوا وان ليتا عناء وفى الاسم المبنى انجد الله تعالى باين وانجد باين ويجئ فى الاعلام و
الاعراب مع اللام اكثر من البناء نحو من العاج والجيهل بالجو وباسم الشيب لتبعيدة الاسم عن شبه الحرف وهذا كما يحكى عن بعض البغداديين
كل الاين وكل الاين معربا ومبنيا مع اللام ومثله ما يحكى ان الخليل قال لابى الدقيش هل لك فى ثريدة كان ودكها عيون الضياون فقال اشد
الهل معربا واو الالف واللام لا يوجب الاعراب بدليل الان والذى والخمسة عشر واما اذا دخلت التنوين فى هذه الاسماء فان قصدت بها
الفاظها كقوله جيهل وعاج فاعرابها واجب لانها اذن تنوين التمكن واذا دخلها من غير هذا القصد كما فى غاق وصه فهى مبنية لانها تنوين
الالحاق والمقابلة لا تنوين التمكن كما مر هذا هو الكلام عليها اجمالا واما التفصيل فنقول من الاصوات التى هى حكاية عن اصوات الانسان او العجماوات
او الجمادات طيخ وهو حكاية صوت الضاحك وعيط حكاية صوت الفتيان اذا تصايحوا فى اللعب وغاق بكسر القاف وقد ينون وهو صوت الغراب
وشيب حكاية صوت مشافر الابل عند الشرب ومنها ماء بميم ممالة وهمزة مكسورة بعد الالف وقيل هو بهمزة ساكنة وميم مفتوحة صوت
الظبية اذا دعت ولدها وطاق بكسر القاف وطق كلاهما حكاية صوت وقع الحجارة بعضها على بعض وقب حكاية وقع السيف على
الضريبة ومن الاصوات التى يصوت بها للبهائم هلا لزجر الخيل اى توسعى فى الجرى وقد تزجر به الناقة ايضا وعدس لزجر البغل وقد
سمى به بغل فقوله ؎ عدس ما لعباد عليك امارة يحتمل الامرين الا ان الوقف على السين يقوى كونه زجرا وهيد زجر للابل بكسر الهاء
وفتحها وكذلك الدال بلا تنوين ففيه اربع لغات وهاد بفتح الدال بمعناه وقد اعربها الشاعر لما قصد اللفظ فقال ؎ حتى استقامت له الآفاق
طائعة فما يقال له هيد ولا هاد اى لا يمنعه من شئ ولا يزجر عنه ويقال اتاهم فما قالوا له هيد مالك اى لم يسالوه عن حاله وسع وجه لزجرها
وقد يقال للسبع الضاجة وجوت مثلث الباء بتنوين ودونه زجر للابل ايضا وكذا حاء وعاء بياء مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة
وجاء وعاء بهمزة مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وقد يقصر ان يقال اذا بنيت الفعل منهما حاحيت وعاعيت بابدال الالف
ياء واصلها حاحى وعاعى كما تقول لاليت لمن اكثر من قول لا لا وجوت بفتح التاء دعاء لها الى الشرب وحل زجر للناقة وكذا هيج
بفتح الهاء وكسر الجيم او سكونها وكذا عاج بكسر الجيم منونا وغير منون وحب بسكون الباء وكسرها منونة زجر للجمل وكذا جاه مكسورة
الهاء منونا وغير منون وهدع لتسكين لصغار الابل اذا انفرت وده بكسر الهاء وقد يسكن دعاء للربع ونخ بفتح النون وتشديد
الخاء المفتوحة او المكسورة وقد تخفف مسكنة صوت عند اناخة البعير وكذا هيخ وايخ بكسر اولها ويجوز فى اخائخ الكسر والسكون
ويقال لزجر الغنم اس مكسورة الهمزة ساكنة السين وكذا هس قيل بضم الهاء وفتح السين المشددة وكذا هج بفتح الهاء وسكون الجيم ويقال
ايضا فى تسكين الاسد والذئب والكلب وغيرها وقد يكسر الجيم منونة وكذلك هجا وقع وقاع لزجر الغنم ايضا وبس دعاء لها بضم الباء وسكون
السين وقيل السين مفتوحة مشددة وتى بكسر التاء وقيل بفتحها وسكون الهمزة دعاء للتيس عند السفاد وجه وعه وغير

اى عزو الاسم ١٢ عنه قلت التنح فانتزع
بعضهم ١٢ س عنه البصرة حجارة رخوة الى بياض اى اسلام الحجارة واحدها سلمة ١٢ س
عنه حاحيت من حاء وعاعيت من عاء وهو على وزن فعللت فهو بمنزلة فعللت لا فاعلت
ويدل على ذلك المجى بالمصدر كالزلزال ١٢ س
عنه الربع ما نتج فى الربيع وهو اول النتاج ١٢

لیت فى الاصل كلمات قصدا استعمالها
فى الكلام فلم تكن فى الاصل منظورا
فيها الى التركيب الذى هو مقتضى الاعراب
واذا وقعت مركبة جاز ان تعرب
اعتبارا بالتركيب العارض وهذا انما

٣٠٦

جعلتها بمعنى المصادر كانها منك ان
كما اذا قصدت الفاظها الاصلية لها

قال جهم بن العباس

فى الكلمات المبنية اذا قصدت
الفاظها ان لوا وان ليتا عناء ولا
انجد الله باين وباين على ما يجئ
فى الاعلام والاعراب

لكونها علامة الاسم الذى اصله
الاعراب وهذا

فى قوله عدس ما لعباد عليك
امارة نجوت هذا تحملين طليق
زجر للبغل باسم البغل والا لم يسكن
اخره الا ان يقال اجرى الوصل
مجرى الوقف وهيد

بكسر العين والزاي وردي فتح العين زجر للضان ودج صياح بالدجاج وساء ونشوع للحمار المورد وقوس زجر للكلب بسكون السين وقس دعاء له وعوه دعاء للجحش وهي دعاء للفرس وده بفتح الدال وسكون الهاء او تشديدها ساكنة زجرة مطلقا بمعنى اضرب واصله فارسي وقد جعلت بمعنى المصدر مراعى اصلها في البناء في قولهم الادهٍ فلادهٍ اي الا تكن ضربت الان فلا يكون ضرب بعد هذا ومن الاصوات الدالة على احوال في نفس المتكلم وي وهي للتندم او التعجب وقد ذكرنا في باب المفعول المطلق ان ويل عند الفراء اصله وي وان اللام كان حرف جر وكان الاصل وي لك اي عجب لك ثم كثر استعماله حتى ركب معه وصار لام الفعل حتى قالوا ويلاً وويلاه وويل ومذهب غيره ان ويل وويح وويس وويب كلمات براسها بمعنى الهلاك والها مصادر لا افعال لها وقولهم ويلمه يروى بكسر اللام وضمها فالضم على وجهين اما ان يقال الاصل ويل امه مبتدا محذوف الخبر اي هلاكها حاصل اي اهلكها الله وهذا كما يقال في التعجب قاتله الله فان الشئ اذا بلغ غايته يدعى عليه صونا عن عين الكمال كما قال رمى الله في عيني بثينة بالقذى : وفي الغر من انيابها بالقوادح وقولهم قاتله الله من شاعر فحذف الهمزة على غير القياس تخفيفا لما صار ويلمه كلمة واحدة مفيدة لمعنى عجبا واما ان يقال اصله وي لامه اي عجبا لها اي ولدولدت فنقل ضمة الهمزة الى اللام المتحركة على غير القياس وحذفت الهمزة تخفيفا لقصد التركيب المذكور والكسر على ان اصله وي لامه فحذفت الهمزة مع ضمتها واما ويكان نحو ويكان الله فهو عند الخليل وسيبويه وي التي للتعجب ركبت مع كان مثقلة كما في الاية او مخففة كما في قوله ويكان من يكن له نشب يحبب ومن يفتقر يعيش عيش ضر وفي هذا القول نوع تعسف في المعنى لان معنى التنبيه غير ظاهر في نحو قوله تعالى ويكان الله يبسط الرزق ويكانه لا يفلح الكافرون وفي قوله ويكان من يكن له نشب : وقال الفراء وي كلمة تعجب الحق بها كاف الخطاب كقوله قيل الفوارس ويك عنتر اقدم : اي ويلك عجبا منك وضم اليها ان ومعنى ويكانه لا يفلح الكافرون الم تر انه كان المخاطب كان يدعي انهم يفلحون فقال له عجبا منك فسئل لم تتعجب منه فقال انه لا يفلح الكافرون فحذفت حرف الجر مع ان وان كما هو القياس واستدل على كونه بمعنى الم تر بان اعرابية سالت زوجها اين ابنك فقال ويك انه وراء البيت اي الم تري انه وراء البيت ثم لما صار بمعنى ويكان الم تر لم يغير كاف الخطاب للمؤنث والمثنى والمجموع بل لزمت حالة واحدة وهذا الذي قاله الفراء اقرب من جهة المعنى ومن هذا النوع اف واوه وقد ذكرناهما في اسماء الافعال ومنه حس بفتح الحاء وكسر السين كلمة يقولها الانسان اذا اصابه بغتة ما يمضه ويوجعه كالجمرة والحزة ومنه بخ وهي كلمة يقال عند الاعجاب والرضى بالشئ وتكرر للمبالغة فيقال بخ بخ فان وصلته خففته ونونته مكسور الخاء وربما شدد منونا مكسورا قال الشاعر وقد جمعهما روافده اكرم الرافدات : بخ لك بخ لبحر خضم واذا بين باللام فهو مستعمل استعمال المصادر كما مضى وحكى ابن السكيت بهٍ به بمعنى بخ بخ ومنه اخ بكسر الهمزة وفتحها وخاء مشددة مكسورة وكذا كخ بكاف مكسورة وقد جعله الشاعر في قوله وصاره وصل الغانيات اخا : ويروى كخا كالمصدر فاعرب به وهو مصدر بمعنى المفعول اي مكروها ومنه مض بكسر الميم والضاد على المشهور ونقل في صاده الفتح وهو اسم لصوت يخرج عند التمطق بالشفتين اي التصويت بانفراغ احدهما عن الاخرى عند رد المحتاج وليس الرد بمثله ردا اياس بالكلية بل له اطماع ما من حيث العادة ومن ثم قيل ان في مض لمطمعا ولما لم يكن هذا الصوت الخارج عند التمطق مما يمكن ان يركب من شكله وشبهه كلمة ضيعت كلمة وهي مض وري الصوت بها فصار مض كالحكاية عن ذلك الصوت فبني بناء سائر الحكايات عن الاصوات قوله المركب كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة لا يطلب في الحد العموم فلا حاجة الى قوله كل وانما يطلب فيه بيان ماهية الشئ ولم يكن قوله اسم ايضا محتاجا اليه كما في سائر الحدود المتقدمة لانه في قسم الاسماء لكنه ذكره لبيان الوحدة اي اسم واحد حاصل من تركيب

۳۰۹

فيبحث في التصريف في تخفيف الهمزة واما ويكان ولعله

بيراعي

واما ويلمه بكسر اللام وضمها

كلمتين هذا مع ان الوحدة ايضا لم يكن محتاجا اليها لان المشهور ان اقسام الاسم والفعل والحرف المذكورة فى ابواب النحو كلمات مفردة وقوله من كلمتين اى حاصل من تاليفهما وانما قال كلمتين ليدخل فيه الاسمان والفعلان والحرفان والاسم مع الفعل او الحرف والفعل مع الحرف قوله ليس بينهما نسبة اى ليس قبل العلمية بينهما نسبة قال انما قلت ذلك ليخرج المضاف والمضاف اليه والجملة المسمى بها لان بين جزئيهما نسبة قبل العلمية وليس بمبنيين بعد التسمية بها وكلامنا فى المركبات المبنية اما المضاف والمضاف اليه فظاهر عدم بنائهما بالتركيب واما الجملة فلا توصف قبل العلمية لا بالاعراب ولا بالبناء لانهما من عوارض الكلم لا الكلام فثبت ان الجملة ليست مبنية قبل التسمية بها على ماسيذكر المصنف فى باب الكنايات انها مبنية الاصل وقد خرج عن هذا الحد بعض المحدود لان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر او حرف جر نحو بيت بيت بين جزئية نسبة ما وهى نسبة العطف وغيره ولا يدخل فى هذا الحد لانه لم يكن مركبا قبل العلمية بل ركب لاجلها نحو معد يكرب وبعلبك ثم اعلم ان العلم المركب على ضربين وذلك لانه اما ان يكون تركيبه للعلمية او كان مركبا قبلها والاول على ضربين وذلك لانه اما ان يكون فى الجزء الاخير قبل التركيب سبب البناء اولا فان كان فالاولى والاشهر ابقاء الجزء الاخير على بنائه مراعاة للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز ايضا على قلة اضافة صدر المركب الى الاخير تشبيها لهما بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا كما جاءت فى معد يكرب كما يجئ فيجئ فى المضاف اليه الصرف وتركه كما يجئ ولا يستنكر اضافة الفعل والحرف ولا الاضافة اليهما لانهما خرجا بالتسمية عن معناهما المانع من الاضافة هذا هو الذى يقتضيه القياس وان لم يسمع فى نحو سيبويه الاضافة واما الجزء الاول فواجب البناء ان لم يضف الى الثانى لكونه محتاجا الى الثانى فيشابه الحرف فيبنى على الفتح ان كان معربا فى الاصل او مبنيا على غير الفتح ويجوز حكاية المبنى وابقاؤه على حركته اى حركة كانت وسكونه وهذا النوع تسعة اقسام لان الثانى اما اسم والاول اسم نحو سيبويه او فعل نحو جاويه او حرف نحو من ويه واما فعل خال عن الضمير والاول اسم نحو انا ضرب او فعل نحو خرج ضرب او حرف نحو من ضرب واما حرف والاول اسم نحو اين من او فعل نحو ضرب من وحرف نحو عن من وان لم يكن فى الاخير قبل التركيب سبب البناء كمعد يكرب وبعلبك فالاولى بناء الجزء الاول لما ذكرنا وهو احتياجه الى الثانى وجعل الثانى غير منصرف وقد يبنى الثانى ايضا تشبيها بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما ايضا كلمتين احدهما عقيب الاخرى وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك وقد يضاف صدر هذا المركب الى عجزه فيتاثر الصدر بالعوامل مالم يكن المعتل يكون فان حرف العلة يبقى فى الاحوال ساكنا وللعجز حينئذ ماله مفردا من الصرف وتركه وبعضهم لا يصرف المضاف اليه وان كان قبل التركيب منصرفا اعتدادا بالتركيب الصورى كما اعتد به فى اسكان ياء معد يكرب وهو ضعيف مبنى على وجه ضعيف اعنى على الاضافة اما ضعفه فلان التركيب الاضافى غير معتد به فى منع الصرف واما ضعف الاضافة فلانها لاجل التشبيه بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا من حيث هما كلمتان احدهما عقيب الاخرى ولو كان مضافا حقيقة لانتصب ياء نحو معد يكرب فى النصب والثانى اى الذى كان مركبا قبل العلمية على ضربين وذلك لانه اما ان يكون للجزء الثانى قبل العلمية معربا مستحقا لاعراب معين لفظا او تقديرا اولا فان كان وجب ابقاؤه على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب المعين ان كان له قبل ذلك كما فى الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل معربا ومن الاعراب العام ان كان كذلك قبل العلمية كما مر فى المضاف والمضاف اليه نحو عبد الله والاسم العامل عمل الفعل نحو ضرب زيدا وحسن وجهه ومضروب غلامه كل ذلك احترازا لخصوص الاعراب او عمومه وان لزم منه دوران الاعراب على اخر الجزء الاول الذى هو كبعض وكذا وكذا يترك الجزء الاول على البناء ان كان فى الاصل مبنيا كما فى الفعلية اذا كان الفعل مبنيا وكما فى سيضرب وسوف يضرب ولن يضرب ولم يضرب وكذا فى نحو ازيد وهل زيد

ليس ايضا من هذا الوجه محتاجا اليه لان

المركب من اسمين ومن فعلين ومن حرفين ومن اسم وفعل او حرف ومن فعل وحرف

واما بعد العلمية فهى محكية اللفظ على ما يجئ فلا يطلق عليها انها معربة فى الظاهر او مبنية لاشتغال حرفها الاخر بالحركة التى كانت عليها اعرابية او بنائية او بالسكون

الذى كان كذلك

قد خرج والمنع

٣١٠

هذا هو القياس على ما قيل و ان لم يسمع

ويجوز حكاية حركات المبنى وسكونه

وهذا النوع

فلانها ليست حقيقة بل شبه بالمضاف

ولزيد اذا الاسماء بعد هذه الاحرف مبتدأة فى الظاهر قال سيبويه المسمى بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع فوا
الحكاية اذ العاطف اما عامل او كالعامل على ما مر فى باب التوابع وكذا كل اسم معمول للحرف نحو ان زيدا وما زيد ومن زيد لان
حرف الجرفية تفصيل وذلك لانه لا يخلو ان يكون احاديا اولا فان كان فعند سيبويه والخليل فيه الحكاية لا غير اذ لا يجوز جعله كالمضاف
كما فى الثنائى والثلاثى وقال الزجاج يجوز جعله كالمضاف بان تزيد عليه حرفين من جنس حركته مدغما احدهما فى الاخرى وتعربه اعراب المضاف كما تزيد
عليه اذا سميت به وهو مفرد كما يجئ فى باب العلم هذا قوله والاولى ان تزيد حرفا لان الحرفين انما ردتهما عليه فى حال الافراد لئلا يسقط حرف اللين
للساكنين فيبقى المعرب على حرف ومع الاضافة فلا تنوين حتى يلتقى ساكنان وان كان على حرفين فعند الخليل وهو ظاهر مذهب سيبويه انه يجب اعراب
الاول اعراب المضاف فان كان ثانيهما حرف مد زدت عليه حرفا من جنسه كما يقول فى المسمى بفى زيد فى زيد مشددة الياء كما تزيده فى الافراد على ما يجئ فى
باب العلم والاولى ترك الزيادة لانك آمن من بقاء المعرب على حرف بسبب الاضافة واجاز الزجاج الحكاية فى الثنائى ايضا وكذا الخلاف فى الثلاثى
حكاية واعرابا نحو منذ شهر وان لم يكن الاول حرف جر فالحكاية كما ذكرنا لا غير اتفاقا منهم نحو ازيد ولزيد وانما اختص حرف الجر بذلك لكون المجرور
بعد التسمية فى صورة المضاف اليه والمضاف فى لا يكون محكيا كما لا يكون المفرد محكيا كذا قال سيبويه هذا وقد جاء صدر الجملة المسمى بها مضافا
الى عجزه اذا لم يكن الصدر ضمير التشبيه بالجزءين بالمضاف والمضاف اليه كما مر والاولى ان يجوز ايضا اضافة الضمير لخروجه عن معناه لو ثبت اضافة
الفعل او الحرف بعد التركيب كما مر وكذا يبقى الجزء الثانى على حاله اذا كان قبل مستحقا الاعراب معين لكنه كان مع ذلك مبنيا على حركة
مشابهة لحركة الاعراب كما فى يا زيد ولا رجل فيحكى الجزآن على ما كانا عليه قبل التسمية اجراء للحركة البنائية مجرى ما شابهته من الاعرابية وان
لم يكن الثانى قبل العلمية مستحقا لخصوص اعراب فلا يخلو من ان يكون له قبل العلمية مطلق اعراب مع التركيب اولا فان كان وهو
فى التوابع الخمسة مع متبوعاتها لا غير بقى التابع مع المتبوع على ما كانا عليه قبل التسمية من تعاقب الاعراب عليهما كما قلنا فى المضاف
والاسم العامل عمل الفعل ويراعى الاصل فى الصرف وتركه ايضا فيصرف عاقلة ظريفة سواء سمى به رجل او امراة لان المسمى ليس
واحدا من الاسمين بل المجموع وليس المجموع اسما مؤنثا فان سميت بعاقلة وحدها فالاكثر ترك الصرف لان اللفظ مفرد ويجوز صرفها على
الحكاية اجراء لها مجرى الصفة والموصوف فكانك سميت بامرأة عاقلة واذا سميت بطلحة وزيد لم تصرف الاول اذ هو غير منصرف
قبل التسمية بهذا المركب فان اردت بطلحة واحد الطلح لا اسم شخص صرفته كما كان مصروفا قبل التسمية وكان القياس ان يحكى
المعطوف عطف النسق مع وجود المتبوع كما حكى المتبوع لان العاطف كالعامل كما مر الا انه لما لم يكن فى المتبوع قبل الوصول
الى التابع مقتضى اعراب خاص اجرى بوجوه الاعراب وتبعه المعطوف ولم يتبع الاول الثانى لئلا يصير المتبوع تابعا ويجوز فى التوابع مع متبوعاتها
اجراؤها مجرى نحو معد يكرب فى وجهى التركيب والاضافة الا عطف النسق فان حرف العطف مانع منهما فان حذف حرف العطف قبل العلمية فبناؤهما
اولى بعد ها لقيام موجبه فى كليهما اما فى الاول فالاحتياج الى الثانى واما فى الثانى فتضمن الحرف ويجوز كما فى نحو معد يكرب اعراب الثانى اعراب غير
المنصرف مع التركيب ويجوز ايضا كما فيه اضافة الاول الى الثانى مع صرف الثانى وتركه وكذا كل ما تضمن الثانى فيه حرفا وان لم يكن عاطفا
نحو بيت بيت يجوز فيه الاوجه الثلثة بعد العلمية وانما جاز اعراب الثانى مع كونه متضمنا للحرف فى الاصل لان ذلك المعنى انمحى بالعلمية وان لم يكن
للجزء الثانى قبل العلمية لا مطلق اعراب ولا معينة فالحكاية لا غير نحو المسمى بما قام وقد قام وكلما واذما وانما وكان ولعل ونحوها وهذا
هو تمام الكلام فيما سمى به من المركب قوله فان تضمن الثانى حرفا بنيا كخمسة عشر وحادى عشر واخواتها الا اثنى عشر والاعراب الثانى
كبعلبك وبنى الاول فى الافصح اعلم ان اصل خمسة عشر خمسة وعشرة حذف الواو وقصد المزج الاسمين وتركيبهما وانما مزج هذا المعطوف
بالمعطوف عليه دون مثل قولك لا اب وابنا لان الاسمين معا ههنا عدد واحد كعشرة وكعشرين بخلاف نحو لا اب وابنا وانما مزج النيف مع هذا العقد

اذ العاطف كالعامل وكذا
كما يقول الحسن والحسين والحارث
باللام اعتبار الاصل الصفة
واذا سميت به
ولما ته

٣١١

بخلاف سائر العقود نحو عشرين واخواته ومائة والف لقرب هذا المركب من مرتبة الآحاد التي الفاظها مفردة وبنى الاول لكونه محتاجا الى الثاني فشابه الحرف وبنى الثاني لتضمن الحرف العاطف وبنيا على الحركة للدلالة على عروض البناء وان لهما عراقة في الاعراب وعلى الفتح ليخف به بعض الثقل العارض من جعل كلمتين كلمة واحدة واجاز بعض الكوفيين اضافة النيف الى العشرة لتشبيهها بالمضاف والمضاف اليه حقيقة كما في العلم المركب وانشد ❊ كُلِّفَ من عَنَائِهِ وشِقْوَتِهِ ❊ بنتَ ثماني عشرةَ من حجته ❊ ويبنى حادى عشر الى تاسع عشر بناء خمسة عشر وذلك لان اصل خامس عشر خامس وعشرة كما تقول الخامس والعشرون والثالث وخمسون جرت عادتهم بابقاء الجزء الثاني مما فوق العشرة مركبا كان او معطوفا اذا قصد المفرد من المتعدد لما كان في العدد تقول الثاني والعشرون كما قلت في العدد اثنان وعشرون فان قلت معنى العطف في العدد ظاهر بخلافه في المفرد من المتعدد وذلك لان معنى ثلاثة وعشرون رجلا ثلثة رجال وعشرون رجلا وكذا في نحو ثلثة عشر رجلا اى ثلثة رجال وعشرة رجال وليس معنى ثالث عشر واحد من الثلثة وعشرة وكذلك ليس معنى الثالث والعشرون الواحد من الثلثة والعشرون بل المعنى الواحد من الثلثة والعشرة والواحد من الثلثة والعشرين فكيف هذا العطف قلت كان القياس ان يبنى من مجموع جزئى المركب في نحو ثلثة عشر اسم فاعل واحد وكذا من مجموع المعطوف والمعطوف عليه في نحو ثلثة وعشرون اذ لو بنيت من كل واحد من الجزئين وكل اسم فاعل من العدد يدل على مفرد من المتعدد لكانا اسمى فاعلين يدلان على مفردين وهو ضد المقصود فتبين ان عشرين في قولك ثالث وعشرون ليس بمعنى المفرد من المتعدد كما في قولك الباب العشرون بل هو باق على معنى العدد كما كان في ثلثة وعشرون ولو كان بمعنى المفرد لقلت في ثلثة عشر ثالث عاشر اذ المفرد من العشرة عاشر وليست كالعشرين اذ لفظ العدد ولفظ المفرد من المتعدد هنا في صورة واحدة فنقول اذا ارادوا بناء اسم فاعل واحد من مجموع لفظى ثلثة وعشرين او ثلثة عشر كما بنى من الفاظ الآحاد التي تحت العشرة ولم يمكن بناء اسم فاعل منهما مع بقاء حروفهما لان لفظ الفاعل اسم ثلاثى زيد فيه الف بعد الفاء وحروف الاسمين اكثر من ثلاثة ومع حذف بعض حروف كل واحد منهما وابقاء الآخر نحو تاشر مثلا في ثلثة عشر اوثلثر كان يلبس فاضطروا الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل التي حقها ان يسبكها من مجموعهما على احدهما لفظا ويكون المراد من حيث المعنى كونها من المجموع لان المعنى احد مجموع العددين فاوقع تلك الصورة على اول الاسمين دون الثاني ليؤذن من اول الامر ان المراد المفرد من المتعدد لا المعدد وعطف الثاني لفظا على تلك الصورة وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف على عدد لا متعدد على متعدد ولا عدد على متعدد لاستحالتهما كما بينا لكن المعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهرا ويستوى فيما قلنا المعطوف بحرف ظاهر كما في الثالث والعشرين او بحرف مقدر كما في ثالث عشر فاصل قولك جاءني ثالث عشر جاءني واحد من ثلثة عشر فعشر معطوف على ثلثة لا على واحد ثم جعل لفظ ثالث مقام قولك واحد من ثلثة فعطفوا عشر على ظاهر هذا القائم مقام المجموع لما اضطروا اليه فان قيل لو كان معنى ثالث عشر واحد من ثلثة عشر لم يجز ان يضاف الى ثلثة عشر فيقال ثالث عشر ثلثة عشر وهل هذا الا بمعنى واحد من ثلثة عشر ثلثة عشر قلت هذا كما اضيف في نحو ثالث ثلثة مع ان معنى ثالث واحد من ثلثة وانما اضيف الى ثلثة عشر لاحتمال ان يراد بثالث عشر لو لم يضف الى اصله ثالث عشر عشرين او خمسين او مائة او نحو ذلك لان اسم الفاعل من العدد اذا كان بمعنى واحد مضاف الى العدد المشتق هو منه والى ما فوقه ايضا كما تقول الحسين رضي الله عنه ثالث الاثنى عشر كما يجئ في باب العدد واذا عرف نحو ثلثة عشر وثالث عشرين من المركبات باللام فلا خلاف في بقائه على بنائه لبقاء علة البناء مع اللام ايضا واما اذا اضيف نحو ثلثة عشرك مثلا ففي اعرابه خلاف كما يجئ في باب العدد فان قلت لو لم يجز الاعراب مع اللام المرجحة لجانب الاسمية كما ذكرت في باب الاصوات نحو كل الاين قلت لان الجزء الذي باشره اللام من المركب

قال لهما في الاعراب اصلا في

على الفتح

الحاصل من التركيب اجاز

في المفرد من المتعدد

ولا معنى الثالث والعشرون

لما معنى هذا

وثلثون

312

دالين

اذ يكون المعنى واحد من ثلثة عشر ثلثة عشر قلت هذا كما يضاف ثالث مع ان معناه واحد من ثلثة الى ثلثة فيقال ثالث ثلثة وانما اضيف في الموضعين لاحتمال

اى صدره فيتعسر اعرابه للزوم دوران الاعراب فى وسط الكلمة او الجزء الاخير لو يباشره اللام فكيف يعرب بخلاف نحو كل الابن فان اللام باشرت فيه الكبير وبخلاف الاضافة فانها باشر الثانى فى نحو ثلثة عشر زيد فلهذا اجوز الاخفش اعرابه كما يجئ فى باب العدد قوله الا اثنا عشر جمهور النحاة على ان اثنا عشر معرب الصدر لظهور الاختلاف فيه كما فى الزيدان والمسلمان وجعلوا الاعراب علة كما يجئ وقال ابن درستويه هو مبنى كسائر اخواته من الصدور لكونه محتاجا الى الجزء الثانى مثلها وقال اثنا عشر واثنتا عشر كل واحد منهما صيغة مستانفة الحق كما مر فى هذان وهذين واللذان واللذين وانما اعراب عند الجمهور الصدر فى اثنا عشر لانه عرض بعد ثبوت علة البناء فى هذا الصدر وهى تركيبه مع الثانى وكون الاعراب لو اعرب كالحاصل فى وسط الكلمة ما اوجب زوالها وانتفاءها وذلك انهم لما ارادوا مزج الاسمين حذفوا الواو المؤذن بالانفصال ووجب حذف النون ايضا لانها دليل تمام الكلمة كما ذكرنا فى صدر الكتاب ولم يحذف النون لاجل البناء بدليل بناء يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمين مع ثبوت النون فقام عشر بعد حذف النون مقامها وسد مسدها والنون لعدا الالف والواو فى مسلمان ومسلمون لا تجعلهما كالكائن فى وسط الكلمة لانه دليل تمام الكلمة قبله والاعراب يكون مع التمام فلذا يختلف الاعراب قبل النون فى المثنى والمجموع كما يختلف قبل التنوين فصار اثنا عشر كاثنان والدليل على قيام عشر مقام النون انه لا يضاف اثنا عشر كما يضاف اخواته تقول ثلثة عشرك وخمسة عشرك ولا تقول اثنا عشرك لانه كاثنانك يجوز ان يقال صار اثنان بعد حذف النون كالمضاف الى عشر لان نون المثنى والمجموع لم يعهد حذفها فى موضع الا للاضافة فصار كانه مضاف والتركيب الاضافى لا يوجب البناء وليس قول من قال انه اعرب لانه لم يجز ان يحذف لاجل التركيب علامة التثنية اى الالف التى جعلت اعرابا فلم يسقط الاعراب لكونه علامة المثنى بعينها بشئ بدليل بناء يا زيدان ويا زيدون مع ان هذه العلة قائمة فيه قوله والاعراب الثانى كبعلبك وبنى الاول فى الافصح قد تقدم شرحه وان بعضهم يضيف صدر هذا المركب الى عجزه مع صرف المضاف اليه وتركه ومن المركبات قولهم بادى بدى وفيه لغات احدها هذه وهى سكون يائى الاول والثانى تقول اعطه بادى بدى والاصل بادى بدء فالاول فاعل من بدأت الشئ اى فعلته ابتداء والثانى فعيل بمعنى مفعول منه وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله وانتصابه على الحال اى اعطه فاعلا ابتداء لما يجب ان يفعل ابتداء او المراد بالبدى مصدر الفعل المقدم وهو الاعطاء مثالنا فعلى هذا هو فى الاصل مضاف ومضاف اليه فينبغى ان يكون كل واحد منهما معربا لكنه كثر استعماله حتى استفيد من مجموع الكلمتين ما يستفاد من كلمة واحدة اذ معنى بادى بدى مبتديا فخفف الكلمتان لصيرورتهما كلمة بتسكين الهمزة من الاولى وقلبها ياء وحذف الهمزة من الثانية وكلا التخفيفين على خلاف القياس ثم بينا لما يجئ وثانيتها بادا بدا اولى كلمتى هذه كاولى كلمتى اللغة الاولى و الثانية على وزن دعا واصلها بدأ كنبات لان بدا على وزن طلب ويجئ من هذا التركيب بحذف الهمزة تخفيفا وبدا مصدر بمعنى المفعول فمعناه معنى بدى بنيت الكلمة الاولى من اللغتين وان كانت مضافة لصيرورتهما كلمة على ما مر وبنيت الثانية منهما لشبهها بثانية نحو خمسة عشر ولم يكن بناؤها ضعيفا كما كان فى نحو معد يكرب على ما ذكرنا لان القصد هم التخفيف ههنا الادى الى التخفيف هو بنية على غير القياس فجاز بناؤها على غير القياس ايضا لان الكلمة تكون اخف لفظا منها بالاعراب لدخول التنوين فى المعرب والاعراب اركان مقدرا وجعل جار الله بادى بدى وبادى بدا وايدى سبا من باب معد يكرب لا من باب خمسة عشر وجعلها سيبويه من باب خمسة عشر وهو الاولى وان كان على جهة التشبيه لا لتضمن الثانى حرفا مثله ولو كان الامر كما قال جار الله لوجب صرف بدى وبدا بادخال التنوين فيهما لان فى بادى بدا وبادى بدى تركيبا فقط على ما قررنا من دون العلمية ولم يسمعا منونين وكذا وجب تنوين سبا لانه ههنا اسم رجل لان معنى ايدى سبا اولاد سبا بن يشجب وليس

واحتياجه اليه وبنى الثانى وان لم يتضمن الحرف تشبيها بما تضمن نحو خمسة عشر فى بيت بيت كما ذكرنا فى معد يكرب لم يبين الجزآن ولا احدهما فى نحو بيت بيت ونحو شاة ودرهما وان افاد افادة المفرد ولذلك التاء عوض اولها اعراب المفرد الذى يفيد ان معناه كما تبين فى باب الحال لظهور انفكاك الجزئين احدهما من صاحبه بالحرف المتخلل وكان بناء ثانى جزئى بادى بدى تشبيها بخمسة عشر اكثر من بناء ثانى معد يكرب لقصدهم التخفيف ههنا اكثر ادى الى التخفيف هم فى بادى بدى على غير القياس كما يجئ فكثر بناؤه ايضا على غير القياس

٣١٣

لان الكلمة تخف بالبناء لتجرده عن التنوين والاعراب وانما لم يبن الجزآن ولا احدهما فى الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف اليه وان انمحى عن الجزئين ايضا معناهما الافرادى كما انمحى فى باب بادى بدى لان العلم ينقل بالكلية عن معنى الى معنى آخر من غير لمح للاصل الا لماحا خفيا فى بعض المواضع كما فى نحو الحسن والعباس فلما غير المعنى من حيث المعنى تغييرا تاما لم يغير من حيث اللفظ لتكون فيه دليل على الاصل المنقول منه من احد الطرفين اى اللفظ والمعنى بخلاف نحو بادى بدى فان معناه الاصلى مقصود مما نقل اليه لان المنقول منه اضافى والمنقول اليه افرادى وجعل جار الله بادى بدى الى قوله للتركيب والعلمية ولا يكون

اسم قبيلة كما اول فى قوله تعالى لقد كان لسبأ وقوله وجئتك من سبأ لان المضطر الى هذا التاويل بترك التنوين وابا قالى قلا

فعدها سيبويه من اخوات ايدى سبا وجار الله من اخوات معد يكرب ولا دليل فيها على مذهب سيبويه لان مجموع الكلمتين علم بلدة فيجب

ان يكون غير منصرف للتركيب والعلمية ولا يكون مبنيا والثالثة والرابعة والخامسة بادى بدء او بدئ او بداء الكلمة الاولى من هذه اللغات

كاولى المذكورتين ساكنة الياء والثانية اما على وزن سمح او كريم او جبان والبدء والبداء مصدران بمعنى المفعول وليس الجزءان فى

هذه اللغات مبنيين بل هما المضاف والمضاف اليه لكن الزم ياء بادى السكون بعد القلب للتخفيف والثانية فيها وكلها غير مخففة وقد

يقال بدأة ذى بدء وبداة ذى بداة وبدأة ذى بداءة على فعلة ذى فعل وفعلة وفعالة المضاف اليه فى الثلاث بمعنى المفعول لانه يقال

للمضروب ذو ضرب كما يقال للضارب والمضاف مصدر اما بمعنى الفاعل فيكون انتصابه على الحال فيكون المعنى كما فى بادى بدى ومنصوب

على الظرف بتقدير حذف المضاف اى وقت ابتدائك بما تبتدى به فهو مصدر مضاف الى المفعول ومنها ايدى سبا فى قولهم

تفرقوا ايدى سبا وايادى سبا اى مثل تفرق اولاد سبا بن يشجب حين ارسل عليهم سيل العرم والايدى كناية عن الابناء والاسرة

لانهم فى التقوى والبطش لهم بمنزلة الايدى ويجوز ان يكون فى الاصل انتصابه على الحال على حذف المضاف وهو مثل ويجوز ان يكون

على المصدر والتقدير مثل تفرق ايدى سبا وامره فى بناء الاول والثانى كما مر بادى بدى فلذا الزم ياء ايدى السكون وسكن همزة

سبا ثم قلبت الفا وقد تستعمل ايدى سبا بالتنوين فيكون ايدى وايادى مضافين الى سبا لكن يلزم سكون بائهما وقلب همزة سبا

استعمل بجواز الخمسة عشر مبنية الجزءين ظروف كيوم يوم وصباح مساء وحين حين واحوال نحو لقيته كفة كفة وهو جارى بيت بيت

واخبرته او لقيته صحرة بحرة ويجوز اضافة الصدر من هذه الظروف والاحوال الى العجز وانما لم يتعين بناء الجزءين فيهما كما تعين فى نحو خمسة عشر

لظهور تضمن الحرف وتعينه فى نحو خمسة عشر دون هذه المركبات اذ يحتمل ان يكون كلها بتقدير حرف العطف وان لا يكون فاذا قدرناها

قلنا ان معنى لقيته يوم يوم وصباح مساء وحين حين اى يوما فيوما وصباحا فمساء وحينا فحينا اى كل يوم وكل صباح ومساء وكل

حين والفاء تؤدى معنى هذا العموم كما فى قولك انتظرته ساعة فساعة اى فى كل ساعة اذ فائدة الفاء التعقيب فيكون المعنى يوما فيوما

عقيبه بلا فصل الى ما لا نهاية فاقتصر على اول المكرر اى التثنية كما فى قوله تعالى فارجع البصر كرتين ولبيك ونحوه وكذا اصبح مساء وحين حين

وقلنا ان اصل لقيته كفة كفة ومعناه متواجهين ذوى كفة منى وكفة منه كان كل منهما كان يكف صاحبه عن المتولى والاعراض واصل

جارى بيت بيت والمعنى ملاصقا بيتى وبيته اى مجتمعان متلاصقان كما تقول كل رجل وضيعته كما ذكرنا فى باب الحال فى قولهم لعب النساء شاة ودرهما

واصل لقيته صحرة بحرة ومعناه ظاهرين ذوى صحرة اى انكشاف وبحرة اى اتساع اى فى غير مضيق واخبرته صحرة وبحرة ومعناه كاشفا للخبر

اى ذا صحرة ويجوز ان يكون مصدرا لا حالا اى لقاء واخبارا ذا صحرة وان لم تقدر حرف العطف قلنا ان المعنى يوما بعد يوم وصباحا

بعد مساء وحينا بعد حين كقوله ؎ ولا ينبلى نبالهم وان هم ÷ صلوا بالحرب حينا بعد حين ولقيته ذا كفة مع كفة او بعد كفة كما يرو

عن روية كفة عن كفة اى بعد كفة كقولهم كابرا عن كابر وهو جارى بيت بيت اى ذا بيت مع بيت او عند بيت واخبرته صحرة

مع بحرة واذا ضموا نحرة اليهما اعربوا الثلثة نحو صحرة بحرة نحرة على الاتباع كما فى خبيث نبيث اذ يتعذر تركيب ثلث كلمات

والنحر ايضا بمعنى الاظهار لان نحر الابل يتضمنه ومنه قولك قتلته خبرا وقولهم للعالم نحرير لان القتل والنحر يتضمنان اظهار ما فى

داخل الحيوان فان اضيف هذه الظروف والاحوال فاما ان يكون الاضافة بمعنى اللام على المعنى المذكور فيها عند عدم تقدير

حرف العطف واما ان يكون لتشبيه هذه المركبات بالمضاف والمضاف اليه كما قلنا فى معديكرب وكذا فى نحو خمسة عشر اذا جعل علما

جازت الاضافة تشبيها فاذا اخرجت هذه الظروف والاحوال عن الظرفية والحالية وجبت الاضافة ولم يجز التركيب قال ع فلولا يوم يوم ما اردنا

٥١ واما تخفيف همزتى الى قوله وهذا مصدر بمعنى المفعول فهو كبدى من حيث المعنى ١٢

٥٢ العرم المسناة لا واحد لها من لفظها ويقال واحدها عرمة ١٢ س

٥٣ اسرة الرجل رهطه ١٢ س

رضى نسخ كا نمبر ٣٢ — ٣١٤

ن لا ينصرف للتركيب

ح كما مر فى بادى

ع فيهما

ع نحو ارجع

ى فاذا

ن الحرف

جزاء اى والقروض لها جزاء وتقول تيته فى كل يوم بيوم واتيك فى صباح مساء وذلك لان علة بناء الاسمين لم يكن فيها ظاهرة كما مر لكنه
حسن تقدير ذلك وقوعها موقع ما يكثر بناؤه وهو الظرف وموقع الحال المشبه به فاذا لم يقع موقعهما لم يقدر فيهما واستعمل كخمسة
عشر وجوبا احوال لازمة للحالية كتفرقوا اشغر بغر وشذر مذر بفتح فاء الكلمة وكسرها وحذع مذع بكسر الفاء ايدى وايادى سبا واخول اخول كلها بمعنى
متفرقين وتركتهم حيث بيث اى متفرقين ضائعين وسقط بين بين اى بين الحى وبين الميت وبين الثانية زائدة لان بين تقتضى
شيئين ولم يسمع فى هذه المركبات الاضافة كما سمعت فى المذكورة قبل مع انه يمكن ان لا يقدر فيها ايضا حرف العطف كما فى الاولى
فشغر من اشتغرت عليه ضيعته اى انتشرت ولم تنضبط وبغر من بغر النجم اى هيج المطر ولنشره وشذر من التشذر اى التفرق ومذر من
التبذير وهو الاسراف والميم بدل من الباء ويقال شذر بذر بالباء على الاصل او من مذرت البيضة اى فسدت وخذع من الخذع
وهو القطع ومذع من قولهم فلان مذاع اى كذاب يفشى الاخبار وينشرها وحيث بيث وقد ينونان وقد يقال حيث بيث بكسر
الفائين واصلهما حوث بوث وقد يستعملان على الاصل مع التنوين وعدمه نحو حوثا بوثا من الاستحاثة والاستباثة وهما بمعنى يقال
استحثت الشىء اذا ضاع فى التراب فطلبته وقد جاء حاث باث بفتح التائين وحاث باث بكسرهما ايضا تشبيها بالاصوات نحو
قاش ماش وحاق باق وجاز قلب الواو ياء او الفا لاستثقال الحاصل بالتركيب من نوعهما فلكون الثانى اتباعا كما فى خبيث نبيث
وكثير من الفاظ هذه المركبات مع كونها مشتقة كخذع مذع وشذر مذر لم يستعمل الا مع التركيب وقد يستعمل هذا المركب فى غير الظروف
والاحوال لما قلنا ان تقدير الحرف فى مثله غير متعين وانما حسنه الحالية والظرفية وذلك نحو قولهم وقعوا فى حيص بيص اى فى فتنة عظيمة
بفتح الفائين وكسرهما مع فتح الصادين والحيص الهرب والبوص السبق فالتقدم اى وقعوا فى هرب وسبق بعضهم بعضا لعظم الفتنة
فقلبوا الواو ياء للازدواج وهو اولى من العكس لان الياء اخف وقد يقال حوص بوص بقلب الياء واوا وقد ينون الجزءان مع كسر الفائين
وفتحهما فيكونان معربين والثانى اتباع كما ذكرنا وقد يقال حيص بيص بكسر الفائين وفتحهما مع كسر الصادين تشبيها بالاصوات وجاء حاص
باص كحاث باث بفتحهما واما الخازباز فانه مركب من اسم الفاعل خزى اى قهر وغلب ومن فاعل بزى اذا سما وارتفع كانه قيل هو الخازى والبازى
فركبا وجعلا اسما واحدا وتصرف فيه على سبعة اوجه خازِ بازِ على حذف الياءين وبناء الاسمين على الكسر تشبيها بالصوت وخاز بازُ تشبيها
بخمسة عشر وكان اصله الخازى والبازى على عطف احد النعتين على الاخر وخاز باز على ان يكون كبعلبك ويكون الاول مبنيا على الفتح
او الكسر وانما جاز كسر الاول ههنا بخلاف نحو بعلبك نظرا الى اصل الزاى وانما منع الصرف فى هذين الوجهين للعلمية والتركيب وانما
هو علم الجنس كاسامة فاذا دخله اللام انكسر الثانى جرا كما فى سائر غير المنصرف وخاز باز باعرابهما على اضافة الاول الى الثانى كما قلنا فى بعلبك
فيجوز صرف الثانى وترك صرفه وخازباء كقاصعاء وخرباز كقرطاس ولبس الاخيران اسمين ركب احدهما مع الاخر بل كل واحد منهما اسم
صيغ من اسمين كما قيل عبقسى فى عبد القيس واذا دخلت اللام على هذه اللغات لم يغير ما كان مبنيا عن بنائه كما فى الخمسة عشر قال وجن
الخازباز به جنونا ولها خمسة معان ضرب من العشب وذباب يكون فى العشب وصوت الذباب وداء فى اللهازم والسنور واما خاق باق
للنكاح وقاش ماش للقماش فكل واحد منهما اسم لصوته فبقيا على بنائهما وانما لم يجز تركيب الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف اليه
وتشبيهها بخمسة عشر كما فعل ذلك بايدى سبا وبادى بدا وان انمحى عن جزئيها ايضا معناهما الافرادى كما انمحى ذلك عن جزئى
ايدى سبا لان الاعلام المنقولة يراعى اصلها فى كلامهم لان العلم ينقل من معنى الى معنى اخر من غير لمح للاصل الا لمحا خفيا
وذلك ايضا فى بعض المواضع كما فعل بنحو الحسن والعباس فلما غير من حيث المعنى تغييرا تاما لم يغير من حيث اللفظ ليكون فيه دليل على
الاصل المنقول منه من احد الطرفين اى اللفظ والمعنى بخلاف هذه المركبات فان معناهما الاصلى المنقول منه مقصود من

(١) يقال تطاير الشرر اخول اخول اى متفرقا وهو الشرر الذى يتطاير من الحديد الحار اذا ضرب
(٢) وذهب القوم اخول اخول اذا تفرقوا شتى وبنيا على الفتح ١٢ س
(٣) اسمان جعلا واحدا وبنيا على الفتح ١٢ ... ١٢
(٤) خزه خزا ويخزه ... اسماء ... فى البحر
(٥) الدنبتان ... ... نابتتان
٣١٥
حيث ... الاذن ويقال لهما ضيغتان ... نابتتان تحتهما ١٢ س (٦) قد سبق هذا المعنى فى النسخة الاخرى الا ان على الحاشية فارجع اليها ١٢ س

(١) كما فى قولهم المال بينى وبينك ولم يسمع
فى هذه الكلمات
(٢) اى هاج بالمطر
(٣) الجنسية
(٤) مركبين من كلمتين بل كل

ذلك المعنى المنقول اليه او معنى ايدى سبا مثلهم فى التفرق فالاصل موذن بالتفرق البليغ الكامل الذى هو المعنى المنقول اليه
فلما لم يكن فى المعنى تغيير كثير جوز والتغيير اللفظ عما كان لان المعنى يكفى فى الايذان بالاصل المنقول منه قوله الكنايات كم وكذا للعدد و
كيت و ذيت للحديث الكناية لغة واصطلاحا ان تعبر عن شئ معين لفظا كان او معنى بلفظ غير صريح فى الدلالة عليه اما للابهام على
بعض السامعين كقولك جاءنى فلان وانت تريد زيدا وقال فلان كيت و كيت ابهاما على بعض من يسمع او لشناعة المعبر عنه
كهن للفرج او الفعل القبيح وكوطيت و فعلت اى جامعت و كالغائط للحدث او للاختصار كالضمائر الراجعة الى متقدم او لنوع من
الفصاحة كقولك كثير الرماد للكثير القرى اولغير ذلك من الاغراض والمكنى عنه ان كان لفظا فقد يكون المراد معنى ذلك اللفظ كقوله
كَانَ فَعْلَةً لَمْ تَمْلَأْ مَوَاكِبُهَا: دِيَارَ بَكْرٍ وَلَمْ تَخْلَعْ وَلَمْ تَهَبْ: اى خولة وكقولك مررت برجل افعل اى احمق وقد يكون المراد مجرد
ذلك اللفظ كالالغاز والمعميات نحو كفف كفف فى مهمه وكذا الاوزان المعبر بها عن موزوناتها فى اصطلاح النحاة كقولهم افعل صفة
لا ينصرف هو عبارة عن كلمة اولها همزة زائدة بعدها فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها لام وكذا غيره من الاوزان كما يجئ
فى باب الاعلام فيكون على هذا كم الاستفهامية كناية لانها للسوال عن عدد معين و كذا من و ما وكيف و غيرها من اسماء الاستفهام
لان كلها سوال عن معين غير مصرح باسمه فمن سوال عن ذى العلم المعين غير المصرح باسمه ولو صرحت قلت ازيد ام عمرو وذلك العالم
ام ذلك الجاهل و كذا اين سوال عن مكان معين غير مصرح باسمه وكذا اسماء الشرط كلها كنايات و ذلك لان كلمات الشرط والاستفهام بمعنى
اى الموضوع للمعين شرطا كان او استفهاما يكنى بهذه الاسماء شرطا او استفهاما عن المعينات غير المحصورة اختصارا اذ كان يطول عليك
لو قلت مكان اين زيد أفى الدار ام فى السوق ام فى الخان الى غير ذلك من المعينات فحرف الشرط وحرف الاستفهام مقدران قبل هذه الاسماء كما هو
مذهب سيبويه وهى كنايات عن المعينات الكثيرة كما بينا الخ وقول المصنف ليس نحو من وما وكيف كناية ممنوع اذ كثيرا ما يجرى فى كلامهم
ان من كناية عن العقلاء وما عن غيرهم وقولك انا وانت ليس بكناية لانه تصريح بالمراد وضمير الغائب كناية اذ هو دال على المعنى بواسطة
ما يعود اليه غير صريح بظاهره فيه ويقال كنيت عن كذا بكذا وكنوت قال ع وَاِنِّى لَاَكْنُوْ عَنْ قَذُوْرَ بِغَيْرِهَا: وَاُعْرِبُ اَحْيَانًا بِهَا
فَاُصَارِحُ فالكناية ضد التصريح لغة واصطلاحا واعلم ان جميع الكنايات ليست بمبنية فان فلانا وفلانة منها بالاتفاق
وهما معربان والمبنى منها كم وكذا وكاين وكيت و ذيت واما اسماء الاستفهام والشرط فلم نعدها هنا لان لها بابا آخر هى اخص به
فالكنايات كالظروف فى كون كل واحد منهما قسمين معربا ومبنيا قال المصنف المراد بالكنايات الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع فى
كلام متكلم مفسرا اما لابهامه على المخاطب او لنسيانه فكم لا يكون من هذا القبيل على ما قرر به استفهامية كانت او خبرية
ولا لفظ كذا فى قولك عندى كذا رجلا لانه ليس حكاية لما وقع فى كلام متكلم مفسرا ولا كيت و ذيت فى قولك كان من الامر كيت وكيت
و ذيت و ذيت بلى مثل قولك قال فلان كذا وقال كيت وكيت داخل فى حده وكاين خارج عنه نحو قولك كاين رجلا عندى
واما بناء كم الخبرية فلكونها موضوعة وضع الحروف على ما قيل ولشبهها باختها الاستفهامية قال المصنف والاولى ليسا ولتضمنها
معنى الانشاء الذى هو بالحروف غالبا كهمزة الاستفهام وحرف التخصيص وغير ذلك فاشبهت ما تضمن معنى الحرف فان قيل الكلام
الخبرى هو الذى يقصد المتكلم ان له خارجا موجودا فى احد الازمنة يطابقه كلامه فان طابقه سمى كلامه صدقا والا فكذبا والانشاء
ما لا يقصد المتكلم به ذلك بل انما يحصل المتكلم المعنى الخارج بذلك الكلام والكلام المصدر بكم او برب لا بد فيه من ان يقصد
المتكلم مطابقته لخارج نحو كم رجل لقيته ورب من البخيل عبطا صدره فيصح ان يقال ما لقيت رجلا ولم تنضح صدر احد وجواز
التصديق والتكذيب دليل على كونهما خبرين فالجواب ان معنى الانشاء فى كم فى الاستكثار وفى رب فى الاستقلال لا يقصد

فى الفرج ن

اى الکبر جماعة الفرسان ١٢ س
اللغز فى کلامه اذا عمى مراده والاسم
اللغز والجمع الالغاز ١٢ س
من النساء التى تتنزه عن الاقذار ١٢ اسم

التى لا يتناهى كما مر
بواسطة المرجوع اليه غير صريح
فقط
واعلمون بناء كم الخبرية لشبهها باختها الاستفهامية
قال
مطابقا لما تكلم به فان طابقه

المتكلم ان المعنيين خارجا بل هو الموجد لهما بكلامه بل يقصد ان فى الخارج كثرة او قلة لا استكثارا او لا استقلالا فلا يصح ان
يقال له كذبت فانك ما استكثرت اللقاء وما استقللت الانضاج كما لو قال ما اكثرهم صح ان يقال لليس اكثيرين ولا يصح ان يقال تعجبت من
من كثرتهم وليس كذلك نحو ما قام زيد فانه لا يفيد انك تعد قيامه منفيا بهذا الكلام كما افاد كم رجل لقيته انك تعد لقائه كثيرا
بهذا الكلام بل المعنى انك تخبر بانتفائه فى الخارج ويأتى تمام القول فى افعال المدح والذم ان شاء الله تعالى واما بناء كذا
فلانه فى الاصل ذا المقصود به الاشارة دخل عليه كاف التشبيه وكان ذا مشارا به الى عدد معين فى ذهن المتكلم مبهم عند السامع ثم
صار المجموع بمعنى كم وانمحى عن الجزئين معنى التشبيه والاشارة كما ذكرنا فى فاها لفيك وايدى سبا فصار الكلمتان ككلمة واحدة ولذا نقول ان كذا
مالك برفع مالك على انه خبر ان ولا تقول ان اسم ان الكاف الاسمية لانها عند سيبويه لا تكون اسمية الا للضرورة كما يجيء فى حروف الجر فبقى ذا على
اصل بنائه قوله كذا للعدد قد يكون لغير العدد ايضا نحو قال فلان كذا واما كائن فهو كاف التشبيه دخلت على اى التى هى فى غاية الابهام
وفيه ما انقطع عن الاضافة فكائن مثل كذا فى كون المجرورين مبهمين عند السامع الا ان فى ذا اشارة فى الاصل الى ما فى ذهن المتكلم بخلاف
اى فانه للعدد المبهم والتمييز بعد كذا وكائن فى الاصل عن الكاف لا عن ذا واى كما فى مثلك رجلا الا انك تبين فى كذا رجلا وكائن رجلا ان مثل
العدد المبهم من اى جنس هو ولم تبين العدد المبهم حتى يكون التمييز من ذا واى فاى فى الاصل كان معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادى
وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبنى على السكون آخره نون ساكنة كما فى من وتنوين تمكن فلذا يكتب بعد الياء نون مع
ان التنوين لا صورة لها فى الخط ولاجل التركيب ايضا تصرف فيه فقيل كائن بالف بعد الكاف بعدها همزة مكسورة بعدها نون ساكنة قال يونس
هو اسم فاعل من كان وذهب المبرد وهو الاولى الى انهم بنوا من الكلمتين لما ركبوهما اسما على فاعل فالكاف فاء الكلمة والهمزة التى كانت فاء اى صارت عينا
وحذفت احدى الياءين وبقيت الاخرى لاما وقال الخليل الياء الساكنة من اى قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها موقعها وسكنت الهمزة لوقوعها
موقع الياء الساكنة ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين وبقيت الياء الاخيرة
بعد كسرة فاذهبها التنوين بعد زوال حركتها كالمنقوص وقال بعضهم الياء المتحركة قدمت على الهمزة وقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم سكنت
الهمزة وكسرت للساكنين وحذفت الياء الاولى كما فى قاض ومنهم من قال قدمت العين اى الياء الساكنة على الهمزة وقلبت الفا مع سكونها
كما فى طائى ثم نقل كسرة الياء الى الهمزة انما هو للتغيير وحذفت للتنوين بدليل ان من لغاته كيئ نحو كيع وقد يقال كيأ بفتح الهمزة على
انها بقيت مفتوحة ثم قلبت الياء التى هى لام الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد يقال كأى نحو كعى بحذف حركة الهمزة مع الياء الاولى
وجاء كاء نحو كع اما على حذف العين واللام معا ونقل كسرة اللام الى الهمزة واما على حذف العين ونقل كسرة اللام وحذفها للتنوين
كما فى عم وشج واما كيت وذيت فانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الكلام والجملة من حيث هى لا تستحق اعرابا ولا بناء كما مر فى المركبات
فان قيل فكان يجب ان لا تكون مبنية ايضا كالجمل قلت يجوز خلو الجمل عن الاعراب والبناء لانهما من صفات المفردات ولا يجوز خلو المفرد
عنهما لما وقع المفرد موقع ما لا اعراب له فى الاصل ولا بناء ولم يجز ان يخلو ايضا عنهما بقى على الاصل الذى ينبغى ان يكون الكلمات عليه
وهو البناء اذ بعض المبنيات وهو الخالى عن التركيب يكفيه عريه عن سبب الاعراب فعريه عن سبب الاعراب سبب للبناء كما قيل عدم
العلة علة العدم فان قلت انهما وضعتا لتكونا كناية عن جملة لها محل من الاعراب نحو قال فلان كيت وكيت اى زيد منطلق مثلا وهى
فى موضع النصب قلت ان الاعراب المحلى فى الجملة عارض فلم يعتد به وبنا وهما على الفتح اكثر لثقل الياء كما فى اين وكيف ولكونهما فى الاغلب
كناية عن الجملة المنصوبة المحل ويجوز بناؤهما على الضم والكسر ايضا تشبيها بحيث وجير ولا تستعملان الا مكررتين بواو العطف نحو قال
فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت وهما مخففتان من كية وذية بحذف لام الكلمة وابدال التاء منها كما فى بنت والوقف عليهما

اذا قطعت عن الاضافة

ان يخلو منهما مثله

٣١٧

الكلمتان

بالتاء كما على بنت ومن العرب من تستعملها على الاصل فلا يكون ان الا مفتوحتين لثقل التشديد والوقف عليهما بالهاء ولامهما ياء لا واو اذ ليس في الكلام مثل حيوت وواو حيوان بدل من الياء الا عند المازني وعنده واو حيوان اصل فيجوز ان يكون ايضا لام كية وذية واوا ولم ينقل ان اصلهما كوية وذوية لان اللام اولى بالحذف من العين فلو كان العين واوا لقلت كوت وذوت والتاء فيهما لكونهما عبارتين عن القصتين وحكى ابو عبيدة كيه بالهاء مكان تاء كيت مفتوحة ومكسورة قوله فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد ومميز الخبرية

مجرور مفرد ومجموع ويدخل من فيهما ولهما صدر الكلام كم الاستفهامية والخبرية يدلان على عدد ومعدود فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب في ظن المتكلم والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول عند المخاطب في الاستفهامية والخبرية فلذا احتيج الى التمييز المبين للمعدود ولا يحذف الا لدليل كما تقول مثلا كم عندك اذا جرى ذكر الدينار اي كم دينارا وكم عندي اي كم دينار قالوا وحذف مميز الاستفهامية اكثر لانه في صورة الفضلات ومميز الاستفهامية منصوب مفرد حملا على المرتبة الوسطى من العدد وسيجيء العلة في باب العدد وانما حملت على وسطى المراتب لان السائل لا يعرف في الغالب الكثرة والقلة فحملها على الدرجة المتوسطة بين القلة والكثرة اولى وكم منونة تقديرا لكن فصل المميز عن كم الاستفهامية جائز في الاختيار نحو كم لك غلاما ولا يجوز ذلك في العدد الا اضطرارا كما قال ؎ على انني بعد ما قد مضى :: ثلثون للهجر حولا كميلا :: وذلك لان العدد مع المعدود كلمة واحدة الا ترى ان عشرون مع مميز بمنزلة رجل ورجلان ولو وجد والفظا دالا على العدد والمعدود كما في المفرد والمثنى لم يحتاجوا الى العدد وكذا كل مقدار مع مميزه لا يفصل بينهما نحو رطل زيتا لانه هو بدليل اطلاق احدهما على الآخر بخلاف كم مع مميزه ولا يجوز جر مميز الاستفهامية الا اذا انجرت هي بحرف الجر نحو على كم جذع بني بيتك وبكم رجل مررت فيجوز في مثله الجر مع النصب والمجوز قصد تطابق كم ومميزه جرا والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه كما في الخبرية وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة ومجوز اضمارها قصد التطابق ولا يجوز ان يكون المجرور بدلا من كم لان ما ابدل من متضمن الاستفهامية يجب مقارنته بهمزة الاستفهام كما مر في باب البدل ولا يكون مميز كم الاستفهامية مجموعا كمميز المرتبة الوسطى خلافا للكوفيين وعلى ما اجاز السيرافي في نحو العشرون غلمانا لك اذا اردت طوائف من الغلمان ينبغي جواز كم غلمانا لك بهذا المعنى وقال البصريون لو جاء نحو غلمانا لك فالمنصوب حال لا تمييز والتمييز محذوف اي كم نفسا لك في حال كونهم غلمانا والعامل في الحال الجار والمجرور فلا يجوز عندهم كم غلمانا لك الا على مذهب الاخفش كما تقدم في الحال والجر في مميز الخبرية باضافتها اليه خلافا للفراء فانه يقول الجر بمن مقدرة وهذا كما قال الخليل في لاه ابوك انه مجرور بلام مقدرة وانما جواز الفراء عمل الجار المقدر ههنا وان كان في غير هذا الموضع نادرا لكثرة دخول من على مميز الخبرية نحو كم من ملك وكم من قرية والشيء اذا عرف في موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه فان فصل بين الخبرية ومميزها جاز جره عند الفراء لانه يجره بمن المقدرة لا بالاضافة وغيره يوجب نصبه حملا على الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة مع الفصل الا على مذهب يونس فانه يجيز الفصل بينهما في السعة بالظرف وشبهه فيجيز في الاختيار نحو قوله ؎ كم بجود مقرف نال العلى :: وكريم بخله قد وضعه :: وقال الاندلسي ان يونس يجيز الفصل ههنا بالظرف وشبهه اذا لم يكن مستقرا ولم ينقل غيره عدم الاستقرار عن يونس ههنا كما نقلوه كلهم في لا التبرئة نحو لا ابا اليوم لك والدليل على جواز الفصل بالمستقر ايضا قوله ؎ كم في بني سعد بن بكر سيد :: ضخم الدسيعة ماجد نفاع :: وسيبويه لا يجيز الجر مع الفصل وان كان بالظرف الا للضرورة نحو قوله كم في بني سعد بن بكر البيت واما الجر مع الفصل بالجملة فلا يجيزه الا الفراء بناء على مذهبه المتقدم وذلك نحو قوله ؎ كم نالني منهم فضلا على عدم :: اذ لا أكادُ مِنَ الاقتار أحتمل :: واذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول

لان الثاني كيت وذيت بدل من اللام فلو كان العين في ظلمة
لان بدل متضمن الاستفهام يقترن بهمزة الاستفهام كما مر
فانه عنده بمن مقدرة

ذلك المنفذ اى نحو قوله كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل كحال كم الخبرية فى جميع
ما ذكرنا وبعض العرب ينصب مميز كم الخبرية مفردا كان او جمعا بلا فصل ايضا اعتمادا فى التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال فيجوز على
هذا ان يكون كم عمة بالنصب خبرية وانما انجر مميز الخبرية المفرد وهو الاكثر من الجمع لان كم للتكثير فصار مميزه كمميز العدد الكثير وهو المائة
والالف وانما جاز الجمع فيه ولم يجز فى العدد الصريح لان فى لفظ العدد الكثير دلالة على الكثرة فاستغنى بتلك الدلالة عن جمع المميز
واما كم فهو كناية عن العدد الكثير وليس بصريح فيه فجوزوا جمع مميزه تصريحا بالكثرة قوله ويدخل من فيهما اى فى ضميرهما اما فى
الخبرية فلكثير نحو وكم من ملك ومن قرية وذلك لموافقته جر المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا
بمن فى نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو ولا ادرى ما صحته واذا انجر المميز بمن فلا بد من تقدير كم منونة قوله ولهما صدر
الكلام اما الاستفهامية فلان الاستفهام واما الخبرية فلما تضمنته من المعنى الانشائى فى التكثير كما ان رب لما تضمنت المعنى الانشائى
فى التقليل وجب لها صدر الكلام ولى فى تضمنهما معنى الانشاء اعنى رب وكم نظر كما يجئ فى باب التعجب وانما وجب تصدر متضمن معنى
الانشاء لانه موثر فى الكلام مخرج له عن الخبرية وكل ما اثر فى معنى الجملة من الاستفهام والعرض والتمنى والتنبيه ونحو ذلك فحقها صدر
تلك الجملة خوفا ان يحمل السامع تلك الجملة على معناها قبل التغيير فاذا جاء المغير فى اخرها يشوش خاطره لانه يجوز اذا ان يرجع

معناه الى ما قبله من الجملة موثرا فيها ويجوز ان يبقى الجملة على حالها فيرتقب جملة اخرى تؤثر ذلك الموثر فيها قوله وكلاهما يقع مرفوعا و

منصوبا ومجرورا فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه كان منصوبا معمولا على حسبه وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور والا فمرفوع مبتدا

ان لم يكن ظرفا وخبرا ان كان ظرفا وكذلك اسماء الاستفهام والشرط قوله كلاهما اى كم الاستفهامية وكم الخبرية وانما وقع كل منهما مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا لانهما اسمان ولا بد لكل اسم مركب من اعراب وهما قابلان لعوامل الرفع والنصب والجر فيرتفعان وينتصبان وينجران
وقوله فكل ما بعده فعل اخذ بفصل مواقعهما فى الاعراب يعنى اذا كان بعد كم فعل لم يشتغل عن العمل فى كم بالعمل فى الضمير الراجع اليه
كما اشتغل فى نحو كم رجلا ضربته او فى متعلق ذلك الضمير كما اشتغل فى نحو كم رجلا ضربت غلامه كان كم منصوبا معمولا على حسب
ذلك الفعل غير المشتغل اى على حسب اقتضائه فان اقتضى المفعول به فكم منصوب المحل بانه مفعول به نحو كم رجلا ضربت وكم غلام ملكت
والاولى ان يقول معمولا على حسبه وحسب المميز معا وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرف مع اقتضاء الفعل
المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعيينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب الفعل وحسب المميز فبقولك
يوما تعين الظرفية ولو قلت كم رجلا لكان انتصابه بكونه مفعولا به ولو قلت كم ضربة لا ينتصب بكونه مفعولا مطلقا ويجوز ان
يجعل كم فى هذه المواضع مبتدأ والجملة خبره والضمير فى الجملة مقدر على ضعف كما مر قوله ما بعده فعل يريد او شبهه
ليشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضاربه وليس بمعروف انتصابها الا مفعولا بها او ظرفا او مصدرا او خبر كان نحو كم كان
مالك ومفعولا ثانيا لباب ظن نحو كم ظننت مالك قوله كل ما بعده فعل غير مشتغل عنه متنقض بقولك كم جاءك فان جاء
فعل غير مشتغل عنه بضميره لانه لا يعمل فى كم لو لم يعمل فى ضميره مع ان كم مرفوع المحل مبتدأ قوله وكل ما قبله حرف جر او مضاف
فمجرور وانما جاز تقدم حرف الجر والمضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخر الجار عن مجروره ممتنع لضعف عمله فجوز تقدم الجار
عليهما على ان تجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته ولهذا حذف
الف ما الاستفهامية اذا انجرت على ما تقدم فى الموصولات تقول بكم رجل مررت وغلام كم رجل ضربت ويكون اعراب
المضاف كاعراب كم لو لم يكن مضافا اليه قوله والا فهو مرفوع اى ان لم يكن بعده فعل غير مشتغل بضميره ولا قبله جار فهو مرفوع

والتثنية
رجوع
نقاء
فيترقب
نصب كم بنصب الضمير الراجع اليه

٣١٩

كما فى نحو كم رجلا ضربته او بنصب متعلق ذلك الضمير كما فى نحو كم رجلا
اى فعل او شبهه
منتقض بقولك كم جاءك فان جاء فعل غير مشتغل عن كم بضميره لان معنى الاشتغال عنه بضميره انه كان ينصبه لو لم ينصب ضميره كما ذكرنا فى المنصوب على شريطة التفسير
مجرور
للتصدر

وذلك انه اذا لم يكن لا قبله عامل ولا بعده كان اسما مجردا عن العوامل على مذهب البصريين فيكون مبتدأ او خبرا وذلك اما بان لا يكون
بعده فعل نحو كم مالك او كان عاملا في ضميره او متعلقه اما على وجه الفاعلية نحو كم رجلا جاءك او كم رجلا جاء غلامه
او على المفعولية نحو كم رجلا ضربته او ضربت غلامه ولو قيل في المشتغل بضمير المفعول او بمتعلقه انه مفسر لناصب كم المقدر نحو كم
رجلا ضربت ضربته لجاز الا ان الرفع فيه اولى للسلامة من الحذف والتقدير على ما تبين فيما اضمر عامله على شريطة التفسير والاولى
ان تقدر الناصب بعد كم ومميزه لحفظ التصدر على كم والمنع من تقديره قبله لان المقدر معدوم لفظا والتصدر للفظ هو
المقصود قوله ان لم يكن ظرفا وكونه ظرفا باعتبار مميزه نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا داخل في قوله ما بعده فعل وشبهه
غير مشتغل عنه لان التقدير كم يوما كائن سفرك ومرفوع المحل ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ ومثال كونه مبتدأ
كم رجل جاءني واما كم مالك فالاولى كونه فيه خبرا لا مبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة كما مر في باب المبتدأ قوله وكذلك اسماء الاستفهام
والشرط اي تقع مرفوعة ومنصوبة ومجرورة على ما ذكر من مواقع كم الا ان ما هو ظرف من هذه الاسماء كمتى واين واذا ان لم تجر
بحرف جر نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وقد تخرج اذا عن الظرفية كما يجيء في باب الظروف ويرتفع اسم الاستفهام
محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو متى عهدك بفلان واما اسماء الشرط الظرفية فلا تكون الا منصوبة
على الظرفية ابدا وما ليس بظرف نحو من وما يقع مواقع كم مرفوعا بالابتداء مبتدأ نحو من ضربه ومن قام قمت وخبرا نحو من
انت وما دينك ولا يقع كلمة الشرط خبرا ومجرورا نحو غلام من انت وبمن مررت وغلام من تضرب اضرب وبمن تمرر امرر ومنصوبا مفعولا
به نحو من لقيت وما فعلت ومن ضربت اضربه وما تفعل افعله ولا يقع غير ذلك من المنصوبات استقراء والنظر في كلمات الشرط نحو
من وما واي الى الشرط لا الى الجزاء فان كان الشرط مسندا الى ضميرها او متعلقه متعديا كان او لازما فهي مبتدأ نحو من جاءك
فاكرمه ومن ضربك غلامه فاضربه وان كان متعديا ناصبا لضميرها او لمتعلق ضميرها نحو من ضربته يضربك او من ضربت غلامه
يضربك فالاولى كونها مبتدأة ويجوز انتصابها بضمير يفسره الظاهر وان كان متعديا غير مشتغل عنها بضميرها ولا بمتعلق
ضميرها فهي منصوبة به نحو من ضربت ضربت ويجوز كونها مبتدأة على ضعف ولو جوزنا عمل الجزاء في اداة الشرط كما هو مذهب بعضهم
في متى جئتني جئتك على ما يجيء في الظروف المبنية لجاز ان تكون في نحو من جاءك فاكرم ومن ضربني فاضرب منصوبة المحل
لكونها مفعولة للجزاء وان تكون في نحو من جاءك فاضربه منصوبة المحل بفعل يفسره الجزاء لكن الحق ان الجزاء لا يعمل في اداة
الشرط فلا يفسر عاملها ايضا لان ما لا يعمل بنفسه لا يفسر العامل كما مر في المنصوب على شريطة التفسير والسر في جواز عمل الشرط
في اداته دون الجزاء ان الاداة من حيث طلبها للصدر كان القياس ان لا يعمل فيها لفظا اصلا وان كان في اللفظ ايضا
متاخرا بل لا يعمل فيها الا معنى الابتداء لان مرتبة العامل التقدم من حيث كونه عاملا فيصير لها مرتبة التاخر من حيث
المعمولية مع تقدمها لفظا لكنهم جوزوا ان يعمل فيها ما لا يجوز تقدمه عليها لفظا بوجه وهو الشرط واما الجزاء فانه يجوز ان يتقدم
عليها اما باقيا على الجزائية كما هو مذهب الكوفيين او ساقطا عنها دالا على الجزاء كمذهب البصريين على ما يجيء في قسم الافعال
فلم يجز عمله فيها سواء كانت الاداة ظرفا كمتى واين او غيره كمن وما والدليل على انه لا يعمل الجزاء فيها انه لم يسمع مع الاستقراء
نحو ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم وان قلنا ان حرف الشرط مقدر قبل كلمات الشرط كما هو مذهب سيبويه فكلمات الشرط اذن
معمولة لفعل مقدر يفسره ما بعده ابدا سواء كانت مرفوعة او منصوبة اذ حرف الشرط لا يدخل الا على فعل ظاهر او مقدر
كما يجيء في قسم الافعال وذلك عند البصريين ولا يلزم مثل ذلك في كلمات الاستفهام لان همزة الاستفهام تدخل على الفعل

كما تبين قبل ولا منع من تقدير
الناصب قبل كم لان
ومنصوبا ومجرورا فالمرفوع اما
مبتدأ نحو من ضربه ومن قام
قمت واما خبر ولا يكون
الا استفهاما نحو من انت وما
دينك والمنصوب اما مفعول
به نحو من لقيت وما فعلت
ومن ضربت اضربه وما
فعلت افعله ولا يقع غير ذلك

من المنصوبات استقراء
والمجرور نحو غلام من انت وبما
مررت وغلام من تضرب اضرب
وبمن تمرر امرر والنظر
متاخرا لان مرتبة العامل التقدم
ما حقه ان يليها بلا فصل كالشرط
واما الجزاء فلفرط تاخره عنها
لم يجوز عمله فيها سواء كانت
الاداة ظرفا كمتى

والاسم قوله وفى تمييزكم عمة لك يا جرير وخالة ثلثة اوجه وقد يحذف فى مثل كم مالك وكم ملكت البيت للفرزدق وتمامه

فدعاء قد حلبت على عشارى * الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فتكون منقلبة الكف او القدم الى انسيها

يعنى انها لكثرة الخدمة صارت كذلك او هذا خلقة لها نسبها الى شنوة الخلقة وانما عدى حلبت بعلى لتضمينه حلبت عشارى معنى

ثقلت او تسلطت اى كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها لخدمتى على كره منى ووجه النصب فى عمة كون كم خبرية على ما تقدم

من جواز نصب تمييزها عند بعضهم او استفهامية وان لم يرد معنى الاستفهام لكنه على سبيل التهكم كانه يقول نفس الحلب

ثابتة الا انه ذهب عنى عدد الحالبات والجر على ان كم خبرية والرفع على حذف المميز اما مصدرا اى كم حلبة نصبا وجرا

فالنصب على الاستفهام على سبيل التهكم والجر على الاخبار واما ظرفا اى كم مرة نصبا على التهكم وجرا على الاخبار فيرتفع عمة

بالابتداء ولك صفتها والخبر قد حلبت وكم فى الوجهين منصوبة المحل اما مفعول مطلق لخبر المبتدأ او ظرف له كما تقول ضربتين

زيد ضرب او مرتين زيد ضرب واعلم ان كم مختصة بالنكرات استفهامية كانت او خبرية اما الاستفهامية فلوجوب تنكير التمييز واما

الخبرية فلانها كناية عن عدد مبهم عند المخاطب فابهم المعدود ايضا فيكون ادل على ابهام عددهم اذ ربما يعرف العدد بمعرفة

المعدود والكم فى حالتيها مفرد اللفظ مذكر قال الاندلسى فيجوز الحمل على اللفظ نحو كم رجلا جاءك مع ان المسئول عنه مثنى او مجموع

ويجوز الحمل على المعنى نحو كم رجلا جاءاك وجاؤك وكذا الخبرية وقال بعضهم كم مفرد اللفظ مجموع المعنى لكل فينبغى على هذا ان لا يعود

اليه ضمير المثنى وهو الحق لانه لو جاز ان تستفهم بكم عن عدد الجماعة الذين جاء المخاطب مفصلين رجلين رجلين لوجب ان

تقول كم رجلين جاءك لانك اذا قصدت تفصيل جماعة على مثنى او مجموع وجب التصريح بالتثنية والجمع كما فى افضل رجلين واى

رجلين وافضل رجال واى رجال على ما مر فى باب الاضافة ولم يسمع كم رجلين لا استفهاما ولا خبرا ويجوز كم امراة جاءتك وجئتك

وجاءك حملا على المعنى واللفظ ولا يجوز ان يكون الضمير عائدا الى التمييز لبقاء المبتدء بلا ضمير من الخبر وهو جملة ولا تقول كم رجلا

ونساء جاؤك بعطف المجموع على مميز الاستفهامية عند البصريين واما قولك كم شاة وسخلتها وكم ناقة وبعلها فلكون المعطوف نكرة

ايضا على ما يتبين فى باب المعارف وقد جوز بعض النحاة نحو كم رجلا ونساء لانه يجوز فى التابع ما لا يجوز فى المتبوع كما فى قوله الواهب المائة الهجان وعبدها

وقد ذكرنا ضعف ذلك فى باب العطف عند قوله والمعطوف فى حكم المعطوف عليه ويقول لقيته امرأة وكم رجلا وهى جاء انى عطف على كم

ولا يجوز وايا ها بالعطف على التمييز لان المرأة الملقية ذات واحدة فلا يدخل فيها التكثير ولا التقليل واما كاين فنقل ابو سعيد

عن سيبويه انه بمعنى رب لا بمعنى كم قال لانه يستقيم كم لك ولا يستقيم كاين لك كما لا يستقيم رب لك وليس بذلك بل الاصح وذلك لان كم لكثرة

استعمالها دون كاين جاز حذف مميزها واما رب فلحرف جر لا يحذف مجروره ولم اعثر على منصوب بعد كاين وقال بعضهم يلزم ذكر

من بعدها ولعل ذلك لانه لو لم يوت بمن وجب نصب مميزها لمجيئه بعد المنون فكان مميزها كمميز كم الاستفهامية مع انها بمعنى كم

الخبرية وقد جاء كاين فى الاستفهام قليلا دون كذا ومنه قول ابى بن كعب لزر بن حبيش كاين تعد سورة الاحزاب اى كم تعد

فاستعمالها استفهامية وحذف مميزها وهما قليلان ويلزمها التصدر دون كذا لتضمن معنى الانشاء نحو كم الخبرية وورود كذا مكررا

مع واو نحو كذا وكذا اكثر من افراده ومن تكرره بلا واو ويكنى به عن العدد نحو عندى كذا درهما وعن الحديث نحو قال فلان كذا و

كذا لانه فيه على التكثير اتفاقا وكنى بعضهم بكذا المميز بجمع نحو كذا دراهم عن ثلثة وبابها وبالمكرر دون عطف عن احد عشر وبابه وبالمكرر

مع العطف عن احد وعشرين وبابه وبه قال ابو حنيفة فطابقوا به العدد حتى جاز وا كذا درهم بالجر حملا على مائة درهم وهذا خروج عن لغة

العرب اذ لم يرد مميز كذا فى كلامهم مجرورا والشافعى لا ينظر فى تفسير الالفاظ المبهمة الى ما يناسبها من الفاظ العدد المفصلة لان المفصلة

٣٢١

عليه

ما قلنا فى كم الخبرية

تدل على كمية العدد نصا والمبهمة لا تدل عليه بل يلزم بالاقرار بالمبهم ما هو يقين وهو الاقل فيلزمه في نحو كذا درهما درهما واحد وهو الحق واعراب كذا وكاين كما قلنا في كم ولا تقول ان الكاف فيهما وحده في محل الاعراب لان الجزئين بالتركيب صار الكلمة الواحدة كما تقدم ولا منع من تقدير الاعراب على الكافين اعتبارا للاصل والله اعلم بالصواب قوله الظروف منها ما قطع عن الاضافة كقبل وبعد واجرى مجراه لا غير وليس غير اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون واول ومن علٍ ومن علو ولا يقاس عليها ما بمعناها نحو يمين وشمال واخر وغير ذلك وينبغي ان تعرف انه يحذف المضاف اليه ويورد المحذوف مضافا اليه اسم تابع للمضاف الاول نحو قوله ؎ الا علالة او بداهة سابح: وان لم يورد فلا يحذف الا ما هو دال على امر نسبي لا يتم الا بغيره كقبل وبعد واخواتها المذكورة وكل وبعض واذ ومع هذا لا يحذف الا اذا قام قرينة على تعيين ذلك المحذوف وانما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف اليه لمشابهتها الحروف باحتياجها الى معنى ذلك المحذوف فان قلت فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فلم لم تبن معه كالاسماء الموصولة تبنى مع وجود ما يحتاج اليها من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالاسماء واما حيث واذ واذا فانها وان كانت مضافة الى الجمل الموجودة بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولما ابدل في بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف اليه كانه ثابت بثبوت بدله وانما اختاروا البناء في هذه الظروف دون التعويض لانها ظروف قليلة التصرف وعادمته على ما مر في المفعول فيه وعدم التصرف يناسب البناء اذ معناه عدم التصرف الاعرابي ويجوز ايضا في هذه الظروف لكن على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فتعرب قال ؎ ونحن قتلنا الاسد اسد شنوءة: فما شربوا بعدا على لذة خمرا: وقال ؎ فساغ لي الشراب وكنت قبلا: اكاد اغص بالماء الفرات: ومنه القراءة الشاذة لله الامر من قبلٍ ومن بعدٍ ويقال ابدا ابدا واولا فعلى هذا لا فرق في المعنى بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وما بني منها وهو الحق وقال بعضهم بل انما هي اذن معربة لعدم تضمن معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما وابدا اولا اي متقدما ومعنى من قبلٍ ومن بعدٍ اي متقدما ومتاخرا الا ان من زائدة قيل ويجوز تنوين هذه الظروف المضمومة لضرورة الشعر مرفوعة ومنصوبة نحو جئتك قبلٌ وقبلاً كما قيل في المنادى المضموم يا مطرٌ ويا مطراً فيجوز ان يكون قوله فما شربوا بعدا وقوله وكنت قبلا من هذا وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لانه كان حقها في الاصل ان لا تكون غاية لتضمنها المعنى النسبي بل يكون الغاية هي المنسوب اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمنت معناه استغرب صيرورتها غاية [illegible] بهذا الاسم الغريب لم يسم كل وبعض مقطوعي الاضافة غايات لثبوت العوض عن المضاف اليه وتقول جئته من علٍ معربا ايضا كعمٍ ومن عالٍ كقاضٍ ومن معالٍ كموامٍ ومن علا كعصا ومن علو مثلث مفتوح الفاء مثلث اللام فاذا بنيت علُ على الضم وجب حذف اللام اعني الياء نسيا منسيا اذ لو قلت علي لاستثقلت الضمة على الياء ولو حذفتها وقلت من علِ لم يتبين كونها مبنية على الضم كاخواته واما نحو يا قاضي فاطراد الضم على المنادى المفرد المعرفة يرشد اليه واذا قصدت بناء علو ساكنة العين وجب فتح فائها وكان مع الاعراب يجوز ضمه وكسره تقول علو الدار كما تقول سفلها اما جواز بناء علو على الفتح نحو من علوَ دون سائر الغايات فلثقل الواو المضمومة واما الكسر فيه نحو من علوِ بالتقدير المضاف اليه كما في قوله خالط من سلمى خياشيم وفا: وقولهم ليس غير بالفتح على ما مر في الاستثناء فعلى هذا لا يكون هذا الكسر الا مع جار قبله ومع الاضافة الى ياء الضمير واما البناء على الكسر استثقالا للضمة واما الضم نحو من علوُ فعلى قياس سائر الغايات ويروى بيت اعشى باهلة داني تتني لسان لا اسر بها من

ل اسم فرس ١٢ ش ٣ لسان جارحة الكلام وقد يكنى بها عن الكلمة فتؤنث حينئذ قال اعشى باهلة البيت وكان قد اتاه خبر مقتل اخيه المنتشر ١٢ س

١ الحميد

٢ بل انما اعربت لعدم

رضي شرح كافية ص ٢٠٧

٣ لاستغرابه

٥ لحصول

٦ اي

عسا ولا عجب منها ولا سخر: بضم واوها وكسرها وفتحها وبناء الغايات على الحركة ليعلم ان لها عرقا في الاعراب وعلى الضم جبرا باقوى الحركات
لما لحقها من الوهن بحذف المحتاج اليه اعني المضاف اليه او ليكمل لها جميع الحركات لانها في حال الاعراب كانت في الاغلب غير متصرفة
فكانت اما مجرورة بمن او منصوبة على الظرفية او لان الف حركة بنائها حركة اعرابها قوله واجرى مجراه لا غير وليس غير وحسب شبه
غير بالظروف الغايات لشدة الابهام الذي فيها كما في الغايات لكونها جهات غير محصورة ولابهام غير لا تتعرف بالاضافة وهي
اشد ابهاما من مثل فلذا لم يبن مثل على الضم ولا يحذف منها المضاف اليه الا مع لا التبرئة وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني
زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعد لا وليس وغير التي بعد ليس بمعنى الا وقد تقدم انه يحذف المستثنى بعد الا التي بعد
ليس و المضاف اليه المحذوف في ليس غير هو المستثنى المحذوف في نحو قولك جاءني زيد ليس الا فلما حذف منها المضاف اليه بنيت
على الضم لمشابهتها للغايات بالابهام واما حسب فجاز حذف ما اضيف اليه لكثرة الاستعمال وبني على الضم تشبيها بغير
اذ لا يتعرف بالاضافة مثله كما مر في باب الاضافة قوله ومنها حيث ولا يضاف الا الى جملة في الاكثر اعلم ان الظروف المضافة الى
الجمل على ضربين اما واجبة الاضافة اليها بالوضع وهي ثلثة فقط حيث في المكان واذ واذا في الزمان اما اذا ففيه الخلاف
الذي يجيء هل الجملة التي يليها عاملة فيه اولا فان كانت عاملة فيه فليس بمضاف اليها وان لم تكن فهو مضاف اليها وحيث واذ يضافان الى
الفعلية والاسمية واما اذا ففي جواز اضافته الى الاسمية خلاف كما مر في المنصوب على شريطة التفسير واما جائزة الاضافة الى الجملة
ولا تكون الا زمانا مضافا الى جملة مستفاد منها احد الازمنة الثلثة اشترط ذلك لتناسب المضاف والمضاف اليه في الدلالة على مطلق
الزمان وان كان الزمانان مختلفين وانما احتيج الى هذا التناسب لان الاضافة الى الجملة على غير الاصل اذ المضاف اليه في الحقيقة هو
المصدر الذي تضمنته لا نفس الجملة فعلى هذا لا يضاف على الجواز مكان الى الجملة لان الجملة لا يستفاد منها احد الامكنة معينا كما يستفاد
منها احد الازمنة فاذا تقرر هذا قلنا الاصل ان يضاف الزمان الى الفعلية لدلالة الفعل على احد الازمنة وضعا فلهذا كان اضافة الزمان الى
الفعلية اكثر منها الى الاسمية والاسمية المضاف اليها اما ان يستفاد الزمان منها بكون ثاني جزئيها فعلا كقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون
او بكون مضمونها مشهور الوقوع في احد الازمنة الثلثة وان كان جزءاها اسمين اما في الماضي كقولك اتيتك حين الحجاج امير او في المستقبل
نحو احزنك حين الشيخ لك قال تعالى يوم هم بارزون وقال المبرد في الكامل لا يضاف الزمان الجائز الاضافة الى الاسمية الا بشرط كونها ماضية المعنى
حملا على اذ الواجبة الاضافة الى الجمل وقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون وقوله يوم هم بارزون ونحو ذلك يكذبه هذا الذي ذكرنا كله اذا اضيف
الزمان الى الجملة وهو في المعنى بحرف مصدرها كما رأيت فان لم يكن الزمان ظرفا للمصدر بل كان ما قبله او بعده فلا يكون له مع الجملة من الاختصاص
ما يكون للظروف مصدرها فلا يستعمل الا مع حرف مصدري كان وان وما قبل الجملة قال تعالى من قبل ان نطمس وجوها ومن بعد ما كاد تزيغ
قلوب فريق منهم ومن بعد ان تلقوه ونحو ذلك واما اضافة ريث الى الجملة الفعلية نحو توقف ريثما اخرج اليك فلكونه مصدرا بمعنى البطوء
قائما مقام الزمان المضاف والاصل زمان ريث خروجي اى مدة ان يبطئ خروجي حتى يدخل في الوجود والمعنى الى ان اخرج فهو نحو اتيتك
خفوق النجم فلما اقام مقام الزمان جاز اضافته الى الفعلية وكذا آية بمعنى علامة يجوز اضافتها الى الفعلية لمشابهتها الوقت لان الاوقات علامات
يوقت بها الحوادث ويعين بها الافعال لكن لما كان ريث وآية دخيلين في معنى الزمان اضيفا الى الفعلية في الاغلب مصدرة بحرف مصدري
قال بآية تقدمون الخيل شعثا: كان على سنابكها مداما: وقال الا من مبلغ عني تميما: باية ما يحبون الطعاما: يقول اقم ريثما اخرج فاذا
اضيف نفس الزمان على ما نقله الكوفيون كما يجيء الى الفعلية مع حرف مصدري فكيف بما يشابهه ويضاف ذو ايضا مع ما كاعرابه في نحو ذو ما
بالنون والواو والالف والياء الى الفعلية في قولهم اذهب بذي تسلم واذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون فقال بعضهم هو شاذ وذي

لا خيل حيث شئت اى غير منفرج والسبب

فيه متقدم اسما في ١٢١٣

لا غير

على خلاف في اذا هل هي مضافة الى الجملة التي تليها اولا كما يجيء

وحيث واذ يضافان

لا يجوز اضافة مكان الى جملة

فاذا جاز ان يضاف نفس

٣٢٣ شعر

الزمان الى الفعلية مع حرف مصدري على ما نقله الكوفيون كما يجيء فكيف بما يشابهه

صفة للامر اى اذهب مع الامر ذى السلامة اى مع الامر الذى تسلم فيه والباء بمعنى مع وقال السيرافى الموصوف بذى الوقت اى اذهب فى الوقت
ذى السلامة اى فى وقت تسلم فيه والباء بمعنى فى فلا يكون الاضافة شاذة لانه كالزمان المضاف الى الفعل وقال بعضهم هو ذو الطائية لعرب وهو
مبنى لما مر فى الموصولات انها بالواو فى الاحوال على الاشهر وربما استعملت فى الاضافة الى الفعل استعمالها فى الاضافة الى الاسم نحو جاء نى ذو فعل
وذوا فعلا وذو افعلوا وذات فعلت وذوا تا فعلتا وذوات فعلن ويحتمل ان يكون طائية على ما حكى ابن الدهان كما مر فى الموصولات وان
تكون بمعنى صاحب اضيفت الى الفعل شاذا وقال سيبويه اذا كان احد جزئى الجملة التى تلى حيث واذ افعلا فقصد بذلك الفعل ولما فيهما
من معنى الشرط وهو بالفعل اولى نحو حيث يجلس زيد اولى من حيث زيد يجلس وقيا قال من ذلك فى اذا نظر الكثرة نحو قوله تعالى اذا السماء انشقت واذا السماء
انفطرت واذا الكواكب انتثرت واما الكلام فى بناء حيث فسياتى بعد وقد يشبه غير ومثل بالظروف المضافة الى الجمل لزوما اعنى حيث واذ واذا
وذلك لانهما مبهمان كتلك الظروف لكن لما كان غير ومثل مشبهين بها تشبيها بعيدا لم يضافا الى صريح الجملة اضافتها اليه بل الى جملة مصدرة
بحرف مصدرى كقوله تعالى مثل ما انكم تنطقون وقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت ❊ حمامة فى غصون ذات اوقال ❊ وقوله غير انى قد
استعين على الهم اذا خف بالثوى النجاء ❊ وانما اسند ما اضيفا اليه بحرف مصدرى دون ما اضيف اليه الزمان الجائز اضافته الى الجملة وان
كان الاضافة اليها فى كلا القسمين غير لازمة ولجملة المضاف فيها اليها الزمان فى تاويل المصدر ايضا لان التناسب بين الزمان المضاف والجملة المضاف اليها فى دلالتها على
الزمان وكون الزمان ظرفا للمصدر للجملة المضاف فيها اليها اغنيا عن الحرف المصدرى فى الزمان وليسا بموجودين فى مثل وغير فاحتيج فيهما الى الحرف المصدرى
مع انه نقل الكوفيون عن العرب انها تضيف الظروف ايضا الى ان المشددة والمخففة نحو اعجبنى يوم انك محسن ويوم ان يقوم زيد
فاوضح النقل جاز فى تلك الظروف الاعراب والبناء كما فى مثل ما انكم وغير ان نطقت على ما ياتى واختلف فى كون الظرف مضافة الى
ظاهر الجملة او الى المصدر الذى تضمنته والنزاع فى الحقيقة منتف لان الاضافة فى اللفظ الى ظاهر الجملة وبلا خلاف ومن حيث المعنى الى
مصدرها لان معنى يوم قدم زيد يوم قدومه ولو كان مضافا فى الحقيقة الى ظاهر الجملة وهى خبر لكان المعنى يوم هذا الخبر المعين وايضا
الاضافة فى المعنى لتخصيص الزمن ولابد فى الاضافة المفيدة للتخصيص من صحة تقدير لام التخصيص واللام يتعذر دخولها على الجملة
قال صاحب المغنى يتعرف الظرف المضاف الى الجمل فيصح ان يقال جئتك يوم قدم زيد الحار او البارد على ان يكون صفة ليوم قول
ومع غرابة هذا الاستعمال وعدم سماعه ينبغى ان لا يتعرف المضاف اذا كان الفاعل فى الفعلية والمبتدء فى الاسمية نكرة نحو يوم قدم
امير ويوم امير كريم قدم اذ المعنى يوم قدوم امير ثم اعلم انه يضاف الزمان او حيث الى الجملة وان لم يكن ظرفا اى منصوبا بتقدير فى قال تعالى
هذا يوم لا ينطقون هذا يوم ينفع الصادقين بالرفع والله اعلم حيث يجعل رسالته وهو مفعول به ليعلم مقدرا وقال ❊ يا ذل حيث
يكون من يتذلل ❊ وقال ابو على فى كتاب الشعر ما بعد حيث فى الموضعين صفة لا مضاف اليه قال لان حيث يضاف ظرفا فى الاسما والمعنى حيث
يجعله وحيث يكونه اى يجعل فيه ويكون فيه والاولى ان نقول انه مضاف ولا مانع من اضافته وهو اسم الظرف الى الجملة كما فى ظروف
الزمان واما نحو يومئذ وحينئذ وساعتئذ فقالوا ان الظروف مضافة الى اذ المضافة فى المعنى الى الجملة محذوفة مبدلة منها التنوين
وفى ذلك تعسف من حيث المعنى اذ قولك حين وقت كذا ويوم الوقت وساعة الوقت ونحو ذلك غريب الاستعمال مستهجن المعنى بخلاف
نحو قوله تعالى بعد اذ انتم مسلمون اذ معناه بعد ذلك الوقت واما قوله تعالى يوم الوقت المعلوم فقال ابو على فى الحجة ان الوقت بمعنى
الوعد كما ان بمعنى قوله تم ميقات ربه تم ميعاد ربه فهو بمعنى قوله واليوم الموعود قال ولا يجوز ان يراد بالوقت الاوان لان اليوم اما
وضح النهار واما برهة من الزمان ولو قلت الى برهة الزمان او يوم الزمان لم يكن ذلك بالسهل هذا كلامه والذى يبدو لى ان
هذه الظروف التى كانها فى الظاهر مضافة الى اذ ليست بمضافة اليه بل الى الجمل المحذوفة لانهم لما حذفوا تلك الجمل للدلالة سياق الكلام

ای المتبوع ۱۲ ای صنوبر ۱۲۰

مضافة الى

بمعنى

ذكر من

تنبيان شملها ولانه لا حصر
فيهما كما انها غير محصورة
بحد ود حاصرة انحصار
نحو اليوم والدار فضافان

۳۲۴

الى الجملة لكن لما كانا مشبهين
بها تشبيها بعيدا
متعلق الحرف الفاعل بين
المضافين اى الحرف المصدرى
فى الزمان وليا
معهما
كبير

عليها او يحسن ان يبدل منها تنوين لاخفة بهذه الظروف كما ابدلت فى كل وبعض واذ لان كلا واخواتها لازمة للاضافة معنى
فيستدل بالمعنى على حذف المضاف اليه ويتعين ذلك المحذوف بالقرينة الحاصلة من سياق الكلام فيكمل المراد كقوله تعالى وكلا اتينا
ورفعنا بعضهم فوق بعض وقوله نهيتك عن طلابك ام عمرو ؛ بعاقبة وانت اذ صحيح ؛ لان اذ لازم الاضافة ولا وجه لتنوينه الا ان يكون
عوضا لبعد معنى التنكير والتمكن منه واما هذه الظروف فليست بلازمة للاضافة معنى فلو قلت جاء زيد وكنت حينا اذ او فصلت
حذف المضاف اليه وابدال تنوين حينا منه اى حين ذلك لم يكن ظاهرا فى ذلك المعنى بل الظاهر فيه ان التنوين فيه للتنكير فلما خافوا التباس
تنوين العوض فى يوما وحينا وساعة بغيرها من تنوين التمكن والتنكير توصلوا الى الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف اليها هى فى الاصل بان ابدلوا
من تلك الظروف بدل الكل ظرفا لازما للاضافة الى الجمل خفيفا فى اللفظ صالحا لجميع انواع الازمنة من الساعة والحين واليوم والليلة
وغير ذلك متعود الحذف لجمل المضاف اليها وهو مع ابدال التنوين منها كما فى قوله وانت اذ صحيح فجىء به لبعد هذه الظروف بدلا منها مع تنوين
العوض ليكون التنوين كانه ثابت فى الظروف المبدل منها لان بدل الكل مع قيامه مقام المبدل منه فى المعنى مطلق على ما اطلق
عليه فكانه هو والزم اذ الكسر لالتقاء الساكنين ليكون كاسم متمكن مجرور مضاف اليه الظرف الاول حتى لا يستنكر حذف المضاف اليه
منه بلا بناء على الضم ولا تنوين عوض لانه لا بد فيما حذف منه المضاف اليه من احدهما الا ان تعطف عليه مضافا الى مثل ذلك المحذوف كقوله
الا علالة او بداهة سابح ؛ نهد الجزارة ولما توصل باذ الى الغرض المذكور وكانت الظروف المذكورة قد تكون مستقبلة وماضية جرد اذ
عن معنى الماضى وصار لمطلق الظرفية فيجوز استعماله فى المستقبل ايضا كقوله تعالى فويل يومئذ للمكذبين ونحوه والحق ان اذا ذا
حذف المضاف اليه منه وابدل منه التنوين فى غير نحو يومئذ جاز فتحه ايضا ومنه قوله تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين اى فعلتها
اذ ربيتنى اذ لا معنى للجزاء ههنا كما قيل فى اذا انها للجواب والجزاء وكسر الذال فى نحو حينئذ لالتقاء الساكنين لا للجر خلافا للاخفش فانه
زعم انه مجرور بالاضافة وبناء اذ يمنع جره والصاحن لنعلم انه فى قوله وانت اذ صحيح ليس بمجرور وهو مثله فى حينئذ لكنهم انما الزموها
الكسر لتكون فى صورة المضاف اليه الظرف الاول ويجوز فى غيره الفتح ايضا كقوله تعالى وانا اذا من الضالين كما بيناه واعلم ان الظرف
المضاف الى الجملة لما كان ظرفا للمصدر الذى تضمنته الجملة على ما قررنا قبل لم يجز ان يعود من الجملة ضمير اليه فلا يقال اتيتك يوم قدم
زيد فيه لان الربط الذى يطلب حصوله من مثل هذا الضمير حصل باضافة الظرف الى الجملة وجعل ظرفا لمضمونها فتكون كانك قلت
يوم قدوم زيد فيه اى فى اليوم وذلك غير مستعمل وانما وجب الربط لما لم يكن الظرف مرتبطا بان كان منونا نحو يوما قدم فيه زيد
قال تعالى يوم تسود وجوه وقد يقال يوم تسود فيه الوجوه ونحو ذلك وهو شاذ ولنذكر شرح قوله فى اخر الباب والظروف
المضافة الى الجمل واذ يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل وغير مع ما وان ههنا فانه يحتاج اليه لبيان بناء حيث فنقول ان ظرف
الزمان المضاف الى الجمل انما بنى منه المفرد والجمع اذ ابنى ولا يبنى المثنى لما ذكرنا فى نحو هذان واللذان والظروف المضافة الى
الجمل على ضربين كما ذكرنا اما واجبة الاضافة اليها وهى حيث فى الاغلب واذ واما اذا ففيها خلاف على ما يجىء هل هى مضافة الى شرطها
اولا واما جائزة الاضافة وهى غير هذه الثلثة فالواجبة الاضافة اليها واجبة البناء لانها مضافة فى المعنى الى المصدر الذى تضمنته الجملة كما
ذكرنا وان كانت فى الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فلهذا بنيت حيث
على الضم كالغايات على الاعرف واما جائزة الاضافة اليها فعلى ضربين لانها اما ان تضاف الى الجملة الماضية الصدر نحو قوله على حين
عاتبت المشيب على الصبى ؛ فقلت الما تصح والشيب وازع ؛ فيجوز بالاتفاق بناؤها واعرابها اما الاعراب فلعدم لزومها الاضافة الى الجملة فعلة
البناء فيها اذن عارضة واما البناء فلتقوى العلة العارضة بوقوع المبنى الذى لا اعراب له لفظا ولا محلا موقع المضاف اليه الذى

من قصد بهم اجراء التثنيات على نحو واحد فى الاعراب كالاختلف فيه باختلاف العوامل والتنوين

والعاطف الاغبر ١٢ ومنه قوله تعالى وكلا ... جعلنا صالحين

الصبى ١٢ منه من الصعود ١٢ منه

قال الاصمعى الشيب بياض الشعر والشيب دخول الرجل فى حد الشيب من الرجال ١٢ منه

وزعه كفه ومنعه ١٢ منه

بل ظاهره ان التنوين

نهيتك عن طلابك ام عمرو

وبعاقبته

٣٢٥

وقد يقول العوام يوم تسود فيه الوجوه ونحوه ولنذكر يحتاج

يكتسى منه المضاف احكامه من التعريف والتنكير وغيره ذلك كما مضى فى باب الاضافة واما ان لا تضاف الى الجملة المذكورة وذلك بان تضاف
الى الفعلية التى صدرها مضارع نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين او الى الاسمية سواء كان صدرها معربا او مبنيا فى اللفظ نحو
جئتك يوم انت امير اذ لا بد له من الاعراب محلا فعند بعض البصريين لا يجوز فى مثله الا الاعراب فى الظرف المضاف لضعف علة البناء
وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز بناؤه اعتبارا بالعلة الضعيفة والحجة لهم فيما ثبت فى السبع من فتح قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين
واحتمال كونه ظرفا والمعنى هذا المذكور فى يوم ينفع ولا فى قوله يوم لا تملك نفس لنفس شيئا على قراءة الفتح لاحتمال كونه بدلا من قوله قبل يوم
الدين واما غير المضاف الى ما صدره ان وان ومثل المضاف الى ما صدره ما فيجوز بالاتفاق منهم اعرابهما وبناؤهما قال تعالى انه لحق
مثل ما انكم تنطقون ففتح مثل مع كونه صفة لحق وخبرا بعد خبر لان ويجوز ان يكون منصوبا لكونه مصدرا بمعنى انه لحق تحققا مثل حقية
نطقكم وقال ؏ لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت :: البيت ففتح غير مع كونه فاعلا لم يمنع ويجوز ان يكون بناؤه لتضمنه معنى الا كما فى باب
الاستثناء وعلة بناؤهما مشابهتهما الذ واذا وحيث لانهما مضافان من حيث المعنى الى مصدرها وليهما ولان فيهما الابهام مثلها لفقد
الحصر كما مر والمبنى وهو ما وان وان واقع موقع ما اضيفا اليه ولو ثبت ما نقل الكوفيون من اضافة الظرف الى ما صدره ان المشددة او
المخففة جاز اعرابها وبناؤها نحو مثل وغير وكذا يجوز اتفاقا بناء الظروف المتقدمة على اذ فى نحو حينئذ واعرابها اقوى قوله تعالى من
خزى يومئذ بفتح يوم وجره اما الاعراب فلعروض علة البناء اعنى الاضافة الى الجمل واما البناء فلوقوع اذ المبنى موقع المضاف اليه لفظا
كما بينا فصار نحو قوله على حين عاتبت فثبت بما بينا ان قوله والظروف المضافة الى الجمل يجوز بناؤها ليس ينبغى ان يكون على اطلاقه وقوله
مثل وغير مع ما وان اى مثل مع ما وغير مع ان مشددة ومخففة وهذا تمام الكلام فى الظروف المضافة الى الجمل وقال المصنف بنى حيث لانه
موضوع لمكان مصدر كائن فى الجملة فشابه الموصولات فى احتياجه الى الجمل وكذا قال فى اذ واذا ويجوز ان يقال فى اذا انه بنى لان وضعه
وضع الحروف كما يقول بعضهم وبنى حيث على الضم فى الاشهر تشبيها بالغايات لان اضافته كلا اضافة على ما ذكرنا وقد يفتح التاء ويكسر
وقد يخلف ياء ها واوا ومثلثة التاء ايضا واعرابها لغة فقعسية وندرت اضافتها الى مفرد قال ؏ ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم ببيض
المواضى حيث لى العمائم :: وقال ؏ اما ترى حيث سهيل طالعا :: وبعضهم يرفع سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر اى حيث سهيل
موجود وحذف خبر المبتدأ الذى بعد حيث غير قليل ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه
على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد وترك اضافته حيث مطلقا لا الى الجملة ولا الى مفرد نادر وظرفيتها غالبة لا لازمة قال ؏ لدى حيث الكفت
رحلها ام قشعم :: وكذا فى قوله اما ترى حيث سهيل هو مفعول ترى وكذا قوله الله اعلم حيث يجعل رسالته وحكى هى احسن الناس حيث نظرا ناظر
اى وجها فهو تميز وقال الاخفش قد يراد به الحين كما فى قوله للفتى عقل يعيش به حيث تهدى ساقه قدمه ولا يمتنع هنا حمله على المكان قوله ومنها اذا وهى
للمستقبل وفيها معنى الشرط فلذا اختير بعدها الفعل وقد تكون للمفاجاة فيلزم المبتدأ بعدها واذ لما مضى ويقع بعدها الجملتان قد تقدم ههنا
علة بنائها وذكرنا فى المنصوب على شريطة التفسير الكلام فى وقوع الجمل بعدها فنقول قد يكون اذا للماضى كاذ كما فى قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين و
حتى اذا ساوى و حتى اذا جعله نارا كما ان اذ يكون للمستقبل كاذا فى قوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون على انه يمكن ان يؤول بالتعليلية وكما
فى قوله فسوف يعلمون اذ الاغلال فى اعناقهم ويمكن ان يكون من باب ونادى اصحاب الجنة وقد يكون اذا مع جملتيها للاستمرار الزمان نحو قوله
تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا فى الارض قالوا اى هذا عادتهم المستمرة ومثله كثير نحو قوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا واذا ما انواع لتحلهم فلت لا اجد
والاصل فى استعمال اذا ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه فى اعتقاد المتكلم كما ان اذ لزمان
من ازمنة الماضى مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به والدليل عليه استعمالها فى الاغلب الاكثر فى هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس

نقص ابو قبيلة ١٢ س ٤ فتح المية
بالية ١٢ س ٤ اى مدة حيوة ١٢ س
٣٦٣

حيث تتضمن الجملة
كحيث

وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعمال القطع علام الغيوب سبحانه بالامور المتوقعة وكلمة الشرط
ما يطلب جملتين يلزم من وجود مضمون اوليهما فرضا حصول مضمون الثانية فالمضمون الاول مفروض ملزوم والثاني لازم فهذا المفروض
وجوده قد يكون في الماضي فان كان مع قطع المتكلم بعدمه لانه فيه فالكلمة الموضوعة له لو وان لم يكن مع قطع المتكلم بعدمه فيه يستعمل فيه ان لا على
انها موضوعة له كما يجئ فلهذا كان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني كما يجئ في حروف الشرط لان مضمون جوابه المعدوم لازم لمضمون شرطه و
بانتفاء اللازم ينتفي الملزوم وقد يكون في المستقبل ج قد وضعت له ان ولا يكون معنى الشرط في اسم الا بتضمن معناها فلو موضوعة لشرط مفروض
وجوده في الماضي مقطوع بعدمه فيه لعدم جزائه وان موضوعة لشرط مفروض وجوده في المستقبل مع عدم قطع المتكلم لا بوقوعه فيه ولا بعدم
وقوعه وذلك لعدم القطع في الجزاء لا بالوجود ولا بالعدم سواء شك في وقوعه فيه كما في حقنا او لم يشك كان الواقعة في كلامه تعالى وقد يستعمل
ان الشرطية في الماضي على احد ثلثة اوجه اما على تجويز المتكلم وقوع الجزاء ولا وقوعه فيه كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت
واما على القطع بعدمه فيه وذلك لمعنى الموضوع له لو كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته واما على القطع بوجوده نحو زيد وان كان غنيا لكنه
بخيل وانت وان اعطيت جاها لئيم واستعمالها في الماضي على خلاف وضعها ولا تستعمل فيه في الاغلب الا وشرطها كان لما يأتي في الجوازم وقد
يستعمل لو في المستقبل بمعنى ان وقد يكون ايضا للاستمرار كما ذكرنا في اذا كقوله عليه السلام لو ان لابن ادم واديين من ذهب لابتغى اليهما
ثالثا فنقول لما كان اذا موضوعا للامر المقطوع بوجوده في اعتقاد المتكلم في المستقبل لم يكن لمفروض وجوده لتنافي الفرض والقطع في الظاهر
فلم يكن فيه معنى ان الشرطية لان الشرط كما بينا هو المفروض وجوده لكنه لما كان تنكشف لنا الحال كثيرا في الامور التي نتوقعها قاطعين لوقوعها
على خلاف ما نتوقعه جوزوا تضمين اذا معنى ان كما في متى وسائر الاسماء الجوازم فيقول القائل اذا جئتني فانت مكرم شاكا في مجئ المخاطب غير
مرجح وجوده على عدمه بمعنى متى جئتني سواء لكن استعمالات قبل متى وسائر الاسماء الجوازم على ما هو مذهب سيبويه في اسماء الشرط صار
بعد العروض عريقا ثابتا اذ لم توضع في الاصل لزمان يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه كما وضعت اذ له فجاز ان يرسخ الفرض والذي هو معنى
الشرط في الحدث الواقع فيها واما اذا فلما كان حدثه الواقع فيه مقطوعا به في اصل الوضع لم يرسخ فيه معنى ان الدال على الفرض بل صار
عارضا على شرف الزوال فلهذا لم يجزم الا في الشعر مع ارادة معنى الشرط وكونه بمعنى متى قال ترفع لي خندف والله يرفع لي نارا
اذا خمدت نيرانهم تقد وقال اذا قصرت اسيافنا كان وصلها خطانا الى اعدائنا فنضارب ومن جهة عروض معنى الشرط فيها
لم يلزم عند الاخفش وقوع الفعلية بعدها كما مر في المنصوب على شريطة التفسير ولما كثر دخول معنى الشرط في اذا وخروجه عن اصله
من الوقت المعين جاز استعماله وان لم يكن فيه معنى ان الشرطية وذلك في الامور القطعية استعمال اذ المتضمنة لمعنى ان وذلك بان يجئ
جملتين بعده على طرز الشرط والجزاء وان لم تكونا كذلك كقوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح كما انه لما كثر وقوع الموصول
متضمنا معنى الشرط فجاز دخول الفاء في خبره جاز دخول الفاء في الخبر وان لم يكن في الاول معنى الشرط كما في قوله تعالى
ان الذين فتنوا المؤمنين الى قوله فلهم عذاب جهنم وقوله وما افاء الله على رسوله الى قوله فما اوجفتم لان الفتن والافاءة متحققا الوجود
في الماضي فلا يكون فيهما معنى الشرط الذي هو الفرض ومنه ايضا قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله والفاء في مثل هذا الموضع في الحقيقة
زائدة وانما رتب اذا والموصول في الآيات المذكورة والجملتان بعدهما ترتيب كلمة الشرط وجملتي الشرط والجزاء وان لم يكن فيهما
معنى الشرط ليدل هذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الاولى لزوم الجزاء للشرط فلتحصيل هذا الغرض عمل
في اذا جزاؤه مع كونه بعد حرف لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفاء في فسبح وان في قولك اذا جئتني فانك مكرم ولام الابتداء في نحو
قوله أئذا ما مت لسوف اخرج حيا كما عمل ما بعد الفاء وان في الذي قبلهما في نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم واما زيدا فاني

١ لازمة
٢ احمدت
٣٢٧
٣ شرطا وجزاء

ضارب للغرض الداعي الى هذا الترتيب كما يجيء في حروف الشرط واذا تقرر هذا قلنا العامل في متى وكل ظرف فيه معنى الشرط
شرطه على ما قال الاكثرون ولا يجوز ان يكون جزاءه على ما قال بعضهم كما لا يجوز في غير الظروف الا ترى انك لا تقول ايهم
جاءك فاضرب بنصب ايهم على ما مضى في الكنايات ولو جاز ايضا عمل الجزاء في اداة الشرط لقلنا الشرط اولى لانهما فعلان توجها
الى المعمول والاقرب اولى بالعمل فيه على ما هو مذهب البصريين ولو كان العامل ههنا الابعد كما هو اختيار الكوفيين لكان الاختيار
شغل الاقرب بضمير المفعول عند اهل المصريين كما في زارني وزرته زيد فكان الاولى اذن ان يقال متى جئتني فيه ومتى جئتنيه
ولم يسمع واما الاستدلال على كون الشرط في مثله هو العامل بمجيء الجواب في بعض المواضع بعد ان او اللام او الفاء نحو متى جئتني
فانك مكرم وفانت مكرم وفلانت مكرم فمما لا ينتهض لان تقديم الاسم لغرض وهو تضمنه لمعنى الشرط الذي له الصدر يجوز مثل هذا الترتيب
كما عرفت واما العامل في اذا فالاكثرون على انه جزاؤه وقال بعضهم هو الشرط كما في متى واخواته والاولى ان نفصل ونقول ان تضمن
اذا معنى الشرط فحكمه حكم اخواته من متى ونحوه وان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جئتك بمعنى اجيئك وقت غروب الشمس فالعامل
فيه هو الفعل الذي في محل الجزاء استعمالا وان لم يكن جزاء في الحقيقة دون الاول اذ الاول مخصص للظرف وتخصيصه
له اما لكونه صفة له او لكونه مضافا اليه ولا ثالث باستقراء لا يجوز ان يكون وصفا اذ لو كان وصفا لكان الاولى الاتيان فيه
بالضمير كما تقدم في الموصولات ولم يات في كلام فتخصيصه اذن لكونه مضافا اليه كما في سائر الظروف المتخصصة بمضمون الجمل التي
بعدها لا على سبيل الوصفية كقوله تعالى يوم يجمع الله الرسل وغير ذلك ولو سلمنا ايضا انه صفة قلنا لا يجوز عمل الصفة في الموصوف
كما لا يعمل المضاف اليه في المضاف وذلك ان كل كلمتين او اكثر كانتا في المعنى بمنزلة كلمة واحدة بحيث تتفقان معا جزء كلام لا يجوز ان تعمل
اوليهما في الثانية كالمضاف في المضاف اليه ولا يجوز العكس اذ لم نعهد كلمة واحدة بعض اجزائها مقدم من وجه مؤخر من اخر فكذلك ما هو بمنزلتها
في المعنى فمن ثم لم يعمل صلة في موصول ولا تابع في متبوع ولا مضاف اليه في مضاف فكلمة الشرط اذا عمل فيها الشرط فليست مع الشرط
كلمة واحدة اذ لا تقعان اذن موقع المفرد كالفاعل والمفعول والمبتدأ ونحوها فيجوز عمل كل واحد منهما في الاخر نحو متى تذهب اذهب
وايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى بلى ان لم يعمل الشرط في كلمته نحو من قام قمت جاز وقوعهما موقع المبتدء على ما هو مذهب بعضهم فاذا
تقرر هذا قلنا ان الفاء في نحو قوله تعالى فسبح زائدة زيدت ليكون الكلام على صورة الشرط والجزاء للغرض المذكور وانما حكمنا
بزيادة الفاء لان فائدتها التعقيب كما ذكر ان السببية لا تخلو من معنى التعقيب فاذا جاء ظرف للتسبيح فلا يكون التسبيح عقيب
المجيء بل في وقت المجيء وقال المصنف في شرح المفصل ان تعيين الوقت في اذا يحصل بمجرد ذكر الفعل بعده وان لم يكن مضافا اليه كما
يحصل في قولنا انما نا طلعت فيه الشمس وفيه نظر لانه انما حصل التخصيص به لكونه صفة له لا لمجرد ذكره بعده ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد
كلمة يكفي لتخصيصها التخصص متى في متى قام زيد وهو غير متخصص اتفاقا منهم واما استدلاله على عمل الشرط في اذا بقوله تعالى ائذا ما مت
لسوف اخرج حيا وان الجواب لو كان عاملا لكان المعنى لسوف اخرج وقت الموت فكان ينبغي ان يكون الاخراج والموت في وقت فالجواب
ان المعطوف مع واو العطف محذوف في الاية لقيام القرينة والمعنى ائذا ما مت وصرت رميما ابعث اي مع اجتماع الامرين كما قال تعالى
ءاذا متنا وكنا عظاما ورفاتا ائنا لفي خلق جديد وكثير في القران مثله واستدل ايضا بنحو قولهم اذا جئتني اليوم اكرمتك غدا والجواب
ان اذا هذه بمعنى متى فالعامل شرطها ونقول المعنى اذا جئتني اليوم كان سببا لاكرامي لك غدا كما قيل في نحو ان جئتني اليوم
فقد جئتك امس ان المعنى ان جئتني اليوم يكن جزاء لمجيئي اليك امس لعدم عراقة اذا في الشرطية ورسوخه فيها جاز مع كونها للشرط
ان يكون جزاؤها اسمية بغير فاء كما في قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون وان

ك كذا وجد في النسخ الصحيحة ونظم الاية هكذا في سورة الرعد ءاذا كنا ترابا ءانا لفي خلق جديد وفي سورة بني اسرائيل ءاذا كنا عظاما ورفاتا ءانا لمبعوثون خلقا جديدا وفي الم السجدة ءاذا ضللنا في الارض ءانا لفي خلق جديد وفي سورة ق ءاذا متنا وكنا ترابا ذلك رجع بعيد ولم يوجد بهذا النظم في موضع واحد ١٢

رضي شرح كافية ج ٢

٣٢٨

فاذا

على ما مر انك لا تقول ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم

ولو جاز

الذي في محل الشرط اذ هو مخصص للظرف وتخصيصه

نحو قوله

بمعنى وقوعهما معا جزء كلام

ولا منع من ان يكون هم في الآيتين تاكيدا للواو والضمير المنصوب في اصابهم ولعلهم عرفتها ايضا جاز وان كان شاذا اخرج الاسمية
الخالية عن الفعل بعدها في قوله ؎ اذا الخصم ابزى مائل الرأس انكب ؛ وقيل ليس في اذا في نحو قوله تعالى والليل اذا يغشى
معنى الشرط اذ جواب الشرط اما بعده او مدلول عليه بما قبله وليس بعدها ما يصلح للجواب لا ظاهرا ولا مقدرا لعدم توقف معنى الكلام عليه
وليس ههنا ما يدل على جواب الشرط قبل اذا الا القسم فلو كان اذا للشرط كان التقدير اذا يغشى اقسم فلا يكون القسم منجزا بل معلقا
بغشيان الليل وهو ضد المقصود اذ القسم بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وان كان نهارا غير متوقف على دخول الليل فان
قيل فاذا كان ظرفا مجردا فاين ناصبه قلت قال المصنف ناصبه حال من الليل اي والليل حاصلا وقت غشيانه ولي فيه نظر اذ لا شيء ههنا
يقدر عاملا في حاصلا الا معنى القسم فهو حال من مفعول اقسم فيكون الاقسام في حال حصول الليل كما ان المرور في قولك مررت
بزيد صارخا في حال صراخه وحصول الليل في وقت غشيانه لان وقت الغشيان ظرف له كما ان الخروج في قولك خرجت وقت دخول
وقت دخول الخاطب فيكون الاقسام حال غشيان الليل وهو فاسد كما سبق وايضا في قوله تعالى والقمر اذا اتسق يلزم كون الزمان
حالا من الجثة ولا يجوز كما لا يجوز ان يكون خبرا عنه وقيل اذا بدل من المقسم به مخرج عن الظرفية اي وقت غشيان الليل وفيه نظر من
وجهين احدهما من حيث ان اخراج اذا عن الظرفية قليل والثاني انه تعالى لا يقسم بوقت اتساق القمر في قوله والقمر اذا اتسق بل يقسم به متسقا
وليس ببعيد ان يقال هو ظرف لما دل عليه القسم من معنى العظمة والجلال لانه لا يقسم بشيء الا لحاله العظيمة فتعلقه بالمصدر المقدر
على ما ذكرنا في المفعول له من جواز عمله مقدرا عند قوة الدلالة عليه وخاصة في الظرف فانه يكتفي برائحة الفعل وتوهمه كما هو المشهور فالتقدير
وعظمته اذا اتسق فهو كقولك عجبا من زيد اذا ركب اي من عظمته والظرف ههنا لا يصلح ان يكون معمولا لانشاء التعجب كما لم يصلح هناك لكونه
معمولا لانشاء القسم فاسم العظمة اذ لا يتعجب الا من عظيم في معنى كما لا يقسم الا بعظيم في معنى من المعاني واذا جاء اذا بعد حتى كقوله
تعالى حتى اذا هلك قلتم فهو باق على ما كان عليه من طلب الجملتين لمنتصب باخراهما كما مر وحتى يكون معها حرف ابتداء اذ ليس معنى كونها حرف
ابتداء انه يقع المبتدأ بعدها فقط بل معناه انه يستأنف بعدها الكلام سواء كانت الجملة اسمية او فعلية كقوله تعالى حتى يقول الرسول بالرفع
ونقول سر حتى يكل الناس وقال بعضهم يجوز ان تجرد بعد حتى عن الشرطية وتنجر بحتى ولعله حمله عليه قوله ؎ حتى اذا اسلكوهم في قتائدة
شلا كما تطرد الجمالة الشردا ؛ وهذا البيت اخر القصيدة ويجوز ان يقال ان جوابه مقدر محافظة على اغلب احوالها وقال
الميداني اذا فيه زائدة ولنا عن ارتكاب زيادته مندوحة اذ حذف الجزاء لتفخيم الامر غير عزيز كما في قوله تعالى اذا السماء انشقت اي يكون
امور لا يقدر على وصفها وعن بعضهم ان اذا الزمانية يقع اسما صريحا في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود
عمرو وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب واما قوله تعالى اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فاذا الاولى زمانية والثانية
للمفاجاة في مكان الفاء كما يجيء في الفعل المجزوم قوله وقد يقع للمفاجاة فيلزم المبتدأ بعدها وقد ذكرنا الخلاف في اذا المفاجاة
في باب المبتدأ وان الاقرب كونها حرفا فلا محل لها والتي تقع جوابا للشرط للمفاجاة كما يجيء في حروف الجزم والكوفيون يجوزون
نحو خرجت فاذا عمرو القائم بنصب القائم على ان عمرا مرفوع بالظرف كما في نحو في الدار زيد لان اذا المفاجاة عندهم ظرف مكان
واما نصب القائم فقالوا لان اذا المفاجاة تدل على معنى وجدت فيعمل عمله لان معنى مفاجاتك الشيء وجدانك له فجاءة فالتقدير خرجت
فوجدت عمرا القائم والقائم ثاني مفعوليه ومنه قول الكسائي في المناظرة التي جرت بينه وبين سيبويه في مثل قولهم كنت اظن ان العقرب
اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها لا يجوز الا اياها وقال سيبويه لا يجوز الا فاذا هو هي لان اذا المفاجاة يجب الابتداء بعدها قال
الزجاجي متشنعا على الكوفيين فاذا عندهم كالنعامة قيل لها احملي قالت انا طائر قيل لها طيري قالت انا جمل ان كانت اذا كسائر الظروف

له الابزاء خروج الصدر ودخول الظهر يقال رجل ابزى وامراة بزواء والانكب المائل في المشي والنكب وايضا خذ الابل الميل في مشيها فيطلع ويشتبه تحرفا فيقال نكب فهو انكب قال الشاعر واذا الخصم ابزى مائل الراس انكب

ع من صفة للتطاول والجابر الراس
له اي اذا اجتمع واستوى ليلة اربع عشرة اي اسلكوهم في
ع قتائدة اسم عقبة شلا شرد والبعير نشد

٣٢٩

ن اي المعنى يحق القمر متسقا لا بحق وقت اتساق القمر وليس
ببعيد
ن٢ باحدهما
ن٣ بمل
ن٤ في باب الشرط قوله

لزمهم ان يرفعوا بعدها اسما واحدا وان اعملوها عمل وجدت طالبناهم بفاعل ومفعولين قال بلى يجوز فاذا عمرو قائما على ان اذا خبر عمرو وقائما حال اى فبالمكان عمرو قائما واما مع المعرفة فلا يجوز عند البصريين الا الرفع على انه خبر المبتدأ وقال ثعلب اعتذار الكوفيين فى نحو فاذا هو اياها ان هو عماد واذا كوجدت مع احد مفعوليه كانه قال فوجدته هو اياها كقوله ــه فاضحى ولو كانت خراسان دونه يراها مكان السوق اوهى اقربا اى راها هى اقرب قال الزجاجى ليس هذا قول الكوفيين ولا البصريين قال واظن الحكاية فى هذا عن ثعلب غلطا لان العماد عند اهل المصريين لا يكون الا فضله يجوز اسقاطها ولا يجوز اسقاطه فى مسئلتنا اصلا هذا اخر كلام الزجاجى ويمكن ان يقال ان الفصل لم يوجد فى كلام العرب الا اذا كان خبر المبتدء معرفا باللام او افعل تفضيل وفى الاتيان مع غيرهما كلام فى باب الضمائر وقوله اوهى اقربا بمعنى اوهى فى مكان اقرب فهو نصب على الظرف وقد يقع اذا واذ فى جواب بينا وبينما وكلتاهما اذ للمفاجاة والاغلب مجىء اذ فى جواب بينما واذا فى جواب بينا قالت ــه فبينا نسوس الناس والامر امرنا ۞ اذا نحن فيهم سوقة تنصف ويجىء بعد اذ المفاجاة الا الفعل الماضى وبعد اذا المفاجاة الا الاسمية وكان الاصمعى لا يستفصح الا تركهما فى جواب بينا وبينما لكثرة مجىء جوابهما بدونهما والكثرة لا تدل على ان المكثور غير فصيح بل تدل على ان الاكثر افصح الا ترى الى قول امير المومنين عليه السلام وهو من الفصاحة بحيث هو بينا هو يستقيلها فى حيوته اذ عقدها لاخر بعد وفاته ولما قصد الى اضافة بين اللازم اضافته الى المفرد الى الجملة والاضافة الى الجملة كلا اضافة على ما تقدم زادوا عليه ما الكافة لانها التى تكف المقتضى عن الاقتضاء او اشبعوا الفتحة فتولد الف لتكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه لانه كانه وقف عليه والالف قد يوتى بها للوقف كما فى انا والظنونا واصل بين ان يكون مصدرا بمعنى الفراق فتقدير جلست بينكما اى مكان فراقكما وتقدير فعلت بين دخولك وخروجك اى زمان فراق دخولك وخروجك فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فبين كما تبين مستعمل فى الزمان والمكان واما اذا كف بما او الالف واضيف الى الجمل فلا يكون الا للزمان لما تقدم انه لا يضاف من المكان الى الجمل الا حيث وبين فى الحقيقة مضاف الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين اوقات زيد قائم اى بين اوقات قيام زيد فحذف الوقت لقيام القرينة عليه وهى غلبة اضافة الازمنة الجمل دون الامكنة وغيرها فيتبادر الفهم فى كل مضاف اليها الى الزمان فصار بين المضاف الى الزمان زمانا لان بين ان اضيف الى الامكنة او جثث غيرها فهو للمكان نحو بين الدار وبين زيد وعمرو وان اضيف الى الازمنة فهو للزمان نحو بين يوم الجمعة والاحد وكذا ان اضيف الى الاحداث نحو بين قيام زيد وقعوده الا ان يراد به مجاز المكان نحو قولك زيد بين الخوف والرجاء استعيرت لما بين الحدثين مكانا فلهذا وقع بين خبرا عن الجثة فبينما المضاف تقديرا الى زمان محذوف وظاهرا الى جملة مقدرة بالحدث لا بد ان يكون بمعنى الزمان فلهذا جاز اضافته الى الجمل وكل ما قلنا فى بينما يطرد فى كلما من مجىء ما الكافة لتكفه عن طلب مضاف اليه مفرد ومن تقدير زمان مضاف الى الجمل فكلما اذن زمان مضاف الى الجملة لان كلا وبعضا من جنس ما يضاف اليه زمانا كان او مكانا او غيرهما ولما فى كلما من معنى العموم والاستغراق الذى يكون فى كلمات الشرط نحو من وما ومتى شابهها الكلم مشابهة بينما فلم تدخل الا على الفعلية بخلاف بينا وبينما ولهذا ايضا جاز وقوع الماضى بعد كلما بمعنى المستقبل لكنه ليس ذلك بحتم فى كل ماض كما كان فى كلمات الشرط المتضمنة لمعنى ان وكذلك كل ماض وقع بعد حيث احتمل الماضى والاستقبال للعموم الذى فيه كلمات الشرط ففيه وفى كلما ائحة الشرط واما حيثما فهى كلمة شرط تجزم وتقلب الماضى مستقبلا الكرمها ومتى فالعامل فى كلما وحيث ما هو فى محل الجزاء لا الذى فى محل الشرط كما فى اذا لانهما فى الاغلب يستعملان فى الفعل المقطوع بوقوعه نحو كلما طلعت الشمس اتيتك وجلست حيث جلس زيد وقد يستعملان فى غير المقطوع به نحو كلما جئتنا اعطيتك وحيث لقيت زيدا فاكرمه كما يستعمل الاسماء المتضمنة لمعنى ان

له السوقة خلاف الملك يستوى فيه الواحد والجمع والمؤنث والمذكر قالت بنت النعمان بن المنذر فبينا نسوس الناس البيت ١٢ س ٣٠ رضى شرح الكافية ج٢ ١٢ س
ــه تنصف اى نخدم الناس ١٢ س

المقطوع بوجوده

في المتحقق وجوده نحو متى طلعت الشمس اتيتك وكل ذلك على خلاف الاصل ويدخل بينا وبينما وكلما في الماضي وفي المستقبل ولنا
ان نركب بناء بينا وبينما وكلما على الفتح لكون اضافتها كلا اضافة كما ذكرنا في حيث الا انها بنيت على الفتح الذي كانت تستحقه حالة الاعراب بخلاف
حيث فانه لو ثبتت لها حالة اعرابية منصوبة فيها حتى يراعى حركتها الاعرابية وانما رتب بينا وبينما وكلما مع جملتيها ترتيب كلمات الشرط مع الشرط
والجزاء لما ذكرنا من بيان لزوم مضمون الثانية للاولى لزوم الجزاء للشرط ولهذا ادخل اذا واذ للمفاجاة في جواب بينا وبينما ليدل
على اقتران مضمون الاول بالثاني مفاجاة بلا تراخ فيكون آكد في معنى اللزوم وقيل في كلما انه معرب وما مصدرية والزمان
المضاف الى ما مقدر فيجئ ادعاء مثله في بينما فان دخل اذ واذا للمفاجاة في جواب بينا وبينما فان قلت كما هو مذهب المبرد
ان اذا المفاجاة ظرف مكان وكذا ينبغي ان يقول في اذ المفاجاة فاذ واذا منصوبان على انهما ظرفا مكان لما بعدهما وبينا وبينما
ظرفا زمان له فمعنى بينا زيد قائم اذ رأى هندا اي زيد رأى هندا بين اوقات قيامه في ذلك المكان اي في مكان قيامه وان
قلنا انهما ظرفا زمان على ما هو مذهب الزجاج فهما مضافان الى الجملة التي بعدهما مخرجان عن الظرفية مبتدأ خبرهما بينا وبينما
والمعنى وقت رؤية زيد هندا كائن بين اوقات قيامه والاولى ان يقال بحرفية كلمتي المفاجاة كما هو مذهب ابن بري فالعامل في بينا
وبينما ما بعد كلمتي المفاجاة او تقول انهما زائدتان وليستا للمفاجاة في جواب بينا وبينما كما قال الجوهري وابن قتيبة وابو عبيدة بزيادة
اذ في نحو قوله تعالى واذ واعدنا وبزيادة اذا في قوله تعالى حتى اذا اسلكوهم في قتائدة البيت والكلام على مثل قوله تعالى فاذا اصاب به
من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون كالكلام على بينما زيد قائم اذ رأى عمرا سواء ويجوز ان يكون اذا في جواب بينما واذا ولما
نحو قوله تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم ظرف زمان بل لا من الظروف المذكورة ولا نجعله مضافا الى الجملة التي يليها بل نجعل
تلك الجملة عاملة في الظروف المذكورة اي وقت الاصابة في تلك الحال يستبشرون وكذا في الباقيين فالجملة المضاف اليها اذا
اذا المحذوفة مدلول عليها بالجملة التي في موضع الشرط اي اذا اصابهم يستبشرون واذا كتب فريق منهم بربهم يشركون وكذا القول
اذا وقعت جوابا لان في نحو قوله وان تصبهم سيئة الاية اي اذا اصابهم يقنطون اي في تلك الحال يقنطون وان قلنا انها ظرف
مكان فلا نقدر لها جملة مضافا اليها لان المكان لا يضاف الى الجملة الا حيث بل المعنى في ذلك الموضع يقنطون وكذا في جواب اذا
ولما وبينما وان قلنا بحرفية اذا في جواب الاشياء الاربعة فلا اشكال لانه اذن حرف كالفاء سواء وقد يجئ اذ للمفاجاة في غير جواب بينا
وبينما كما في قولك كنت واقفا اذ جاءني عمرو ويجوز اضافة بينا دون بينما الى المصدر قال ع بينا معانقة الكرام وروغه: يوما اتيح له جرى سلفع
تنقل بين اوقات معانقة والاعرف الرفع على انه مبتدأ محذوف الخبر اي تعانقه حاصل قوله واذ لما مضى ويقع بعدها الجملتان وذلك
لانه لا يطرأ عليها معنى الشرط كما في اذا لان جميع اسماء الشرط متضمنة لمعنى ان وان للشرط في المستقبل واذ موضوعة للماضي
تنافيا واذا اذا دخل على المستقبل قلبه الى الماضي نحو قوله تعالى واذ يمكر بك واذ يقول ويلزمها الظرفية الا ان يضاف اليها
زمان كقوله تعالى بعد اذ نجانا الله وقوله بعد اذ انتم مهتدون ولو بعد مجرور الا بعد او تقع مفعولا بها كقولك اذكر اذ من
يأتينا نكرمه وقوله تعالى واذكر اخا عاد اذ انذر على ان اذ بدل من قوله اخا عاد وقيل في نحو قوله تعالى واذ واعدنا انها زائدة كما مضى
وقيل مفعول لاذكر ويلزمها الاضافة الى الجملة وان علمت حذفت وعوض منها التنوين كما في قوله وانت اذ صحيح فتكسر ذالها وتفتح كما
مر ويلزمها الكسر في نحو يومئذ لما مر ويجئ اذ للتعليل نحو جئتك اذ انت كريم اي لانك والاولى حرفيتها اذن اذ لا معنى لتاويلها بالوقت
حتى تدخل في حد الاسم واعلم انه يقبح ان يليها اسم بعده فعل ماض نحو اذ زيد قام بل الفصيح اذ قام زيد لان اذ موضوع للماضي فايلاؤه
الماضي اولى للمشاكلة والمناسبة ولا يرد عليه نحو قولهم اذا زيد يقوم لان اذا على مذهب سيبويه داخلة على يقوم المقدر المفسر بهذا الظاهر

كما هو

حاصل

تعانقه

للضادع

وان حذفت لقيام القرينة عوض منها

عليهم

واما على مذهب من اجاز دخولها على اسمية خبرها فعل فهذا وارد عليه ولا مخلص لهم منه الا استقباح استعمال مثل هذا ايضا
اعنى نحو قولك اذا زيد يقوم فقل له كذا والحق انه ايضا قبيح قليل الاستعمال وقال المصنف معتذرا عن صاحب هذا المذهب
ان يقوم ليس للاستقبال بل للحال على وجه الحكاية وفيه نظر لان مثل اذا زيد يقوم فقل له كذا المقصود به القيام الاستقبالي
وحكاية الحال المستقبلة لم تثبت فى كلامهم كما ثبت حكاية الحال الماضية واذا اجاءت ما بعد اذا فهى باقية على ما كانت عليه لا تصير بها
جازمة متعينة للشرط بخلاف اذ فانها تصير كلمة جازمة بما كما يجئ فى جوازم الافعال ومنهم من قال اذا ما يجازى بها فتجزم للشرط
والجزاء وانشد للفرزدق سه وكان اذا ما يسلل السيف يضرب والرواية متى ما قوله ومنها اين وانى للمكان استفهاما وشرطا ومتى
للزمان فيهما وايان للزمان استفهاما وكيف للحال استفهاما اين الاستفهامية نحو اين كنت والشرطية نحو اين تكن اكن وبناؤها
على الحركة للساكنين وعلى الفتح لاستثقال الضم والكسر بعد الياء وانى لها ثلثة معان استفهامية كانت او شرطية احدها اين
الا ان الى مع من فى الاستعمال اما ظاهرة كقوله من اين عشرون لنا من انى او مقدرة نحو انى لك هذا اى من انى اى من
اين ولا يقال انى زيد بمعنى اين زيد وانما جاز اضمار من لانها تدخل فى اكثر الظروف التى لا تتصرف وتقل تصرفها نحو من عند ومن
بعد ومن اين ومن قبله ومن امامه ومن لدنه فصارت مثل فى فجاز ان يضمر فى الظروف اضمار فى ومنه قوله سه صريع غوان
راقهن ورقنه ؛ لدن شب حتى شاب سود الذوائب ؛ اى من لدن شب ويجئ انى بمعنى كيف نحو انى يؤفكون ويجوز ان يكون
بمعنى من اين يؤفكون ويجئ بمعنى متى وقد اول قوله تعالى انى شئتم على الاوجه الثلثة والتى بمعنى متى وكيف لا بد بعده فعل واما
انى الشرطية فكقوله ع فاصبحت انى تأتها تلتبس بها ؛ كلا مركبيها تحت رجلك شاجر اى من اين تأتها قوله ومتى للزمان
فيهما اى فى الاستفهام والشرط وربما جرت هذيل بمتى على انها بمعنى من قوله سه شربن بماء البحر ثم ترفعت ؛ متى لجج خضر لهن
نئيج ؛ او بمعنى فى فيكون على الوجهين حرفا او بمعنى وسط كما حكى ابو زيد وضعته متى كمى اى فى كمى او وسط كمى ولا يجوز متى زيد
لان الزمان لا يكون خبرا عن الجثة واما قولهم متى انت وبلادك فمتى ليس بخبر بل هو ظرف لخبر المبتدء الذى بعده غير
ساد مسده كما مر فى نحو اما ماك زيد وانت وبلادك مثل كل رجل وضيعته اى متى انت وبلادك مجتمعان وايان للزمان
استفهاما كمتى الاستفهامية الا ان متى اكثر استعمالا وايضا ايان مختص بالامور العظام نحو ايان مرساها وايان يوم الدين ولا يقال
ايان نمت وكسر همزته لغة سليم وقال الاندلسى كسر نونها لغة والاولى الفتح لمجاورة الالف وكتب الجمهور ساكتة عن كونها للشرط
واجاز بعض المتاخرين ذلك وهو غير مسموع ويختص ايان فى الاستفهام بالمستقبل بخلاف متى فانه يستعمل فى الماضى والمستقبل
قال ابن جنى ينبغى ان يكون ايان من لفظ اى لا من اين لان اين للمكان ولقلة فعال وكثرة فعلان فى الاسماء فلو سميت بها
لم تصرفها قال الاندلسى ينبغى ان يكون اصلها اى اوان فحذفت الهمزة مع الياء الاخيرة فبقى ايوان فادغم بعد القلب وقيل اصله اى
ان اى اى حين فخفف بحذف الهمزة فاتصلت الالف والنون باى وفيه نظر لان ان غير مستعمل بغير لام التعريف واى لا يضاف
الى مفرد معرفة قوله وكيف للحال استفهاما انما عد كيف فى الظروف لانه بمعنى على اى حال والجار والظرف متقاربان
وكون كيف ظرفا مذهب الاخفش وعند سيبويه هو اسم بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم ولو كان
ظرفا لابدلت منها الظرف نحو متى جئت ايوم الجمعة ام يوم السبت وللاخفش ان يقول ويجوز ابدال الجار والمجرور منها
نحو كيف زيد أعلى حال الصحة ام على حال السقم فكيف عند سيبويه مقدر بقولنا على اى حال حاصل وعند الاخفش بقولنا
على اى حال وحاصل عنده مقدر فان جاء بعد كيف قول يستغنى به نحو كيف يقوم زيد فكيف منصوب المحل على الحال نحو ابها والبدل

ولانى ثلثة معان
الجوازم
يجازى باذاما
اضمارها

منها منصوب بان تقول فی الجواب متكئا علی اخر او معتمدا وفی البدل كيف يقوم امختمد ام لا فكانك قلت بای صفة موصوفا يقوم
زيد امعتمدا ام لا فتعمل بدلا من موصوفا مع الجار المتعلق به ويجوز ان يكون كيف فی مثل هذا الموضع وهو ان يليه قول مستغنی به
منصوب المحل صفة للمصدر الذی تضمنه ذلك القول فكان معنی كيف يقوم زيد قياما حاصلا علی ای صفة يقوم زيد ولا يجیء مثل هذا
الاستعمال لسقوط الاستفهام عن مرتبة التصدر لكن لما كان الموصوف بكيف ای المصدر مقدرا جاز ذلك فجوابه نحو قياما سريعا
والبدل منه اقياما سريعا ام بطيئا وان جاء بعد كيف ما لا يستغنی به نحو كيف زيد فهو فی محل الرفع علی انه خبر المبتدا فتقول فی
جوابه صحيح او سقيم وفی البدل منه اصحيح ام سقيم وان دخلت نواسخ الابتداء علی غير المستقل الذی بعد كيف نحو كيف اصبح وكيف
تعلم زيدا فهو منصوب الموضع خبرا او مفعولا به والاستفهام بكيف عن النكرة فلا يكون جوابه الا نكرة فلا يجوز الصحيح فی جواب كيف
زيد وشذ دخول علی عليه كما روی علی كيف تبيع الاحمرين واما نحو قولهم انظر الی كيف تصنع فكيف فيه يخرج عن معنی الاستفهام لسقوط
عن التصدر والكوفيون يجوزون جزم الشرط والجزاء بكيف كيفما قياسا ولا يجوزه البصريون الا شذوذا قال سيبويه سألتها فی الجزاء مستكرهة
وقال الخليل مخرجها مخرج المجازاة يعنی فی نحو قولهم كيف تكون اكون لان فيها معنی العموم الذی يعتبر فی كلمات الشرط الا انه لم يسمع الجزم بها فی
السعة وجاء فی كيف كی قال اوراعيان لبعوان تشردان لنا بكی ارحسان من بعرانها اثراه قال الاندلسی هی لغة فيها او يقال حذف
فاء كيف ضرورة قوله ومذ ومنذ بمعنی اول المدة فيليهما المفرد المعرفة وبمعنی الجميع فيليهما المقصود بالعدد وقد يقع المصدر او الفعل او ان
فيقدر زمان مضاف وهو مبتدا خبره ما بعده خلافا للزجاجی عند النحاة ان اصل مذ منذ فخفف بحذف النون استدلالا بتصغير
مذ وجمعه لو سمی بها علی منيذ وامناذ وبنوا علی هذا ان الاسمية علی مذ اغلب للحذف وذلك ان الحذف تصرف وهو بعيد من
الحروف فان الحرف لا يحذف منه حرف الا المضعف نحو رب وهذا كما قال بعضهم فی اذ انه مقصود من اذا ومنع منه صاحب
المغنی وقال قولهم منيذ وامناذ غير منقول من العرب واما تحريك ذال مذ فی نحو مذ اليوم بالضم للساكنين اكثر من الكسر فلا يدل
ايضا علی ان اصله منذ لجواز ان يكون للاتباع وضم ذال مذ سواء كان بعده ساكن او لا لغة غنوية فعلی هذا يجوز ان يكون اصله الضم
فخفف فلما احتيج الی التحريك للساكنين رد الی اصله كما فی نحو لهم اليوم وكسر ميم مذ ومنذ لغة سليمية قال الاخفش منذ لغة اهل الحجاز
ومذ لغة بنی تميم وغيرهم ويشاركهم فيه اهل الحجاز وحكی ايضا ان الحجازيين يجرون بهما مطلقا والتميميين يرفعون بهما مطلقا وجمهور العرب
اذا استعملوا منذ الذی هو لغة اهل الحجاز علی ما حكی او لا يجرون بهما معا فی الحاضر اتفاقا وانما الخلاف بينهم فی الجر بهما فی الماضی ولا يستعملان
فی المستقبل اتفاقا وقال الفراء منذ مركبة من من وذو ولعل اللغة السليمية غرته فالمرفوع عنده فی نحو منذ يوم الجمعة خبر مبتدا محذوف
ای من الذی هو يوم الجمعة ای من الوقت الذی علی حذف الموصوف وذو طائية وينبغی ان يكون التقدير عنده فی نحو ما رايته
منذ يومان من ابتداء الوقت الذی هو يومان علی حذف المضاف قبل الموصوف ليستقيم المعنی وقال بعض الكوفيين اصل منذ
من اذ فركبا وضم الذال للساكنين فالمرفوع بعده فاعل فعل مقدر فتقدير منذ يوم الجمعة من اذ مضی يوم الجمعة ای من وقت مضی يوم
الجمعة وينبغی ان يكون التقدير عنده فی نحو ما رايته منذ يومان من اذ ابتداء يومان ای من اذ ابتدأ اليومان اللذان قبل هذا الوقت
بدخولهما فی الوجود ای من وقت ابتداء يومين واثر التكلف علی المذهبين ظاهر لا يخفی وينبغی ان لا يكون منذ الجارة علی المذهبين
مركبة اذ يتعذر التمشی ويلزم ان المذكوران فی الجارة بل يكون حرفا موافقا للفظ هذا الاسم المركب قال بعض البصريين هما
اسمان علی كل حال فان خفض بهما فعلی الاضافة وعلة البناء عند هؤلاء اما فی حال رفع ما بعدهما فلما يجیء من كون المضاف اليه جملة
كما فی حيث واما فی حال جره فلتضمنهما معنی الحرف لان معنی مذ يوم الجمعة ومذ تاريخه فيهما بمعنی الحد المضاف الی الزمان مضمنا معنی من وفی معنی

فكيف منصوب المحل جزءا ثانيا لمطلوبی ذلك الناسخ والاستفهام
بانك لو سميت بمذ صغرته علی منيذ وجمعته علی امناذ
مذ
استعملت

۳۳۳

مذ شهرنا من اول شهرنا ومعنى مذ شهر اى من اول شهر قبل وقتنا على ما سيجيء انه لا بد لمذ ومنذ من معنى ابتداء
الزمان فى جميع متصرفاتهما فاذا تقرر هذا قلنا اذا انجر ما بعدهما ففيهما مذهبان الجمهور على انهما حرفا جر وبعض البصريين كما
ذكرنا على انهما اسمان واذا لم ينجر ما بعدهما فلا خلاف فى كونهما اسمين لكن فى ارتفاع ما بعدهما اقوال الاول لجمهور البصريين انهما مبتدأن
ما بعدهما خبرهما على ما يجيء تقريره والثانى لابى القاسم الزجاجى انهما خبران مبتدأين مقدمان فان فسر الزجاجى مذ ومنذ باول المدة
وجميع المدة مرفوعين كما يجيء من تفسير البصريين فهو غلط لانك اذا قلت اول المدة يومان فانت مخبر عن الاول باليومين ايضا
كيف تخبر عن النكرة المؤخرة بمعرفة مقدمة والزمان المقدم لا يصح تنكير المبتدأ المؤخر الا اذا انتصب على الظرفية نحو يوم الجمعة قتال وان
فسرهما بظرف كما يقول مثلا فى ما رأيته منذ يوم الجمعة اى مع انتهائها اى انتهاء الرؤية يوم الجمعة وفى ما رأيته مذ يومان اى بعدها
اى بعد الرؤية يومان فله وجه مع تعسف عظيم من حيث المعنى والثالث والرابع قول الفراء وبعض البصريين كما تقدم ولا باس ان
نركب مذهبا خامسا من هذه المذاهب مما قال المالكى فيهما فنقول انهم ارادوا والابتداء غاية للزمان خاصة فاخذ اللفظ من الذى هو مشهور
فى ابتداء الغاية وركبوه مع اذ الذى هو للزمان الماضى وانما حملنا على ارتكاب تركيبه من الكلمتين وجود معنى الابتداء والوقت الماضى
فى جميع مواقع منذ كما يجيء وهما معنى من واذ فغلب على الظن تركيبه منهما مع مناسبة لفظه للفظهما وامور النحو اكثرها ظنى فنقول حذف
لاجل التركيب همزة اذ فبقى منذ بنون وذال ساكنين واذ حقه الاضافة الى الجمل والاضافة اليها كلا اضافة كما مر فضموا الذال لما احوج
الى تحريكها للساكنين تشبيها له بالغايات المتمكنة فى الاصل كقبل وبعد لما صار على ثلثة احرف بخلاف اذ قبل التركيب فانه وان كان
واجب الاضافة الى الجمل الا ان وضعه وضع الحروف فلم يشبه الغايات المعربة الاصل كما شابهها حيث فكانه حرف لا اسم مضاف وذلك
ان اكثر ما يضاف اسم على ثلثة احرف واكثر فبقى منذ كما هو اللغة السليمية ثم استثقلوا الخروج من الكسر الى ضم لازم مع ان بينهما حاجزا
غير حصين فضموا الميم اتباعا للذال ثم انهم جوزوا التخفيف بحذف النون ايضا فاذا كان كذا رجع الدال الى السكون الاصلى اذ الضمة
انما كانت لصيرورتها على ثلثة احرف كما مر ثم الغرض من هذا التركيب تحديد زمان عدم الرؤية وتحديد الزمان تحصل اما بان تذكر
مجموع ذلك الزمان من اوله الى اخره المتصل بزمان التكلم نحو منذ يومان ومذ اليومان ومذ سنتنا ومذ زيد قائم اذا امتد قيامه الى وقت
التكلم واما بان تذكر اول الزمان المتصل اخره بزمان التكلم غير متعرض لذكر الاخر للعلم باتصاله بوقت التكلم مخصصا لذلك الاول بما
لا يشاركه فيه غيره مما هو بعده نحو مذ يوم الجمعة ومذ يوم قدمت فيه ومذ قام زيد تريد يوم الجمعة الاقرب الى وقت التكلم اذ لا يشارك
فى هذا الاسم ما بعده من الايام ففى الاول كان اصل مذ من اول اذ فحذف فاول المضاف الى اذ ثم ركب من من واذ منذ كما تقدم ذلك
لان معنى مذ زيد نائم من اول وقت نوم زيد واما الثانى فلا يحتاج فيه الى تقدير مضاف حذف فاذا معنى منذ قام زيد من وقت قيام
زيد فنقول يضاف منذ الى جملتين اما الاسمية الجزئين نحو منذ زيد نائم والمعنى فيها جميع المدة ولا اعلم ان هذا القبيل مستعملة لاول المدة
او التى احد جزئيها فعل فان كان الفعل ماضيا نحو منذ قام زيد ومنذ زيد قام فهو لاول المدة وان كان مضارعا نحو منذ يكتب زيد ومنذ
زيد يكتب فان كان المضارع حالا فهو لجميع المدة وان كان حكاية حال ماضية فهو لاول المدة ولا يكون مستقبلا لان منذ لتوقيت الزمان
الماضى فقط لانه اذ تختص بالماضى وهو مركب منه وقال الاخفش لا يجوز منذ يقوم زيد للزوم مجازين كون يقوم بمقام قام وحذف زمان
مضاف على ما يجيء فى تقرير مذهب جمهور البصريين والاصل جوازه لان يقوم كما قلنا حال او حكاية حال والمضاف ليس بمحذوف على ما اخترنا وجاز
ان يضاف منذ الى الجملة المصدرة بحرف مصدرى لتغيره اذ بالتركيب عن صورته التى كان معها واجب الاضافة الى الجملة فيكون كريث اية على ما ذكرنا
انه يجوز تصدير الجملة التى تدخلها بحرف مصدرى لكونها غير صريحين فى الظرفية فتقول منذ ان الله خلقني ويجوز ان يكون منذ ههنا

بعض الكوفيين
حتى اذا ان يضاف الى الجمل
اذ التحريك انما كان للساكنين و
الغرض من هذا التركيب تحصيل
كلمة تفيد تحديد زمان فعل مذكور
مع تعيين ذلك الزمان كتحديد
زمان عدم الرؤية
فى نحو ما رأيته منذ
يوم الجمعة وتحديد الزمان مع
تعيينه تحصيل اما
لتركيبه من اذ الموضوع للماضى
ان يدعى ان منذ فى مثله
مضاف الى جملة محذوف
اصله حين تهيأ

٣٣٣

مضافا الى جملة حذف احد جزئيها كما يجئ بعد فى المصدر الصريح نحو منذ سفره ثم نقول يجوز حذف احد جزئى الجملة المضاف اليها اذا كان الباقى
مجموع زمان الفعل من اوله الى اخره المتصل بزمان التكلم معرفة كان او نكرة نحو منذ يومان ومنذ رجب اذا كنت فى رجب منذ شهر نحن فيه ومنذ شهرنا
او كان الباقى اول الزمان المتصل اخره بزمان التكلم كما ذكرنا قبل معرفة كان او نكرة نحو اقرؤه منذ يوم الجمعة ومنذ يوم قدم فيه زيد فهذان الحدان
يجوز ثبوت القرأة فيهما ويجوز انتفاؤها فى جميع اجزائهما لان الحد يجوز دخوله فى المحدود وخروجه منه وما بعد الحدين يجب ثبوت القراءة فيه بلا ريب ويجوز
كون الزمان المراد به الاول معدودا ايضا بشرط ان لا يكون العدد مقصودا بل يكون المراد مجرد الزمان المخصوص كما يقول ما رأيته منذ سنة المجاعة
ومنذ شهر رجب ومنذ يوم لقائك ومنذ عشر ذى الحجة واما ان قصدت العدد كقولك ما لقيته منذ عشر ذى الحجة وانت تقصد ان الروية انقطعت
فى اليوم الاول الى الآن وكذا اليوم الثانى الى الآن وكذا الثالث الى اخر العشرة فهو محال لانه اذا انقطعت فى الاول الى الآن فكيف تبقى حتى تنقطع
فى الثانى والثالث بل المقصود انها انقطعت قبل العشر ان قلنا ان الحد يدخل فى المحدود فى نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة وان لم نقل به فالمعنى انها
انقطعت فى يوم من ايام العشر غير معين لان ايامها اذن كساعات يوم الجمعة فى مذ يوم الجمعة او عند انقضائها ويجوز ايضا حذف احد جزئى الجملة
اذا كان الباقى مصدرا دالا على احد الزمانين المذكورين بقرينة الحال نحو منذ نوم زيد اذا كان وقت الكلام نائما ومنذ خروج زيد اذا مضى خروجه
وانما وجب حذف احد الجزئين ههنا وان لم يسد مسده شئ لقيام القرينة مع كثرة الاستعمال وتقدير الاول مذ ابتداء يومان على حذف الفعل اى من
وقت ابتداء يومين اى اليومين اللذين اخرهما زمان التكلم او يومان مبتدأ بان على حذف خبر المبتدأ وجاز الابتداء بالنكرة لاختصاص يومين من
حيث المعنى باليومين المتقدمين على وقت التكلم وانما استغنى عن التعريف لان من المعلوم ان منذ موضوع لتوقيت الزمان الذى اخره وقت
التكلم فى جميع استعمالاته سواء كان ما بعده مفردا او جملة نكرة كان المفرد او معرفة وتقدير الثانى مذ كان يوم الجمعة او مذ يوم الجمعة كائن اى من
وقت كون يوم الجمعة وجاز ان تجعل لكون يوم الجمعة وقتا على سبيل المجاز كما يقال اذا كان يوم الجمعة نادى مناد واما المصدر الدال على احدهما
فنقول فى المعنى الاول مذ نومه اذا كان وقت الكلام نائما اى مذ ابتداء نومه او نومه مبتدئ و فى المعنى الثانى مذ خروجه اى مذ كان خروجه او
خروجه كائن ويجوز ان يكون مذ انك قائم فى المعنى الاول ومذ ان الله خلقنى فى الثانى من هذا ثم نقول انهم جوزوا اضافة منذ الى الظروف المذكورة
والمصادر نحو منذ يومين ومنذ يوم الجمعة ومذ سفره ومنه قولهم مذ كم سرت وكم سؤال عن الزمان اى من وقت يومين اى وقت ابتدائهما ومن
وقت يوم الجمعة ومن وقت سفره ومن وقت كم من الايام اى وقت ابتداء كم منها وانما جاز ذلك لخروج اذ بالتركيب عن كونه واجب الاضافة
الى الجمل ويجب مع هذا مراعاة اصل منذ من الضم اذا اضافته الى المفرد طارئة كما بقى ضم حيث مع اضافته الى المفرد ولا فرق من حيث المعنى
بين جر هذه الظروف ورفعها اصلا ولا تصغ الى ما ترى فى بعض الكتب ان بين الجر والرفع فى المعرفة فرقا معنويا نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة و
ذلك الفرق جواز الروية فى يوم الجمعة مع الجر وعدمها مع الرفع فان ذلك وهم هذا الذى مر اصل منذ ثم انهم قد يوقعون بعده نكرة غير محدودة
للدلالة على طول الزمان نحو منذ حين ومنذ سنين وذلك خلاف وضعه لانه اذ لتعيين الزمان وهذا كما وضع حتى لتعيين النهاية ثم قيل حتى
حين وحتى مدة وهذا الذى ذكرنا وان كان فى بعض مواضعه ادنى تعسف فان ذلك مغتفر مع قصد جعله فى جميع استعمالاته راجعا الى اصل واحد
وعلى وتيرة واحدة ولنرجع الى شرح ما فى الكتاب من احكام مذ ومنذ وهو مذهب جمهور البصريين قال ومذ ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة مثل
انه اذا وقع الاسم بعدهما فهما اسمان فى محل الرفع بالابتداء ولهما معنيان اما اول المدة الفعل الذى قبلهما مثبتا كان او منفيا نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة
اى اول مدة انتفاء الروية يوم الجمعة فاذا كانا بهذا المعنى وجب ان يليهما من الزمان مفرد معرفة ويجوز كما ذكرنا ان يكون هذا الحد غير مفرد نحو ما رأيته
منذ اليومان اللذان كنت معنا فيهما اذا لم يكن العدد مقصودا وكذا يجوز ان يكون نكرة نحو ما رأيته مذ يوم لقيتني فيه اذ المقصود بيان زمان مختص واما
جميع مدة الفعل الذى قبلهما مثبتا كان الفعل او منفيا نحو صحبته مذ يومان اى مدة صحبته يومان فيليهما الزمان الذى فيه معنى العدد سواء كان مفردا

ومثل هذا الحد يجوز ثبوت القراءة فيه ويجوز انتفاؤها فى جميع اجزائه وذلك لجواز دخول الحد فى المحدود وخروجه منه وما بعد الحد يجب ثبوت القراءة فيه ويجوز
فى الموضع المقبل

٣٣٥

نصف شرح الکافیه ج ۲

بما ذكرنا وان لم يسد مسد المحذوف شئ
عارضة قليلة
عند
وهو جواز
ما شر تنار

او غيره معرفة او غيرها نحو مذ يوم ومذ يومان ومذ اليوم ومذ اليومان وقد تقدم انه يجب ان يليه مجموع زمان الفعل من اوله الى آخره المتصل بزمان التكلم ولا يشترط كون ذلك المجموع مقصودا فيه العدد وذلك لانك تقول ما لقيناه مذ عمرنا ومذ زماننا مع انك لا تقصد زمانا واحدا او غير واحد حتى يكون فيه معنى العدد قوله المقصود بالعدد اى المقصود مع العدد والباء بمعنى مع والا كان الواجب ان يقول المقصود به العدد لانك قصدت بقولك يومان عدد اثنين لا انك قصدت بالعدد يومين قال الاخفش لا تقول ما رأيته مذ يومان وقد رأيته امس قال ويجوز ان يقال ما رأيته مذ يومان وقد رأيته اول من امس اذا كان وقت التكلم آخر اليوم فلا شك فيه لانه يكون قد تكمل لانتفاء الرؤية يومان (اى فى جوازه ١٢) واما اذا كان فى اوله اعنى وقت الفجر فانما يجوز ذلك اذا جعلت بعض اليوم وهو يوم انقطاع الرؤية يوما مجازا وكذا ان كان فى وسطه تجعل بعض يوم الانقطاع او بعض يوم الاخبار يوما ولا تحسب بعض اليوم الآخر وان اعتددت بهما معا جاز ذلك ان تقول منذ ثلثة ايام قال ويجوز ان تقول ما رأيته مذ يومان يوم الاثنين وقد رأيته يوم الجمعة ولا تعتد بيوم الاخبار ولا يوم الانقطاع وقال يجوز ان تقول لم ارأيته مذ يومان وانت لم تره منذ عشرة قال لانك تكون قد اخبرت عن بعض ما مضى اقول وعلى ما بينا وهو ان منذ لابد فيه من معنى الابتداء فى جميع مواقعه لا يجوز ذلك قال لانهم يقولون مذ اليوم ولا يقولون مذ الشهر ولا مذ السنة ويقولون مذ العام قال وهو على غير القياس قال ولا يقال مذ يوم استغناء بقولهم مذ امس ولا يقولون مذ الساعة لقصرها فان كان جميع ما قال مستندا الى السماع فيها ونعمت والا فالقياس جواز الجميع والقصر ليس بمانع لانه يجوز ما لقيته مذ ساعة قوله وقد يقع المصدر والفعل او ان فيقدر زمان مضافا الى هذه الثلثة لان معنى ما رأيته مذ سفره او مذ انه سافر او مذ سافر مذ زمان سفره او مذ زمان انه سافر ولم يذكر المصنف الجملة الاسمية نحو مذ زيد مسافر اى مذ زمان زيد مسافر على مذهبهم ومذ ومنذ الاسميان عندهم مبتدأن ما بعدهما خبرهما اذ معنى ما رأيته مذ يوم الجمعة اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة ومعنى ما رأيته مذ يومان مدة انتفاء الرؤية يومان (اى الخبرين ١٢) فكانه كان فى الاصل فى الموضعين مبتدأ ما رأيته متى يكون الجملة مضافا اليها فحذفت لتقدم ما يدل عليها وبنى مذ ومنذ بناء قبل وبعد ولذا لم يقل ومنذ بالضم وقيل تضمن لكونه على وضع الحروف او حمل منذ عليه لكونه بمعناه وقيل حملا على مذ ومنذ الحرفيتين عندهم وقيل للزومهما صدر الجملة اذ لا يتقدم الخبر عليهما فصار كحرف الاستفهام ونحوه والكلام مع مذ الاسمية عندهم جملتان فما رأيته جملة ومذ يوم الجمعة اخرى قالوا ولا يجوز عطف الثانية على الاولى وان جاز ذلك مع تفسير الثانية كما تقول ما رأيته وامد ذلك يومان وذلك لان الثانية صارت مرتبطة بالاولى معنى من جهة معها آتية لتبيينها فصارتا كالجملة الواحدة ولا محل للثانية عند جمهور لانها كالمفسرة وقال السيرافى هى منتصبة المحل على الحال اى ما رأيته متقدما قالوا واذا انجر ما بعدهما فهما حرفا جر فان كان الفعل العامل فيهما ماضيا فهما بمعنى من نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة اى منه ولا يتم لهم ذلك فى نحو قولك ما رأيته مذ يومين اذا اردت جميع المدة اذ لا معنى لقولك ما رأيته من يومين الا ان يفسروه بمن اول يومين بتقدير المضاف وهو اول وان كان الفعل حالا نحو ما اراه مذ شهرنا ومنذ اليوم فهما بمعنى فى قال الاندلسى وهذا القريب والاولى يقتضى ابتداء الغاية ولا يقتضيه فى هذا تمام الكلام فى تقرير المذاهب واليك الخيار فى الاختيار واذا عطفت بعد المجرور بمذ ومنذ او المرفوع جاز لك ان توافق بالمعطوف ما بعد مذ جرا او رفعا وان تنصبه بالعطف على نفس مذ على ما اخترنا لانه ظرف منصوب اذ تقع ما بعده او انجر الا ان المعطوف ان وافق ما بعد مذ فى كونه لاول المدة او لجميع المدة فالعطف عليه اولى وان لم يوافق فالعطف على مذ مثال الموافقة فى المجموع ما رأيته مذ سنة ويوم وفى اول المدة ما رأيته مذ يوم الجمعة ويوم الخميس او مذ يوم الجمعة ويوم السبت اذ لم يكن العدد مقصودا بل المقصود مجرد الزمان المعين كما ذكرنا قبل ومثال المخالفة ما رأيته مذ يوم الجمعة وخمسة ايام او مذ خمسة ايام ويوم الجمعة لان احد الزمانين لاول المدة والآخر لمجموعها قال البصريون بناء على مذهبهم وهو ان الزمان مقدر قبل الجملة التى بعد مذ يجوز الرفع والنصب والجر فى المعطوف فى نحو مذ قام زيد ويوم الجمعة اما الرفع والجر فعلى الزمان المقدر والنصب على معنى مذ قام زيد لان معناه من زمان قيام زيد وعلى تقدير فعل

او لا

اى

ش اذا صرحت بتفسيرها

ـــــ وما رايته يوم الجمعة وعلى ما ذكرنا لا يجوز الا العطف على مذ اذ الا زمان مقدرا بعده قيل وربما دخلت كاف الجر على مذ يروى عن بعض العرب انه
قيل له مذ كم قعد فلان فقال كمذ اخذت في حديثك قيل والكاف في كم للتشبيه دخلت على ما الاستفهامية فحذفت الفها وسكنت الميم كما قال
سه يا ابا الاسود لم اسلمتني :: لهموم طارقات وذكر :: وهذا آخر الكلام في مذ ومنذ قوله ومنها لدى ولدن وقد جاء لَدَنْ ولَدُنْ لِدِنْ ولُدْنُ ولَدْ ولُدْ ولَدُ و
لدن مثل عضد ساكنة النون هي المشهورة ومعناها اول غاية زمان او مكان نحو لدن صباح ومن لدن حكيم وقلنا انفارقها من فاذا اضيفت
الى الجملة تمحضت للزمان لما تقدم ان ظروف المكان لا تضاف الى الجملة منها الا حيث وذلك كقوله سه صريع غوان راقهن ورقنه :: لدن شب حتى
شاب سود الذوائب :: ويجوز تصدير الجملة بحرف مصدري لما لم يتمحض لدن في الاصل للزمان قال عمرو بن حسان سه فان الكثر اعياني قديما :: ولم
اقتر لدن اني غلام :: وفيها ثماني لغات لدن بفتح الدال ولدن بكسرها فكان لدن خففت بحذف الضمة كما في عضد فالتقى ساكنان فاما ان يحذف
النون فيبقى لد واما ان تحرك الدال فتحا او كسرا للساكنين واما ان تحرك النون للساكنين كسرا لان البناء الساكنين قد يزال بتحريك الاول
كما في لم يكن الذين وبتحريك الثاني كما في لم يلده فهذه خمس لغات مع لدن التي هي اصلها وقد جاء لدن ولد فكان لدن خفف بنقل ضمة الدال الى
اللام وان كان نحو عضد في عضد قليل كما يجيء في التصريف فالتقى ساكنان فاما ان يحذف النون واما ان يكسر للساكنين وقد جاء لد بحذف
نون لدن التي هي ام الجميع واشهر اللغات ولدى بمعنى لا ان لدن ولغاتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء فلذا يلزمها من ظاهرة وهو الاغلب او مقدرة في
معنى عند ومالدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء وعند اعم تصرفا من لدى لان عند يستعمل في الحاضر القريب وفيما هو في حرزك وان كان بعيدا
بخلاف لدى فانه لا يستعمل في البعيد واعراب اللغة الاولى اعني التي على وزن عضد لغة قيسية قال المصنف الوجه في البناء لدن واخواته
ان من لغاته ما وضعه وضع الحروف فحمل البقية عليها لتشبيهها بها ولو لم يكن ذلك لم يكن لبنائها وجه لانها مثل عند وهو معرب بالاتفاق و
الذي ارى ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف اعني على اقل من ثلثة احرف بناء من الواضع على ما يعلم من كونها حال الاستعمال في
الكلام مبنية لمشابهتها المبنى على ما ذكرنا في صدر الكتاب في شرح قوله الاعراب ما اختلف آخره به فلا يجوز ان يكون بناؤها مبنيا على
وضعها وضع الحروف فالوجه في بناء لدن ان يقال انه زاد على سائر الظروف غير المتصرفة في عدم التصرف بكونه مع عدم تصرفه
لازما لمعنى الابتداء فتوغل في مشابهة الحرف وغدوا اما الذي هو بمعنى عند فلا دليل على بنائه ومعنى عند القرب حسا او معنى نحو عندي انك
غني وربما فتحت عينه او ضمت ويلزمها النصب الا اذا انجرت بمن ومن حذف نون لدن لم يجوز حذفها مع الاضافة الى المضمر فلا يقول من لدهٖ بل
من لدنه ولذلك ويجر لدن ما بعدها بالاضافة لفظا ان كان مفردا وتقديرا ان كان جملة وان كان ذلك لفظ غدوة جاز نصبها ايضا
مع الجر قد يرفع اما النصب وان كان شاذا فوجهه كثرة استعمال لدن مع غدوة دون سائر الظروف كبكرة وعشية وكون دال لدن قبل
النون الساكنة بفتح وبضم وبكسر كما سبق في لغاتها ثم قد يحذف نونه فتشابه حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابه النون
التنوين من جهة جواز حذفها فصار لدن غدوة في اللفظ كراقود خلا فنصبها تشبيها بالتمييز في راقود خلا او بالمفعول الذي هو الاصل
في نحو ضارب زيدا وغدوة بعد لدن لا يكون الا منونة وان كانت معرفة ايضا اما تشبيها بالتمييز فانه لا يكون الا نكرة واما لانا لو حذفنا التنوين لم
نُدر انها منصوبة هي ام مجرورة واما الرفع فعلى حذف قد حذف الجملة اي لدن كان غدوة كما قلنا في مذ يوم الجمعة الف لدى يعامل معاملة الف
الى وعلى فتسلم مع الظاهر وتقلب ياء مع المضمر غالبا وقد حكى سيبويه عن الخليل عن قوم من العرب لداك والاك وعلاك قال سه طاروا علاهن
فطر علاها :: واشدد بمثنى حقب حقواها :: وانما قلبت الف هذه الكلم الثلث مع المضمر تشبيها بالف رمى اذا اتصل بالمضمر المرفوع نحو رميت
وانما شبه الضمير المجرور بالمرفوع دون المنصوب نحو رماك لان الجار مع الضمير المجرور كالكلمة الواحدة كالرافع مع الضمير المرفوع بخلاف الناصب
مع المنصوب ولم يشبه بالف نحو غزا لان الواو ثقيل والياء اقرب الى الالف من الواو وانما لم يقلب نحو عصاك وفتاك لان هذه الالفات اصلا فكره

٣٣٧

(١) زوال الساكنين يحصل بكل ذلك فهذه

(٢) لدن المشهورة لغة قيسية

(٣) في حد الاعراب فلا يجوز

قليها لتنفيهم هابتنئ اخر بجلاف الف على والى لدى وقلب لف على الاسمية وان كان لها اصل فى الواو تشبيها لها بعلى الحرفية ولا نتيصل من الفصول الذى

لا اصل لا لفه بالمضمر الا هذه الثلثة وامثاله على مذهب المبرد فليس بمسموع وانما هو قياس منه قوله وقط للماضى المنفى وعوض للمستقبل المنفى

معنى قط الوقت الماضى عموما ومعنى عوض المستقبل عموما ويختصان بالنفى وعوض فى الاصل اسم للزمان والدهر فقط وعوض المبنيان بمعنى ابدا لكن عوض

قد يستعمل لمجرد الزمان لا بمعنى ابدا فيعرب قال ؎ ولولا نبل عوض فى خضمّاتى واوصالى ؛ ويقال فعل ذلك من ذى عوض كما يقال من ذى انف اى فيما

يستقبل وقط لا يستعمل الا بمعنى ابدا لانه مشتق من القط وهو القطع كما تقول لا افعله البتة الا ان قط مبنى لما سنذكره بخلاف البتة وربما استعمل

قط بدون النفى لفظا ومعنى نحو كنت اراه قط اى دائما وقد استعمل بدونه لفظا لا معنى نحو هل رأيت الذئب قط وقد يستعمل عوض المبنى للمضى مع الاثبات الظ

قال ؎ ولولا ردفا عن عفاق ومشهدى ؛ هوت بعفاق عوض عنقاء مغرب ؛ وهو منفى معنى لكونه فى جواب لولا وبنا عوض على الضم لكونه

مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض لعا تضين اى دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذى يبقى على وجه

الدهر فكان المعنى ما بقى من الدهر داهر وبنى قط قيل لان بعض لغاته على وضع الحروف كما يجئ والاولى ان يقال بنى لتضمنه لام الاستغراق لزوما لاستغراق

جميع الماضى واما ابدا فليس كذلك فى الشيوع نحو قولهم طال الابد وبنى قط على الضم حملا على اخيه عوض وهذه الشهر لغاته اعنى مفتوح القاف مضموم الطاء

المشددة وقد تخفف الطاء فى هذه وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة كمذ وجاء قطّ ساكنة الطاء مثل قط الذى هو اسم الفعل وجاء

فى عوض فتح الضاد وكسرها ايضا واكثر ما يستعمل عوض مع القسم كقوله ؎ رضيعى لبان ثدى ام تحالفا ؛ باسحم داج عوض لا نتفرق ؛ ومن الظروف

المبنية امس عند الحجازيين وعلة بنائه تضمنه للام التعريف وذلك ان كل يوم متقدم على يوم فهو امسه فهو كان فى الاصل نكرة ثم لما اريد امس يوم التكلم ادخله

لام التعريف للعهد كما هو عادة كل اسم قصد به الى واحد من بين الجماعة المسماة كما ذكرنا فى باب غير المنصرف ثم حذفت اللام وقدرت لتبادر فهم

كل من يسمع امس مطلقا من الاضافة الى امس يوم التكلم فصار معرفة نحو لقيته امس الاحدث ولم يبن صباحا ومساء واخواتها المعينة مع كونها ايضا

معدولة عن اللام لان التعريف الذى هو معنى اللام ليس بظاهر فيها من دون قرينة لظهوره فى امس لانك اذا قلت كلمته صباحا ومساء وقصدت

صباح يومك ومساء ليلتك لم يتبين تعريفها كما يتبين فى قولك لقيته امس واما سحر فامره مشكل سواء قلنا ببنائه او بترك صرفه لانه

مخالف لاخوانه من صباحا ومساء وضحى معينة اذ هى معربة منصوبة فهو شاذ من بين اخوانه مبنيا كان او غير منصرف وانما لم يبنوا غدا مع قصد

غد يوم التكلم كما بنى امس تفضيلا للداخل فى الوجود فى باب التعيين والتعريف على المقدر وجوده وذلك لان التعريف فرع الوجود ووجود ذ

فكذا تعريفه بخلاف امس فانه قد حصل له وجود وان كان منتفيا حال التكلم فتعريفه يكون اقوى مع انه قد روى عن بعض العرب اعراب امس مع

الصرف كغد وليست بمشهورة واما بنو تميم فالذى نقل عنهم سيبويه اعرابه غير مصروف فى حال الرفع وبناؤه على الكسر فى حالتى النصب والجر

كالحجازيين قال سيبويه وبعض بنى تميم يفتحون امس بعد مذ قال السيرافى وانما فعلوا ذلك لانهم تركوا صرفه وما بعد مذ يرفع ويخفض فلما تركوا

صرفه من يرفع منهم نحو مذ امس تركه ايضا بعد ها من يجر فكان مشبها بنفسه قال ؎ لقد رأيت عجبا مذ امسا ؛ عجائزا مثل السعالى خمسا ؛

قال وهذا قليل لان الخفض بعد مذ قليل قال سيبويه ان سميت بامس رجلا على لغة اهل الحجاز صرفته كما تصرف غاق اذا سميت به وذلك

ان كل مفرد مبنى تسمى به شخصا فالواجب فيه الاعراب مع الصرف كما يجئ فى باب الاعلام وان سميته به على لغة بنى تميم صرفته ايضا فى الاحوال

لانه لابد من صرفه فى النصب والجر لانه مبنى على الكسر عندهم فيهما واذا صرفته فى الحالين وجب الصرف فى الرفع ايضا اذ ليس فى الكلام اسم منصرف

فى الجر والنصب غير منصرف فى الرفع ووجه منع الصرف فى امس اعتبار علمية المقدرة كما قلنا فى باب غير المنصرف والمختار ان منع صرفه رفعا وبناءه

نصبا وجرا كما اختار والبناء نحو خضار وترك صرف نحو حذام وقطام مع ان الجميع من باب واحد والوجه فى هذا مثل الوجه فى ذلك وذلك انه

جاز ان يعتبر فيه علة البناء كما هو مذهب الحجازيين وعلة منع الصرف كما بينا فابتدؤا باعتبار الاعراب اذ هو اشرف من البناء واولى بالاسماء

ای سحر ۱۲ ح ؎ ای زمان
؎ الخضمة بتشدید المیم ستغلظ الذراع ۱۲ص ؎ یقال لا افعله من ذی انف کما تقول من ذی قبل ای فیما یستقبل من الزمان ۱۲ص
؎ عفاق اسم رجل الکلمة یا ریت تحقق اصابنا ۱۲ ک
؎ الکلمة من جوکی خضات ۱۲
؎ فی الاساس فاعوب العنقاء ومنه قولهم طارت عنقاء مغرب ۱۲ ح
؎ لبان بالکسر کالرضاع یقال هو اخوه بلبان امه قال ابن السکیت لا یقال بلبن امه لان اللبن هو الذی یشرب ۱۲ صحاح ؎ ای فی لیل مظلم ۱۲

۳۳۸

لاضی الخ ۲ ح مرقع طاعنہ ۲ ح

۲ ما جوزه

۲ والداهر والعائض الذی یبقی علی وجه الدهر

۳ لام الاستغراق لازم لمعناه الا تری الی قولهم طال الابد علی لبد

۴ هو اخر لنور لقمان ۱۲ اهـ

۵ تفاسا

۶ للعهد ی

۷ منصرفة

۸ لتعریف الداخل فی الوجود علی تعریف المقدر وجوده

وذلک

۹ صرفه

۱۰ الحجازیین

واختير اسبق الاعراب واشرفه وهو الرفع فصار في حال الرفع معربا غير منصرف والحالتان الباقيتان اعني الجر والنصب مستويتان حركة في غير
المنصرف فارادوا ان تبقى هذه الكلمة فيهما على ذلك الاستواء فلو جعلا مستويين في الضم لم يبن اعرابها رفعا اذ كانت تصير مثل حيث في الاحوال
ولو سوى بينهما في الفتح لم يبن بناؤها اذ كانت تصير كسائر غير المنصرف فلم يبق الا الكسرة ايضا ولما تبنى عليه الكلمة بعد السكون الكسر ايضا يكون
هذه الكلمة في حالة البناء على الحركة التي بنيت عليها عند اهل الحجاز وقال الزمخشري وجماعة من النحاة ان امس معرب عند بني تميم مطلقا اعني في جميع الاحوال لعله
غرهم قول بعض بني تميم ؎ لقد رايت عجبا مذ امسا ؛ وقد قال سيبويه ان بعضهم يفتحون امس بعد مذ فتقييد هذا القول بقوله بعضهم وبقوله بعد مذ فكيف
يطلق بان كلهم يفتحون في موضع الجر بعد اي جار كان فان نكر امس كقولك كل غد يصير امسا وكل امس يصير اول من امس او اضيف نحو مضى امسنا
او دخله اللام نحو ذهب الامس بما فيه اعرب اتفاقا لزوال علة البناء وهي تقدير اللام وربما بني المقارن للام ولعل ذلك لتقدير زيادة اللام وقال
سيبويه ولا يصغر امس كما لا يصغر غد وان ثني وجمع فالاعراب لان اللام انما قدرت لتبادر الذهن الى واحد من الجنس لشهرته من بين اشباهه
فاذا ثني وجمع لم يبق ذلك الواحد المعين فتظهر اللام لعدم شهرة المثنى والمجموع من هذا الجنس شهرة الواحد وليس بناء امس على الفتح لغة كما قال
الزجاجي[له] مغترا بقوله ؎ لقد رايت عجبا مذ امسا ومنها[٢] الان قال الزجاج بني لتضمنه معنى الاشارة اذ معناه هذا الوقت وهذا مذهبه في بناء امس وفيه
نظر اذ جميع الاعلام هكذا متضمنة معنى الاشارة مع اعرابها وقال السيرافي لشبه الحروف بلزومها في اصل الوضع موضعا واحدا وبقائها في الاستعمال عليه
وهو التعريف باللام وسائر الاسماء تكون في اول الوضع نكرة ثم تتعرف ثم تتنكر ولا يبقى على حال فلما لم تتصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف لان
الحرف لا تتصرف فيها وقال ابو علي بني لتضمنه اللام كامس واما اللام الظاهرة فليست[٢] للتعريف اذ شرط اللام المعرفة ان تدخل على النكرات فتعرفها والان
لم يسمع مجردا عنها وقال الفراء اصله الفعل من آن يئين ادخل عليه اللام بمعنى الذي اي الوقت الذي حان ودخل قال هذا كما نقل عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم نهى عن قيل وقال فانهما فعلان استعملا استعمال الاسماء وتركا على البناء الذي كانا عليه والجواب ان قيل وقال محكيان والمعنى نهى عن قول
قيل كذا وقال فلان كذا يعني كثرة المقالات والان ليس بمحكي وكذا مذهب الفراء في امس انه امر من امسى يمسي وقد يقال في الان لان وهو من باب
تخفيف الهمزة ومنها[٣] لما وهو ظرف بمعنى اذ اسم عند ابي علي يستعمل استعمال الشرط كما يستعمل كلما وكلام سيبويه محتمل فانه قال لما لوقوع امر لغيره وانما يكون
مثل لو فشبهها بلو ولو حرف فقال ابن خروف ان لما حرف وحمل كلام سيبويه على انه شرط في الماضي كلو الا ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني ولما
لثبوت الثاني لثبوت الاول وقال لو كان ظرفا لم يجز لما اسلم دخل الجنة والجواب انه على التاكيد والتشبيه فكانه دخلها في ذلك الوقت ومن قال
هو ظرف قال وضع وضع كلمة الشرط مع جملتيها للغرض الذي ذكرنا في اذ ويليه فعل ماض لفظا ومعنى او لم يفعل وجوابه ايضا كذلك وجملة اسمية مقرونة
باذا المفاجاة قال تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق او مع الفاء وربما كان ماضيا مقرونا بالفاء وقد يكون مضارعا وقريب من الظروف المبنية
قولهم لهي ابوك اي لله ابوك لان اصله جار ومجرور وحكمه حكم الظروف عندهم حذف لام الجر لكثرة الاستعمال وقدر لام التعريف فبقي لاه ابوك كما
قال ؎ لاه ابن عمك لا افضلت[٤] في حسب ؛ عني ولا انت دياني فتخزوني[٥] ؛ فبني لتضمن الحرف ثم قلب اللام الى موضع العين وسكون الهاء لوقوعه
موقع الالف الساكن ورجعت الالف الى اصلها من الياء لسكون العين على[٦] هو احد مذهبي سيبويه في الله وهو انه من لاه يليه اي تستر
ففتح لخفة الفتحة على الياء دون الكسرة والضمة وقد يحذف الياء فيقال له ابوك وانما قلب لان الكسر لم يبن في لاه لالتباسه بالجر الذي
هو اصله فاريد التنبيه على تضمن الحرف بالبناء على حركة غير ملتبسة بالاعرابية ولو قالوا لاه بلا قلب لالتبست بالاعرابية في نحو الله لافعلن بالنصب
واما مع فهو ظرف بلا خلاف عادم التصرف لازم النصب ظاهر كلام سيبويه انه مبني قال سالته يعني الخليل عن معكم لاي شيء نصبتها
يعني لم لم تبن على السكون هذا اللفظ فمن قال انها مبنية قال لكون[٢] وضعها وضع الحروف ولمشابهتها للحرف بقلة التصرف فيها اذ لا يكون
الا منصوبة والاولى الحكم باعرابه لدخول التنوين في نحو كنا معا والجر في نحو خرجت من معه[ه] اي من عنده وان كان دخول من عليه شاذا و

له هو ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحق النحوي صاحب الجمل الزجاجي بالفتح نسبة الى شيخه ابي اسحق الزجاج ١٢
٢ه من الظروف المبنية ١٢
٣ه اي من الظروف المبنية ١٢ منه
٤ه افضل عليه وتفضل بمعنى ١٢
٥ه خزاه يخزوه ساسه ١٢
زائدة اذ شرط
٣ كما هو
٢ع فلمشابهته للحرف بقلة التصرف

٣٣٩

اذ لا يكون الا منصوبا
والاولى الحكم باعرابه
والجر بمن وان كان
شاذا نحو خرجت من
معه اي من عنده وتسكين
عينه لغة ربيعة

ليس موضوعا وضع الحروف لان الحق انه محذوف اللام كما يجئ مع انه قد تقدم ان وضع الاسم وضع الحروف مسبوق بالنظر من الواضع

الى مشابهته فى الاستعمال للحرف فلا يكون سبب بناء الاسم ولتسكين عينها لغة ربعية يقولون مع زيد فاذا لاقى ساكنا بعده كسر واعينه نحو كنت

مع القوم قال بعضهم وهو الحق هى فى هذه اللغة حرف جر اذ لا موجب للبناء على تقدير الاسمية الا وضع الحروف قد ذكرنا ما عليه ولو كان ايضا كذا

وكان وضعه كذلك موجبا للبناء لبنى من دون الاسكان ايضا وان ذكر قبله المصطحبان لم يبق ما يضاف اليه فينتصب منونا على الظرفية نحو جئنا

معا اى فى زمان وكنا معا اى فى مكان وقيل انتصابه على الحالية اى مجتمعين والفرق بين فعلنا معا وفعلنا جميعا ان معا تفيد الاجتماع فى حال الفعل وجميعا

بمعنى كلنا سواء اجتمعوا او لا والالف فى معا عند الخليل بدل من التنوين اذ لا لام له فى الاصل عنده وهى عند يونس والاخفش وهو الحق مثل الف

فتى بدل من اللام استنكارا للاعراب الموضوع على حرفين فمنع عندهما عكس اخوك يرد لامها فى غير الاضافة ويحذف فى الاضافة لقيام المضاف اليه مقام

لامها قوله والظروف المضافة الى الجمل واذ يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل وغير مع ما وان وان قد مضى شرحه فيما تقدم قوله المعرفة والنكرة المعرفة

ما وضع لشئ بعينه وهى المضمرات والاعلام والمبهمات وما عرف باللام والنداء المضاف الى احدها معنى قوله بعينه احترازا عن النكرات ولا يريد به ان الواضع

قصد فى حال وضعه واحدا معينا اذ لو اراد ذلك لم يدخل فى حده الا الاعلام اذ الضمائر والمبهمات وذو اللام والمضاف الى احدها تصلح لكل معين

قصده المستعمل فالمعنى ما وضع ليستعمل فى واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع كما فى الاعلام او لا كما فى غيرها ولو قال ما وضع لاستعمال

فى شئ بعينه لكان اصرح وانما جعل ذو اللام موضوعا كالرجل والفرس وان كان مركبا لما مر فى حد الاسم ان المركبات ايضا موضوعة بالتاويل الذى

ذكرنا هناك وجعل اللام من حيث عدم استقلاله وكونه كجزء الكلمة كانه موضوع مع ما دخل عليه وضع الافراد ويدخل فى هذا الحد العلم المنكر نحو رب

سعاد وزينب لقيتهما لانهما وضعا لشئ معين ويدخل المضمر فى نحو ربه ونعم رجلا وبئس عبدا والحق انه منكر ولا يعترض على هذا الحد بالضمير الراجع

الى نكرة مختصة قبل الحكم من الاحكام نحو جاءنى رجل فضربته لان هذا الضمير لهذا الرجل الجائى دون غيره من الرجال وكذا واللام فى نحو جاءنى رجل

فضربت الرجل واما الضمير فى نحو رب شاة وسخلتها فنكرة كما فى ربه رجلا لانه لم يختص المنكر المعود اليه بحكم اولا والاصرح فى رسم المعرفة ان يقال

ما اشير به الى خارج مختص اشارة وضعية فيدخل فيه جميع الضمائر وان عادت الى النكرات والمعرف باللام العهدية وان كان المعهود نكرة اذا كان النكرة

المعود اليها او المعهودة مخصوصة قبل الحكم لانه اشير بهما الى خارج مخصوص ان كان نكرة واما ان لم يختص المعود اليه بشئ قبل نحو رجل

قائم ابوه واظهر كان اماكنا مما يجئ البحث فيه فى باب كان ونحو ربه رجلا وبئس رجلا ونعم رجلا وبالها قصة ورب رجل واخيه فالضمائر

كلها نكرة اذ لم يسبق اختصاص المرجوع اليه بحكم ولو قلت رب رجل كريم واخيه لم يجز وكذا كل شاة سوداء وسخلتها بدرهم لان الضمير يصير معرفة

برجوعه الى نكرة مختصة بصفة ويدخل فيه الاعلام حال اشتراكها نحو محمد وعلى اذ يشار بكل واحد منها الى مخصوص بحسب الوضع ويخرج منه النكرات

المعينة للمخاطب نحو قولك جاءنى رجل تعرفه او رجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة الى مختص بل اختص فى هذا الاستعمال بصفته و

كذا يخرج نحو لقيت رجلا اذا علم المتكلم ذلك المبهم اذ ليس فيه اشارة لا استعمالا ولا وضعا فقولنا ما اشير به يشترك فيه جميع المعارف ويختص اسم

الاشارة بكون الاشارة فيه حسية بالوضع كما مر فى بابه وانما قلنا الى خارج لان كل اسم فهو موضوع للدلالة على ما سبق علم المخاطب بكون ذلك

الاسم دالا عليه ومن ثم لا يحسن ان يخاطب بلسان من الالسنة الا من سبق معرفته بذلك اللسان فعلى هذا كل لفظ فهو اشارة الى

ما ثبت فى ذهن المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع له فلو لم نقل الى خارج لدخل فى الحد جميع الاسماء معارفها ونكراتها فتبين بما ذكرنا

ان قول المصنف فى قولك اشرب الماء واشتر اللحم وقوله تعالى ان ياكله الذئب ان اللام اشارة الى ما فى ذهن المخاطب من ماهية اللحم

والماء والذئب ليس بشئ لان هذه الفائدة يفيدها نفس الاسم المجرد عن اللام فالحق ان تعريف اللام فى مثله لفظى كما ان العلمية فى

نحو اسامة لفظية كما يجئ فى الاعلام فنقول اولا ان التنوين فى كل اسم متمكن غير علم يفيد التمكن والتنكير معا ومعنى تنكير الشئ شياعه فى امته

قال وانما صاغ على اقل من ثلثة ... لان تعريف ... ليكون فى التركيب ... مشابها للحرف ... الاضافة ... عدة ... على اقل من ثلثة

اذ لا موجب للبناء فيه ... معدوما فى

صح ٣

... المعربة لو قلنا باسميته ثم نقول ... يلزم اضافته مع ان ذكر ... قبله احد المصطحبين ... نحو كنت مع زيد وان ... ذكر

اذا كان المنكرة المعود اليه او المعهود مخصوصا قبل

كل كلمة اشارة

وكونه بعضا مجهولا من جملة الا في غير الموجب نحو ما جاءني رجل فانه لاستغراق الجنس فكل اسم دخله اللام لا يكون فيه علامة كونه بعضا

من كل اذ تلك العلامة هي التنوين هو لا يجامع اللام كما مر في اول الكتاب فينظر في ذلك الاسم فان لم يكن معه قرينة الحالية والمقالية دالة

على انه بعض مجهول من كل كالقرينة في قولك اشتر اللحم فان الشرى قرينة ان المشترى بعض ولا دالة على انه بعض معين كما في قوله تعالى

او اجد على النار هدى فهي اللام التي جيء بها للتعريف اللفظي والاسم المحلى بها لاستغراق الجنس سواء كان مع علامة الوحدة كالضربة او مع

علامة التثنية او الجمع كالضربتين والعلماء او تجرد عن جميع تلك العلامات كالضرب والماء وانما وجب حمله على الاستغراق لانه اذا ثبت

كون اللفظ دالة على مهية خارجية فاما ان يكون لجميع افرادها او لبعضها ولا واسطة بينهما في الوجود الخارجي وان كان يمكن تصورها في

الذهن خالية عن البعضية والكلية لكن كلامنا في المشخصات الخارجية لان الالفاظ موضوعة بازائها لا في الذهنية فاذا لم يكن للبعضية

لعدم دليلها وهو التنوين وجب كونه للكل فعلى هذا قوله عليه السلام الماء طاهر اى كل الماء والنوم حدث اى كل النوم اذ ليست في الكلام

قرينة البعضية المطلقة والمعينة فلهذا جاز وان كان قليلا وصف المفرد بالجمع نحو قولهم اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض

على ما حكى الاخفش فالمفرد في مثل هذا يعم جميع المفرد والمثنى جميع المثنى فلا يستثنى من المفرد الا المفرد فقولك ان الرجل خير من المرأة الا الزيدين اى الا

كل واحد منهما وقوله ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا اى الا كل واحد منهم ولا يجوز ان تقول الرجل يرفع هذا الحجر الا الزيدين معا الا انك تتكلم

معا بل يجوز ذلك على ان يكون الاستثناء منقطعا وكذا لا يستثنى من المثنى الا المثنى فمعنى ان الرجلين يرفعان هذا الحجر الا اخوتك اى الا اثنين منهم

ولا يجوز الرجلان يرفعان هذا الحجر الا اخوتك معا بل يجوز على الانقطاع واما الجمع فيصح استثناء الجمع والمثنى والواحد منه نحو لقيت العلماء الا الزيدين

والا الزيد وذلك لان الجمع المحلى باللام في مثله يستعمل بمعنى منكر مضاف اليه كل مفرد وغيره فمعنى لقيت العلماء الا زيدا اى كل عالم وكل عالمين وكل

علماء وهكذا حال المفرد والمثنى والمجموع في غير الموجب قال عليه السلام لا تحرم الاملاجة اى كل واحد واحد من هذا الجنس وكذا الاملاجتان اى كل

اثنين اثنين من هذا الجنس فلا يستثنى من الواحد الا الواحد ومن المثنى الا المثنى اما الجمع نحو ما لقيت العلماء فهو بخلافهما بل هو بمنزلة منكر في

سياق غير الموجب مفرد وغيره في استعماله اى ما لقيت احدا من العلماء ولا اثنين ولا جماعة فيصح استثناء المفرد والمثنى والمجموع منه نحو ما لقيت

العلماء الا زيدا والا الزيدين والا الزيدين فقوله تعالى لا تدركه الابصار اى شيء من الابصار لا جميع الابصار كما توهمه بعضهم فحال الجمع في المو جب

وغيره خلاف حال المفرد والمثنى وكل ما ذكرناه ماخوذ من استقراء كلامهم واما النكرة المستغرقة نحو ما لقيت رجلا او رجلين او رجالا

فلا يستثنى من واحدها ومثناها ومجموعها الا امثالها فقولك ما لقيت رجلا الا الزيدين اى الا كل واحد منهم ولا يجوز ان تقول لا يرفع

هذا الحجر رجل الا الزيدين معا وتقول ما لقيت اخوين متصافيين الا الزيدين ويجوز الا بني فلان اى ابنين منهم ولا يجوز الا الزيد وتقول

ما لقيت رجالا الا الزيدين ولا يجوز الا اخويك ولا الا زيدا الا على الانقطاع لان المعنى ما لقيت جماعة من الرجال وان كان هناك قرينة دالة

على انه ليس المراد به الاستغراق فان كان هناك عهد فاللام عهدية على ما يجيء في بابه وان لم يكن فان كان فيه علامة الوحدة والتثنية

نحو ما اعطيك الا التمرة او التمرتين فلا فرق بين المعرف والمنكر كما انك قلت ما اعطيك الا تمرة او تمرتين وان لم يكن فيه علامتها نحو اشتريت

التمر ولقيت الرجال فالفرق بين ذي اللام والمجرد ان المجرد لاجل التنوين الذي فيه للتنكير يفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة فمعنى رأيت تمرا او

رجالا اشيأ من التمر وجماعة من الرجال بخلاف المعرف باللام فان المراد به الماهية مجردة عن البعضية لكن البعضية مستفادة من القرينة كالشرى

واللقاء فكانك قلت لقيت هذا الجنس واشتريت هذا الجنس فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة بمعنى و

بالنظر الى انفسهما مختلفان فمن ثم جاز وصف المعرف باللام من هذا النوع بالمنكر قال ولقد امر على اللئيم يسبني؛ وكذا مررت بالرجل مثلك

وما يحسن بالرجل خير منك كما مر في باب الوصف فعلى هذا كل لام تعريف لا بمعنى التعريف فيها الا التي للمعهود الخارجي قوله وهي المضمرات قد تقدم

كالقرينة الشرى الدالة على ان المشترى بعض في قولك اشتر اللحم ولا دالة على انه بعض معين كما في قوله تعالى اواجد الخ

خارجة

٣٤١

بل يمكن في مثل هذا الموضع

هذا هو المعلوم من كلامهم

اشتريت

كالرؤية فكانك قلت لقيت هذا الجنس وهذا الجنس فهو

ذكرها ويعني بالمبهمات اسماء الاشارة والموصولات وقد تقدم ذكرهما وانما سميت مبهمات وان كانت معارف لان اسم الاشارة بلا اشارة حسية الى المشار اليه مبهم عند المخاطب لان بحضرة المتكلم اشياء تحتمل ان تكون مشارا اليها وكذا الموصولات من دون الصلات مبهمة عند المخاطب لم يقولوا للمضمر الغائب مبهم لان ما يعود اليه متقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب عند النطق به وكذا ذو واللام العهدية

قوله وما عرف باللام هذا مذهب سيبويه اعني ان حرف التعريف هي اللام وحدها والهمزة للوصل فتحت مع ان اصل همزات الوصل الكسر لكثرة استعمال لام التعريف والدليل على ان اللام هي المعرفة فقط تخطي العامل الضعيف اياها نحو بالرجل وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء منها ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال فلم يتخطها العامل الضعيف واما نحو ان لا تفعل فانما تخطى ان ما هو على حرفين لتقويه لانه يجزم الشرط والجزاء معا على المذهب الصحيح واما نحو بهذا وفيما وحمة فان الفاصل بين العامل والمعمول لم يغير معنى ما قبله ولا معنى ما بعده فالفصل به كلا فصل وللامتزاج التام بين اللام وما دخلته كان الرجل مغائر الرجل حتى جاز توالیهما في قافيتين ولم يكن ايطاء وهذا انما يكون اذا كانت وحدها معرفة ووضعت ساكنة ليستحكم الامتزاج وايضا دليل التنكير الذي هو ضد التعريف على حرف هو النون فالاولى ان يكون دليل التعريف مثله وقال الخليل الى بكمالها آلة التعريف نحو هل وقد استدل لا الا بفتح الهمزة وقد سبق العذر عنه وبانه يوقف عليها في التذكر نحو قولك ال اذا انذكرت ما فيه اللام كالكتاب وغيره وبفصلها عن الكلمة والوقف عليها عند الاضطرار كالوقف على قد في نحو قوله ؎ ازف الترحل غير ان ركابنا ❊ لما تزل برحالنا وكان قد ❊ وذلك قولك ؎ يا خليلى اربعا واستخبرا ❊ ال منزل الدارس من اهل الحلال ❊ وانما حذف همزة القطع في الدرج لكثرة الاستعمال وذكر المبرد في كتاب الشافي ان حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وانما ضم اللام اليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام وفي لغة حمير ونفر من طي ابدال الميم من لام التعريف كما روى النمر بن تولب عنه صلى الله عليه وآله ليس من امبر امصيام في امسفر ولام العهد اللام التي عهد المخاطب مدلول مصحوبها قبل ذكره اى لقيه وادركه يقال عهدت فلانا اى ادركته وعهده اما بجرى ذكره متقدما كما في قوله تعالى انا ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او بعلم المخاطب به قبل الذكر بالاجرى ذكره نحو قولك خرج الامير او القاضي اذا لم يكن في البلد الا قاض واحد مشهور او امير واحد وقد يزاد اللام في العلم كقوله ؎ اما ودماء مائرات تخالها ❊ على قنة العزى وبالنسر عندما ❊ وفي الحال نحو الجماء الغفير وفي التمييز نحو الاحد عشر الدرهم على قبح كما يأتي في باب العدد وقد تزاد فيلزم كما في الذي ومتصرفاته ويكون اللام عند الكوفيين عوضا من الضمير في نحو مررت برجل حسن الوجه اى وجهه وعند البصريين لا تعوض اللام من الضمير في كل موضع شرط فيه الضمير كالصلة والصفة التي هي جملة والجزء الوصف المشتق ويجوز في غيره نحو قوله ؎ لحافي لحاف الضيف والبرد برده ❊ وقال الكوفيون قد يكون اللام للتعظيم كما في الله وفي اللاعلام لا يعرفها البصريون واللام في وصف اسماء الاشارة ووصف المنادى نحو هذا الرجل ويا ايها الرجل لتعريف الحاضر بالاشارة اليه وهي في غير هذين الموضعين لتعريف الغائب نحو ضرب الرجل ويعرض اللام العهدية الغلبة كالصعق والبيت على ما يذكر في الاعلام قوله والنداء نحو يا رجل ومن لم يعده من النحويين في المعارف فلانه فرع المضمرات لان تعرفه لوقوعه موقع كاف الخطاب كما مر في باب النداء قوله والمضاف الى احدها معنى احتراز عن الاضافة اللفظية وانما يتعرف بالاضافة المعنوية مما ليس من الاسماء المتوغلة كغير ومثل على ما مر في الاضافة قوله العلم ما وضع لشئ بعينه غير متناول غيره بوضع واحد قوله غير متناول غيره يخرج سائر المعارف لان المبهمات والمضمرات وذا اللام وضعها الواضع لتطلق على اى معين يراد بخلاف العلم فان واضعه لم يضعه الا لمسمى معين ولا نظر له الى تناوله معينا آخر كما كان في سائر المعارف قوله بوضع واحد متعلق بمتناول اى لا يتناول غير ذلك المعين بالوضع الواحد بل ان تناول كما في الاعلام المشتركة فانما يتناوله بوضع آخر اى بتسمية اخرى لا بالتسمية الاولى كما اذا سمى شخص بزيد ثم يسمى به شخص آخر فانه وان كان متناولا بالوضع لمعينين لكن تناوله للمعين الثاني بوضع آخر

فلجعلهم الخاصة من جميع ما هو على حرفين كجزء الكلمة فلهذا تقولون اللاقوس والانسان واما نحو بهذا ان ما لم يغير معنى ما قبله ولا بعده لم يعتد الفصل به كلا فصل وانما وضعت اللام ساكنة ليستحكم الامتزاج وليفهم لكون الف الكلام لازمة في الذي فلكونه فرع لتناولها بالوضع اى معين كان بخلاف العلم على ما تقدم قوله بوضع

غير الوضع الاول بخلاف سائر المعارف كما تبين وانما ذكر قوله بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة عن حد العلم ولا تخرج علم الجنس

نحو اسامة عن هذا الحد على ما ذكر المصنف ثم ذلك انه قال اعلام الاجناس وضعت اعلاما للحقائق الذهنية المتعلقة كما اشير باللام في نحو اشتر

اللحم الى الحقيقة الذهنية فكل واحد من هذه الاعلام وضع لحقيقة في الذهن متحدة فهو اذن غير متناول غيرها وضعا واذا اطلق على فرد

من الافراد الخارجية نحو هذا اسامة مقبلا فليس ذلك بالوضع بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي مطابقة كل كلي عقلي لجزئياته

الخارجية نحو قولهم الانسان حيوان ناطق فاسد موضوع حقيقة لكل فرد من افراد الجنس في الخارج على وجه التشريك واسامة موضوعة

للحقيقة الذهنية حقيقة فاطلاقه على الخارجي ليس بطريق الحقيقة ولم يصرح المصنف بكونه مجازا ولا بد من كونه مجازا في الفرد الخارجي

على مذهبه اذ ليس موضوعا له على ما اختار وقال ان الحقيقة الذهنية والفرد الخارجي لمطابقتها له كالمتواطئين قال الاندلسي فلا تقول في اسد

معين في الخارج اسامة كما تقول الاسد لان المطابق للحقيقة الذهنية في الخارج ليس الا شيئا من هذا الجنس مطلقا لا واحدا محصورا

لا وصفا المعرفة وكذا ينبغي عنده ان لا يقع اسامة على الجنس المستغرق خارجا فلا يقال ان اسامة كل الاسد القلانى لان الحقيقة الذهنية

ليس فيها معنى الاستغراق كما ليس فيها التعيين والحامل لهم على هذا التكلف في الفرق بين الجنس وعلم الجنس انهم راوا نحو اسامة وثعالة وابو الحصين

وام عامر واويس لها حكم الاعلام لفظا من منع الصرف اسامة وترك ادخال اللام على ويس واضافة اب وام وابن وبنت الى غيرها كما في الكنى

في اعلام الاناسي ويجئ عنها الاحوال وتوصف بالمعارف ومع هذا كله تطلق على المنكر بخلاف نحو اسد وذيب وضبع فان ذلك ليس جاريا مجرى

الاعلام في الاحكام المذكورة واقول اذا كان لنا تانيث لفظي كغرفة وبشرى وصحراء ونسبة لفظية ككرسي فلا باس ان يكون لنا تعريف

لفظي اما باللام كما ذكرنا قبل واما بالعلمية كما في اسامة وثعالة ثم نقول هذه الاعلام اللفظية وضعوها لغير الاناسي من الطير والوحش واحناش الارض

والمعاني فوضعوا لبعضها اسما وكنية نحو اسامة وابو الحرث في الاسد ولبعضها اسما بلا كنية كقثم للضبعان ولبعضها كنية بلا اسم كابي براقش

ثم بعضها مما لا اسم جنس له نحو ابن مقرض حمار قبان وفي اكثر هذه الاعلام لحوا معنى يناسب المسمى به كحضاجر لعظم بطنها وابن داية لوقوعه على دابة

البعير ونحو ذلك وقالوا في المعاني للمنية شعوب وام قشعم وللمبرة برة وللكلية زوبر وللغدر كيسان وقالوا في الاوقات غدوة وبكرة قالوا

منه سبحان علم للتسبيح ولا دليل على علميته لانه اكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما واذا قطع فقد جاء منونا في الشعر نحو قوله ؎ سبحانه

ثم سبحانا نعوذ به ٭ وقبلنا سبح الجودي والجمد ٭ وقد جاء باللام نحو قوله ؎ سبحانك اللهم ذا السبحان ٭ قالوا ودليل علميته قوله سبحان

من علقمة الفاجر ويجوز ان يكون حذف المضاف اليه وهو مراد للعلم به وابقي المضاف على حاله مراعاة لاغلب احواله اعني

التجرد عن التنوين كقوله ؎ خالط من سلمى خياشيم وفا ٭ واما اولى في فاولى لك فهو علم للوعيد فاولى مبتدء ولك خبره والدليل

على انه ليس بافعل تفضيل ولا افعل فعلاء وانه علم ما حكى ابو زيد من قولهم اولاة الآن وهاق الآن اذا اوعدوا فدخول تاء التانيث دال

على انه ليس افعل التفضيل ولا افعل فعلاء بل هو مثل ارمل وارملة واولاة ايضا علم فلذا لم تنصرف وهو من وليه الشر اي قربه وليس

اولى اسم فعل ايضا بدليل اولاة في تانيثه بالرفع والآن خبر اولاة اي الشر القريب الآن واما هات الآن فالزمان متعلق باسم الفعل

كذا قال ابو علي فتجرد اولى من التنوين للعلمية والوزن وقبوله للتاء لا يضر الوزن لان ذلك في علم آخر فهو كما لو سميت بارمل وارملة

فكلاهما ممتنعان من الصرف اذ كل علم موضوع وضعا مستانفا واعلم ان العلمية وان كانت لفظية الا انها لما منعت الاسم تنوين التنكير

صار لفظ اسامة وثعالة كالاسد والثعلب اذا كان اللام فيهما للتعريف اللفظي فكما ان مثل ذلك من المعرف باللام يحمل على الاستغراق

الا مع القرينة المخصصة فكذا مثل هذا العلم يقال اسامة خير من ثعالة اي كل واحد من افراد هذا الجنس من حيث الجنسية المصنف قال ؎

ولا تنبا اجراء من اسامة اذ حيث نزال ولج في الذعر ٭ فيصح الاستثناء من مثله كما صح في قوله ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا

موضوع

فلفظ اسد مثلا

للثعالة

لا دليل على علمية سبحان

والمنع من ان يقال

حذف المضاف اليه

نقول لى سامة تفرس الانسان الا الداجن منها والقرينة المخصصة نحو لقيت اسامة فحال هذه الاعلام كلها كحال ذى اللام المفيدة
للتعريف اللفظى اذا كان ذو اللام مفردا مجردا عن علامة الوحدة والتثنية نحو الضرب اللحم والسوق وقد عرفت حكمه وقد اجرى النحاة فى صفة تحسم
من غير ان يقع ذلك فى كلام العرب الامثلة التى يوزن بها اذا عبر بها عن موزوناتها مجرى الاعلام اذا لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات ككل ورب
على ما يجئ فقالوا فعلان الذى مؤنثه فعلانة منصرف فوصفوه بالمعرفة ونصبوا عنها الحال كقولهم لا ينصرف افعل صفة ومنعوا الصرف منها
ما جامع العلمية فيه سببا آخر كتاء التانيث نحو فاعلة او وزن الفعل المعتبر كافعل او الالف والنون المزيدتين كفعلان والالف الزائدة
المقصورة للتانيث واذا انكرت هذه كلها بدخول رب وكل او من الاستغراقية او غيرها من علامات التنكير انصرفت نحو قولك كل فعلان
حاله كذا وان كان على وزن اقصى الجموع او مع الف التانيث لم ينصرف معرفة ونكرة فان صلحت الالف للتانيث ولغيره نحو قولك كل فعلى بقلب
الفه فى التثنية ياء فيعم نحو ارطى وسلقى فانه يجوز فيه الاعتباران ان جعلت الفه للتانيث لم تصرفه وان جعلته لغيره صرفته لتنكيره بدخول
كل فهذه الاوزان يقصد بها استغراق الجنس لان معنى قولك فعلان الذى مؤنثه فعلى غير منصرف كل واحد من افراد هذا الجنس حتى
يستغرقه كما ان معنى قولك تمرة خير من جرادة ورجل خير من امرأة ذلك وانما عد الاول من الاعلام دون الثانى بدليل صرف تمرة وجرادة
لانهم راوا بعضه منقولا كالاعلام من مدلول الى مدلول آخر فان افعل مثلا وضع لغة للزائد فى الفعل على آخر فهو من الفعل كاكبر من الكبر
ثم عبر به عن كل لفظ اوله همزة مزيدة مفتوحة وثانية فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها لام وبعضه مرتجلا كالاعلام كقولك فعللة التى
هى مصدر الرباعى حكمها كذا فان فعللة لا معنى لها لغة وقوى هذا الوجه المجوز لالحاقها بالاعلام انهم راوها اذا عبرت بها عن موزوناتها
لا تقع على فرد منشاع منها كما يقع النكرات فعدت من النكرات لفظا ومعنى فان قلت فلم جعلوا هذه الكنايات من قسم الاعلام دون الاوزان
التى يكنى بها عن موزوناتها مع اعتبار معنى الموزونات كما تقول مررت برجل فاعل اى عاقل او جاهل على حسب القرينة القائمة على المعنى المراد
قلت لانها لما كانت دالة على لفظة معينة لها معنى معين والمراد من لفظ الكناية ذلك المعنى بتوسط استعارة بدل لك اللفظ الذى
هو صريح فيه صارت كموزوناتها دالة على المعنى الجنسى فكان لفظ الكناية منقول من جنس الى جنس آخر او
مرتجل الجنس فلم يصلح ان يجعل علما بخلاف الاول فان المراد منه موزونة فقط من غير اعتبار المعنى الجنسى ومن ثم قال الخليل لما ساله
سيبويه عن قولهم كل افعل اذا كان صفة لا ينصرف كيف تصرف افعل وقد قلت لا ينصرف فقال افعل ههنا ليس بوصف وانما زعمت ان ما كان
على هذا المثال وكان وصفا لا ينصرف وكان افعل فى هذا الكلام ليس بوصف ليس يحلو ايضا لدخول لفظ كل عليه ففى افعل ههنا
وزن الفعل فقط بلا وصف ولا علمية وان كان موزون هذه الاوزان معها كما تقول وزن اصبع افعل فالاكثر انه لا يجرى مجرى
الاعلام فيصرف افعل ههنا فعلى هذا كان القياس ان تقول وزن طلحة فعلة بالتنوين فى الوزن اذ ليس فيه العلمية الا انه حذف
منه التنوين ليقابل موزونة فى التجرد من التنوين ولم يحذف لمنع الصرف والزمخشرى جعل هذا القسم ايضا علما وهو الحق فنقول وزن
اصبع افعل بحذف التنوين قال المصنف تما ذهب اليه اجراء له مجرى اسامة اذا اطلقتها على واحد من الاسد فانك تجريه مجرى الاعلام كما
كان فى الجنس علما نحو قولك اسامة خير من ثعالة فكذا يجرى الوزن ههنا مجرى الجنس اعنى الذى لم يكن معه الموزون نحو افعل حكمه
كذا وهذا القياس الذى ذكره فيه نظر لان مثل هذا الوزن اذا لم يكن معه الموزون معناه الموزون واذا كان معه الموزون فبمعنى
الوزن اذ معنى وزن اصبع افعل وزن اصبع هذا الوزن فليس فى الحالين كاسامة فى حاليه اعنى كونه جنسا وكونه فردا من افراده
فانه فى الحالين بمعنى ايضا ليس تعريف اسامة لكونه علما لمهية معينة كما ادعى وليس اسامة اطواد به واحد من الجنس مجازا عنها بحولا
عليها فى العلمية كما بينا بل تعريفه لفظى سواء كان جنسا او فردا منشاعا وليس قياسا فيقاس عليه والاولى ان يقال تما ذهب اليه

۳۳۳

وذلك نحو ارطى وسلقى داخلان فى فعلى فانه

لكونه منقولا من معنى الى معنى اخر هو الوزن او مرتجلا له كما كان الاول منقولا من معنى الى معنى اخر هو الموزون او مرتجلا له مع اجرائه
لمثل هذا مجرى الاعلام بنون نحو مفاعلة فى نحو قولك ضارب يضارب مضاربة على وزن فاعل يفاعل مفاعلة وهو تنوين المقابلة
عنده لا تنوين الصرف و القسم الذى هو كناية عن موزونه مع اعتبار معناه حكمه عند سيبويه فى الصرف و تركه حكم الموزون قال ابو الطيب
سه كانّ فَعْلَةَ لم تَمْلَأْ مَوَاكِبُها: ديارَ بكرٍ ولم تَخْلَعْ ولم تَهَبِ: فمنعه الصرف لان موزونه خولة ويقول مررت برجل فعل اى احمق
وقال المازنى ليس فى فعلة علمية ولا فى افعل معنى الوصف فهو اذن ينظر الى معنى الكناية لا الى الموزون المكنى عنه فلا يصرف نحو فعلى و
مفاعل لاشتمالهما على سبب منع الصرف و يصرف نحو مررت برجل افعل اى احمق و فعلة اى حمزة ومذهب سيبويه هو الحق اذ معناه معنى
الموزون والكناية عن العلم جار فى اللفظ مجراه بدليل ترك ادخالهم اللام على فلان وفلانة ومنعهم صرف فلانة كما يجئ واما ان اردت
بالاوزان اوزان الفعل فحكمها حكم موزوناتها حركة وسكونا وتجردا عن التنوين كان الموزون معها اولا نحو قولك فعل امر واستفعل حكمه
كذا وضارب يضارب على وزن فاعل يفاعل اشعارا بكونه مرادا به الفعل الذى لاحظ له لا فى الصرف ولا فى تركه لكنه مع ذلك علم لوصفه بالمعرفة
نحو قولك افعل الذى همزته مكسورة امر للمخاطب فجملة الكلام ان الاوزان اما ان يراد بها الموزونات ولا والاول ان كان وزن فعل فله الكلمة فى جميع
الاشياء حكم موزونه مع كونه علما وان كان وزن الاسم فان كان كناية عن موزونه ومعناه معناه فليس بعلم وفى جريه مجرى موزونه فى
الصرف و عدمه خلاف بين سيبويه والمازنى وان لم يكن معناه معنى الموزون بل المراد مجرد لفظ الموزون فقط فالكل اعلام لا تنصرف ان
انضم الى العلمية سبب اخر وان نكرة فحكمها حكم النكرات فى الصرف و تركه وان لم يرد بها الموزونات بل اريد الاوزان فهى اعلام وفاقا قال جار الله وقال
ابن جنى فى سر الصناعة وكذا فى بعض نسخ المفصل ما معناه ان الاعداد اذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود كانت اعلاما فلا تنصرف ان
انضم الى العلمية سبب اخر كقولك ستة ضعف ثلثة غير منصرفين ومائة ضعف خمسين قال المصنف الظاهر ان جار الله كان اثبته ثم اسقطه
لضعفه قال و وجه اثباته ان ستة مبتدأ فلولا انه علم لكانت تبتدأ بالنكرة من غير تخصيص وايضا المراد به كل ستة فلولا انه علم لكانت مستعملا
مفردا النكرة فى الايجاب للعموم قال ونعم ما قال و جه ضعفه انه يؤدى الى ان تكون اسماء الاجناس كلها اعلاما اذ ما من نكرة الا ويصح استعمالها
كذلك نحو رجل خير من امرأة لما فيه من معنى العموم اى كل رجل وذلك جائز فى كل نكرة قامت قرينة على ان الحكم غير مختص ببعض من جنسها حتى جاز
ذلك فى غير المبتدأ كقوله علمت نفس ما احضرت و اعلم انه اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناها كقولك اين كلمة استفهام وضرب فعل ماض
فهى علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشئ بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول اخر هو اللفظ وقد يكون
بعض الاعلام اتفاقيا اى يصير علما بلا وضع واضع معين بل لاجل الغلبة وكثرة استعماله فى فرد من افراد جنسه ثم اعلم ان اسم الجنس انما يطلق
على بعض افراده المعين باداتى التعريف وهما اللام والاضافة فالعلم الغالب اما مضاف او ذو اللام فالمضاف نحو ابن عباس غلب بالاضافة على
عبد الله من بين اخوته وكذلك ابن عمر وغير ذلك وذو اللام كالنجم والصعق واللام فى الاصل لتعريف العهد وقد تقدم ان العهد قد يكون
بجرى ذكر المعهود قبل و قد يكون لعلم المخاطب به قبل الذكر لشهرته فاللام التى فى الاعلام الغالبة من القسم الثانى كان النجم قبل العلمية الذى
هو المشهور المعلوم للسامعين من النجوم لكونه اليق بهذا الاسم من امثاله و كذا البيت فى بيت الله لان غيره كانه بالنسبة اليه ليس بيتا وكذا المضاف
نحو ابن العباس لان التعريف الحاصل بالاضافة كالتعريف الحاصل بلام العهد المشار به الى ما علم المخاطب من دون تقدم ذكره سواء فلا يكون
غلام زيد الا اليق غلمانه بهذا الاسم بكونه اعظمهم او اخصهم به وبالجملة اشهرهم بغلاميته حتى كان غيره ليس غلاما له بالنسبة اليه فالحاصل
ان المضاف وذا اللام الغالبين فى العلمية يجب كونهما اشهر فيما غلبا فيه منهما فى سائر الافراد التى شاعا فيها قبل العلمية فاذا صارا علمين اتفاقا
لزم الاضافة فى ما كان مضافا فلا يجوز تجريده عنها واما ذو اللام فالاكثر فيه ايضا لزوم اللام وقد يجوز تجريده عنها كما قيل فى النابغة نابغة و ذلك

ای علم حقیقی بعین لفعیل براهم

سه نبغ الرجل اذا لم يكن فى ارث الشعر ثم قال و اجاد ومنه سمى النوابغ من الشعراء كالنابغة الذبيانى والجعدى وغيرهما ١٢ صراح

٣٤٥

١٢ شعبان ٢٦ ١٣٦ هـ

زا فيجوز الابتداء بالنكرة كونها للعموم وقد جاءت النكرة غير المبتدأ ايضا فى الايجاب للاستغراق لكن قليلا كقوله تعالى علمت نفس ما قدمت ونفس و ما سواها

ز كلون هذا الاسم اليق به من بين امثاله

قليل قال سيبويه يكون اثنان علماً لليوم المعين بلا لام تقول هذا يوم اثنين مباركا فيه ورده المبرد وقال هو حال من النكرة قال ولا يكون جمل
الا مع اللام لكونه من الغالبة وقد ذكرنا الغوالب بتقاسيمها في باب النداء فليرجع اليه وقد ينكر العلم قليلا واما ان يستعمل بعد على التنكير نحو رب
زيد لقيته وقولك لكل فرعون موسى اى رب كل من خواص النكرات وتعرف وذلك بان يأول بواحد من الجماعة المسماة به فيدخل عليه اللام
كقوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باحناء الخلافة كاهله او الاضافة نحو قوله ؎ علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم بابيض ماضي
الشفرتين يمان ؛ وهي اكثر من اللام وقد يضاف العلم مع بقاء تعريفه كما مر في باب الاضافة نحو زيد الخيل وانمار الشاء ومضر الحمراء اذ لم يكن
اشتراك في الاعلام واذا ثني العلم او جمع فلا بد من زوال التعريف العلمي لان هذا التعريف انما كان بسبب وضع اللفظ على معين والعلم المثنى و
المجموع ليس موضوعا الا في اسماء معدودة نحو ابانين وعمايتين كما يجيء فاذا زال التعريف العلمي وقد قلنا ان تنكير الاعلام قليل وجب على قول
المصنف جبر ذلك التعريف الفائت باخصر ادوات التعريف وهي اللام فلا يكون مثنى العلم ومجموعه الا معرفين باللام العهدية كما قلنا في نحو ذلك
خرج القاضي اذا لم يكن في البلد غيره او كان اشهر بحيث يرجع مطلق اللفظ اليه وابن يعيش لا يوجب جبر التعريف الفائت في المثنى والمجموع بل
يجيز تنكيرهما ووصفهما بالنكرة والاستقراء يقوي مذهب المصنف مع القياس واجري مجرى العلم الحقيقي العلم اللفظي فقيل في تثنية اسامة
وجمعه الاسامتان والاسامات فان قيل فلعله اورث تنكير العلم من لوازم تثنيته وجمعه وتنكيره قليل مخالف للقياس فوجب قلتهما ايضا وليس كذلك
قيل العلم واقع في كلامهم كثيرا فلو لم يثنوه ولم يجمعوه لادى الى مكروه من مثل جاءني رجل ورجل ورجل لما علموا انهم اذا ثنوه وجمعوه ادى الى تنكيره
الذي هو قليل مخالف للقياس قصدوا الى التثنية وجمعه على وجه يراعى فيه ما يندفع به ذلك فجبروا التعريف الزائل بالزام اللام لزوم التعريف العلمي
الا فكان فيه توفية الامرين جميعا الخلاص من التكرير الشنيع وحفظ العلم عن التنكير بتعريف آخر وان كان التعريفان متغايرين لكنه غاية
المجهود وقد جاء بعض المثنى والمجموع غير مجبور باللام وذلك في اشياء مشتركة في الاسماء لازم تصاحبها كابانين لجبلين متقابلين يقال لاحدهما
ابان الريان لكثرة الماء فيه وللآخر ابان العطشان لقلة الماء فيه وكذلك عمايتان جبلان لهذيل متقاربان اسم كل واحد منهما عماية
وكذلك جاديان وانما جاز تجريد هذه الاسماء من اللام لان واحد الجبلين مثلا لما لم ينفرد من الآخر جاز ان يكونا كالشيء الواحد المسمى
بالمثنى كما تسمى مثلا شخصا بزيدان بخلاف شخصين مسمى كل واحد منهما بزيد فان الاغلب فيهما لما كان هو الانفكاك لم يكونا كشخص مسمى بالمثنى
حتى يقال لهما زيدان وعرفات كابانين وعمايتين فان كل موضع منها كان تسمى عرفة فقيل عرفات للمجموع واما اذرعات لبلد بالشام
فليس من هذا اذ لا يقال لبعض منه اذرعة بل هو كمساجد موضوعا لشخص معين واعلم انه يكنى بفلان وفلانة عن اعلام الاناسي خاصة
فيجريان مجرى المكني عنه اي يكونان كالعلم فلا يدخلهما اللام ويمتنع عن الصرف فلانة كما يجري افعل بمعنى احمق مجرى المكني عنه في الامتناع من
الصرف على ما مر ولا يجوز تنكير فلان كسائر الاعلام فلا يقال جاءني فلان وفلان آخر اذ هو موضوع للكناية عن العلم واذا كنى عن الكنى
قيل ابو فلان وام فلان واذا كنى بفلان وفلانة عن اعلام البهائم اسماء كانت او كنى ادخل عليهما لام التعريف فيقال الفلان و
الفلانة وابو الفلان وام فلان لقصد الفرق وكان كناية اعلام البهائم اولى باللام من كناية اعلام الانسان لان انس الانسان
بجنسه اكثر فهو عنده اشهر من اعلام البهائم فكان فيها نوع تنكير قال ابن السراج وتبعه المصنف ان لفظ فلان لم يأت الا محكيا
كقوله تعالى يا ليتني لم اتخذ فلانا خليلا وهو منتقض بما روى الاصمعي عن مرار العبسي ؎ سكنوا شبيثا والاحص واصبحت
نزلت منازلهم بنو ذبيان ؛ واذا فلان مات عن اكرومة ؛ رقعوا معاوز فقده بفلان ؛ ويقول معن بن اوس المزني ؎ اخذت
بعين المال حتى نهكته ؛ وبالدين حتى ما اكاد ادان ؛ وحتى سألت القرض عند ذوي الغنى ؛ ورد فلان حاجتي وفلان ؛ ويكنى
بهن وهنة مفتوحة العين وهنت ساكنتها عن اسم الجنس غير العلم فلهذا الصرف هنة ويدخل جميعها اللام واذا سكنت النون

النقا مقصور الكثيب من الرمل ١٢ صحاح
اسم موضع ١٢ هـ
اسم موضع ١٢ هـ
المعوزة والمعوز الثوب الخلق الذي يبتذل ١٢ صحاح
٣٤٦
قال المصنف وجب
جيزة
كان كل موضع منها تسمى عرفة

فتاء التانيث مبدلة من اللام كما فى اخت و بنت فسكنت العين ليوذن بان التاء ليست لمجرد التانيث لان تاء التانيث يفتح ما قبلها
قبل و قد يكنى بهن عن العلم كما فى قول ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد الله اعطاك فضلا من عطيته على هن وهن فيما مضى وهن يعنى عبد الله
وحسنا وابراهيم بنى حسن بن حسن كانوا وعدوه شيئا فاخلفوه هذا والظاهر انه كنى عن الجنس اى على لئيم ولئيم ولئيم حوشوا
من ذلك و منه يا هناه للمنادى غير المصرح باسمه تقول فى التذكير يا هن ويا هنان ويا هنون وفى التانيث يا هنت و يا هنتان ويا هنات
وقد يلى اخرهن ما يلى اخر المندوب وان لم تكن مندوبة يقولون يا هناه بضم الهاء فى الاكثر وقد يكسر كما ذكرنا فى المندوب وهذه الهاء تزاد فى
السعة وصلا و وقفا مع انها فى الاصل هاء السكت كما قال يا مرحباه بحمار ناجيه وقال يا رب يا رباه اياك اسل فى حال الضرورة هذا
قول الكوفيين وبعض البصريين ولما راى اكثر البصريين ثبوت الهاء وصلا فى السعة اعنى فى هناه مضمومة قالوا انها لام الكلمة التى هى
واو فى هنوات كما ابدلت هاء فى هنيهة وقال بعضهم هى بدل من الهمزة المبدلة من الواو ابدالها فى كساء وان لم يستعمل هناء كما ابدلوا فى اياك
فقالوا هياك ومجى الكسر فى هاء هناه يقوى مذهب الكوفيين وايضا اختصاص زيادة الالف والهاء بالنداء وايضا لحاق الالف والهاء
فى جميع تصاريفه وصلا و وقفا على ما حكى الاخفش نحو يا هناه ويا هناناه او يا هنانيه كما ذكرنا فى المندوب ويا هنوناه ويا هنتاه ويا هنتاناه
او يا هنتانيه ويا هناتاه ويكنى بهنيت عن جامعت ونحوه من الافعال القبيحة والقياس هنوت لان لامه واو بدليل هنوات واعلم ان العلم اما
منقول او مرتجل والمنقول اغلب وهو اما عن اسم اما عين كثور واسد او معنى كفضل والاسم اما صفة كحاتم او غيرها كعامر وقد يكون الاسم
صوتا كببه واما عن فعل اما ماض كشمر وكعسب واما مضارع كتغلب ويشكر واما امر كاصمت لبرية معينة وقيل هو علم الجنس لكل مكان قفر كاسامة
تقول لقيته بوحش اصمت و ببلد اصمت والوحش المكان الخالى وكسر ميم اصمت والمسموع فى الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند
النقل تنبيها على النقل عن معانيها كما قيل فى شمس بن مالك شمس بضم الشين والمرتجل ما لا معنى له فى الاجناس من قولهم ارتجل الخطبة اذا اخترعها
من غير روية وهو من ارتجل الامر كانه فعله قائما على رجله من غير ان يقعد متأنيا فيه والمرتجل نحو حنتف و فقعس وقال بعضهم هما منقولان
لان الحنتف الجراد والفقعس البلادة واما كان مشتقا من تركيب مستعمل لكن غير للعلمية بزيادة حرف كغطفان من غطف العيش
اى سعته او نقصانه كعمر مع تغيير الحركة كان اولا فهو ايضا مرتجل اذ ليس منقولا من مسمى الى اخر وان كان مشتقا واما ان غير فما هو ثابت فى
الجنس اما بفك الادغام نحو محبب اسم رجل والقياس محب وليس من تركيب محبب كقردد و مهدد لان هذا التركيب غير مستعمل واما بفتح المكسور
كموظب الارض وموهب لرجل والقياس كسر العين كموعد و موضع وليسا على فوعل من مظب و مهب لانهما لم يستعملا فى كلامهم واما بكسر المفتوح
كمعدى كرب عند من قال اصله معدى كمغزى ومرمى لا معدى واما بتصحيح ما يعل كمكوزة لرجل ومريم وليسا بفعولة وفعيل من مكز ومرم لعدم
استعمالهما واما مدين فيجوز ان يكون من مدن بمعنى اقام واما باعلال ما يصح كحيوة لرجل والقياس حية لان عند سيبويه عينها ولامها ياء
والحاوى والحواء ليسا من تركيبها بل من حوى اى جمع لجمعها فى سقطه وعند غيره اصل حية حوية لقولهم الحاوى و الحواء قلبت العين الى موضع
اللام فى حيوة عندهم فالكلم بهذه التغييرات عند النحاة تصير مرتجلة لانها لم يستعمل فى الاجناس مع هذه التغييرات ولو قيل بنقلها والتغيير
امامع النقل او بعده فى حال العلمية كما فى شمس لجاز والاعلام على ثلثة اضرب اما اسم وهو الذى لا يقصد به مدح ولا ذم كزيد وعمرو واما لقب وهو ما يقصد
احدهما كبطة وقفه وعايد الكلب فى الذم وكالمصطفى والمرتضى ومظفر الدين وفخر الدين فى المدح واللفظ اللقب فى القديم كان فى الذم اشهر منه فى المدح
والنبز فى الذم خاصة واما الكنية وهى الاب والام او الابن او البنت مضافات نحو ابو عمرو وام كلثوم وابن اوى وبنت وردان والكنية مركبة اى سترت
وعرضت كالكناية سواء لانه يعرض بها عن الاسم والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم
بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فان الكنية لتعظيم لا بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تانف من ان تخاطب باسمها وقد يكنى

اى ليتنكف ١٢

رم الناجية للسير يعنى سريع ...

ن هنته ... ظنوا

٣٤٧

ن المستهجنة ١٢

ن من الحتف اى الجراد

والفقعس اى البلادة ١٢

زه فانه لا يعظم المكنى بمعناها بل بعدم ١٢

التشخص بالاولاد الذي يراد كابي الحسن لامير المؤمنين عليه السلام وقد يكنى في الصغر تفؤلا لان يعيش حتى يصير له ولد اسمه ذاك
واذا اريد الجمع بين اللقب والاسم نوتي بالاسم اولا ثم باللقب لكون اللقب اشهر لان فيه العلمية مع شئ من معنى النعت فلو اتي به اولا
لاغنى عن الاسم فلو جمعا فاما ان يتبع اللقب الاسم عطف بيان له لكونه اشهر او يقطع عنه رفعا او نصبا على المدح او الذم لكونه متضمنا
لاحدهما ويجوز الاتباع والقطع المذكوران سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما مفردا دون الآخر وان كانا مفردين اولهما جاز
اضافة الاسم الى اللقب كما تقدم في باب الاضافة وظاهر كلام البصريين وجوب الاضافة عند افرادهما وقد اجاز الفراء والزجاج الاتباع
ايضا وهو اولى لما روى الفراء قيس قفة ويحيى عينانُ بالاتباع نوجل ضخم العينين وابن قيس الرقيات بتنوين قيس واجراء الرقيات
عليه والاشهر اضافة قيس الى الرقيات اما على ان الرقيات لقب لقيس والاضافة كسعيد كرز اعلى ان الاضافة لادنى ملابسة لنكاحه
اي دون الاتباع ١٢
لنسوة اسم كل منها رقية وقيل من جدانه وقيل شبّب بثلث كذلك قال ؎ قل لابن قيس اخي الرقيات ؛ ما احسن العُرْف في المصيبات
وقال الشاعر في الاجراء ؎ ومن طلب الاوتار ما حز انفه ؛ قصير ورام الموت بالسيف بيهس ؛ نعامة لما صرّح القومُ رهطه ؛ تبين في
اثوابه كيف يلبسُ ؛ وقد ينقل العلم عن المركب كما سبق في باب المركب شرحه ثم نقول اذا اردت التسمية لشئ من الالفاظ فان كان
ذلك اللفظ مثنى او مجموعا على حدة كضاربان وضاربون او جاريا مجراهما كاثنان وعشرون اعرب اعرابه قبل التسمية في الاكثر ويجوز ان يجعل
النون في كليهما معتقب الاعراب بشرطان لا يتجاوز حروف الكلمة سبعة لان حروف نحو قرعبلانة غاية عدد حروف الكلمة فلا يجعل
النون في مستعتبيان ومستعتبيون معتقب الاعراب فاذا اعربت النون الزم المثنى الالف دون الياء لانها اخف منها ولانه ليس في
المفردات ما اخره ياء ونون زائدتان وقبل الياء فتحة قال ؎ الا يا ديار الحي بالسبعان ؛ والزم الجمع الياء دون الواو لكونها اخف منها و
قد جاء البحرينُ في المثنى على خلاف القياس يقال هذه البحرين بضم النون ودخلت البحرين قال الازهري ومنهم من يقول البحران على
القياس لكن النسبة الى البحران الذي هو القياس اكثر فبحراني اكثر من بحريني وان كان استعمال البحرين مجعولا نونه معتقب الاعراب اكثر
من استعمال البحران كذلك وجاء في الجمع الواو قليلا مع الياء نحو قنسرينُ وقنسريون ونصيبين ونصيبون ويبرين ويبرون لان
اسم موضع ١٢   اسم موضع ١٢   اسم موضع ١٢ زه
مثل زيتون موجود في كلامهم وقال الزجاج نقلا عن المبرد يجوز الواو قبل النون الجمع اذا كان معتقب الاعراب قياسا قال ولا اعلم احدا
سبقنا الى هذا قال ابو علي لا شاهد له وهو بعيد عن القياس وقال في قوله ؎ ولها بالماء طرون اذا ؛ اكل النمل الذي جمعا ؛ بكسر النون انه
اسم اعجمي وهو في شرح كتاب سيبويه بالميم والطاء المفتوحة وفي الصحاح الماطرون بالنون والطاء المكسورة وقد روي في الشعر المذكور
بالنون المفتوحة فان قلنا انه اعجمي وجب ان لا يكون اللام للتعريف اذن بل من تمام الاسم الاعجمي والانكسار في موضع الجر وان قلنا عربي فليس
النون معتقب الاعراب لانفتاحه فكان القياس الماطرين بالياء ففي جعل الواو مكان الياء اشكال وطولون وجيرون اعجميان واذا سميت
بالمجموع بالالف والتاء فمذهب البصريين اعرابه كما كان قبل التسمية مع التنوين لانه تنوين المقابلة لا تنوين التمكن وعند المبرد يعرب
الاعراب الاول ولا يدخله التنوين فيروى تنورتها من اذرعات بالكسر بعض النحويين يعربه اعراب ما لا ينصرف ويفتحه في حالة الجر فيروي
من اذرعات بالفتح ومذهب البصريين اشهر لقوله تعالى من عرفات وقد مضى هذا مشروحا في اول الكتاب واذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها
علما لغير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب وان جعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت في الاصل اسما او فعلا او حرفا فالاكثر الحكاية كقولك
من الاستفهامية حالها كذا وضرب فعل ماض وليت حرف تمن وقد تجئ معربا نحو قولك ليت تنصب وترفع ؎ قال ليت شعري واين
مني ليتُ ؛ ان لوا وان ليتا عناءُ فان اولته بالمذكر كاللفظ فهو منصرف مطلقا وان اولته بالكلمة واللفظة فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط
كليت فهو كهند في الصرف وتركه وان كان على اكثر من ثلثة او ثلاثيا متحرك الاوسط فهو غير منصرف قطعا وان كانت الكلمة ثنائية و

زه٣ او مختلفين في ذلك
وان كانا ر
زه٤ قالوا ر
زه٥ النون المجعول معتقب ر
زه٦ واذا سميت بالمجموع بالالف والتاء كعرفات واذرعات
فقيه المذاهب الثلثة
المذكورة في اول الكتاب
عند ذكر التنوين واذا
نقلت ر

وجعلتها علما للفظ وقصدت الاعراب ضعفت الثانى اذا كان حرفا صحيحا نحو منٌّ وكمٌّ بخلاف ما اذا جعلت الثنائية علما لغير اللفظ فانك لا تضعف الثانى الصحيح بل تقول جاءنى كمٌ ورايت منًا محققين فتجعل من باب حذف اللام نسيا وهو حرف علة كيد فلذا تصغره على كُمَىٍّ كيديّة وانما جعلتها من باب المحذوف اللام لان المعرب لم يوضع على اقل من ثلثة وانما جعلت المحذوف حرف علة لانه اكثر حذفا من غيره وانما جعلتها من باب يد اى مما حذف لامه نسيا لا من باب عصا لانه لم يكن لها لام فى الوضع فكان جعلها من باب يدٍ مما جعل لامه بالحذف فكانه لم يوضع اولى وتقول فى الاول اكثرت من الكمّ ومن الهل مشددين وذلك لانه لم ينقل بالكلية وانما نقل من المعنى الى اللفظ فلا باس بتغيير لفظه بتضعيف ثانية ليصير على اقل اوزان المعربات واما المنقول بالكلية اى المجعول علما لغير اللفظ فلو غير لفظه ايضا بالتضعيف لكان تغييرا ظاهرا فى اللفظ والمعنى واذا كان ثانى الثنائى حرف علة وجب تضعيفه اذا عربته سواء جعلته علما للفظ او لغيره نحو لو وفى ولا وهو وهى تقول هذه لوٌّ وفىٌّ ولاءٌ زدت على الف لا الفا اخرى وجعلته همزة تشبيها برداء وكساء وانما وجب التضعيف لانك لو اعربت بلا زيادة حرف اخر سقطت حرف العلة للتنوين فيبقى المعرب على حرف واحد وذلك لا يجوز وكذا الواو ولما ذا بالكلمة او سميت به المرأة وجب التضعيف لانا نامن التنكير فمجئ التنوين اذن وحكى عن بعض العرب انه تجعل الزيادة المجتلبة بعد حرف العلة الثانية همزة بكل حال نحو لوءٍ وفىءٍ ولاءٍ والاول اى التضعيف اولى لكون المزيد غير اجنبى ولاجل الخوف من بقاء المعرب على حرف اذا اردت اعراب اسماء حروف المعجم الكائنة على حرفين نحو با تا ثا وان لم يكن المعرب منها علما زدت عليها الفا وقلبتها همزة للساكنين فتقول هذه باءٌ وتاءٌ و دليل تنكيرها وصفها بالنكرات نحو هذه باءٌ حسنة ودخول اللام عليها كالباء والتاء واما زاى فهو على ثلثة احرف اخوها الياء كالواو واعربته اولم تعرب وفيه لغة اخرى زى نحو كى فاذا ركبتها واعربتها قلت كتبت زيًّا نحو كيًّا ولا يجوز فى اسماء حروف المعجم مع التركيب مع عاملها ان تقول كتبت با حسنة كما جازت فى نحو من وما وليت اذا جعلت اعلاما للفظ لانها موضوعة لتستعمل فى الكلام المركب مع البناء فجاز لك حكاية تلك الحال فى التركيب بخلاف اسماء حروف المعجم فانها لم توضع الا لتستعمل مفردات لتعليم الصبيان ومن يجرى مجريهم موقوفا عليها فاذا استعملت مركبة مع عاملها فقد خرجت عن حالها الموضوعة لها فلا تحكى وانما وجب اعراب الكلمة المبنية اذا سمى بها غير اللفظ ولم تجز حكايتها كما جازت اذا سميت بها اللفظ لانك لم تراع اذن اصل معناها الذى كانت بسببه مبنية اصلا بل اخرجتها عنه بالكلية واما اذا جعلتها اسما للفظ فانك تراعى معناها من وجه وذلك ان معنى انّ تنصب وترفع اى ان التى معناها التحقيق تنصب وترفع فلك اذن نظر الى اصل معناها والدليل على ان المد فى نحو قولك هذه باءٌ مزيد ولم يكن فى اصل الوضع انك تقول فى حال الافراد با تا ثا بلا مد وما وضع على حرف كزيد وعمرو يكون فى حال الافراد ايضا كذلك وسيبويه جعل اباجادٍ وهوازاً وحطيا بياء مشددة عربيات فهى اذن منصرفة وجعل سعفص وكلمن وقرشات اعجميات فلا تنصرف للعجمة والعلمية وانما جعل الاول عربية لان اباجادٍ مثل ابى بكر وجاد من الجواد وهو العطش وهواز من هوز الرجل اى مات وحطىّ من حط يحط وقال المبرد يجوز ان يكون كلها اعجميات قال السيرافى فى الانشاء ان اصلها اعجمية لانها كان يقع عليها تعليم الخط بالسريانية وقرشات يدخلها التنوين كما فى عرفات وتعريفها من حيث كونها اعلاما للفظ اذا ركبتها مع العامل نحو اكتب كلمن اى هذا اللفظ او هذه الكلمة واذا سمى بفوه قال الخليل تقول فم لان العرب قد كفتنا امر هذا لما افردوه فقالوا فم فابدلوا الميم مكان الواو ولولا ذلك لقلنا فوه برد المحذوف كما هو مذهب سيبويه فى ذو اذا سمى به فانه يقول هذا ذوًى كعصى ورايت ذوًى ومررت بذوًى وبناءً على ان عينه متحركة وقال الخليل بل تقول هذا ذىٌّ فعل بقلب الواو ياء لسكون العين على ما مر من مذهبيهما فى باب الاضافة واجاز الزجاج فى فو اذا سمى به ان يقال فوهٌ ردا الى الاصل ولا يجوز ان تشدد حرف العلة كما شدد فى هو لان رد الاصل اولى من اجتلاب الاجنبى وان سميت مونثا بهو كان كما لو سميتها بزيد على الخلاف الذى مر فى باب غير المنصرف وان سميتها بهى فهو كما لو سميتها بهند جاز الصرف وتركه وان

هذا ن
ن ضعفته الالف فتقول هذه باءٌ

٣٣٩

سميت بحرف واحد فاما ان يكون جزء كلمة اولا والثانى اما ان يكون متحركا فى الاصل كواو العطف ولام الجر وياء الاضافة على قول اولا فان كان
متحركا كمل ثلثة احرف بتضعيف مجانس حركته فانه اولى من غيره لمناسبة حركته وانما جعلوه ثلثة لما يلحقه من التصغير والجمع فتقول فى
المسمى بياء الجر بىّ ولو زدت حرفا واحدا من جنس حركته لسقطت بالتنوين فصار المعرب على حرف واحد وتقول فى المسمى بلام الابتداء
لاءٌ وان كان الحرف ساكنا كلام التعريف على مذهب سيبويه وياء الاضافة على قول بعضهم فحكمه عند سيبويه والزجاج حكم جزء
الكلمة كما يجئ وعند غيرهما يحرك اللام بالكسر ثم يضعف مجانس الكسر اى الياء فيقال لىٌّ وذلك لانه لابد اذا اردنا زيادة حرفين عليه
من تحريك هذا الساكن المبتدأ به والساكن اذا حرك حرك بالكسر واما الياء فيفتح لثقل الكسر عليه ولانه يفتح عند الاضطرار فى نحو غلامى
ثم يضعف مجانس الفتح فيقال ياء وان كان الحرف الواحد جزء كلمة فاما ان يكون متحركا او ساكنا فالمتحرك عند سيبويه يكمل ايضا بتضعيف
مجانس حركته كما ذكرنا فيما ليس بعضا والاولى ان يكمل بشئ من تلك الكلمة فالمبرد يكمله باعادة جميع ما حذف فيقول رجل فى المسمى باحد حروفه
وقال غيره بل لا يتجاوز قدر الضرورة فان كان ذلك المتحرك فاء كمل بالعين نحو رجٌ فى المسمى براء رجل وان كان عينا كمل بالفاء فيقال رجٌ
ايضا فى المسمى بجيم رجل ولا يكمل الا ن باللام لان الكلمة المحذوفة اللام اكثر من المحذوفة الفاء او العين وان كان ذلك الحرف المتحرك المسمى به لاما
فالمازنى يكمله بالعين لكونه اقرب نحو جلٌ فى المسمى بلام رجل فيكون مما حذف فاؤه كعِدَةٍ والاخفش يكمله بالفاء نحو رل فيكون مما حذف
عينه نحو سهٍ وهذا اولى لان المحذوف الفاء لابد له من بدل كما فى عدةٍ وان كان الحرف ساكنا كعين جعفر وسين عدسٌ فالمبرد يكمله
بما كمل به المتحرك اعنى برد الكلمة الى اصلها وسيبويه يكمله بهمزة الوصل مكسورة فيقول اع واس واذا وصلته بما قبله اسقطت الهمزة لكونها للوصل
نحو هذا اسٌ وقام اسٌ وقال قد اتى بعض الاسماء على حرف اذا اتصل بكلام نحو من أبٌ بتخفيف الهمز ورد عليه المبرد بان تخفيف الهمز غير لازم فكان
الكلمة على حرفين بخلاف همزة الوصل فانه لازم فيبقى المعرب على حرف ورد ايضا بامتناع اجتلاب همزة الوصل للمتحرك والزجاج يزيد الهمزة كما زاد سيبويه ويقطعها
هو بما الزم سيبويه ولان همزة الوصل فى الاسماء الصرفة قليل وانما يكون فى الفعل والاسم الجارى مجراه اعنى المصدر وفى الحرف فلهذا اذا سميت بفعل فيه همزة الوصل قطعتها
كقولك بوحش اصمتُ واما ان سميت باسم فيه همزة الوصل كابن واسم ابقيتها على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل ومذهب غير هؤلاء المذكورين التكميل
ببعض تلك الكلمة كما ذكرنا فى الحرف المتحرك فالعين يكمل بالفاء واما اللام فيكمل اما بالعين عند المازنى واما بالفاء عند الاخفش وان كان ذلك
الساكن فاء قبله همزة الوصل فان كان ذلك فى الفعل كضاد اضرب جئت بالهمزة مقطوعة لما ذكرنا وان كان فى الاسم كنون انطلاق كملت بالحرف
الذى بعدها فتقول انطٌ وان سميت بفعل مفكوك الادغام جزما او وقفا نحو اردد ويردد ادغمت فقلت اردّ ويردّ غير منصرفين لان
المفكوك قليل فى الاسماء نحو قردد ومهدد كثير فى الافعال ولان فك الادغام فى الفعل انما كان لعارض زال فى الاسم وهو الجزم والوقف
الجارى مجراه ولهذا يبقى الفك اذا سميت بالببٍ من قولك بنات الببى ولهذا يرد اللام او العين اذا سمى بفعل محذوف اللام او العين جزما او وقفا
كيغز ويرم ويخش واغز وارم واخش ويخف ونقل ويبع وخف وقل وبع فتقول جاءنى يغزٍ ويرمٍ ويخشى واغزٍ وارمٍ واخشى ويخاف ويقول ويبيع وقول
وبيع وخاف كما مر فى غير المنصرف ويكون يغزٍ ويرمٍ واغزٍ وارمٍ كقاضٍ اسم امرأة على الخلاف المذكور فى غير المنصرف اما سل اذا سميت به فانك
لا ترد الهمزة لانها لم تحذف لموجب الجزم ولا الوقف وترد اللام مع العين فى يك لان اللام حذفت تشبيها بحرف العلة فى لم يغز ويحذف هاء
السكت من كل ما هى فيه اذا سمى به نحو ده وقه ويرضه لانها للوقف وترد مع اللام المحذوفة فى ره الهمزة التى هى عين اذ لو لم تردها لاحتجت الى زيادة
الف اجنبى كما فى لا فرد الاصل اولى فتقول جاءنى رائى والاخفش يرد همزة الوصل ايضا مقطوعة فيقول ارأى غير منصرف لان الراء تصير
ساكنة بانتقال حركتها الى الهمزة المردودة لانها كانت لها وكذا ترد مع اللام المحذوفة الفاء فى قه فتقول جاءنى وقىٍ اذ لولا الرد لوجب تضعيف الياء كما فى
فىٍّ وانما فتحت الواو لخفة الفتحة ولكونها مفتوحة فى الماضى ولو سميت بنحو ضربت ابدلت التاء هاء فى الوقف وصار مثل مسلمة لخروج الكلمة الى قسم

ملخ زخرالمنخل ١٢ ص ٢ ا ـ لانقطعا ١٢ ص ٣ علامة المرأة ١٢ س
ن ١ لكون الحرفين مجانسين لحركته
ن ٢ لابد من تحريك هذا الساكن المبتدأ به اذا اردنا زيادة حرفين عليه والساكن
٣٥٠
ن ٣ الاسم
ن ٤ سمى
ن ٥ والتنوين للعوض كما فى قاض اسم امرأة ويخشى كيخشى واغزو

الاسماء ولو سميت بنحو ضربا وضربوا على ان الالف والواو حرفان زيدتا علامتين للجمع والتثنية كالتاء فى ضربت نحو اكلونى البراغيث
وجب الحاق النون عوضا من التنوين كان يستحقه ضرب لو سمى به فتقول ضربان وضربون ثم بعد ذلك يجوز ان يعرب باعراب المثنى والمجموع وان
يجعل النون معتقب الاعراب وكذا اذا سميت بيضربان ويضربون على لغة يتعاقبون عليهم الملائكة اما لو جعلت الالف والواو فى الجميع ضميرا فيلو
من باب التسمية بالجمل وقد مر ذلك فى المركبات ولو سميت باولى وذوى فلا بد من رد النون التى سقطت للاضافة ولو سميت بضربن على لغة بعض
السليط اقاربه جعلت النون معتقب الاعراب لم تصرفه للتعريف والوزن ولو سميت مذكرا ببنت واخت صرفت لانهما كهند اذا سمى به مذكر
واما التاء فبدل من اللام وليس لمحض التانيث ولهذا لم ينفتح ما قبلها وقال بعضهم لا ينصرف لان التاء للتانيث ابدلت من اللام فهى مثل
ثبة علم مذكر واما هنت ساكن النون فاذا سمى به رد الى هنة لان له مرادفا جاريا على القياس بخلاف بنت واخت فيتخلص من الخلاف الذى
كان فيهما وتنزع اللام من الاسم الذى كان يلزمه اذا سمى به كالان والافضل والذى والتى وفروعهما لان اصل العلم ان يستغنى عن اللام واذا
سميت السور باسماء حروف المعجم التى فى اوائلها جاز الحكاية كما تحكى الكلمة المبنية اذا جعلتها اسم اللفظ مفردة كانت او مركبة نحو قرأت قاف ونون
ويس والو يجوز ان لا تحكيها فتمنعها اذن الصرف ان كانت مفردة او مركبة من اسمين كيس وحم او من ثلثة اثنان منها بوزن المفرد كطسم
لان طاسين بوزن قابيل فكانه مركب من اسمين وان لم يكن كذلك كالم وكهيعص فالحكاية لا غير لعدم امكان الاعراب اذ لا مركب فى كلامهم
الا من كلمتين هكذا قال جار الله وفيه نظر وذلك انا بينا ان المبنى اذا سمى به غير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب على مذهب جار الله وهو ان هذه
الاسماء المعدودة معربة لكنها لم تعرب لعدم المقتضى للاعراب كيف تحكى ولا تعرب مع حصول المقتضى للاعراب اذا سميت بها السور وحكى عن
يونس انه كان يجيز فى كهيعص فتح جميعها واعراب صاد على ان يكون كاف مركبا مع صاد والباقى حشوا لا يعتد به وان سميت بها غير تلك السور
اما اشياء او غيرها فالاعراب واجب ثم تمنع الصرف ان انضم مع العلمية سبب آخر كالتانيث فى الف اذا كان اسم امرأة والتركيب فى نحو حم قوله واعرفها
المضمر المتكلم اى اعرف المعارف كان المتكلم اعرف لانه ربما دخل الالتباس فى المخاطب بخلاف المتكلم قوله والنكرة ما وضع لشئ لا بعينه وعلى ما ذكرنا
من حد المعرفة هى ما لم يشر به الى خارج اشارة وضعية ولا احترازات تفهم من حد المعرفة واعلم ان النكرة اذا وقعت فى سياق النفى والنهى و
الاستفهام استغرقت الجنس ظاهرا سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة على ما ذكرنا فى حد المعرفة ويحتمل ان لا يكون للاستغراق بالقرينة
نحو ما جاءنى رجل واحد بل رجلان او بل رجال وما جاءنى رجلان بل اخواك وهل جاءك رجال هم اخوتك ومع الاطلاق ايضا يحتمل ان
لا يكون للاستغراق لكن احتمالا مرجوحا فلهذا كان لا رجل ظاهرا فى الاستغراق محتملا لسواه واما اذا دخل تلك النكرة من فهى للاستغراق
نصا نحو ما جاءنى من رجل ولهذا كان لا رجل المتضمن لها نصا فى الاستغراق ومن هذه وان كانت زائدة كما حكم به النحاة لكنها مفيدة لنص
الاستغراق لان اصلها من الابتدائية لما اريد استغراق الجنس ابتدئ منه بالجانب المتناهى وهو الاصل وترك الجانب الاعلى الذى لا يتناهى لكونه
غير محدود كانه قيل ما جاءنى من هذا الجنس من واحد منهم الى ما لا يتناهى فمن ثم تقول اذا قصدت الاستغراق ما جاءنى احد من واحد وان وقعت
النكرة فى غير النفى والنهى والاستفهام فظاهرها عدم الاستغراق وقد تكون للاستغراق مجازا كثيرا ان كانت مبتدأة نحو تمرة خير من جرادة
ورجل خير من امرأة وقليلا فى غيره نحو قوله تعالى علمت نفس ما قدمت والدليل على انها فى الموجب مجاز فى العموم بخلاف المعرف باللام تعريفا
لفظيا كما فى نحو الدينار خير من الدرهم ان الاستغراق تسبق الى الفهم مع تلك اللام بلا قرينة المخصوص وعدم الاستغراق يسبق الى
الفهم مع النكرة بلا قرينة العموم والسبق الى الفهم بلا قرينة من اقوى دلائل الحقيقة قوله اسماء العدد ما وضع لكمية احاد الاشياء
مقصودة تخرج الفاظ العدد لا مهية العدد وكمية الشئ عدده المعين لان الكمية ما يجاب به عن السؤال بكم وهو العدد المعين كمائة مائة
الشئ حقيقته المعينة التى يستفهم عنها بما الموضوعة للاستفهام عن حقيقة الشئ وكيفية الشئ وصفه المعين الذى يسأل عنه بكيف

ى السابع اى الرابع الساكن ومن عصبت … والتاء ليست للتانيث
بل بدل من اللام كما مر فى غير المنصرف وقال بعضهم
فى التاء رائحة التانيث فى مثل بيقرين
اذا سمى به فانك ترده الى هنة
او سميت بها غير السور من انسان او غيره فان امكن اعرابها وجب ذلك
اذا كانت مفردة نحو قرأت قاف ونون غير منصرفة للتانيث والعلمية ويجوز الصرف كما فى هند
وكذا اذا سميت بها امرأة وان سميت بها رجلا فالصرف كذا وجب الاعراب مع منع الصرف ان كانت مركبة من اسمين كيس وحم او من ثلثة اثنان منها
٣٥١
بوزن المفرد كطسم لان طاسين بوزن قابيل فكانه مركب من اسمين وان امكن كذلك كالم وكهيعص فالحكاية لا غير ويحكى عن يونس انه كان يجيز فى كهيعص فتح جميعها واعراب صاد على ان يكون كاف مركبا مع صاد والباقى حشو لا يعتد به قوله واعرفها
حل ها على ما ذكرنا من حد المعرفة ما لم يشر به
عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا فلهذا كان لا رجل ظاهرا فى الاستغراق محتملا لسواه واذا دخلها من ظاهرا نحو ما جاءنى من رجل ومنه نحو لا رجل اى لا من رجل

فكانه قال اسم العدد ما وضع للعدد المعين احترازا عن الجمع فانه وضع لعدد غير معين ويخرج منه المائات والالوف وقوله احاد جمع احد فينبغي ان لا يكون
واحد واثنان من الفاظ العدد لان واحد لو يوضع لكمية احاد الاشياء لانه يقال كم درهما عندك فتقول احد فليس ههنا احاد اشياء وكذا اذا قلت
اثنان في جواب كم درهما ولو دخل واحد واثنان لدخل نحو رجل ورجلان ايضا لانهما وضعا لكمية الشئ وان كانا مع ذلك وضعا لمهية الشئ ايضا
ولو قال العدد ما وضع لكمية الشئ فحسب لعين دخل نحو رجل ورجلان ولم يخرج واحد واثنان لان لفظ الشئ يقع على كل ذي عدد من المفرد والمثنى
وما فوق ذلك فيجوز ان يقال ما وضع لكمية فحسب والخلاف عند النحاة ان لفظ واحد واثنان من اسماء العدد وعند الحساب ليس الواحد من
العدد لان العدد عندهم هو الزائد على الواحد ومنع بعضهم ان يكون الاثنان من العدد قالوا لان الفرد الاول هو الواحد ليس بعدد فكذا ينبغي
ان يكون الزوج الاول والنزاع فيه راجع الى المراد بالعدد فعلى تفسيرهم العدد بكونه زائدا على الواحد لا يدخل الواحد ويجب دخول الاثنين لانه زائد
عليه وعلى تفسير النحاة وهو الموضوع للكمية يدخل الواحد والاثنان قوله اصولها اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف يعني ان الالفاظ
التي يرجع اليها جميع اسماء العدد وان كانت غير متناهية اثنتا عشرة كلمة وما عداها فمتفرع عنها اما بتثنية كمائتان والفان واما بجمع كعشرين
واخواته الجارية مجرى الجمع واما بعطف كثلثة وعشرين وكاحد ومائة وكمائة والف وكذا احد عشر واخواته لان اصلها العطف كما تقدم واما باضافة
نحو ثلثمائة وثلثة الاف وقد يدخل العطف على جميع هذه الاقسام سوى العطف نحو ثلثمائة وثلثة الاف ونحو ذلك ثم شرع في تبيين كيفية
استعمالها للمذكر والمؤنث فقال واحد اثنان واحدة اثنتان وثنتان يعني ان واحد اثنان للمذكر وواحدة واثنتان وثنتان للمؤنث جرى واحد و
اثنان في التذكير والتانيث على القياس ذو التاء للمؤنث والمجرد عنها للمذكر والواحد اسم فاعل من وحد يحد وحدا وحدة اي انفرد فالواحد بمعنى
المنفرد اي العدد المنفرد ويستعمل في المعدود كسائر الفاظ العدد فيقال رجل واحد وقوم واحدون والتكسير وحدان واحدان كشاب وشبان
والهمزة بدل من الواو ويقال في الصفة المشبهة منه وحد بفتح الحاء وكسره ووحيد وتبدل الواو في هذا التركيب همزة اما في احدان فهو قياس
اذ الواو المضمومة يجوز ابدالها همزة في الاول كان كوجوه واجوه وفي الوسط كقووس واما في احد فهو شاذ عند الجميع واما في احدى
فهو قياس عند المازني اي ابدال المكسورة في الاول كوشاح واشاح وولدة والدة شاذ عند غيره واذا استعمل في الاعداد المنيفة اختار لفظ
احد احدى على واحد وواحدة تخفيفا وقد يقع في التنييف واحد وواحدة ايضا لكن قليلا فيقال واحد عشر وواحدة عشرة وواحد وعشرون
وواحدة وعشرون وربما قيل وحد عشر ويستعمل احد واحدى في غير التنييف مضافين مطردا نحو احدهم واحديهن ولا يستعمل احدى
الا في التنييف ومضافة واما احد فيستعمل مطردا لعموم العلماء بعد نفي ونهي واستفهام وشرط نحو ما جاءني احد ويلزمه الافراد والتذكير قال تعالى
لستن كاحد من النساء وتعريفه حينئذ نادر وقد يستغنى عن نفي ما قبله بنفي ما بعده ان تضمن ضميره نحو قولك ان احدا لا يقول كذا كما مر في
باب الاستثناء ولا يقع احد في ايجاب يراد به العموم فلا يقال لقيت احدا الا زيدا خلافا للمبرد ويستعمل واحد ايضا لعموم العقلاء في غير الموجب لكن
يؤنث نحو ما لقيت واحدا منهم ولا واحدة منهن وقال ابو علي همزة احد المستعمل في غير الموجب للاستغراق اصلية لا بدل من الواو واما في الذي
نحو قوله تعالى قل هو الله احد فهي بدل اتفاقا كانه لما راى في نحو ما جاءني احد معنى الوحدة ارتكب كون الهمزة اصلا والاولى ان تقول همزته في
كل موضع بدل من الواو ومعنى ما جاءني احد ما جاءني واحد فكيف ما فوقه وقد يستعمل قليلا احد في الموجب في غير تنييف ومع غير اضافة
استعمال واحد كما في قوله تعالى قل هو الله احد وقد يقال في المدح ونفي المثل هو واحد الاحدين وهو واحد الاحد جمعوا احدا على احد تشبيها
بسدرة وسدر فمعنى هو احد الاحد اي هو احد الاحد قال ستى استثاروا بي احد الاحد ويستعمل استعمال احد في الاستغراق
في غير الموجب الفاظ وهي غريب ودبار وداري ودوري وطوري وطاري وارم واريم وكتيع وكراب ودعوى وشفر وقد يضم شينه وقد
لا يصحب نفيا ودبي ودبيج وابز وابز بالزاي وتامور وتومور وتومري ونمي اما اثنان فهو لفظ موضوع لواحدين من التثنى واثنتان بحذف اللام

ان كانت تلك الاسماء غير متناهية وما عدا تلك الالفاظ متفرع منها بتثنية كمائتان والفان بالتنييف والاضافة

٣٥٢

والتاء للتانيث وثنتان مثل بنت تاء التانيث فيه بدل من الياء وهو قليل وابدال التاء من الواو كثير كاخت وبنت وتراث

وتكاة قوله ثلثة الى عشرة ثلث الى عشر يعنى ان ثلثة الى عشرة للمذكر نحو ثلثة رجال واربعة رجال و ثلث الى عشر للمونث نحو ثلث نسوة وتسع نسوة

نحو لفت باب التذكير والتانيث من ثلثة الى عشرة فانث للمذكر وذكر للمونث على ذلك وجوه والاقرب عندى ان يقال ان ما فوق الاثنين

من العدد موضوع على التانيث فى اصل وضعه واعنى باصل وضعه ان يعبر به عن مطلق العدد نحو ستة ضعف ثلثة واربعة نصف ثمانية

قبل ان يستعمل بمعنى المعدود كما فى جاءنى ثلثة رجال فلا يقال فى مطلق العدد ست ضعف ثلث وانما وضع على التانيث فى الاصل لان

كل جمع انما يصير مونثا فى كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين فاذا صار المذكر فى نحو رجال مؤنثا بسبب عروض هذا العرض فتانيث العرض

فى نفسه اولى واما لون العدد عرضا فلانه من باب الكم وهو عرض على ما بين فى غير هذا الفن ثم انه غلب على الفاظ العدد التعبير بها عن المعدود

فطرأ عليها اذن معنى الوصف الذى هو معنى الاسماء المشتقة اذ صار معنى ثلثة رجال معدودة بهذا العدد لكنه مع غلبة معنى الوصف عليها كان

استعمالها غير تابعة لموصوفها اغلب فنحو ثلثة رجال اغلب فى الاستعمال من نحو رجال ثلثة وان كان الثانى ايضا كثير الاستعمال وذلك

لاجل مراعاة اصل هذه الالفاظ فى الجمود ولقصد التخفيف ايضا اذ باضافتها الى معدودها يحصل التخفيف بحذف التنوين فصار على هذه الفاظ عدة

اصل جميع الفاظ العدد ان تضاف الى معدودها فان لم تضف وهو من احد عشر الى مائة فلعلة كما يجئ واضافة ثلثة رجال ومائة درهم كاضافة

جرد قطيفة واخلاق ثياب على الخلاف المذكور بين اهل المصرين اضيفت الصفة الى ما كان موصوفها وهل المضاف اليه الان باق على موصوفيته

كما هو مذهب الكوفية او موصوف المضاف محذوف عام والمضاف اليه مبين له كما هو مذهب البصرية فيه الخلاف المذكور فى باب الاضافة فلا منع ان يقال

تجويز الكوفية نحو الثلثة الاثواب بتعريف المضاف لان الاضافة عندهم فى مثلها لفظية فلم ينكر دخول اللام فى الاول وان كان تعرف الثانى هو

تعرفه كما مر فى باب الاضافة وليس ذلك بمطرد لانه لم يسمع الجرد القطيفة لكنه لما ورد السماع به فى العدد فالوجه هذا فلما ثبت معنى الوصف فى الالفاظ

العدد وجرت تابعة لالفاظ المعدودات كثيرا نحو رجال ثلثة والناس كابل مائة واذا لم تجر على الموصوف فى بما كان موصوفا بعدها اما مضافا اليه

نحو ثلثة رجال ومائة رجل وبين نحو ثلثة من الرجال او منصوبا نحو عشرون درهما جاز اجراؤها مجرى الصفات المشتقة فى الفرق بين المذكر

والمونث بالتاء مطردا فان هذا الفرق مطرد فى الصفات المشتقة كضارب وضاربة اما فى الجوامد فقليل نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة وغير العدد

من المقادير يوصف به ايضا نحو ثوب ذراع وبر قفيز لكن لما كان الاعداد فى الكثرة فنقول بقيت الاعداد اذا كانت صفة لجمع المذكر على تانيثها الموضوعة

هى عليه وذلك من الثلثة الى العشرة لكونها صفة الجمع والجمع مؤنث بخلاف لفظ الواحد والاثنين فانهما لا يقعان صفة للجمع فقيل رجال ثلثة كرجال

ضاربة واذا جئ بما كان موصوفها مضافا اليه نحو ثلثة رجال بقيت الاعداد تابعة للمضاف اليه فى التانيث وذلك لان لفظ المميز هو لفظ الموصوف

بعينه اخر للغرضين المذكورين اما اذا كان المميز مفردا وذلك ما فوق العشرة فلم يؤنث العدد لانه لم يبق عين الموصوف المؤنث لما يجئ فاصل عشرون

درهما دراهم عشرون وكذا اصل مائة درهم والف رجل دراهم مائة ورجال الف ولم توافق الاعداد موصوفاتها المجموعة فى التانيث اذا جرت عليها كما ذكرنا

لان عشرين واخواته لزم اواخرها الواو والنون ولزم اخر مائة التاء لما يجئ فتبعها الالف فى ترك الموافقة لما استقر بالاولين الفطام عن العادة

فلما لم توافق هذه الاعداد اذا جرت عليها لم توافقها ايضا اذا اضيفت اليها فقيل الف رجل والف امرأة ومائة رجل ومائة امرأة وانما بقى الثلثة

الى التسعة مع التنييف ايضا على حالها قبل التنييف وان لم يكن لها مميز مجموع والموصوف مجموع لان مميزها المجموع محذوف فاكتفى بالمميز الاخير

عنه لان عادة الفاظ العدد اذا ترادفت انه يجتزأ بمميز العدد الاخير من جملتها انفق مائة وثلثة وثلثون رجلا كان الاصل مائة رجل وثلثة

رجال وثلثون رجلا وكذا ثلثة عشر رجلا اصله ثلثة رجال وعشر رجلا ومميز العشر اذا لم يكن مع التنييف يخالف مميزه مع التنييف اذ

مميزه بلا تنييف مجموع مجرور ومع التنييف مفرد منصوب بخلاف سائر العقود فان مميزها فى الحالين واحد نحو ثلثون رجلا وثلثة

ل رجل سجاة على شاكلة تمرة والسكاة ايضا بالكسر الاتكاء

٢ ای مائة عليه ٢ اس

٣ اصلها فى الجمود وقصد تخفيفها من العبارات البليغة الاصح ١٢ سر

ن فاستعمال

٣٥٣

رضى شرح كافيه ج ٢

نحو ثلثة رجال اغلب من استعمال رجال ثلثه وان ر

ن كما من احد عشر ر

ن لان اواخر عشرين واخواتها الزمها الواو ر

ن هو مع الاول مجموع مجرور ومع الثانى مفرد منصوب بخلاف ر

وثلثون رجلا وكذا نحو ذلك ثلثة ومائة رجل فى الاصل ثلثة رجال ومائة رجال فلما كان مميزها الجموع[1] مقدرا عوملت معاملتها مع المميز الظاهر فلما قصد واجراءها مجرى الصفات المشتقة باثبات التاء فيها مع[2] تانيث موصوفها وحذفه منها مع تذكيره والموصوف ههنا مذكر اذ لا يصلح الصفة للجمع والجمع مؤنث جمع مذكر كان او جمع مؤنث فاثبتوا التاء فيها مع الجمعين لم يتبين ما قصدوه من اجرائه مجرى الصفات المشتقة ونظن ان التاء هى التى كانت لتانيث مطلق العدد فى الاصل غير مجعولة لتانيث الموصوف لان الجوامد ذوات التاء اذا لم تكن للوحدة يلزمها التاء فى الاغلب كالصفة والغرفة والعنصوة والحجارة ومن ثم لم يقلبوا اللام شقاوة وعباية همزة وان لم يلزمها التاء اذ يقال عباء وشقاء وذلك لان مبنى التاء التى ليست للوحدة فى الجوامد على اللزوم فحملوها على طفاوة وخزاية ونحوهما مما يلزمه التاء واما فى الصفات فى المقصود به الوحدة فهى غير لازمة فلذلك تقول غزاءة واستقاءة فلو ثبت التاء فيها فى الجمعين لشابهت تاء نحو الصفة والغرفة من الجوامد فاسقطوها مع جمع المؤنث لان تانيثه خفى فكانه مذكر بالنسبة الى تانيث جمع المذكر وانما قلت ذلك لان تانيث جمع المؤنث المعتبر هو العارض بسبب الجمعية كتانيث جمع المذكر الذى كان قبلها بدليل انه لو كان الاصلى معتبرا لم يجز فى السعة قال نسوة كما لا يجوز فيها قال امرأة فكما ازال التانيث العارض لتذكير الاصلى فى رجال حتى ايام ازال التانيث الاصلى ايضا فى نسوة لكن هذا الطارى ظاهر مشهور فى رجال خفى فى نسوة لان الشئ لا ينفعل عن مثله انفعاله عن ضده فصار نسوة كانه مذكر لخفاء تانيثه فقيل رجال ثلثة ونسوة ثلث فصار التاء التى كانت فى الاصل لتانيث مجرد لفظ العدد على ما قررنا لتانيث المعدود هذا كله فى الجمع المكسر واما الجمع السالم فلا يقع مميز القلة عند سيبويه ان كان وصفا الا نادرا فلا يقال ثلثة مسلمين ولا ثلث مسلمات اذ المطلوب من التمييز تعيين الجنس والصفات قاصرة فى هذه الفائدة اذ اكثرها للعموم فلذا لا يقول فى الجمع المكسر صفا ثلثة ظرفاء واما غير الوصف فان كان علما قل وقوعه مميزا لان جمع العلم لابد فيه من اللام والغرض الاهم من تمييز العدد بيان الجنس لا التعيين فمميزه منكر فى الاغلب وان كان مجرورا فلذا قل ثلثة الزيدين وثلث الزينبات وان لم يكن علما فان جاء فيه مكسر لم يميز بالسالم فى الاغلب فلا يقال ثلث كسرات بل تقول ثلث كِسَرٍ لقلة تمييز العدد بالسالم فى غير هذا الموضع وقد جاء قوله تعالى سبع سنبلات مع وجود سنابل وان لم يأت له مكسر ميز بالسالم كقوله تعالى ثلث عورات فثبت ان الاغلب فى تمييز الثلثة الى العشرة الجمع المكسر فبنى امر تانيثها وتذكيرها عليه دون جمع السلامة فاذا تقرر هذا قلنا تنظر فى تانيث الثلثة واخواتها الى واحد المعدود ان كان المعدود جمعا لا الى لفظ المعدود فان كان الواحد مونثا حقيقية كثلث نسوة وطوالق او مجازا كثلث غرف وعيون حذفت التاء منها كما رايت وان كان الواحد مذكرا ثبتت التاء فيها سواء كان فى لفظ الجمع علامة التانيث كاربعة حمامات وثلثة بنات عرس وبنات اوى والواحد حمام وابن عرس وابن اوى ولم يكن فيه علامة التانيث كثلثة رجال وان جاء تذكير الواحد وتانيثه كساق ولسان جاز تذكير العدد وتانيثه نحو خمسة السنة وخمس السنة وخمسة سوق وخمس سوق وان كان المعدود صفة نائبة عن الموصوف اعتبر حال الموصوف لا حال الصفة قال تعالى فله عشر امثالها وان كان المثل مذكرا اذ المراد بالامثال الحسنات اى عشر حسنات امثالها وان لم يكن المعدود جمعا بل هو اسم جمع كخيل او جنس كتمر وستعرف الفرق بينهما فى باب الجمع نظر فان كان مختصا بجمع المذكر كالرهط والنفر والقوم فانها بمعنى الرجال فالتاء فى العدد واجب قال تعالى تسعة رهط وقالوا ثلثة رجلة وهو اسم جمع قائم مقام رجال وان كان مختصا بجمع الاناث فحذف التاء واجب نحو ثلث من المخاض لانها بمعنى حوامل النوق وان احتملهما كالبط والخيل والغنم والابل لانها تقع على الذكور والاناث فان نصصت على احد المحتملين فالاعتبار بذلك النص فان كان ذكورا اثبت التاء وان كان اناثا حذفتها كيف وقع النص والمعدود نحو عندى ذكور ثلثة من الخيل او عندى من الخيل ذكور ثلثة او عندى من الخيل ثلثة ذكور او عندى من الخيل ثلثة ذكور او عندى ثلثة ذكور من الخيل الا ان يقع النص بعد المميز والمميز بعد العدد نحو عندى ثلث من الخيل ذكور فحينئذ ينظر الى لفظ المميز لا المنص فان كان مونثا لا غير كالخيل والابل والغنم حذفت

(١) المقدر بجموع اعوملت
(٢) اذا كانت موصوفاتها مونثة وحذفه منها مع تذكير الموصوفات والموصوف ر

ای من الثلثة الی التسعة ١٢ ١٢
العنصوة الخصلة من الشعر ١٢ ١٢ س
الطفاوة دارة الشمس ١٢ س
خزی ای استحیی وخزایة ای استحیاء ١٢ س
ای الساق ١٢ س
السلق ساق القدم ١٢ ٢
جمعه سوق کاسد واسد ١٢ س

٣٥٤

التاء وان كان مذكرا لا غير وما يحضرني له مثال اثبتها الحاقا للمؤنث من هذا الجنس بجمع المؤنث وللمذكر منه بجمع المذكر وان جاء تذكيره وتانيثه كالبط والدجاج جاز الحاق التاء نظرا الى تذكيره وحذفها نظرا الى تانيثه وما لا يدخله معنى التذكير والتانيث ينظر الى اللفظ فيؤنث نحو خمسة من الضرب ويذكر نحو خمس من البشارة ويجوز الامران في نحو ثلثة من النخل وثلث من النخل لانه يذكر ويؤنث قال تعالى نخل منقعر ونخل خاوية وانما قلت ثلثة اشياء ولم ننظر الى لفظة اشياء وان كان اسم جمع لطرفاء لانه قائم مقام جمع شيء فكانه جمع لا اسم جمع فاذا تقرر امر التذكير والتانيث في هذه الالفاظ العشرة اعني من واحد الى عشرة من جملة الفاظ العدد الاثنى عشر قلنا حكم هذه الالفاظ العشرة ما ذكرنا اعني جرى الواحد والاثنين على القياس وجرى الثمانية الباقية على غير القياس في الظاهر اين وقعت تحت العشرة او فوقها فلهذا تقول ثلثة عشر رجلا وثلثة وثلثون رجلا وثلثة ومائة رجل الا لفظ العشرة فانه يرجع الى القياس عند التركيب اى تثبت التاء فيه في المؤنث وتسقط في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امرأة وانما رجع الى القياس لان مميزه ليس بجمع حتى يؤنث العدد بالنظر اليه وانما وافق لفظة عشرة من بين سائر العقود مميزه في التذكير والتانيث في التنييف لانه كان بلا نيف ايضا موافقا لمميزه تذكيرا وتانيثا كعشرة رجال وعشر نسوة على ما تقدم من التقرير وقد تبين بما ذكرنا التعليل قوله احد عشر اثنا عشر احدى عشرة اثنتا عشرة ثلثة عشر الى تسعة عشر ثلث عشرة الى تسع عشرة اى احد عشر اثنا عشر للمذكر احدى عشرة اثنتا عشرة للمؤنث ثلثة عشر الى تسعة عشر للمذكر وثلث عشرة الى تسع عشرة للمؤنث قوله وتميم تكسر الشين يعنى شين عشرة المركب في المؤنث لما كرهوا توالى اربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة مع امتزاجها بالنيف الذى في اخره فتحة على الاكثر فتح وسطها الى الكسرة واما الحجازيون فيعدلون من حركة الوسط الى السكون لئلا يكون ازالة ثقل بثقل اخر وهي الفصيح وقد يفتح الشين على قلة لان التركيب عارض وربما اسكن عين عشر المركب لتحرك الاخر لاجتماع اربع فتحات احدها فتحة اخر النيف نحو احد عشر وثلثة عشر بخلاف اثنا عشر قوله عشرون واخواتها فيهما يعنى في المذكر والمؤنث كان قياس هذه العقود ان يقال عشران رجلا مثنى وثلث عشرات رجال الى تسع عشرات فقصد والتخفيف فحذفوا المضاف اليه اعني لفظ عشرات وكان المضاف مع المضاف اليه ككلمة واحدة لانهما عبارة عن عدد واحد كعشرة ومائة والف فكان المضاف مع المضاف اليه ككلمة مؤنثة بالتاء فلما حذف المضاف اليه صارت ككلمة حذف لامها نحو عزة وثبة وقلة الا انه لم يستعمل ثلثة بمعنى ثلث عشرات كما استعمل نحو عزة وثبة محذوفة اللام لان المراد من وضع الفاظ الاعداد بيان الكمية المعينة ولو استعمل ثلثة بمعنى ثلث عشرات لاشتبهت بثلثة التي في مرتبة الاحاد فلم يحصل التعيين المقصود بوضع العدد ومن ثم لا ترى في الفاظ العدد لفظا مشتركا اصلا كما يجيء في غير هذه الالفاظ وسيجيء في باب الجمع ان جمع المؤنث بالتاء المحذوف لامه شائع بالواو والنون نحو قلون وثبون ومئون فقيل عشرون وثلثون تشبيها لها بهذه المحذوفة اللام وابتدئ بتغيير عشران المثنى الى لفظ عشرون المصوغ صيغة الجموع ليكون كالتوطئة للجمع غير القياسي في اخواتها التي بعده اذ جمع المثنى غير قياسي لم يجيء الا مضافا لفظا او معنى الى مثنى اخر كما في قوله تعالى صغت قلوبكما على ما يجيء في باب المثنى وانما غير لفظ الواحد في عشرون بكسر العين فيه بخلاف اخواته فانه لم يجز فيها تغيير لامكان معنى الجمع في ثلثون مثلا فانه جمع ثلثة ايضا اذ هو ثلثة عشر مرات وكذا اربعون وغيره ولا يمكن دعوى جمعية العشرة في عشرون بوجه فقصدوا بتغييره الى جعله كبناء مستانف فالواو والنون في عشرون واخواته كالجبر مما حذف كما قيل في عزون وكزون وليس من باب تغليب العقلاء المذكرين على غيرهم كما قال بعضهم لان التغليب يكون عند الاجتماع كالمسلمون في الرجال والنساء والطويلون في الرجال والجمال وانت تقول عشرون امرأة وعشرون جملا بلى يمكن دعوى التغليب في عشرون رجلا وامرأة قوله احد وعشرون احدى وعشرون ثم بالعطف بلفظ ما تقدم الى تسعة وتسعين مائة والف مائتان والفان فيهما اى على ما تقدم قوله بلفظ ما تقدم اى يكون المعطوف والمعطوف عليه اى العقد والنيف بلفظ ما تقدم في التذكير والتانيث فالعشرون لهما ولفظا احد واثنان على القياس وثلثة الى تسعة على خلاف القياس في الظاهر قوله فيهما اى في

لـه النزة الفرقة من الناس والهاء عوض عن اللام والجمع ثبى وعزون يقال في الدار عزون اى اصناف من الناس ١٢

لـه الثبة الجماعة واصلها ثبى والجمع ثبات وثبون والقلة عودان يلعب بها الصبيان والقلة التي تضرب والقلات الصيغة التي تنصب واصلها قلو والهاء عوض والجمع قلات وقلون ١٢ صحاح

لـه الكرة التي تضرب بالصولجان واصلها كرو والهاء عوض وتجمع على كرين وكرين بالكسر وكرات ١٢ س

ز القياس ر

ز المعطوف الذى هو العقد والمعطوف عليه اى النيف

بحث تمييز العدد ١٢ ح ٢

المذكر والمؤنث قوله ثم على ما تقدم يعني تزيد من ابتداء كل مائة الى انتهائها الى اول العدد على الترتيب المذكور ثم تعطف المائة على ذلك العدد نحو احد ومائة اثنان ومائة ثلثة ومائة او تعطفه على المائة نحو مائة واحد وثمان واحد والف اثنان في المعلوم معدودة وفي غير المعلوم مائة ورجل الف ورجلان مائة وثلثة رجال والاول اكثر استعمالا اعني عطف الاكثر على الاقل الا ترى ان العشرة المركبة مع النيف معطوفة عليه في النقدير فثلثة عشر في نقدير ثلثة وعشرة وكذا ثلثة وعشرون اكثر من عشرون وثلثة فاذا وصلت الى الالف استانفت العدد فتكون بين كل الف الى تمام الف آخر كما من اول العدد الى الالف تعطف الالف على ذلك العدد المنيف عليه نحو احد والف عشرة والف عشرون والف مائة والف مائتان والف ثلثمائة والف ان شئت جعلت الالف معطوفا عليه كما ذكرنا في المائة مع ان في عليها وكان القياس ان يكون للعاشر من الالوف اسم مستانف ثم للعاشر من ذلك العاشر اسم مستانف وهكذا الى لا نهاية كما كان للعاشر من العشرات اسم المائة وللعاشر من المآت اسم الالف الا انهم لما راوا ان الاعداد لا نهاية لها وكان وضع لفظ لكل عاشر من العقود يودي الى وضع ما لا نهاية له من الالفاظ وهو محال قتصروا على الالف فقالوا عشرة الاف واحد عشر الفا الى عشرين الفا الى مائة الف مائتا الف ثلثمائة الف ثلثمائة الف الى الف الف ثم مائة والف الف مائتان والف الف ثلثمائة والف الف الى الف الف الف الفان والف الف ثلثة الاف والف الف الى الف الف الف وهكذا الى ما لا نهاية له ولم يقولوا عشر مائة بل قالوا الف ولا احدى عشرة مائة بل الف ومائة والف ولا ثلث عشرة مائة بل ثلثمائة والف ثلثة واخواتها اذا اضيفت الى مائة وجب حذف تائها سواء كان مميز المائة مذكرا او مونثا نحو ثلثمائة رجل او امرأة واذا اضيفت الى مائة وجب حذف تائها سواء كان مميز المائة مذكرا او مونثا نحو ثلثمائة رجل او امرأة واذا اضيفت الى الالف وجب اثبات تائها سواء كان مميز الالف مذكرا او مونثا نحو ثلثة الاف رجل او امرأة لان مميزها المائة والالف لا ما اضيفت اليه المائة والالف واصل مائة مئية كسدرة حذف لامها فلزمها التاء عوضا منها كما في عزة وثبة ولامها ياء لما حكى الاخفش رايت مئيا بمعنى مائة وانما يكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا يشتبه بصورة منه خطا فاذا جمع او ثنى حذف الالف قوله وفي ثماني عشرة فتح الياء وجاء اسكانها وشذ حذفها بفتح النون اما الفتح فلان الياء يحتمل الفتحة لخفتها كما في رأيت القاضي وجاء اسكانها لكثير التثاقل المركب بالتركيب كما أسكنت في معد يكرب قالي قلا وبادي بدا وجوبا وجاز حذف الياء مع قلته للاستثقال ايضا وبعد حذف الياء ففتح النون اولى من كسرها ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ويجوز كسرها ليدل على الياء المحذوفة وقد يحذف الياء في ثماني في غير التركيب ايضا ويجعل الاعراب على النون ﴿قال لها ثنايا اربع حسان ¤ واربع فثغرها ثمان﴾ وفي الحديث صلى ثمان ركعات بفتح النون وقد يفعل ذلك برباع وجوار وشبهها والبضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين الثلثة الى التسعة تقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امرأة اذا لم تفصل المتعين قال الجوهري اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله في جميع العقود قوله ومميز الثلثة الى العشرة

مخفوض مجموع لفظا او معنى الا في ثلثمائة الى تسعمائة وكان قياسه مئات او مئين ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد قوله الى العشرة الحد هنا داخل في المحدود اعني ان مميز العشرة ايضا مخفوض مجموع اما خفضه بالاضافة فلان الكلمة تصير بها اخف على ما مر قبل وقد يترك الاضافة فيقال ثلثة اكلب على البدل وربما جاء في الشعر نحو ثلثة اثوابا وانما شذ النصب لان المعدود في الاصل كان موصوفا كما تقدم وهو المقصود فلو نصبوه لكان المقصود في صورة الفضلات واما النصب في نحو احد عشر رجلا فسيجيء القول فيه واما الاضافة الى الجمع فلان ذلك المضاف اليه كان في الاصل كما تقدم موصوفا ثم اضيف اليه العدد للتخفيف واصل موصوف الثلثة فما فوقها ان يكون جمعا واما افراد مميز ما فوق العشرة فلما يجيء قوله لفظا او معنى المعنوي اما اسم الجنس كالتمر والعسل واسم الجمع كالرهط والقوم والاكثر انه اذا كان المفسر احدهما فصل بمن نحو ثلثة من الخيل وخمس من التمر وذلك لانهما وان كانا في

٣٥٦

[margin:] الرابعة مثل الثنية السن التي بين الثنية والناب والجمع رباعيات ويقال للذي يلقي رباعيته رباع مثل ثمان فاذا نصبت اتممت فقلت ركبت برذونا رباعيا ١٢

[margin:] والاول اي عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا الا ترى ١٢ — الالف ١٢ — الالف ١٢ — المميز ١٢

معنى الجمع لكنها بلفظ المفرد فكره اضافة العدد اليهما بعد واقتصر اضافتها الى الجمع وقال الاخفش لا يجوز اضافة العدد اليهما وهو منتقض بقوله تسعة

رهط وقالوا ثلثة نفر وقال سه ثلثة انفس وثلث ذود ﴿ لقد جار الزمان على عيالي ﴾ ثم نقول ان لم يكن للمعدود الا جمع قلة اضيف العدد اليه وان

لم يكن له الا جمع كثرة اضيف اليه نحو ثلثة اقلام واربعة رجال وان كان له الجمعان معا اضيف العدد في الغالب الى جمع القلة لمطابقة العدد للمعدود

قلة نحو ثلثة اجمال وقد جاء ثلثة اقلام واربعة رجال وان كان بقياس وقال المبرد يجوز قياسا نحو ثلثة كلاب بتاويل ثلثة من كلاب وليس

بشيء قوله الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لان المائة المضاف اليها ثلثة الى التسعة مفردة غير مجموعة وكان القياس ثلث مئات لان

للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون وقد تقدم ان العدد لا يضاف اليه فلو سوا الا مئات يضاف اليها لانه جمع التكسير كما في

ثلث عورات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعدما تعود الجمع بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد

مع كونه اخصر وارتفاع اللبس وقد جاء في ضرورة الشعر ثلثمائين وخمسمائين قال سه ثلثمائين للملوك وفي بها ﴿ ردائي وجلت عن وجوه الاهاتم ﴾ وبعضهم يقول في مئون

مئون بضم الميم بعضهم يشم كسر ميم مائة في الواحد ايضا شيئا من الضم ولا يبين الضم وذلك هو الاخفاء قال الاخفش وقال الاخفش لو ضممت فقلت فاين كما في مئون جاز و

بعضهم يجعل نون مئين معتقب الاعراب كسنين كما تجيء في باب الجمع هو فعلة في الاصل كغسلين فحذف الام فهو عنده مفرد وليس بشيء اذ لو كان مفردا لقيل لمائة

واحدة مائين ولعله عنده اسم الجمع وقال بعضهم هو فعيل كعصي فابدل الياء الاخيرة نونا وسه وقوله وحاتم الطائي وهاب المائي عند الاخفش اصله

المائين حذف النون ضرورة وحكى عن يونس انه مطروح الهاء مثل تمرة وتمر وليس بمستقيم اذ القياس اذن مأى كمعي كما تقول في لثة لثى وفي ظبة

ظبى وقد قيل اصله مأى كحليب كسر الفاء كما قيل شعير رغيف لكون العين حرف حلق كما يجيء في التصريف ثم خفف لاجل القافية ومأى ككليب

غير مسموع ففي هذا القول نظر قوله ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفردا اما النصب فلتعذر الاضافة اليه اما من احد عشر الى تسعة عشر

فلكراهتهم ان يجعل ثلثة اشياء كاسم واحد فان قلت فقد قالوا ثلثة عشر زيد وخمسة عشرك فجاز الاضافة الا في اثنى عشر لما مر في باب المركب فقيل

ليس هذا مثل ذلك لان المضاف اليه اذا كان مميزا فهو المقصود بالاول في المعنى وانما جيء به لبيانه فكان الجميع كالشيء الواحد والمضاف اليه في نحو خمسة

عشر زيد مغائر للاول فلم يكن يجعل ثلثة اشياء واحدا من حيث المعنى واما عشرون واخواته فلانه لم يجز حذف النون للاضافة اذ ليست بنون

الجمع حقيقة بل هي مشتبهة بها فان قيل فقد يقال ارضو كزيد وكروعمرو وهذه النون مثلها قلت بل نون عشرون واخواتها ابعد منها من نون

الجمع لان ارضون جمع الارض حقيقة وان لم يكن قياسيا بخلاف عشرين واخواتها فانها ليست جمع عشر وثلث واربع لما ذكرنا في اول الكتاب

ولم يمكن الاضافة مع اثبات النون ايضا لمشابهتها لنون الجمع وربما جاء نحو عشرو درهم واربعو ثوب وهو قليل واما افراده فلان جمعية الاصلية

التي كانت له حين كان موصوفا انما حوفظ عليها حال الاضافة اليه لان المضاف اليه غير فضلة بل من تمام الاول كالموصوف فابقى الجمعية

فيه مضافا كما كانت له موصوفا فلما تعذر الاضافة وانتصب على التمييز وهو في صورة المفعول الذي هو فضلة لم يبق كالموصوف الذي هو عمدة

حتى يجب مراعاة حاله والجمعية كانت تفهم من العدد المتقدم والمفرد اخصر فاقتصر عليه مع صيرورة المعدود في صورة الفضلات يراعى اصله حين

كان موصوفا فلا يوصف في الاغلب الا هو دون العدد لانه هو المقصود من حيث المعنى والعدد وان كان مثل ما عليه كالوصف له تقول عند

عشرون رجلا شجاعا كما يوصف هو اذا كان مضافا اليه قال تعالى اني ارى سبع بقرات سمان ويجوز وصف العدد ايضا لكن على قلة قوله وتثنيتهما

وجمعه اى وتثنية المائة والالف وجمع الالف اذ المائة لا تجمع في العدد كما مر قوله مخفوض مفرد اما خفضه فعلى الاصل كما ذكرنا في نحو ثلثة رجال واما

افراده فلما جرى هم عليه افراد المميز المنصوب الذي قبله مع انه اخف من الجمع ولفظ العدد كاف في الدلالة على الجمعية مع ان الكثرة والجمعية في هذه المرتبة

اكثر واشهر من جمعية مرتبة الاحاد لان مرتبة الاحاد جمع قلة وحكم جمع القلة عندهم حكم الافراد في كثير من الاشياء نحو تصغيرهم له على لفظه وجمعهم له

مرة اخرى جمع التكسير فاستغنوا عن جمع المعدود لشهرة جمعيته وقد يجمع مميز المائة نحو مائة رجال وقد يفرد منصوبا كما قال اذا عاش الفتى مائتين

له الذود بين الابل بين الثلث الى العشر وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها والكثير اذواد ١٢ صراس

له عن الشيخ عن الرضي ١٢ س

له عن الشيخ عن ابن سمي ابن الاتيهم لقب سنان بن سمي بن سنان لانه هتمت ثنيته يوم الكلاب واراد بالاهاتم اباه واباه عمه ١٢ صحاح

له الغسلين بالغسل من صديد اهل النار ١٢ صراس

له كسر الفاء في فعيل العادة كسرة في الصحاح فعيل مثل عصى واصله فعول ١٢ صحاح

له جمع كليب ككعب جمع عبيد ١٢ صراس

وهو باطل لقوله تعالى

فلان النون

٣٥٧

ليست

للجمع حقيقة حتى يحذف

بل هي

بل ارضون جمع الارض حقيقة وان لم يكن قياسا بخلاف عشرين فانها ليست جمع عشر لما مر في اول

الفضلات لم يبق

مضافا اليها ثلث واخواته

كما مر وان لم نضف اليها ثلث واخواته جمعت واضيف ثلث

الجمع الى المفرد نحو مئات رجل

على الجمع ومرتبة الاحاد جمع قلة وحكم القلة عندهم حكم الافراد في كثير من الاشياء كتصغيرهم له على لفظه وجمعهم له

مرة اخرى جمع التكسير فاستغنوا عن جمع المعدود لشهرة جمعيته

عاما؛ فقد ذهب الى الزيادة والقناعة؛ قال المصنف ونعم ما قال فيمن قرأ قوله تعالى ثلثمائة سنين بالتنوين وهي عن غير حمزة والكسائي انه على البدل لا على التمييز والا لزم الشذوذ من وجهين جمع مميز مائة ونصبه فكأنه قال ولبثوا سنين قال وكذا قوله اثنتي عشرة اسباطا والا لزم الشذوذ بجمع بجمع المميز قال الزجاج لو انتصب سنين على التمييز لوجب ان يكونوا لبثوا تسعمائة سنة ووجهه انه فهم ان مميز المائة واحد من مائة كقولك مائة رجل فرجل واحد من المائة فلو كان سنين تمييزا لكان واحدا من ثلثمائة واقل السنين ثلثة فكان كانه قال ثلثمائة ثلث سنين فيكون تسعمائة قال المصنف وهذا المطرد في قوله تعالى اثنتي عشرة اسباطا فلو كان تمييزا لكانوا ستة وثلثين على رأيه قال هذا الذي ذكره الزجاج يرد على قراءة حمزة والكسائي لانهما قرءا ثلثمائة سنين بالاضافة فسنين عندهما التمييز لا غير وان لم تكن منصوبا ولا شك ان قراءة الجماعة ليس عند النحاة من قراءتهما وما ذكره الزجاج غير لازم وذلك لان الذي ذكره مخصوص بان يكون المميز مفردا اما اذا كان جمعا فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعا في ثلثة اثواب مع ان الاصل في الجميع الجمع وانما عدل الى المفرد لعلة كما تقدم فاذا استعمل المميز جمعا استعمل الاصل وما قال الزجاج انما كان يلزم ان لو كان ما استعمل جمعا استعمل كما استعمل المفرد فاما اذا استعمل الجمع على اصله فيما وضع العدد له فلا هذا آخر كلام المصنف واذا وصفت المميز المفرد جاز لك في الوصف اعتبار اللفظ والمعنى نحو ثلثون رجلا ظريفا وظرفاء ومائة رجل طويل وطوال قال؛ فيها اثنتان واربعون حلوبة؛ سودا كخافية الغراب الاسحم؛ واعلم ان سيبويه وجماعة من النحاة يستقبحون كون مميز العدد في اي درجة كان صفة نحو قولك سبع طوال واحد عشر طويلا ومائة ابيض لان المقصود من التمييز التنصيص وهو معدوم في مثل هذه الصفات بل ان كانت الصفة مختصة ببعض الاجناس لم يستقبح نحو ثلثة علماء ومائة فاضل كما قلنا في هذا الابيض وهذا العالم واذا اضفت العدد المركب نحو احد عشرك وخمسة عشر زيد فعند سيبويه الاسمان باقيان على بنائهما لبقاء موجبه اي التركيب والاضافة عنده لا تخل بالبناء كما لا تخل به الالف واللام اتفاقا في نحو الاحد عشر وان كانت الاضافة واللام من خواص الاسماء واما الاخفش والفراء فانهما فرقا بين اللام والاضافة وذلك لان ذا اللام كثيرا ما تكون مبنيا نحو الآن والذي واخواته والامس عند بعضهم واما المضاف فلا يكون الا معربا الا لدن واخواته الا ترى الى اعراب اي للزوم اضافة مع ثبوت علة البناء فيه والى اعراب قبل وبعد واخواتهما مع الاضافة والبناء عند القطع منها واما بناء نحو غلامي على مذهب النحاة وبناء حيث واذ ونحو قوله على حين عاتبت فقد مضى الكلام عليها في مواضعها فالاخفش يعرب ثاني الاسمين قياسا مع الاضافة نحو جاء في خمسة عشر زيد اجراء له مجرى بعلبك والفراء يجعل الجزئين معربين اعراب المضاف والمضاف اليه نحو ابن عرس تشبيها لفظيا لهذا المركب بالمضاف والمضاف اليه قوله واذا كان المعدود مونثا واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان يعني مثل قولك شخص اذا اطلقته على امرأة وقولك نفس اذا اطلقتها على رجل ففي الاول المعدود وهو المرأة مونث ولفظ الشخص مذكر وفي الثاني المعدود وهو رجل مذكر ولفظ النفس مؤنث فلك ان تعتبر اللفظ وهو الاقيس والاكثر في كلامهم لما ذكرنا في الموصولات فتقول ثلثة اشخص وانت تعني النساء وثلث انفس وانت تعني الذكور ويجوز ان تعتبر المعنى فتقول ثلثة انفس للرجال وثلث اشخص للنساء قال؛ فكان مجني دون من كنت اتقي؛ ثلث شخوص كاعبان ومعصر؛ قوله ولا تمييز لواحد واثنين استغناء بلفظ التمييز عنهما نحو رجل ورجلان لافادته النص المقصود بالعدد اما لو ميز واحد واثنان لان الفاظ العدد قاصر عن افادة الدلالة على خصوصية العدد لما لم يكن الجمع يفيد ذلك فلو قالوا رجال لم يعلم عددهم ولو قالوا ثلثة واقتصروا لم يعلم ما هي فلما كان نحو رجل ورجلان يفيد المعنيين معا استغني عن ذكر لفظ العدد معه فلم يقولوا واحد رجل ولا واحد رجلين ولا واحد رجال لان لفظة رجل وحدها تفيد الوحدة والمعدود ولم يقولوا اثنا رجل ولا اثنا رجلين ولا اثنا رجال لان لفظة رجلين تفيد الاثنينية وقوله؛ كان خصييه من التدلدل؛ ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل؛ ضرورة قوله استغناء بلفظ التمييز عنهما يعني لم يقولوا واحد رجل ولا اثنا رجلين لان التمييز الاول يفيد الوحدة والثاني يفيد الاثنينية وهذا الاستدلال لا يستمر في نحو واحد رجال واثنا رجال وثنتا حنظل واذا قصد تعريف العدد فان كان مفردا اي غير مضاف ولا مركب ادخل اللام عليه واحدا كان او اكثر نحو العشرون رجلا والثلثة والاربعون رجلا وان كان مضافا فعلى المضاف اليه وان كان مضافا

نسخة اعجبت الجارية ادركت وحاضت في معصر ١٢ تداول الشيء تاملي ١٢

كما ذكرنا لان المقصود

في اكثر الصفات

لم يستقبح

يوجد في غير هذا الموضع

مبنيا كالآن

٣٥٨

جزء المركب

عند الاضافة معربين

لتشبيهه لفظا بالمضاف والمضاف اليه فيكون خمسة عشر زيد كابن عرس زيد

اي النساء

والثلثون رجلا

الى المضاف فعلى المضاف اليه الاخير فالاول نحو ثلثة الدراهم ومائة الدرهم وثلث المائة واربعة الالاف والثانى نحو ثلثمائة الالف وثلثمائة الف

الدرهم وثلثمائة الف الف الدرهم وقد يدخل حرف التعريف على المضاف والمضاف اليه معا شذوذا نحو الثلاثة الاثواب قال الكوفيون هو قياس

وقد مر الكلام عليه فى باب الاضافة وان كان مركبا دخل على الاول نحو الاحد عشر درهما ولا يجوز دخولها على التمييز لوجوب تنكيره ولا على ثانى جزئى

المركب لانه يكون كدخول الحرف فى وسط كلمة وقد تدخل على الجزئين بضعف نحو الاحد العشر درهما وهو عند الكوفيين والاخفش قياس وقد يدخل

على الجزئين والتمييز ايضا نحو الاحد العشر درهما وهو عند الكوفيين بعض الكوفيين واعلم ان العدد المميز بمذكر ومونث معا اما ان يكون مفصولا

بينه وبينها بلفظ من او بين ولا فان كان فالغلبة للتذكير نحو قولك اشتريت عشرة بين عبد وامة ورأيت خمسة عشر من النوق والجمال الا ان يكون

المميزان يوما وليلة فالغلبة اذن للتانيث قال ﴿ فطافت ثلثا بين يوم وليلة ٭ وكان النكير ان تضيف وتجارا ﴾ اذ التعريف مبنى على الليالى كما يجئ

فلهذا اذا ابهمت ولم تذكر الايام والليالى جرى اللفظ على التانيث نحو قولك اقام فلان خمسا قال تعالى يتربصن بانفسهن اربعة اشهر

وعشرا وانما غلبت التانيث لذلك وللفصل اذكانه مع الفصل الطويل كلا مميز قال سيبويه يجوز فى القياس خمسة عشر من بين يوم وليلة

لكنه ليس بجيد كلام العرب وان لم يفصل بينهما فان كان العدد مضافا الى المعدود فالغلبة للاسبق نحو خمسة اعبد وام وخمس ام واعبد

اذ الاضافة اليه تفيد فضل اختصاص وكذا فى عدد عطف عليه هذا العدد المضاف نحو ثلثة ومائة رجل وامرأة وثلث والف ناقة وجمل

وان كان العدد منصوبا على التمييز فان كان المذكر من المميزين عاقلا سواء كان المونث عاقلا او لا فالاعتبار بالمذكر نحو خمسة عشر امرأة

ورجلا وخمسة وعشرون ناقة ورجلا لاحترام التذكير المقارن للعقل وان لم يكن المذكر منهما عاقلا فالاعتبار باسبقهما نحو ثلثة عشر جملا و

ناقة واربعة عشر بيتا وصفة واربعة وعشرون يوما وليلة هذا واذا كان المميزان يوما وليلة نحو سرت اربعة عشر يوما وليلة فالمراد اربع عشرة

ليلة واربعة عشر يوما لان مع الليالى اياما بعددها ولا كذا نحو اشتريت عشرة بين عبد وامة وخمسة عشر جملا وناقة بل المعنى ان مجموع عدد العبيد

والاماء عشرة فبعض العشرة عبيد وبعضها اماء ويجوز ان يتساويا فيكون خمسة عبيد وخمس اماء ويجوز ان يختلفا والنكرة المضاف اليها

بين فى مثل هذا اى فى موضع التقسيم يقصد بها الجنس ولفظة بين مستعارة من الظرف المكانى فقولك القوم بين رجل وامرأة اى ليسوا

بخارجين من هذين القسمين من هذين الجنسين كما ان ما يكون بين الشيئين لا يكون خارجا من المكان المتوسط بينهما واعلم ان

الليل فى تاريخ العرب مقدم على اليوم لان السنين عندهم مبنية على الشهور القمرية وذلك لكون اكثرهم اهل البرارى الذين يتعسر عليهم معرفة

دخول الشهر الا بالاستهلال فاذا ابصروا الهلال عرفوا دخول الشهر فاول الشهر عندهم هو الليل لان الاستهلال يكون فى اول الليل فيقال

فى اول ليلة من الشهر كتب لاول ليلة منه او لغرته او لمهله او لمستهله وفى اليوم الاول لليلة خلت واللام هى المفيدة للاختصاص

الذى هو اصلها والاختصاص ههنا على ثلثة اضرب اما ان يختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه نحو كتبت لغرة كذا ويختص به لوقوعه بعده

نحو لليلة خلت او يختص به لوقوعه قبله لليلة بقيت وذلك بحسب القرينة فمع الاطلاق يكون الاختصاص بوقوعه فيه ومع قرينة نحو خلت يكون

بوقوعه بعده ومع قرينة نحو بقيت بوقوعه قبله ويقول فى الليلة الثانية كتبت لليلة الثانية من كذا وعلى هذا القياس الى اخر الشهر ان وقع

الفعل فى الليل ولم يقصد الى ذكر وقوعه فيه جاز ان يكتب فيه ما يكتب فى الايام وذلك انك تقول فى اليوم الثانى لليلتين خلتا وفى الثالث

لثلث ليال خلون وكذا الى عشر ليال خلون ويجوز لثلث ليال خلت الى عشر ليال خلت والاول اولى ليرجع النون الذى هو ضمير الجمع الى الجمع وفى

الحادى عشر لاحدى عشرة ليلة خلت الى ان تكتب فى الرابع عشر لاربع عشرة ليلة خلت ويجوز خلون حملا على المعنى والاول اولى مراعاة للفظ و

قريب من ذلك ما حكى المازنى الاجذاع انكسرن والجذوع انكسرت جعل ضمير الاجذاع وهو جمع قلة ضمير الجمع وهو النون لانك لو صرحت بعدد

القلة اى من ثلثة الى عشرة لكان مميزه جمعا نحو ثلث اجذاع وجعل ضمير الجذوع وهو جمع كثرة ضمير الواحدة وهو المستكن فى انكسرت لانك

وعند الكوفيين هو قياس كما مر فى باب الاضافة وان كان داخلا فى وسط كلمة

٣٥٩

لو صرحت بعدد الكسر فيما فوق العشرة لكان مميزه مفردا نحو ثلاثة عشر جزءا ونكتب في الخامس عشر للنصف من كذا وهو اولى من قولك لخمس عشرة ليلة خلت ومن قولك لخمس عشرة ليلة بقيت مع جوازهما ايضا وذلك لان الاول احضر ومنهما وفي السادس عشر لاربع عشرة ليلة بقيت او بقين كما قلنا وبعضهم يقول من الخامس عشر الى الاخير ان بقيت لتجويز نقصان الشهر الى ان نكتب في العشرين لعشر ليال بقين وهو اولى من بقيت كما ذكرنا مع جوازه ايضا الى ان نكتب في الثامن والعشرين للبيتين بقينا وفي التاسع والعشرين لليلة بقيت وفي الليلة الاخيرة الاخر ليلة منه او سلخه او انسلاخه وفي اليوم الاخير اخر يوم من كذا او سلخه او انسلاخه قوله وتقول للمفرد من المتعدد باعتبار

تفسيره الثاني والثانية الى العاشر والعاشرة الاخير باعتبار حاله الاول في الثاني والاولى في الثاني الى العاشر والعاشرة والحادي عشر والحادية

عشرة والثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين اي مصيرهما من ثلثتهما وفي الثاني ثالث ثلثة اي احدها ويقول حادي عشر احد عشر على الثاني خاصة وان شئت حادي احد عشر الى تاسع تسعة عشر فتعرب يعني بالمفرد الواحد بالمتعدد المعدد وقد تقدم ان جميع الفاظ العدد كانت في الاصل لمجرد العدد كما في قولك ثلثة نصف ستة ثم استعملت في المعدودات كما في رجال ثلثة وستة رجال فاذا كان هناك معدود معين كعشرة رجال مثلا وقصدت ذكر واحد منهم فان اردت ان تذكره بلا ترتيب جئت بواحد واحد الذي هو اول تلك الالفاظ الاثنى عشر فقلت هذا واحد العشرة او احدهم وان قصدت الى واحد منهم مع حفظ الترتيب العددي فذلك على وجهين احدهما ان تقصد الى ذلك الواحد المعين درجته العددية بالنظر الى حاله اي درجته التي هو فيها من العدد لا اعتبار عدد اخر كالثالث اي الواحد من الثلثة والثاني اي الواحد من الاثنين وهو معنى قوله باعتبار حاله والثاني ان تقصد الى ذلك الواحد المراعى درجته العددية مع النظر الى الدرجة التي تحت درجته ايضا فيكون واحدا من درجته بسبب تصييره الدرجة التي تحت درجته محموة ذاهبة الاسم وجعله المجموع اسم درجة نفسه بسبب انضمامه الى ما تحته نحو هو ثالث اثنين اي واحد من ثلثة بسبب انضمامه الى اثنين وجعله المجموع اسم ثلثة حتى صار واحدها ومحوه عن المجموع اسم الاثنين فمعنى ثالث اثنين مصير اثنين ثلثة بنفسه اذ صار اثنان معه ثلثة وهذا معنى قوله باعتبار تصييره فاذا قصدت اليه باعتبار التصيير لم يجز ان يبنى من واحد اذ ليس تحت الواحد عدد يصير واحدا بانضمامه الى الواحد يجوز ان يبنى من الاثنين نحو ثاني واحد اي مصير واحد اثنين بنفسه فاذا جئت بعده بمفعول هذا المصير اما مجرورا او منصوبا وجب ان يكون انقص من العدد المشتق منه هذا المصير بدرجة كرابع ثلثة وخامس اربعة ولا يجوز ان يكون انقص باكثر من درجة ولا ازيد لتبني اذا المعنى انه مصير مفعوله بانضمامه اليه على العدد المشتق هو منه وهذا المعنى لا يتم الا في الناقص عن اصله المشتق هو منه بدرجة فقط واذا انضمت به فانما تنصبه اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال لا بمعنى الماضي كما يجي في اسم الفاعل والاضافة في هذا اكثر من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلين فانهما متساويان فيها او النصب اكثر وانما قل النصب هاهنا لان الانفعال والتاثر في هذا المفعول غير ظاهر الا بتاويل وذلك لان نفس الاثنين لا يصير ثلثة اصلا وان انضم اليهما واحد بل يكون المنضم والمنضم اليه معا ثلثة والتاويل انه سقط عن المجموع الاول بانضمام ذلك الواحد اسم الاثنين وصار يطلق على هذا المجموع الثاني اسم الثلثة فكانه صار المجموع الاول هو المجموع الثاني فعلى هذا جاز بناء اسم الفاعل من الاثنين الى العشرة اذ لكل منها فعل ومصدر نحو ثنيت الاحد ثنيا وثلثت الاثنين ثلثا وكذا ربعت الثلثة الى العشرة التسعة والمضارع من جميعها بكسر العين الا ما لامه حرف حلق كاربع واسبع واتسع وقد يكسر هذا ايضا على الاصل وقد جاءت هذه الافعال بهذه المصادر بشرط ضم عين المضارع الا فيما لامه حلقي بمعنى اخر وهو قولهم ثلثت الرجل اي اخذت ثلث ماله وكذا ربعته وخمسته الى عشرته وليس هذا المعنى مما نحن فيه ولا يجي بهذا المعنى ثنيت الرجل اذ لا معنى له ولا يتجاوز بهذين المعنيين العشرة واجاز سيبويه ان يتجاوز العشرة ما هو بمعنى التصيير خلافا للاخفش والمازني والمبرد قال ابو عبيدة يقول كانوا التسعة وعشرين فثلثتهم اي جعلتهم ثلثين وكانوا التسعة وثلثين فربعتهم وكذا الى المائة قال السيرافي ان كثيرا من النحويين يمنعون من الاشتقاق بمعنى التصيير فيما جاوز العشرة وهذا هو القياس قال ومنهم

ثلثت القوم اثلثهم بالضم اذا اخذت ثلث اموالهم واثلثهم بالكسر اذا كنت ثالثهم او كملتهم ثلثة بنفسك وكذلك الى العشرة الا انك تفتح اربعهم واسبعهم واتسعهم فيهما جميعا لمكان العين ٣٦٠ صح في نسخ طائفة

حرف الحلق ... تغني الضمة والكسرة

ينصب ... اليهما

٣٦١

من بجزءه ويشتقه من لفظ النيف فيقول هذا ثاني عشر وثالث ثنى عشر وبنونه قال المبرد هذا لا يجوز لان هذا الباب يجرى مجرى الفاعل
الماخوذ من الفعل ونحن لا نقول ثبت ثلثة عشر ولا اعلم احدا حكاه اقول انما لم يجز الاشتقاق فوق العشرة بمعنى التصيير وجاز بمعنى
احد نحو ثالث ثلثة عشر لان ما هو بمعنى الاحد في صورة اسم الفاعل وليس بمعنى كحائط وكاهل فلا باس ان يبنى من اول جزئى المركب لا
يحتاج فيه الى مصدر ولا فعل واما المصير فهو اسم فاعل حقيقة واسم الفاعل لابد له من فعل ومصدر ولم يثبت فعل ومصدر مبنيان من
العدد الذى فوق العشرة والذى حكى ابو عبيدة انما هو فى العقود من العشرة الى المائة كعشرين وثلثين الى تسعين فقط وليس من المركب
والمعطوف والظاهر ان سيبويه قاس ما هو بمعنى المصير على ما هو بمعنى الاحد ولم ينقل ذلك عن سماع فعلى ما قال يجوز فيه وجهان رابع عشر
ثلثة عشر على بناء فاعل من اول جزئى المركب والاتيان بثانيهما كما هو ورابع ثلثة عشر بحذف ثانيهما واعراب ولها لزوال التركيب
ولا يجوز ههنا حذف اول من اول جزئى المركب المضاف اليه لا على ان تركب رابع مع عشر الاخير فتبنيهما ولا على ان تضيف رابع الى
عشر فتعربه اى تعرب رابع للالتباس برابع عشر بمعنى الاحد كما يجئ واما ان قصدت الى ذلك الواحد باعتبار حالة فان لم تضف
قلت الاول والثانى والثالث الى العاشر وانما ابدلت الواحد بالاول لان الواحد كما ذكرنا يطلق على كل واحد من مفردات المعدود
اذا لم تقصد الترتيب فقلت الاول ليتبين قصد الترتيب وهذا المبنى على وزن الفاعل وان لم يكن اسم فاعل حقيقة كما مر لكن فيه معنى
الوصف بخلاف نحو الحائط وهذا يجوز ان يجاوز به العشرة اتفاقا فتقول الحادى عشر فتقلب الواحد الى الحادى بجعل الفاء مكان
اللام والعين مكان الفاء وتقول الثانى عشر فتسكن يائى الحادى والثانى مع انهما مركبان كما مر فى نحو معد يكرب واما العشرون والثلثون
واخواتهما والمائة والالف فلفظ المفرد من المتعدد ولفظ العدد فيهما واحد كما مر فى باب المركب كان القياس العاشرون والثالثون
ويقولون فى المعطوف الثالث والعشرون والثالث والمائة والرابع والالف ان اردت اضافة هذا النوع الى ما هو جزء منه ولا يجوز
ذلك الا فيما دون العشرين فلك ان تضيفه اما الى اصله وهو الاغلب والى ما فوقه فلفظ الاول لا يضاف الا الى ما فوقه نحو اول العشرة
واول الخمسة ولا يضاف الى الاحد فلا يقال اول الاحد ولا اول الواحد لان معنى الاسم المضاف بهذا المعنى بعض المضاف اليه فذلك البعض
هو الواحد فمعنى ثالث ثلثة احد ثلثة وليس للواحد بعض حتى يضاف ذلك البعض اليه واما غير لفظ الاول فيجوز فيه الوجهان نحو ثانى
اثنين وقولك عطارد ثانى السبعة السيارة ولا يجوز عند الجمهور ان ينصب اصله اذ ليس باسم فاعل حقيقة ونقل الاخفش عن ثعلب
جواز ذلك قال الاخفش قلت له فاذا اجزت ذلك فقد اجريته مجرى الفعل فهل يجوز ان تقول ثلثت ثلثة قال نعم على معنى اتممت ثلثة وجعلت
الثلثة ثلثة بضم نفسه الى اثنين فاذا جاوزت العشرة واردت الاضافة قلت على ما اجاز سيبويه وحكى ذلك عن العرب حادى عشر احد
عشر وثالث عشر ثلثة عشر فيكون حادى عشر بمنزلة ثالث واحد عشر بمنزلة ثلثة فالمركب الاول بجزئيه مضاف الى المركب الثانى بجزئيه
وكل جزئى كلا المركبين مبنيان وقد انكر ثعلب هذا الوجه وحكاه عن الكوفيين وقال انهم لا يجوزون الا ثالث عشر وحجتهم انه لا يمكن بناء الفاعل
من جزئى المركب فتبنيه من الجزء الاول وهو النيف وقول سيبويه اولى لانه ليس فى الحقيقة اسم فاعل حكاية عن العرب لا تنكر لعدالته
ولا ريب ان حذف الجزء الثانى من اول المركبين نحو ثالث ثلثة عشر لكثرة استعماله الخفة ولاستثقال تكرار لفظ عشر فى المضاف والمضاف
اليه فاذا حذف فتعرب اول الجزئين بوجوه الاعراب لزوال التركيب الموجب لبنائه وامتناع تركيبه مع جزء المركب الاخير ويجوز حذف
اول جزئى المضاف اليه ايضا فتقول فى ثالث ثلثة عشر ثالث عشر فالذى ذكره سيبويه بعد الحذف فتحهما جميعا اما الثانى فلتضمن الواو
واما الاول فلقيام ثانى جزئى المضاف اليه مقام ثانى جزء المضاف وذكر الكوفيون جواز اعراب الاول واما الثانى فلا كلام فى بنائه لتضمنه الحرف
ووجه اعراب الاول عدم قيام ثانى جزئى المضاف اليه مقام ثانى جزئى المضاف قال السيرافى هذا قول قريب لم يذكره اصحابنا وروى الكسائى

الى التسعين والمائة

وحكاه

مع ثقته وعدالته

ثانى جزء المركب المضاف